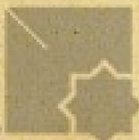
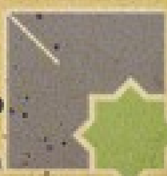
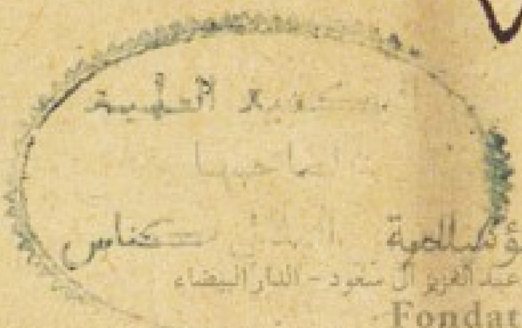

مؤسسة
الملك عبد العزيز آل سعود - الدار البيضاء
Fondation
du Roi Abdul-Aziz Al Saoud - Casablanca


مؤسسة
الملك عبد العزيز آل سعود - الدار البيضاء
Fondation
du Roi Abdul-Aziz Al Saoud - Casablanca

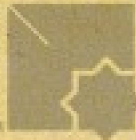

مؤسسة
الملك عبد العزيز آل سعود - الدار البيضاء
Fondation
du Roi Abdul-Aziz Al Saoud - Casablanca

من حواشي العلامة الدراكة صاحب
التحقيق والاتقان سيدي الطيب بن عبد
المجيد ابن كيران على شرح الشيخ
الامام سيدي عبد الله بن يوسف
ابن هشام الانصاري على
الالفية لجمال الدين
ابن مالك رحمهم الله
اجمعين ونفعنا
بهم آمين

من منن الله على عبيده محمد
ابن البنا [illegible]



بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم



حمدا لمن أنعم علينا بتسهيل الكلام للإعراب عما في الضمير وأوضح لنا
أوضح المسالك إلى خلاصة الصواب الغزير وأسعفنا بالإرشاد نحو لمحة من فنون
العلم كافية تحلية لنا من كلمات الجمل شافية بعد قد منحنا بإرشاد العرب
المغني عن أخلاق التقرب بل هي نهاية في جمل الحسنى في التذييل المقرب وصلاة وسلاما
تامين على سيدنا محمد العلم الفرد أفصح من نطق بالكلام والمطهر من أفعال القلوب المذمومة عن
الأفعال الناقصة المبرأ من سائر العيوب الغمرة في نيل كل تحلية ومطلوب المرفوع
محلا بأنه مبتدأ الأكوان ومنتهى أنبياء الختام المحبوب فلا نظير له في معانيه
ولا كاف جر بل هو فرد والتوكيد ملازم من كلمه بعظمة ومنتهى أنه فاعل له تابع من أبدى
وعلى آله نجوم الهدى من الأماثل وصحابته الذين منهم عرفنا يفتح المعضل من
المسائل وبعد فهذه حواش رفيعة وحلل مستحسنات أنيقة
علقتها على منهج الألفية المسمى بالتوضيح للشيخ جمال الدين أبي محمد عبد الله
ابن يوسف بن هشام الأنصاري أفاض الله عليه سجال الإحسان وأسكنه فراديس الجنان
نخبة التي جمعها جماعة من الفضلاء والنجباء المعتنين بهذا الشأن مما كانوا
يسمعونه من عند الأقراء من تحريرات وتدقيقات من نبلاء المؤلف ونكت بديعة فيسمح
بها حار وعم وقد أدرت أن نقول أصلح بفضل علينا وللطالب فوائد فرائد وقد نبهتهم أنه
إليه فأجبتهم لما سألوا وأسعفتهم بما أملوا راجيا من المولى الكريم أن
يجعله خالصا لوجهه الكريم وسببا لنيل مغفرته ورحمته والفوز بفسيح جنته
إنه ذو الفضل العظيم وإنه حسبي ونعم الوكيل قوله
في علم العربية من ابن العلاء وأبي عمرو وزيادة الأخفش وبن حنيفة أن أول من حيث
عمر به وصرفه على ذلك الأخفش لكونه من أفراده وبغا زادة أول من حيث



خصوصية النحو والتصريف قال السيد الشريف في شرح المفتاح علم العربية المسمى
بعلم الادب علم يحترز به عن الخلل في كلام العرب لفظا او كتابة وينقسم على ما
صرحوا به الى اثني عشر قسما منها اصول هي العمدة في ذلك الاحتراز ومنها
فروع اما الاصول فالبحث فيها اما عن المفردات من حيث جواهرها وموادها
فعلم اللغة او من حيث صورها وهيئاتها فعلم الصرف او من حيث انتساب بعضها
الى بعض بالاصالة والفرعية فعلم الاشتقاق واما عن المركبات على الاطلاق
فاما باعتبار هيئاتها التركيبية وتاديتها لمعانيها الاصلية فعلم النحو واما باعتبار
افادتها لمعان مغايرة لاصل المعنى فعلم المعاني واما باعتبار كيفية تلك الافادة
في مراتب الوضوح فعلم البيان واما عن المركبات الموزونة فاما من حيث وزنها فعلم العروض
او من حيث اواخر ابياتها فعلم القافية واما الفروع فالبحث فيها اما
ان يتعلق بنقوش الكتابة فعلم الخط او يختص بالمنظوم فعلم المسمى بقرض
الشعر او بالمنثور فعلم انشاء النثر من الرسائل والخطب او لا يختص بشيء منهما
فعلم المحاضرات ومنه التواريخ واما البديع فقد جعلوه ذيلا لعلمي
البلاغة لا قسما برأسه هـ قوله مميزا باب شرح الكلام ؛ قال المرادي
قدم مبحث الكلام لانه المقصود بالذات اذ به يقع التفاهم اي والبحث
عن غيره كالمفرد والافعال والحروف وسيلة اليه من جهة تركيبه وتمييز صحيحه
من سقيمه ونحث فيه بان كونه المقصود بالذات يقتضي تأخير البحث عنه لتوقف
تعريفه لتركبه من الكلمة على تعريفها لا العكس ونظيره في المنطق
بحث القياس مع تقديم غيره بانه المقصود بالذات واجيب بان
للوسيلة مع المقصد اعتبارين فتارة تعتبر من حيث توقفه عليها واحتياجه
اليها فتقدم عليه كما فعل ائمة الميزان وتارة تعتبر من حيث تبعيتها له في
البحث وانه لولاه لم يبحث عنها وتوجه القصد الذاتي اليه فتؤخر كما فعل
ائمة اللسان واقول لا يعزب ان توقف المقصد على الوسيلة واحتياجه اليها يقتضي النحاة
تقديمها ومن لا ينظر الى البحث عنها بالتبعية له وانما ذكرت لاجله بخلاف تاخيرها فانه
يلزم توقفه عليها واحتياجه اليها وما يتجاذب تبعيتها يخل بما فيه التوقف عليها دون
العكس والصواب انه لما كان موضوع علم الاعراب الكلم العربية من حيث

الثلاثة اجزاء مؤلف منها كلام عربي كما يدل عليه تعريف صاحب المقرب له بقوله
علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة الى معرفة
احكام اجزائه التي ائتلف منها اذ قوله الى معرفة احكام اجزائه يقتضي ان اجزاء
من الموضوع لان موضوع العلم ما يبحث فيه عن اعراضه الذاتية ومن احكامه فرضوا
البحث عما هو مرجع الموضوع اعني الكلام وعبروا بالبحث عن نفس الموضوع الذي هو
الكلم العربية اعني الاسماء والافعال والحروف وانما قلنا ان الكلام مرجع هذا الموضوع
لان موضوعية الاجناس الثلاثة انما هي من حيث ان الكلام مؤلف منها لا من حيث ذواتها ثم
الموضوع من المبادئ فقط وجب التقديم فان قيل الذي من المبادئ التصديقية موضوعية
الموضوع لتمام حدوده لا معرفة مجرد ذاته والمقدم هنا هو ذاته قلنا ذكر ذاته ولا
والاشتغال بغير ذكر احكامه مع عدم علمنا به ليس الا الموضوع فيحصل التصديق بموضوعيته
بمجرد الشروع في اول تفاصيل الاحكام واما ان الكلام مفتقر لما بعده من الابواب فانما هو لو
كان البحث عنه هنا بما تتوقف معرفته على معرفة تلك الابواب وليس كذلك اذ المذكور هنا
شرح ماهيته ومعرفتها لا تتوقف على معرفة احكام تلك الابواب فليتامل وقد اشار الى
كيفية اعراب تراجم النظم وانها على حذف مبتدإ ومضاف ومجرور في جميعها كي يبقى
منها تقديره هذا باب كلام ثم بين وجهه ان الترجمة سيقت لبيان حقيقة الكلام وحقيقة
الاجزاء التي يتالف منها لا لذكر ما يتعلق بها مطلقا وبهذا لما توهم بعضهم انها كتاب
التراجم على حذف مضاف واحد اعني هذا باب وان الترجمة شاملة لجميع الكتاب بحيث لا يفتقر لغير احكام
مكانه شرح كما هو المقصد هنا وتجوز تقدير بيان ونحوه لا كراهتنا لفظة شرح لانه المصرح
به في التسهيل واما زيادة الشارح ماهية بعد شرح فلا حاجة اليها لان شرح الشيء هو
بيان ماهيته والتقدير ينبغي تقليله ما امكن وبهذا قيل في واشباهه فلو بين الفعل
الصواب تقديرهما الفعل لا حب بمائة ته كما قيل وبهذا يظهر ان تقديره
شرح في المعرب والمبني غير صواب وهذا الوجه من الاعراب اظهر واشهر
من ان يجعل المذكور مبتدأ محذوف الخبر اي باب الكلام هذا
الاتي او بالعكس فمحذوف اي هذا او اهم باب الكلام واقسام
ائمة اما عبارة المتن جملة او تقدير شبيه ان تاخر وضع الترجمة
اوله وجوده كما قال الشيخ ابي في عبارة الاعلام انه وضع

كلمة

كلمة الاشارة غير مشير بها الى شيء ويشير بها عند قضاء الحاجة والفراغ من
المشار اليه وتخطئة الفارسي له بان تجردها عن معنى الاشارة الموجب
لبنائها يقتضي اعرابها رده ابن الفتح بان الاكثر فيما سلب وضعه ان يبقى على
حكمه كهمزة التسوية فانها عند تجردها عن معنى الاستفهام بقيت على صدريتها
اي وقد تزول وكذا اجاز في المغني كون سواء خبرا مقدما على ان ثم خلافا لابن
عمرون في المنع او منزل منزلة المعدوم لغرابة وجوده كما قيل قد قامت الصلاة لقرب
قيامها كما اختاره الفارسي ومنه منزلة جهنم التي يكذب بها المجرمون او موجود
ذهنا وقد نزل منزلة المحسوس واثبات ____ لغة الموصول حقيقة في الحسيات
مجاز في المعنويات وفي عرف المصنفين كما يعبر من الفاظ الكتاب او نقوش دالة
على مسائل مشتركة في حكم وهو مناسب للغة لان الالفاظ او النقوش من قبيل المعبر به
المعاني والشرح الكشف ثم هنا الغامض بسهولة وذكر الشرح مع ما
يتالف المعطوف في عبارة الناظم على الكلام تقسيم معنوي تقريبا اعرابا لان
الصحيح ان عامل المعطوف عليه غير عامل المعطوف وشرح ما يتالف الكلام
منه اعني الكلم الثلاث ما طو بذكر العلامات فلا يرد انه لم يبين حقيقتها وعبر
بيتالف دون يتركب لان التالف اخص اذ هو تركيب مع وقوع الالفة والمناسبة بين
الجزئين لانه خص بتضمن الدعم وزيادة والمراد بالالفة والمناسبة مطلق
الارتباط وان فقدت لامتناع المناسبة كان يجادي النوع لعدم اشتراك ذلك
في اجزاء الكلام والتالف هنا مطاوع التاليف والمطاوعة قبول اثر الفاعل
وان لم يكن الفاعل فاعلا بفعله بسبقه ما قيل ان التعبير بيتالف اولى
للاشعار بالنفع الذي مذهب الناظم والاسم اشتق للمدخل الاسم في التعليقة
الكبرى على ابن لعبة الاعلام بحل العلماء تمانيعهم بانه اجمع لبيتمر الشيء واقوى
يلائمه ويمطلوب عمانه يلائمه وتشميله على الكلام بان افراده كل نوع بباب
يغني عن الحاجة اسهل في الاقتباس وانفع في تحصيل الفهم من مضانه عند الالتباس
وتنشيطا للقارئ لانه كلما ختم بابا واخذ في غيره كان ابسط في نفسه وانشط
ويتقدم من ان يشتمل على الكتاب بطوله وكذلك فصل الحكيم سبحانه كتابه سورا
سورا وجزأه العلماء اعشارا واخماسا واحزابا فقوله الكلام فاريس

ان المحصور اي هذا اللفظ المفيد بدليل قوله بعده اي معبر به وأقول
فيه نظر لان الكلام مقصود لنفسه وما هو كذلك علم على ذاته حيث يراد نعتناه الاصلي
والقول لا يقبل ال المعرفة انتهى من فروعات الحضرمية وتقرير تنكيره يعين على ان
تقديم يرى ان مثل هذا لا يقبل التنكير والجواب انها زائدة كلمح الاصل كما
في الفضل والحارث والنعمان وأما قوله ان ال الداخلة على المعرفة للحقيقة بمجمله
فيما لم يقصد لعينه فقوله في اصطلاح النحويين احترازا من اطلاقه لغة على
الكلام النفسي وغيره وفيه انها لا تدل على الاصطلاح والجواب
بانها تكون لمجرد النسبة وبمعنى عند كما في قوله الكلام عندنا نحو
واورد انه لا حاجة الى التقييد بعدما مر في الخطبة ان الكتاب في علم النحو
والجواب بان التقييد للزيادة لدفع ان للكلام اطلاقات اخر في غير هذا الاصطلاح
وقوله في اصطلاح الاولى تعلقه بعبارة وتيسر من قبيل عمل المصدر الكمي
المحذوف في الابيات لان عبارة بمعنى معبر به ويجوز كونه نعتا للكلام بتقدير
المتعلق معرفا اي الكائن في اصطلاح النحويين كما اشار اليه الشعري في نظمه
وضربه الشيخ فرله بما اجتمع فيه امران جعل الشه في نحو بريد مثلها
في لغة كان لكن في رسول الكعبة اشرف على ان يكون اسما تنسب به الا المعتد به على
ان تكون مصدرا وفي الحرف استعارة تبعية وذلك ان الكلام هو اللفظ والافادة
اي معنى بحيث تكون صفة له كما ان الرسول عليه السلام مرسل شرف اي المناسب
به لا ان يماثله بل ومن رتبة حقيقية فان قيل تقولان مصدر اعبارة عن اللفظ وانه
وان لا فائدة لكان اجود وأقول الظاهر من هذا ان يكون اللفظ هنا مصدرا على
اصله بمعنى التلفظ كما ان الافادة مصدر بمعنى اراد له على معنى يحسن السكوت
عليه والمعنى ان الكلام عبارة عن شيء اجتمع فيه وصف التلفظ به وافادته
والظرفية مجازية مستعارة لا يقال يرد هذا قوله والمراد باللفظ الصوت
الا فانقول مراده تفسير اللفظ المذكور في النظم لا في عبارته هو انه كما
انه فسر المعبر انه في النظم وان كان انه في عبارته مراد الافادة ومن تفسيره يعلم
تفسير ما له من المشتق يتضمن المشترك فيه وزيادة والجواب ايضا بان
المجتمع فيه مجموع اللفظ والافادة والمجتمع كل واحد منهما على انه نعم ادراكا ما

تابع من كون الجزء مقدما في الكل. قوله والمراد باللفظ الصوت لا حاجة الى الاشارة
الى انه في اصل اللغة ليس كذلك ولعله المقصود بمعنى انه من مطلقا هذا ما يعني كلام
الكريم وهو ما صرح به في حواشي الجلي للعصام وفي شرحه لرسالة الوضع اللفظ في
اللغة الرمي من الفم لا مطلقا ولفظتا لغة هي الرقيق مجاز كما في الاساس وعلى نقيضه
قول السيد هو في اصل اللغة الرمي يقال لفظت الرحى الدقيق ثم استعمل في الرمي
من الفم والمعنيان مصدريان فقوله ثم استعمل يدل على انه في الرمي من الفم باعتبار
خصوص الفم مجاز واما الصلاة فعلية من حيث عموم كونه رميا حقيقة على هذا ونقل
في عرف النحاة الى ما ذكره المصنف اما ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ بدليل كما
يشير اليه كلام الشارح وبه صرح في شرحه الازهرية ويكون منقولا الى معنى الملفوظ
يشير مع ان اللفظ مراد هي وهو فعل الفاعل وفعله ليس من الكلام بل متعلقه فلا يصح
ان الكلام من اللفظ ويكونه من المعنى اسم جنس صادقا على القليل والكثير يشمله
اعتراض ابي حيان بكون اللفظ جمع لفظة فاقل ما يتناول ثلاثة فيكون قد يعني الكلام
بدونه فينعكس بخروج ما تالف من كلمتين فقط كقام زيد مع انه كلام. قوله الصوت
اورد انه مصدر فهو فعل المتكلم وليس من المعنى المسمى باللفظ بل المسمى
به الكيفية الحاصلة وجوابه ان صيغ المصادر تارة تستعمل في نفس
الحدث والايجاد ويسمى المعنى المصدري وتارة في الكيفية الحاصلة منه كالهيئة
المسماة بالصلاة ويسمى المعنى الحاصل بالمصدر فالصوت يطلق بالمعنيين
والمراد هنا الثاني بدليل الوصف بالاشتمال المذكور وغير الصوت بقوله من
الجسم اخرج من الجنس وفيه علية انه لا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله لا يقال
يلزم كونه قبح في الكلام غير منعكس بخروج كلام الله لانا نقول ان اريد بكلام
الله الصفة القديمة فخروجها مراد اذ ليست كلاما في اصطلاح النحاة وانما هي
كلام في اصطلاح المتكلمين اذ الكلام عندهم المعنى القائم بالنفس واشتهر في الصفة
القديمة بخصوصها وان اريد اللفظ المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم فهو خارج حتى
القديم ايضا في القارئ واضافته الى الله لوجوده كله من عنده بالذات له لا بالحلول كما في
شرح الصغرى فهو مجاز مرسل من تسمية الدال باسم المدلول كما في شرح الكبرى
وقيل مشترك عندهم بين المعنيين واطلاقه يقال لفظ الله بمعنى اللفظ المنزل قاله بل

وقال ابن الحاجب اللفظ في اصطلاح المحصل ما يتلفظ به الانسان وقال الفصاح في شرح
الكافية هذا التفسير يخرج كلمات الله عن تعريف اللفظ فالاولى ما يتلفظ به الانسان
قوله المشتمل الخ بحث فيه ابن الناظم والحمل على ما قيل بان ذا الفصل مثلا
لفظ فصحاح مع انه لم يشتمل على هذه الحروف اذ الشيء لا يشتمل على نفسه فالصواب
المشتمل على تقطيع وكلمة واجيب بان الحروف من جهة عمومه كونه صوتا
يشتمل على نفسه من جهة خصوصه كونه لفظا وزاد الشارح تخفيفا وتقدم ان الادخال
المجاز المشتهر في تعريف اللفظ واقول التعريف انما هو للفظ الحقيقي
واطلاق اللفظ على المشتق مجازي يدل عليه قول الشارح في شرح الكلمة الضمائر
المستترة الفاظ بالقوة كما نقله الشارح بعد وقول الرضي اجروا عليها احكام
اللفظ كالاسناد اليها والعطف عليها وتأكيدها والابدال منها وكونها ذا
حال وزعم الفصاح ان المعنى المعقول الحاصل في عقل المتكلم والمخاطب بذاتيه
استغنى بحضوره عن الاحضار بلفظ يعني التكلم والخطاب ليس من جنس اللفظ فلا
يرد الخبير ربما يكون لفظا اي مقدرا اذا كان اسنادا لفظا ولم ار هذا التفصيل
ورجح ثم لان المستتر كما صرح به الرضي وغيره لم يوضع له لفظ حتى يقال انه
محذوف ومقدر وانما عبروا عنه بلفظ المرفوع المنفصل لضيق العبارة وقصد بيان
المعنى وبانه انشاء الغد الفرق بين المستتر والمحذوف وبعضهم مثل ضبط لم نر فائدة
في التعريف له بذا وقضى التعريف ان الحركات من العبارة وقيل التعداد بل كلها قوله
والمراد بالمعبر الخ دفع لما يتوهم من دخول المبهم ذات في قول الناظم معين فان قيل
المراد لا يرجع الى الايراد اجيب بان هذا بيان للمعنى الاصطلاحي الذي
ينتج في الذهن المعبر عنه هذا الاول ونحوه كالنعت قوله يحسن السكوت
اختلف في حسن السكوت ممن هو فقيل من المتكلم وهو رأي الشارح قال يشعر وزعم
بان السكوت خلاف التكلم وهو صفة المتكلم بكون السكوت وثابتا منه وهو
الكلام لان حسن سكوت المتكلم انما يكون اذا حصل الغرض منه وهو افادة السامع
ومع يحسن سكوت ذلك السامع واذا لم يحصل للمتكلم الفائدة لم يحسن سكوته
ولو سكت لم يحسن سكوت السامع عنه بل ينبغي له المطالبة بما يحسن السكوت
من احدهما ملازم لحسنه من الآخر وعدم حسنه كذلك فتخصيص حسن السكوت

باحزيما

باحدهما تحكم وأما أن السكوت صفة المتكلم لأنه خلاف التكلم الذي هو
صفته فعليه نظر لأن التكلم إنما كان صفة للمتكلم فقط لتعينه بفعله والسكوت
حاصل منهما لأنه من المتكلم قطع كلام ومن السامع استمرار على حاله بالنسبة
إلى كلام المتكلم وبين إلى اعتبار من السامع فلذلك بحيث لا يصير السامع
منتظرا الشيء آخر فال يستلزم انتظارا تاما كالذي يبقى مع ذكر المسند
بدون المسند إليه والعكس فلا يضر الانتظار الناقص كالذي يبقى بعد ذكر
الفعل المتعدي وما عمله بدون المفعول وما في شرح الكافية من توقف تعقل
الفعل المتعدي على تعقل المفعول به ومعناه أنه متوقف على تعقل مفعول ما إجمالا
وهو معلوم لكل أحد فلا ينتفي من تلك الحيثية بل تعلق غرضه بخصوص
سؤال عنه فقوله عليه أركان الضمير لما الواقعة على اللفظ كما في الشرح
إلى خلو جملة الصفة من ضمير الموصوف وهو معنى وإن كان معنى هو لا يحسن
السكوت عليه وإن كان مع ذلك لفظ أجيب باختيار الأول وجعل الجملة
حالا من ضمير دال على الثاني بتقدير مضاف أي على داله وإعلم أن جملة التعيين د
أنتم ذكرت تعاريفهم للكلام ثمانية وهو اللفظ والتركيب والإفادة
والقصد والوضع العربي وتمام الإسناد وكونه مقصودا لذاته واتحاد
الناطق والمصنف اقتصر على قيدين اللفظ والإفادة وحمل على ذلك كلام
الناظم ولا شك أنه لا يغني أحدهما عن الآخر لأن بين اللفظ والمفيد عموما
وخصوصا من وجه وقول الشارح بين اللفظ والإفادة إنما يصح باعتبار الوجود
دون الحمل وكل شيئين تركبت منهما ماهية وبينهما كذلك جعل أحدهما جنسا
والآخر فصلا يحترز بكل منهما عما شمله الآخر من غيره مثلا إن قلنا الـ ن
لا جناس يحترز بها إذا كان بينها وبين الفصل عموم وخصوص وإن قلنا لا يحترز
بها مطلقا فيقال بتصدير الأعم بكذا لم يدخل كذا وبذكر الفصل خرج ما
شمله الجنس من غيره ولما لم يتعين أحدهما للفصلية والآخر للجنسية
لم يعين الجزء الأول جنسا ولا فصلا فيصح باجتماع الأمرين وإن الناظم جعل اللفظ
جنسا والمفيد فصلا ولو عكس لجاز وصرح في الكافية بالقول بدل
اللفظ فقال *

قول يعبر طلبا او خبرا * هو الكلام كما سمع ويدرى

ورجح بان القول جنسا قريبا في الكلام من اللفظ لاختصاص القول بالمس
بالمستعمل دون المهمل واللفظ يقع عليه وعلى المهمل ايضا والجنس التام
ما اشتمل على الجنس القريب اولى من المشتمل على البعيد لانه اتم وقيل ان القول
يطلق على المهمل ايضا وعليه فتعبيره بالقول بدل اللفظ اولى لان القول يطلق
شائعا على الراي والاعتقاد وشاع ذلك حتى كانه حقيقة عرفية وليس
اللفظ كذلك وورد ان اللفظ جمع لفظة فاقل ما يتناول ثلاثة على الاصح
فلا يكون التعريف به جامعا لعدم شموله من الكلام ما تركب من كلمتين
واجيب بان اللفظ مصدر وهو اسم جنس للقليل والكثير واعترض بان
الكلام انما هو الملفوظ به لا معنى المصدر الذي هو التلفظ واجيب
بان المصدر هنا بمعنى المفعول على حد هذا خلق الله اي مخلوقه وهو
مجاز لغة وحقيقة عرفية وقد خرج بتعبير الناظم به ما يطلق عليه كلام
لغة على جهة المجاز وليس كلاما في الاصطلاح كالخط كما في قول عائشة
رضي الله عنها ما بين دفتي المصحف كلام الله والاشارة كما في قوله
الا تكلم الناس ثلاثة ايام الا رمزا فاستثنى الرمز من الكلام وذلك
يدل على دخوله فيه لا يقال الاستثناء منقطع لانا نقول لا بد من
دخول المستثنى في المستثنى منه حقيقة في المتصل ومجازا في المنقطع وان
والمدعى هنا انما هو الاطلاق المجازي وياتي ان شاء الله مزيد ايضاح
لذلك في محله ولقول الشاعر

اذا كلمتني بالعيون الفواتر * رددت عليها بالدموع البوادر

واما قول الاخر

اشارت بطرف العين خيفة اهلها * اشارة محزون ولم تتكلم
فايقنت ان الطرف قد قال مرحبا * واهلا وسهلا بالحبيب المتيم

فانما سمي الكلام اللفظي الحقيقي وحديث النفس كقول الاخطل

ان الكلام لفي الفؤاد وانما * جعل اللسان على الفؤاد دليلا

والتكليم ومنه الغناء الكلام النفسي كقوله

قالوا كلامك هندا وهي مصغية * يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا *

ومما يفهمه الحال كقوله * *

فعاجوا فأثنوا بالذي انت اهله * ولو سكتوا اثنت عليك الحقائب *

الحقائب جمع حقيبة وهي ما يحقبه المسافر خلفه اي يحمله من الزاد كذا في
شرح الشواهد وفيه ان الثناء في البيت اطلاق الثناء على ما يفهم من الحال مع الكلام
فالكلام الذي الكلام فيه لا يقال كل ثناء كلام لانا نقول سلمنا ذاك في
الثناء والكلام الحقيقي لكن ليس التجوز في لفظ الثناء تجوزا في لفظ الكلام
ولا مستلزما له فما له كناية يغني فالصواب التمثيل بقول الاخر *

وقفت على ربع لمية موحش * فما زلت ابكي حوله واخاطبه *

واسقيه حتى كاد مما ابثه * تكلمني احجاره وملاعبه *

ويروى تكلمني فلا دليل فيه ح وانما الفائدة بالمعنى الا مطلقا في
فيتجوز به عن امور ذكرها الشارح ومنها المركب الاسنادي الذي لا يحتمل نحو
النار حارة وفيه بحث اذ مثل هذا الكلام يدل على الاحكام النحوية جار ية
فيه وهو مفتقر لنا مع استقلاله بنفسه على انه قد يقتضيه المقام لمقام
النحو كقول ابن سودون *

اذا ما الفتى في الناس بالعقل قد سما * تيقن ان الارض من فوقها السما *

وان السما من تحتها الارض لم تزل * وبينهما اشيا متى ظهرت ترى *

واني سابدي بعض ما قد علمته * ليعلم اني من ذوي العقل والحجا *

فمن ذاك ان الناس من نسل آدم * ومنهم ابو سودون ايضا ولو قضى *

وان ابي زوج لامي وانني * انا ابنهما والناس هم يعرفون ذا *

وهي طويلة على ان قولنا النار حارة قد يعرض له ما يصيره مفيدا بدون حيرة
قولنا النار حارة بالفعل لا بالطبع والسما فوق الارض بلا عمد فالحاصل
ان اشتراط الفائدة الجديدة مما لا وجه له وانما المشترط كون الكلام بحيث
يحسن السكوت عليه لاشتماله على الاسناد التام كما ذهب ابو حيان وغيره
وقد صرح سيبويه بكلامية المحال مع القطع بكذا لما قطع بصرفه على ان بكذبه
المغاصي نازع في اشتراك الفائدة مر اصله واما التركيب فقد

استغنى عنه الناظم بقيد الافادة لانه لازم للفائدة الاصطلاحية والمعبر
والمعبر عن ذلك المعنى لا يكون الا مركبا واورد ابن الخباز ان الاعداد المسرودة
بغير عطف كل منها يحسن السكوت عليه ولا تركيب فيها بدليل نطقهم بها موقوفة
واجاب الشاطبي بانه لا تعبير مطلقا بل عند مضمر معروف وذلك
يقتضي شائبة تركيب كانه قيل هذا واحد وهذا اثنان هذا ثلاثة ونحوه قال
يشهد لكون معنى التركيب باقيا نطقهم بها على الوقف دون الاعراب وقولهم
ثلاثة اربعة بنقل حركة الهمزة الى الهاء من ثلاثة وقد يجاب بانه وقف
للاستراحة والدلالة على استقلال كل جملة لا لانتفاء التركيب واما
النصب فيتضمنه ايضا قيد الافادة اذ المراد بها المعنى الاصطلاحي كما بينه
الشارح واما الوضع العربي فبقيد لابد منه لاخراج كلام العجم وما افاده
فايدة عرفية لم يوضع لها اللفظ ككلام زيد فانه تضمن معنى قولنا لي قد
كلام وما يفيده فائدة عقلية كاللفظ المسموع من وراء جدار فانه يدل
عقلا على وجود لافظ به لان اللفظ عرض لا يقوم بنفسه فيستلزم
معنى قولنا هذا اللفظ لافظ به لافظ وانما قلنا من وراء جدار لان اللافظ
الحاضر معلوم موجود لنا بالحس فلا حاجة الى دلالة العقل عليه واما
حياة اللافظ فلا يدل عليها العقل بل العادة فقط ومنها الاعنى
الاحتياج الى قيد الوضع العربي مبني على ان دلالة المركبات على المعنى
التركيبي وضعية وهو الصواب خلافا للسكاكي وابن الحاجب والى
ذلك والحق على ما صرح به في شرح التسهيل وتحقيق المسألة ان المركبات
دلالة على معنى حادث بالتركيب زائد على ما تدل عليه المفردات وذا
وذلك المعنى الحادث هو المعنى التركيبي فاما دلالة المفردات على
معانيها الافرادية بوضعية فقطعا خلافا لعباد الصيمري انها بل بان
بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية بسببها يدل اللفظ على معناه
وتغنيه عن الوضع وقيل انما يعني ان تلك المناسبة تحمل الواضع
على الوضع على وفقها وعليه فلم يخالف في وضع المفردات واما
دلالة المركبات على المعنى التركيبي فقيل انها عقلية وا— لا

لتوقفت المركبات على السماع من العرب كما تتوقف المفردات على ذلك ولا
قائل به اذ لكل احد ان يأتي من المركبات بما يؤدي غرضه سمع غيره ذلك التركيب
التركيب ام لم يسمع والحق انها وضعية بالنوع بدليل ان العرب حجرت في
التراكيب كما حجرت في المفردات فليس لنا ان نستعمل تركيبا الا اذا سمع له نظير
في كلامهم فليس لنا ان نقدم الفاعل على الفعل او المضاف اليه على المضاف لانه لم
يسمع وامثال ذلك فيه الا ولى ان المراد وانه يلزم التوقف على السماع في
انواع المركبات التي هنا وفيه ينافي ان لا حجر في اشخاصها وان المراد وانه يلزم
التوقف على السماع في اشخاص المركبات فغير لازم لان المرعي وضع النوع
لا الشخص بمعنى ان المركبات انواع خبر وامر ونهي وغيرها مما لا يخفى وضع
لوقوع النسبة بين المسند والمسند اليه او لا وقوعها او للحكم بذلك وهو
الايقاع والانتزاع على خلاف في ذلك اشار اليه في جمع الجوامع
وعلى كل يدخل تحت هذا القانون من جزئيات الخبر ما لا يحصى والامر موضوع ع
لطلب المسند من المخاطب المسند اليه فيدخل فيه من الجزئيات ما لا يحصى
والنهي موضوع لطلب الكف عن المسند من المخاطب المسند اليه فيدخل
فيه ايضا من جزئيات النهي ما لا يحصى ومما ذكر لا يمكن المتعرفون بين النحو لين
فلان من نفى الوضع عن الشخص ومن اثبته عن النوع فلا يبقى بين
القولين خلاف حتى ينبني عليه شيء كما توهم واما تفرد الاسناد
وكونه مقصودا لذاته فيخرج به ما في التسهيل والكتبي عنهما في الخلاصة
والكافية بغير المفيد لانه اخرج بالمفيد لاحتماله لاخص وهو
يستلزمهما واما اتحاد الناطق فقد اعتبره بعضهم احترازا من ان يصطلح
رجلان على ان يذكر احدهما فعلا او مبتدا واتحاد الناطق فيه يعتبر في كون
اللفظ كلاما كما يعتبر اتحاد الكاتب في كون الخط خطا ونقول كل من
المصطلحين متكلم بكلام وانما اقتصر على جزئه لاتكاله على فهم الاخر
قال العراقي في مروره للكلام من نائمين لا يتصور لانه مشتمل على الا
سناد الذي هو عمل واحد فلا يكون عامله الا واحدا فكل من المصطلحين
متكلم بكلام كما اجاب به اخيرا قال الدماميني والعجب من الشيخ عبد

الرحيم الاسنوي الشافعي حيث ذكر هذه المسألة في كتابه المسمى
بالكوكب الدري الموضوع لتنزيل الفروع الفقهية على الاحكام النحوية
مرتبا على الخلاف في هذه القاعدة فروعا فقهية منها من وكل رجلين بطلاق
زوجته فقال احدهما طلاقه وقال الآخر هي طالق ان بنينا على شرط
اتحاد الناطق بالكلام لم يقع الطلاق والا وقع وقد علمت انتفاء
الوجه الاول فكيف يبنى عليه حكم شرعي عليتنا من قولها وأقل ما
يتألف الكلام منه دلالة على انه يتركب ايضا من اكثر من ذلك وقد ذكر
في شرح التفتازاني صور تركيب الكلام ستة اسمان وله اربع صور نحو زيد
قائم قلت يعني بالفاعل الضمير المستتر في الوصف تشبيها له بالفاعل
عنه لانه لا يتغير في التكلم والخطاب والغيبة بخلاف المستتر في
الفعل فانه يتغير في الاحوال الثلاثة نحو انا قمت وانت قمت وهو قام
ومن ثم قالوا ان نحو زيد قائم ليس التغير ولتكرر الاسناد بخلاف زيد قام
فيعد بالفعل في ذلك ونحو اقائم الزيدان وامضروب العمران ومنهما ت الفعل
والفعل والاسم وله صورتان نحو قام زيد وضرب عمرو وجملتان وله صورتان شرطية
وجوابه نحو ان قام زيد قمت وقسم وجوابه نحو احلف بالله لزيد قائم قلت
الجواب جواب القسم من الكلام والقسم مؤكد له فقط كما صرح به الرضي
وافرده السيد واما جواب الشرط فمقتضى كلام السكاكي والقزويني
انه من الكلام ايضا وبه صرح الرضي وتبعه سعد الدين في شرح التلخيص
وشرح المفتاح وزعم ان مفهوم الشرطية عند اهل العربية مغاير
لمفهومها عند ارباب المعقول فاهل العربية يجعلون الشرط قيدا للمسند
الذي في الجزاء والنسبة التي في الجزاء هي المقصودة بالذات فيكون
من الكلام وارباب المعقول يجعلون الشرط ملزوما والجزاء لازما
وكل منهما جملة انخلعت عن التمام وعن ان تكون النسبة التي فيها
مقصودة بالذات بسبب دخول اداة الشرط فيهما والمراد الاخرى بل
النسبة المقصودة هي التي بين الجملتين من اللزوم النافية للاولى فاذا
قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعند اهل العربية المحكوم

عليه النهار والمحكوم به موجود وان كانت الشمس طالعة فيل الخ والمعنى
النهار موجود بشرط طلوع الشمس كما لو قلت النهار موجود وقت طلوع
الشمس وعند اهل المعقول المحكوم عليه مضمون جملة الشرط والمحكوم به
مضمون جملة الجزاء والمعنى ان طلوع الشمس يلزمه وجود النهار
وقد ناقشه السيد بان ارباب المعقول عللوا بمفهومات القضايا
المستعملة في العلوم والمحاورات ولم يصطلحوا على تغيير معانيها
الى معان اخر ولا غرض يتعلق لهم بذلك فالحق ان مفهوم الشرطية
عند اهل العربية هو بعينه عند المناطقة بعينه واطال في تقرير
ذلك في شرح المفتاح وحاشية المطول وقد صرح في المغني بان جملة جواب
الشرط تسمى بعبرة فليست بكلام وصرح بذلك صاحب البسيط وابن
جني في كتاب التعاقب وناظم الجنس والصور الثلاث الباقية من صور
التاليف فعل واسمان نحو كان زيد قائما وفعل وثلاثة اسماء نحو ظننت
زيدا منطلقا وفعل واربعة اسماء اعلمت زيدا عمرا قائما فان قلت
لم يقل وثلاثة اسماء نحو غلام زيد عالم او اربعة اسماء نحو غلام زيد
ضارب عمرو قلت لان التركيب الاضافي في جانب المسند اليه او
المسند ليس لازما بل هو اتفاقي فلم يعتبر في التقسيم فان قلت وكذا
قول كان وظننت واعلم غير لازم فلا يعتبر في التقسيم قلت بل هو لازم
في انواع تلك الجمل وعند فقد افادة معانيها بخلاف الاضافة في جانب
المبتدا او الخبر فغير لازم في وقوع الجملة الاسمية قليلا ثم قال في
شرح التلخيص وما ذكر منه من ان ذلك الى اسمين او فعل واسم هو اقل
ما يتالف منه الكلام هو مراد النحويين وعبارة بعضهم توهم انه لا يكون
الا من اسمين او فعل واسم قلت هذا البعض هو ابن الحاجب لانه قال
في الكافية ولا يتاتى ذلك الا في اسمين او فعل واسم فاتى باداة الحصر
وقد وجهه السيد بحاشية المتوسط بان الكلام انما يتحقق
بالاسناد الذي يتحقق بالطرفين فقط وبهما الا كلمتان او ما يجري
مجراهما لكن في الشرطية وما بعدها خارج عن ماهية الكلام

عارض لما هنا وان محشي المحلي في كلام ابن الحاجب انما هو لاخراج التراكيب
الممكنة الباقية اي لا من فعلين او حرفين او فعل وحرف او حرف واسم واما
يا زيد والا كان بالنسبة لقيام الحرف مقام الفعل اي ادعو او انادي
وقول اللقاني لا حاجة للقيد اقل نكتة المحلي بل الحاجب فيه ان المحشي
قصر الرد عليه وان الحلولو ابن الحاجب لم يرد القيد التحقيق وان مراده بناء
على ما توهمه انه ينبغي صحة ادخال الاقل لا انه ينبغي الحاجة اليه فقط فان
قلت الاسمان مثلا غير الكلام فكيف يكون مؤلفا منهما قلت بل
الكلام مجموع الاسناد فلا محذور على ان المؤلف من المجموع والمؤلف منه
الاجزاء على التفصيل وتمثيل الشيخ للمؤلف من فعل واسم بنعم العبد فيه انه
ليس بكلام عند مشترطي الفائدة الجديدة ومن ثم قوله ومنه استغفر
اي من المؤلف المجموع من فعل واسم واعادة الضمير على التاليف كما للشيخ
يخرج الى حذف المضاف اي تاليف استغفر وبعضهم لا يرى منهما فلذا
بينه بقوله فانه مؤلف الخ ردا على ابي حيان الذي زعم ان مقتضى تمثيله انه
يسبق له ان التركيب من غير ان فلا فائدة ويشترط تقدم وجود ولا وجود
وحاصل الرد ان الفعل لا يخلو كالفعل بالفعل في صحة التركيب منه
والمستتر فيه بالقوة ومنها الرد على ابن الناظم في جعله المثال
من كلام النحو وهو مما اختلف فيه الشراح ومبنى اختلافهم على
تفسير المفيد فمن فسره بالمعنى اللغوي اي الدال على معنى مطلقا جعل
المثال من كلام النحو لاخراج الجمود كزيد ومن فسره بالمعنى الاصطلاحي
اي ما دل على معنى يحسن السكوت عليه جعله مثالا للمجرد لان المجرد
خارج بالمفيد بمعنى المذكور ولا يخفى انه من كلام النحو مع تفسير المفيد
بالمعنى الاصطلاحي ليخرج به كلام النائم وما دلالته عقلية او عرفية
كما قال ابن اسحاق ولاخراج كلام النائم فقط بناء على ان ما دلالته
عقلية او عرفية خارج بالمفيد المفسر بما دل على معنى يحسن السكوت
عليه لان المتبادر من الدلالة الوضعية القصدية دون العقلية
والعرفية كما قاله بعضهم وعلى كل حال فكلام الناظم احسن من

كلام الموضح يقتضي أنه غير مانع وجمهور المناطقة على اشتراط الجمع والمنع فيه
مطلقا التعريف والأقدمون منهم على جواز التعريف بالأعم والأخص كما في شرح
المطالع وحاشية السيد وليس من جواب من قصله بقوله منه الشبيه على أن شيئا
حصول الفائدة من الفعل مع المنعتق أن يكون واجب الاستتار فلا فائدة للمشبه لأن
نافع في جواب هل ما يتركب مفيد فلا وجه لنفي كلاميته قوله والكلم قال
الشارح الذي يتناول الكلام منه وغيره المراد من الكلم عند المرضي لبعضه لقوله
اسم جنس اذ ان يفرق بينه وبين ما هو اخص منه عما يدل على الكلم بمعنى آخر
على ما يدل استغراق قوله اسم جنس أي موضوع للماهية من حيث هي وقوله
جمعي أي استعمالا كذا بعض موضوع للماهية مستعمل فيها في ضمن جماعة لا بد وقيل
تنافي بين كونه اسم جنس وكونه جمعيا كما توهم كما قيل قلت الذي يتحصل من كلامهم
أن اسم الجنس ثلاثة أنواع جمعي وهو ما يقتصر به ثلاثة أفراد فصاعدا من
الجنس أفرادي وهو ما يصدق على الفرد منهم من الجنس كرجل وماء وهو ما يصدق
به الماهية من حيث هي لا بقيد جمعية ولا افراد كما يحمل على المصادر كالرجعى
والذكرى والنهى والخروج ونحوها ولعل الجميع موضوع للماهية من حيث هي
والتمايز إنما حصل في الاستعمال وقول المرضي في القسم الثاني بالخلاف في أنه
موضوع للماهية أو للفرد المنتشر إذا تقرر ذلك فالكلم من القسم الأول
ويستفاد كونه اسم جنس من قول الناظم واحده كلمة ليتميز واحده بالتاء فانه
في الحواشي وأما كونه جمعيا فلا يستفاد من الناظم لاحتمال أنه صادق على
القليل والكثير فيكون كحلو وماء وضربة ويستفاد منهما الرد على من زعم
أنه جمع لأنه يسترد في ضميره التذكير والتأنيث والجمع يغلب عليه التأنيث
ولأنه يصغر على لفظه ولو كان جمعا لصغر مفرده ولأنه لا يتميز به العدد
المركب فالجماعة والتذكير ضميره في إليه يصعد الكلم الطيب ولو كان جمعا
لوجب التأنيث لأنه ضمير مؤنث مجازي ورد بمنع وجوبه مع الجمع لأنه
يؤنث باعتبار الجماعة وهو الأكثر ويذكر باعتبار الجمع وعلى من زعم
أنه اسم جمع لأن له واحدا من لفظه قوله واحده كلمة ثم يعني الكلمة
هنا وغيرها في الشذور والنظم بقوله قول مفرد فالقول اللفظ الدال

أن

منه

على معنى والثاني الذي لا يدل جزؤه على جزء معناه فصل بان لا يكون له جزء
كهمزة الاستفهام او له جزء غير دال كزيد او يدل على غير جزء معناه كبعلبك وامرء
القيس علمين وقد تطلق الكلمة مجازا بالاطلاق اللغوي على المركب من جزء في العلم الاضافي
فالمجموع كلمة حقيقية وكل من الجزءين كلمة مجازا ويدل على جزء معناه بلا فصل كعبد الله
نا كونه علما لان المجموع كلمة حقيقية **قوله** وهي ثلاثة انواع اسم وفعل وحرف
قال المرادي اول من قسم الكلمة هذه القسمة ووضع لها هذه الاسماء امير
المومنين علي بن ابي طالب رضي الله عنه والنحويون مجمعون على ذلك الا من لا
يعتد بخلافه **قال الشارح** في شرح الاجرومية وذهب ابو جعفر بن صابر
الى ان اسم الفعل قسم رابع وسماه الخالفة لانه خلف عن الفعل وهذا القول مردود
بانعقاد الاجماع على الثلاثة فلا يعتد به ودليل **الحصر الاستقراء** وان
المعاني ثلاثة ذات وحدث ورابطة بينهما فوضع الاسم للذات والفعل للحدث والحرف
للربط بالذات **قال ابن الخباز** وانحصار في الثلاثة لا يختص بلغة العرب
لانه انحصار عقلي فلا يختلف بحسب اللغات ووجه الحصر فيها ان تقول
الكلمة ان دلت على معنى في نفسها فان لم تتعرض ببنيتها لزمن معين من الازمنة
الثلاثة فهو الاسم وان تعرضت ببنيتها اي صيغتها لزمن معين منها فهو الفعل والا
فهي الحرف فهو ما لا يدل على معنى في نفسه بل في غيره فمعناه غير ملحوظ
استقلالا ولا مقصود لذاته بل من حيث كونه حالة بين الشيئين المحكوم بيان الذي
ترسخ بينهما ورابطة بينهما وآلة لتعرف حالهما مرتبطا احدهما بالآخر بخلاف
الاسم والفعل فان كلا منهما يدل على معنى ملحوظ استقلالا مقصود لذاته غير ان
الفعل معتبر في مفهومه نسبة الحدث الى فاعله ومن ثم كان مسندا ابدا وما في
النسبة ملحوظة تبعا مجعولة آلة لربط الحدث بالفاعل على قياس معنى الحرف
فالفعل وان دل على معنى مستقل وهو الحدث والزمان لكنه جزء معناه وفيه تفصيل
كان مسندا وافا المجموع معناه من الحدث والزمن والنسبة فمما لا يستقل ولا
يصح محكوما به وقد تقدم تعليله وان شئت ان تعرف الفرق بين المعنى المستقل
الملحوظ لذاته وغيره فمثل الحالة الحركية بالنسبة للمرآة وما يرتسم
فيها من الصور فانك اذا نظرت في المرآة تارة للتوجه نحوها بالذات اليها

كما اذا قصد ان يتعرف احوالها من صفائها وحسن صنعتها وجودة جوهريتها ولم
يلتفت فيها الى صورة فيها فهي في هذه الحالة اخذ المستقل عن المرآة امكنه الاخبار
عنها وهذا فيها من معنى الاسم والمعنى المنسوب في الفعل وتارة يتوجه
نظره بالذات الى الصورة المرتسمة ويجعل المرآة آلة ومرحلة اليها فيكون نظره
اليها بالتبع لغيرها وهو في هذه الحالة اخذ المستقل عن تفصيل احوالها لا يمكنه الاخبار
عنها وهذا فيها من معنى الحرف والنسبة في الفعل وقد ذكر السكاكي وغيره
ان ما تفسر به الحروف من معنى معبر عنه بالاسم كقولهم من معنى الابتداء ومعنى
في الظرفية ومعنى اللام الغرض ليس هو معناها حقيقة وانما هو متعلق معناها
فالمعنى ان معناها مرجع اليه بوجه اذ معناها جزئي مخصوص من ذلك المعنى الكلي
لوحظ تبعا وجعل رابطة فالفرق بين معنى من في سرت من البصرة وبين معنى الابتداء ان
معنى الابتداء المعبر المجعول رابطة بين السير والبصرة ومرآة لتعرف حالهما متعلق الاول
من احدهما بالآخر ومعنى الثاني مطلق الابتداء المقصود لذاته ومن ثم كان من
حرفا والابتداء اسما وعلى هذا القياس وهذا ما حققه السيد الجرجاني في كتبه
ومنهم من جعل معنى قولهم الحرف لا يدل على معنى في نفسه انه مشروط في دلالته
على معناه الافرادي بذكر متعلقه متوقف اذا ذكر معه ذلك الكلام غير ذلك لا يلفى كف
الجملة لانه كالعلم المنصوب بجانب شيء ليدل على ان في ذلك الشيء فائدة ما
فاذا افرد عن ذلك الشيء بقي غير دال على شيء واما الاسم والفعل فانهما وان ذكرا
مفردين من غير ضميمة شيء اليهما يدلان على معناهما الافرادي وخالف ابن النحاس
جميع النحاة في قولهم ان الحرف لا يدل على معنى في نفسه فزعم انه يدل على ذلك
الا ان دلالته في التركيب اتم منها في الافراد قاله الخوطي وتابعه ابو حيان في
شرح التسهيل قال الجلال لم ار لابي حيان في الشرح المذكور ما نقل عنه فلعله
سقط من النسخة التي بيدي واورد على هذا التقسيم ايرادات منها ان نعم
وبئس وليس وعسى وحبذا وفعلي التعجب وبعت واشتريت لم يقترن معناها
بزمن فتخرج عن حد الفعل وتدخل في الاسم فيفسد عكس الاول وطرد الثالث
واجيب بان تجردها من الزمان عارض بسبب تضمنها الانشاء والنفي
في ليس ومنها ان اسماء الافعال داخلة في حد الفعل لاقترانها بزمن

فيعكس عكس حد الاسم ونقض حد الفعل واجيب بان معنى ما لم يقترن بزمان
اي معنى ما مباشرة الدلالة كالافعال موضوعة للدلالة على معنى مقترن بزمن ومنهم من
يجعلها بمعنى المصدر الجاري مجرى الفعل فيدل التزاما على معنى الزمان عارض ومنها
ان المضارع لا يدل على زمن معين بل على احد الزمانين الحال او الاستقبال لا بعينه
فينعكس عكس الفعل وكذا الاسم ايضا واجيب بانه وضع لكل من الزمانين
بخصوصه فهو مشترك من حيث الصيغة ومنها ان اسماء الافعال والمفعول
العاملين يدلان على احد الازمنة وان كان مشتركا كالمضارع واجيب بانهما
انما وضعا للذات التي قام بها الحدث فدلالتها على الزمن عارضة ومنها
ان الموصول وضمير الغيبة وكاف التشبيه الاسمية وكم الخبرية واسماء الاستفهام
والشرط لا تدل على معنى في نفسها فينعكس حد الاسم جمعا والحرف منعا واجيب
بان احتياج الموصول وضمير الغيبة للصلة والمرجع ليس لافادة معناها الذي هو
الشيء المبهم بل لرفع الابهام عنه فهما فيها ان اشترك فيهما من حيث الوضع
بغير مخصوص والكاف الاسمية معناها المثل بخلاف الحرفية فمعناها التشبيه
الحاصل في الاسم فيما ذكر وكم معناها الكثير بدليل الكثرة الحاصلة فيما بعدها بخلاف
رب فمعناها التقليل او الكثرة الحاصلة في مجرورها عند القائلين بمدخولها واسماء الشرط
والاستفهام دالة على معنى في نفسها من عاقل وغيره او زمان او مكان وغير ذلك
لما عرض من تضمينها معنى الحرف فهي حاملة للمعنيين ومنها ان اسماء الافعال
تدل على معنى في غيره كالتحول والتغير والنقص فيلزم ان تكون حروفا واجيب
بان مضمونها لما تلبسه فمن لزم تتعقل مستقلة وتعقل غيرها تبعا نحو تم شرب
وان كانت غيرها بحسب الوجود ومن حروف العلم ايضا ان تقول الكلمة ان
لم تكن ركنا للاسناد فحرف وان كانت ركنا له فان قبلته بكل وجه فاسم والا ففعل
واورد عليه ابحاث منها ان من الاسماء ما لا يقبل ان يسند اليه كاسماء
الافعال والاسماء الملازمة للنصب كسبحان ولدن واجيب بانها قابلة
في ذاتها بحيث لو اتى مرادا بها اللفظ ان يسند اليه بحكم مثلا نحو في السكوت
ومن يسند اليه نحو السكوت مصدر فان قلنا انه اسم للفعل فالفعل كما يمكن ان يقال
مثلا دال السكت او اسم اسكت مستكن لان مدلوله وسبحان تعليم التنزيه

او الى اداة وانما نكتفي في مثال المحذور بلا رجل غير النصب والجر لانه يسند
اليه بنفسه مع ان وان ثبت انه اسم فمثال النصب ثبت ذلك في مثال الجر به والتبعية
والامر وانه يرد الفعل والحرف اذا كان الحكم لفظا نحو ضرب فعل ماض ومن حرف جر لان
المراد لفظهما بمنزلة اسمين مسماهما لفظهما في التركيب الذي ذكرنا فيه مستعملين
في معناهما الوضعي وزيادة تحرير كلام في ذلك ان شاء الله تعالى **قلت** ويرد على
هذا الكلام ان المراد بقوله ما لا يسند وهذا لم يذكر والذي في المكتوب **قلت**
انما جعلنا خاصية الفعل قبول الاسناد وهذه الانواع قابلة له بالنظر
الى ذات الفعل بغير ما عرض فيها لكن الجواب عن ورود النافية فانه في حال النقص
فهي مسند بل فيه المسند كزيد مسند في حال التمام نعم يرد على ذلك لا يستعمل الا
ناقصا ويرد ان الصفات مسندة الى فاعلها لا تكون افعالا لانها اما ان ترفع
فاعلا ام لا والاول فيه الرفع في قولك القائم زيد مسند اليه بل المسند اليه الا ان
جعلت موصولة او لموصوف المحذوف ان جعلت حرف تعريف فعلى الاول الخ زيد لان
الجملة من تتمة الموصول وكل جزء منه محله الاعراب في اخرها على مقتضى القياس مع
ان وكان ما لا اعراب له يكون دائما فيه غير الخبر كمنع منه لانه جملة فيجعل
في الموصول تمامه لا مغيرا على خلاف الا ان علته فيه المسند اليه في قولنا القائم
زيد هو مجموع القائم **لانا نقول** ان سلمنا ذلك فلا يلزم ان تكون الصفة
بعض المسند اليه لا مسند اليها فلا يندفع الاشكال بل يلزم فساد في اخر هو
ان الموصول غير قابلة للاسناد اليه بل هي جزء المسند اليه فيخرج عن
تعريف الاسم ومنشأ هذا ذي يوسف قال المحقق انه احسن الكلام وهو قول
بعضهم الكلمة ان لم يصح اسنادها بمعنى الحرف وان صح فاما ان تقترن باحد
الازمنة الثلاثة بمعنى الفعل اولا بمعنى الاسم فاعتبر في الاسم كونه مسندا
غير مقترن باحد الازمنة ولم يعتبر فيه كونه مسندا اليه ويحوم الموضع عن جعل
الناظم الانواع الثلاثة اقساما للكلم يجعلنا انواعا للكلمة تخلصا
من الاعتراض الوارد على الناظم وحاصله ان تقسيم الكلم الى الثلاثة
ان كان من تقسيم الكل الى اجزائه اقتضى ان الكلم لا يكون من نوع منها
او نوعين وليس كذلك نحو غلام زيد قائم وان زيد قائم وان كان من

تقسيم الكلي الى جزئياته لزم ان يصدق الكل على كل و مما يصدق عليه واحد
من الانواع الثلاثة وليس كذلك وانما اقسامه اسماء وافعال وحروف و
مختلط منها لا يصح ان يصدق على كل منها انه كلم واجاب المرادي باختيار
الاول اعني انه من تقسيم الكل الى اجزائه على ان تكون اجزاؤه الكلمة التي من
جنس الاسم والكلمة التي من جنس الفعل والكلمة التي من جنس الحرف فيصدق بما اذا
الاعتبار فيه يقع الا على الاجناس الثلاثة ولا يتصور فيه غير ذلك اذ لا رابع
للاجناس الثلاثة والحاصل انه جعل اجزاؤه كلمات جنسية لا شخصية
والاضافة على غير ما ذكر من الامثلة صحيح ايضا باعتبار الاحاد لان واحد الكلم
كلمة اما نوعية واما شخصية فانما تحصل بالاعتبار قلت ولنا ان نختار
الشق الثاني وهو انه من تقسيم الكلي الى جزئياته على ان يكون المقسم في الحقيقة
وبحسب القصد الاول هو الكلمة فكانما اريد الاخبار عن الكلمة بان الانواع
الثلاثة حصل في الذهن اقسام ثلاثة كل منها يصدق عليه كلمة فجيء باسم المقسم
جمعيا ليكون وافقا على تلك الاقسام الحاصلة في العقل من حيث هي اقسام متمايزة
واخبر عنه باسماء الاقسام الثلاثة وحاصله ان الجمعية سرت من المخبر الى
المخبر عنه فصار الى توزيع الاحاد على الاحاد ولا يمنع ذلك من كونه من
تقسيم الكلي الى جزئياته لان اسم المقسوم في الاصل قبل طرو الجمعية صادق
على كل من الاقسام ولانه لما كان القصد توزيع احاد المقسم على الاقسام
كان في قوة الاخبار عن كل واحد من الاقسام بواحد من احاد المقسم فكانه قيل
الاسم كلمة والفعل كلمة والحرف كلمة وهو عين صدق المقسم على كل من الاقسام
وبالجملة فيصح في اسم المقسم الافراد والجمع ومما دل على جواز جمعه
انهم يقولون تارة الفعل ثلاثة انواع وتارة الافعال ثلاثة وانك تقول
الماء ثلاثة انواع وان شئت قلت المياه ثلاثة كما في عبارة ابن
الحاجب في اول المختصر الفقهي وعلى هذا المقتضى جوز الجلال السيوطي في
النكت في قول الناظم واسم وفعل ثم حرف خبر مقدم ومن تعريفه يستفاد
العلم والكلم مبتدا وليس فيه تعريف الجزء بما توهم السيوطي وزعم ان
المراد بالاسم والفعل والحرف معناه اللغوي وبما قررنا لا يكون غرض

الناظم تعريف الكلم بل مجرد التقسيم اذ ليس الكلم من الالفاظ الاصطلاحية
عندهم كالكلام والكلمة والقول بل قيل انهم لم يستعملوه في غير هذا المحل والموضع
ثم من تعرض لتعريفه فعليه ما ذكر ويجاب بانه لما شارك الكلام في المادة
واجتمعا في الصدق في الجملة تعرض لبيانه دفعا للالتباس وازالة للحيرة في انهما
شيء واحد بزيادة للتمييز المتعلق بالذات ولهذا تعرض لهما بالنسبة بعد
ذلك ابن هشام حين تعرض لبيان معنى الشكل والمتن في شرح اوائل التآليف
المفتتحة بالحمد ونحوه والله اعلم قوله ومعنى كونه اسم جنس جمعي يعني ان مجرد
جمعي منصوب صفة لاسم ولو كان في النسخ بغير ال اعتبارا للوقف بالسكون والجر
صفة لجنس على معنى ان الجنس فيه جماعة من الافراد كما ان معنى كون اللفظ
جمعيا انه دال على جماعة والا فموصوفه فتعيين النصب فيه نظر قوله
انه يدل على جماعة راجع لقوله جمعي وقوله واذا زيد على لفظه تاء التانيث
الخ راجع لقوله اسم جنس ففيه نشر معكوس وهذا الضابط ليس لاسم الجنس الجمعي
من حيث هو بل للنوع الاغلب من انواعه الثلاثة كما بينه الشيخ ولكن يرد عليه
انه يدخل فيه نحو تمر وتخمة من المجموع فراجع الشيخ قوله ولم يغلب عليه التانيث
الخ راجعه ولم يرد الجواب بل هو تعريض للورود قوله نفهم معناه على عكس
قولهم زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى لانه اغلبي قال الجلال
في كتابه الاشباه ومن الالغاز النثرية ما كلمة اذا كثر عددها قل معناها واذا ذهب
بعضها جل معناها فالمراد اسم الجنس الجمعي ومفرده ذو التاء قوله مع
ان شرط الافادة جعل الافادة شرطا كما في مواضع شرطا او الحق في الجواب ما
اجاب به الشيخ الحنفي من انه اراد بالشرط ما لا بد منه داخلا كان او
خارجا ولعله التزام بعضهم ان الافادة خارجة عن الماهية معترضا على
قائل هو جزء من اجزاء الكلام الاسم والفعل والحرف فيقاس به حقيقة الكلام
ماهية اعتبارية نظرا لكونه اعلى تعبير باللفظ المعبر به على فه
موضوع عندهم بازاء ذلك ولا معنى للداخل في الماهية الاعتبارية الا ما حصل
واعتبر وضع اللفظ له واما تسميتهم باجزاء الكلام الاسم والفعل والحرف
فمرادهم به انها اجزاء مادية لا صادية كالنون والرجل بالنسبة لزيد مثلا

لا الاجزاء الماهية ولا لتوقف وجوده على جميعها ولا ما يلزمه ولا يلزم ان
يجاب بانه متركب من مجموعها لا من جميعها اذ يلزم عليه تغير الماهية باختلاف
الافراد وجوده يعقل قوله لا ينطلق على المركب من كلمتين ان قلت هل
يشترط فيه تركيب اجزائه او يكفي مطلق الضم ولو على سبيل التعداد قلنا يكفي
الثاني لانه اذا كان اسم جنس جمعي كان من قبيل جماعة من الافراد ولم تركيب
الاجزاء فيرد انه لا دليل عليه فان قيل من اين الصلاح قلنا ممنوع لما مر من
انه لا اصطلاح لهم في الكلم ولا يتعلق لهم به غرض بخصوصه فقد خرج كلم كما ان
قام زيد كلم وعن اقتصار الموضح التمثيل بالثاني اشارة الى ان التركيب الذي هو الـ
قوله وجوده لا يكفي في كون اللفظ كلاما ما لم تتحقق الافادة التامة ولا ينطلق
التركيب الذي الاسم كان في كونه كلما وعلى هذا تحمل عبارته قوله عموما وخصوصا
سبيله الى المراد من كل منهما النسبة دفع اللبس وازالة الوهم او زيادة بيان
للمقصود اذ هذا الكلام مسقطت المناقشة بانها معقول والذات بينهما
عموم وخصوص من وجه لا بد لها من محل يجتمع فيه الكلام والكلم وعادة يجتمعان
جمعتا الخصوص كالافادة في الكلام ويجمع الثلاث في الكلم وثلاثة ما مر فات وهي
من الاجتماع والافادة او عادة وهي اجزاء المعنى وهي من الاسم والفعل
والحرف ومتعلق ويقال له من له وهو الهيئة الاجتماعية الحاصلة من تركيب
الاجزاء قوله واخص من جهة اللفظ مع قوله بعد والكلام اعم من جهة
اللفظ المراد باللفظ هنا اللفظ الذي هو مدلول الكلم والكلام وبالمعنى
معنى المدلول ايضا فسقطت المناقشة بان النسبة انما تعتبر بين المدلولين لا
بين اللفظين والدال الامر كذلك هنا غير ان المعنيين هنا لفظان ايضا
لا مدلول اللفظ فيكون لفظا للفظ اللفظ فكانه يقول خصوص الكلم من
جهة امر في ذات اللفظ الذي هو مدلوله وهو كونه ثلاث كلمات وعمومه من جهة معنى
هذا اللفظ الذي هو مدلوله والكلام بالعكس خصوصه من جهة معنى اللفظ
الذي هو مدلوله اذ شرطه الافادة وعمومه من جهة امر راجع الى ذات اللفظ
الذي هو مدلوله وهو انه لا فرق بين كونه كلمتين او اكثر قوله فيجوز قد
قام ابوه كلام وكلم اي من حيثيتين مختلفتين وسقطت المناقشة بان هو زلة

اجتماع

لاجتماع تعسر لكن دعوى انهما للوصول ببعض افراد كل منهما في مرتبة ضرورة الحد من
الحقيقية معتبرة في تغاير الامور المختلفة بالاعتبار الا انه كثيرا ما يعرض من
الغير لشهرته واشتباه الذهن اليه فليس الاتكال مثله مما يرتضى خصوصا في التعريف
كما اشار اليه المولى سعد الدين عند الكلام على انواع الدلالة وعلى تعريف
السكاكي الحقيقة قوله وان القول في مادة اللفظ بدليل قوله عبارة اي معبر به
لا بقيد المخصوصية فلا يرد ان مادة اي يقال الخ اذا تيسر كلام او كلم او كلمة او
مركب تقييدي ومن التقسيم من الاهم وقيل يرادف الكلام وقيل يرادف الكلم
وقيل يختص بالمركب بينما الكلمة وقيل يرادف اللفظ فيقع على المهمل كما
ابو حيان في باب ... من شرح التسهيل وجزم به ابو البقاء قوله الدال على
معنى تشكيك الشيخ بانه ان اراد الدلالة الوضعية كما يفيده قوله في شرح
اللفظ والقول خاص بالموضوع خرجت المركبات والمفردات المجازية بدلالتها
عقلية وان اراد الدلالة العقلية خرجت المفردات الحقيقية اي ودخل
المهمل في قدر يدل عقلا على وجود لافظه وان اراد مطلق الدلالة دخل نحو ديز
فانه يدل عقلا على اللافظ المذكور والمقصود والمهمل يدفع بانا نختار الاول وان تدخل
المركبات لما سبق تحقيقه من انها موضوعة بالنوع ولئن سلم فلا نزاع فيها
تجيء في الجملة بموجب تفريع الفعل على ابنا على لفظ الاسماء على لفظان النية لا انه بعكس
على هذا ان الموضح صرح في شرح اللمعة فان دلالة المركبات عقلية لا يجوز بعد
ان يكون له رأي آخر في وقت آخر ويقال مراده انه يلزم بانها عقلية انها
ليست وضعية بل تشخيص فيكون الخلاف لفظيا كما سبق وتدخل ايضا المفردات
المجازية اذ المجاز موضوع بالنوع ايضا لان النزاع سوغ الكلام واللفظ على
غير معناه الموضوع هو له ابتداء لوجود شيء من العلاقات مع قرينة فيكون
ذلك وضعا وهو معنى قيل ان في المجاز وضعا ثانيا وعلى هذا فالوضع جعل
اللفظ دليلا على المعنى مطلقا ومن حده بانه تعيين اللفظ بازاء معنى بنفسه
بنفسه فيخرج المجاز لم يسلم اعتبار النزاع من انواع العلاقات وتسويغه
الاطلاق حسبما وضعا فالخلاف في التسمية فقط فيكون لفظيا كما اشار
اليه السيد في حاشية العضد وفي شرح المفتاح فالمراد الدلالة الجعلية

اي للواضع فيهما من مفرد وغيره سواء سمي ذلك التركيب وفعلا ام لا فقوله بنحو

اعم لا فيه الاشارة الى ان الاحسن في عبارة النظم ان يجعل اسم تفضيل

مجعولا بحذف الهمزة فانه اوفى معنى وان كان جعله فعلا ماضيا اقرب لفظا واما

جعله اسم فاعل مقصور كما في بار فيتعين لفظا وفيه رجح له معنى ومرجح بالتفضيل

عليه لئلا يرد عليه ما اورد على الشارح من ان من جملة ما ذكر مثال النظم والقول لا يعد

ولا اعم منه واجيب بان المراد ما ذكر نصا بان نص تعريفه او تقسيمه

او بيانه بوجه ما والنظم انما ذكر لتعريف الكلام به فانما ذكر ضمنا لا نصا على

ان الموهم بحث في ادخال الكلم منه وقال عبارته منا لا تتناول المركب من كلمتين

او الكلم اذ لا يكون كلاما نحو زيد قائم وان قام زيد فان الكلم ليس بل ليس هو مما

ومما يلتبس على كثير قلت مراده الاول فجعل اعم اسم تفضيل من غير ما ذكر في

الزيادة على المجرور الذي يشير الى ان مراد الا تخصيص لا تعميم الا ان هذا لا يقال في

بعض النظم ايضا في الزيادة وان لم يرضه فتفضل عليه لانا نقول تلك

الزيادة غير معهود من النظم ما هي وانما تتعين لغرابة حقيقة القول من حرم وح

يعلم دخول الكلمتين والثلاث من غير افادة فيهما دون النظم بتأمل ومما يضعف

كون اعم في النظم ماضيا ما اشار اليه الا ترى في شرح المفصل حيث قال

قوله والقول يعم الجميع عند [illegible] او لو عم الجميع لاطلق ايضا على المجموع

وذلك لا يعم فيه لانه على التعبير [illegible] دفعة واحدة ومما يضعفان

والكلام والنظم على التفسير دفعة يحمل على ان المراد عموم البدل لا الشمول

فيما ذا يعم هذا لا ينبغي وانما الترجيح لجعله اسم تفضيل من الزيادة بحذف

القول على نحو غلام زيد ولو كان ماضيا او اسم فاعل لم يفهم منه انه المراد القول

المرة فائدة ما يقرع السمع ان لم يشتمل على حرف فمجرد صوت وان اشتمل

على بعض الحروف الهجائية فلفظ ايضا ثم اللفظ ان لم يدل بالوضع على معنى

فمهمل والا فقول ايضا ثم القول ان لم يقصد بجزء لفظه الدلالة على جزء معناه

فمفرد والا فمركب ثم المركب ان لم يشتمل على اسناد تام فمزجي وتقييدي

اضافي او مزجي او ذو اسناد غير تام كالبرهان مع مرجومه وان اشتمل على

اسناد تام فان لم يحسن السكوت عليه فجملة والا فكلام ايضا فالكلام اخص

متضمنا

من الجملة وبعض من المركب وهو من القول وهو من اللفظ وهو من الصوت وأما الكلام
فخارج عن هذا التقسيم **قوله** وتطلق الكلمة لغة ويراد بها الكلام يرد عليه ما
أورده ابن هشام على ابن مالك فقال هذا إنما يذكر في علم النحو وإنما هو من علم اللغة
وليته ذكر بدله من الكلمة **قلت** أو من الجملة فإنه أهم في هذا المقام ومحتاج
إليه في مسائل العلم أكثر من الاحتياج إلى معرفة الكلام كأن **يقول مثلا**

* جرد الكلمة وبالجملة سم * مركب الاسناد والقول أعم *

ويمكن الجواب عن المصنف بأن إطلاق الكلمة على الكلام لما كان كثير الورود
حتى وقع في التنزيل في مواضع نحو وألزمهم كلمة التقوى وجعلها كلمة باقية في عقبه
وتمت كلمة ربك الحسنى على بني إسرائيل **قال** في الكشاف هو قوله ونريد أن نمن
إلى يحذرون **ووقع في أحاديث** نحو الكلمة الطيبة صدقة وفي كلامهم كلمة فلان
يعنون القصيدة بحيث ما كان مظنة أن يعترض به على قوله وأما الكلمة المقتضي
أن الكلمة لا تطلق إلا على المفرد **فأجاب** بأن ذلك اصطلاح النحاة فيصح
بالنسبة إليه اصطلاح وأما إطلاقها على الكلام فلغوي فلا اصطلاح ولا
يرد هذا الجواب في عبارة الناظم إذ لم يقل إن ذلك إطلاق لغوي فلا يوهم
أنه اصطلاحي وهذا ما أشار إليه ابن غازي بقوله وقد يؤم بها كلام لغة والقول عم
ثم إن إطلاق الكلمة بمعنى الكلام حقيقة لغوية على ما نقله الشنهوري
في شرح الآجرومية وبلي منه الاشتراك والمجاز أولى منه فيكون مجازا مرسلا
من تسمية الشيء باسم بعضه على ما للشمني وغيره وفيه أن هذا البعض لا مزية
له تقتضي الإطلاق على الكل بخلاف قولهم في الجاسوس عين أو استعارة مصرحة
فإن يشبه الكلام من حيث ارتباط أجزائه والتئامها بالكلمة الواحدة **قوله**
قليل لا اعتراض على الناظم بأن عبارته توهم قلته مع أنه في اللغة كثير وفي
الاصطلاح مهجور فلا وجه للتقليل وأجاب عنه بأن قد للتحقيق أو
للتكثير نحو قوله

* قد أترك القرن مصفرا أنامله * كأن أثوابه مجت بفرصاد *

وعليه حمل الزمخشري قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك في السماء وبحث في
هذا بأن قد يفعل يشعر في عرف المصنفين بالتقليل وقال في التذكرة أراد الناظم

انه قليل بل التكلم الى اصطلاح نوع مخصوص بل بالغنا من الذي كلا فيما عـلى
المفرد هو بمعنى كلمة نسبية وبه يتبين ان الشيخ مسبوق بقوله ولذا ان تقول وأما
عكس هذا ونحو اطلاق الكلام على الكلمة مجاز مستعمل في عرف النحاة ذكره
ابن الربيع فـقوله يتميز الاسم اشار اللفظ الوارد الكلام في الاسم لتعريف
الحقيقة في ضمن بعض من الافراد بهم وهو المسمى بتعريف العهد الذهني نحو
ادخل السوق واشتر اللحم حيث لا عهد به للحقيقة من حيث هي اذ لا يتميز بها في
كيفية وبه لا يتغير اول الذي وهذا الكلام صحيح خلافا لمن اعترضه ومثله يجري في
عبارة النظم والمجموع لذلك انما يشتركها علامات الاسم بانه يتحمل من
كلام القوم ما ينيف على ثلاثين علامة ولعلنا نسرد ما نعرفه ان شاء الله فـقوله
وليس الخ اداة حسن ان يقرر كلام الناظم على هذه مقاييس كما قرر صاحب
المطالع عبارة التسهيل منها ان يكون المراد ذلك وتمم كلامه ترجيح التعبير
بالخبر على التعبير بقول من الخبر بوجهين احدهما ان من الخبر قد يليه في
اللفظ ما ليس باسم سواء كان اسما تاويلا نحو من ان تمت الى من اصله او غيره
اسم لفظا وبه تاويلا يعني فيعود الخبر فما هو اسم او ما به يحمل التاويل او نحو ذلك
كقول بعضهم وقد بشر ببنت والله ما هي بنعم الولد وقول الاخر وقد سار الى
محبوبته على حمار نعم السير على بئس العير وقول الشاعر

والله ما ليلى بنام صاحبه

وقول الاخر

ولعمر ما بشيبك الغلو اوسع

اي بولد مقول فيه نعم الولد وعلى عير مقول فيه بئس العير وبليل نام صاحبه
وبعمر ما يشيبك قبل كان المراد قول من الخبر للترتيب المتعلق الخاص بجزء ا
الكلام ان من قول منه الخبر فان يليهما لفظا اسم لكن المختبر في بعضه تاويلا
ولا تقدير له فيها وهو نزل في ابتداء الكتب لم يترتب عليه من الفوائد
وبما قررنا يتبين سقوط دعوى الشيخ التقديم والتاخير في عبارة التوضيح اذ
لو ارتكب ذلك لم يصح الكلام الا على ما كان من قول الخبر اسما تاويلا
ولا يصدق على ما اذا كان غير اسم مطلقا ويكون الاسم مقدرا على ان ذلك التوجيه
فاسد صناعة ايضا لان فائدة الجملة والصيغة به تتفرع على الموصول ا و

الموصول

المخفوض ولو كان كذلك لما ولي الفاء الجزائي وكان الوجه فيه من الجر بالجوار الكلم اعني
فيه متعلق بمحذوف نعم جوز ابن الحاجب تقدير الظرف المعمول للجملة التي هو منها
لكونها على صورة الظرف وان لم يكن متعلقا بها والوجه الثاني مما رجح به
التعبير بالجر انه يتناول الجر بالحرف والاضافة والتبعية زاد في تعليقه والجر بالمجاورة زلا
والتوهم ونوقش في التعميم بالاضافة بان الجر معه في باب الاضافة بحرف الجر
بالمضاف وفي زيادة التبعية بان الاصح ان عامل التابع عامل المتبوع في غير
البدل ومثله مقدر مع البدل كما نسب ابو حيان لسيبويه والخليل والاخفش والجرمي
ان العامل التبعية واما المجاورة والتوهم فليسا بعاملين اتفاقا فلعل المعنى
ان الكسرة في المجاورة ليست باعراب بل حركة اتباع وان العامل في التوهم ما توهم
من حرف او مضاف فان قلت لا ترجيح بالعموم لان الجر بالمضاف او الاضافة
اذا هو مقدر وجود الاضافة فيكتفى بها لانهم عدوا من علامات الاسم الاضافة بة
اليه قلنا الاضافة نسبة معنوية لا يختص بها المنسوب كالمنسوب اليه بخلاف الجر
الخاص وايضا ما ورد على اعتبار الجر من دخوله في اللفظ على ما ليس باسم
يرد مثله في اعتبار الاضافة نحو من قبل ان يأتي وقوله اذا مت في جزء تسلم ومن يحكي
حذف الجر السابق اي في جزء ان تسلم اي في وقت او كمرين صاحب سلاعة لما
ولو سلم فالترجيح بان كون علامة واحدة شاملة خير من علامتين لان ذلك اقرب
الى الضبط وابعد من ان تتشاركه غيره قال شارح اللب لان ذكر حرف الجر اولى من الجر
لان الجر يكون في الفعل الغائب نحو لم اكرم يتبع قال في النكت ومن يرد
بما في التوضيح ان المراد بالجر الكسرة التي يحدثها عامل الجر وهي مفقودة في
فيما مثل به وفي تعليق الزمخ انه يرجح ذكر حرف الجر ان عمرو علق على انك لو يدل
على اسميتها بدخول حرف الجر لا بالكسرة التي هي من الجر وفيها انه لا يتم
الا بشرط ان يجرد دخوله لان نقيضا من ذلك فاذا ذكرت انفا وجود الدخول في
نحو قوله * فلا مية لا يسئلنه عن جنابه * وليست البناء اسما بل
الدليل من الدخول بلا تأويل وانه تقريره لا اعتبار خلاف الظاهر وليس
الدخول مع منع الغير مما يختص الاسم بالمختص وليس ينبغي في ابتداء التعليم
ارتكاب ما فيه خفاء وصعوبة والدخول في البيت المذكور معتبر فيه خلاف

الحاصل لانه في الحقيقة يدل على ما دل عليه المبتدأ والمبتدأ تأكيد للعرفية في كلام الموضح اشارة لوجوب الاطراد والعلاقة اي الاستلزام في ثبوتها للثبوت فلا بد من علاقة له حتى يتم قولنا مثلا كلما وجد الجر وجد الاسم وان لم يجب انعكاسها اي استلزام انتفائها لانتفاء ما هي علامة له فلا يصح قولنا كلما انتفى الجر انتفى الاسم لجواز وجود علامة اخرى نعم مجموع العلامات يجب فيه الانعكاس فيصح من انتفاء جميع علامات الاسم انتفاء الاسمية واما التعريف فيجب فيه الاطراد والانعكاس طردا وعكسا والفرق بين الاسم باعتبار العلامة ان الاول محمول فيعرف به على كل مرة والثاني غير محمول فيعرف به على وجه يعمه كذلك كذا اذكر علامة على كذا فقولنا الاسم يعرف بالجر صحيح وقولنا الاسم ما جر وما يقبل الجر غير صحيح قال معناه اللغاني قوله بل المراد الكسرة الخ المراد الشأن وانما اعتبر هذا حتى يقول التوضيح ان فتحة الجر غير الاسم لا يحصل بها التمييز للمبتدي لانه يرى صورتها في الفعل وكذا الياء بزيد ونحوه مثلها في تفعلين بالاقتصار على الكسرة احسن ولا يقال الكسرة ايضا يرى صورتها في لم يكن الذين واضرب القوم لانا نقول هذه عرضت بقوله التي يعرف عامل الجر وعامل الجزم لا يعسر معرفته على المبتدي نعم لا يحصل التمييز بياء تفعلين بياء بزيد لان ياء تفعلين لغير عامل قوله عامل الجر فيه ان ذكر الجر في تعريف الجر يوجب دورا في الطواف اشتغاله بالجر ويقال التي يعرفها العامل وتسمية الاحرف ادوات عامل اخر تواضعا عليه النحاة وهي مبنية على الاسناد الذي نسيب يكون مجازا عقليا او تشبيه العامل بالة عمل المجرد يكون من قبيل الاستعارة المكنية عنه واثبات الاحرف تخييلية قوله التشرين انه اورد عليه قول الشاعر

* لاح على لي ولو كنت عالما * بادناب لوما تعتني اوا يله *

حيث نون لو وهي حرف اجيب بانها اسم علم للفظها في التركيب الذي تكون فيه حرفا ولذلك شدت واوها واعربت كما في التمغيض للزوم قوله نون لا يقال التنوين وعلى المتكلم فلا يقال بالنون لا فيهما كما قال السهيلي في نتائج الفكر لا نقول من منقول اصطلاحي من المصدرية التي لا شمية لتلحق النون فوله تساكنه لن اصالة ومن تلحقها الحركات الثلاث نعلا او اتباعا نحو ولوا

اطلع الغيب شيئا او عميون او خلونا فقوله يخرج بغير السكون الخ اذ قلت
منه تخرج بغير عوض النقل فلا حاجة الى هذا المغير لان ما اخرجه يخرجه ما بعده
قلنا اغناء المتاخر عن المتقدم بدون عكسه لانه يخرج بذلك المتقدم افاد فائدة
ثم جاء المتاخر لزيادة فائدة اخرى وانما المضر اغناء المتقدم عن المتاخر او
اغناء كل عن الآخر لان المتقدم اذا استقل بفائدة المتاخر يغني المتاخر عنها بعد
لا يقال يجوز ان يكون الثاني من ذكر البيان فما تركبت منه الماهية وان لم يكن مستقلا
باخراج شيء نقول حق ذكر التبيين ان الغرض الاصلي من قيود التعاريف من شرح
اجزاء الماهية والاخراج والادخال قد يحصلان تبعا وقد لا كما ذكروا في تعريف
الحيوان انه الجسم المتحرك بالارادة لتركب ماهيته منها وان كان كل منهما يستقل
باخراج جميع ما يخرجه الآخر لانا نقول هذا انما يتم في الماهيات الحقيقية ولا
في الاعتبارية فلا يذكر فيها الا ما المحتاج اليه في الاخراج او الادخال او ما لا بد
منه لاستقامة اللفظ ولا وجه لقول الشيخ وبغير عوض النقل ايضا لان ما
خرج اولا يستحيل ان يخرج ثانيا لامتناع تحصيل الحاصل فقوله في فيء

للعلامة الغساني ابي القاسم الحريري في المقامة النحوية

وارد معه اذا اردف بالنون * تغض حاجبه في العيون

وخود بالزور فاخرج من الزبون * وتعرض للمعيون

الزبون جمع زبن وهو الدفع ومن تعليلية اي اخرج من كثرة الدفع فقوله
وبغير الخفي النون في الكسرة صفة لانه يغير نحو قالة امر بلا حالة يقول
تلمون في الله فلا امر ليس لغل قول بعضهم شربت ما بقيت الميم منونة اصله ما
بغض حذف الهمزة وانتقل التنوين الى الالف ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين فانتقل
فانتقل التنوين الى الميم وهي اول وقع في الشرح في شرح الازهرية بان التنوين
في شربت ما نحو الاول على خلاف الغالب واما نقله عن الجرمي في الغراش
من الجواب بان التنوين نحو الالف وهمزة اخرى ثم حذفت لالتقاء الساكنين فلا يكفي دونه
لما هو الذي نحو التنوين الميم فلا محيد عن تغيير النحو للامر بلا حالة
على ان الامر اذ كان النحو في الاحوال ما يخرج به ايضا النون اللاحقة
للامر من كلمة اخرى نحو احمد اشكر وما لم يذكر في المغني فيه لانها بل فالنحو

زائدة ساكنة تلحق الآخر لغير توكيد فتلخ الحرفية اي زيادة ولا تكن جزءا غير ما
فاعترض عليه الدماميني بان المراد بالحروف التبعية بقول الشارح فلا حاجة لزيادة
الحرفية صحيح بالنسبة لعبارة التوضيح لان الحرفية انما زادة في عبارة المغني
ومعنى لا بد فيها من الزيادة المذكورة او الاعتراض المذكور قوله تنوين التمكين
هذا اللقب هنا والذي بعده على حذف العلمية بسبب قول الشارح الاولى المتمكن لتمكنه وذلك
لا دلالة على انه يشترك فيهما بحكاية المدلول اللغوي لهما ويسمى ايضا تنوين
الصرف وتنوين الامكنة قوله كزيد ورجل اشار بالمثال الثاني الى ان التنوين
اللاحق للاسماء المنكرة المنصرفة من تنوين التمكين لا التنكير خلافا لمن زعمه قال
في المغني واما تنوين رجل ونحوه من المعربات فتنوين تمكين لا تنكير كما قد توهم بعض
الطلبة ولهذا لو سميت به رجلا بقي ذلك التنوين بعينه مع زوال التنكير
انتهى له قول الحاجب وقال الرضي والذي ارى انه لا مانع ان يكون تنوين واحد للتمكين
والتنكير معا فرب حرف يفيد فائدتين كالالف والواو في مسلمان ومسلمون فتنوين
رجل يفيد التنكير ايضا فاذا سميت به لم يتمحض للتمكن وقد يقال […] قول الحاجب
بان الموجود بعد التسمية غير الموجود قبلها بلا تغير […] ضعيف
لان مقتضى التغيير قائم […] النقل من حالة الى اخرى قوله الدال على
خفة الاسم مقتضاه ان غير المنصرف من مبني وممنوع ثقيل ووجه ذلك
ان المعرب المنصرف متصرف بانواع الحركة الثلاثة فكان خفيفا بالنسبة
الى المبني للزومه حالة واحدة والى الممنوع من الصرف لنقصان تصرفه اذ
لا يدخله الكسر وايضا المنصرف اسم صرف لا شابهة فيه بخلاف غيره من
مبني وممنوع فهو اشبه الحرف والفعل فثقل لما فيه من زيادة مشابهة الغير
على اصل معناه فتنوين التمكين وضع اولا للدلالة على انتفاء المشابهة
وانتفاؤها ملزوم لامكنيته في باب الاسمية كما يفيده قول النظم الصرف تنوين
اتى فان ذلك المعنى الذي بيناه من انتفاء المشابهة كما قال الموضح
ثم قد يكون الاسم امكن وملزوم ايضا للخفة من الحيثية الاولى بواسطة
التمكن ومن الحيثية الثانية بلا واسطة فالحاصل ان التنوين
دال على انتفاء المشابهة مباشرة وانتفاؤها ملزوم لامرين يترتبان عليه

ليس احدهما مبنيا على الاخر كما توهم بل ان عليهما التنوين دل على استقلال كل منهما
لانه مكنية كل منهما من صريح النطق به يكون اسما متمكنا وثانيهما الخفة فانها مترتبة
على التصرف بانواع الحركات المترتب على انتفاء المشابهة المترتب على انتفاء
المشابهة انتفاء اذ كانت للمعنى لتمحض بقوله الدالة على خفة الاسم وتمكنه
في باب الاسمية من عطف احد معمولي عاملين على علة واحدة على الاخر وقوله لكونه لم
يشبه علة للمعطوف والمعطوف عليه معا من باب التنازع ودلالته على
المعمولين بواسطة دلالته على علتهما فكان الاولى ان يقول وبآخرهما الدالة
على عدم مشابهة الحرف والفعل فتحصل ان الخفة والتمكن في باب الاسمية متلازمان
يجب تحصيل الفهم وتعين حفظه والله اعلم قوله لبعض المبنيات سبرنا يدل على
ان الحق معرفة المعربات ايضا لانه اندرج ليس للتنكير وهو ان قال وللصرف
قوله من حيث معين محل التغيير والتنكير فانه راجع لتعيين الحديث
المشتق اوله منه وعدم تعيينه وجهه نكره معنى انه زد من حديث واسم الفعل
اذا كان بمعنى فعل انه مركان دال على طلب الحديث الذي اشتق منه فعله صه
بمعنى اسكت فيكون دالا على طلب السكوت المشتق منه اسكت ومن محل التغير
وعدمه والحديث المشتق منه فعله في مسئلتنا من الزيادة لان الحديث يوجب ان
يرجع التغيير وعدمه الى الزيادة لا الى الحديث وفي الجواب بان تعين الزيادة
انما هو بتعين الحديث وعدم تعينه بحسب عدم تعينه بمعنى انه
معرفا طلب الزيادة المخصوصة المعينة تعينا نشأ من تعين الحديث ومعناه
منكرا طلب زيادة ما مبهمة ابهاما نشأ من ابهام الحديث فانحصر في التعين
وعدمه على ما مر انه خلو المنشأ فيهما فان قلت فجعل ايه بمعنى حدث
ولا ترجع الزيادة في تقسيم اه قلنا لا يستعمل ايه لطلب التحديث ابتداء
وانما يستعمل اذا كان المخاطب يحدث ثم سكت فتطلب منه الزيادة
بقولك ايه وايضا اهل اللغة انما فسروه بمعنى طلب الزيادة كما يتبين
قول الجوهري اذا استزدت ثم ما قررناه المكرر سواء قلنا ان مسمى اسم الفعل
من المعنى المصدري او لفظ الفعل من حيث افادته معناه لا من حيث من لفظه
فان الحديث اذا اخذ فيه يمكن ان يعتبر مبهما ومعينا وان لم يمكن تعيينه من حيث

وقع الفعل لا انه نكرة اذ المراد به الجنس وقعا في فرد غير معين كما تقول رأيت اسدا
وأنت تريد زيدا مثلا فما فعل الشارح كلام الموضح مبنيا على ان اسم الفعل المعنون بالمفرد
لا الفعل نفسه وما قرر به كلام الموضح فهو يقال انه مخالف لما قرره الرضي في معنى
تعريف اسم الفعل وتنكيره اذ قال ان ما قرر ان اسم الفعل معرفة جعل علما لمصدرية الفعل
الذي هو بمعناه كما في اسامة وان ما قرر انه نكرة كان كواحد من اسماء الفعل الذي يتعرف اللفظ
به فيتعين وجه من وجوه تعريف الجنس وهو كون اسم الفعل معرفة ونكرة بحسب الاعتبارين
وان كان معناه ومعنى الفعل فيه يصلح لذلك ه ويحتمل ان يريد الموضح بلا تعيين في
قوله من حيث معين تعيين علم الجنس اي حقيقة التعريف المعروفة في الرمز مع قطع
النظر عن ان المراد به تعيين شخص اي التعريف المعهود لما ذكر ويريد بعدم تعيين
التعريف عدم اصل من تلك الحقيقة فيقرب مما للرضي وقد اعترضنا بما رأينا
لا رتاب في الحواشي لا نطيل هنا قوله تنوين المقابلة ليس المراد بها المنافاة
والتضاد وانما المراد المحاذاة والمقاومة والمناظرة فان قلت فلم قالوا
تنوين مقابلة اذ لو كان للتمكين لم يثبت في قوله تعالى من عرفات ولو كان للتنكير
لم يثبت في الاعلام وليس عوضا عن المضاف اليه ولا للترنم قلت يصح ان يقال هو في
جمع المؤنث السالم في مقابلة النون في جمع المذكر السالم لانه بهذا المعنى يناسب
الا ترى الى جعلهم نصب هذا الجمع تابعا لجره كما في الجمع المذكر فالنون في جمع المذكر
قائم مقام التنوين الذي في الواحد في المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه
علامة لتمام الاسم وليس في النون شيء من معاني تمام الاقسام الخمسة المذكورة
وكذلك التنوين الذي في جمع المؤنث السالم علامة لتمام الاسم فقط وليس فيه
شيء من تلك المعاني الا انهم خصوا هذا النون بسقوطه مع اللام وفي الرفع
دون النون لان النون اقوى واجلد بسبب حركته وقال الرضي ومدار السؤال ان
التنوين في نحو مسلمات للتمكين فلما لم يسقط في عرفات لان التانيث
فيها ضعيف لان التاء التي كانت فيها لمحض التانيث سقطت والتاء فيها علامة
جمع المؤنث وهما قالا نظرا الى ان عرفات مؤنث وان قلنا انه لا علامة تانيث فيه
لا متمحضة للتانيث ولا مشتركة لانه لا يعود الضمير عليه الا مؤنثا تقول
هذه عرفات مباركا فيها ولا يجوز مباركا فيه الا بتاويل بعيد كما في قوله ولا ارض

على

اتفقوا ابقاء لهما وتنافيهما لا يقصر عن تنافيه مع ان التنوين مع بقاء الفتحة وكذا ولي
عندي ان يقال ان التنوين للصرف والتمكن والمانع يشتغل في نحو من عرفات لانه لم
يشتغل لتبعية الكسرة في السقوط وتبع جره النصب وبهذا يندفع ما عليه الجمهور اعني انه
اذا بحثوا فيه متبوع له لانه مع تمحضه فيه كالتنوين في نحو جوار المتمحض للصرف لم يحذف لما وقع
هذا مع انه جوز الزجاج والمبرد هنا مع العلمية حذف التنوين وابقاء الكسرة وبعضهم
وبعضهم يفتح التاء في مثله مع حذف التنوين وقد روي تنورتها من اذرعات البيت
بالاوجه الثلاثة فعلى هذا فيراد بعين التنوين للصرف بلا خلاف والاشهر
ابقاء الكسرة والتنوين قال بعضهم التنوين عوض من منع الفتحة واعترض في
المغني القول بانه عوض عن الفتحة بانه لو كان كذلك لم يوجد في الرفع والجر ثم الفتحة
الفتحة فهو عوض عنها وعن الكسرة فما هذا التعويض الشاذ وقد يقال القائل بانه
عوض عن الفتحة انما يقول انه عوض عن منعه منها وهو انما يتأتى في الكلية كما في عبارة
الرضي المذكورة فالكسرة فانها عن الفتحة في الاعراب والتنوين عوض عن كونها ذا
الاسم لم يستوف الحركات الثلاث بل صار تنتيره وفاتته واحدة ومنها المغني
ومن جر فانه الفتحة وهي كالذي له معنى في امثاله كلما تمر في ما التي الجر والرفع
يصدق عليه انه ممنوع من الفتحة لا مقتضي له فيها بحيث لو دخل مقتضيهما لم توجد
بسبب المناقشة والله اعلم وتوجيه بعضهم المقابلة بان الالف والتاء
في مقابلة الواو والنون الداخلة على الجمع والتنوين في مقابلة النون قال الشيخ لا يخفى
ضعفه ووجه العلاقة التي ذكرها الضعيف بان المراد توجيه تسمية هذا النوع
بتنوين المقابلة فلا معنى لادخال مقابلة الالف والتاء للواو في ذلك اذ لا
نوع
يقولون الف المقابلة وتاء المقابلة وان كانتا في مقابلة الواو وهي شيء في مقابلة
الاخر ولا يعرفون له اسما بسبب ذلك والا فلتكن النون الزائدة مقابلة لمقابلته
التنوين المبني وانتهض اقول هذا توجيه فارد ويكفي من التقابل ان يكون
فيه وجه ما يتوهم من ان الالف تقابل الواو والتاء تقابل النون فلم يبق للتنوين
ما يكون هو في مقابلته حتى يسمى تنوين المقابلة وحتى يصح قولهم انه في
مقابلة النون فيبين ان مجموع الالف والتاء في مقابلة الواو ثم لم يزعم انهما
حرف لنا تسمية قوله تنوين التعويض زعم الشيخ ان الذي في تعبير المغني

بتنوين العوض لأن التعويض ليس من التنوين وفيه أن الأخفش أثبتين ليست على فوق ذلك
وأما جعله في تنوين العوض بيانية بمكان التنوين من العوض وفي تنوين التعويض من إضافة
المسبب إلى السبب أي الذي قصد به التعويض فليس أضافه إليه ماذا على المضاف
ومن إلا ظرف إليه خاصة ثم أن كلا منهما مركب إضافي علم لهذا النوع من التنوين وبهذا
وجه لا ولويه قوله كنحو جوار الذي من كل اسم منقوص فيه ينصرف بين مثل نحو أعيم
ويعيل وفي المغني ما حاصله أنه اللاحق عوضا من حرف أصلي أو زائد أو مفرد أو جملة
فالأول كجوار وغواش رفعا وجرا عند الجمهور وليس عوضا عن حركة الياء خلافا للمبرد والثاني
التعويض عن حركات نحو جبلى فيه من اللام والحيزورة الاسم بعد كسائه خلافا للأخفش
ولا لنقله عن إعرابه لما قبلنا والثاني كجندل علما عن ابن مالك إذ أصله جنادل لأن تنوين
يكفهم أنه للتمكن ولعدوا الجر بالكسرة وليس فيما إذ أنه لو أتى من علم الجمعية كزنة
البناء من نحو جوار والثالث ككل وبعض إذ أفهما نحو وكلا ضربنا له إذ مثال جعلنا
بعضهم على بعض وقيل للتمكن رجع لزوال أنه ضائبة المقارنة له والرابع نحو يومئذ
وحينئذ وأهية أي يوم إذا نشقت بحذفت الجملة وعوض التنوين وكسرت الذال للساكنين
كثير وعنده أنه مقيس الكسرة إعراب والتنوين للتمكين وليس من العوض عن جملة
نون إذ الخلاف لبعضهم فال الح أفلت من قال إذ حينئذ إذا أكرمتك فالأصل إذ حينئذ
أكرمتك فحذفت الجملة وعوض التنوين وأضمر أن هكذا في المغني في مبحث إذا ويرد
أنه به معنوي لأن المضمر لتح إذ المعنى ليس على المضمر وأنه يقال في جواب إذا أجيبك
إذا أكرمتك ويوهم منها أن يكون المعنى إذا فعلت لأن المحبة حالية لا مستقبلة
واشترط بعضهم على ذلك القول بدخولها على غير المضارع نحو وإذا لا تخزوا ملبثا
والمشترط به يعمل به بأن القياس إلهما لما هو مراد به لأن الجملة بسبب أنها
أشبهت أن كما أعملت ما حملا على ليس بشروطه تغليظ شبهها بها قولها وما في الأول
ألا ربعة مختصة بالاسم زاد الشيخ بعد الربعة بنفع وفيه أن المختص بالاسم أيضا
تنوين الضرورة نحو

*   *

* سلام الله يا مطر عليها *   ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة *
وليس المحمي لبقاء فتحة البناء في الاسم وأن نظيرتي العلمين وإن فتحها فيما في المغني
والتنوين الشاذ نحو هؤلاء قومك واختار ابن مالك أنه نون كثير به الاسم كنون

فيعرف وقد، في المغني بان الذي في كلام سيبويه تنوينا فدل على انه سمعه وعلى هذا فيجب
نقل ان نون فيعرف تنوين الحكاية نحو عاقلة لبيبة علما يحكي تنوينه الا ظ قاله
ابن الخباز قال في المغني ومثل الاعتراض منه بانه صرح بذكر الثابت قبل التسمية حكى
بعد قلت وجه زيادته انه ليس صرفا في الحال الذي امتنع فيه للعلمية والتانيث
لمنعه الصرف فلما كان الصرف في الاصل طرا في الحال صار مغايرا لما منع للصرف وعلى كل حال
يجعل قسما براسه وفي جواب عن زيادة الشارح فقط بان القصر المستفاد منها
انما هو بالنسبة للترنم والغالي واما الموضح فيكفي في الجواب عنه ان يقال في مفهوم
العدد لا يعتبر الا زيادة تفصيل فيخص ما منه المختص وغيره فلم اختصاص الا وليس معنى
الا زيادة في المعنى يقتضيه بخلاف اختصاص الاخيرين تبعا له لان الغرض منهما
ليس معنى مقتضيا في نفسه للاسمية وقوله قال ابن الحاجب في شرح الوافية
نعني بالشرط تنوين التمكين والتنكير قال الشيخ سعيد ولم يذكر المقابلة والعوض
لان التعويل عليهما باب الاسم لانه يذكر خواص تختص ذاتها الاسم وذاتهما لا تختص
الاسم لان تنوين العوض يمكن ان يقع في الفعل المجزوم بحذف لامه عوضا منها
وتنوين المقابلة يمكن ان يقع في مقابل المكاتب المذكر في مقابلة النون في مقابل المكاتبة
الا انه لم يقع واما تنوين التمكين والتنكير فيختص ذاتهما الاسم لان معنى الاول
انتفاء شبه الفعل والحرف وذلك لا يكون الا في الاسم ومعنى الثاني ذكر من قوله
غير معين والفعل وضعه على التنكير فلا يحتاج اليه قوله الا من للغوالي
قال اللقاني في اخر الغوالي بقرينة قوله قبل وقولي لا مطلقا النون اللاحقة
لاخر الغوالي قلت لا حاجة لتقدير اخر لان الحرف يتعين نعم قد يراد ان
الشرط في قوله من حرف انه كل ما هو جزء من القافية فيكون التنوين الداخل جزءا من
القافية بلا زائد عليها حتى يصح انه لا حول لها اذ القافية في قول الخليل وهو
التحقيق من اخر ساكن في البيت الى اول ساكن يليه مع المتحرك قبله وقيل عنه مع
المتحركة التي قبل ذلك الساكن واما قول الاخفش من اخر متحرك في البيت فهو وان
كان ينبغي به الاشكال من كلام الغوالي لم يقل به احد قال ابن الحاجب في كلامه
العروض * بالساكنان اخر مع ما اكتنفا * مع سابق لهما قافية جعلا *
وقال الخزرجي * وقافية البيت الاخيرة بل من الـ محرك قبل الساكنين الى انتها *

مثال الغالية في قول أبي الطيب * ومن فنيانا من ربيع وان زدتنا كربا فانك كنت الشرق
للشمس والغربا * فهي غربا وفي قوله * اتراها لكثرة العشاق تحسب الدمع خلقة في
الماقي * فهي اقي وفي قوله * امن ازديارك في الدجى الرقباء * اذ حيث كنت من الظلام
ضياء * فهي ياء وزعم ابن جني انه يختص الغالية بمن الكلمة الاخيرة من البيت واليه
اشار الخزرجي بقوله اولا وقافية البيت الاخيرة ثم اضرب عنه الى قول الخليل ولعل
كلام الخزرجي مبني على ما ذا القول بالغالية من الكلمة الاخيرة وقد شذ ان من لا
كلا او خارج عنها وقد ذكر الشيخ زكرياء في شرح الخزرجية في الغالية انتهى عنه فوله
وليس مينا ما ذكره الشيخ فهو سهو والله اعلم ثم تنوين الترنم والغالي كما يكونان في
الفوافي يكون في الاعاريض المصرعة كما في الشرح وما في الغالي وليس من انه لا يحتاج
الى زيادة ذكر انه في الاعاريض المصرعة لدخوله في الغالية بناء على ان كل شطر بيت وهو
فاسد اذ لا يكون كل شطر بيتا الا في المشطور والشطر خاص بالرجز والسريع اذا كانت
الا شطار كلها على روي واحد وكانت مزدوجة مثنوي او رباعي فوله انه اراد الترنم يحتمل
انه اشار الى الخلاف في الترنم هل هو للتغني او من التطريب ويحتمل انه من ان الكلام اولا
على ان ابن مالك في شرح الكافية من حيث انه من ما ذا الحفاظ من بعد نافيا جواز ان
كما ذكر المرادي او من شيخه على ذكر الجميع انه لا يجوز مثله في التسمية فوله
لثبوتها مع ال وفي الفعل اما الى مخشي اخبر في من تنوين مع لام التعريف وليس
اذ خاله على الفعل في نحو من التعريف فوله وفي الفعل وفي الحرف فكل منها في الكلم
الثلاث فالتي في الاسم كالعتاب وفي الفعل كاصابن ومنه * من طلل كالا تحمي اشعرن *
لا من الغالي كما زعمه الشيخ وقبل ما ذا الشكي * فلما علم اشجانا وشجرا من شجا * لا
ما زعمه ابن الناظم من قوله * يا صاح ما هاج الدموع الذرفن * لا من ان مرة لشعر
الاخر وهو قوله * من طلل كالاتحمي انهجن * والتنوين فيهما للترنم مع ال وفي الحرف
نحو وكانن قدن والغالي في الاسم نحو * وقاتم الاعماق خاوي المخترقن * قال الرضي وبعضهم
ما قبل النون تشبيها لها بالحقيقة او يكسر للساكنين كما في صنين واما نحو الروي
المقيد تشبيها له بالمطلق في الفعل نحو لم يعلم وكان قد مر ويقف على الراء ما
قالمن * يقف الراء على انه حذف الكسرة وبعضهم انما تفرع وفي الحرف فلاتنا وان *
وحاصل كلام المصنف ان المتبين على كونه تنوينا له مواضع اختصاص

بالاسم وبانه محل لامتناع التنوين مع الرفع النون وفي الجمع فلما كان المسمى عنده
ماذا البعض تنوين الترنم والتنوين الغالي على خلاف ذلك دل ذلك على انه ليس مشاركا
للتنوين المعهود المتبوع على كونه تنوينا في الماهية بل من قبيل غيرها بماهيته فاذا اسمي تنوينا
كانت تلك التسمية غير مطابقة لما في نفس الامر فتكون الحالة مجازا كما صرح به ابن
فالح في شرح التحفة ونقله في المغني واذا ثبت انه الحالة مجاز فلا يرد النوقا على المذكور
على من جعل الاسم يعرف بالتنوين الحالة لان المتبع عند الحالة انما ينصرف الى
المعنى الحقيقي او من المتبادر الذهن يحتاج الى قرينة والمعنى المجازي يحتاج حمله الى
القرينة فلا يحمل المتبع عليه او يتناوله بغير دليل وفي الصواب اشتغاله الاستثنا
الذي اشار اليه بقوله الا ان [illegible] انه يسميها تنوينا وبما قررناه يسقط قول الشهاب
من يسميها تنوينا حقيقة اصطلح على ان [illegible] ماهية ليست تابعة
للرافع اذ به واضع لها وذا [illegible] فسلم ان الذي جعلهما من التنوين حقيقة فمن ذا
ان اصطلاح [illegible] متى يقال لكل قوم ان يصطلحوا على ما شاءوا [illegible]
جنس ما يسمى عند الاخرين تنوينا حقيقة ومنع كونها من افراد المتبع على كونها
تنوينا والخصوصيات لا تخرجها عن الحقيقة برده الخلف بان الذاتي [illegible] الحقيقة
في الخصوصيات فلا تنافيه بما يؤذن بالتغاير في الماهية كما مر [illegible] التنوين
على الانواع المعروفة المشتهرة في كلام الاخرين الحالة والتنوين عليهما وان لا يندرج
[illegible] في ماهيتها غير بما [illegible] وفي شرح [illegible] الربيع
[illegible] التنوين [illegible] تنوين [illegible] فاذا [illegible] قبيل تنوين الت
التنكير وتنوين المقابلة وتنوين العوض ولا بينا في [illegible] انه حقيقة في الاربعة [illegible]
بعضها [illegible] يكون اشهر واكثر [illegible] ينصرف المتبع عند الحالة اليه وعليه [illegible]
الاعتراض على الحالة تنبيه يتحصل ان اقسام التنوين عشرة وقد جمعها
بعضهم في قوله

اقسام تنوينهم عشر عليك بها * فان تحصيلها من خير ما حرزا
مكن وقابل وعوض والمنكر زد * رنم او احك اضطرر غال وما همزا

ماكان الشعر في الاشباه خلاف انشاد الشعر قوله وليس المراد دخول حرف
النداء [illegible] كثيرا من علامات الاسم النداء فورد عليهم ان حرف النداء [illegible]

الفعل والحرف نحو الا يا اسجدوا الا يا اسلمي ونحو يا ليت قومي يا رب كاسية في الدنيا
الحديث فاجيب باوجه منها قول الرضي في شرح الكافية اعتبارا لاختصاص الاسم بالنداء ي
ينبغي ان يكون يعني يا من حروف كلاما ومنها وان لا يا من حروف مباشرتها للفعل والحرف ه
وفيه ان هذا تعسف لم يتم مراده ولا يعترض اليه المعترض انما هو بهذا في العلل فاتت
وايضا فقد قال الموضح في شرح التسهيل هذه الزيادة لا يحسن لعلة النداء يعني هذا الذي
تكون العلامة بمنزلة على التقليل من افراده دون الشائع الكثير منها ولا يخفى انه لا يحسن
ذلك ومنها ان يا في تلك الامثلة داخلة على منادى محذوف او حرف تنبيه لا للنداء فلم يرد
حرف النداء في الحقيقة على غير الاسم وبحث الحاجب في شرح الشذور وقال في تعليقه
على الالفية لا يصح الجواب بانها للتنبيه او داخلة على اسم محذوف لان التاويل لا يليق الا
انما هو بعد استقرار انها دخلت عليه يا في ذلك ليس اسما ونحن انما نتكلم بهذا في العلامة فانة
من جملة الاسم ليتميز به هذا لا من يعرف الاسم من غيره وعنها ما اشار اليه منها من ان المراد بالنـ
بالنداء كون الكلمة مناداة ولا يقال المراد لا يرفع الايراد لان ذلك فيها اذا كان المراد
خلاف المتبادر وهنا المراد هو المتبادر اذ لو اريد دخول حرف النداء لاحتجنا الى تقدير
مضاف يقوم ذلك خلاف الاصل ووردت اللغات على ارادة ذكر اشكاليات والنداء من
الرضي ومن وجهه المنادى بالكسر والكلام المذكور وضع الكلمة فيه تعسير ووضع شيء
بحرف غيره واجاب ان النداء المفسر بالكون المذكور من خواص المنادى وعلى ان المفرد
يكون بمعنى بعد المفعول والمشتقة خلاف فيه قلت ومثل هذا الجواب سبقه الزين عمر تعر يه
صاحب التلخيص التعقيد بان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المعنى المراد والثاني
ان الكلمة لا توصف بكونها مناداة بل المنادى مدلولها واجاب بانه من اوصاف
بقرينة كمعمول النداء قلت لا حاجة الى ذلك بل المنادى في اصطلاح النحاة
بوجيه حقيقة اصطلاحية مبنية على مجاز لغوي كما في نظيره كالفاعل والمفعول والمفعول له
فيه وغيرها مما هو اسم للفظ في الاصطلاح واللفظ كان يتصف بالفاعلية والمفعولية
حقيقة لغة نعم قول الشارح وطلوبا فيما لم اقول به اقبال حسنا هذا في بالك يتم الشرح
ولو قررنا في الشرح ما تقرر في المتون لفاتت فائدة الشرح فكيف هنا امر آخر وهو
ان النداء انما اختص بالاسم لان المنادى مفعول به في المعنى وعلى هذا فكان ينبغي
ان تجعل العلامة من المفعولية لا خصوص النداء واجاب الموضح بان المفعولية خفية

في ندر كما المبتدأ بخلاف كون الكلمة مناداة، قال جسوس ولا شك أن كون الكلمة منادات إذ
مطلوبا إقباله أخص فلعله منه مكابرة فالمزية ذكر الكلمة مطلوبا إقبالها قسيما لما
بناه أو غيره مما هو واضح بمجرد النظر في معنى ما ألفاه بالتركيب بخلاف المفعول به فإنه
يكون في الغرض جملة وجارا ومجرورا ومصدرا مضروبا مع صلته ويلتبس بالمطلق نحو خلق الله
السماوات أو الخاص وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب وبالمفعول فيه كرحلت الدار وسكنت
البيت ويوم شهدنا، وبالحال نحو أما علما فعالم وبالتمييز نحو أمري سبيلا والمنادى لا
اشتباه فيه ولا لبس ثانيهما أن يقال إذا كان النداء يقتضي الاسم لأنه لا ينادى إلا الأسماء
فالتنبيه أيضا يقتضي الاسم لأنه يقتضي منبها كالمنادى فيشكل تخريج الأمثلة الثلاثة بقة
على أن يا فيها للتنبيه فيقال كيف دخلت على الفعل في نحوه والتنبيه يقتضي الاسم
والجواب أنه قد يستعمل حرف النداء لا داخلا على الاسم المنادى بالفتح وإن كان
مقتضاه ثلاثة أمور منادٍ ومنادى وهما من لوازم الاسم ومنادى لأجله وهو مضمون جملة
جواب النداء وهو من تمام الفعل أو حرفه لا كونه بفعل أحرف النداء فيما شرع النداء لأنهم
أنابوا حرف النداء عن فعل متعد وفاعله فاقتضى مفعولا وهو المنادى فكان ما هو مطلوب به
أولا وبالذات طلب أن يدل على مطلوبه لفظا أو تقديرا كما في تلك الأمثلة إذا جعل المنادى
محذوفا وأما التنبيه فيقتضي منبها ومنبها وهما أيضا من لوازم الأسماء ومنبها عليه
وهو قد يكون مضمون جملة ربما تكون مصدرة بفعل أو حرف وليس له من اختصاص بالمنبه
ولا بالمنبه عليه فيجوز دخول حرف التنبيه نحو ها أنتم أولاء تحبونهم وفي يا الداخلة على المنبه
عليه وهو من لوازم الاسم نحو ها زيد أو عمرو وعلى المنبه عليه وهو مضمون جملة مصدرة بفعل أو
حرف نحو يا اسجدوا يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة ألا إن أولياء الله
فعليك بهذا التحقيق ولا تلتفت لشيء سواه، قوله أن التعبير بها في التسهيل وإن
والعمدة من قوله وتقريبه أن ما في الكافية الكبرى من قوله وكونه معربا أو في محله إن أراد
هنا بالخصوص المعربة كما يقتضيه قول القرافي التي بعد أل له واللام إذا أطلقت فإنما
يراد بها التعريف فهذا الذي لم يجعله أو الذي أبرى فيه كان تعارضت عبارة ناظمه والتعريف يعـ
يمر بالتعريف فإن على مذهب الخليل واللام فقط على مذهب غيره وقام على لغة
نحو ليس من امبر امصيام في امسفر والتعريف بأل ضابطه كغلام زيد وبينهما كان أن أبرا أول
وبالإشارة التي تسمى الكناية ونحو وبالأضمار والعلمية وإن أراد مطلق الإعراب مع كونه لا

يشمل التعريف بغير ما يصدق بها نحو صلة وهي عند النحاة تدخل على المضارع لامتياز وان
قال في شرح الشذور انه ضرورة فصيحة ونقل عن الجرجاني ان استعمالها في ذلك في النثر خطأ باجماع
ويصدق بالاداة الاستفهامية وهي مختصة بالفعل اذا دخلنا على نحو ان فعلت ولذا احتاج
المصنف الى الاستثناء الاول وهو الشامل الى الاستثناء الثانية ولا استثناء في النظم وبال
وبالزيادة وهي تدخل على الحرف وهو الذي المصدرية في راي من زعمها حرفا ثم التعبير بال
يناسب مذهب سيبويه والاكثر ان الهمزة زائدة للتوصل للابتداء بالساكن وبالاداة وال
واللام يناسب مذهب الخليل الجمهور مما ذكر ان الهمزة زائدة معتد بها فلا تعتقد حذف ال
العبارات بالاخرى * قوله كالعين من الغلام ونحو قول في الكتب *

* فالخيل والليل والبيداء تعرفني * والحرب والضرب والقرطاس والقلم *

ونحو قوله تعالى زين للناس الدنيا واما قوله صلى الله عليه وسلم الامانة والرهان اللذ معتم عمل
الشيئها رواه بغير اللفظ ابن ماجة وغيره فلو جيبه الاسم كما سبق في الاعم على الابيات قوله
الاسناد اليه اذ ان الفعل او الشئ وليس الضمير للاسم كما في الشه للزمخ الزور واما
تسمع بالمعيدي خير من ان تراه بمرفوع تسمع بحل مصدر او بدليل رواية النصب او على استعمال
لفظ الفعل في معنى المصدر مجازا فانه اسناد بالتعريف المذكور يشمل الخبرية والانشائية
وكذا عرف بنافي شرح التسهيل من قوله تعليق خبر بمخبر عنه او طلب بمطلوب او ما في المعقول
والمختم من قوله تعليق امر بامر والكلام بالامر بحيث يصح السكوت عليه سواء كان
ايجابا او سلبا او غيرهما كما في الانشاءات واما تفسير بعضهم لها اي للنسبة بايقاع
المحكوم به على المحكوم عليه او انتزاعه عنه فخطأ في مادة الكلام لانه قاصر على النسبة
الخبرية فان قلت تفسير الموضح والشعر غيرها مع قول الموضح ما يحصل به الفائدة
وقول الشعر بحيث يصح السكوت عليه يخرج الاسناد الذي في الجملة الواقعة صلة
وخبرا ونعتا ونحوها فالجواب ان تلك الجمل تحصل بها الفائدة ويصح السكوت
عليها بالنظر الى ذاتها واما قبل صدورها بغيرها وبعد الالتفات فلا فمن قال
الكلام والجملة مترادفان ويكون الخلاف في مراده فيها واعتبار البعضيا والقصد اعلم
ثم ان الموضح هو مسر في عبارة النظم على معنى المصدر وفيه تغوله اليه وقد يقال
على عبارة النظم انه مصدر الاسناد وهو مشترك بين الاسم والفعل اذ كل منهما يسند
وايضا من دلالة بينهما في كلام زيد وانما يختص الاسم بالاسناد اليه فاجيب بان

ذلك

ذكر ابنه مرانه حرف صلته اعتمادا على التوقيف بلا اعتماد على التوقيف في يحسن
في مقام التعريف وأن الحيث بأن اللام في الاسم بمعنى التي متعلقة بمسند كما في نسخ
ابن الناظم فقد أمر البعض قاله المرادي في قلت وفيه دور لأن المراد بالاسم اللفظ
لا بقيد كونه مع العنوان وأيضا فيه أن التمييز لا يكون من كونه لاحقا وتقديره تعسف ولا
على نسخة فيه الخط والمراد أن مسند في عبارة الناظم اسم مفعول بمعنى المحكوم به كما هو
اصطلاح المشهور فيكون المعنى يعرف الاسم بالمسند في بكونه ذا مسند وهو مقابل
اصطلاح المشهور أن كلا منهما مسند ومسند إليه أو أن اللام بمعنى محكوم به أو عليه في
مسند إلى الناظم أو عكس ما ذا حكى أنه قرأ الأبه زيعة ابن هشام في شرح التسهيل فإن قيل
يرد أيضا على الناظم أن الاعتماد على مشهور الاصطلاح لا يصح في مقام الإيهام كما
قاله المكودي في كبيره وأبو عبد الله المغيلي قلنا قال ابن غازي فيه بحث ولم يوجهه
وهو كما ترى التوجيه أن الأشياء والزمر الذي للمعنى الذي عليه الاصطلاح المشهور قريب
وذلك المعنى مبتادر ملبي بخلاف تقدير صلة خاصة للمضمر من غير قرينة على أنه
يحتاج إلى اعتبار أن اصطلاح المشهور أيضا قسم أن الموضع الصلاة لا سناد ليتناول
المعنوي كزيد قائم والصيغي كضرب فعل ماض ومن حرف جر أو ثناء في زيد قائم جملة خبرية
وقول العرب زعموا مطية الكذب لأن التقدير في أن التقسيم كليهما مرفوع على الاسمية ولا
يسند للفظ الفعل والحرف والجملة لأنه محكوم بإسميتهما قال في المغني في قولنا ضرب
فعل ماض ومن حرف اسم ولهذا أخبرت عنهما وحمت على الحكاية يدل على أن
الفعلية يخلو عن أنها عمل عند التركيب ومن لأنه يصح أن يكون له فاعل كما يوهم
لك ذلك أنك تقول في زيد من قام زيد مرفوع بقام أو فاعل بقام فتريد الإخبار عليه
وقال بعضهم لا دليل في ذلك لأن المعنى بكلمة قام فقلت له فكيف وقع قام مضافا
إليه وليس باسم في زعمك فإن قلت فإذا كان اسما فكيف أخبرت عنه بأنه
فعل قلت هو نظير الإخبار في زيد قائم ألا ترى أن القائم هو مسمى زيد لفظه
وكذلك أخبرت عن ضرب باعتبار مسماه ومسماه الدال على الحدث والزمن تراكيب
أخر وتكتب في أن اللفظ مسماه لفظ آخر أسماء السور وأسماء حروف المعجم ومن
هنا قلت هذه التعريف الفعلية العمل في نظائره تعليقه على الحرفية إلى الأسمية
أجريت عليه قياس حركات الأسماء كما لو سميت بضرب فجعلت حركته الرفع ونحو هذا

كالرضي وسعد الدين في التلويح والقرافي وغيرهم قالوا وتسمية اللفظية في تركيب بنفسه
في تركيب آخر وضع غير منصرف لا يصير اللفظية به مشتركا وحيث كان الاسناد باعتبار ما
كان معنويا أيضا وإنما سمي لفظيا باعتبار أن المسمى المذكور لفظ ثم قال في المغني وأما
قول ابن مالك إن الاسناد اللفظي يكون للأسماء والأفعال والحروف وإن ما يختص به الاسم هو
المعنوي فلا تخفير فيه وقال في بعضهم كيف يتوهم أن ابن مالك اشتبه عليه الأمر في الاسم
والفعل والحرف فقلت كيف يتوهم ابن مالك أن النحويين كافة غلطوا في قولهم الفعل يخبر
به لا عنه والحرف لا يخبر به ولا عنه وقد تبع ابن مالك في هذا الرضي أبو حيان والعصيمي
ابن مالك كيف قال هذا مع اعتراضه بما عليه الجماعة في الكافية حيث قال

وإن نسبت لأداة حكما * فابن أو أعرب واجعلنها اسما *

وقد قيل إن خلاف ابن مالك ومن تبعه إنما هو في مجرد تسمية ذلك إسنادا ومعترف الآخرين من
تسمية ذلك إسنادا لم ينكر الآخرون ونحوه الذي لا يصح إثبات الحكم المذكور فيه للفعل في حالته التي منه
هو فيها حرف بل ما هو من حيث هو مما الحكم فيه ثابت لذلك اللفظ في تركيب آخر بأن
الاسناد في هذا معنوي وبالأول عليه بلا بناء فيه فيما فهمته من قوله وإن نسبت لأداة البيت
وتأول الشيخ أبي كلام ابن مالك على أن مراده أن الاسناد اللفظي صالح للاسم والفعل
والحرف والجملة وذلك لا ينافي أنها عند الاسناد إليها نقلت إلى الاسمية وكان
محكوما لها بذلك في الحالة الراهنة وبذلك يؤذن كلامه في التسهيل وشرحه كلامه في
الكافية قال وإنما قيد الاسناد في حد الاسم باعتبار المعنوي لأن اللفظي لا يتميز
به بعض الاسم من غيره فاقتصر على المعنوي لأنه به يحصل التمييز ه قلت إذا سلم ابن
مالك حد المعنوي صار صالحا للاسم فجامع فتأمله وزعم السيد الجرجاني أن المسند
إليه في الاسناد اللفظي منسلخ عنه معنى الاسمية والفعلية والحرفية بل أن الأمر
المسند إليه وإن كانت اسما أو فعلا أو حرفا بحسب الوضع لا يرد الذي ذكره العراقي
منسلخ غير ملحوظ في هذا الاسناد إذ لا يعتبر إلا باللفظ ... ورفعت الأصل لغا كان بإزائه
من المعاني ويكون كلام ابن مالك على هذا التمييز فيصح تفسير الاسناد في حد الاسم
والفعل بالمعنوي ويكون معنى قوله في الكافية واجعلنها اسما اجعلنها كالاسم
في صحة الاخبار عنها والله أعلم فتلخصت ثلاثة أقوال وما بيناه وما عليه جا...
يتحمل لما ذكره من تسمية آلات الاسم ما ينبئ على الثلاثة من الجر والمرتبة والتشريف

وأيضا

والنداء وأل والإسناد إليه والإضافة إليه والإشارة إليه وعود ضمير عليه و
وإبدال اسم صريح منه والإخبار به مع مباشرة الفعل وموافقة ثابت الاسمية في لفظه أو
معنى هكذا في كتب ابن مالك ونعته وجمعه تصحيحا وتكسيرا وتصغيره ذكرها في
الأربعة ابن الحاجب في وافيته وتثنيته وتذكيره وتأنيثه ولحوق ياء النسبة له ذكر
هذه الأربعة صاحب اللب واللباب وكونه فاعلا أو مفعولا ذكرهما أبو البقاء في اللباب
وكونه عبارة عن شخص ودخول لام الابتداء وواو الحال ذكر هذين ابن فلاح في مغنيه ونحوه
ألف الندبة وترخيمه وكونه مضمرا أو علما أو مفردا منكرا أو تمييزا أو منصوبا حالا ذ
ذكرها ابن الخباز في شرح ألفية ابن معط هـ من الأشباه فائدة أخرى قال ابن
الدهان في الغرة ثلاثة تتعاقب على المفرد لا يجتمع منها اثنان التنوين والألف واللام
والإضافة وقال ابن الخباز كل ما اقتضى نوعا فإما أن يتعاقبا أو يختلفا فإن تعاقبا امتنع
اجتماعهما كالألف واللام والإضافة في الاسم والسين وسوف في الفعل وإن اختلفا فإن
تنافيا لم يجتمعا كالتنوين والإضافة في الاسم وسوف وتاء التأنيث في الفعل لأن سوف
تقتضي المستقبل والتاء تقتضي الماضي وإن لم تتنافيا جاز اجتماعهما كالألف واللام
والتصغير ونون وتاء التأنيث هـ فـوائد تاء الفاعل أورد عليه أمران أحدهما
أنه أخذ كلا من الفعل والفاعل في تعريف الآخر حيث جعل تاء الفاعل علامة للفعل
وقال بعضهم الفاعل الاسم الذي أسند إليه فعل أو شبهه فالذي يراد به بأن الفاعل المعنوي جزء
الفعل هنا من المعنى والمعنى بأن الفعل هنا لفظ من الاصطلاح فلا يرد ورود فيه أن التاء
المسند إليها الفعل قد تكون فاعلا في المعنى لا في الاصطلاح نحو يا ليتني مت قبل
هذا أو بنيت وضعفت ونسيت وشبهها ويرد هذا بأن العلامة لا يلزم انعكاسها
بغاية ما يلزم أن التاء في الأمثلة المذكورة لا تصلح لتمييز الفعل لكنه يتميز بعلامة
أخرى فلا محذور وأجاب العلامة ابن زكري عن الورود بأنا نسلم أن المراد الا
صطلاحي لئلا يلزم خروج نحو ماتت مما لا يستدل على فعليته بتاء الفاعل لكن المخاطب
يعني لا في مرفقه عن الفعل بضرب آخر غير تاء الفاعل على أن المشهور في تعريفه ما
دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة فلم تتوقف معرفة الفعل إلا على هذا ال
العلامة وقد يرد ورود هذا سفر ما يراد ويقال لا بد في هذه العلامة
فلا بد إذا رأينا تاء متصلة بلفظ وأردنا أن نعرف هل هي تاء الفاعل أولا لنعرف

مثل ما اتصلت به فعل اولا فلا يمكننا ان نعرف انها تاء الفاعل اصلا فاحرى نعرف ان ما
اسند اليها فعل فنعرف فعليته بطريق اخرى غير التاء فاذا عرفنا ذلك وتم لنا معرفة ان التاء
فاعل فعل انما كنا قد عرفنا فعلية ما اتصلت به اولا فلا يمكننا الاستدلال على فعليته بتاء
الفاعل لامتناع تحصيل الحاصل ولو زعم ان معرفة الفاعل اصلا مما لا تتوقف على معرفة انه
الفعل نظرا الى امكان تعريفه بغير هذا الموضع مما لا يذكر فيه الفعل كان يقال الاسم اسند اليه
مسند مقدم او على الحمل والصيغة لكان مع تعسفه دافعا للدور فيقال المسند المذكور
في التعريف هو الفعل وما في تاويله فيعود الدور لانا نقول انما تتوقف معرفة الفاعل
حج على معرفة جهة كونه مسندا ومعرفة هذه الجهة لا تتوقف على معرفة خصوص الفعلية
ووجه تعسفه احتياج معرفة هذه العلامة الى معرفة حد اخر للفاعل غير الكتاب فتناول خارج
من عرفه يستغني عن هذا الكتاب وانما ينتفع هذا الكتاب حج بالنسبة لشخص اخر فيبحث عن
معرفة هذه العلامة فلا يكون انتفاعه بالكتاب وامرا فتم اقول البيت شعر في ان فيه مزية
لتغيير التاء فيكون بها علامة معنوية اصلا فانه يكفي ان يقال من علامات الفعل تاء
الضمير ولا ترى فيه معنا اخر ويقصد بقولنا فيفتقر شرح قول النظم بتا فعلت بتاء اخرجها
من تلك الورطة ويستقيم بذلك الحد الرد على زاعم حرفية ليس وعسى فهذه العلامة كما ياتي
ولقد احسن الرضي حيث قال على قول الكافية ونحو تاء فعلت فاقطعا يعني به اتصاله بضمير
الرفع البارز وانما اختص بالفعل لان الاسم يستتر مثناه ومجموعه جمع السلامة الا لعـ
والنون وقد يحققه ضمير الرفع البارز لا يجتمع في المثنى الفاء وفي الجمع واو ان فلا ح تعرف
اخرا انها استثقل ان حرفت التبس ولا يراد بالتاء ذي ان تاء الفاعل تصد وعلى التاء من نحو
قلع لانه انت والفعل لا يتميز بها ولا يحتج تقدير المضاف في تاء ضمير الفاعل كما اذ بها الشد بل
ان الاضافة بيانية في تاء هي الفاعل ولا حاجة الى تقدير قوله متكلما كان او مخاطبا
في وسواء كان لمخاطب مذكرا او مؤنثا فلم يحتج لقوله او مخاطبة واشار الواو فعلت في
عبارة النظم تضبط تاؤه بالحركات الثلاث اذ الفعل قابل لذلك والكل يعني فليس المراد
بعضها على التعيين قوله تاء التانيث الساكنة في الزيادة على تانيث ما بعدها فتخرج
تاء تانيث الفعل نحو ربت وثمت ولعلك تقول ان هذه لا تلزم السكون بل تفتح ايضا لغة
معتضوا انه تاء التانيث فلا تحرك الا لعارض كتخلص من سكونين او نقل حركة كقد زينت ا
اهله قالت بكسر الهمزة ومراد مرو ذاذا وعرفه اجتمع في التاء ثلاث كلمات اسم

فعلا

وفعلٌ ومعنًى وفي ذا النفي الزائد فعال *

ما جئتكم فاتنا ومن علم * من كل حبر وأديب وفهم *

ما فيه وصف حوى من الكلم * ثلاثة أنواعه كلا تـرم *

ونكسر لغير الرباعي منه وغيره *

أقوالنا أسماء فيه ثم يا زيد قل * وذاك جملتان والثاني ثلاث جمل *

إبدال النقل في نحو الغير تاء التأنيث وإنما كانت تاء التأنيث في الفعل دونها بالسكون بينما في الاسم لخفة الاسم وثقل الفعل قاله الرضي قوله وبما تبين أن العلامتين رده اعترضه اللقاني بأن التاء في لست وعسيت اسم ليس وعسى وليست تاء فاعل لا معنوي ولا اصطلاحا لأنه زمن التاء في يفعل مضمون الفعل الذي هو النفي والرجاء ولم يقع به قبل هذه تتعلق بالنسبة بين الاسم والخبر وقد يمنع فيرد الفعل في هذا الفاعل اصطلاحا بالتمام فيقال إنما يظهر الإشكال في غير تاء المتكلم أما فيها فالمتكلم ناه وراج قلت الفاعل في الفعل معنى هو الذي صدر منه الحدث الدال عليه ذلك الفعل فإذا انسب إليه ذلك كانت نسبته إليه إخبارا عنه بالحدث الصادر منه كما في ضربت فالمتكلم صدر منه الضرب ومن الحدث وهما أسند إلى نفسه كان ذلك إخبارا عن نفسه بالحدث الصادر فكان صدور الحدث منه الإخبار به وليس الأمر كذلك في لست فإن الحدث الدال عليه ليس إلا سلم ذلك لكنا عليه أن النفي والانتفاء فلو كان زمن النفي في نفس الأمر بمعنى أن من وقع منه نفى شيئا عن الوجود وأخرجه إلى العدم فهو كما من الفاعل ولو كان زمن النفي بمعنى الإخبار بالانتفاء لزم أن يكون المتكلم مخبرا بهذا الحدث أعني الإخبار بالانتفاء لما علمت من أنه من صدور الحدث عنه الإخبار به فيكون القائل لست فاعلا مخبرا بأنه مخبر بالانتفاء كما كان القائل ضربت زيدا مخبرا عن نفسه بالحدث وهو ضرب زيد ومعلوم أن ليس معنا الحال الأول الإخبار بالانتفاء فوجب أن يكون معنا ما الانتفاء ويكون المتكلم فيها مخبرا به وكذا من أن المتكلم ليس فاعل الانتفاء فلا تكون التاء في لست فاعلا في المعنى والمشهور في عسى فيما حكاه ابن الحاجب وغيره أن إنشاء الرجاء إنما تدل على قرب حصول خبر ما كان اسمها في نظر المتكلم فربما يوجب له رجاء لأن الرجاء أمور تلحق حال المتكلم فما لا معنى منسوب إلى من جعل مما يتعلق من قولهما راجيا إذا كان ضمير متكلم ويحمل ويتعلق ذلك أنه لم يكنه وذلك دليل على أنه ليس من مقتضياتها في مرفوعها فلا اعتراض

فا وجوابه ما قد علمت مما سبق من كون التاء فاعلا لمجرد غير معتبر بل علامة الفعلية قبول تاء الضمير وليس وعسى يقبلانها فهما فعلان ولا يشترط لعلم فعليتهما بقبول تاء التانيث فقد اعترف اللقاني بان التاء التي يقبلانها ليست لتانيث الفاعل اذ لا فاعل لهما كما علمت وحينئذ فالموضع في يغير موضوع غيرها تاء التانيث بكونها لتانيث الفاعل بل يكفي كونها لتانيث مرفوعهما فان قلت لا نسلم انها لتانيث مرفوعهما فيهما فقد قال الدماميني في شرح التسهيل في عسى وقد استدل كثير بهذه العلامة على فعلية عسى وفيه نظر ذكره الشلبي قال في شرح التصريح قال الزمخشري قال ابن عصفور من العرب من يؤنث عسى مع الذين يؤنثون رب وانشد على ذلك *

عست كربة امسيت فيها مقيمة * يكون لنا منها رخاء ومخرج *

فقد علمت ان ادخال التاء في عسى لتانيث اللفظة كربة قلت هذا ما اغتر فيه نقول ا عليه من جواز تحملها الضمير مما سبقها وبروز الاسم بعدها بدلا منه فيها فيجب ان تكون فيها لتانيث مرفوعها ومع هذا فالحالة ناقصة اتفاقا واما ان اسندت الى الواو والفعل فهي تامة على راي وحينئذ فلحوقها التاء في هذه الحالة لا يكفي ثبوت العلامة في الاخرى في الحالتين هذا ولقد كفى في ليس القول بحرفيتها وقد اختاره الفارسي ومن تبعه ابن مالك في التسهيل بانها لا تدل على حدث واما الحال لانها لم يتعد وتاء التانيث فقد اجاب عنه ابن مالك كما نقله المرادي بانها شبيهة بالفعل لكونها على ثلاثة وبمعنى ما كان وكونها رافعة وناصبة واما عسى فقد قال الزجاج بحرفيتها قال الرضي جازما ابن عصفور بحرفيتها وانها بمعنى لعل واتصال ضمير الرفع به يدفع ذلك الا ان يعتذر بما اعتذر به ابن مالك في ليس كما تقدم واذا بنينا على فعليتهما كما هو الحق من اتصال الضمير انها رفعه ولحاق تاء التانيث لهما اذ قد ذكر عدم التشبيه فرقا بينهما وبين لعل بان لعل موضوعة للترجي الذي هو حالة للنفس واما عسى فموضوعة للطمع وهو الفعل كالرجاء مع زيادة بحسب الاصل ثم نقلت الى انشاء ترجي لعمل الذي هو للمقاربة وسياق ارشاد الشيخ مزيد بيان له قوله وبالعلامة الثانية ح فقال اللقاني نعم وبئس ان كان تعميمنا امرح وادح بان التاء ليست لتانيث فاعلهما وان كان مسرونا فيحج فالغالب عن الجنس ولا يعامه وانما يعامل بذكوره ومه انوثته وجوابه ان الموضع في يغير تاء التانيث بكونها لتانيث الفاعل بل يكفي كونها لتانيث ما بعدهما

نحو

بحيث لا تكون لتأنيث اللفظ فقط ومما تماثل الكلمة سواء قلنا إنها بمعنى أقدم وادن
أو بمعنى حسن ونعم أي على كل حال أو بعد بها باعتبار العمل لا ما قبله إذا كان مؤنثا جيء بالتاء
الدالة على تأنيثه أما على أن الحميرية فواضح وأما على أنها حجازية فالجنس وإن كان
لا يرجع في نفسه بتذكير ولا تأنيث لكن أنث الفعل باعتبار المقصود منه إذا كان مؤنثا
ويصح التذكير أيضا باعتبار الجنس ولا يقال التذكير والتأنيث باعتبار الجنس والماهية
لأنا نقول يلزم جمعهما مع تذكير المخصوص وليس كذلك فالتذكير فقط باعتبار لفظ
الجنس والتأنيث باعتبار الفرد المقصود فقوله هاتيا أو الكلمة المبنية تتصل بالمضارع نحو
التعجب من أمر الله والأمر نحو فكلي واشربي وقري عينا يا مريم اقنتي لربك واسجدي واركعي
قوله ردا على من زعم أن هات وتعال الخ أي لأن هات تقبل الياء وأنشد في شرح
الشذور على ذلك البيت *

* إذا قلت هاتي نوليني تمايلت * على هضيم الكشح ريا المخلخل *

وذكر في البسيط أن في هات مذهبين أحدهما أنها اسم فعل مبني على الكسر للسا
كنين وبرزت معه الضمائر لقوة شبهه الفعل نحو قل هاتوا برهانكم وهذا مذهب الفارسي
وأتبعه الزمخشري وثانيهما أنه فعل وهاؤه بدل من همزة وهو مذهب الخليل خلف
ولذا لم يصح بلا تصرف ماضيا ومضارعا فقط قال ابن الخطيب المنصرية كلام ابن
هشام يوهم أنه لا يستعمل إلا بصيغة الأمر مع أنه يقال ما أهاتيك كما يقال ما أعاطيك
معنى وتهاتيا قال * لله ما يعطي وما يهاتي * أي يأخذ وأما تعال فذكر في شرح القطر ٥
جماعة عدوها اسم فعل ونسبه في شرح الشذور للزمخشري قال والصواب أنه فعل أمر
لقبوله الياء تقول تعالي بفتح اللام كما تقول اخشي والعامة تكسر اللام وعليه قول
بعض المحدثين * تعالي أقاسمك الهموم تعالي * هذا مجمل كلامه وأنكر ما نسبه
للزمخشري مع ما مر قوله في الكشاف تعالى من الخاص الذي صار عاما وأصله أن
يقوله من كان في مكان عال لمن هو أسفل منه ثم كثر واتسع فيه حتى عم هـ فهذا يرد على
أنه عنده فعل أمر من التعالي ونحوه مع البيضاوي وفي القاموس والتعالي الارتفاع إذا
أمرت منه قلت تعال ولها تعالي قال الدماميني وحكى الزمخشري في تفسير سورة
النساء عن أهل مكة أنهم يقولون تعالي بكسر اللام ووقع مثله في شعر أبي فراس الحمداني
وهو أسير في الروم وقد سمع حمامة بجنبه تنوح *

أقول وقد ناحت بقربي حمامة * أيا جارتا هل تشعرين بحالي *

معاذ الهوى ما ذقت طارقة النوى * ولا خطرت منك الهموم ببال *

أيا جارتا ما أنصف الدهر بيننا * تعالي أقاسمك الهموم تعالي *

تعالي تري روحا لدي ضعيفة * تردد في جسم يعذب بال *

أيضحك مأسور وتبكي طليقة * ويسكت محزون ويندب سال *

لقد كنت أولى منك بالدمع مقلة * ولكن دمعي في الحوادث غال *

قوله نون التوكيد أي إن زاده الشاعر كما مثل به في التسهيل ودل عليه جواب المص
على أفعل بأنه ضرورة نادرة خرج عنه اللاحقة لصيغة الماضي المستقبل معنى كحديث
فإما أدركن أحد منكم الدجال وقول الشاعر *

دامن سعدك إن رحمت متيما * لولاك لم يك للصبابة جانحا *

قيل وأنه لا تكون دليلا لفعليته مع أن المراد في قولنا وإن زاده نون التوكيد عموما دخل
نحو أفعل لزوما يعني ذلك الجواب بفرض زيادته أو لا يكون فيه والجواب أنا نختار
الأول ونريد ذكر وأمر تعرف فعليته بعلامة أخرى بالنون ولا غير إذ العلامة لا يجب
اطرادها فما يكون مثل فيه الشاعر الدلالة على الكلام عليه لكن أورد الدماميني
على تعبير التسهيل أنه لا تعرف بالتوكيد الشاذ فعل متنوع فيما يذكر فيها شذوذه أو ذلك
لا يعرف إلا بقدر معرفة الفعل فلو عرف بنون التوكيد الشاذ لزم الدور ولذا أن نقول لم يرد
غير الشيوع ولا غير العموم به لتقدير الشارح بقوله عام بل أراد النون الدالة على التوكيد
إجمالا فلما ورد عليه نحو أفعل أجاب بأنه لا حكم له لندوره في الشعر فلا يرد نقضا
قوله أفعل في مثله قول الآخر *

يا ليت شعري عنكم حنيفا * أشاهرن بعدنا السيوفا *

أنشدهما ابن جني وقبله *

أريت إن جاءت به أملودا * مرجلا ويلبس البرودا *

وأصل أريت أرأيت فخففت الهمزة بالإبدال ثم حذفت لالتقاء الساكنين كقول الآخر

أريتك إن منعت كلام ليلى * أتمنعني على ليلى البكاء *

والهمز حل المزيد من دخلت الشعر هو هنا وقول الشارح إن شعري بمعنى معرفتي والسبر
كلمة تمييز معروف وقد خرج أفعل على صورته كما مر أنه في ذلك أفعل

بفرض
أو لا

يعني ال فعلا في ذا كتابا ذكر انه لما تحرق وملا على انه بمعنى نعم قيل انه المعنى على
الخطاب في التكلم لانه يخاطب غافلا معتبرا بغير الكناية يقول انه جاءت فيه على حذف
الصفة من يمكن الكلام باحضار الشهود لعذر نكاحها انه ينكر ان يقع منه ذلك ولذا ان
تقول يمكن ان يكون المعنى فاعل انا امض والشهود فوله مقبولا اي يلوح منك الرضى
بالقول الذي عمر فوق بلا سعاد وانشد في الغيث بلغة امض شهودا فاذا لما جسر له
على ان الذي حمله في الفا من الضمير ونقل السيوطي عن امالي ابن دريد انه تحمل من العرب امة
فلما ملت هجرها فقالت *

ارعيت ارتقاءت بها الملودا * مرجلا وتلبس البرودا *
افا بلون محضر الشهودا * فقلت في شرر الكويرا *
كالكير في زبية فاضحيرا * قال في كنز الدرر للسكوني

يحل

في كتاب اشعار هذيل نسبه لامرئ وعلى انها نون توكيد فالفا من اعراب اسم الفاعل
بعد ان قال على انه نعم انه معرب مع انه اختلف في بناء المضارع المتصل به نون التوكيد
فاللام مضمومة فحصها انها حذفت ضمة بالواو فالضمة اعراب وان كان للجماعة فالضمة
لمناسبة الواو ولا اعراب بالواو المحذوفة للساكنين بعد حذف نون الجمع للامثال
فاخرك بجميع ما ذكروه من علامات الفعل بضعة عشر وهي تاء الضمير وياء
وتاء التانيث الساكنة وقد والسين وسوف ولو والنواصب والجوازم واحرف المضارعة
ونونا التوكيد وضمير الرفع البارز لزومه مع ياء التكلم نون الوقاية وتغيير صيغه
لاختلاف الزمن وكلها صحيحة لان لزوم نون الوقاية بعد وان ذكره في التسهيل رد
عليه اسم الفعل فانه كذلك نحو دراكني وتراكني على ما ذهب اليه المرادي قوله
وغيره الحرف تعين في التعبير فقال ان الاسم يتميز في الفعل بنحو وفي الحرف يعرف
ولا يخلو من التعين من نكتة وقوله بعض علامات الاسم يعني كون الكلمة مسندا اليه
ولا مسندا ونحو التمييز به يقتضي غاية الكشف والفعل علاماته كلها لفظية فهي
واضحة فلذلك بها والحرف علاماته عدمية فهو من حيث التمييز بها خفية لان نفي وعدمه
والمعنوية تتعلق بالمعاني فقوله التمييز يرد عليه ما اورده ابن عقيل الناظم كما في
النكت من ان كثيرا من الكلمات لا تقبل شيئا من العلامات المذكورة وليست حرفا مثل
اسماء الكناية وقد لا انهما قد يلحقها الافعال كافعل في التعجب وهلا وعدي وما شذ اذا انصب

ربعة

وقد يجاب بأنه يقبل الإسناد بمعناه فإذا قيل ما فعلت هذا فإنه كان في
الزمن الماضي ما فعلت هذا أي فيه وفي باب أفعل في التعجب قابل للتأويل بنقل عن وضعه لأنه على
التعجب وخلا وعدا وحاشا كذلك فيقبل تضمنها معنى الحرف والكلمة إنما يعتبر نوعها بحسب
أصلها فيقبل هو والعوارض وأما الاسم اللازم الظرفية أو بابه فمتكرر كونه مسندا فما كان الفعل الذي
هو بمعناه، ولا يقال إنه اسم للفظ الفعل وفي الفعل يسند إليه إسنادا لفظيا لا ف
نقول بعد ما تسلم أن الإسناد اللفظي يدل على الاسمية ليس في الأمثلة بمعنى لفظه إذ بدل
من حيث هو مجردا بل باعتبار دلالته على معناه من الحدث بالنزول وهو بهذا الاعتبار لا
يقبل أن يسند إليه ويمكن الجواب بالبناء على القول بأن اسم الفعل بمعنى المصدر
النائب عن الفعل وهو قابل لأن يسند إليه باعتبار أصله وينبغي بعد ذلك أن يقال جعل
الإسناد أول الكلمة شاملا للإسناد اللفظي والمعنوي مساويا لما يوجب خفاء في هذه
العلامة لا ينبغي إيرادها في المختصر لمن هو مبتدئ في العلامات فيعسر عليه معرفة الاسم
بالإسناد إليه ويعسر معرفة الحرف بعدم قبوله للعلامات السابقة والعلامة البينة
في أكثر الاسم صريح فيما نحو ما فعلته قط لي لا وجه نزال وعن علامة اسمية كيف
وإذا نحو كيف زيد أصحيح أم سقيم وإذا جئتني أكرمك أو إن جئتني أكرمتك والعلامة البينة
في باب نزال فما مسندة بما ثبتت معرفتها وتعينت الاسمية بدلالة أسماء هي للأمر قول
بكاره تعالى بما عند التردد أولى قاله الموضح كما في النكت وهذه العلامة زائدة
على ما سبق عن الإسناد جاز قيل علامات الاسم والفعل الكثيرة معروفة فإذا جعلنا عدم
قبول تلك الحروف علامة الحرف لزم الدور أجيب بأن كونها علامة إنما يتوقف على
معرفة أعيانها لا على وصف كونها معروفا وعدم قبول ذواتها من حيث هي علامة
الحرفية إذ كون الكلمة حرفا بلا دور وقوله في هذه الأمثلة يجوز جمع الكثرة عن جمع
القلة إن قلنا باعتبار أنهما مبدأ وغاية والذي عند المحققين أنهما إنما يفترقان في الغاية
ويتفقان في المبدأ وهو الثلاثة فلا تجوز واعلم أن الحروف ثمانية أنواع لأن الحرف
إما خاص بقبيل الاسم والفعل أو مشترك والخاص إما أن يعمل العمل الخاص بذلك القبيل
الذي اختص به أو غيره أو يهمل فهذه ستة والمشترك كذلك ستة والمشترك إما أن يعمل أو
يهمل فهي ثمانية والأصل في المختص بالاسم أن يعمل العمل الخاص به كالجر وقد يعمل غيره
لسبب كما يعمل على النفي كان وأخواتها المحمولة على كان أو على النفي كلا التبرئة

المحمولة



المحمولة على لن وقد يهمل السين لكونه بمنزلة الجزء كما أن أصل المختص بالفعل أن يعمل العمل
الخاص به كلن وقد يعمل غير السبب كما يحمل على النقيض كما في فتح الهمزة الناصبة للفظ رع
حملت على أن المفتوحة المشددة الناصبة للاسم ونحو ولن حملا على أن وقد يهمل السبب
لكونه منزلة الجزء كقد والسين وسوف أو تركبه من المشترك كهلا وألا ولولا ولوما وأما
المشترك أن يهمل لكن يأتي هنا في الحكم باشتراكها هنا ملاية في الاشتغال من اختصاصها
بالفعل فيجرد لذلك بحيث كان في حيزها فعل الذي في الأصل بمعنى نحو وجاءت على أهلنا في محل
أن على الاشتغال وأهلنا في محل فاعل زيد ألا مثل كقوله * أما عرفت الدار بالعزبين * وقد كث
الهمزة قبلها الكثرة الاستعمال فأشربت معنى الهمزة وتفعلت عليها في الاستفهام وه
وما فيه عتر على أن نحو كالعزة فإذا دخلت الفعل في حيزها تذكر محمودا بالحمود ومثت الى
الذلك الجالون وعاكفته ولم تدخل بابه أو أخت نسخة بينهما وإن لم تر تسلت عنه داخلة
كذا في التلخيص وشرحه المطول ونحوه للمعنى ولقد أجاد بعض الأدباء إذ قال *

* إن جاء وجه وسيم * قال العذول إليه *
* كمل تخل بعقل * شرفا وتحنوا عليه *

وقد يعمل المشترك لشبه كما يحمل على النقيض كما الحجازية ولا فإنها فإنها محمولة على ليس
وكاد والناصبة فإنها محمولة على أن المحمولة على أن المشددة فافهم ... ذكر في الاش
الا شيئا كلما لعلهما مشترك بين الانواع الثلاثة لكنه أدرج فيها ما بين لفظه في
أنه من الثلاثة تعالى فاصطفته منا بجمعها على تكون حرفا نحو وعليها وعلى الفلك
تحملون واسما بمعنى فوق نحو غدت من عليه وفعلا ماضيا من العلو نحو إن فرعون علا في
الأرض واجتمعت الفعلية والحرفية في ولقد فضلنا بعضهم على بعض ومنها من تكون حرفا نحو
من المسجد الحرام واسما بمعنى بعض قال الزمخشري في فأخرج به من الثمرات إذا كانت من
للتبعيض فهي مفعول به ورزقا مفعول لأجله الكسبي وإذا قدرت مفعولا به كانت اسما
كعن في من عن يمينه وتكون أمرا من مان يمين إذا كذب قال *

* في الناس من قد يروون الغدر شيمتهم * ومنهم كاذب في القول مسعارا *

فيه تقديم وتأخير أي في قومنا الناس يروون الغدر شيمتهم والكذب الناس كاذب في القول
مسعارا ومنها في تكون حرفا نحو في الفلك وتكون بمعنى الفم في الجر نحو قمت وما تجعله
في بري امرأتك ومثل أمر مستند إلى ضمير المخاطبة وما عرف كفى نحو ما يفضل أمرا

واسم بمعنى إذ نحو لما جئتني أكرمتك وماض مسند به لغير الاثنين من اللمم أي الضم
وحاشا حرف استثناء واسم بمعنى البراءة ومنه حاش لله ولما إذا أفرد بالتشديد وفعل
ناصب للمستثنى وبمعنى استثنى ما في حاشى ومنه قول الراجز يعني قوله صلى الله عليه
وسلم أسامة أحب الناس إلي ما حاشا فاطمة ولا غيرها ومنها رب بفتح الراء اسم بمعنى
المالك وفعل ماض يقال ربه يربه إذا ملكه كرباه ولغة في رب التي هي حرف تقليل ومنها على
لغة في لعل وماض عله سقاه العلل بعد نهل واسم للقراد المهزول والشيخ المسن ومنها
بلى حرف جواب وماض بمعنى اختبر واسم لغة في البلاء المحدود ومنها ان بالفتح والتشديد
حرف للتأكيد وماض بمعنى حن ومضارع بمعنى الأنين ومنها الا حرف استفتاح واسم
بمعنى النعمة والجمع ءالاء وماض من الألو ومن التنعيم وبمعنى استطاع ومنها الى
حرف جر واسم بمعنى النعمة أيضا وأمر مسند إلى ألف الاثنين من وأل إذا نجا وقد اجتمعت
الثلاثة في قوله

* الى خليليك إن فاءوا انعاش الى * الى خليليكما وفيتما خللا *

ويكون الى أمرا للواحد مؤكدا بالنون الخفيفة المبدلة في الوقف ألفا ومنها خلا حرف
للاستثناء وماض نحو وإذا خلا بعضهم إلى بعض واسم للرطب من الحشيش ومنه الخلى
ولا يختلى خلاها ومنها لا حرف نفي وبمعنى ليس وماض بمعنى نفد ومر واسم للقمح
قوله وأعربوا مضارعا لمشابهته للاسم أي والمضارعة لغة المشابهة الرضى
مشتق من الضرع كأن كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما أخوان رضاعا يقال تضارع
السخلان إذا أخذ كل واحد منهما بحلمة من الضرع وتغذيا بلبن إلى الفطام وزعم ابن جعفر
أن المضارعة مقلوبة من المراضعة ولا ضرورة تدعو إليه لأن البناء كامل التصاريف
ووجه المشابهة المضارع للاسم بأوجه أحدها للإبهام فيراد أنه أشبهه في الإبهام
والتخصيص وذلك أن الاسم يكون مبهما كرجل ثم يختص بواحد بسبب عرف كالرجل
فكذا المضارع مبهم لصلاحيته للحال والاستقبال ثم يختص بأحدهما بالسين
وكما هو مذهب أنه حقيقة في الحال والاستقبال وقال بعضهم حقيقة في الحال مجاز في
الاستقبال الخ وهو أقوى لأنه إذا خلا من القرائن حمل على الحال ولا يصرف
إلى الاستقبال إلا لقرينة وهذا شأن الحقيقة والمجاز وأيضا من المناسب أن يكون

للحال

للحال صيغة خاصة كاضربه وقيل حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لخفاء الحال ومتى
اختلف العقلاء فيه هل هو زمن او فصل بين الزمانين وليس بشيء لان الحال عند النحاة
المتعاقبة من اجزاء الماضي واول المستقبل كما يقال في زيد يصلي انه يصلي يعني الحال وبعض
الصلاة ماضي وبعضها مستقبل وما اختاره الرضي اختاره ابن هلال في مغنيه وعلله
بانه اذا تعارض الاشتراك والمجاز فالمجاز اولى وفيهما نسب للبعض بين ايضا وهو
موافقته لاسم الفاعل وزنا باعتبار الحركات والسكون وعدد الحروف مطلقا وقع
وتعيين محل الزيادة في الموضع مما زاد على الثلاثة ومعنى في صحته للحال او الاستقبال
واختاره الشاطبي قال لكنها لبعضهم انه يشبه الاسم بدخول لام الابتداء في نحو ان زيدا
ليحكم كما تقول ان زيدا لقائم فان اصل ما دخل اللام الدخول على المبتدا ثم اخرت لدخول
ان نحو تدخل على الاسم من اعادته فلما رابعها للكوفيين انه اشبهه في توارد المعاني
المختلفة بحسب اشتراك الحروف الداخلة عليه ومن ثم كان اصلا في الاعراب كالاسم
لتعيين احد المحتملات كلا تضرب بالرفع نهيا او الجزم نهيا ولا تاكل السمك وتشرب اللبن
تنصب تشرب نهيا عن الجمع وتجزمه نهيا عنهما وترفعه نهيا عن الاول واباحة الثاني
وما اليه حاجة فيعلمك تنصب للسببية وترفع عطفا وليضرب تجزم امرا وتنصب او
اردت الجمع كي او المجرد واختار هذا الوجه ابن مالك الا انه جعل الاعراب في الفعل
بوجه الا اصلا وجعل الجامع ما ذكر من توارد المعاني المختلفة قال والجمع بينهما بين الكل
اولى من الجمع بلا تمام والتعميم او موافقة اسم الفاعل وزنا ومعنى او قبول لام
الابتداء من ماضي الامور بجعل جماعة والاعراب له بخلاف تعاور المعاني في
المختلفة فانه العلة المقتضية للاعراب وحاصله ان القياس بالجامع الذي
اعتبره قياس علة وبالجوامع المذكورة قياس شبه وقياس العلة اقوى منه فلا يمكن
الا بها وبقياس العلة لم يعدل الى قياس الشبه قال ابن هلال لان من شروط العلة ان
تكون هي الموجبة للحكم في المقيس عليه ومن ثم قال ابن مالك البصريين في قولهم
علة اعراب المضارع مشابهته للاسم في الحركات اذ ليس ذلك الموجب لاعراب
الاسم وقال في بحث مسالك العلة الثامن من الشبه قال الاول الاقيسة وهو
حمل الفرع على الاصل لضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الاصل

وذلك مثل أن يعلل إعراب المضارع بأنه يتخصص بعد شياعه كالاسم فكان معربا كالاسم
أو بأنه تدخله لام الابتداء كالاسم أو بأنه محرك على حركة الاسم وسكونه وليس شيء
من هذه العلل موجبا للإعراب في الحقيقة بل إزالة اللبس وفيها من الشبه فيما من صحيح يجوز
التمسك به في الأصل لكنها من العلة ولا كذلك يعتمد عليه مع إمكان فيها من العلة الأولى
يذكر مقوية عند من يجوزه ليلين قسمان ما اعتمد ابن مالك علة للإعراب يقدح فيه ثبوتها
دونه في الفعل الماضي نحو ما قام زيد واعتكف فإنه يحتمل نفي الجمع ونفيهما ونفي الأول
فقط وإثبات الثاني جاز قلت ويقال لابن مالك إن وافقت على أن السبب في المضارع
بعض الأسماء بالحرف في البناء مع أن وقوع الحرف ليس من علة بنائه بل عدم اقتضاء المعاني
التي تمتاز بالإعراب قلت له أن يجيب عن هذا بأن فيها من الشبه كان ذلك يتيسر فيها
العلة قوله واستعمل التفريع في الذكر اعلم أنه اختلفت آراؤهم في ترتيب أنواع
الفعل وتوجيهه فقدم الناظم المضارع لشرفه بمضارعته الاسم ومن الاسم من الوجوه
المذكورة آنفا وليس الشرف بالإعراب مختص وأنه إنما يناسب تقديمه به عند ذكر
المعرب من الأفعال وثنى بالماضي لقوة الشبه بالمضارع إذ الكلام فيهما خبر لا إنشاء
ولأنه يقع موقعه في الخبر والصفة والصلة والحال والشرط ومن نقل حالة المضارع
عن الأكثر يرجح أنه خبر عن ماض قد تكرر الإشارة إليه فيكون من الأكثر ثباتا وذلك من الأصل ثم
في الخبر والكذب احتمال عقلي وقدم صاحب الكافية والعمدة الماضي المضارع رعاية
لترتيب الأزمنة في الوجود وموازاة في الآية إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن
فيكون ومن قيل إن الماضي من الأصل لأنه لا زيادة فيه ولأنه كمل وجوده فاستحق أن
يسمى أصلا وقدم في الأصول والجامع تبعا للتسهيل الماضي ثم الأمر لأن المجرد وإلا
والنص على التفريع على المزيد والمشترك وتجرد الماضي أكثر من تجرد الأمر ومنهم من
يقدم الأمر ثم المضارع رعيا له من الزمان في الخارج فإنه يكون مفروما أولا فيه
فيكون مستقبلا ثم يوجد فيكون حالا ثم ينقضي فيصير ماضيا ومن قيل إن الأمر
من له قبل إن الذي فيه أحد ولم يفتتح المضارع بزائد من أحرف أنيت وليس كل
فعل يفتتح بها مضارعا كما في أكرم ونرجس للدواء ويرنا الشيب أي خضبه باليرنا
بضم الياء وفتحها وفتح الراء وشد النون تليها همزة بلا ألف اسم للحناء وتعلم
أفعالا ماضية بل يشترط أن تكون الهمزة للمتكلم مفردا مذكرا أو مؤنثا فقوله تعلي

فلا



فلا تعلم نفس ما أخفي لهم في قراءة بفتح الياء فيما حكي ويشكر فيما نص مضارع والنون له
مشاركًا أو معظمًا نفسه تنزيلا منزلة الجماعة والياء للغائب المذكر مفردًا أو مثنى
أو جمعًا والغائبة مع الظاهر المجازي التأنيث أو مفصولا وللغائبتين كذلك والغائبات
مع النون أو مفصولا أو يجوز في التأنيث نحو يتعلم السموات والتاء للمخاطب مطلقا وللغائبة بية
والغائبات مع غير النون وللغائبتين مطلقا وقيل قال ح يتعين لغيرهما نحو هما يفعلان
والمسألة من تميز أمر الغائبة وأمر التاء في قاعدة الأمر في الغائبة نحو بالتاء العرفية
حملا على الغائب من ورعيا للمعنى وبعض الأمر لهما بريد ان ذا شيئا إلى لهو لهما وقال ابن
الباذش ان تا ما علم في المسألة فيما علمته بعضا النحوي والقياس مع في الياء التحتية حملا
على الأمر الا سمين وهو الضمير المشتمل بين المؤنثين والمذكرين لا كر من السماع بقول
الأمر في الغائبة قال عمر بن لجأ بتبعتا

افم على المثنى بريء من ريشنا * ومالي من ان تعلما متأخر
لعلهما ان تبغيا لي حاجة * وان ترحبا سهلا بما كنت احتصي

الثانية ضم حرف المضارعة يضم ان كان الماضي ذا أربعة ومنه يهريق ويسطيع
لأن الهاء والسين في أهراق وأسطاع زائدتان لم يعتد بهما ولولا ذلك لفتحت الهمزة
عن النفع الى الوصل ويفتح ان كان ثلاثيا أو خماسيا أو سداسيا بفتح من الثلاثي في لغة
الفتح لخفته وموازنه فلما كان بالثلاثي في أوله نحو الرباعي اطلق ما اشتمل النعم
الثقيل وترك الكسر لأن الياء من حروف المضارعة يستثقل كسرها وحمل الزائد
الخماسي والسداسي على أصل الفتح لخفته وشاع الكسر في لغة وبكسر غير الحجازيين
فالسين والتاء ماضيه على فعل بكسر العين كتعلم أو أوله همزة وصل كانطلق أو تاء مزيدة كتعلم
ويكسرون الياء ويحيى غير المضارع لم أدر فعل من أولي ... كيبجل من وجل الثالثة يضم
المضارع باحتمال الحال مساكنته الحال وبنحوه في حقيقته ومجاز الاستراء بمعنى الا ... وان
زيد ليحكم بينهم فلتنزيل المستقبل منزلة الحاضر وأما إذا ليحزنني أن تذهبوا به فتقدير
نحو أن تذهبوا أو نية بالسورة وان قيل المستقبل ... مستقبل نحو ... إذا ... في
وباسناده لمترفع كقوله

يسرك ان تموت وانت ملغ * لما فيه النجاة من العذاب

وبافتقاده طلب نحو ... نحو يعذب من يشاء ويغفر لمن يشاء

وبمقامية ناصب نحو لن نبرح عليه عاكفين او شرط جازم نحو وان تعودوا نعد ولو المصدرية
نحو لو تدهن او نون التوكيد نحو ليسجنن وليكونا او حرف تنفيس نحو سيقول او سوف تعلمون
وبقد المصدرية وسوف سيتم للمصنف بلم ولما الجازمة ولولا متناعية وباذ وربما نحو اذ
يلقون اقلامهم او يختصمون

* وربما تكسر النون من الامر * له برجة كحل العقـــــال

وفي التعليلية وكذا التحقيقية في بعض المواضع نحو فذوقي تغلب وجهل كذا في شرح
التسهيل قلت التعليلية لا تمر به الا للمصنف في نحو فبهم لا الكذب على الصواب ا
التقسيم وما يكون نعتها ما فيها وغيرها فوقه الا دليل فيها لا تمر به وانما التعويل في ذلك
على القرائن فتونه ومتى دلت كلمة ما كانت للمضارع علامة واخرى كانت منعكسة
ان ثبت انتفى كون الكلمة مضارعا تنبيه على انه جاز او وجدت المضارع في المعنى
كانت اسما وفي ليس العلامة لا يلزم انعكاسها معناه انه لا يلزم في كل فرد من افراد العلامة
الانعكاس بجواز ان يشترك عليه بعلامة اخرى اما اذا كانت العلامة واحدة فيلزم من
انتفائها انتفاء المعلم بها كما يلزم الانعكاس في جميع علامات الشيء فينتفي الشيء
بانتفاء جميعها ثم المراد بالدلالة وضعا فيخرج فعل النداء كيا لانه وان دل على
معناه عن فعل اليك عند من قال الحرف موضوع لتنبيه المخاطب ثم فعل الفعل للدلالة
على الانشاء وانيم فعل النداء مقامه ويخرج ايضا كالفارع الان او نحو لا نه لم يوضع
للمرفوع في امر الزمانين بل عرض له ذلك وكذا مثال الشرط الواقع تحت قوله تعالى انما ليس
بسر يرد فما اراد انم الفعل وهو بدليل الا فتما وعليه في التمثيل يخرج ايضا نحو
اتى امر الله لان دلالته على المستقبل ليس بالوضع بل هو مجاز على وجه الاستعارة حيث
شبه المستقبل بالماضي في تحقق وقوعه واستعمل في المشبه ما وضع للمشبه به قوله
تاء انيا على النيس منها تاء متك لك بفتح التاء وضمها مع فتح الفاء خلافا للشاطبي
بانه مثل ما هي كما قال العكوك فانها وانما افرد مادة التاء لا بلية ذكره
الزبيدي والجوهري ابن غازي وايضا قال هيت بمعنى الامر في الماضي ولزاجس الجوهري
بعلم لك ومثله لغيره قلت وفي تبسير البيضاوي هيت لك اي بفتح الهاء واللتا
اي اقبل او بادر وقميات والكلمة على الوجهين اسم وفيه بنى على الفتح كابن والله
للتبيين كالتي في سقيا لك وقرا ابن كثير بالضم تشبيها بحيث ونافع وابن عامر بلفة

وكسر الفاء كعيط ومنه لغة فيه وقرئ ميتة بخير وميت من ماد يميد اذا تتبعا وعلى
هذا فاللام من علته م وهو على اللغة الاخيرة فعل ماض مسند الى ضمير المتكلم
بحثت فان قلت هذا على اللغة ولا بد من مراد الشاطبي فلا نطلق قلت يمنع ارادته
لما قوله وان كانت عند غير الناظم اسماء افعال بل من مذهب الناظم انها تحمله ضمير
الرفع البارز وتصرف فعل وان كانت ليست على صيغة الافعال وقد علمت انها على اللغة
الاخيرة لا يصح ان يقول انها اسم فعل لانه من قال لغة لصيغة الافعال وعلى هذا
الوجه الذي وقع للشاطبي الا تكبير ما حكى في المغني انه ذكر له عن كبير من الفقهاء من يقرأ
علم العربية انه استشكل قول الشاعر الى فتى *
اتبيت ريان الجفون من الكرى * وابيت منك بليلة الملسوع *
فقال كيف هو تاء تبيت وهي للمخاطب وفتح تاء ابيت وهي للمتكلم فقوله ان تاء التاء
الخفية فاتحة فلو فتح فالاولى ان يقبل التاءين والفرق انسا كنة بنحو ويسر وتاء
الفاعل تبارك على ما زعم ابن مالك في شرح الكافية والنحو انه يقبل التاءين كما التجاء
اذ لا مانع من ان يقال تباركت اسماء الله ويؤيد صحته قوله تعالى تبارك اسم ربك وقول
الشاعر تباركت ان كان مسموعا من العرب والا فاللغة لا تثبت بالقياس
ليس من القياس المتعلق فيه بل هذا اذا ما ثبت تعميمه بالاستقراء اي متى يتوقف على
سماع شخصه كرفع الفاعل ونصب المفعول وهو غير الوضعي من فعل على فاعل ونحوه الكما
انتج فيه الاستقراء قضايا كلية تشتمل على ما سمع وما لم يسمع واذا استقراء اشتركا
بالجزئيات الموقوف عليها منهم واثبتا الحكم على ثبوت ذلك الحكم للكليات ونحوها
يبين الكلام النحوي المكتفى فيه مثل ما نحن فيه ومن شتمل على قياس في الحقيقة لكنه ليس
من القياس المتعارف المتبادر عند الاطلاق ولكنه الجزئيات المقيس عليها في الاستقراء
كثيرة جدا والغالب في المقيس عليه ان يكون جزئيا واحدا وما يقرب منه وبهذا يتضح
لك قول التاج ابن السبكي في جمع الجوامع لا تثبت اللغة قياسا في الاوزان قال والعلة
القياس يغني عن ذلك ومحل الخلاف ما لم يثبت تعميمه بالاستقراء اي قال المحلي فان ما
ثبت تعميمه بذلك من اللغة كرفع الفاعل ونصب المفعول لا حاجة في ثبوت ما لم يسمع
منه الى القياس حتى يختلف في ثبوته قال العطار في نحو ما سمع وما لم يسمع داخل تحت
الضابط وهو كل فاعل مرفوع مثلا فالجميع مأخوذ بالنص وهذا انه الاستقراء

لما انتج القضية الكلية مادامت كانت من جوابه فقطعنا النظر عن القياس واستثنينا في
الكلام الجزئيات التي تتكلم بها الى تصير الكلية التي تحتمل الاستغراق واستقرينا من
كلام العرب ان من ادوات الشرط بالتاء الثاء المعجمة المنقسمة الى التاء ويرد بذلك شرح
كلامه في الكافية بذكر انه قال بالثاء وبرسم والبشرة بفعل الامر لم يكن بما كملا لابن غازي وفي
الحواشي للمرادي انما البرهان لشيئين اذا اشتركا في حكم جاز التعبير عنهما بالمفرد نحو وما
انت بتابع قبلتهم ولكل من فريقي اهل الكتاب قبلة تخصه لاكنهما اشتركت قبلتاهما في حكم
البطلان والمخالفة لقبلة الحق كانت لهما وحدة من هذه الحيثية وكذا التثنية ان اشتركا في
تفريق الفعل كما رواه الازهري قوله ومتى وليت كلمة على معنى الماضي اي دلالة وهي
وصفية فيخرج نحو لم تقم واذ يلقون اقلامهم والله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا ونحو هار
امس هلا اتا للشك فغزله بمواسم اي للفعل بدليل الآية فتمام عليه في التمثيل تنبيه
ويتحصل الماضي للحال بقدر ان نشاء كبعت واشتريت والى الاستقبال بالطلب نحو اتقى
الله امرؤ وفعل خيرا تاب عليه ورحم الله زيدا او بالوعد ثم كم غير لولا متتابعة ونحو
الا كان وحيث اما تبغي على الماضي نحو وان كنتم في ريب وبالوعد والوعيد نحو واشرقت الارض
بنور ربها وسيق الذين اتقوا وسيق الذين كفروا ونادى اصحاب الجنة ونادى اصحاب النار
وبالعطف على ما علم استقباله نحو يقدم قومه يوم القيامة فاوردهم النار ونحو ينفخ في
الصور ففزع وبالنفي بلا بعد القسم كقوله

ردوا فوالله لا ذدناكم ابدا * ما دام في مائنا ورد لنزال *

ويحتمل المضي والاستقبال بعد همزة التحضيض نحو هلا اكرمت زيدا ومن تنزيل فع الماضي
وامر مع الاستقبال او بعد كلما نحو الماضي كلما جاء امة رسولها كذبوه ومن المستقبل كلما
نضجت جلودهم بدلناهم جلودا غيرها وبعد لا النافية نحو والله لا كلمت زيدا اي لا اكلمه
او ما كلمته قاله ابو حيان وبعد حيث نحو الماضي فاتوهن من حيث امركم الله ومن المستقبل
ومن حيث خرجت فول ويحتملهما ايضا لكونه صلة او صفة لنكرة عامة نحو الذين قال لهم
الناس والا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم ونحو قول المشتب *

من كان من خاف للاعداء يحسبه * متى ترى بعده بحر من مسي * كذا

فمن نكرة لا ذكر التعميم الا نراه بدل الاخير او في الحديث نضر الله امرءا سمع
مقالتي فوعاها فاداها كما سمعها اي يسمع فيعي فيؤدي كما يسمع ويحتمل الازمنة الثلاثة

ومطلق

ونحو ذلك من نحو همزة التسوية او ما في معناها مما نحو سواء علي اقمت ام قعدت وسواء علي اي
حين منصوب ان الجملة في تاويل المصدر ولازم له معين فقوله مع دلالته على الامر اشارة
الى ان العلامة مجموع الامرين وبه يندفع اعتراض ابن حيان على الناظم بانه جعل العلامة الشيء
فيلزم من حيث هي علامة الامر الا توجد في غيره وهو ما يسمى بذو لها في المضارع بشرطه فهي
مشتركة فلا تكون علامة الامر اذ شرط العلامة الاطراد فالاولى اعتبار قوله ان امر فهم فيرا
كان فعلا بالمقصود اذ لا يشترط في فعل الامر ان يفهم به الامر بل قد يكون معناه خبرا نحو افعل
في التعجب وما قيل انه انما يجعل الشيء خيرا ولا يضرنا خروج افعل في التعجب لان العلامة
لا يجب انعكاسها ولو سلم فليس امرا حقيقة بمعنى الناظم والموضح بل فاعل همزته للصيرورة
كاغد البعير ثم حولت صيغته الى صيغة الامر تحرزا من ايقاع الخبر والدالة على غيره الانشاء
دون العكس في البقاء على الرد او بعد الفعل اسناد صيغة الامر الى الظاهر فالحسن زيد
لتحسن زيد فمارد الحسن كما فرده الموضح في باب التعجب ولا يخرج عن ظاهره انما في السابق
لقبوله التاء ونحن لا نقول كما جعل المرادي وخلا وعدا وحاشا وحبذا من جهة انها لا ينتقض به
قوله همنا فان قبلت كلمة النون ودل على الامر فهي مضارع وان انتفيا كلية فهو
ضربا واضربوا المتبادر به لقول النوري في افعل في التعجب ضرورة لا تعتبر وفيه فاضرب به للقول
فان قلت خرج بقول الموضح مع دلالته على الامر ما فيه علامة الدلالة الى ضمير فعل
الامر نحو ليقوم زيد فان ليقوم انما دل على الطلب باللام لا بنفسه فلا يكون فعل
امر وكلام الناظم خال عن هذا التقييد فيرد عليه قلت لا ترد لذلك انه فاعل
فان فهم الامر في ليقوم زيد ليس من الفعل ولو بواسطة اللام بل من اللام خاصة كما صرح
به ابن الفاكهي وابن هشام فعبارة الناظم وافية بالمراد فان قلت هل
بان اذ بالامر في قوله ان امر فهم الطلب دعا للدو وقال في قول التسهيل ولا مر
معناه ونون التوكيد لغة اعتماد الناظم على الامر بمعنى الطلب على ما مر استغراق وج
لا يضر في الفاعل ان علق صيغة الامر المستعملة في الايجاب نحو امنوا بالله ورسو له
له والندب نحو فكاتبوهم والدعاء نحو ربنا اغفر لنا الى غير ذلك من المستعملة في
الاباحة نحو فاصطادوا والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا والتهديد نحو اعملوا ما
شئتم وغير ذلك من معاني الصيغة ولا يجاب بان العلامة لا يلزم انعكاسها
لان العلامة اذا لم يكن معها الغير لزم انعكاسها كما يلزم عند التعدد الانعكاس

في المجموع وإن لم يلزم في كل واحد بعينها فلتك الصيغة في تلك المعاني بمجاز اللغوي من
اللزوم ويسمى في الجميع معبرة للطلب بالنظر إلى الوضع الأصلي والعبرة بالأصل فقوله
الأمر فيه أي وضعا ومعنا ويبدا ينفرع أيضا النهي بما في الرماد في وبافعل يدل على الطلب ولا
ويقبل النون كقوله * دار سعدى لو رحمت متيما * ويتفرع منه النهي أيضا بأن النون
في مثله شاذ فلا عبرة به فقوله وإن دلت على الأمر أي وضعا فيخرج المقدر في نحو
مع ابني عبد البر وإنما هي المستعمل في الطلب نحو اتقوا الله امرؤ وبعلمهم اتيت عليه ونحو
ابن الفعل المضارع الطلب أيضا نحو والوالدات يرضعن أولادهن وقولك للغائب
يرحمك الله فقوله بمن اسم أي للفعل بدليل الاقتصار في التمثيل عليه نعم يرد به
الأمر فإنها تدل على الطلب ولا تقبل النون ولا جواب عنه كما قال الشاطبي فإنه ليس كل
داء يعالج به الطبيب قلت وجوابه سهل ومراده التقرير ومبهم معنى فعل الأمر بقرينة
قوله وسم بالنون فعل الأمر ومثله يقال في عبارة التوضيح ويرد أيضا كلا فإنها معبرة
للأمر إذ هي بمنزلة ازدجر أو انزجر ولا تقبل النون وليست باسم فعل وإن تردد العلماء في
اسميتها وفعليتها بعد قطع سائر النحاة بحرفيتها وأجيب بمنع دلالتها على
الأمر بل على الردع والزجر ومن ليس بأمر فقوله معلومة مما تقدم أجيب بأن فعل
مما تقدم مطلوب اسميته ولأجل ذلك سماها اسما للفعل فقول الناظم اسم تنكير للتنويع في
اسم خاص بعني للفعل بدليل تمثيله بصه وحيهل وقد نبهنا على أنه لا يصح إذ ما الأمر
منا بسفله تصويب ابن غازي العبارة بقوله نحو صه وحيهل * نعم الناظم اقتصر على بيان اسم
فعل الأمر لكثرته دون اسم فعل الماضي والمضارع لقلتهما بالنسبة إليه ولو أراد أن
يتمم الفائدة به تتميما لكلمه ابن غازي مثلا ونصه

* وما يكن منها لغير ذي محل * فاسم كنيهات وهيهات وحيهل *

* فصل المعرب والمبني *

قد علمت أن الكتاب موضوع لمسائل الإعراب والبناء ويطلق عليهما معا علم النحو وإن
والغالب لا تتعرض له أحكام الكلم العربية لتعلقهما بالتراكيب المعبر بها على الأحكام التي
التركيبية المتعلقة بالمفردات ثم إن الشروع في ذلك متوقف على معرفة معان
تصريفية وتصريفية بنائيتهم في ذلك أهل العربية ويشتغل على إدراك مسائله الشرعي
تلك الأحكام وهي معرفة الإعراب والبناء وتعاطيهما وما يتعلق بها والنكرة

والمعرفة وأقسامهما وما يتعلق بهما فكانت أشد استمدادا للمقصود بالذات والاستمداد
من المبادي والوسائل المتقدمة على المقاصد فجرتم فقدموا على المقصود بالذات مع مبني
بحث الاعراب والبناء وبحث النكرة والمعرفة وأول المقصود بالذات باب المبتدا
والخبر ثم إن المعرب والمبني مشتقان من الاعراب والبناء فكان ينبغي أن يبين أولا معنى
الاعراب والبناء إذ معرفة المشتق منه سابقة كما أورده من على الناظم في هذا الشيء
والمستعمل أن يقول الاعراب والبناء ومعرفتهما بالمعرب والمبني وعارض لهما وهما لا
فيهما ورتبة الموصوف والمعروض مقدمة قبل رتبة الوصف والعارض طبعا فوجب تقديمه
لأن هذا إنما يحسن لو كان البحث عن ذات المعرب والمبني لا من حيث وصف الاعراب
والبناء بل مع قطع النظر عنهما وأما من أن الامر ليس كذلك وأن عامة مكانه فإن
قلت الغرض يحصل بالعكس إذ الماهية قبل تعرب والماهية لأن تبني إذا ركبت فيكون
الموضوع ما قبل التركيب والموجود قبل التركيب إذ إنهما موقوفة مجردة عن معنى الاعراب
والبناء بحسب تقديم البحث عنهما قلنا إذا الغرض بعيد هلا جعلهما للاعراب والبناء ء
بعد توقف تصورهما من هذه الحيثية إنما على تصور الاعراب والبناء على أن الى
الموضع تبعا للناظم أن الاسماء قبل التركيب مبنية للشبه إلا أنها في وقيل معربة في بعضه
أن تعرب فلا بناء في القول بأنها موقوفة فلا يبقى فيها قبل التركيب إلا تنزيلها فقوله
الاسم منه معرب وفيه الشبه بمنزلة بعد التركيب ولعله التقسيم لأنه تقسيم للنحويين بها
بعد التركيب إذ قبله كلمات مبنية على قول الموضع وفيه أنه انقسام للنحويين يقع
تعقد كل منهما في الحالتين بل يكفي تحققهما في الجملة ولا يقال ترك التقييد يوهم
أن تصدق العبارة ببنائه قبل التركيب وإعرابه بعده وبالعكس وبوجود القسمين
في الحالتين وبالاعراب قبل التركيب ووجوده بعده وبالبناء قبل التركيب ووجود فيما
بعده والمقصود هو الأخير فتعين التقييد بالتركيب والموضع في غيره محل زيادة
من لا يعلم أو التغيير لأنا نقول كل من لا يعلم أو التغيير ينقطع بالنظر فيما يلي
هذا أو من قوله ولما يغني إلا شبه وفيه بقوله ثم يأتي على البحث الرد على من جعل
الإعراب للبناء والسكون وسماه عصيا وتأويل عبارة الناظم بأن قوله مبني مبتدأ
خبره محذوف لو كان لعبر أولا بمثله والعامة جملة الرومية مبني على حد تميمي
شقي وسعيد ولولا هذا التأويل لكان مفاده أن بعضه هذا هو انقسام فيكون

هنا لما بعض ذلك من غير هما بالغرض منها ما ذا التأويل دفع ما توهمه العبارة من عدم الانحصار
متصير به مقابلة للانحصار وعدمه لا دفع مع احتمال عدم الانحصار لتصيير بحثه في الانحصا
كما توهم محشي بعد أن قولنا منه ومنه لا يفيد حصرا ولا عدمه لذاته وإذا ثبت أن عبارة
النظم لا تفيد حصرا بل تفيد عدمه بدون التأويل ولا تفيد ولا عدمه بعد التأويل مع
أن مذهبه الانحصار فعلته جواز أن يراد مما أنه تلتزم عدم الانحصار وتبقى عبارة
النظم على ظاهرها ولا تنافي ما مر من مذهبه من الانحصار بعد أن لم يرد بالمبني المبني لزوما
بل لمطلق الاتصاف ويحمل الأنواع الأولية للبناء والمبني لزوما أخص من المحمول الذي هو مطلق
المبني بكل من قال الأول نحو منه المعرب والمبني لزوما الذي ومنه المبني جوازا كالغايات
ونظير ذا نظير ما قيل في آية افترى على الله كذبا أم به جنة أن الافتراء أخص من مطلق
الكذب فلا تنافي مقابلته للإخبار حالة الجنة الذي هو غير صدق في زعمهم انحصار مطلق
الخبر في الصدق والكذب ومعاد الجواب وإن لم يرتضه الموضح في حواشيه الذي لعله بعض
المحمول في شرح التسهيل فقال كلام المصنف فيما يوجب البناء لا في سبب البناء ثانيهما م معلى
أن عبارة النظم بعد التأويل وإن لم تفد حصرا ولا عدمه تدل بانحصار مستفاد من تقسيمه
هذا البيت لقوله معرب ومبني إذ الأسماء ما قد سلما من شبه الحرف فيه إذ لو كان ذ و
الشبه الحرف مبنيا والسالم منه معربا فلا واسطة فإن قلت قد زعم كثير أن
منه ومنه يفيد عدم الحصر بقرينة العدول عن المستعملة الشائعة في مثل هذا المقام
كما أشار إليه التفتازاني عند قول التلخيص ثم الإسناد منه حقيقة عقلية
ومنه مجاز عقلي وحينئذ فلا فائدة لذلك التأويل قلت إنما يصح ذلك إذا لم يظهر
للعدول نكتة سوى إفادة عدم الحصر والنكتة هنا في العدول الفاهم للاحتراز عن
إيهام أن كل فرد من أفراد الاسم يكون معربا تارة ومبنيا أخرى بمعنى أنه يتعاقب
عليه الحالان فإن هذا المعنى متبادر من قولنا الاسم إما معرب وإما مبني كما لو قلنا إن
الحيوان إما متحرك وإما ساكن بخلاف قولنا منه معرب ومنه مبني فإنه صريح في أن بعضه شأنه
الإعراب وبعضه البناء على سبيل الثبوت لا التعاقب فإن قيل لا نسلم الإيهام في م شانه
هذا المعنى بجواز أن يقال الجسم منه متحرك ومنه ساكن قلنا إنما يقال ذلك إذا
لم يقصد بيان التعاقب بل بيان أن بعضه شأنه التحرك كالحيوان وبعضه شأنه
السكون كالجبال فتأمله قوله وهو إلا ما ذكر الفعل في يعني الراجح فافتحه

ان يبنى

ان يقول في المقابل وهو بخلافه لا الفرع اذ الفرع انما يناسب الاصل الذي هو بمعنى
ما ينبني عليه غيره لا به واجاب الشهاب بما ذكره الشيخ من ان لم يحوج له ابتناء
على الارجحية والصواب ان الاصل هنا بمعنى ما ينبني عليه الفرع لان منشا التوهم
من ابتناء المرجح للاصالة والفرعية من نفس المعرب والمبني مع تباين ذاتيهما
والجواب ان الكلام من حيث اتصافهما بالاعراب والبناء في حقيقة الاصل هو الاعراب ع
والفرع هو البناء وبيان الاصالة والتفريع ان الاسم انما يستحق اولا بالذات الاعراب
لا البناء لان الاعراب من مقتضيات الاسمية في نفسها ولوازمها الذاتية والبناء انما هو
لسبب طارئ على الاسمية من مشابهة الحرف او غيرها مما يثبت له ثانيا وبالعرض فحاصله
ثبت له الاسمية التي لا يتصور انفكاكها كما سيأتي في الاعتبار على ما ثبت له بسبب طارئ يتصور
انفكاكه ولو وجد السبب في بعض الاسماء لا يمنع جريانه بالنظر للاصل الوضعي فكلما الاسم
استحق الاسم البناء لسبب فقد استحق الاعراب ايضا الذاتية لكن لم يعتد به لمانع عرض
له يمنع مقتضيه ولا يقال ينبغي ان يلغى الاقوى اعني الاستحقاق الذاتي لا الاضعف
اعني الاستحقاق العرضي لانا نقول من القواعد المقررة ان الطارئ يزيل حكم الثابت
وقد عقد لها ابن جني بابا في الخصائص ومن ذلك انه لا يلزم من ثبوت حكمه ان يكون له اثر
ولا يلزم من كون الاعراب اصلا ان لا يجب تركه عند وجود المانع الا ترى ان قول العلامة
وتركه في الحال لا ... فيرى . فعلم بهذا ان الاعراب اصل في جميع الاسماء
وان استحق بعضها البناء من حيث استحقاقه الاعراب ومبني عليه فكان البناء فرع
الاعراب فلما ان المبني من الاسماء من حيث هو مبني فرع المعرب وهذه عبارة الموضح فيه
انه وجه اعرابه انه نشأ في الاعراب واصالته فيه دون الفعل بما قاله ان الاسم
والفعل يعني لما يعمل كل منهما بالتركيب معان مختلفة يحتاج في رفع اللبس بينهما الى الاعراب اب
فيهم اعطي الاسم الفاعلية والمفعولية والاضافة ونحوها ولا شك انه يحصل
بينهما لبس في بعض الاحيان نحو ما احسن زيد لو سكن اخر الكلمتين لاحتمل نفي
احسانه والتعجب من حسنه والاستفهام عن الجزء الاحسن منه ولولا الاعراب
لم يتميز بعضها من بعض ويعتري الفعل معان اخر غير الفاعلية والمفعولية والاضافة
فلانه ربما يحصل بينهما التباس بعد التركيب ايضا نحو لا تعرب بجفاء وتدم عمرو
ولا تاكل سمكا وتشرب لبنا فلو سكنت الفعل فيها احتمل النهي عن كل من الفعلين

عن الاول بغير مصاحبة الثاني او عن الاول فقط مع اباحة الثاني او النفي على
الاوجه الثلاثة والاعراب يميز بينها اذ الاسم ليس له ما يغنيه عن الاعراب
في تمايز المعاني الطارية له لانها معان مقصورة عليه لا تتاتى بغيره والفعل يغنيه عن
الاعراب تغير الاسم مكانه نحو لا تضرب بالجفاء وتبرح عمرا او ... عمرا اوله مرة
عمرو قلنا انما اجعل الاعراب بما ذكر قال ابن مالك في شرح التسهيل وقال
البصريون الفعل يغنيه عن الاعراب اضمار العوامل الناصبة لان النصب بان والجزم
بلام الامر ورابع عمل الفعل وليس كذلك ما احسن زيدا لان الرابع والناصب والجار
هو احسن وما فاوله اخص مما ابن مالك لان ما جعله ذا جعل للبس في الفعل خروج الى
تركيب اخر فيقال عليه مع الاسم الذي تلتبس معانيه المعتورة يمكن ان يؤدى كل
معنى منها بتركيب اخر لا لبس فيه فيلزم ان يكون الاعراب فيه مهملا كما يقال في نفي
نفي احسانه زيد لم يحسن زيد وفي فضل التعجب من حسنه ما احسن زيدا وفي نفيه
الاستفهام عن الجزء الاحسن منه ازيد احسن ام اجزاؤه احسن واما النفي فيرد
بانا نمنع ان اللبس يرتفع باضمار العوامل وليس في الكل تعيين للتركيب بالكلية
حتى يرد بمثله في الاسم نعم يرد عليهم ان الاعراب في النصب واجبة الاضمار فكيف
تعم وتجاب بان عمل الاعراب تعرض بعلى عمل اول يكون في الفعل العامل وفي يقع
في الفعل وانه لا معنى للاضمار النفع والجواب ان معناه الاتيان بحرف
الابتداء ومن ثم كر فيقال لا تاكل السمك لا كر تشرب اللبن وزعم الكوفيون ان الاعراب
اصل فيهما الاسم الكماء في توارد المعاني الملتبسة وعن بعض الحنفية ان الفعل احق
بالاعراب لانه ثبت له بلا موجب فكان لغيره لذاته وعنى فيهم ان الاعراب لم يدخل
ليميز بين المعاني بل ليميز بين الوصل والوقف وزعم ابو حيان ان قطربا ذا الدهر جعله
ليميز بين المعاني المتعاورة ينتقض بنحو من فانها للابتداء والتبعيض ولبيان الجنس
منها وفي تعرف ويتبين جوابه من كلام المصنف الاتي فانه قال العلم اي ما يحتاج
الى التمييز من معاني الكلم على قسمين احدهما ان يكون في الكلمة مفيدا او بين معنيين
هم و بعض على بعض كما في المشترك كالعين للعين والجبين ومن للتابع المعرفة والشيء
والمضارع عند من يرى اشتراكه ومن للابتداء والتبيين والتبعيض فلا يلزم في هذا
علامة تميز له لان ما جعله لمعنى واحد كان مستعملا لم يراع معنى اخر حتى

خ بالفعل

يخلى

بيان للنسب فيضع العلامة والثاني فلانه يدل على معنى في الاخر فلا بد للدال
ان يلزم علامة تميزه ومن ثم احتاج كل مجاز الى قرينة دون الحقيقة ومثل ذا الدال غير
اللازم لا يطلب له اخف العلامات بل قد تغير له الصيغة كالتصغير والتكسير وفعل الذي
لم يسم فاعله وقد يجتلب له حروف تنزل منزلة الجزء من الكلمة كالمثنى والجمع السالم والمنسوب
والمؤنث والمعرف وقد تكون قرينته كلمة مستقلة كالوصف الدال على معنى في موصوفه والمضاف
والمضاف اليه الدال على معنى في المضاف وان لزم الدال بان كان واحدا كالمكون الفعل
مجردا عن التركيب لم يحتج لعلامة لانه لا لبس وان تعدد ولزم على سبيل البدل كالفاعلية
والمفعولية وتكميل الحرف كما قاله ابن الحاجب ان يطلب له اخف علامة تمكن لازمة ولا
ينتقض بالتمييز على الكلمة التي بها حصل المعنى الدال كالفعل والمضاف كما انتقض في الظاهر
والمجرور على المضاف اليه والموصوف لانه لا يحتاج فيهما الى العلامة لان تميز اللازم بغير
بخلاف معاني الاسم الاعرابية فان لصاحبها لا بعينه لانه زعم فاختلفوا في بيانه انه اختيار ك
متوارد بعد ما به ثم اضافة للمعنى كان لزم علامة في نفس الكلمة دالة على ما اريد من تلك
المعاني اللازم بعضها وجعلت تلك العلامة ابعاض حروف المد التي هي اخف الحروف
اعني الحركات وجعلت في بعض الاسماء حروف المد انفسها وهي الاسماء الستة والمثنى
والجمع الذي على حده لعلة تذكر في كل منها في محله قال واما الحروف فلا يدل على معانيها
شيء بل معانيها طارئة على معاني الغاية اخر واما الافعال فلا يلزمها الا معنى
واحد كما مر وقد يقع ابهامها في بعض المواضع لمعنيين ملتبسين كما في قولك ما
بالتبر حاجة فيكملك فاعتبره الا الكوفيين وقالوا الاعراب في المضارع اصالة لا لاجل مشابهته
الاسم خلافا للبصريين فظهر بهذا التقرير ان الاصل في الاعراب الاسماء دون
الافعال والحروف وان الاصل في كل اسم ان يكون معربا فان قلت يلزم بناء اصل
الاسماء والاعداد ونحوهما مع انها مستحقة للاعراب [illegible] اسماء المفردة قلت انما
بنيت لكونها في المواضع لم يقع لانها اسماء لا تستعمل في الكلام مركبة فاستعمالها مفردة
فعارض النظر الواقع فيها ذا المفردات وان كانت اصولا للمركبات عارض لها الكون ا
استعمالها مفردة عارض لها غير [illegible] قوله وانما يبنى الاسم اذا اشبه الحرف
قال ابن الحاجب في اماليه ان قيل لم بني الاسم لشبه واحد وامتنع صرفه لشبهين
وكلاهما من [illegible] عن الاصل فالجواب ان الشبه للحرف يبعده عن

الاسمية ويعني به ما ليس بينه وبينه مناسبة الا في الجنس الاعم وهو كونه كلمة وان
من الفعل ان كان نوعا من الخبر فليس في البعد عن الاسم كالحرف الا ترى انك اذا سمعت الكلمة
وجدت الحرف اولى بالدلالة له على معنى في غيره وينفي الاسم والفعل يشتركان في امر يعمهما
وهو دلالتهما على معنى في نفسهما فيبقى ما بينهما بزمن في الاخر الخارج عن مفهومهما بالنسبة الى
الحرف بعد ان الحرف من الاسم كالجماد بالنسبة الى الحيوان وبعد ان الفعل من الاسم كالحيوان
بالنسبة الى الانسان فيشبه الانسان بالجماد وليس كشبهه بالحيوان فقد علمت بهذا ان
المناسبة انما هي بين الشيء وبين ما هو ابعد منه كما وقعت مناسبات متعددة بينه وبين ما
هو قريب منه اهـ قوله الشبه الوضعي قال في الحواشي لو قيل اللفظي بدل الوضعي لكان
اولى فانه مقابل المعنوي والاقتصار بمعنى وهنا يشبهان الحرف شبها وضعيا فلانهما وضعا متضمنين
للحرف اهـ وكذا يقال في الشبه الذي تشبها في منهما مثلا وضع نائبا عن الفعل والذي منه
وضع مفتقرا الى جملة فالشبه الوضعي يشمل الانواع الثلاثة وقال ابو حيان لم ار في الوضع
على اعتبار الشبه الوضعي الا ابن مالك قال في النكت وقفت عليه من كلام العلماء في
تعليل البناء واعتبره ابن هشام في الجامع لاكن قدم فيه في حواشي التسهيل بقوله قد اذا
سميت بباء الجر قلت اب بالاعتلال كما في الرماد والدم اب قال وهذا في الوضع اعتبار
الشبه الوضعي ويأتي ما يعرف منه مراده قوله وما يمنعه ان يكون الاسم بمعنى
الوضع من المعاني الفاعل وهو قضية كلية يعرف منها الكلام جزئيات منها اعتبار
المعنى الوضعي منه بان يكون الاسم الذي هو بعينه حكما فتجوز او على حرف واحد
ان يكون بمعنى انه متضمن لمعنى الكون مضمرا بمعنى ان يكون قوله او هو بمنزلة
قلت هل يشترط كونها فيهما لينا كما يومي اليه تمثيل الناظم بنا او يعم المثال غير
مفهوم قلت الظاهر اشتراطه في الثاني كما للشاطبي ولا يقال وجه للاشتراط
لان الوضع على حرفين ليس من شأن الاسماء المتمكنة كما نبه الناظم وشبهه
من الحروف برده * ثم قال * وليس الاسم من ثلاثي برده فلا بد تصريح لانا نقول
لما كثر في الاسماء المتمكنة الثلاثي المنقوص كيد ودم وكثر المنقوص الثنائي الذي
ثانيه حرف صحيح فلم يبنوا من الاسماء كذا الدال مع قيام شبه الحرف بقياس اخر لانه
ما تقرر عن ابن هشام من ان اعراب المسمى به من باء الجر يمنع اعتبار الشبه الوضعي
ويتضح ما ذكروه من انه مسمى ثنائي والوضع ليس ثانيه لينا كما وقع اعرب من غيرها

اذا

تضعيف كما في شرح التسهيل ويتضح أيضا ما حكاه يونس من قول العرب في عشرتنا
إلى إنسان أو رجل رجلا قال ابن جني جرد عمرته تشتمل فاعربها ويتضح ما ذكر في
المغني في قراءة بعض من حسب أنما تعرب قليلا فيقال فيه زيد زيدا بالرفع كما يقال
حسب زيد زيدا لا كونها من الغالب لشبهها بغير الحرفية في لفظها فإن قلت
زاد في المغني في تعليل بنائها والكثير من الحروف في وضعها قلت إنما ذكر الشبه الوضعي
فيها مقويا للشبه اللفظي لا سببا مستقلا في بنائها وإلا لم تعرب أصلا فإن قلت
فيها أن تعرب لأنها للزوم إضافتها قلنا إنما تقوى شبه اللفظي وإن كان يجوز أن
ثمانيا في إن شاء الله بالوضعي ولم يكن مستقلا لم يغلبهما في الغالب للزوم الإضافة
أو ضعيفا يغلبا قويا ويتضح أيضا إعراب مع عند من يقول إنها ثنائية الوضع ولا
يحتاج لقول الجلال في جمع الجوامع وشرحه إن لزوم الإضافة عارضت شبه الحرف كما قيل في
أي من أن إلا أن أيا يقال لو وجد شرط الشبه الوضعي ومن كون الثنائي مبنيا على ما هو الحق
عملوا الذي يعارض شبه الحرف هو لزوم الإضافة لا إضافة مطلقا ومع لا تلزم
الإضافة لأنها تفرد كشبه حالة وعن الناظم لها فيلزم أن الإضافة إنما هو باعت
باعتبار أنه غلب وأما من يقول ببنائها بها وهو ما جرى مذهب قوم تخليلها يعلل بها
بتضمنها معنى حرف المصاحبة وهو الدلول والقائل بإعرابها يجيب بأن الكاف التمس
معارض متضامه بأنشغها لها معرفا وهو الكلام على القول بأنها ثنائية الوضع
وهو الذي صححه الجلال في الجمع وإن ذكر بيسر وجوده فضلا عن تصحيحه ويكفي لوجوده
وتصحيحه نسبته لسيبويه والخليل والعامة يقولون بأنها ثلاثية الوضع ولا ثنائيا وهو
الذي اقتصر عليه ابن مالك في شرح التسهيل وأبو حيان في الارتشاف فهي عندهم معربة
إلا في لغة من يسكن العين إلا أنها على هذا القول منقوصة عند أنها ناقصة مطلقا
كيد وأما عند الآخر فقيل كذلك إلا لم يلزم من تمامها في إفراده ورد أنها ناقصة
عموم التنكير لا المنقوص أنها منقوص في الغالب تركيبا وفي إفراده فهي تامة في الأ
ناقصة كأب وقيل تامة مقصورة كفتى وصوبه ابن مالك وأجاب عن الذي زعم أن الشاطبي
بأن مقتضى الدليل في الناقص عند أنها ناقصة التتميم حالة أن إفرادها الحق أنه
حال أنها ناقصة يقوم مقام المحذوف وليس في إفراده ما يقوم مقامه فإذا أجريناه مع
على ما في المنزل أجملنا بمقتضى الدليل وسلكنا سواء السبيل قوله ولغا أعرب

م
زمانا

اذ وقع جواب عن ايرادهما على الشبه الوضعي بناءً على انه لا يشترط فيه كون الثاني
مرعيا لو اشترط ذلك لم يتوجه لا يرادهما وقد علمت ان العموم لا يشترط
واشعر كلامه بان الشبه الوضعي يعارضه ضرورة وجه لتوقف اشتباه الاقتباسي وبقي
في ذلك لا سيما والشبه الوضعي مختلف فيه من اصله فقوله ان يتضمن الخ فيه قال
الموضح شرطه اعتبار التضمن المذكور تامله ومن ثم اعربت الظروف مع تضمن معنى في
وغير مع تضمن الا فاما قوله من يا ابن عمي ونحوه غير ان نصبت فقال الناظم البناء في
هاتيما لمبني م نقله يسري يشكل عليه بناء اسم لا والمنادى وقول الجلال في
النكت ثم لا تضمن معنى الحرف كونه لازما للكلمة احترازا من المنادى اما العارض في التركيب كما
كسر في يوم الخميس فلا اثر له مشكل ايضا لان تضمن المنادى من العارض في التركيب وتضمن
الكلمة لازم للحمل باعتبار تقدم العامل الطالب للظرفية نعم ان قلنا بما نقله ابن
الفاكهاني عن ابي علي من ان الظروف لم يتضمن معنى الحرف ولكن حذفت منه الحروف اختصارا
لفهم مراده انتفى الاشكال في ان الظرفية لا يشترط في التضمن المذكور تامله الا ان
يقيس بذلك كلام الناظم ان قلنا ان كلامه في البناء اللازم لا العارض فلا يكون التنبيه
في لا مراء تضمن يقتضي البناء بالكلية اذ لا وجود له فتامل ان العلة تدور مع
المعلول وجودا وعدما اذ هي مطردة منعكسة بخلاف ما اذا اطلق على معنى الحرف وقد
عقد ابن جني في الخصائص بابا لخلع الادلة قال من ذلك ما حكاه يونس من قول العرب
مررت برجل ان صالحا فانا [illegible] الا تراه كيف جرد من معنى الاستفهام ولذلك
اعربها ونحوه قولهم في الخبر مررت برجل اي رجل ومررت بايما رجل لا استفهام ايضا وعليه بيت
الكتاب ايضا والدهر ايتما حال دهارير اي والدهر في كل وقت وعلى كل حال دهارير اي
متلون متقلب باهله وانشد ابو علي

واسماء ما اسماء ليلة ادلجت * الي واصحابي باي وايما

جرد اي من الاستفهام ووضعها علما على الجهة اذ جعلها تقتضيها العلمية والتانيث
وكذا جعل بايما غير ان لكونه وجمع ما بين اهل ما ان تكون فتحة الشرط او ما زائدة للتاكيد
واي هذه ركب اي وما فيسموا الاي وانون فتحة ما لا ينصرف على انك لا تعربها في مفرده
وتنكيره في نحو ما انشدنا ما انشده ابن عطية عن ابي عثمان

اثرا ما امرية او نزريني * ام يكم الجماعات الغريبي

نوا

فقوله بما عارضه من ملازمتها الإضافة أو وجه عليه لم يقل إنما تلزم لفظا ومعنى في
البعض وأجيب بأنها شابهت الحرف من وجه وتضمن معنى من الأصل مفتقدا إن كان
يشعر بالرفع تنقله إلى الإعراب بحرف المعيار قلت انظر مع قولهم إن البناء من فرعه
لا لما تقدم كنه في آخر كلامه كأنها تضمنت معنى الحرف إذ كان يشعر أن من رفع في ليلا
على الفرع بأنه قد يكون من غير إلا لفا والتعدد ومع أن البناء ومع أن الوجه من جملة بنائها
كونه تفرق بأوجه ثلاثة تضمن معنى من ابتداء إذ لم يعمل رابع كقول محمد بن حسان

بان الكثير أعيانا فرديا * ولم أفتر لدن أن غمد لاما *

وذلك أن معناهما أول غاية زمان أو مكان وتضمنهما معنى من الابتداء إذ لم يعمل
بهما أيضا وبناؤه أكثر نحو من لدن حكيم والجمود والمخصص بحيث لا تتصرف بحال ولا يقارنهما
معنى الابتداء قلت وأشبهت الحرف من وجه في الغرض من لزوم كونها بجملة بخلاف
عند ولدى بدليل ولدينا كتاب وعندنا كتاب حفيظ فلما اعتمض تضمنها معنى الحرف
بناؤها لا للزوم ثم يقول لزوم أن ضافته على مغالبتها فكانت مبنية في غير لغة قيس فأشبهت
أعرابهما زمنهما الواحد قل ما لك فتضمن البعد في لدى ولدن في وسر والحرف حسبما في
النكت بوجه في الفروع ومن ذلك إن إضافة التي يجر اعتبارهما من القياسية كما في وقبلهما
تمامه إلى العد وقد تنفك لفظا وفيما هو إن إضافة أن تكون كعدد وإن كان تلزم لعضها
وله معنى بالتمام تلي لفظا فتقع أقرب إلى أنه قل وإن القياس بخلاف إضافة لم يرد قبلهما
ولا زيد لفظا وبخلاف إضافة إذ وإذا وحيث فإنها إلى الجملة وكذلك إن تمنع توجه إلى
إشكال إنما قلته بأن لدى تلزم الإضافة بجواز نصب غدوة بعدها وجوابه
بأنه شاذ لا اعتراض به على أنها منوية الإضافة إلى غدوة ولذا يعطف على غدوة الم
المنصوب بعدها بالجر لا بالنصب خلافا للأخفش فقوله متضمنة لمعنى إن شارة
إلى الجزئية الحسية لفظه بمثابة ومع اللين على التشبيه لتعيينه فهي معنى جزئي مقصود
لغيره ومن ثم كانت من المعاني التي منها أن تؤدى بالحروف كما من تحقيقه عن السير وقال
اللغات فمعاني الحروف من المعاني الجزئية المتعلقة بغيرهما تعلقا قويا بحيث لا
تتحقق تلك المعاني في الخارج ولا في الذهن إلا بذلك الغير كالابتداء الجزئي المتعلق
بالسير والبصرة بحيث لا يتحقق إلا بهما إذ لم نعرفه أو أمر بهما لم نفهم ذلك الابتداء
ولا إدراك بناء الإمعنى من معنى الحرف فكلما أدى بغيره من ذلك الغير متضمنا

تضمنا الاسم آه وحمل الزاك المعنى من يرد به أيضا أنه لم يذكر كلامه في الإشارة وما يقال
إن ذلك في العهد موضوعة للإشارة الى معهود ذهنا ومما يمر بعض وهو الإشارة حرفيا
غاية ما في الباب أنها للإشارة الزمنية ولا فرق بينهما وبين أنها رجعية ليس بشيء لأنه
لو لم يفترق إلى الإشارة الزمنية وأنها رجعية ولكتفي بها على أن الإشارة لزم أن تبنى جميع
أسماء الإشارة لأنها مشار بها ذهنا لا من حيث أنها بتغير أن المعتبر في البناء تضمن الإشارة
الحسية لا أنها رجعية ولم تضع العرب لها حرفا الشاطبي ونقض اسم الإشارة في ذلك
كم الخبرية فإنها مبنية لتضمن معنى من التكثير ولم تضع العرب لها خلافا لابن مالك في رب
ونقل ابن فلاح في مغنيه عن ابن جني على أن هنا بني لتضمنه معنى الكاف فقوله كبيهما على
صورة المثنى ما ذكره الشارح من أن كلام الناظم ملحوظ في فوائد صحيح مفهومه ومعه في
شرح الشذور ويقال أن ثم استثنيت تعني في المذكرين والمؤنثين والذين واللتين وبذكرت أنهما
المثنى أنهم قالوا بابه قبل بعد والياء متفتح ما قبلهما جرا ونصبا وليسا بمثنيين حقيقة
لأن لا يثنى إلا ما يقبل التنكير هو قول بأنهما مثنيان حقيقة مردود بخبرة باب
شرط ما يثنى التنكير واسم الإشارة لا يقبله وزعم الشهاب أنه يمكن منع أن اشتراط
أوله كتعا وبتقدير التسليم وبرهنه مردود بأن الاشتراط التي تقتضيه التثنية لا
ينافي أنه مع التنكير وبأن اسم الإشارة الحسية الوالشيء فتثنية معنى التنكير من الشيء
فلا معنى لتقرير التنكير بوجه أعلمت أن مراده بأمر كمال العبارة من كونهما معربين
مع انتفاء تثنيتهما لأنه معنى التأويل عبارته بأن مراده أنهما على الصورة التي يكون
عليها المثنى في ما بين أنه مراد وأنهما على صورة المثنى لا على قياسه لعدم التنكير وقتا
والقياس فليتأمل زيادة التأويل كلامه إلى القول المرجوح المعتمد من ثم
أن القول الظاهر من منتهى التفصيل الذي ذكرها فيما يلحق بالمثنى في إعرابه ومن ابن
اعتماده جمعا بين آه ولما أن القول يثنيا فيما نقله مثلا وبحسب العوامل في غاية الا
النفع كما للإمام والقول بأنهما مثنيان حقيقة يرجعه أربعة أمور بناء المفرد وعدم
قبوله التنكير ومن أولهم وتشبيه فإن قلت كيف تعارض صورة التثنية سبب
البناء اللازم والتثنية الحقيقية لم تعارض سبب البناء العارض في لا زيدين ولا رجلين
قلت سبب البناء في باب النداء ولا وعلى المثنى من باب المشبه
تثنية المثنى والتثنية في ذين وتين على القول بها واردة على البناء فعمل بما أراده

الوضعين لقوته وعلى ما درج عليه الموضح تقول صورة التثنية تقتضي الاعراب وتمنع
الاشارة تقتضي البناء ومما اشتغل لهذا عند الوضع فتعارضا وغلب جانب صورة الت
التثنية وهذا عن الوالد قال قوله وبهذا يلزم ان لا شبه قرينة من صرح ابن الحزور
فان قيل فهذا التفسير يصدق على جميع انواع الشبه فالجواب ان يعتبر ان
استعمال بعموم النيابة المذكورة وجعل الاخ افتقارا متاصلا ثم شبها راسخا ومثل
من ان سلكه ابن مالك في كتبه واعتمده شارحوا كلامه خلاف ما مشى عليه الموضح
هنا وفي سائر تآليفه من جعل النون قسما واحدا فان قلت ان المراد بالشبه في
قولهم الشبه الوضعي والشبه المعنوي والشبه الاستعمالي الشبه الذي يتعلق بوجه
الشبه وهو يلزم نسبة الشيء الى نفسه لان وجه الشبه من الوضع الخاص والمعنى
والاستعمال الخاص وان افتقار الخاص فالجواب انه من نسبة الجنس الى المعنى
بمعلوم وجه الشبه الى النوع كما قيل في ان انسان الحيوان ان الانساني فانه يصح وبه
يندفع قول المؤكد انه لم يرد ان الشبه من النيابة لانه محذور في ارادة ذلك حيث
فسر الشبه بوجه الشبه قوله ولا يدخل عليه عامل فيؤثر فيه لم يرد توجيه النفي
الى القيد وان كان هو الغالب حتى يلزم ان الدخول بلا تاثير كما هو الامر في نحو النصب في
نحو ما تاتينا فتحدثنا اذ لا يكون منك اتيان يعقبه تحديث بل اتيان لا يعقبه تحديث بل
اراد نفي الدخول المستلزم لنفي التاثير بناء على انه لا سبب للتاثير الا الدخول حيث
ينتفي التاثير بانتفاء الدخول الذي هو سببه وكما هو ثاني وجهي النصب في المثال
المذكور ونحو ذلك ومنه قوله تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا وعبارة الموضح سالمة
من ان عمر ... اما عبارة النظم المتقدمة فيما يعني نفي التاثير دون الدخول فقد
علمنا الشاطبي ويعني ان التاثير قبول الاثر وان من الاعراب بما هيه انه
اشتراك في الشيء انتفاء ... وهو ما خالف عن المغايرة ويقول ايضا الوارد شبه البناء
البناء المساوات انتفاء الاعراب للبناء فيصير الشيء شريكا لنفسه ومن قال
واجاب الموضح وتبعه ... تعريفا ان المحذور المخايل واذا كان التاثير
النفي من اللفظ المساوي له عرابا واما ان الملزوم مع متساو لذو للمعلول فلا قال
اذا المعنوع ان شرطه بناء النائب عن الفعل الذي فيه العامل في لفظه ولا محله ومنها
كناية عن عدم ... العامل لفظه لا ذا اذ لا عامل له ان يؤثر في اعربهما وكانه قال

مفعوله ... / ... / فيه الاعراب

شرط بنائه ان لا يدخل عليه عامل وما ذا اليسر في قولنا ان لا يكون معربا ولا ان
يكون مبنيا بل اخص منهما فيكون قد اشترط في بناء نوع خاص من الاسم شرطا مغايرا
لمطلق البناء ومفهوما واخص منه وجودا فكأنه قال شرط البناء في النائب عن الفعل
ان لا يدخل عليه عامل وان لم يشترط عدم دخوله في مطلق البناء كما الخ قلت شرطه لا
فائدة في الجملة الجزئية وان لا فائدة وان لم يشترط ذلك في مطلق الاسم فائدة فالجزئية وان
فائدة مغايرة لان فائدة مفهوما واخص منها وجودا الاعم نظر ابن الصائغ بجملة
بجملة اخرى في هذا الشبه بان وجه الشبه ينبغي ان يكون في المشبه به اقلا وليس
عمل العرب في غيرها بلا تاثر اقلا فيه وكان اشمل من هذا ما ذكره ابن جني من ان اسماء
الافعال بنيت لتضمنها معنى لام الامر وعمل الذي بمعنى الخالف وانما رجح عليه حمل القليل
على الكثير قلت وايضا التعليل المذكور يتمشى على قول الاخفش ومن وافقه
ان اسماء الافعال لا محل لها ولا منسوب لسر والجمهور انها منصوبة المحل بافعالها
وقيل في محل رفع بالابتداء ولا يتمشى ذلك التعليل على واحد من هاتين الا بتعنيت
قوله عن المصدر النائب عن فعله زاد المرادي وكذا اسم الفاعل ونحوه مما يعمل عمل
الفعل ويتاثر ويستثنى من الوصف الرافع مطلقا فانه يبنى بناء على ان الاعراب
الكامن فيه منقول اليه من الاول وان افتقار مثل اليه لا يوجب بناءه لانه يعرب ويأتي ما في
ذلك ويدخل في الوصف الرافع مطلقا تحت قول الناظم وكنيابة عن الفعل بلا تأثر
فلا يكون هذا الشبه مقصورا على اسماء الافعال قوله تقول المجنبي ضرب زيدا
اعترض بان التمثيل غير مطابق لان المصدر فيما مثل به ليس نائبا عن الفعل بل عن حرف
مصدري وصلته وقد يجاب بان المراد ان المصدر النائب عن فعله معرب لانه وان
ادى معنى الفعل وعمل عمله ايضا على راي من حيث ذاته يقبل دخول العوامل في تركيب
اخر نحو اعجبني ضرب زيد فيقول لنا من حيث ذاته ينوع لا يراد جاز قلت يرد كما
قال البعض رويد من رويد زيدا فانه مبني لنيابته عن امهل مع جواز ان يدخل عليه من
حيث ذاته عامل عن النيابة عاما كقولك امهل زيدا رويدا قلت لا نسلم ان رويدا
النائب عن امهل نحو الذي تاثر بالعامل وان كان اللفظ مشتركا فلا نسلم بذلك لانه
نقل من المصدرية الى الفعلية اي معناه الفعل المصدر النائب عن فعله فانه نحو
الذي تقبل ذاته العوامل فيه وانما لتبدل على المعنى المصدري اعني الحدث غير

أنه اكتفى بالتنبيه الدال على المحذوف عن الفعل تارة ودون المحذوف ولك أن تقول
لا نسلم عدم نيابة المصدر في تلك الأمثلة عن الفعل غاية ما في الباب أنه ناب عن
المحذوف معه فلما حكموا على اسم النائب عن الفعل بالبناء خافوا أن يتوهم بناء المصدر
النائب عن الفعل وحده أو مع المحذوف بل التوهم في الثاني أقوى لأن النيابة عن المحذوف مع
الفعل توجب مزيد تقريب بجانب الحرف فلا توجد فيهما وهو عدم قبول العوامل اللفظية اختيارا
كما يقبلها كتلك الأمثلة بذكرها تمثيلا لا تنظير كما زعمه الشارح وهو مشوش كما ز
زعمه اللقاني إذ قال لو سكت عن قوله نحو وإذ بأنها ثم اتصالها به بالعامل المفرد كان
واضحا فقوله وكان ينبغي إلخ اعترض عليه اللقاني بصرفه على القول مراد به حكاية ما
بعده وأجاب الشهاب بأن طلب الجملة بعيد لأنه زعم أنه يحكى به المفرد في مسائل
فقوله مثلا مما ورد عليه قول الكافية والزبدة على لغة من أعربهما وأجاب
الشهاب بأن إعرابهما قليل في الكلام باعتبار لغة الجمهور قلت الأولى أن يجاب
بأن هذا جرى على اللذين واللتين وهذان الشبه اللفظي بذوات الكافية والجمع
على صورة الجمع المذكر السالم عارض الشبه بضعفه فلم يؤثر وجمهور العرب لم يعتبروا
هذه المعارضة لضعف المشابهة اللفظية مع تبادر المعنى وخروج الذين عن سنن
الجمع كما يأتي في الموصول فقوله أي جملة غير زائدة على الناظم وقد يعرف جواب الجملة
لفظا للاختصار كما في نعم وإنما يعرف بحرف التنبيه وغير الجملة مما جيء به أو
ما في العمدة وشرحها وشرح الكافية وأخذ ابن الصائغ كلامه والنظم على إطلاقه
وجعل منه المصدرات وأسماء الإشارات فيه فتفتقر للمبهم والمشار إليه وهو خلاف لم يلتفت
الناظم بهم لغة غيره مع أن مراده بقوله من الجمل إلا لا يرد ما يلزم الافتقار لمفرد
كسبحان وعند وكلا وكلتا وسائر ما يلزم الإضافة وهو مثل الحرف لغة الافتقار وأن يجيب
يجيبوا بأن الغيبا من جهة لأن كله عدم البناء لأنه لما عارضه من لزوم الإضافة التي
هي من خصائص الأسماء كما قيل في أي ولكن بعد النظر السديد والتأمل الصادق ويظهر
لك استقامة ما ذهب إليه الناظم لأن اللازم للحرف هو الافتقار إلى الجملة لكونه
كلمة لا يستقل بما يسند إليه فهي في الكلام وكذا الاسم عمدة وبمثله
جملة وهو زائد عليها يكون مفتقرا إلى جملة وأما الافتقار إلى المفرد فلازم
للأسماء وبعلة أن الغرض من وضع الحرف لغة أن يدل معناه الكلام أو هو معه الغا

بذلة

في النقص بناء بعد ان العدم فإنه معتبر بنا في الحرف والكلام فيما بد منه من اسناد وانه
وان تبناه في تركيبه من غير ولو جعل مطلقا ان يتغاير مقتضيا للبناء لزم ان يستحق
جميع الاسماء البناء ان لعار فيه قوله فما بل به وما احسن قول الموضح في التذكرة المعتبر
في بناء الاسم للافتقار ثلاثة امور ان يكون بعد لزوم ان مقالته في عارضا وان يكون الى
جملة فان الى مفرد وان يعارض بعارض يقتضي فيه مما بان الاسم كاللزوم والتنازل قوله
كاذ واذا وحيث ان قلت ما ذكره من لزمه للاضافة فلا عارض لزومها شبه الحرف قلت
انه ما بعد الى الجمل كلا اضافة لعدم ظهور اثرها في اللفظ لكن يبنا في تقديرها نعطل
كلا نعمة الحبير فقوله واحترز بذكر ان مقالة ونحو عليه بناء اسم الزمان المبهم المجول
على اذ واذا الى غيره الى الجمل فانه يبنى مع ان افتقار غير متاصل نحو على حين عاتبت
ويجاب بانه بناء عارض والكلام في اللازم او بانه يا يحمل على اذ واذا بعد افتقار
منزل منزلة المتاصل فيكون له بحكمه فقوله والعمال مفتقر مثله افتقار الموصول
الى الصلة نحو واتقوا يوما تجعل ويجيء الوالد فقوله نحو سبحان مفتقر لان اذ
يعرد وانه سبحان من علقمة الفاخر واجيب بانه شاذ فيه تعرف كالاضافة حيث
يعرد في حيث لدى الصحاح والقاموس بالثناء به ليل هرزه فن قلت فيما ما جاء في
بجرد ولعينه انواع من الشبه فيما الشبه الانها في ذكره ابن مالك في الكافية
ومثله في شرحها بان اسماء قبل التركيب كحروف التهجي وان عداد المسرودة فلم الشبه
وادخله ابن مالك في بعض كتبه في الشبه المعنوي قلت ومن ذا ومن وقد يمكن من الصد
اذ نو سلكه ان يغوله بكل ادرجه في العمل نحو والنيابة عن الفعل بلا تاثر فما بسكم
واحر ومو عن التعلق بعامل وشرحه بالنوعين وادرج ضمن اسماء الافعال وان في
النيابة عن الفعل بلا تاثر زاعما انما تعكس في الزم وان نشر اسماء ما يعكسها في الفعل
لو كان ان كاتب عاملا فلا وعمل حكاية الصوت كغا وعلى ذلك واد رجح الموضح في الجامع
وشرح التسهيل تحت الشبه ان يستعملها في النيابة عن الفعل وان نمائها وان يفتقار في
فقار وانتفاؤه لكونه عاملا غير معمول كسماء العفير او عاملا وفي معمو في
كعايم او مفتقر اياه مالة لجملة كالذي ومنها الشبه اللفظي وبه علل ابناء ما
وعن وعلى وقد ان سمات وكلا بمعنى حقا ونحو مجزله موجب ثم اعرب الي بمعنى
النعمة وقرئ حاشا لله بالتنوين وهي قراءة ... ومنها الشبه الجمودي

ر

شي

وعلا

وعلل به في التسهيل بناء المضمرات والمراد به ان يتصرف في لفظهما مثنى بالتصغير
والوصف وعلل به بناء الان لانه ملازم لفظا واعرابه شذوذ لم يجمع ولم يصغر لفظا
حين رويت قوله وما سلم من شبه الحرف بمعرب ان فاقه للتغير اي وما سلم من
الشبه القوي المدني من الحرف معرب واقتضى ما ذكر ان ثم ما يبنى لشبه الحرف
كما اقتضته عبارة الناظم ايضا وقد اعترض عليه ابن حيان بان الناس ذكروا اسبابا
غير ذلك الوقوع موقع المبني ومضارعة الواقع موقعه والاضافة الى مبني والخروج
عن النظير واجيب بانه لم ينفرد بذلك فقد قال به ابو علي وابن الفتح وابو البقاء
وابن السراج والزجاجي ونقله جماعة عن ظاهر كلام سيبويه قلت يحتمل ان المقصور
عندهم على شبه الحرف من البناء اللازم دون العارض وعليه فلا اشكال وقال
عبارة الناظم ومع تعبيره كل بناء معلل بشبه الحرف فمما جعله ماد في العلل
منعكسة بل من عدد ما عدد في البناء فلو كان علة تخلف ما لم يمع ذلك وقد مر عن ابن
العمارة في تغيير الجمل بعد الدو فقال واما ما يبنى من الاسماء فانما يبنى لشبه الحرف ثم
حكى كلامهم في البناء للخروج عن النظائر والوقوع موقع ان من ثم قال ومما ذكر انما
هو على وجه التقريب والتحقيق ان كل اسم بني فلشبهه بالحرف ويمكن تاويل عبارة
الناظم ومع بان المراد ما سلم من شبه الحرف بحايزان علم ان فيكون الشبه القوي
بالحرف عندهما علة موجبة وغيره من العلل مجوزات موجب وتوقيد مما ذكر ان الناظم
ذكر في التسهيل من مجوزات بناء المعرب استغناؤه عن لاحق عرابه باختلاف صيغه
لاختلاف المعاني ومما ذكر انه يقرب بحيث لو انه لم يكن موجبا وانه ذكر
في شرح التسهيل ان العرب بنت الظرف المضاف الى ... في مثل يومئذ فلم يكن علة
لبنائه الا كونه مضافا لمبني فلو كانت الكسرة اعرابا كما قال الاخفش لجاز بناء
الظرف ... وان ذكر ان المقتضي لبناء الظرف في نحو على حين الهوى الناس ثلاثة
امور ابهامه واضافته الى المبني وافتقاره الى الجملة والتاثير للمجموع لا لكل
واحدة بدليل التخلف لو انتفى شيء منها وقد تعسف طيب لرد جميع ما ذكروا
الى شبه الحرف وقد ذكرنا في ابن غازي جميع ما ذكر من مقتضيات البناء على
شبه الحرف ثمانية احدها الوقوع موقع الفعل كاسماء الافعال وقد جعلها الد
الناظم شبيهة بالحرف في انه تستعمل قلت عبارة غير الوقوع موقع المبني

وبمعنى شاملة لاسم الفعل والمنادى في نحو يا زيد وبعد فالأولى بنى لو نوعه من نوع الضمير ود
ويدرج ايضا في شبه الحرف المعنوي بان يقال الشبه في المعنى كان او عدم الشبيه بكان
ذلك زائلا ويشابه المشابه لمشابه مشابه فان قيل لا نسلم ذلك لجواز تغاير جهتي خ م قيل
الشبه قلنا الواقع هنا اتحادهما وهما الخطاب ولو قال بنى المنادى لمشابهته الكاف
ه الحرفية ابتداء من غير اعتبار الواسطة لكان وجيها افاده في التوسط ثانيهما مضارعة
الواقع موقع الفعل وذلك في باب حذام وقطام وهو شبيه بنزال وقد ادخله في
الشبه الاستعمالي كما للشيخ وعبارة غيره الواقع موقع المبني فيشمل شبيه انما
دن كما في قولهم اللهم اغفر لنا ايتها العصابة ويقال فيهما ذا يشبه مشبه المشبه مشبه
لان قلنا ان المنادى محمول على كاف الخطاب الحرفية ابتداء فيقال يشبه المشبه مشبه
فقط قال الشيخ لانها مواقع الحرف كباب حذام عنده نحو قال طيب وقد علمت مدخلية عمرى
بعد البناء في شبه الحرف قلت وعلل ايضا بتضمنه معنى تاء التانيث اذ هو معدول
عن فاعلة فدخل في الشبه المعنوي قال ابن جني في الخصائص وقد وجدنا فيه خمسة
اسباب تمنع الصرف ولم يرد سواها اربعة فيه العلمية والتانيث والعجمة والتركيب
وزيادة الالف والنون والجمع الذي مشابهة الى المبني نحو على حين عاتبت والد رجه
طيب في الا يتغاير وفيه انه غير تام ملوح بجانب بان الظرف لما وقع موقع المبنا
مل في الا فتغاير وهو انه بنى لشبهه الشبيه فيكون شبيها بواسطة ويرد ابن جني
للاضافة الى مبني ما اضيف الى الجمل نحو لقد تقطع بينكم وغاية ما يتكلف لهذا
ان يقال ان البناء سرى من المضاف اليه للمضاف لما بينهما من الاتحاد بالوجه
الذي بني به المضاف اليه من الشبه الوضعي او غيره لان بنى المضاف لحكم المضاف شبيه
بالحرف في انه يعلم الا انما ذلك الجملة نحن انه مضافة لمبني مقوية لما يرد بعده لكن
كله انهم عدوا من المضاف للمبني نحو مثل ما انكم غير ان نطقت لانه مضافة للحرف
بحسب ظاهر اللفظ ومادا يعود لشبه الحرف من حيث انه مضافة فاقتضاها
التركيب كلا رجل وخمسة عشر ولم يبين طيب رده لشبه الحرف وقد قيل في اسم لا بني
لتضمنه معنى من وثاني جزئي العدد المركب لتضمنه معنى واو العطف وسببهما
ب معنوي واما الجزء الاول فيمكن ان يمنع انه مبني لانه صار حشوا والبناء والاعراب
من عوارض الكلمة والحشو لكلمة فهم البناء عليه نحو نسما تسميتها الفتح عن مناقشة

نحو

نحو من قبلُ ومن بعدُ ولم يبين ايضا وجه الشبه الحرفي ويمكن ان يقال لما ضمن الظرف
الذي تضمن المضاف معناه ومعنى الاضافة اليه التي هي على معنى الحرف كما انك
بما تضمنا لمعنى ذلك الحرف شبها الحرف لجمعهما الخروج عن النظائر نحو ايم اشذ
ولم يبين ايضا وجه رده للشبه الحرفي والاشبه ان بناءه للشبه الافتقاري والغنى
لزوم الاضافة في مادة المقررة لجملة في ارشاد الله فافهما كثرة الاستعمال
ومثل بقولهم لله ابوك فارطيع ومن عند الناظم مندرج في الشبه المعنوي لتضمنه
معنى حرف التعجب الذي كان يستحق الوضع قال ص في رفع الخلاصة اصله لله
لها ابوك حذف من الخافض الاول بقصد زيادة فقلبوا الكسر الذي بعد اللام فسكنت الهاء وحملوه
على ما كان سنا كسنا لعصا وبنوه على الفتح لتركيبه لتضمنه معنى حرف التعجب
الذي كان يستحق الوضع ه قلت ذكر الموضح في حروف الجر ان فتحة في اللام المتعجب
نحو لله ابوه ومعاقب بانه بمعنى مجازي لنا الا ونعني وتقدم ما عللوا به
البناء ما يغاير ايضا نية المذكورة كالاستغناء عن الاعراب باختلاف الصيغ
في بناء المضمر فان قلت لم عكس الموضح الاخبار الذي في عبارة الناظم
قلت كانه رد عبارة الناظم تقتضي تعريف المعرب فاسلم من شبه الحرف
فيلزم ان يكون الاعراب هو السلامة من شبه الحرف وهو قائل به فيتنكب عبارته
بالتقديم والتاخير وتنكير المعرب ليكون اخبارا بحكم لا تعريفا حتى يلزم المحذور
وجوابه ان حمل اصل المشتغل على الاخر مرادا لا يستلزم حمل مبتدا اخر بما
على مبتدا الامر كذا الذي تقول الفاضل الكاتب وان لم يصح ان الفاضل كتابته
وقد نقل الشيخ في حواشي المطول عن سعد الدين ما نصه لا يصح ان العمامة
من الخلق مراد مع التصريح من ابطال الرد وتحقيق الكلام ان تقاد والمشتقات
كالنعر من الفاضل لا يستلزم تقاد وما من بما كالنعر والفاضل لان يكون
احدهما بمنزلة الجنس للاخر كالمتعرض واما شيء فانه يصح ان المشيء حركة
مخصوصة نعم يلزم تقاد والتاخير ان اريد الحصر ولا دليل على
ارادة ذلك في كلام الناظم والخارق اذا اريد الحصر والمعرب بذكر الشيء كما
بيان يقال الفقيه المجتهد او عكسه ويراد كما يحمل الثاني على الاول ما يصدق عليه
الفقيه من ما يصدق عليه المجتهد والعكس بيان المقصود لا يفهم منهما

مختلف فـوله ما يظهر اعرابه اى بحركات الامالة وقد يعض من تقديرها للرفع
مثلا واعلم ان ظهر اشار لدفع ما اعترض به على الناظم من انه كان يجب لقوله
ومعرب الاسماء البيت . هـ ان معنا انه يفهم من قوله منه معرب ومنه مبني انه لما
علل المبني بالشبه المذكور علم ان قسيمه المعرب هو السالم من ذلك فان الحواشي
توهم كثير ان البيت مستغنى عنه وليس كذلك بل فيه فائدتان الاشارة الى
انحصار علة بناء الاسم في شبه الحرف اذ لم يكن في عبارته السابقة حصر والى
المعرب ثم بان ما يظهر اعرابه وما يقدر واليه اشار بقوله كارض وسما وزاد ابن
الصائغ فائدة ثالثة وهي حصر الاسم في المعرب والمبني ولم يقل بنوع ثالث
وزاد يس على الشهاب رابعة وهو التصريح بانه لا يعتبر في محل الاعراب
فيزاد على الثلاثة المذكورة فـوله سما بمعنى اشار به الى رد ما اجاز
بعضهم من كون سمي في النظم بفتح السين مقصورا اسم سماء ان عمت مقدورا اليه فيقدر
اعرابه في الالف كفتى وقد اجاز ذلك غيره وقال ع هذا ذا امعينا ولعل وجه الضعف
انا لا نسلم ان الاعراب مقدر على الالف بل كان سماء اعلم انهم لم يحذفوا معها
وجعلوا بعدها انهم حذفوا الممدود اذا قصر حذف الالف التي قبل اخره للزيادة تما
يجتمع الهمزة الى اصلها واوا او ياء ثم تقلب الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فان كان
اصلها الفا رجعت الفا فيصير الاعراب مقدرا في الالف المقصورة لذلك ان اصل كل
ممدود القصر والمقصور ان ترد الى اصله ولهذا يكتب ما كان من الممدود يائيا بالياء
ثم قصر بالنداء بالالف نحو فتى ونحو رخاء فـوله فلا دليل فيه مثله
فـول الاخر

فرع عنك ذكر اللهو وافخر بجرمته ... نجيز معه كلما منثما انتمـــا
لا تعطهما قدرا ولا كرمها ابـــدا ... وامنعهما وجها وا علنهما سمى

وقد يجعل مراده بذلك لانه قد فسره بانتشار الذكر والصيت فـوله على
الفتح بجر ابناء على ان البناء معنوي وانما على انه للفظ فيقال ويلزم البعضية وما
كلام الموضح ان مضى يبنى على الفتح لفظا مرا والمقدر وان مما يقدر فيه الفتح
ما سكن اخره لتوالي المتحركات او لم يكن مناسبة وبهذا الاخير ثلاثة اقوال ودفعهم فيه
انه لا يقدر الفتح في المتصل به الالف نحو ضربا وان كان الحرف في ضربت بغلابه ا ن

الكسر فإنه إعرابية مقدرة والموجود للمناسبة خلافا لابن مالك والفرق
أن البناء على الفتح سابق على اتصال الياء لسببه الذي يراد على التركيب فيأتي أنه لو
وما قبلها مفتوح فتحة بناء وقد تمكنت فيها ولم تطلب شيئا آخر بخلاف المضاف للياء
فإن إضافته سابقة على دخول العامل بدليل الكسر حالة النصب مع أن الفتحة لا تنافي
البناء ولأن التركيب الإضافي من الاسم معه في قول المفرد سابق على التركيب مع العامل
الذي هو تركيب محض كسبقية المفرد على المركب والحاصل أن بقاءه مع جر المضاف وابن
مالك يراه من إضافة المجرور وأن الجر الأول وثاني الأقوال أنه مبني على
الفتح إن تجرد عن الواو والضمير الذي يوجب التحريك وعلى الضم مع الواو وعلى الكسر مع
الضمير المذكور وقال الشماع أنه يبنى على الفتح المقدر مع الواو فقط لا مع الضمير المذكور
فعلى الكسر ولا يخفى كلامه مبنيا على الثاني لقوله فالكسر عارض والضمة عارضة
ولقوله بعد أن الضم لأجل نقل الفعل لثقلهما وأما الثالث فقد درج في الشذور و
شرحه وبعد التبيين سعده من النكت أنه لم يبين في الشذور حكم الجازم مع الواو
وحكمه الضم وبحث كيفية العلة في قسم المبني على الضم قوله أربع متحركات جواب
أن يقال لأن المتحرك مذكر وقال ابن مالك في شرح التسهيل سكن آخر الماضي مع ضمير
الرفع المتحرك للفرق بين الفاعل والمفعول في أكرمنا وأكرمنا إذ لولا تسكين في الأول
في الأول وفتحه في الثاني لم يتميز الفاعل من المفعول وحمل التسكين بغير الفاعل عليه
لأنه تماما وعملوا والتاء والنون عملا في باب جاء مع الرفع وإذا تمام وعدم الاعتلال
قوله والثاني اللام بناء الأمر مذهب جمهور البصريين وذهب الكوفيون وأبو الحسن
الأخفش أنه معرب مجزوم بلام مقدرة واختاره في المغني وقواه بسبعة أوجه كما نقله الشيخ
وقال أبو حيان الخلاف في هذه المسألة مبني على الخلاف في ثلاث مسائل هل الأصل
إعرابه أصل في الأفعال كالأسماء قال البصريون لا والمضارع أعرب لشبهه الاسم
والأمر لم يشبه الاسم وقال الكوفيون نعم فيعرب حملا لأنه أصل وهل يجوز إضمار
لام الأمر وإبقاء عملها قال البصريون لا كسائر الجوازم لضعفها وقال الكوفيون
نعم وهل الأمر صيغة مرتجلة أم مقتطعة من المضارع من قال بأنها مرتجلة فهو عنده
مبنية ومن قال بالاقتطاع اختلفوا أمعربة أم مبنية وقد حكى الشلوبين وصحح
في المغني وغيره وأصل الخلاف في اقتطاع الأمر من المضارع وزعم الرضي أن

نحو اضرب مأخوذ من تضرب بالاتفاق ذكره الد في بحث الكلام وقال في بحث الجوازم وكا ن
القياس في امر الفاعل المخاطب ان يكون باللام ايضا كالغائب لاكن لما كثر استعماله
حذف اللام وحرف المضارعة تخفيفا وبني لزوال مشابهة الاسم بزوال حرف المضارعة
لانه انما اعرب لمشابهة الاسم بحرف المضارعة وزوال الشياع وامتناع لام الابتداء واما مع
النواصب والجوازم فلم تزل المشابهة بالشياع ودخول اللام وقد جاء في الحديث باللام
نحو لتزره ولو بشوكة وفي الاثر لتقوموا الى مصافكم ومنه في الشعر اكثر قال

لتقم انت يا ابن خير قريش * فلتقض حوائج المسلمين

واتبع الكوفيين حتى قد قالوا انه مجزوم وان الجازم مقدر القياس المذكور وانما يجيء
باللام في الشعر وايضا معاملة آخره معاملة المجزوم كما يجيء وانما الحمل على
النهي فانما تعمل في النهي كما في الغائبة وقال في بحث الامر قال الكوفيون باللام مقدرة
كما في نحو اضرب في امر الغائب نحو ليضرب وان كان شاذا الا انه حذف حرف
المضارعة لكثرة استعماله بخلاف امر الغائب وبقي مجزوما بتلك اللام المقدرة وقال
البصريون هو مبني على السكون الا انه جعل آخره كآخر المجزوم في حذف الحركة والحرف والنون
لانه قد سد كما ان يكون مجزوما باللام كالغائب لكن حذفت لكثرة الاستعمال مع حرف
المضارعة فزال علة الاعراب ورجع الى اصله من البناء وكفى في آخره مجزوما بالوقف كما كا ن
مجزوما بالجزم فحذف حرف العلة في نحو اغز وارم واخش والحركة في نحو اضرب والنونات في نحو
اضربا واضربوا واضربي فان قيل ما ادعيتم كان استدلال الموضع في المغني على الاقتطاع
من المضارع بتلك الوجوه التسعة كما ابطلها الدلائل استدلال في غير هذا الموضع لا يحتمل
فانظره الجامعة ابت وفيما بحث في احيانا ورفع سمعت كلامه قوله وبناؤه على
ما يجزم به مضارعه الغائب اي بحذف ما يبنى عليه الماضي والامر والناظم اغفل ذلك واجاب
عنه في الحواشي بانه في مقام تمييز المبني من المعرب لا بيان ما يكون به الاعراب والبناء
فان قيل اخلاء الكتاب من التنبيه على ذلك ليس بحسن قوله فا يجزم به مضارعه
اذا كان مضارعه فعلا لانه كان مبنيا بينا ولم يتم يبنى عليه كاضعير والا فمضارع
المؤكد نحو لتسعين ويعتبر التركيب قبل الجزم فلا تحذف اللام قوله اعربه هذا
ينبه على ان حذف حرف العلة في المضارع المجزوم بالجازم وهو مذهب ابن السراج
وبعض مذهب ? والجمهور ان الحذف عنده الجازم للابد والجزم بالسكون ويكون بناء الامر

بعه

على

على بنائه على سكون من العلة المحذوف تخفيفا او هم واله ثم ارادوا بعقود النحو عنه
اتصال ضمير المونث والجمع كارميتم واغزوتم واخشوتم وكذا من عبارة الرضي السابقة
انه مبني على السكون مطلقا فـقـولـه من نون الاناث من ما عكس الناظم لشبهها بمادة ثابتة
والفاعلية وكون البناء فيهما على اصل السكون ومباشرتهما دائما ولزوم البناء فيهما جملة
تفصيل وعلى توجيه منع الناظم بان نون التوكيد دلت على معنى في نفس الفعل وبان التوكيد
الفعل فيهما معنى معتنى به فناسب تقديم الكلام عليه وبان ما فيه لا تقتضي بناء فيبقى
شرف الاعراب وبان نون التوكيد من وضع نون الاناث انما بنيت لشبه الحرف وكان اقتضاء
الاول للبناء اقوى وبما ذكر الاربعة تفاوت تلك الاربعة ويبقى لنا خامس وهو ان نون ه
التوكيد لا تخرج عن معناها الذي هي له والابتداء بها اولى من نون الاناث التي قد تستعار
للذكور للمشاكلة كما في الحديث اللهم رب السماوات السبع وما اظللن ورب الارضين
السبع وما اقللن ورب الشياطين وما اضللن والاصل اقلت اولغيره ما كقوله

* يمرون بالدهنا خفافا عيابهم * ويرجعن من دارين بجر الحقائب *

وتكون بعلاقة نحو الجفنيا اغر المستعان كذا لابن زكري ولك ان تعارض الخامس بان
البناء مع نون الاناث اتفاق وفيه خلاف حتى نقله الناظم في شرح الكافية واعترض
بان فيها منهم ابن طلحة وابن درستويه والسهيلي فالرافعي تقديرا منع ظهور اعرابه
شبهه بالماضي واما المتصل به نون التوكيد ففي اعرابه وبنائه ثالثها المشهور المنصور
تفصيل الناظم بناء على ان علة البناء التركيب وغير المباشر لها معمولة بالضمير والا
والعرب لا تركب ثلاثة اشياء ومن يقول ببنائه مطلقا يعلل بضعف شبهه من الاسم بسبب
النون ومن يقول باعرابه مطلقا يعلل بان اطراد الفعل البناء لانهم ان نقلوا المضارع الى
درجة الاعراب انما نالته بشبه المضارعة فلا يعود الى بنائه بعد الانصراف
عنه قال شاعرهم

* اذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تكد * اليه بوجه اخر الدهر تقبل *

ولعل القائل ببنائه مع النون يقول باعرابه مع نون الاناث ايضا ومن اعربهما الاولى
كالمضاف لياء النفس في راي فـقـولـه فانه معرب تقديرا لانه يشير الى ما مر عن
به الرضي من ان المضارع المؤكد اذا اسند الى الالف او الواو او الياء كان عند
القائلين باعرابه مطلقا وان وجدت المباشرة معربا بحركة مقدرة او سكون مقدر

فمنع من ظهوره ما اشتغال محله بحركة البناء أو بحركة المجانسة المجتلبة لأجل الإسناد
إلى الواو المذكر وغيره كضمة الباء في مثل تضربن يا قوم وكسرتها في مثل تضربن يا هند
ولم يجعل الإعراب عند الإسناد إلى ما ذكر من الحروف والتأكيد بالنون بثبات النون وحذفها
كما لزم ذكر لأنه عند التوكيد يعرض فيه اجتماع النونات لو أعرب بإعراب غير المؤكد
فيعتبر ذلك ورجعوا إلى أصل الإعراب من حركة أو سكون ولم يظهر الإعراب على نون التوكيد
نفسها كياء زيد وتاء مسلمة لشبه نون التوكيد بالتنوين والإعراب قبل التنوين لا
عليه ولذلك قلت الخفيفة الثانية في نحو لنسفعا ماذا الكلام بأيها مقام وبه يسقط اعتراض
الشيخ وعلى تقدير تمشيته على الطريقة التي سلكها الشيخ وهي المشهورة فقد يقال
يعتبر التركيب سابقا على دخول الجازم كما جوزه التفتازاني في شرح تصريف العزي ورجح
بكون معربا مرفوعا بالنون المقدرة التي حذفت للأمثال فإن قلت يلزم على ما ذكر
وقوع التركيب في غير محله قلت سوغه قصد ادغام ما يصححه كما قيل

ردّ الأمر يمضي إلى آخر * فصيرة الفرد أولا *

ورعاية قاعدة مؤيدة أن الحمل يتعين في نحو لا تستعين لأنه إنما يتبع عوامله ذاك قبل دخول
النهي فضلا إلى اشتغاله بعد الفراغ من التأكيد أو بدعوى أن الإلحاق يحصل للجازم
قبل مجيء النون فضلا إلى الإتيان بما بعده إلى أصلها وأما دعوى أنها حذفت ثم رد
مما لا يسمع قلت تنبيه ما فهم من كلامه صح وظهر أن المضارع لا يبنى إلا لأجل
النون نظرا إلى جزائه وفرعه موقع الأمر نحو قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة أي قل
لعبادي يقولوا التي هي أحسن وشرح أن الحكم الصحيح في نحو ليتوا اسم [illegible] مستغيب
مرده والى أهله من البناء كرد غير المنصرف إلى الصرف وأن المعتل ينبني لأجله [illegible]
فقوله والحروف كلها مبنية عبارة عن عبارة الناظم لأنهم أوردوا عليها أنها غير وافية
بالمراد إذ لا يلزم من الاشتغال الجمود أن يقال فلا يلزم مما يستحقه وقيل في قوله تعالى
يحزن أو أجمعين معناه مستحقه ذا الحال ولا يلزم منه حصوله ولذلك أصلح عبارة
الناظم بقوله وأصل البناء وفي بقوله والحرف لا يخرج عن حكم البنا وأجاب [illegible]
بأن الاستحقاق ينتفي بحصول العارض وأن المضارع بأن لو وقع حكم بغضبه الأشياء
ما تستحقه وغير ما ونحو الفاء بأن الحكم بالاستحقاق مما هو المقصود وأما بناء
الحرف فبغير ما سبق حيث حكم ببناء ما أشبه الحرف لأجل تلك المشابهة لا يقال

كيد

يتهم

الاستغناء ويفهم ايضا مما سبق بجعله الاسم محمولا عليه وملحقا به لانه كثيرا ما يحمل
عند النحاة على الفرع المحمول على غيره وان في جزءه الذي عند الاصوليين الاقتران
النحاة هو هنا بان المصادر في نحو ضربا زيدا محمولة في العمل على افعالها. والمحمول على ال
الصفة المشبهة المحمولة على اسم الفاعل المحمول على الفعل قوله وانواع البناء
اربعة تعيين النوع بقوله ومنه كذا احسن لدلالة من التبعيضية على عدم الحصر فان قدر
من في ومنه كسر كان العدول عن المنفصلة الشائعة في المقام مشعرا ايضا بذلك وهو
كذلك فان البناء قد يكون على الحرف كيا زيدان ويا زيدون كاخشو وادع وارم فان قلت
اقتصر صح على الاربعة قلت الاصل واحد وهو السكون وان كانت الحركة اصلا
ثانيا بالنسبة الى الحرف فان قلت ما معنى الاصالة والفرعية في الانواع قلت
الكثرة والقلة والبناء على السكون اكثر ثم على الحركة والسببية في الاستغناء
والنيابة ثم النيابة في البناء اما بحركة عن حركة ككسرة ولا للنساء للشبيه او عن
عن حركة كياء لا النبيين ولا بنين والف يا زيدان وواو يا زيدون او عن سكون نحو اخش
وادع وارم واضربا واضربوا واضربي واما الا وترادفي لبيك فليس الالف نائبا عن
الفتحة بل الفتحة تقدر على الالف مثلا يا فتى في النكت قوله وهو الاصل لانه
اخف من الحركة ولان الاصل الاعراب الحركات فالاصل ضده السكون ولان البناء
يكسب الكلمة ثقلا فناسب اخف ما يحكى قاله في الاشباه وللتصريح مطلقا انسب
وخصوص كل حركة اسباب فالفعل والحرف ان بنيا على السكون فلا سؤال فيهما وان
بنيا على الحركة ففيهما سؤال لم حركا ولم كانت الحركة خصوص كذا والاسم ان بني
على السكون ففيه سؤال واحد لم بني وان بني على الحركة مثلا ففيه ثلاثة اسئلة لم بني ولم
حرك ولم كانت الحركة كذا انظر ذلك في وغ فقد حملنا المقام وقد كنت نظمت محصل
ما فيهما فقلت

اصل البنا السكون ثم اغتفروا ... تحريك مبني لما سيذكر
دفع سكونين كسوف كيف ... وكونه في اصل وضع حرفا
ككاف اضمار وكونه بدا ... عرضة بدء نحو لام الابتدا
ونيله في اصله تمكنا ... كأمس اذ نقلا امرا مسبنا
وشبه المعرب كالماضي وان ... يمتاز كلمتان نحو ان

وفوق الطلب للحركة * ككيف والنا نقتض للفتحة
ثم لفتح موجبات اجرد * طلب خفة كما مر اغتد
وشبها بما بوبنا ء * مؤنث كخمس مون نساء
والفرق بين معنيين اذا * كيا لربنا لنوع وات
كذا لمجاورة الامرأة لغ * كذا لما ايذ رواتباع عرف
كأين بلة ولكن جمعوا * ستة اسباب بما ستسمع
لنفي ساكن كما ولاء * طلب تاثير كما في البناء
ابن ظهير * حمل على نحو كلدع الطلب * تانيث مزلزل كحي الاشنب
فضل اداتي ليلا يشكلا * نحو لموسى عبيز ان ثم بعيد
كذاك اتباع كايد ولكم * اذ بعد كما لبة له تكم
بغدا في الاعراب نحو قبل * وشبه بذا كحيث فابن
وكونه وزا را واو في مثيل * كنحو اذ ثم ونحو من قبيل
والرابع الاتباع نحو نشر * لغني بما في مرمر يرنبه
كشبه بما له نظير * بالنوا وما الضم له جرير
نحو انشر انقوم فتحريك منا * لرفع جمع الساكنين لا البنا
وكون مبني لذاك الشكل فذ * امر فبال ان يزول ما فذ
كيتماع ومصار ومفاز * مرخمات عنده مرله انتظار
فانحواخ التحريك منا * لبنية وليس تحريك بنا

واختلف في تشبيه في بعض وبعضهم لان التصراب اذ البناء في نحو ذا الافعال ونحو على الشكور المعزى في الامر منع ظهور لشغل محله بحركة التقاء الساكنين بسبب الاحد تماع فيه بحركة للتخلص من سكونين لا للبناء بدليل وجود مثله في المضارع المعرب المجزوم نحو لم يعض ولم يعر والاصل العكد في التوكيد عنى المضارع المجزوم والامر فان قلت ما ذكرته من ان حركة البناء تكون اتباعا وتخلصا من سكونين لنا في اخراج كل منهما من حد البناء حيث قال في التسهيل ما جي به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب وليس حكاية او اتباعا او نقلا او تخلصا من سكونين نعو بناء قلت
منا ايضا بعين حركة الاتباع لحركة في كلمتها بناء على كلما ان والحركة في غير كلمتها لتستقيم بناء ووه

بالإعراب كقراءة زيد بن علي وغيره الحمدِ لله بالكسر وقراءة الحسن للملائكةُ
اسجدوا بضم التاء وكذا حركة التخلص من سكونين كان الشكر فان التقيا في اول
الوضع فبناء وان عرض التقاؤهما فليست بناء ولا اعراب نحو لم يشإ الله ونحو
لم يكن الذين كفروا وامس ترى منهم من ادغم وعلى ما ذكر القياس فقد اشكل في موضع
التنبيه فيحترز به للبناء فاسم الجمع والله اعلم قوله وامس يوخذ من تعريفه
به ما ذكر انه يشترط في بنائه كونه مجردا من ال والاضافة مفردا مكبرا وبقي شرط
آخر وهو ان يراد به معين وهو اليوم الذي قبل يومك وهو به صح في الشذور وبا فيما
لا يتصرف قوله والرابعة اسم في مثل مثال النكرة ومن حيث انها لا تلزم الضم
بل تتبع للخفة وتكسر على اصل التقاء الساكنين يقال اف مثلث التاء فيهما
فان قلت لم كان الكسر اصلا فيما التقى فيه ساكنان قلت لان الكسر لا
تلتبس بحركة الاعراب اذ لا تكون اعرابا الا مع التنوين او اضافة او ال قوله
الاعراب قال ابن فلاح الاعراب عسر فلنا انه لفظي او معنوي منقول اصطلاحا من
في الاعراب بمعنى البيان كما في جمعي والثيب يعرب عنها لسانها والاعراب يبين المعاني
المتعاقبة من كونها عمدة وفضلة ونحوهما او من الاعراب بمعنى الاصلاح يقال عربت
المعدة بسقيت واعربتها اصلحتها والهمزة للسلب كاشكيت الرجل ازلت شكايته
والاعراب يصلح الكلام ويرمله للافادة او من فساد ذلك والهمزة للتعريف لا
للسلب والاعراب يفسد للكلام اي يغيره لانه به والتغيير افساد وان كان اصلاحا
في المعنى او من قولهم امراة عروب اي متحببة الى زوجها والمتكلم يتحبب بالاعراب الى
السامع لتفهيمه المعنى وافادته اياه او من اعرب الرجل اذا تكلم بالعربية لان لغة
غير العرب لا اعراب فيها ويمكن انه من اعرب اي اجاد ومنه لانه يحسن الكلام ه
واختلف هل هو لفظي او معنوي واختار الاول ونسبه للمحققين وصرح في
التسهيل بقوله ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة او حرف او سكون او حذف
ولذا حمل في قوله هنا اجعلن اعرابا على انه لفظي وصرح بقوله اثر هذا حركة وان
كانت عبارة النظم محتملة للمعنوي لتعبيره بجعل الرفع والنصب قال
الشنواني الرفع على ان الاعراب معنوي تغيير مخصوص علامته الضمة وما ناب
عنها وعلى انه لفظي هو الضمة والواو والالف والنون على وجه مخصوص ونفس

عليه النصب والجر والجزم والقول بانه معنوي هو كما مر قول الجمهور واختيار الاعلم وكثير
من المتأخرين وحده لغة تغيير اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا
او تقديرا قال في شرح التسهيل وهو عند المحققين عبارة عن المجعول آخر
الكلمة مبينا للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة او سكون او ما يقوم مقامهما وذلك
المجعول قد يتغير لتغير مدلوله وهو الاكثر كالضمة والفتحة والكسرة في ضرب زيد
غلام عمرو وقد يلزم للزوم مدلوله كرفع لا نولك ان تفعل ولعمرك وكنصب سبحان الله ورويد
وكجر الكلاع وعريط من ذي الكلاع وام عريط قال وبهذا الذي نقلته يعلم فساد من جعل
الاعراب تغييرا وقد اعترض عليه بوجهين احدهما انه يتغير بالحكاية وثانيهما
انه يعبر عما كان عليه من السكون قبل التركيب والجواب عن الاول انه لا ينسب
للشيء الا ما هو من ذاته وعن الثاني انه يوجب في المبني على حركة لانه تغير عن
السكون الاصلي فان اجيب بخروجه بقوله لاختلاف العوامل قلنا يلزم ان زيادة لا
توجب زيادة فساد لانها تستلزم ان تكون الحال المنتقل عنها داخلة بعامل تغير وجعله
آخرها التركيب وذلك باطل وقوله لا ينسب للشيء الا على جهة الحقيقة
والا فيجوز ان ينسب للشيء ما ليس منه متعلقا به في الحال مجازا لا قرينة هنا الا
ان يقال التغيير بالرفع عن التنبيه له مجاز مشهور شائع وتعاريف الادباء مشحونة
بالمجاز كما قال الشيوخ للايراد ما اورد ثانيها ايضا على انه لا يلزم من فساد التعريف
فساد ما ذكر عوضه من انه اعراب معنوي قلبيا قال قوله انه اثر قبل السكون ليس
باثر لانه قبل العامل واجيب بان السكون الذي هو اعراب هو الناشئ
عن السكون الذي هو اعراب الحركة التي كانت موجودة في الرفع ولا شك انه ناشئ
اثر فكذا ما نشأ عنه وليس هو السكون الاصلي ومما توهم انما زيد ذلك زعم ان الجزم
ليس باعراب وانما هو عدم الاعراب قوله يجلبه العامل احترز به عن حركات
الحكاية والنقل والاتباع والتخلص من سكونين كمن زيدا او من زيد لمن قال رايت زيدا
ومررت بزيد وفي الحمد في قراءة من كسر الحمد لله بالكسر وبكر الذي كعمرو واو
الاسماء الستة نحو جاء ابوك فان الواو لام الكلمة فهي موجودة قبل العامل فلم
يجلبها واجيب بان اللام في اب واخ وحم وهن لما كانت محذوفة نسيا وليس الغرض
من ذلك الا الدلالة على المعنى الاعرابي صارت مجلوبة للعامل بهذا الاعتبار

وكذا الغير في وجه بأنها كانت مبدلة فيما في الافراد ولم ترد إلى أصلها إلا للإعراب
ونفي الاشكال في ذو والذي يقال إن الجلب فيهما تقديري أو يقال العامل وإن لم يكن جالبا
لواو ذو من حيث ذاتها هو جالب لها من حيث الدلالة على المعنى الإعرابي وبهذا الأخير
يجاب عن ورود كلا وكلتا في الرفع وأما على القول بأن الحروف في الأسماء الستة وكلا و
كلتا عوض من الأصل المحذوف فهي زائدة مجتلبة للإعراب فلا إشكال ح إذ إنه يقال بعد
كلاما من قول ضح بغير والأفصح في الهن النقص أي حذف اللام فإن قوله أو حذف اللام كان مر
في اللام فإن الإعراب بالحروف لم تكن محذوفة فقولنا العامل عرفوه بأنه ما يتقوم
به المعنى المقتضي للإعراب كفاعل في قام زيد فإنه يتقوم به فاعلية زيد وهو المعنى
المقتضي للإعراب وأورد أن أخذ العامل في حد الإعراب المأخوذ في تعريف العامل
يعد من الدور وأجيب بأن الموضع لا يلزم فيه تعريف العامل إذا ذكر متى يلزمه
الدور لو أريد به مثل ما عرفه به الدماميني في شرح التسهيل إذ قال العامل ما أثر في
آخر الكلمة أثرا له تعلق بالمعنى التركيبي فخرج مثل التاء التي للتأنيث والحركة
فإنها لا تعلق لها بالمعنى التركيبي ودخل العامل الزائد كمن في ما جاءني من رجل فإنها أثرت
كسرة في رجل ولها تعلق بالمعنى التركيبي لأنها علامة الجر ويدخلها معنى النصوصية
الاستغراقية التي دلت عليه من كسرة أنها إذا جلبت إلى العامل مجاز عقلي لأن الجالب
حقيقة هو المتكلم ثم هل هي حقيقة اصطلاحية فقولنا في آخر الكلمة إنما كان كذلك
لأنه محل وهو الغالب أن يكون في الآخر ولأن الإعراب دال على معنى في الكلمة عارض
لمدلولها الأصلي كالفاعلية والمفعولية ونحوهما وتعقل العارض موقوف على تعقل المعروض
بتمامه فلو وقع الإعراب في الأول أو الوسط لكان دالا على شيء قبل تعقل ما يتوقف
عليه ذلك الشيء وهو محال وأن المراد الآخر حقيقة كزيد أو حكما كيد وزيدي ومسلمة
وبقيد البيان محل الإعراب وليس باحتراز إذ ليس لنا أثر مجلوب بعامل إلا وهو في آخر
الكلمة وأما قول الكوفيين في ابنم وامرئ إنهما معربان من مكانين فليس بسديد
إذ لا فائدة لتكرير الدال على المعنى التركيبي فالصواب قول البصريين إنهما
اتبع فيهما ما قبل الآخر نحو امرؤ والمعرب ما كان آخره كآخر امرئ لكن امرئ في فمنهم من يبين
شأن تغنيه وأورد المثنى وجمع المذكر السالم فإن الإعراب ليس في آخرهما لأن النون ت
أثر بعد حرف الإعراب وأجاب في بأن النون كالتنوين وكما أن التنوين

لعروضه لا يخرج ما قبله عن كونه آخرا فكذا يقال في النون وفيه ان الاعراب في ليس في
الآخر بل هو بعد الآخر ولا يقال ان الآخر مسلمات ومسلمون لانا نقول ان الكلام في المثنى والمجموع
وآخرهما الالف والواو والياء في المثنى والواو والياء في الجمع والنون لا مدخل لها في تثنية ولا
جمع وانما جيء بها للاضافة وتتميم الكلمة مع بقاء التثنية والجمع واجيب بان الكلمة فيه
في كلامه صح مجازية قلت يلزم استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه في التعريف وهو منشا
فيه على ان التعريفية غير واضحة فلو حذف ما ذا التغيير من آخره او قال اواخر الكلم متلفظ به
على الحال من مفعول يجليه كان صوابا ويكون مبنيا على ان الحركات تابعة للحروف ومن الحق
لا مصاحبة او متفرعة خلافا لمن زعمهما ودخل ايضا الاسماء الستة فان اعرابها
من الآخر على راي صح وضح ويجاب ايضا بالمجازية الكرخية وفيه ما علمت ودخل
ايضا الافعال الخمسة فان اعرابها بعد الآخر بحرف فما صار واجيب بانه كالجزء بكامل
الاعراب فيه آخرا ودخل ايضا اسماء الجموع الملحقة بجمع المذكر السالم كعشرين فان الاعراب
قبل الآخر وهو النون فانها مقام التنوين لانها لا تحذف ويجاب بانها مشبهة بنون
الجمع النائبة مقام التنوين فكانت قائمة مقامه حكما لما قبلها آخرها حكما **قوله** الكلمة
اطلق في موضع التغيير لان المعرب انما هو الاسم المتمكن والمضارع العاري من نون الاناث
ونون التوكيد المباشرة وقد بينه في الشرح **والجواب** انه اطلق اعتمادا
على ما تقدم ولان المراد بيان ما يسمى اعرابا اذا وجد ولا يرد الاثر المجلوب بعامل
الابتداء ذكر فلا حاجة الى التغيير **قوله** رفع بدا به لانه اشرف اذ هو اعراب العمد
ولا يخلو منه كلام وانما جعل الرفع للعمد لانه اقوى الحركات وهي اقوى واجب في الكلام
من غير ما يتناسبا **قوله** ونصب ثنى به لانه اوسع مجالا من الجر اذ هو اعراب الفض
الفضلات وانواعها اكثر وانما جعل لها النصب لانه اخف الحركات بعادلت خفته كثرتها
قوله وخفض وجر اخر به لاختصاصه بالاسم انه الاعراب فيه انما لا يجيء ايضا وهو
اعراب المضاف اليه الذي هو تارة تكملة للعمدة وتارة تكملة للفضلة فجعل له الجر
الذي هو متوسط بين الثقل والخفة لتوسطه بين النوعين **قوله** في اسم اي مقصور
عليه اشار به الى الاعتراض على من قال عبارته مقلوبة موهمة ان الاسم مقصور
على الجر **واجيب** بان ادخال الباء بعد الاختصاص المقصور على المقصور عليه هو
الوارد بختص بالله لا يكرثنا ان تدخل على المقصور على تضمين معنى الافراد والتمييز

لا رفع شيء على آخر في قولك تمييز الآخر به كما يقال خصصت زيدا بالثناء إذا أثنيت
عليه دون غيره أي أفردته بالثناء وميزته به من بين سائر الأشخاص ويقال في إياك
نعبد معناه نخصك بالعبادة أي نفردك بها ونميزك بها من بين سائر من يعبد كذا في
التيسير بحروفه ونحوه قال

* والباء بعد الاختصاص يكثر * دخولها على الذي قد قصروا *
* وعكسه مستعمل وجيد * ذكره الحبر الهمام السيد *

ولفظة بعد هذا أنه ينبغي في عبارة كم قلب وأخر في الاخبار لأن الجر عمدة
من الرفع والنصب لأن الاسم أو المقام لبيان مختص الاعراب ومشتركه لا لبيان خواص
الاسم نقله في النكت عن شيخه ولهذا كان ما هنا غير مكرر مع قوله بالجر والتنوين إلى الاخ
الغرض هنا ونحوه فإن المراد هنا بيان ما يشترك وما يختص من أنواع الإعراب وثم تمييز
الاسم وتعريفه **قوله** وجزم أشار به الواو تغيير كم بأن ينجزما المعبر به بالانجزام
غير سديد لأنه غير مستعمل بمعنى الجزم لغة ولا مصطلح على استعماله فيه لأنه
كالمرتد من الرفع وغيره إما بمعنى الأثر أو التغيير المخصوص **والجواب** أن الانجزام
لما كان أثر الجزم وملزوما له لزم من تخصيص الفعل به تخصيصه بمؤثره الذي هو الجزم
وهذا على أن الجزم بالمعنى المصدري وأما على أنه الأثر فلا يصح أن يكون له فعلا و
وانشاء أيضا التي تنكب ما تبعه عبارة الناظم للتشبيه والتعليل فإنه مشكل
ولو عكس التشبيه لكان أنسب بقوله في التسهيل وخص الجر بالاسم لأن عامله لا
يستقل فيحمل غيره عليه بخلاف الرفع والنصب وخص الجزم بالفعل لكونه كالعوض
من الجر في الاسم **والجواب** أن عبارة كم كعبارة الإمام أوفق وليس في الأفعال
المضارعة من جهة أنه ليس في الأسماء جزم والأقرب كيف جعل امتناع الجر في الأفعال
الذي في ضمنه تخصيصه بالأسماء معرفا على امتناع الجزم في الأسماء الذي في ضمنه
تخصيصه بالأفعال فيكون اختصاص الجزم بالفعل سابقا في الاعتبار وتوجيهه
كما أشار إليه الفاكهي أنه امتنع جزم الاسم لأنه لو دخل فيه لأدى وجوده إلى عدمه
والفعل بعد أن ماذا وجوده إلى عدمه كان باطلا **وبيان** الملازمة أن المتنون
من الأسماء هو الغالب فيلتقي ساكنا بعض كذا ولهذا يمتنع الجزم فيه حيث الذي
الجزم في الأسماء وأن يختص بالأفعال فلما اختص الجر بالأسماء في مقابلته

فيكون كلامه اشارة الى الحكم والتعليل كما نبه عليه حـ لكن تعليل حـ في انما فيه حمل
اختصاص الجزم بالفعل على اختصاص الاسم بالجر لا العكس فيبقى كلامه تراجع وتتمه
وانما اختص الجر بالاسم لان كل مجرور مخبر عنه من جهة المعنى ولا يخبر الا عن الاسم وانما
اختص الجزم بالفعل ليكون فيه كالعوض من الجر بالاسم ثم قال وقد اشار بقوله كما الى
علة تخصيص الفعل بالجزم وبعض وانما اختص الجر بالاسم لانهم قصدوا ان يوفوا الاسم
لاصالته في الاعراب حركاته الثلاث وينقصوا من المضارع الذي هو فرعه واحدا منها فنقصوه
فلا يكون الا الفعل ومن الجر واعطي ما يكون معموله ومن الرفع والنصب فلما لم يبق
بعد الرفع والنصب حركة اخرى ويكون على اقله من السكون فسمي ذلك السكون الجزم ه
ولعل حـ انما يريد ان كلا الاختصاصين مخصوص على الاخر فلذا عدل عن عبارة نظم وعكسها
وقد يطلب لكل من الاختصاصين علة مستقلة مناسبة له **وكما قيل** في ذلك ان الاسم
خفيف والجر ثقيل والجزم خفيف فخص به ليحصل التعادل بينهما **وقيل ايضا** عوامل الجر
تستقل بمعانيها فاختص بالاسم فاختص الجر به وعوامل الجزم بالعكس والى هذا اشير كذا
الشيخ قوله علامات استشكل بانه ينافي جعله الاعراب اولا نفس الاثر من الحركات
والسكون وما ناب عنهما فكيف جعلها هنا علامة له فيلزم ان يكون الشيء علامة لنفسه
او يكون الاعراب غير الاثر المذكور **واجاب الشيخ** بان العلامات جمع علامة بمعنى
علم او جمع علم كالمصلات جمع المصلى وفيه انه لا يكون جمع علم لان الالف التي بعد
اللام مانعة من ذلك **وايضا** فان اراد بالعلم مسميات الضمة مثلا اعني الجزئيات
التي في زيد وعمرو وبكر ونحوها فليست تلك الجزئيات علما لشيء وان اراد بالعلم لفظ
نفس الضمة مثلا فليست الحروف مثلا نائبة عن لفظ الضمة ولا اسماء هي لها بل الواو والالف
نائبة عن لفظ الضمة كما لا يخفى **وايضا** فان الضمة مثلا اسم جنس لا علم فالجواب انه لا
منافات بين كون الضمة مثلا اعرابا من حيث عموم كونها اثرا مجلوبا بالعامل ومن كونها علامة
اعراب من حيث خصوص كونها جزئية في هذا الفاعل المخصوص في هذا العامل المخصوص
كما اشار اليه الاشموني بالعلامة بمعنى الدليل على الوجود ووجود الاخص دليل على
وجود الاعم فالاعراب جنس عام كالحيوان بالنسبة الى الانسان وغيره والرفع مثلا
نوع منه كالانسان من الحيوان ومطلق الضمة صنف من هذا النوع كالعرب الذي هو صنف
من الانسان والضمة الجزئية الخاصة وجاء زيد فرد من هذا الصنف كزيد من العرب فالبع

معموله

والفعل ثقيل

يشرل

يستدل على وجود الصنف وبالصنف على وجود النوع وبالنوع على وجود الجنس
مرورا اشتمل اي وجود الاخص لوجود الاعم مع عدم الاعم على الاخص من حيث ان الا خص
حامل لم يكن عمدة وانما المعتبر العمدة دليل اعراب وعلامة اعراب باعتبار ذي
فان قلت يلزم على هذا ان يكون الضمة شخصية علامة فعلى الضمة وان يكون
الرفع مثلا علامة اعراب ولم يقولوه فالجواب انه صحيح ولم يقولوه لانه لا
يتعلق لهم به غرض فليتأمل قوله ومن الضمة لا منافاة بين جعلهما هنا علامة
اعراب وبين جعلهما فيما سبق انواعا للبناء لانها ان كانت مجلوبة بعامل فاعراب وعلامة
له والا فبناء وانواع له قوله ومن الحركة للجزم لم يعبر بالسكون اشارة الى ان
التعبير بالتسكين كما في النظم او ما يشملها وهو بحذف الحركة اولى من التعبير بالسكون
وبذلك صرح في شرح الالفية وعبر في الجامع بحذف الحركة وعبر في الشذور بال
بالسكون وفسره بحذف الحركة خلاف ما يتبادر منه وفي جميع ذلك نظر لان ما ذكر
العلامات هي نفس الاعراب بناء على ان الاعراب لفظي كما هو الاكثر ومعنى الكلمة
لا نفس فعل الفاعل العادي نعم المراد السكون الناشئ عن تسكين لانه من اثر
الفاعل لا السكون الاصلي فالصواب ان يعبر بالتسبب وارادة المسبب
كما قال بعضهم والله اعلم قوله نائبة عن هذه العلامات تقدم ان
النيابة تقع في باب البناء ايضا وان الناظم في بيت النظم بقوله

* والجزم بتسكين وكل ما بقي ... نوب في البابين كالذي اقتفي *

* مبحث الاسماء الستة *

بدأ باب النيابة بها لانفرادها والمفرد اصل للمثنى والمجموع واما غير
المنصرف فقد يكون جمعا ايضا وبدا في الشذور تبعا للتسهيل والكافية بالغائب
بغير المنصرف وجمع المؤنث لانهما اقرب للاصل بأي جرى عليه في ما النيرة وكون النائب
حركة كالمنوب عنه وفرع في الكافية غير المنصرف وأخر جمع المؤنث قوله فاء
فانها ترفع بالواو الخ مذهب ان اعراب هذه الاسماء بالحروف انما عملوا بها
زوايد مختلفة للاعراب كما يقوله الاخفش وابن الحاجب ويلزم هذا عدم وجود و
نظائر المعرب على حرف واحد ولا نظير له وانما المليغة كما يقوله ابو علي واستغرب به
ضعف وبقال والاصل عن غير ان اللام في اربعة منها وهي ابوك واخوك وحموك وهنوك

العلامات المعاني المتناوبة كالحركات وكذا العين في نحو يد ودم وفي جمع في الرفع لام ا
الكلمة او عينها وعلى العموم وفي النصب والجر على علم العلة والمضاف اليه مع
كونها بدل لام الكلمة او عينها ثم فان قيل حكاية اقوال الاعراب محذور ويلزم من جعل
الاعراب من نفس الكلمة لغرض التخفيف فيقتصر على ما يصلح للاعراب من نفسهما
كما اقتصر في المثنى والمجموع على ما يصلح للاعراب من نفسهما اعني علامة التثنية
والجمع اذ هي من بنية المثنى والمجموع ثم نقول انما جعل اعرابهما بالحروف الا
الموجودة دون الحركة على ما اخترنا تركيبية بجعل اعراب المثنى والمجموع بالحروف
لانهم علموا انهم يخرجون الى اعرابهما بها لاستيفاء المفرد للحركات والحروف
وان كانت فروعا للحركات في باب الاعراب لثقلها وخفة الحركات الا انها اقوى لان
كل حرف منها كحركتين او اكثر فكرهوا ان يستبد المثنى والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد
بالاعراب الاقوى فاختاروا من جملة المفردات ستة من الاسماء واعربوها بهذا ا
الاقوى ليثبت في المفردات الاعراب بالحركات التي هي الاصل في الاعراب وبالحروف
التي هي اقوى منها مع كونها فروعا لها ويحملوها على المثنى والمجموع باستيفائها
الحروف الثلاثة كلا في موضعه وكل من المثنى والمجموع يستوفيها وكذا كل حرف فيهما
في موضعه وانما اختاروا من الاسماء هذه لان غيرها مشابهتها للمثنى باست
باستلزام ذات كل منهما ذاتا اخرى كالاخ للاخ والاب للابن ونحو ذلك بخلاف
الاضافة ليكمل في المفرد ذلك اللازم وتقوى المشابهة وهذه الستة من بين
سائر المفردات المشابهة للمثنى في لزوم تعقلهما وعين الاخر حرف علة يصلح
ان يقوم مقام الحركات فاستراحوا من كلفة اجتلاب حروف اجنبية مع ان اللام
في اربعة منها كانها مخارجة للاعراب تبعا لكونها محذوفة فجعل نسيا منسيا
وكذا الواو في فم لانها كانت مبدلة منها الميم في الافراد ولم ترد الى الواو فلما اتا
للاعراب واما نحو من يلبس الاسم حرف علة واما نحو ابن وابنم فهو بمنزلة الرجل فيه بدل
من اللام من جهة تعاقبهما في النسب نحو ابني وبنوي وكذا لانهما ليست مغتفلة والحركات
المقصود معلة كالحركات من هذه الاسماء واو فاختاروها لتكون الواو التي فيها
اصلا للرفع الذي هو اسبق الاعراب ثم ينقلوا منها نحو يد ودم اذ لامه ياء ثم نقول
جعلوا الواو والياء في الجر والياء في النصب لتكون الالف اعرابا مثل الفتحة والياء مثل

اي اصل

الكسر لانضمام ما قبلهما وانكساره وجعلت ساكنة للتخفيف في المعرب بالحروف
التي هي أثقل من الحركات ولتناسب الحركات التي قامت هي مقامها لأن الحركات
أبعاض حروف المد الساكنة وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف والتنبيه
في الأربعة فيها على أن ما قبل الآخر في الكلمة كان حرف إعراب وأما في الباقين فيظهر
للنابه والمذاهب في إعراب هذه الأسماء [illegible] عشرة قلت حكى الجلال في
جمع الجوامع وشرحه فيها اثني عشر قولا واختار ظ في التسهيل فيها قول قدس ومن
البصريين أنها معربة بحركات مقدرات في حروف العلة وأتبع فيها ما قبل الآخر كما في
مرء وعند امرئ وابنم فإذا قلت جاء أبوك فأصله أبوك بوزن أجلك ثم أتبع فصار أبوك
كعضدك ثم حذفت ضمة الواو للاستثقال وإذا قلت رأيت أباك فأصله أبوك فقيل تحركت
الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا وقيل ذهبت فتحة الباء ثم فتحت اتباعا ثم قلبت
الواو وهذا أولى ليجري على النصب أخويه وإذا قلت مررت بأبيك فأصله بأبوك ثم
كسرت الباء اتباعا ثم كسرت الواو استثقالا ثم قلبت الواو ياء لسكونها إثر كسرة
كميزان وقد رجح بذلك هذا المذهب بأنه على أصل الإعراب بالحركات ولم يقدر له
وسلامته من عدم النظير إذ ليس في المفردات ما يعرب بالحروف غيرها ويظهر من أدلة
من كلام ضح الشاطبي وقال ضح في الاعتراض عليه كيف تقلبت الأربعة فيها
المحذوفة اللام أصولها من غير دليل وقع في رد اللام في الإضافة وأي شيء الغرض في رده
إذا لم يكن لأجل الإعراب بالحروف وأيضا اتباع ما قبل حركة الإعراب إنما أتى قليل
وأيضا يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات في الظاهر فلا يجعلها مثلها في
كونها أعلاما على المعاني وكلام ظ صريح في أن إعرابها بالحروف ولا يصح أن يعتقد
أنه تسامح في جعله الإعراب بالأحرف لغير الحركات لأنه تكثيرا للحروف للتغيير فما
يعبره فأين هذا وأراد بذلك التعريب على الجنس لأنه ما إذا ينافي قوله يقرب نحوها
أقرب منه في قوله بغني صاحب ذو كلام ظ في شرح التسهيل على أنه احترز من ذي
الكائنة وذو وذا في الإشارة نبه فإن ضح على أنهما مبنيان وكان شرحه فما بعانا
ليس بعضهم بعضهم أعرب ذو ومعنى إذن وعليه يجب عدها في الأسماء وتكون ستة
ولا يصح التحرز عنهما وبعضهم تكلف الجواب في الأول بحر في قوله والفم إذا فارقه
الميم تمنع العبارة كعبارة النظم وعرفا في الحواشي أنها لا تستقيم لوجهين

الصحيح منها ان الفم مادة اللغة بعينها ولا وجود لها مع مفارقة الميم بل انه مجرد
ح لغتان اخرى وقد نزر فمحال ثانيهما ان المعرب بالحروف في الرافع غير المحكوم عليه
في العبارة الاخرى ونحوهما اذا قوله الى ثلاثة رءا وعلم عمرو انسب التعرية الى ثلاثة كرءا
وعلم وهي ثابتة للمغير اخرى ولا ينفعه قوله اذا ما اري وا علم كما لا ينفعه هنا
قوله حيث الميم منه بانا لانه لا وجود لرءا وعلم مرادي واعلم ولا الفم في كرك وباقا وبيك
ومنه ان منتقشة لبخية وقوله فالوا اذا بمعنى الجعل فلا مشاحة في الالفاظ
واوهم ضح كلامه ان الميم من الاصل فاذا اعرض مفارقتها للكلمة اعربت منها الاعراب
وليست كذلك بل الاصل فوه حذفت لامه وهي الهاء اعتباطا وبدلت العين فتارة تبدل
منها وتارة لا فكان حقه ونحوه ابدلت ثم تبدل من واوه الميم وانصب من ضح كيفما ورد في الحواشي
منها الاي او على ظهر ثم ان تقصد منه مثل عبارته واسهل منها قوله في الشذور والفم
بلا ميم وتنبيه بالذا في قوله اذا فارقته الميم على ان حيث في عبارة النظم مستعملة في الزمان
اي وقت مفارقة الميم له وبنوا ان الحسن والمشهور كونها للمكان قال في الحواشي
وفيه انه لا يتعين لجواز كونها في النظم للمكان ومن التركيب اي تعرب منها الاعراب في
المكان اي التركيب الذي تبين منها الميم فيه وكثيرا ما يجعلون المكان على محل اللفظ كما
قال في المغني بيان مكان المعنى العيان ان تغير الشيء في مكانه الدهر فقوله والحم
قال طيبة والمعروف نقل الجوهري الاحماء من قبل الزوج والاختان من قبل المرأة وعكسه
ابن سيده في المحكم والصحيح يجمع ذلك عند الجميع وقال غيره الحم ابو زوج المرأة وغيره
من اقاربه وقد يطلق على اقارب الزوجة فقوله ويشترط اي زيادة على ما مر عليه
من الافراد والتكبير وعدم ياء النسب فلو ثنيت او جمعت تصحيحا او تكسيرا او صغرت
او نسب اليها اعربت بما يقتضيه مما لها المخصوص نحو جاء ابواك ورايت ابا ذر وتا افنان
والاباء ابائك ابراهيم واسماعيل واسحاق والعواء اباء ثم قال ابن اشر كنا في دعائك يا
اخي ونحو ابوي وفوي صح اشتراط الاضافة لغير الياء في الاعراب بالحروف مما لم يتسلط
الشارح لهذا الشرط وصح اخر حتى تكلم على النقص والقصر فاوهم انه شرط في القصر اني
موافق مذكور والاشارة في كلامه هنا لية عما يدل على النقص واجيب بان تمثيله
قرينة على رجوع الاشارة للاعراب بالحروف ولا يخفى ان ما ذكره لا يحصل به تمام الصحيح
امس فقوله في غيره واشار بقوله اولا وظهر في الشرح ليس بسر يد دفه

بحرم

يوهم انه تفرد وتخلف الحكم وليس كذلك الخ وكذا الخ بلا ميم نعم لم يجر جار للاضافة يضاف للياء كقولهم كلمته فاه الى في بالتشديد وانا ذو بلا تضاف اليا بل انما تضاف في الغالب لاسم جنس ظاهر لانه وضع وصلة للوصف باسم الجنس وقد يضاف لعلم نحو انا الله ذو بكة وجاء في ذو قيس اي صاحب هذا الاسم واجاز المبرد اضافته لمضمر وفي البديع لم يرد مضافا لمضمر الا مجموعا ومنه قوله

اهنا المعروف ما لم *	تبتذل فيه الوجوه *
انما يعرف ذا الفضـ *	ـل من الناس ذووه *

وقد يضاف لجملة في تاويل المفرد كقولهم اذهب بذي تسلم اي بوقت او طريق صاحب سلامة فكلام الشيخ يوهم انه تفرد وتضاف للياء وليس كذلك الخ ويذكر الاعتراض بتمثيله بها في قوله ذا العقل فانه يوهم انها مقصورة بالاشتراك ولا ينفع قول المراعي ان الشرط ينصرف الى ما هو محتاج اليه لا الى ما هو موجود فيه لان ذا الخ موقوف على معرفة حكمها من صاحب والناظم في التمثيل لا يلزمه ان يكون عالما بذلك والحاصل ان هذا انما يحتاج الى التوقيف والمكتب سهل فقوله ان تكن مضافة اي لفظا من ليس ما بعده فاك في الحواشي ينبغي للطفل ان يعرب او شبيهة بالمضاف لانه يقول في الا ابا الزيد ولا ابا ذي الفرس معه والاسم معرب للتشبيه بالمضاف وبتاتي الزيادة لا يلزم صح اذ لعله يقول يقول في الاسم مضاف واللام زائدة او يقول غيره الفرس خبر والاسم مقصور فالذي في رد عود الاعراب بالحرف مع الاضافة للياء مشكل الا ان يعتبر بالاضافة من وجه دون وجه فقولنا والاضافة منوية بيان لوجه الشذوذ وانما يسمله قوله لا املك الا نفسي واخي عطف اخي على الضمير المستتر وارفع لفظا لانه يغتفر في التابع لانه معنى لاقتضائه ان موسى وهارون لا يملكان الا نفس موسى وكذا عطفه على محل اسم ان واسمها قد فرغه في هذا الوجه مع ضعفه ويكون عطف مفردين على مفردين كلا الخبر محذوفا مقصورا على المذكور ومما يختلقان عملا على ان الحوادث لا يمل لان مع اسمها ولا لاسمها باعتبار ما قبل دخولها لعمران عطف على اسم ان وخبر له خبر وجعل من عطف مفردين على مفردين لاتحاد العامل وهو ان الالبعة تباع في موضع الا ذو تمام الصحيح في فصل الالغاز الشنكية البيت التاسع قول الشاعر

ان هما ابيك وابن زياد *	وعليها الحيك والمختار *

الأصل أن فيهما ذكورا بن زياد وعليهما أي ذكور المختار على زياد والمختار مفعولا ن
لذكرون في يذكرون وتجوز ذكورا إليك وأضيف جمع عن تنوين لأنها للإضافة قوله ذو وكأنه
للإضافة لغير الياء في صاحب الزمخشري أخبرني عن أبيهم متى أضيفت أفردت وإن ثنيا وإن
أفردت فإن رفعا فهو وهما ذا أعلمتها تنبيها وجمعوا مه أيضا فلا وجه للزيادة شرحا لتنافراد
وأما قولهم لملوك اليمن الأذواء والذوون فليس على تجريد ذو من الإضافة بل باقية على معناها
بل على تقدير التسمية لكل منهم بذو أفراد تسميتهم بذو كذا نحو ذو يزن وذو رعين وكلاع وذو نواس
وذو أصبح ومنه جدّ الإمام مالك وفي كتاب التعريف والإعلام للإمام السهيلي أن الإضافة
بذو أشرف من الإضافة بصاحب لأن ذو يضاف للتابع وصاحب يضاف للمتبوع تقول أبو هريرة
صاحب النبي صلى الله عليه وسلم ولا تقول النبي صاحب أبي هريرة وتقول ذو المال وذو العرش
ذو العرش فتجد الاسم الأول متبوعا ولذا سميت أقيال حمير بالأذواء نحو ذو يزن وذو رعين قال تعالى
في يونس وذا النون في معرض الثناء عليه ولا تكن كصاحب الحوت في مقام النهي فأما كراع
نعم وأما كراع فمقصور وعن تميم وأما اللاع فادخره فيها قال الشاطبي في شرح الخلاصة
ابن شكيبة وما زائدة ولام ولك مجرورا لأن فحوى شيء المبتدأ فإن يقصر كما قيل في لا
تجري أن يتيسر لملكة إذ يعلك وفاة الضحى كراع غير مجرور وأما تميمنا فالناس
أنا كراع بدليل أن الكلاع ليس بعده ما يفسر المجرور الذي بعده وعلى لغتهم وعن تميم
مختار قوله الأتم أحسن من تغيير نظيره بأحسن مما فيه من الإجمال في وجه الأحسنية
من النظر والقياس أو كثرة السماع ولا شك أن الرجحان من جهة القياس لا يستلزم الأ
الأتمية الأكثر ولأن إتمام فاء اللغة التميمية أفصح وأيضا لنا بد اللغة الحجازية أفصح
وبها ورد التنزيل ثم اعلم أن ما في الأسماء على أربعة أقسام أصحها ما فيه لغة
واحدة وهو ذو والفم بلا ميم فإنهما يعربان بالحروف لا غير وثانيها ما فيه أربع لغات
وهو الهن والأب أما الهن فالأتم فيه النقص كما في حديث الزمخشري صح ومنه قول علي كرم
الله وجهه من يطل هن أبيه ينتطق به ومعناه من كثر ولد أبيه يتقوى بهم وبيت الكتاب
رحت وفي رجليك ما فيهما * وقد بدا هنك من المئزر * أراد هنك بسكون النون وعلى النقص
إعرابه بالحروف وهو قليل حتى أنكره الفراء وهو محجوج بنقل سيبويه قال في شرح
التسهيل ج عادة كثير يذكر إعرابه بالحروف غير مشير إلى قلته فيوهم ذلك من
سا وأنه بالحركة ومن صرح فيه على قلة ذلك فليس بمصيب وإن حكى البعض بأوسع

مما

قوله

سة

نصه

نقص وَيليه تشديد نونه كقوله

الا ليت شعري هل ابيتن ليلة * وهني جاذ بين لهزمتي هن

وحكى ابو البقاء في اللباب والاندلسي في شرح المفصل فيه القصر ولم يذكرا له شاهدا ولا دليل في قوله هنوان لانه يحتمل جعله تنبيها على لغة من اعربه بالحروف واما الاب فيعرب بالحروف وبالنقص وبالقصر وتشديد بائه وعليه قول بعضهم

ومن يك في الكلب العقور ينابه * فكان اذى للناس من رابح الكلب

كرام ولو اجتمعوا رهو كانهم * بعلم جميع الناس من قبل الاب

فالحاصل ان فيه خمس لغات وهي اللغات فيه الاربع التي في الاب وزاد خامسة اخرى كقوله

ما ابي واخوه ان لم تلفه وزرا * عند الكريهة معوانا على النوب

واستشهد في شرح التسهيل على نقصه بقول الشاعر

اخاك الذي ان تدعه لملمة * يجبك بما تبغي ويكفيك من يبغي

وان تجفه يوما فليس مكافئا * فيطمع ذا التزوير والوشي ان يصغي

وفيه يجوز ان يكون اخاك منصوبا على الاغراء والحم ففيه ست لغات وهي الحم الافصح اعرابه بالحروف ويليه حمو كدلو ثم حمى كعصا ثم حم كيد حكاها الفراء وانكرها البعض فيه ثم حم كخبء ثم حما كحما ولم يذكر الحمء وصحح من هذه اللغات الا انه اشار للغة الاعراب بالحروف في اعتلال اللام وما ترك من اللغات فمرجعه الى ما ذكر كما اشار اليه ففيه وفيه ثمان لغات وفيه ذكر بعض اللغات في بعض وفي الفم بالميم عشر تثليث فائه منقوصا ومقصورا ومضعفا والعاشرة اتباع فائه لحرف اعرابه ومن قصره قوله

يا حبذا عين سليمى والفما * وعليه قوله بما افعلتا في فمي من جريمها

والظاهر ان القصر مادة مستقلة فلا يقال انه جمع بين العوض والمعوض لان مادة العبارة على ان عيا وقال الناظم مستغرقة من اربعة اوجه احدها ان نقل اللغة فيه القصر ومن توهم اختلاف مرجعهما ثانيهما استعمالها في جمع القلة والارجح من ثالثها تعريف من مجرورهما على اسم التفضيل في غير الاستفهام وهو ضرورة كقوله ما سماء من تلك الكعينة املح ورابعها ان لغة اشهر يقتضي مشاركة النقص للقصر في الشهرة وقوله حكم اوبه بندور وان النادر اقل من القليل واما اولى فما يقتضي ان النقص الا من صحيح في الجملة وهو صحيح واجيب بان النادر وان كان فيما فضلا عنهم بمعنى انه قل الا كن

1 ع ولعل [illegible]

ظهر فقد يعبر به عن القليل عن الأول لما ذكره ابن اسحاق وغيره فقوله وبالنزر احكم لغير ما ذكر
ولذا لا احتاج لقوله ولا تقصر البيت **قوله** غاية ما انث ضمير الجمع لتأويله بمعنى
الربعة واثبت له غاية باعتبار مرتبته العليا وما ذكر نقصا وقصر المثنى بالألف نصبا على
لغة كنانة ويحتمل ان الالف للاشباع **تنبيه** ذو عند طيء بمعنى الذي مبنيا بالتحريك كما مر يا وحكى
الخليل بفعل بالشكور لا ميه وابو عمرو بالإشمام فوقه واتفقوا على انه بفعل كفعل واهله بيئ وقال
الفراء بدو بالضم كقفل والربعة الثانية عند البغداديين فعل والاعتماد ولتثنيتهما بالواو وقيل
لادغم ياء من الحكاية ورد بتثنيته على حموان واما حمو لغة تحمو وذهب الفراء الى ان اب واخ وحم
فعل بالشكور ورد بسماع فمو ما وجمعها على افعال الاكثر الفراء يقول انه افعال لا مفعول وقيل
بالشكور وقوى بمجيء كالف والاف ورد واو كوهم وام وما فلا يتم الرد عليه الا بهم واسماء واما
من قال فابار ايات ذه بفعل بالشكون لجمعه على افعال

مبحث المثنى

قوله ما وضع لاثنين واغنى عن المتعاطفين اورد عليه اللفظ فانه غير مانع لصدقه
بنحو اثنان وبالاثنين والمثنيين فانهما تغني عن انت وانت ورجل ورجل وامراة وامراة وخ الا
لانه لم يقيد المتعاطف بكونهما من لفظه ولا بكونهما معربين فهو اعتراض قوي واحسن
ما يعرف به المثنى ان يقال هو الاسم الدال على اثنين وضعا بسبب زيادة على اسم معرب فيخرج
المفرد والجمع لعدم الدلالة على اثنين وكلا وكلتا وزوج وشفع وزكى واثنان واثنتان لان
دلالتهما على اثنين بحسب اللغة لا بالزيادة واثنان وكما وهما وذان وتان والذان واللتان
لان الزيادة على مبني وبدخل تثنية المفرد كرجلين والجمع كجمالين واسم الجمع كقومين
ورهطين واسم الجنس اذا قصد نوعان منه كتمرين وماءين وما قصد به التكثير نحو كرتين
ولبيك وما فيه تغليب كالقمرين للشمس والقمر وما لا يصلح للتجريد كاقتصين وكلبتين والمذروين
وما لا مفرد له مستعمل كمذروان والنظرين للالية وما لا يختلف مجردا وبالعلامة نحو النينا
وما دل على جمع نحو فارجع البصر كرتين لان معناه كرات كلها تدل على اثنين وضعا فلا فائدة لجعلها
ملحقة بالمثنى واما ما جعل علما كالبحرين للبلد والسبعين لموضع وابانين لجبلين ونحو
فخارج عن الحد بالنظر الى الوضع العلمي وداخل بالنظر الى الوضع الاول وبالاعتبار
الاول يعد من الملحقات **ثم اعلم انهم ذكروا للمثنى** ثمانية شروط وفي
نظمتها الذي تنمه

ما يثنى شرطه فيما اشتهر ... كونه مفردا وجمعا فرورد

كجملة ثنى فاسمع نابه ... ثم اعراب على الراي الاسد

بالزيادة مع اثباتهما ... صيغ اثنين ارتجالا تستبعد

ومن يرى مثناه قد حكوا ... به لا تثنية فيه تعد

وان يعوا ولا التعبير قد ... ثنيا ثم البنا بعد استند

وانما التركيب شرطه غير في ... مزج بخلف فيه والمنع اعتمد

والاضافي يثنى جزؤه ... وكذا جمعك مرءا يعتمد

ورءا الكوفي تسويغهما ... مع جزئيه وتنكير يعد

فاذا شئت تثنى علما ... فرده فيه شيوعا مستجد

ولذا نحو فلان منعوا ... ان شياه لتعذير وقد

واتفاق اللفظ شرطه غير ما ... فيه تغليب فمسموع فقد

واتفاق معنى اذا اشتركا ... لا يثنى من لو معنيه قصد

وكذا ما معنييه اتى ... في مجاز والجواز المعتمد

ومن الشروط كان لا يكتفى ... بسواه مثل اسماء العدد

غير الف مائة واشتهروا ... كون قال معه فلنا منتفد

اذا اتى في الوصف لا تتغززوا ... السير بعد الشرط يرد

ومما فيه تغليب وورد قد ابوان **وقول الشاعر**

ما كان يرضى رسول الله فعلهما ... ولا العمران ابو بكر ولا عمر

وقول عائشة رضي الله عنها لقد راينا وما لنا الا الاسودان التمر والماء

وقول الشاعر

اخذنا بافاق السماء عليكم ... لنا قمراها والنجوم الطوالع

واختلف في قول الكميت

واستقبلت قمر السماء بوجهها ... فارتني القمرين في ليلة معا

فقيل اراد شمسا وهو وجهها وقمر السماء فيكون من التغليب **وقيل** جعل وجهها قمرا بلا تغليب وفيه نظر لان المراد ولان القمرين الشمس والقمر ولو اريد قمر وقمر لم يكن فيه للتغريب ومن تثنية المشترك باعتبار معنييه **قول ابي العلاء**

الم تر في جفني وفي جفن منصل * غرارين ذا نوم وذا حد مشعب

الغراران النوم القليل ومن السيف وقول العروض في المغالطة العاشرة

وما بال عين عن أعمى مزاله * عينه فما تشنو بلا عينين

اراد النقد والناظر وأما قول بعضهم

عينان عينان لم يكتبهما قلم * في كل عين من العينين نونان

نونان نونان لم يكتبهما قلم * في كل نون من النونين عينان

فليس مما نحن فيه لأنه تثنى العين والنون باعتبار مرددي معنى واحد أو عينا ماء في كل واحدة منهما نونان أي حوتان وفي كل من الحوتين عينان باصرتان وأما قوله وأغنى عن المتفق كعيني أن أصل التثنية العطف فعدل عنه إليها اختصارا وكذا الجمع فلا يعدل عن التثنية بعد الأصل عنها إلا شذوذا أو اضطرارا كقوله

ليت وليت في محل منكر * كلاهما وإني وهما

كذا قيل ومع ومبني على جواز تثنية الحقيقة والمجاز ومع فقد التكسير نحو ... لآية ومائة وهجت له عدة ذنب وذنبا ومع بها كان من نحو ماذا ... بين قسمين نعم في الشتاء ونعم في الصيف أو مغيرا كقول الحجاج لما نعي إليه ابنه وأخوه سبحان الله محمد ومحمد في يوم أي محمد ابنه ومحمد أخيه وإنما عبر الجزري بقوله

إن الرزية لا رزية مثلها * فقدان مثل محمد ومحمد

قوله فإنه يرفع بالألف فإن قيل لم أعرب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف لا بالحركات استوفيتها الآحاد مع أنه قد ... ما يصلح أن يكون إعرابا من حروف المد ثم أعرب المكسر وجمع المؤنث السالم بالحركات ولهذا عرب هذا الإعراب المعين لأن الألف كان جلب قبل الإعراب في المثنى علامة للتثنية وكذا الواو في الجمع لمناسبة الألف بخفته لقلة عدد المثنى والواو لثقله لكثرة عدد الجمع وهذا أحكم مطرد في كل تثنية وجمع كضربا وضربوا وأنتما وأنتم وهما وهم وكما وكم ثم لما أرادوا إعرابهما بعد جمعهما واستحق الإعراب الرفع لأنه عمدة الكلام جعل ما يصلح للإعراب فيهما وهو الألف في المثنى والواو في الجمع علامته ولم يبق من حروف اللين التي هي أولى بالقيام مقام الحركات إلا الياء والجر أولى بها فقلبت ألف المثنى وواو الجمع فيه ياء ثم أتبع النصب الجر دون الرفع لكونهما علامتي الفضلات بخلاف الرفع وتركت ما قبل ياء المثنى لعدم الاستثقال

وأما ما قبل ياء الجمع فكسر عوضا لاشتغال ياء ساكنة اثر ضمة ولو قلبت الياء لاجلها
لالتبس بغير الرفع به ويحمل المثنى عليه لان تغيير الحركة اخف من تغيير الحرف فجاء من التباس
المثنى بالجمع اخرجت النون للاشارة بالحمل في ما قبل الياء وبما كان النون تنوينا ساكنا كتا
في الاصل كسر في المثنى على اصل التقاء الساكنين ليس من حقه المثنى وفتح في الجمع فرقا
بحمل الاعتدال في المثنى بين خفة الالف وثقل الكسرة وفي الجمع بين ثقل الواو وخفة الفتح
وأما الياء فيهما فكما رتبة للاعراب وقال ابن عصفور الحرف في المثنى والجمع حرف اعراب فقال
بعض اصحابه ان الحركات مقدرة عليهما قياسا على من قدر في الاسماء الستة وهم الاعراب
فيها ضعف بماذا القول من تغيير بعض اللغة وقال في موضع آخر ومن مذهب الزجاج
ان المثنى والمجموع مبنيان لتضمنهما واو العطف كخمسة عشر وليس الاختلاف فيهما
اعرابا محضا بل صيغ مستأنفة كهذا والذين عن غيره وليس بشيء لانه لم يحذف
في خمسة عشر المعطوف بل حرف العطف فتضمنه المعطوف فبني اما في المثنى والمجموع
فقد حذف المعطوف مع حرف العطف لو سلم انه كان تكرار الحرف العطف فلم يوجد التضمن
لمعنى حرف العطف فإن قال بل المفرد الذي عطف الامثال التثنية والجمع تضمن معنى حرف
العطف لوقوعه على الشيئين او الاشياء والعلامة دليل تضمنه واوا كما بني كيف لتضمنه
من همزة الاستفهام وان الشرطية قلنا بل الامر بمعنى العطف لو سلمنا ان اصله كان
كذلك وجعل المفرد في المثنى واقعا على شيئين بلفظ واحد لا على وجه العطف كلفظ كلا
سواء الا ان كلا وضعا لم يقع على المفرد لم يحتج الى علامة المثنى بخلاف زيد فانه احتاج
اليها حتى لا يلتبس بالمفرد لانه لم يوضع له واحتاج المجموع الى العلامة لوقوع ما جعلته
على المفرد ايضا وليس كل لفظ مفرد يطلق على اجزاء متضمنا لواو العطف والا وجب
بناء عشرة وخمسة وغيرهما من الفاظ العدد ونحو كل وجميع ورجال قلت نعم وقوع الا
اللفظة على الاجزاء في اختصاص نسبة الحكم والاجزاء على تقدير اما بواو العطف كما مرا
او مقدرا نحو جاء في زيد وعمرو وجاء في خمسة عشر فالاذا لم يوضع لفظ الواحد للمجموع
وأما بلفظ واحد للمجموع بالوضع وهذا الاخير على ضربين اما ان يوضع للمجموع بعد
ان يوضع للمفرد كالمثنى والمجموع او يوضع للمجموع من غير ان يوضع للمفرد ككذا
وكل وجميع والفاظ العدد غيره واحد وينقل من مذهب الزجاج اعراب نحو مسلمات ورجال
اتفاقا مع افراده فما قال في بناء المثنى والمجموع بالواو والنون فيهما غلط ولو

سلم ان المثنى وجمع المذكر السالم تضمنا معنى حرف العطف فيجب بناؤهما لان التثنية
والجمع اللذين هما من خصائص الاسماء يعارضان شبه الحرف كما مر في الجنبيات قوله ويجر
وينصب بالياء الخ يعني بخلف الياء الالف كما في النظم لا يقام مقام الالف تكون جرا ونصبا
اذ المخلوف يقع موقع خلفه وقوله باب عبر النظم بان التعبير بالفعل يوذن بالوضع
واذا كانت الخلافة واجبة انتفى ادعاء المذكور نعم بنو الحارث واسرة اخرون يلزمون
الالف في الاحوال الثلاثة نحو قد بلغا في المجد غايتاها وقوله اعرف منها الجيد والعينا
* ونحو تزود منا بين اذناه ضربة ومن احسن ما خرج عليه ان هذان لساحران ومنهم من
يعربه على النون قوله اثنين واثنتين قدمهما على كلا وكلتا عكس النظم به هما اشد
شبها بالمثنى اذ يعربان اعرابه بلا شرط بخلاف كلا وكلتا قوله مطلقا اي افرد
او ركبا او اضيفا الى الظاهر والمضمر فهما كما مر ومنع في ربع النحاة اضافتهما للضمير
التثنية لانه من اضافة الشيء الى نفسه وفيه ان مفهوم اثنين اعم من مرجع الضمير فيكون
اضافة الاعم الى الاخص فلا محذور قوله وكلا كذا مثابة فيكون الالف بدل اصل
ويكون نصبا اعرابا لانها من حيث ذاتها بدل الاصل ومن حيث دلالتها على المعنى الاعرابي
مجلوبة للعامل كما مر واما الف كلتا فهي زائدة واما التاء فبدل الواو قال ص واما كلا فاعرب
اعراب المثنى لشدة شبهه به لفظا بكونه على لفظه ولا ينفك عن الاضافة معنى لتمييز
عنه بالتجرد عن النون ومعنى بكونه مثنى في المعنى وخص ذلك بحال الاضافة الى
المضمر لانه يغلب جريانه على المثنى تاكيدا نحو جاءني الرجلان كلاهما وانما ازداد قوة
شبهه بالتاكيد بكونه غير مباشر لعامل الفعل فلما غلب جريانه على المثنى والاصل
فيه ان يكون معربا جعل مع اعلاله والاعراب بالحروف ثم عمم الحكم فيما تبع مثنيا فجيئتا
كلاهما واما اذا اضيف لمظهر فانه لا يجري على المثنى اذ لا يقال جاءني اخواك كلا اخويك
قلت وهذا التعليل انسب من التعليل بانه من اعطاء الاصل للاصل اعني اعطاء
الاعراب بالحركات للاضافة للمظهر لانها الاصل واعطاء الفرع للفرع اعني اعطاء
الاعراب بالحروف للاضافة للمضمر فهما فرعان ثم قال الرضي وكنانة يعربون
هما بالياء مع المضمر اعراب المثنى وحكى صاحب المغني يعني ابن فلاح ان بعض العرب
يثبت الالف في كلا وكلتا مضافين لمضمر ولا اذن ربما حمتة قلت من لغة حكاها
الفراء كما في ح وجعل منها قول بعضهم كلاهما وتمرا والله اعلم ثم قال الرضي

ذاه

والف كلا بدل عن واو وعند كثير لا بدل التاء منهما في المؤنث كما في اخت وبنت ولم تبدل التاء من
الياء الا في اثنين وقال السيرافي هي من الياء لسماع الامالة فيه والكسرة لا تؤثر في امالة
الالف المنقلبة عن الواو والف كلتا للتانيث معلا اعرابا كالالف في كلا وجمع بين الف
والتاء لعدم تمحض التاء للتانيث بل فيها رائحة منه ولذا جاز توسطها لانها بدل من اللام
كاخت وبنت وثنتا ولانها لم يفتح ما قبلها ولم تقلب في الوقف هاء واجاز يونس اختي
وبنتي ولو كانت لمحض التانيث لم تجز لماذي الامر واخفا الالف لما كانت تتغير للاعراب
علم انها ليست للتانيث فجاز الجمع بينهما وعند الجرمي وزنه فعتل ولم يثبت مثله في
كلامهم وعند الكوفيين الالف في كلا وكلتا للتثنية ولزم حذف نونيهما للزوم الاضافة
قالوا فلما كان التغيير للاضافة حذف احد الالفين وبقي الف التثنية حتى يعرف ان
المفرد الاضافة في المثنى لا في الجمع قالوا ولم يستعمل واحدهما الا في الاضافة في النوادر
بما كلغة الاثنين قالوا ويجوز للضرورة استعمال النوادر قال

في كلت رجليها سلامى واحده * كلتاهما مقرونة بزائده *

وقال كلتا كعبيه توالى بدا لها * بحينه من عقاب او نعم *

والجواب انهما لو كانا مثنيين لم يجز رجوع ضمير المفرد اليهما قال كلاهما اذا ما نال شيئا
افاته وقال تعالى كلتا الجنتين آتت اكلها ولوجب قلب الفهما نصبا وجرا مع الظاهر
والمضمر كسائر المثنيات واما البيت فانه حذف فيهما للضرورة بدليل فتح التاء
ولو كانت مفردة لوجب كسر التاء في قوله في كلت رجليها وضمها في قوله كلت كعبيه ولكان معنى
المفرد مخالفا لمعنى المثنى ووجه البصريين في قلب الف كلا وكلتا ياء مع
المضمر جرا ونصبا بالحمل على لدى مع المضمر واما في الرفع فلم تشبه واحدة منهما ومن
لا يقلب الف لدى وعلى مع المضمر لا يقلب في كلا وكلتا وضعف ظم هذا المذهب بلغة
كنانة تتمة لا بد من الملحقات ذا وتا والذان واللتان بناء على انها صيغ مرتجلة
للاثنين مع اعرابها لما مر اول ضح وغيره ثم وما سمي به كرامتين والعمرين يجوز في
هذا ان يجري مجرى مسلمان واما ما امل مفرد عمر وان العمرين للالية وثنايا العربي
الجبال وما يصلح للتجريد كالكلبتين والمقصين لا تثنية له لاختلاف معناه مجردا وبالعلامة
نحو هو الينا او ما فيه تغليب كالعمرين او ما اريد به التكثير ككرتين او فيما اريد به الجمع نحو
بين اغنيائكم موجودا ومفقود معرب والله اعلم *

جمع المذكر السالم

مبحث جمع المذكر السالم

قوله يرفع بالواو يشكل عليه والمقيمين الصلاة فإنه عطف على الراسخون قوله وينصب بالياء يشكل عليه والصابئون في المائدة فإنه عطف على الذين هادوا قال في شرح الشذور وروى الفراء عن أبي معاوية عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها سئلت عن الآيتين وعن إن هذان لساحران فقالت يا ابن أختي هذا خطأ من الكتاب ومن رواه الثعلبي وغيره وهو مشكل بغير الشين عنها ولا يصح أيضا ما روي عن عثمان أن عائشة رضي الله عنها إن في المصحف لحنا ستقيمه العرب بألسنتها بل هو باطل [illegible] وزيادة في اسم الإشارة إن شاء الله توجيه إن هذان لساحران

المقيمين الصلاة نصب على المدح

وأما والمقيمين الصلاة فقال في الكشاف نصب على المدح لبيان فضل الصلاة وهو باب واسع قد كسره سيبويه على أمثلة وشواهد ولا يلتفت إلى ما زعموا من وقوعه لحنا في خط المصحف وربما التفت إليه من لم ينظر في الكتاب أي كتاب سيبويه ولم يعرف مذاهب العرب وما لهم في النصب على الاختصاص من الافتنان وغبي عليه أن السابقين الأولين الذين مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل كانوا أبعد همة في الغيرة على الإسلام وذب المطاعن عنه من أن يتركوا في كتاب الله ثلمة ليسدها من بعدهم وخرقا يرفوه من يلحق بهم وقيل هو عطف على ما أنزل إليك أي يؤمنون بالكتاب وبالمقيمين الصلاة وهم الأنبياء وفي مصحف عبد الله والمقيمون بالواو وهي قراءة مالك بن دينار والجحدري وعيسى الثقفي اهـ وسيأتي إن شاء الله الكلام على آية المائدة في باب إن قوله المكسور ما قبلها سبق توضيحه في كلام المص قوله ويشترط أي زيادة على الثمانية التي ذكرها في المثنى وقد ذكرهما واحدا وهو عدم التركيب وحذفه أولى لأن الكلام في الشروط الخاصة بهذا الجمع لا في شروط مطلق الجمعية قوله الخلو من تاء التأنيث زاد في التسهيل المغايرة لما في نحو عدة وثبة علمين وقال في شرحه هذا تنبيه على أن ما كان علما من الثلاثي المعوض من لامه أو فائه تاء التأنيث فإنه يجمع بالواو والنون وبالألف والتاء فإن لم يكسر قبل العلمية كشفة فيلزم تكسيره أو يعتل ثانيه كشية فيلزم جمعه بالألف والتاء قوله فلا يجمع نحو طلحة وحمزة وهبيرة وفي أمالي الزمخشري أخبرني عن اسم من أسماء الذكور الغفلاء لا يجمع إلا بالألف والتاء واسمه تشكل عن جمعه جمع تذكير مع قولهم في العدد ثلاثة طلحات بالتاء فاعتبروا تذكيره في العدد

دون الجمع واجيب بان المعدود من لوازم اللفظ ومنه مذكر لفظا والمجموع منه
اللفظ ومنه مؤنث لفظا **فقوله** وعلامة ان قيل التاء ليست للتانيث بل للتاكيد او
المبالغة **اجيب** بانها للتانيث وضعا وكان استعماله للمبالغة وتاكيدها باعتبار
ان الوصف بلغ النهاية والغاية وهي مؤنثة **فان قيل** ورد انه صلى الله عليه وسلم كان
ينسب نفسه الى عدنان ويقول فيما وراء ذلك كذب النسابون **قلت** هو جمع نساب
بلا تاء وقال رضي يدخل في المجرد من التاء نحو ورقاء وسلمى علمين وحليين فانهما يجمعان بالواو
والنون اتفاقا ولا يجمع نحو طلحة والاسماء وعلامة في الصفات بالواو والنون خلافا للكوفيين
وابن كيسان في الاسم ذي التاء فانهم اجازوا طلحون بسكون عين الكلمة وابن كيسان بفتحها
قياسا على الجمع بالالف والتاء **والرد** قالوا مخالف للقياس والاستعمال فاما الاول
الاستعمال فقوله

نضر الله اعظما دفنوها * بسجستان طلحة الطلحات *

واما القياس فلان التاء لو بقيت مع الواو والنون لاجتمع علامتا التذكير والتانيث وان
حذفت كما عملوا التبس بجمع المجرد منها **وايضا** لو جاز في الاسم لجاز في الصفة نحو بصري وعلا
ولا يجوز اتفاقا وان قالوا سواء التاء على في الالف فليس لعين الا لان الالف الممدودة تقلب
واوا فتخفى صورة علامة التانيث والمقصورة تحذف وتبقى الفتحة دليلا عليها ولم تحذفا
نسيا كالتاء للزومها للكلمة بكانها لا مهافي **قوله** فلا يجمع نحو زينب وما بعدها قال رضي
واذا سمي بسعاد وزينب ونحو مذكر عاقل جمعت ايضا بالواو والنون كما يجمع نحو زينب بالالف
والتاء اذا سمي به مؤنث وكذا اذا سمي باحمر مذكر عاقل **قلت** احمرون واحامرون وان سمي
مؤنث **قلت** احمرات واحامر **قوله** لعاقل في التنسيل او مشبه به قال الدماميني
كقول الشاعر يصف فرسا وسهما له

محالفتي دون الاخلاء نبعة *
ترى اذا ما حركت وتزمجر * لها فتية ما هو يحثث رحت بهم *
ثم اجيبت فادر مراوج احمر *

المراد بالنبعة القوس وبالفتية السهام والشاهد في قوله فما هو وما احسن
قول بعض الشعراء المتاخرين ملغزا في القوس والنشاب

ما عجوز كبيرة بلغت عمرا طويلا وتنتهيها الرجال

فإن علا جسمنا الصغير أرواحنا تشتد سفالا ولا علو لما منزال *
ولنا في البنين سهم وقسم * وبينهما أكبار فرد نبال *
وإن لم يشبهوا ما في الآل اعوجاج وفي البنين اعتزال *

وفي ضيح وقد يشبه غيره بالعلم به في الصفات إذا كان مصدر تلك الصفات من أفعال العقلاء نحو قوله تعالى قالتا أتينا طائعين وقولك أعيننا فهم لنا طائعين رأيتهم لي ساجدين قال وإنما لم يعبر بالعلم لا العقل ليشمل نحو قوله أفلا من وراء لا يطلق عليه تعالى عاقل لا ينافي العقل المنع من الكبائر الجائزة على صاحبه تعالى الله عنه ا.ه وفي التسهيل أن نحو وعرفان نور مسموع لا أنه لم يستوف الشروط قال شيخنا أبو حفص سيدي عمر الفاسي في شرحه وأنكر ما معنى كونه غير مستوف فإن عنى أنه لا يوصف بالتذكير ولا عقل فجوابه أن المراد من التذكير ما يرجع إلى اللفظ كما يقال في عود ضمير المذكر مثلا وقد استعماله في وصف اللفظ الواقع عليه تعالى من ذلك وكذا المراد بالعقل العلم لا ذاته وحينئذ مستوف للشروط وإن أراد أنه لا يدل على ما فوق اثنين لوقوعه على واحد فجوابه أنه دال على ذلك وضعا وإنما استعمل في الواحد مجازا لأجل التعظيم لكن لا يخفى أن التعدد كان موقوفا على السماع من الشرع لا من العرب ما اللفظ جمع لا محالة لكنه استعمل في غير ما وضع له مجازا ا.ه قال الرضي وإنما خص أولو العلم بالجمع المصحح بالواو والنون لأنهم أشرف من غيرهم والمصحح في الجمع أشرف من التكسير وأما اختصاصهم بالواو فلما مر في تخصيص ضمير العقلاء نحو الرجال ضربوا بالواو ا.ه قوله أما علما ورد في الزمان في اشتراط العلمية مساد لاشتراط التنكير في كل ما يثنى ويجمع حتى إنه يقدر تنكير العلم وشيوعه إذا أريد تثنيته وجمعه وقد يقع الجمع في غير علم وأجاب بأن المراد أنه يكون علما بشرطه قبل ورود الجمعية عليه فإذا قصد جمعه بالفعل نكر فجمع وليس المراد أنه يجمع وهو باق على علميته فالعلمية شرط في صحة الإقدام على الجمع وعدمها شرط لثبوت الجمعية بالفعل ونظم في ذلك سؤالا على وجه الإلغاز فقال

* أيا علماء العصر لا زال فضلكم * مدى الدهر يبدو في منازل سعده *
* ألم يك شخص غريب لتحسبوا * بإرشاده عند السؤال لقصده *
* وما هو مشروط تعسر فهمه * عليه لشرط في السبيل لشرطه *
* فيسأل ما أمر شرطتم وجوده * لحكم فلم ينعقد الحكم إلا بردّه *

فلما رأيتم ذا الذي لاح ماثلا * منعتم ثبوت الحكم الا بمفصل
وما ذا العجز في الغرابة غاية * فهل من جواب تنعمون بمنزل

وذكر الجواب ابو عبد الله سيدي محمد الفاسي فقال

أيا ملغزا الغز اعلى ابن سيدي * تبين لنا منه غوامض مفصل
مشاركة للجمع ليست لمفرد * فيذهب تعبير بما وجه مفصل
وما اشتركوا الحكم الا موجود له * فسل ودع شركة الرواة لمفصل
وبالفرق بين الذات والوصف يعتري * وشبهه اتحاد في التنافر ابصر لي

ومعنى قوله وبالفرق ان المشترك كون ذاته ذات العلم لا بغير ومعه العلمية
وبين بين الذات من حيث هي وبينها بغير الوصف العنوان اذ قولها واما صفة فالصفة
يعم من بين العلماء فهذا الجمع الوصف والعلم دون غيرهما نحو رجل وانسان اما العلم
فتحصينا له بالتصحيح عن جمع التكسير الذي يكون التصرف في الاسم باعتبار ان وعلامة العلم
جارية بالتصحيح عليه من التصرف بغير ما يكون وايضا فان العلم يلحقه الوهن بسبب زوال
العلمية كما تقدم فيجبر بالتصحيح كما قيل في نحو فلوس وكرور ولهذا ايشارك باب العلم المجموع
بهذا الجمع باب كرور في فعل النون معتقب الاعراب واما الوصف فانه لما ضارع مشابهة
للفعل من حيث انه معنى بالفعل باعلال [illegible] بتصحيحها كما في التصريف اريد ان تكون العلامة
الدالة على صاحبه الذي عليه الوصف في الجمع كعلامة الفعل وهي في الفعل واو نحو الرجال
فعلوا ويفعلون فجعلت في الوصف ايضا واوا وان كان احد الواوين اسما والآخر حرفا ولمناسبة
الواوين قيل قام رجال فاعلون وغلمانه يقومون يفعلون وغلمانه فالوصف الذي يجمع بالواو والنون
اسما الفاعل والمفعول وامثلة المبالغة الا ما يستثنى والصفة المشبهة والمنسوب
والمصغر نحو رجيلون الا ان المصغر مخالف لسائر الصفات من حيث لا يجري على الموصوف
جريانا اذ هو دال على الصفة والموصوف المعبر معا فمعنى رجيل رجل صغير وغير لا
يدل على موصوف معين كالضارب والمضروب والطويل والبصري فان المصغر وان دل على [illegible] وكما
في عدم الاحتياج الى ذكر عدد ومعها الدالة التي على العدد والمعدود ومثله الصفات
الغالبة ولذلك ايضا فارق الصفات العاملة في الفاعل لان الصفات ترفع بالفاعل
ما موصوفها معنى والمصغر موصوفه مفهوم منه فلا يذكر بعده كما لا يذكر قبله
وكما لا يعمل في الفاعل وما امل تحولات الفعل في يعمل في الظرف والحال نحو مما فوله

له

ن

عملية

وتقبل التاء او تدل على التفضيل قال ض انما اعتبر في الصفات قبول التاء لان الغالب فيها
الفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء والغالب في الجوامد ان يفرق بينهما بالوضع كعير واتان
وجمل وناقة وحصان وحجر او يستوي مذكرها ومؤنثه كبعير وفرس وقل العكس في المنبين كاحمر
وحمراء وابطل وابطلي وسكران وسكرى في الصفات ونحو امرء وامراة ورجل ورجلة في الاسماء
فكل صفة لا تلحقها التاء فكانها من قبيل الاسماء لم يجمع ما ذا اجمع افعل فعلاء وفعلان فعلى
واجاز ابن كيسان احمرون وسكرانون واستدل بقوله

* فما وجدت بنات بني نزار * حلائل احمرين واسودينا *

وهو عند غيره ضرورة واجاز ايضا حمراوات وسكرانات بناء على جمع المذكر والاصل ممنوع
فيتبعه الفرع وقد شذ من هذا الاصل افعل التفضيل فانه يجمع بالواو والنون مع انه لا
تلحقه التاء ولعل الحيز انما فاته من حمل الفعل في الفاعل المضمر والمنفصل مطلقا مع ان
فعلى افعل فيه ابلغ واتم من اسم الفاعل الذي يعمل فيهما كما صيرنا الواو والنون النقص في فلو ن
وكرون على مائحي واجاز بعضهم في الاسماء نحو رمانون وسيعانون لقولهم رمانة
وسيعانة وقال ابن لا يقولون خطل لان الغالب في فعلان الصفة ان لا تلحقه التاء وما ورد منه
بها شاذ واما نحو عريانون وخمصانون فيجوز اتفاقا لان فعلان بالضم صفة يطرد تانيثه
بالتاء ولم يجمع ما ذا الجمع الصفات التي يستوي مذكرها ومؤنثها لشبهها الاسم ويجوز
مسكينون وعذرون ويجوز ايضا مسكينات وعذرات وهو فيما في الاسماء يجي كما مر في
رمانون وشذ من هذا الاصل الصفة اذا كانت على خمسة احرف كمفعول فانه يستوي
مذكره ومؤنثه ومع ذلك يقولون مصلفون ومصلفات لانه اجرامي او تكسير الخماسي
مستكره كما يجيء في بابه وقد اشار بزيادة نحو الا بمثل البيت الاعتراض على ظهر بان عبارة
غير وافية اذ قصد ان يذكر ثلاثة امثلة مثالا للعلم ومثالا للصفة القابلة للتاء كعالم
ومذنب ومثالا للصفة الدالة على التفضيل كالاعلى وانتم الاعلون وفيها ان عبارته
غير وافية ايضا اذ يدخل عليه المصغر والمنسوب والصفة الخماسية الاصول كما مر والجا
الموحد فيعني المشتق لزوما كذ[illegible] واقول ضيح وانما دخل في هذا الجمع المذكور على اي وقد
كان قال وذكنتم اريد به الزيونات فقوله وحملوا عليه اربعة انواع فيه تحرير وتفصيل
وترتيب عما اجمله ظهر وعلقه بزيادة الملحقات حيثما سمع لذا به النحو فقوله وعالمون
قال ك ليس جمعا العالم لان العالم عام والعالمين خاص بالعقلاء وليس ماذا اشار الجموع ولذا

ابن بري انه يجعل الاعراب جمع عرب لان العرب يعم الحاضرين والبادين والاعراب خاص
بالبادين وفي البيضاوي العالم اسم لما يعلم به كالخاتم والقالب غلب فيما
يعلم به الصانع وهو كل ما سواه من الجواهر والاعراض فانها لامكانها وافتقارها الى
مؤثر واجب لذاته تدل على وجوده وانما جمعه ليشمل ما تحته من الاجناس المختلفة وغلب
العقلاء منهم فجمعه بالياء والنون كسائر اوصافهم فمقتضاه انه جمع عالم مرادا به
كل جنس من المخلوقات يقال عالم الانس وعالم الملك وعالم النبات وعالم الحيوان ونقل انه
جمع عالم مرادا به كل جنس من ذوي العلم فقط او مرادا به كل فرد من الانسان قال كل فرد عالم
صغير من حيث اشتماله على نظائر ما في العالم الكبير من الجواهر والاعراض كما بين في محله
وفي عمدة الجلال ان الصواب انه جمع على الثاني لا مفرد له وان كان اسم جنس فكعربه فتعين
الوصف لانه علامة على وجود صانعه قلت وهو حسن واليه نحى ... لانه قال
ويجوز ان يرعى فيه الوصف لان العالم يعلم منه ذات موجده تعالى وبكونه دليلا عليه في
يكون بمعنى الدال ولا يقال لو كفى تلمح معنى الصفة في صحة الجمع بهما
لصح ان يجمع بهما الجميع الرجل في نحو انت الرجل علما لما فيه من معنى الكامل والغمر والغمل
والماسر بما في نحو زيد قمرا وعمر اسدا لما فيهما من معنى مضي ومعترك شجاع ونحو ذلك
وهو مما لا مساغ له في كلامهم لانا نقول معنى الوصف عارض في هذه الاسماء
الجوامد بخصوص التركيب بخلاف العالم فان معنى الوصف لازم له في كل تركيب اذ هو من
مقتضيات اشتقاقه وصيغته كالطابع للمطبوع به والخاتم للمختوم به فهو في لزوم
معنى الوصف له كالمصغر والمنسوب وذو وهي تجمع بهما من كلام قوله وبابه
الى التسعين ذكر الغاية تنكيتا على ظاهر قوله وبابه فانه يشمل مئين وليس مرادا لانه
من باب سنين ولو عبر بعشرين واخواتها لكان اولى قوله جموع تكسير ليس منها ذو ولا ما
فتح اي لان رجوع الواو فيها الذي يترك نسيا بدليل الرجوع اليه في التثنية في ذوا واما فم
الواو فلمناسبة واو الجمع فلا يصير لتكسير الضم الضاد في الغاضون قوله وهي
بنون واحرون وارضون كان حقه ان يؤخر ذكر هذه الثلاثة ويجعلها من محترزات قوله
في الضابط حذفت لامه ويحكم عليها بالشذوذ ولذا قال الطرة وارضون شذ قال المكودي
في الكبير كما نقله ابن غازي وصفته بالشذوذ لانه جمع جمع سنين وهي يجوز فيه حرف
اهلها بل اجرى فيه الزايد الذي هو تاء التانيث مجرى الاصلي ووجهها في شرح

التسهيل جمعه أيضا بوجه ثالث وهو أنه يراد في مقام الاستعظام تشبيها بالعاقل الذي
يحذر منه أو يتعجب منه كقوله لقد ضجت الأرضون البيت وقوله
* وأية بلدة إلا أتينا * من الأرضين تعلمه نزار *
قال ض وإنما فتحت الراء لأن الواو والنون في مقام الألف والتاء فكأنه قيل أرضات
أو للتنبيه على أنها ليست بجمع سلامة حقيقة ويجوز إسكان راء أرضين وكذا هو أن
الإسكان غير ضرورة وحينئذ لا يكون من جموع التكسير وأما أهرون فقال الرضي
قيل فيه جاء أهرة في الواحد وقيل لم يجئ له وعلى تقديره لا يكون أيضا من جموع التكسير
بل من جموع التصحيح التي تشترك الشروط مثل أوز في أوزة قوله وسنون
وبابه قال ض وعلل النحاة جمع ما حذف لامه أو فاؤه بهذا الجمع بكونه أفضل
الجموع لكونه خاصا بالعقلاء يجبر به ما نقص الاسم من الأصول أي تخرق نسيا
قال وأما أهرون وأوزون فلما لحقهما من الإعلال بالإدغام وبعضهم يقول النقص
المتوهم لأن حرف العلة قريب من الحذف بل التضعيف كتضمنت قوله باطراد
قيل لو قيل شائع بدل الطرد لكان أنسب بقوله أولا ويشترك إذ كيف يكون اطراد
مع تخلف الشرط فإنه يقتضي أن الشرط غير شرط وأجيب بأن محل
الاشتراط السابق الجمع الصحيح والاطراد هنا في المكسر فلا تنافي قلت
عبارة التسهيل كعبارة الرضي فيهما وشاع هذا الاستعمال فيما لم يكسر
من المعوض من لامه هاء التأنيث فالاطراد إنما هو في هذا ض قوله عزة
من عزة النجوم بأن لا هاء وقيل فيهم سميت الفرق المختلفة عزين لأن كل فرقة
تعزى إلى غير ما تعزى إليه الأخرى فلامها واو من العزو في النسب وهو الصواب وما في
القاموس لأنه كتب قبلها وأعلى عادته في العزو من اللام واو ومن اللام ياء
ومثل ما ذكر في استيفاء الشروط مائة ومئون وقلة وقلون وفلة وفلون وكرة
وكرون ورئة ورئون قال
* فغظناهم حتى أتى الغيظ منهم * قلوبا وأكبادا لهم ورئينا *
وفي ض ما حاصله أنهم غيروا في الجمع حركة فاء بعض ما يجري عليه الغالب
تنبيها على أنها ليست بجمع سلامة حقيقة فكسروا الفاء في المفتوحها وجمع
سنون بالضم قليل ومثل هذا التنبيه كسروا عشرين وهم يغيروا مكسور

أبناء

الفاء لاعتبار الفا بين المفتوح والمضموم وجاء في بعض نسخ الفاء الكسر كالفليس
والثبير وليس بمطرد اذ المضموم والمكسور في يسمع فيهما الكسر **قلت** بل سمع في الفليس
ذكره في القاموس وفيه ونقل صاحب التسهيل الضم والكسر في المضموم الفاء
جاريا معا **قوله** وذبة وثبين في صح ان الثبين قليل لانه كسر على الاثافي وعليه
فذكره هنا غير صواب **قوله** القرم العزف كما صح انه يقول هنا وشذ ارضون واه
وامرون كما هي وشذ ايضا في الاضاة بالفتح وهي الغدير الصغير اضون في جمع قناة
قنون ذكره صح قال وربما جاء فيما قلب لامه الفا كالاضاة والقناة **لاكن** بعد
حذف الفه نسيا فيضم كالسنة فلذا يضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء اذ لو اعتبرت
الالف المحذوفة لفتح ما قبل الحرفين كالاعلين والاعلون **قوله** لان المحذوف الفا
شذ لدون للاتراب كذا قال والذي **ذكر** صاحب القاموس لدة في مادة لدي وقال هنا
يذكر في مادة ولد وهم الجوهري والروكبي لرايته هو وكلامه اشار اليه الناصحة بقوله
والدين **وكذا** ابدل على انه محذوف اللام تصغير بضم الجمع على لديات ولدون
ولدون فيحمل الدين ولدياة ولدون على القلب اذ الظاهر اشتقاقه من الولادة لا من لدى
وقد ذكر صاحب القاموس نفسه في مادة ولد ما ينافي ما سبق عنه في مادة لدى
فقال والدة الترب الجمع لدات ولدون والتصغير وليدات وولدون لا لديات ولديون
كما نقله فيه بعض العرب انتهى ونسبة الغلط للعرب فاسد اذ كل ما تكلموا به يحتج
لعدم **فالصواب** ان يقال مفرد على لديات ولديون قلب الفاء لوكهر اللام وشبه
ذلك لا يقال فيه غلط وشذ ايضا رفون جمع رفة بمعنى الورق في الكعبة ومنه حديث
وجدان الرفين يغطي ابن الاثير والاثر الضعيف والابيين من اتصف بذلك **قوله**
ابون واخون **قال الشاعر**

كريم كادت الاعراب فيه * واشبه بفعله فعل الابينا
كريم لا تغيره الليالي * ولا اللاواء عن فعل الاخينا

وقرى والاه ابيك ابراهيم واسماعيل واسحاق وتثليثهما يجمعون **قال**

اريد هناة من هنين وتلتوي * علي وآتي من هنين هناتيا

فان قلت هل يكون هنين جمع هنة وهو مستوف للشروط **قلت** من جملة
الشروط ما نقله صح في الحواشي عن ابن عصفور في شرح الابيات الا يكون للاسم

مذكر يجمع بالواو والنون وقد ثبت جمع مر على مرون بل وجمع منة عليه للتيسر وحكى
ثعلب أنه يقال في جمع ابن أبون عيانا وهو في غاية الغرابة **قوله** وشذ بنون في رمه
قبل وضع كرهنا شذوذه **ولا أكثر الصواب** الاقتصار على ما هنا **قوله** شاة أو
وشفة أصلهما شوه وشفه حذفت اللام فيهما وهي الهاء وعوض عنها هاء التأنيث
فلزم فتح ما قبلها لأن هاء التأنيث لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا فانقلبت الواو في شوه
ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ويصح أن يقال أصلهما شوهة وشفهة وهما حذفت اللام
قدرت هاء التأنيث عوضا عنها فإن كانت غير عوض فحكم الوصف والتأنيث في فعل
ما تفرع **وأما** ما في الشرح من تفريع القلب في شاة على حذف اللام وزعمه أن الواو إنما
قلبت ألفا لزوم انفتاحها فهما الأوجه له إذ لا انفتاح في وقوع الهاء عقب الواو
الساكنة **قوله فعل الحويث** شذ سماء ولولا وشذ كفون في جمع كفة بضم الكاف كما
للهي وغيره ولا بكسرها خلافا للشاطبي ومن كره الشيخ والشم لأن ضم كسر ومما على
كفتي بالضم أيضا قال كتوم المنايا بحر الكفينا ومثله برون في جمع برة وهي حلقة من
صفر تجعل في أنف البعير وكسره مما على بره **قوله** ثم تستوفي الشروط شبا بالسمون
الواحد في الاسم بفتح السين وكسره ما **قوله** كالعلون قيل إنه صفة **لغوالم الحمل له**
أمثل الحمل غير مستوف للشروط **ورد** بأن الذي يرجع به بمعنى مستحق وليس من الجمع
المجموع بل المجموع أمثل الغرابة وأيضا فإنه لا يقبل التاء ولا يدل على التفضيل **قوله**
ولا رد بلا لغير عاقل لما … في شرح الكافية وابلا من الشبه بالعاقل بأن يشبه
المكر الغزير بالرجل الكثير الاخبار وعلى هذا فلا يكون من الملحقات كساجدين
وكما يعين وها يعين في الآية السابقة **وفيها** بحث لأن المشبه بالعاقل هو الوصف
الذي يصدر من أفعال العقلاء كما سبق عن … فمثلا بالذي الحظ كرية وليس الغزارة من
أفعال العقلاء ولا صفاتهم ومما جمع هذا الجمع غير مستوف للشروط دهيده وابيكر
في قول الشاعر

قد شربت إلا الدهيدهينا * قليصات وأبيكرينا

والدهيدة مصغر دهداه وقياسه دهيديه بغير ياء بحذف الياء وهو صغار الإبل وأنه
والأبيكر مصغر أبكر مفردا ويجوز أن يكون مصغر أبكر بضم الكاف جمع بكر بفتح الباء وهو
الفتي وقد قال الكوفيون **فالناظم** ومن ذلك أيضا أرون وذرون وحرة وحرون

بعض

بغير همز فيهما وأما المعروف بالهمز فإن قلنا إن أصله بالهمز إنما مسموع في هذا الثقيل
والإعلال وفي مزيد الياء وأما أبينون فكقوله *
زعمت تماضر أنني إما أمت * يسدد أبينوها الأصاغر خلتي *
فليس شذوذه من جهة الجمعية حتى يعد في الملحقات كما زعمه (ضح) بل من جهة أنه جمع
مصغر لم يثبت مكبره وهو مصغر ابني بوزن أعمى وقيل مصغر ابن كأنه جمع ابن وكان
فعلا بالتحريك نحو جبل وأجبل وزمن وأزمن شذوذا وقيل مصغر ابن بنقص همزة الوصل
وقيل مصغر بنين على غير قياس قوله المسمى به من هذا الجمع فرا مسر في ترتيب
هذه الأنواع وقدم أسماء الجموع لسلامتها من التغيير الذي في النوع الثاني ومن جموع
تكسير وثنى بجموع التكسير لاشتمالها على نوع منه فيه الإعراب بالحروف كما مر
وثلث بجموع لم تستوف الشروط لأنها مع نزولها عما جموع وختم بالمسمى به لبعده عن معنى
الجمعية فيه بالكلية قوله كعليون قال أبو السعود عليون علم لديوان الخير
الذي فيه كل ما عملته الملائكة وصلحاء الثقلين منقول من جمع علي من العلو سمي
بذلك إما لأنه سبب الارتفاع إلى أعلى الدرجات في الجنة وجعله (ضح) منقولا عن
جمع المنسوب إلى علية وهي الغرفة وأصح مخصوص الأبنية والتسهيل على أنه علم لأعلى
الجنة تبعا للناظم في شرح التسهيل وعلى كل فلا وجه لجعل الشارح له منقولا مما حمل على
ما حمل على الجمع بل هو منقول من الجمع حقيقة وأما تعبيره في الأصل بجمع العلو مضموما به مكان
ثم سمي به فتعسف قوله نعم لو قيل إنه كذلك من غير علمية فيكون عليون بمعنى الأماكن
المرتفعة كان من قبيل ما لم يستوف الشروط لعدم العقل إلا أن التخريج على الشاذ
مع ثبات المفسر يعني كونه جمعا لما لا ينبغي ارتكابه وكما هو علم منقول من الملحقات
ثمانون لبلد قال في القاموس بناه نوح عليه السلام لما خرج من السفينة وكان معه
ثمانون إنسانا ومنه عمر بن ثابت الثمانيني وسميت أعلام بصيغة الجمع ولم تنقل
منه ولا مما ألحق به نحو قنسرون وصفون ويبرون ونصيبون قوله ويجوز في هذا
النوع مثله ما لم يتجاوز سبعة أحرف كسخترجين قوله بالنجاح والحروف إعرابه مقدر على
الواو والنون كالتنوين أو على النون منع من ظهوره اشتغال محله بحركة الحكاية وهي
حكيت صيغة الرفع لأنه أول الأحوال قوله وبعضهم يجري بنين وباب سنين شرح
لقول الناظم ومثل حين قد يرد ذا الباب لكنه زاد بنين فتكون الإشارة لباب سنين

بعضهم وبعضهم جوز رفعهما الى جميع الملحقات ويرده قول الكافية

* وربما استعمل مثل حين * باب سنين نحو من سنين *

وعدل ضح عن التشبيه بحين الى التشبيه بغسلين لكمال شبهه بالجمع بزيادة الياء والنون ولزوم الاعراب وحين قد يبنى اذا اضيف لجملة نحو على حين عاتبت البيت وعلى مذاد الاجراء قوله * عراني الوشم مانته النهار * ومنها ثبتت النون مع الاضافة كما في البيت فان سنينه وفي الحديث اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف وشذ عند عدمها كسنينا في الحديث وقول الشاعر

* الم نسق الحجيج سلي معدا * سنينا لا نعد لها حسابا *

وقد لا تنون كما للفراء قوله وبعضهم اي النحاة يطرد هذا في اللغة * تنبيه على ان الفرق في قول الناظم ومن يطرد نحو يطرد من النحاة لا من العرب بدليل نسخة والفرا اي اطرد يطرد وان المراد بالاطراد العموم لا القياسية قال في الحواشي كلام ط ملبس اذ يحتمل ان قوما من النحاة يرون اجراء السنين مجرى الحين مطردا لا شاذا وان قوما من العرب يستعملون ذلك على وجه الاطراد والكثرة لا الشذوذ وعليه عول ابنه ويبعد في النسخة المذكورة والمعنيان لاكنه بل يحتملهما ولا جرت العادة بالتنبيه عليهما في المختصرات ويحتمل معنى ثالثا وهو ان من النحاة من طرد الاجراء مجرى حين في باب جمع المذكر السالم وما حمل عليه ولا يخص ذلك بباب سنين وبه قال جماعة منهم المبرد فاتضح بهذا على الوجه الثالث لانه المختار عنده في معنى كلام ط وان كان يرى انه لا دليل في البيتين كما يشعر به قوله وبي ويحرج * وفرق بين الشاذ الذي لا دليل فيهما واحسن من تخريجاته الثلاثة في فاربين الغباب ان يكون الاصل فاربين للغباب بحرفة اللام وبقي الجر على حد اشارت كليب بالاكف الاصابع قوله نون المثنى قدمه جريا على الترتيب السابق ولتقدم رتبة المثنى على الجمع وعكس ط لان الجمع مختتم بالفعلاء فكان اشرف ولان الكلام كان فيه فقلل العمل اذ فصل واحد بين المثنى ونونه خير من فصلين ولم يذكر انون كل منهما لانها غير مقصودة في هذا المحل بالذات لان الكلام في ابواب النيابة * لكن بيان حكم النونين من الفوائد المستطرة الكثيرة قوله المثنى ال للتعريف والوصف للتبيين وليست موصولة والوصف للمعرف والا ورد عليه ما ورد على الناظم من ان ما في قوله وفتح ما ثني ان كانت واقعة على المفرد صحت الصلة وبطلت اضافة النون اليها او الذي في المفرد

وإن كانت واقعة على المثنى بطلت الصلة إذ المثنى لا يثنى وصحة إضافة النون وأورد
مثل هذا على قوله وما بتا وألف قد جمعا البيت فإن وقوع ما على المفرد يبطله قوله يكسر في
الجر وعلى الجمع يبطله قوله جمعا **وأجيب** باختيار الأول وعلى أنه يقدر المضاف في
قوله وما بتا أي وجمع ما جمع بتا وألف ويمكن مثله في قوله ونون ما ثني أي ونون مثنى ما ثني كما
قيل في والذين يتوفون منكم أي وأزواج الذين واختص قوله وما بتا وألف بجواب آخر تقدير
مضاف أي جمعه يكسر كما قيل في الآية التقدير أزواجهم يتربصن وتقدير مضاف في قوله
يكسر أي يكسر جمعه كما قيل في حديث ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوه أي كلوا مذكاه
وأجاب ابن زكري بأن ما مصدرية والمصدر بمعنى المفعول أي ونون تثنية أي مثنى
على حد ولكن هذا التقرير إن يفتقر إلى ابتداء بمعنى مفتقر وزعم ابن طح أشار بتعبيره
بالمثنى إلى هذا الجواب وهذا وهم فإن في تثنى وكذا جمع ضميرا يعود إلى ما وذلك مانع من
كونها مصدرية فإن زعم أن النائب ضمير المصدر قلنا لا ينوب على الصحيح إلا مقيدا ولا تقييد
وأيضا فإن مصدر تثنى مؤنث والضمير مذكر **فإن قلت** لم يرد الإشكال في قوله ونون
مجموع لأن المراد رفع ونون مفرد مجموع فلا نون في المفرد وإن قدر ونون جمع مجموع فالجمع لا يجمع
قلت لا يرد لأن مجموع صفة غلبت عليها الاسمية فلا يجري على موصوف فهو اسم لنفس
الصيغة الدالة على الجماعة **ثم أقول** لا حاجة إلى شيء مما تكلفوه فنجعل ما واقعة على
المفرد والمفرد الذي ثني أو جمع من حيث هو مغير بالتثنية والجمع ومتصف بهما هو نفس
المثنى والمجموع وإنما جاء الإشكال من جعل ما واقعة على المفرد من حيث هو أما إذا أخذ
مغيرا تغايره بالتثنية والجمعية فهو عين المثنى والمجموع فإنهما ليسا مباينين للمفرد كل
المباينة بل هما المفرد مزيدا في آخره زيادة لمعنى كما عليه كما سبق في كلام الرضي قوله
وفتحها بفتح الياء لغة فيه تنبيه لا كلا وكلتا وضم الفتح تبعا للسيرافي وابن جني إذ هما
يجوزان فتح الألف لأن القياس يقتضي التخصيص بالياء إذ المقصود من الفتح التخفيف
وهو إنما يطلب بعد الياء لأنها ثقيلة ولذا فتحوا في كيف وأين وأما الألف فأخف الحروف
ولأن البيت المستشهد به وهو أعرف منها إلخ مقدوح فيه بأنه مجهول القائل ولا يعلم
له وبأنه قيل إنه مصنوع وبأنه محمول على الجواز مع الألف التي في محل الياء نصبا
وجرا على لغة بلحارث فإن البيت من هذا القبيل كذا قال في الحواشي **وأجاب**
عن القياس بأنه لا مانع من زيادة التخفيف وبأنه قد يكون الفتح لمناسبة الألف

كما قيل في ايار انه بني على الفتح لمناسبة الالف كما مر وعن جملة عبر القايل بانه لا يقر بعدم عربية كون البيت عربيا وقد نسبه ابو زيد في نوادره لرجل من بني ضبة وهو الثقة فيما ينقل ولو اشتهر هنا معرفة عين القايل لما ز عمه صح في شرح الشواهد وابي الكمال لسعة الاحتجاج بحسبين بيتا من ابيات الكتاب فارجيه الى بيت معلومة القايل وخمسين مجهولته وعن عدم النظير بانه لا اقل من ان يقتضي جواز ذلك في الشعر ككسر نون الجمع فانه يجوز القياس على ما استعمل ضرورة في الضرورة كما في الاقتراح عن ابي علي وعن دعوى انه ممنوع بانها لا تسمع مع نقل ابي زيد له في نوادره ونسبته لرجل من بني ضبة وذكرها ابو علي بعض بنوادره وفي الاقتراح كان يونس يقول من بني الثقة عن العرب فقيل له من الثقة فقال ابو زيد وعن تخصيص ذلك بلغة بلحارث بانا لا نسلمه فان البيت دليل على ان هذا الشاعر ليس من بلحارث والالف مطلقا وذلك قوله ونحوين نعم فيه استعمال الالف نصبا الا على جهة الالتزام كما هو لغة بلحارث ثم لا وجه للتخصيص المذكور من جهة القياس بقي ان صح زعم كما نقله الدماميني ان الشاهد في البيت في موضعين لان قوله ضبيا ثثنية مبني على حذف منهما وهو الذي نقله الشمني عن المعرب والكنه مرج انه اسم رجل ولا ادري من اين له ذلك وفي القاموس احوذيين بفتح الميم وكسرها والحاء تكسر للامالة قوله وفتحها شامل لما حمل على المثنى وهو كما هو النص قال طب وتم يفتح نون المثنى كاثنين فيما علمناه واجاب عن نحو باه قوله ونون مثنى والملحوق به شيء واحد فيكفي وجود الفتح في جملته ولا يلزم وجوده في شقيه قلت حاصله انه من الحكم على المجموع وهو لا يقتضي الحكم على كل فرد نحو كل بني تميم يحملون الصخرة العظيمة لا من الحكم على الجميع وهو الكلية ولو مثل المثنى والملحوق به واقي ببيت الكافية وهو

* والنون في جمع له بفتح وفي * تثنية كسر وعكس قد يفي *

* لكان احسن واقصر وانسب قوله على احوذيين مثله قول الاخر *

* يا رب خال لك من عرينه * لا تنقضي بشوقه شهرينه *

شهري ربيع وجمادى ستنه * انشده ضح قال وهو في الفعل الثعراني وقد تضم نون المثنى وقد في الشواذ في الفعل تحرزانه وسمع مما قليلا بضم النون قوله وكسرها جايز قال طب ذهب الاخفش الاصغر والا علم الى انها كسرة اعراب وغيرهما ان في الكلام

من ما كتبناه على الابيات ٥٥٥١

الانع عامل الجر نحو زيدي ذي دأمرين وقوله الى ابن ابي ذويان نكتة * وابنه ابن ابي
براثين وقوله في الحماسة

اكل امرئ ان كعبا وعبسه * لا بارك الله في بضع وستين
من السنين تملاها بلا حسب * ولا حياء ولا عقل ولا دين

وقوله * وقد جاوزت حد الاربعين * وعن المبرد وابن جني انما بناء على اصل
التقاء الساكنين وعلى كل يختص ذلك بالضرورة ولا يعرف بين المذهبين بان القائل بالاعراب
لا يجوز الكسر الا مع تقدم عامل الجر والقائل بالبناء يجوزه مطلقا للضرورة لان الكلام
انما هو في توجيه ما سمع من ذلك لا في القياس عليه وقد مر انه انما سمع في موضع الجر فذا
ظاهر كلامه فان قلت قول من قال منهم بعضهم يطرد من اللغة يقتضي ان
الكسر عند من يراه اعرابا مطرد غير خاص بالشعر قلت معنى قوله يطرد يعم
كلامهم وليس معناه انه يجعلها مطردة مقيسة كما توهم قوله جائز في الشعر فيه تنكيت
على ظاهره في ايهامه تساوي الحالتين في القليلين مع ان فتح نون المثنى لغة وكسر نون الجمع وما
حمل عليه ضرورة واجيب بان كلا منهما في شرح الكافية بان الكسر لغة ايضا ومع
بعد العين وهي لغة ابي حيان حكى ذلك لغة قوله بعد الياء قيد به احتراز من لا لان الكسر
انما سمع بعد الياء وبيعد ان يجوز مع الواو ولا ابراهيم في الثقل

فصل الجمع بالف وتاء

وقدم الالف على التاء لتقدمها في اللفظ وعكس الناظم لضرورة الوزن قوله
مزيدتين صفة مؤكدة كما في نفخة واحدة لان الزيادة مفهومة من باء الاستعانة
او السببية ولذا اكتفى الناظم عن التقييد في النظم لكنه قيد في التسهيل فتبعه الشارح
دفعا لتوهم كون الباء للمصاحبة ولا شك ان التصريح بالزيادة اولى وقد حكى
الصغاني ان بعضهم قال نكحت ابيات فقيل له الحراب ابيانا ابيا فقال وما بنات والى فرجعا
البنت وقول الشارح جمع المؤنث السالم على وجه التغليب فيدخل فيه ايضا مفرده
مذكرا كمقبلات او غيره كشجرات وحبليات وحمامات لان التسمية لا يجب فيها
وجود المعنى انه مع غيران التعبير بالجمع بالالف والتاء اظهر وتقدم الكلام على الجمع في ستة
انواع ويجمع في غيرها وقد نظم ذلك الشاطبي فقال

وقسه في ذي التا ونحو ذكرى * ودرهم مصغر وصحرا

وزينب ووصف غير العاقل * وغير ذا مسلم للناقل

وهو اصلها ما في التسهيل ونصه يجمع بالالف والتاء قياسا ذو تاء التانيث
مطلقا وعلم المؤنث مطلقا وصفة المذكر الذي لا يعقل ومصغره واسم الجنس المؤنث بالالف
ان لم يكن فعلى فعلان او فعلاء افعل غير منقولين الى الاسمية حقيقة او حكما وما سوى ذلك
مقصور على السماع انتهى **قال الدماميني** من المسموع سماوات وارضات وسجلات وحمامات ومن
الغريب ما يحكى من ان شخصا من بني العصر زعم ان حماما يجمع على حمامات قياسا بنوع باه
حماما مذكر ليس فيه من جهة القياس ما يقتضي جمعه كذلك **وقال سيدي الدماميني** ان كل
حمام لا يكون الا للرجال وانما اراد حمام النساء فتسمحا وانعب العقل **قوله** فان
نصبه بالكسرة لم يذكر هنا كالنظم لانه على الاصل **واجيب** عن النظم بانه
ذكره ليبين ان النصب محمول على الجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل ولذا فرع الجر فانه يرد
عليه ان الكلام في بيان النائب لا في توجيه النيابة ولذا لم يذكره في شيء من ابواب النيابة
لانه موكول الى الشروح المبسوطة **ويجاب** بان زيادة فائدة في بعض المواضع
لا يتم بل يكون استطرادا مستحسنا **ولما** استعمل المؤلف ذكر الجر استطرد ذكر المعية التي في
النظم لانها لا تكون الا في متعدد مع انه قال في الجرائش استعمالها بمعنى فاسد لان المراد
بجميع الاجتماع معا اتحاد الوقت بخلاف جميعا قاله ثعلب **وهو** ما انه نقل
في المغني عن ك انه لا فرق بين معا وجميعا في عدم الاجتماع خلافا لثعلب **وقد**
عادل بينهما من قال

كنت ويحيى كيدي واحد * نرمي جميعا ونرامي معا

قوله خلق الله السماوات نحوه في النبا بذات الحسنات يذهبن السيئات [illegible]
منكن مسلمات مؤمنات **وفي المغني** في الباب الذي عقده للتحذير من امور اشتهرت بين
المعربين **والصواب** خلافها **السابع عشر** قولهم في نحو خلق الله السماوات
ان السماوات مفعول به والصواب انه مفعول مطلق لان المفعول المطلق ما يقع عليه اسم
المفعول بلا قيد كقولك ضربت ضربا فالضرب مفعول لا مفعول به والمفعول به ما لا يقع
عليه ذلك الا مقيدا بقولك به كضربت زيدا فزيد مفعول به الضرب لا مفعول
والسماوات من القسم الاول لانه يصدق انها مفعولة اي بفعل الله واوجدها بعد ان لم

الي [illegible]

كذا في نظيره

تكن ايضا في ذاتها المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلا
والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل ايجاده والذي غر اكثر النحويين في هذه
المسألة انهم يمثلون المطلق بافعال العباد وهم انما يجري على ايديهم انشاء الافعال لا الذوات
فتوهموا ان المفعول المطلق لا يكون الا حدثا ولو مثلوا بافعال الله تعالى لظهر لهم انه لا
يختص بالحدث لان الله تعالى موجد للافعال والذوات جميعا لا موجد لهما في الحقيقة سواه
وممن قال بمثل هذا الجرجاني وابن الحاجب في اماليه وكذا البحث في انشات كتابا وعمل
فلان خيرا او امنوا وعملوا الصالحات مع تغيير بعض اللفظ واما ما استدل به القائلون
بانه مفعول به من الامور الثلاثة التي ذكرها الشارح فانما ينتج ان العالم مثلا مفعول لخلق
الله اياه وهو مسلم بل في صحة لا يقال عاقل ان الفعل هو عين الذات فلا استدلال
على ذلك هذا مع انه لم يدع الجرجاني ومن تبعه ان المفعول المطلق لا ينحصر في الاعراض
والمعاني بل يكون من قبيل اسماء الاعيان ايضا كما سمعته فيما نقلناه عن المغني هو ا
وقد بحث فيما استدل به في المغني اولا من ان السماوات مفعولة لا مفعول بها كما ان الخلق
كذلك بانا لا نسلم ذلك بل هي مفعولة اي منشأة ومحدثة ومفعول بها الخلق اي موقع
عليها وفيما استدل به ثانيا من ان المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل بانه يكفي الوجود
الذهني كما في تصورت بحرا من زئبق وجبلا من ياقوت والسماوات كانت معلومة لله تعالى
على ما تكون عليه ثم اوجدها واحدثها وبهذا اجاب الشيرازي في شرح الحاجبية
لا يقال لا سبقية في قولنا تصورت بحرا من زئبق بحسب الذهن ايضا اذ لم يعقل بحر من
زئبق قبل وقوع التصور عليه لزم تقديم الشيء على نفسه وهو محال لانا نقول
معلوم ان التفات النفس نحو ما لا تشعر به اصلا باطل فلابد ان يسبق على التصور شعور
بوجه ما يكون الشيء موجودا او من لوازم الحقيقة اما بما يعم ان يعلم او نحو ذلك بان نقلت الكلام
الى هذا الشعور وقلت استشعرت بحرا من زئبق ثم تصورته اشكلت السبقية حينئذ
ويجاب بان له سبقية ذهنية بالنسبة لشيء اخر وذلك كاف ومما يبين لك
انه يكفي السبق في التعقل والعلم قوله تعالى اعطى كل شيء خلقه اي اعطاه
ايجاده فعلا انه لم يكن في الخارج واعطى متعدية للمفعولين وكل منهما لم يكن موجودا
خارجا قبل الاعطاء وكذا اذا فسرت الاية بمعنى اعطى كل شيء صورته
وشكله كما مر به البيضاوي لان الشيء ليس سابقا في الخارج لاعطائه شكله

وصورته اذ لا يوجد في الخارج الا على شكله المخصوص وصورته المعينة وكذا قولك
محمد نبينا نكتفي فيه بالرأي بعد رتبته وتم اجراؤه بانه مرجح ولو ترتبت محمد على ان يكون التمييز
موجودا في الخارج ثم يعرض لكان في المجهول أشبه ومما يعتبر ان السموات والعالم
في خلق الله السموات وخلق العالم مفعول به لا مفعول مطلق لانه يصدق عليهما اسم
مفعول من مادة الفعل الناصب لهما فيقال السموات مخلوقة والعالم مخلوق وهذا شأن
المفعول به ولا شيء من المفعول المطلق كذلك اذ لا يقال في ضربت ضربا مضروب على
الاسناد الحقيقي وقد قال نجم الائمة المحقق الرضي والاشتراك في الاول في رسم
المفعول بها ان يقال هو ما يصح ان يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله المثبت
ان المجعول مثبتا وقال ابن الحاجب اسم المفعول ما اشتق من يفعل لمن وقع عليه
والحاصل ان القول بان السموات والعالم مفعول مطلق لا مفعول به في غاية السقوط
وان كان تبعهم في تأثيره في الالفية ومثار الشبهة ان السموات والعالم كل منهما يقال
له مفعول قلنا قد علمت انه لا منافاة فيقال انهما مفعول بهما مخلوق ويكفي في ان الفعل
في كونه فيما مفعولا به تعلقا مع انه يصدق عليه انه مفعول وكذا الاخلال في تحت اخلالا
لا مفعول له ومن مفعول انهما مطلق واعف المقام ودع عنك ما قيل ان يقال قوله
كسمعت لغاتهم زعم ابو علي ان الوارد منه الذي نغرد مردود اللام ورد بانه يلزم الجمع
بين العوض والمعوض عنه لان التاء عوض من اللام وله ان يقول التاء عند الرد لمحض
التانيث لا للتعويض قوله ما سمي به اشار به الى تعميم قول الناظم اسما قد جعل
انه مما ينسما علما او نحو ذا والاكمل الاسمية كانت حاملة له حالة الجمعية قوله
رايت عرفات استدل الدماميني على علميته بامتناع دخول ال وبانتصاب الحال عنه في قولهم
هذه عرفات مباركا فيها وبحث فيه بانه يجوز ان يكون حالا من اسم الاشارة والعامل
حرف التنبيه او من عرفات وان كان نكرة بلا مسوغ على مذهب من يرى جواز ذلك فيما لا سيما
وقد نقل عن الامام انه يرى قياسية مجيء الحال من النكرة بغير مسوغ وله
ان يقول انما استدل الدماميني بالتزام النصب كما يعلم من كلامه ولو كانت عرفات نكرة لجاز
مباركا على انه نعت فلما لم يسمع الا النصب دل على علميته قال الزماميني في التمثيل بعرفات واذرعات
نظر لان الواحد لكل منهما لا انه لم يرد اذرعة ولا عرفة قال الفراء لا واحد لعرفات
يصح جمعه وقول الناس نزلنا عرفة كأنه مولد وليس بعربي محض كما في الصحاح ومن عجب

بعض

وقد ثبت في الحديث انه عرفة ثم هو بمعنى الجمع وليس بمفرد الا كما يوهمه
كلامه وقد نقل الشارح عن المبرد ان اذرعات مستعمل لانه جمع اذرعة جمع ذراع في لغة من ذكر
قوله ومنهم من يعربه اعراب ما لا ينصرف اعلم ان المسمى به من هذا الجمع فيه
على اللغات الثلاث لغياب العلتين الا انه حكي فيه انه اعراب السالم على اللغة الاولى
وتنوينه عليها ليس للتمكين وهو في ثانية العلتين بل للمقابلة فلذا جاء معها كذا قيل
قلت ينبغي ان يقال انه للحكاية لانه انما يقابل نون جمع المذكر السالم ما دام جمعا
بالالف والتاء وقد انسلخ بعد التسمية عن معنى الجمعية الا انه حكي فيه ما كان له
حالتها من اعراب وتنوين وملغى به فيقال انه لا ينصرف ويجر بالكسرة ويحمل على نصبه
زيادة ان شاء الله لتنافيه نعم تنبيه قال شيخ في حواشي التسهيل يزاد في الملحقات
اللاءات في لغة ذكرها في باب الموصولات التسهيل ولا يرد على الجمع لان الجموع في الغرض
واللاءات الملاجمعا وزاد بعض في جمع ذات الكافية عند من اثبته فان بعضهم
يعربه كذلك والظاهر انه ظهر يرا جمعا حقيقة لانه لم يجعل في شرح التسهيل من اسماء
الجموع الا ما ليس فيه حروف المفرد كاللاء واللواتي ولعل المصنف لذلك جمعا فاستغنه

مبحث ما لا ينصرف

قوله وهو ما فيه علتان من العلل في الخفيفة بجموعها واعلم ان الاصل في
الاسم الخلو من مشابهة غيره وقد يتبعن شبهه بالحرف فيبنى او فوق الشبه كما مر
وقد يتبعن شبهه بالفعل وهو ثلاثة اقسام قوي ومتوسط وضعيف فالشبه القوي
ان يعطي معناه ومعنى الفعل سواء كما في اسماء الافعال فيبنى انه مرح ويعطى
عمل الفعل سواء قلنا ان بناءه لمناسبة الفعل لكونه بمعنى الافعال ورد وقال اللتي
شبه الحرف والشبه المتوسط ان يوافقه في الحروف والاصلية ويتضمن
بعض معناه كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم المصدر فيعطى عمله
ولا يبنى لنقصان الشبه ولضعف امر الفعل في البناء لتطفل المضارع منه على الاسم
في الاعراب والشبه الضعيف ان يشابهه من غير جهة احواله مماس
جهة اللفظ والاصل ومن جهة المعنى ان الفعل فرع عن الاسم بعلة الاشتقاق فانه
بناء على ان المصدر الاصل وهو الصحيح ومعنى لافتقاره الى الفعل في الاسناد واستغنا

الاسم عنه فلا يبني لما في المشابهة لضعفهما بتغاير ذات الفرعيتين ومع ضعف
الفعل في البناء ولا يعطى فيما عمل الفعل لان العمل انما هو لتضمن المعنى الطالب للفاعل
والمفعول وهو خلو منه بل يمنع لمقاومة المشابهة بعض خواصه التي لا تكون في الفعل
وهو التنوين ثم يتبعه الكسر او التنوين والكسر دفعة واحدة لتهافت ضرورة الجر التي
لا تدخل في الفعل وحمل الجر هنا على النصب كما حمل النصب عليه في المثنى وجمع التصحيح لا
شتراكهما في كونهما اعراب الفضلات ولم يشفع فيه فرعية واحدة لضعف مقاومة المشابهة
بفرع وهو فرعية الفعل في الاسم ولان الاسم والفعل لما تشاركا في الاشتقاق ل
م يبعد الاسم عن اصله بمشابهة ما هو فرعيه في جهة واحدة بل لا بد من المشابهة من
جهتين كما عرف فان قلت اذا اشبه الاسم ذو العلتين الفعل فقد اشبهه الفعل فلم
كان اعطاء الاسم حكم الفعل اولى من العكس قلت لما كانت فرعيتا الفعل لازمتين
لكل فرد منه وفرعيتا الاسم انما توجدان في بعض افراده كان الاسم هو المحمول على الفعل
والمشبه بالفعل دون العكس لان المشبه به ما يكون وجه الشبه فيه اقوى وهو فيه اولى
فال الفاني حد غير المنصرف بما ذكر فيؤخذ منه حد المنصرف وفائدة الفاء للعلتين وال
الواحدة المذكورة وهو عدم الانصراف باشتمال الاسم على العلتين او على واحدة فيهما وهو
الاسم اي بعدم اشتماله على ذلك وفي الاخير تعريف الضد بالوجودي وعكسه
ويرد النقض بنوع ولو على طرد او بهما وعكس فانهما وفيه مخالفة لما في مراح
الصرف تنوين الامكنية فالتسهيل لا ضرر في تعريف الضدين ومنه تعريف الغني وهي
الفصاحة بالخلوص من كذا ولا نقض ايضا ما تقرر من اعتبار شروط الباب ولا مخالفة
بين ما هنا وبين ما في المراح لان تنوين الامكنية انما يوجد عند الخلو من العلتين فما يقع
هنا غايته انه في الباب ان المأخوذ من هنا تعريفه باللازم ثم نقول يدخل في
تعريف ما لا ينصرف بما ذكر ما دخله الكسر والتنوين للضرورة او التناسب بتنوينهما
لغير الصرف وكذا المثنى والمجموع بالالف والتاء علمين والمجموع بالواو والنون علما
لمؤنث ولو على لغة من حكى اعراب الثلاثة نيابة على الاصل فيه وفي ذلك لغز وهو

ابن لنا يا النحوي فردا — لم منعت من الصرف النحاة
وقد جعلوا انتصابا فيه كسرا — بجر عكس ما قال الرواة
واعرب بعد المنوع منه — رووه بحرف اعراب ثقاة

بالوجودي وعكسه في المبهمات الاعتبارية كما في تعريف الاسم فلذا

قول

فوله فان جرا بالفتحة يتصف بما ذكرناه انفا من انه قد يجر بالكسرة او انه
وقد نقصه المصنف بالاول وفتح فقال منعوض بما سمي به مؤنث من الجمع بالف
وتاء والمجموع به على انه معرب اعراب امثلة فوله الا ان اضيف استثناء متصل
فيو منه ان الممنوع والمعرف بال او على منع صرفه وهو اصر الفولين قال الشارح ان بغية
العلتان كمررت باحسنكم لان زالت احدهما بالاضافة كمررت باحمدكم وصحح في ان
الكسر والفتح اي الا لممنوع صرفه ان اضيف او الا وفتت اضافته وليس الاستثناء منقطعا
كما زعمه من تعسف فوله او دخلته ال حي بالمعرفة التي عبر بها طم لانها لا
تنتقص الا اتصال كما نقله الراعي عن ابن الربيع فيصرف بنحو مررت بالقاضي الحسن
يحتاج الى زيادة غير وهو قول طم ردف بمعنى تبع اي تبعها في ردفها متصلا بها كما
في قوله تعالى ردف لكم اي تبعكم واللام في الاية لتضمن معنى اقترب فليس قوله طم ردف
حشوا انبه على ذلك بعض وقد يرد فوله في الحواشي فقال ردف بغير اللام وانه بعض
اذا بعض كذا في المحكم وهو لا يتاتى هنا لان عبارته هنا اخصر اذ لم يعبر بما يحتاج
للغير وعبر بعض في الاستثناء المسلة على الصورتين تنبيها على ان او في كلام
طم بعد النفي بمعنى انتفاء كل من الامرين لا الامرين معا على حد ولا تطع منهم اثما او كفورا
لمن لا ان كانت لاحد الشيئين لا كون انتفاء الاحد لا ابدا انما يتحقق بانتفائهما
معا فوله ال الحسن من تعبير ابن الحاجب باللام لا نها الخمر واشمل للزائدة كذا
قال في الحواشي وفي كونه اشمل نظر وزاد في التسهيل بدلها يغني اي في لغة حمير وطيء

كقوله

ان شمت من نجد بريقا تالقا ... تبيت بليل ام ارمد اعتادا ولقا

الاولى شبه الجنون فوله كال لا فرق بين ال والام بين منادة داخلة على الصفة المشبهة

كما في قوله

وما انت باليقظان ناظره اذا ... رضيت بما ينسيك ذكر العواقب

ويروى نسيت بما تهواه ذكر العواقب وقد صحح في المغني ان ال الداخلة على الصفة
المشبهة حرف تعريف وكان حقه ان يمثل الموصولة بقوله

ابانا بها قتلى وما في دمائنا ... شفاء وهم الشافيات الحوائم

فوله او زائدة قال طم منه ولقد نهيتك عن بنات الاوبر وهو دليل لان

ان الواقعة بعد الا نحو فيما الكتبة والبعض

جزء العلم فالعلم ويأتي فيه كلام إن شاء الله وعليه فالأسهل يرد على من قال بزيادة ثنا في
البيت بالتعالق وكانت زائدة كانت كالعرض وتأتي في من قولنا بالتبعية للعلمية والوزن
فإن قلت كان على المصنف أن يستثني صورتين أخريين وهما الضرورة والتناسب
نحو من زيد غير زيد قلت سكت عنهما لعدم اطرادهما وزعم في شرح الشذور أن الاسم
في هاتين الصورتين منصرف حقيقة للضرورة والتناسب وأنه لذلك لم يستثنهما في
الأصل كما استثنى مسألتي أل والإضافة وفيه نظر

مبحث الأمثلة الخمسة

لم يقل الأفعال الخمسة كما عبر به بعضهم وكما قال الجميع الأسماء الستة لأن أمثلة
ليست أفعالا بأعيانها كالأسماء الستة وإنما هي أمثلة يكنى بها عن جزئيات لا
تنحصر ويصح أن تعد ثلاثة وخمسة إلى العشرة فالذين يعدونها ثلاثة وتبعهم جماعة
قالوا هي كل مضارع والنون في فعل اتصل به ألف الاثنين أو واو الجمع أو ياء المخاطبة وأما عدها
خمسة فباعتبار أن المتصل به ألف الاثنين أو واو الجمع يكون مع كل منهما مبدوءا بالياء
وبالتاء والمتصل به ياء المخاطبة لا يبتدأ إلا بالتاء وأما عدها ستة فباعتبار التفصيل
في الألف المبدو بالتاء فإن تاءه تارة تكون للخطاب وتارة للتأنيث مع
الغيبة وأما عدها سبعة فباعتبار التفصيل فيه إذا كانت تاؤه للخطاب فإن
المخاطبين تارة يكونان مذكرين وتارة مؤنثين وأما عدها ثمانية كما للمكودي فباعتبار
أن الألف مع كل من الياء والتاء تارة تكون ضميرا وعلامة على لغة أزد شنوءة وبعضهم
جعلها أربعة والواو مع الياء تكون أيضا ضميرا وعلامة وسابعها الواو مع التاء
إذ لا تكون الواو إلا ضميرا المخاطبين لأن تلك اللغة لم ترد مع الإسناد إلى الضمير
إلا إذا كان ضمير غيبة كما في التسهيل نحو الذين ... تغرموا الأسماء وثامنها ذو ياء
المخاطبة وأما عدها تسعة فلأن ذا الألف مع التاء تارة تكون تاؤه للتأنيث فالألف
ضمير أو علامة وتارة للخطاب ومع الياء أيضا الألف ضمير أو علامة وذو الواو مع
الياء كذلك فهذه له سبعة ثامنها ذو الواو مع التاء وتاسعها ذو ياء
المخاطبة وأما عدها عشرة فكذلك مع التفصيل في ذي الألف مع تاء الخطاب
بأن المخاطبين مذكران أو مؤنثان فحصلها وبين كل فعلة قال الشارح في التعريف

للناصبة وكل الاخر جازم وانما كل يعم ان كل واحد منهما من الخمسة وقال الانما تقدير
النون بكل فعل يصرف اخر على الحروف دمه **وقوله** اجنبي عنه جازمه تعسف فلا
تكميل به **قوله** فان رفعهما بثبوت النون مذهب الجمهور خلافا لمن
زعم ان الاعراب في مبادئ الامثلة بحركات او سكون مقدرات على لام الفعل وتوجيه
الاول ما ذكره يسير في حواشي النظم وبعضه للرضي من ان مبادئ الافعال كان الاصل ان
ترفع بالضمة لكن تعذرت لان ما اخر جعلت فيما قبل مبادئ الاخر محل الاعراب
وسكنت التي لما من لام الجزء من الفعل بلا تمام وفيه لو الكلب وان جعلته الضمة في نفس
مبادئ الاخر لزم ان تكون مقدرة ووجب ان تحذف مبادئ الاخر جزما كما حذفت
في يغزو ويرمي ويخشى والفاعل لا يحذف فلما تعذرت الضمة وجب ان تلحق الواو لانها
فرع الضمة لكن تعذرت اذ لا يجمع بين ساكنين فاتوا بالنون لانك لا تجد من الحروف
النعاج ما يرغم في الواو والياء غير ما الغ بما منهما اذ عيبتهما لكن بما جمعا مشتبهان في
الاخرى ان الواو فيه جمع الذكور والنون فيه جمع الاناث وكسرت النون بعد الالف
وفتحت بعد الواو والياء تشبيها بالمثنى والجمع الذي على حده **وهو ثم** لما سكنت
النون جزما لكونها علامة الرفع سكنت نصبا حملا للنصب عليه اذ هو في الفعل
نظير الجر في الاسم وقد حمل النصب على الجر في المثنى والجمع الذي على حده **قوله**
بالواو لام الكلمة والنون فيه النسوة **اعلم** انه يشتبه المبني بالمعرب ونون
الاناث بنون الرفع ولام الكلمة بعلامة الجمع في المعتل اللام لكن الواو مع
الواو يشتبه كيدعون ويغزون ويعفون منزوا بالياء والتاء ومع الياء لا يشتبه
كترمين وتغزين وتعفين **والياء** في بالعكس مع الياء يشتبه كترمين بالتاء العر فية
ومع الواو لا يشتبه كيدعون منزوا بالياء والتاء وكذا المفتوح ما قبل اللام يشتبه
كتخشين بالتاء العرفية ولا يشتبه مع الواو كتخشون بالياء والتاء وهذا الموضع
مزلة اقدام يجب فيه التثبت فقد قال الحضرمي في قوله تكحل العذارى يرمين بلمحها
ان النون علامة رفع وانما هو نون جماعة الاناث والفعل مبني لا معرب والعجيب
منه ان مبادئ النسوة مما يقع فيه الالتباس فانه ياتي متصلا بالياء ومن ما يقع
فيه الالتباس اذا كان منزوا بالتاء العرفية كانت يا هند ترمين وانتن يا هندات
ترمين لا بالياء كما هنا **وينبغي** ان ينبه المبتدي للفرق بين الثلاثة لانه مجرد والمزيد

حكاية ابن خميس مع أهل سبتة

لا يزجرون ويبين لهم أن الذي هما يدعونني إليه وتدعونني إلى النار وبين الذين يفعلون
والرجال يفعلون وهو لديه أدنى دربة في الصناعة لا يشتبه عليه الأمر في مثل هذه
قال الشيخ بنيس وحدثنا شيخنا أبو عبد الله القصار عن بعض أهل سبتة أن أبا
عبد الله بن خميس لما ورد عليها بنصر الأمراء أي لما اجتمع عليه عيون طلبتها فألقوا
عليه عدة مسائل الاستثقال فجاد عن الجواب بل قال أنتم عندي كرجل واحد يعني ابن
أبي الربيع إذ رأسهم فألقى عليه أصغرهم سنا وأقلهم علما عشر مسائل من علل ما في
الإعراب فقال إن أجبت فيما لم تحط به نفوسنا المعهودة وإلا لم نسعد بما في
البلاد وهي أنتم يا زيدون تغزون وأنتن يا هندات تغزون وأنتم يا زيدون ويا هندات تغزون
أنتن يا هندات تخشين أنتن يا هندات ترمين أنت يا هند ترمين أنتن يا هندات تمحون و
تمحين كيف تقول أنت يا هند تمحين أو تمحين كيف تقول أنتما تمحوان أو تمحيان وكيف
تقول وهل هذه الأفعال معربة أو مبنية أو مختلفة ومثل هي على وزن واحد أو أوزان
فبهت وقال إنما يسأل عن هذه الأمير الوليد فقال الفتى أنت دونهم أيضا
فخيب ما زعم وقال ما ذا أسرع أدرع في يمضي الأجل لغة مترجما لغرامة بلغني اجتماع
النوري بالحكيم الكوان مات رحمه الله الجميع قلت أما أنتم يا زيدون تغزون فالفعل
معرب والواو ضمير الفاعل والنون علامة الرفع والأصل تغزوون كيشربون حذفت ضمة
الواو للاستثقال فالتقى ساكنان الواو الأولى والثانية فحذفت لأنها جزء كلمة ولا تدل على
معنى ومتكلم فيه ووزنه تفعون بحذف اللام وأما أنتن يا هندات تغزون فمبني لنون الإناث
والواو لام الفعل ووزنه تفعلن بلا حذف وأما أنتم يا زيدون ويا هندات تغزون
فكذلك للتغليب المذكر وأما أنتن يا هندات تخشين فمبني لنون الإناث والياء
لام ووزنه تفعلن بلا حذف وأما أنت يا هند تخشين فمعرب والياء ضمير المؤنثة فاعل
على الأصح والنون للرفع وأصله تخشيين كتضربين قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما
قبلها وحذفت الألف للساكنين أو حذفت كسرة الياء استثقالا ثم الياء للساكنين
ووزنه على تفعين بحذف لام الفعل وأما أنتن يا هندات ترمين فمبني لنون الإناث
والياء لام الفعل ووزنه تفعلن بلا حذف وأما أنت يا هند ترمين فمعرب والياء ضمير
المخاطبة فاعل والنون علامة رفع وأصله ترميين كتضربين حذفت كسرة الياء
استثقالا ثم الياء للساكنين ووزنه تفعين وأما أنتن يا هندات تمحون أو تمحين

أنت يا هند تخشين

كذا

كذا

جامع

فاعلم أنه ورد مضي نحو كرعى يرعى وعليه فيقال للجمع وللجمع فيه ما مر في باب منزلات
تغزون وورد مضي نحو ومنو يأبى وعليه فيقال للمخاطبة بفتح الحاء ويجري فيه ما مر في باب
منزلات تخشين وورد مضي نحو وعليه فيقال للمخاطبة بكسر الحاء ويجري فيه ما مر في باب منزلات
ترمين وأما أنت يا هند تحيين بالكسر فيقال على لغة من قال محا يمحو ومحا يمحي ويكون
بمنزلة أنت يا هند تغزين أو ترمين وفي تغزين ويا هند تحيين بالفتح فيقال على لغة
محا يمحو وأما تحيان بالفتح فعلى لغة محا يمحا ويقال تحيان بالكسر على لغة محا يمحي
والكل معرب بالنون تنبيه من الأفعال ما يحتمل النصب والجزم نحو ولا
تغفلون يحتمل العطف على ترثوا والجزم بلا أن فهو نافية والواو استئنافية
ولا تميلوا كل الميل فتذروها نصب تذروها بأن مضمرة في جواب النهي أو جزم عطفا
على تميلوا وكذا يقال في ولا ترتدوا على أدباركم فتنقلبوا خاسرين ولا تنسبوا
الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله يحتمل في الأزهر وقوله تعالى
وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم يحتمل تتقوا الجزم عطفا على تؤمنوا والنصب بأن مضمرة
على حد ومن يغفر منا ويجمع نون تنبيه آخر تحذف نون الرفع تخفيفا
ويكثر ذلك مع نون الوقاية لتوالي الأمثال نحو لتبلون وتجادلونني بأن كثير لتوالي الأمثال
نحو أفغير الله تأمروني ومنه قراءة فبم تبشرون وقيل المحذوف نون الوقاية وقليل في غير
ذلك نحو لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا ومنه قول الشاعر
ابن عروف

ابيت أسري وتبيت تدلكي * وجهك بالعنبر والمسك الزكي *

تنبيه آخر قال بعضهم قد تثبت النون في النصب نحو ما أنشده السيرافي

أن تقرآن على أسماء ويحكما * مني السلام وأن لا تشعرا أحدا *

ومن ذلك قول بعضهم أمران جملا على أن اختيارهما بعد قال ابن
مالك والبيت من ثبوت النون مع الناصب قوله

كي تجنحون إلى سلم وما ثئرت * قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم *
لأن كي لغة في كيف ولذا قوله * ...
فإن ينسلوا بأعظم سول * لأنه مخففة لا ثنائية ناصبة *

مبحث الفعل المضارع المعتل الآخر *

فريد تنكيتا على الشيخ في جعله بين ابواب النيابة باجنبي وبين الاعراب المقدر ولكن
ان توجه منعه انه لما فرغ من اعراب الصحيح شرع في اعراب المعتل فبدأ منه بالاسم
لانه اشرف ثم تلى بالفعل ومن ذلك تاخير ذكر حذف آخر الفعل المعتل في الجزم نيابة عن السكون ان
يقال لا نيابة عند الشيخ هنا بناء على ان الحذف عند الجازم لا به بل الجزم عنده بدال
بالسكون الذي هو حذف الحركة التي كانت مقدرة في الحرف وحذف الحرف دليلا وخص بالجزم
لعدم تحركه لفظا ولا تقديرا وهو من مذهب شرفا بواب النيابة عند الشيخ ستة لا
سبعة قوله يحذف الآخر هذا مذهب ابن السراج القائل بانه لا تقدير في المعتل
لان اعراب الفعل على خلاف الاصل فاذا لم يظهر فلا يرتكب تقديره وهو مذهب ضعيف
تفصيا عن الخروج عن الاصل واما من يقدر الضمة مطلقا والفتحة في الالف فيحذف
بهذا الجازم كما في الصحيح سواء فالحذف عند الجازم لا به وظاهر قائل بالتقدير فيحمل
قوله واحذف جازما على ان الحذف عند الجازم لا به اذ لو حمل على انه به لجازم مع تقديم
بتقدير الاعراب في قوله بالالف انو فيه والرفع فيهما انو لكان مخالفا للقولين معا
كذا قالوا قلت مقتضى كلام ابن الحاجب والشذور ان الاعراب مقدر حالة الرفع
ومع ذلك فالحذف بالجازم ومن ثم يعد هو ونحوه وانما جاز عند النحاة حذف الواو وال
والياء في الجزم لان الجازم يحذف الرفع في آخر الكلمة واحرف العلة مشابهة للحركة
فحذفت نيابة ومن ثم قيل هذا باب تقدير الرفع في الاحرف الثلاثة قوله بضرورة
جواب عما اورد على لزوم الحذف المذكور في النظم وحاصله ان ما سمع منه لضرورة
لا ينافي لزوم غيره لان ذلك منه اي عامر فصيح لما كان يجوز عندهم به وفيها ان
ظاهره ان الضرورة ما لا مندوحة عنه وليس كذلك عند المحققين الا الاكثر ان يقول الشيخ
بالعطف والاثبات تتم * واظهر منها في وجود المندوحة ولا ترضاها ولا تملق
اذ لو قال ولا ترضها بحذف الالف لحسن غاية لانه يتم به مستفعلن في الرجز مخبونا
ومطويا بدلا منه بلا حشو وكذا قوله لم تهجو ولم تدع ولو حذف الواو لكان جاريا بالدنية
يتم مستفعلن في البسيط مطويا ولا باس به وقيل ان هذه الاحرف ليست الاصلية
للجازم وهذه اشباع كقوله * يا حيث ما سلكوا ادنو فانظور * وقوله *
اعوذ بالله من العقراب * وقوله تنقاد الصياريف قوله من يتقي ويصبر
تكثير قراءة قنبل بحذف قراءة بعضهم ومن يعشو عن ذكر الرحمن نقيض باثبات

الواو في يعشوا وحذفها تخفيفا وفي نفح الطيب للمقري قال العلامة ابن مرزوق حضرت
مجلس شيخنا العلامة نخبة الزمان ابن عرفة اول مجلس حضرته بتونس فقرأ ومن يعش عن ذكر
الرحمن فقال انه في يعشوا بالرفع ونقيضه بالجزم ووجههما ابو حيان بكلام لم افهمه
وذكرا في النسخة خللا وذكرت ذلك الكلام فانشرح منه الى تمامه فقلت
يا سيدي معنى ما ذكراه من نقيضه في الموصولة لشبهها بالشرطية لما تضمنته من
معنى الشرط واذا كانوا يعاملون الموصول الذي لا يشبه لفظه لفظ الشرط
بذلك فما يشبه لفظه لفظ الشرط اولى بان يعامل تلك المعاملة فقال ابن عرفة رحمه الله تعالى وفرح
بما رأى انه تمام كلامهم وعند ذلك انكر على اهل المجلس وكان ينكر اثبات معاملة
الموصول معاملة الشرط فقلت نصهم على دخول الفاء في خبر الموصول نحو الذي يأتيني
فله درهم من ذلك فما زعمه في ذلك وكشف من ذلك عمن يجعله التشبيه فقلت
فاذا كان فيما يشبه المسألة وقد يجزم تشبيها عن علة التي تشبيهها بجواب الشرط
زاد نشرح من شواهد المسألة قول الشاعر

فلا تحفر بئرا تريد بها اخا ... فانك فيها انت من دونه تقع
كذاك الذي يبغي على الناس ظالما ... تصبه على رغم عواقب ما صنع

فجاء الشاهد مرفوعا للتخالف وما وجه به القراءة المذكورة يشبه الوجه الاخير
من توجيهات ضم لغ قراءة قنبل في يتق في الاية ايضا الوجهان الاولان ايضا ويزاد في
الاخير انه للاشباع ومما يشكل بحسبها قراءة حمزة لا تخف دركا ولا تخشى
ويخرج على انه ولا تخشى استئناف اي وانت لا تخشى او انه للاطلاق كما في الظنونا
والسبيلا تنبيه قال في الحواشي ممن يقال لم يرمي ولم يقضي ولم يتقي نظرا الى
كانت الياء للمخاطبة لا تجزمه بحذف النون الا في ضرورة تفعلين قال ومنه

الا تتقين الله في جنب عاشق ... له كبد حرا عليك تقطع

قلت ويقال ذلك ايضا على لغة من اهمل لم كقولها * لم يوفون بالجار ويقال
ايضا بفتح الياء على لغة من نصب بها كقراءة الم نشرح حكاه اللحياني لغة في
قوله اذا كان حرف العلة تغيير لا كملا ومما في حذف حرف العلة قوله
والجزم بناء على الاعتداد بالعارض انشد عليه في المغني *

جرى مشي تكلم يعاقب بكلمه ... سريعا والاسير بالكلم يكلم

وردّ بأنه يحتمل أن يكون على لغة من قال رأيت أخاك أخا فيكون معتلا بمرّ يس
الامالة

مبحث الاسم المعتل

قوله تقدر الحركات الثلاث في الاسم المعرب الذي في جنس الاسم أي غير المنقوص كموسى لا يظهر فيه الا الضمة والفتحة جرا ونصبا الا اذا أضيف كموسى في اسم الاشارة فتظهر فيه الكسرة أيضا ولك أن تجعل الالف للاستغراق أو باعتبار تقدير الكسرة فيما لا ينصرف في الجملة وعلى كل حال فعبارة المصنف أحسن لأن الاعراب يشمل الاصلي والنائب وذهب ابن فلاح الى تقدير الكسرة فيما لا ينصرف ولزمه نفيه لأنه لا يظهر مع التقدير قوله لازمة يشكل عليه المقري اسم مفعول من أقرأ بالابدال وأجيب بأنه أراد بغير الابدال فالبدل لازمة وفيه أنه ان أراد بغير النصب فالبدل لازمة أيضا فالأولى منع كونه منصرفا في الاصطلاح وإن كان حكمه حكم المنصرف قوله ويسمى معتلا فيه بيان تقدير اعرابه على بيان تسميته معتلا وفيها تنكيت على المصنف في العكس لكن المقصود بالذات في الباب بيان كيفية الاعراب لا التسمية بالمعتل وبعوامل التقدير في الالف لتعذر تحريكه اذ لو رام تحريكه خرجت الى حرف آخر وهو الهمزة قال في شرح الشذور ومن محاسن بعض الفضلاء أنه كتب من مدينة فرح الى الشيخ العلامة بهاء الدين ابن النحاس الحلبي رحمه الله يتشوق اليه

سلم على المولى البهاء وصف له … شوقي اليه وأنني مملوكه
أبدا يحركني اليه تشوقي … جسمي به مشطوره منهوكه
لكن نحلت لبعده فكأنني … ألف وليس يمكن تحريكه

قوله والضمة والكسرة في الاسم المعرب الخ أي وتقدر الضمة والكسرة جميعا تنبيه على أن تعبير المصنف أولا بقوله قدر وثانيا بقوله ينوى تفنن فيقسم خلافا لمن يخص المقدر بذي الالف المنقلبة والمنوي بذي الياء والالف غير المنقلبة ثم هذه ان تدبر بقدر الكسرة أو نائبها فإن المقدر في نحو هذا الضمة والفتحة النائبة عن الكسرة ولا يكفي مثلا الجواب بأن ال في الاسم جنسية أو استغراقية في الجملة بل باعتبار تقدير الكسرة في نحو هذا اذا أضيف لجواز الاتيان لأن الفتحة من جملة ما يقدر

أصل

لن

المنقوص

المنقوص ولم يشر إليهما أصلا وعبارة النظم كذا أيضا أحسن فإن من في غاية الحسن
لأن قوله كذا أيضا يجري ما دون بنية الكسر والفتح النايب عنه قوله فالأوفق أن يرد
المنع في اسم فاعل من أقرانا بين الضم أو يجاب بأنه ليس منقوصا في الأصل الملائم
بل نقلها محمد ثم إن التعبير في الياء للاستثقال والرفع يستثقل الضم والكسر
على الياء المكسور ما قبلها وذلك محسوس لضعف الياء وثقل الحركة مع تحرك ما
قبلها بحركة ثقيلة ثم وقد يظهر ما ذا التثقيل في الضرورة كقوله *

ترا وقد فات الرماة كأنه ... أمام الكلاب مصغي الخد أصلم

بن ثعلب ومصغي الخد مميله وقوله لا بارك الله في الغواني * هل يصبحن إلا لهن
مطلب قوله والضمة تعذر في الفعل المعتل بالواو والياء * فقد تظهر في الضرورة
كقوله *

إذا قلت علّ القلب يسلو قيّضت ... هواجس لا تنفكّ تغريه بالوجد

* وقوله

فعوضني منها غناي ولم تكن ... تساوي عنزي غير خمس دراهم

قوله وتكسر إن فتحة في الواو والياء في آخر الفعل وياء الاسم والفعل وقد تقدر
في الضرورة مثال ذلك في الواو قول كعب بن زهير رضي الله عنه أرجو
وآمل أن تدنو مودتها ومثاله في الياء في الفعل قول الشاعر ما أقدر الله أن يدني
على شحطه ومثال الصحيح في الياء في الاسم قوله ولو أن واش باليمامة داره وتقدر فتحة
المنقوص في الكلام النثر كقولهم أعط القوس باريها وقرئ ما تطعمون أهاليكم وتقدر
بأنواعه في المركب المزجي نحو معدي كرب منقوص كمعد كرب على لغة من يضيف صدره إلى
عجزه ثم إن الثقل بالتركيب ثم ضابطه بنوع منها المقدر إعرابه أنواع فمنها
المضاف لياء المتكلم غير مثنى والمجموع على حده نحو مررت بغلامي ومسلمي والتنوين
بالكسرة الكاملة في حالة الابتدا لما فيه من لشبهها قبل دخول عامل الجر نحو من الملاهي
وعنى من منا في المجرور من الغرابة في الخ ومنها المحكي كما تحكي نحو أعلما ومن زيدا
ومن زيد في جواب رأيت زيدا ومررت بزيد وكذا من زيد في جواب جاء زيد على الأصح
وذلك لاشتغال المحل بحركة الحكاية أو سكونها ومنها الموقوف عليه رفعا
وجرا نحو جاء زيد ومررت بزيد وكذا نصبا على لغة كرأيت زيد ومنها المسكن

للادغام نحو وقتل داود جالوت وترى الناس سكارى والعاديات ضبحا ومنها المسكن تخفيفا تنزيلا للكلمتين منزلة الواحدة نحو ورسلنا بسكون اللام والى بارئكم وقولها وقد بدا هنك من المئزر * وما يشعركم وايامركم وقوله فاليوم اشرب غير مستحقب ومنها المحرك في موضع السكون للالتقاء الساكنين نحو لم يكن الذين كفروا ومنه وفي ولم يلد ابواه بفتح الدال وكسرها وكذا المكسور لبناء الاصل كقوله وانك بما تلام الكلب يفعل والمرفوع فيه نحو من يدرككم كل ذلك يقدر فيه السكون جزما ومنها نحو مصطفين ومسلمي ولتبلون تقدر الواو في الاول والكسر في الثاني كذا قيل وفي ذكر الاول بحث لان حرف الاعراب موجود غايته انه قلب ياء وادغم فلا وجه للتقدير ويخرج من هذا القدر وهو ان يقال ما جمع مذكر سالم رفع بالياء ومنها على راي الاسماء الستة والمثنى والمجموع على حده فقد نقل عن سيبويه ان اعرابها بحركات مقدرة ومنها المحرك اتباعا كقراءة الحمد لله بكسر الدال وقراءة ابي جعفر للملائكة اسجدوا الاية بضم التاء وقد نظمت انواع ما يقدر فيه الاعراب فقلت

قدر الاعراب بمعتل عرا — جزما ونصب الواو والياء بدا
وقدر الاعراب فيما الفيا — اضيف او جيء به محكيا
وفي المسكن لتخفيف وفي — متبع او مدغم او مخفف
لثقل التركيب او مشاكلة — او ما تحرك لجزم عرضه

مبحث النكرة والمعرفة

قوله الاسم ضربان اي على سبيل منع الخلو وكذا الجمع خلافا لمن زعم الانفصال في اجتماعهما في المعرف بال الجنسية كاللئيم في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني ومن ثم اجازوا في الجملة التالية له الحالية والوصفية بناء على اعتباري التعريف والتنكير لمعناه لكنا لا نسلم انه يسمى نكرة في الاصطلاح بل هو معرفة ولكن عومل معاملة النكرة لكونه في المعنى كالنكرة كما في التلخيص ومنهم من قال الاسم الخالي من ال والتنوين واسطة وهو مضاف لغير ما مع المضمر به الشبه فقولها وهي لا ضد اي دونها في الرتبة والاعتبار لان منزلتها من المعنى القابل للكثرة بلا تعيين سواء قلنا انها موضوعة للحقيقة من حيث هي او للفرد المبهم وتسمى الفرد

المنتشر



المشتق ومن اول المعرفة نحو المسمى بغير علم زيد فيه بدأ من الجامد كعب وحضرت
فيه فتوزان بمعنى النكرة والمعرفة وزان المعرف من المركب والمفرد شابه بحمعا على
المركب **قوله** او من عبارة فيه استخدام لانه اطلق النكرة اولا بمعنى الاسم
المنكر لا بمعنى لفظ النكرة بدليل قوله الاسم فكان وقوله ومن اللفظ اذ ليس الامر
الضمير من هذا اللفظ بعينه اعني النكرة وليس الا فائدة من هذا اللفظ والضمير في
قوله ومن عبارة عائد الى هذا اللفظ بعينه بدليل قوله عبارة اي معبر به
قوله عبارة عن نوع تمييز للنكرة بخاصيتها بعد تعريفها بما علمته في كلام
النحاة فما هو معروف فيه **وفي شرح** التسهيل لمولفه من تعرض لحد النكرة والمعرفة
عجز عن الوصول اليه دون استدراك عليه لان من الاسماء ما هو معرفة معنى نكرة
لفظا نحو عام اول واول من امس وعكسه كاسامة وما فيه الوجهان كواحد امه وعبد
بطنه فاكثر العرب يجعلونهما معرفة وبعضهم يجعلهما نكرة وينصبهما حالا وكذا ذو
ال الجنسية ولذا ينعت نعت المعرفة تارة ونعت النكرة اخرى وقد حسن ما تميز به المعرفة
ان تعد اقسامها مستقصاة وما عدا ذلك نكرة وذلك اجود من تمييزها بدخول ال
ورب لان من المعارف ما تدخل عليه ال كالفضل والعباس **ومن النكرات** ما لا
تدخل عليه ال ولا رب كاين ومتى وكيف وعريب وديار **فاشار** في النظم الى تعريف
النكرة بغير ال بالموثرة او للتعريف ومن باب قوله او واقع موقع ما قد ذكر فتبعه
في الذاتية ا ورد على ظاهره منافشات اشار اليها في بكمرو خمس **فمنها** انه ابتدا
بنكرة بلا مسوغ ومن نكرة مكمل المتنبع في ذلك ومعل الخبر عنه الضمير العائد
الى لفظه الا في كلام **واجاب** عن ظاهره في الحواشي بان المسوغ ارادة الجنس
نحو تمرة خير ارادة **واجيب** ايضا بوقوعها في مورد التقسيم وبانها
صفة لمحذوف اي اسم نكرة وقال يس ذكر لفظ المحدود ولعله لا يعترض عليه بل لا
يستقيم لانه لا يستعمل الا هكذا يحتمل ان يكون نكرة خبرا مقدما والقابل
وهو انسب بقوله وغيره معرفة **ومنها** انه اخبر بمذكر وهو قابل عن مؤنث وهو
نكرة فيلزم عدم صح الى ما يقبل فجعله خبرا عن مذكر وهو احدهما **واجاب**
في الحواشي بان قابل صفة للاسم محذوف اي قابل ال **ومنها** اثباته با لتاء من
اضافه اليه فيلزم احد الموثرة صفة لمحل ال **واجاب** في الحواشي بان الاضافة

حالا من الحال كقوله اليه مرجعكم جميعا **ومنها** انه لم يغير التانيث بالتعريف فيلزمه
كون هاتين وعبارتين نكرتين لانهما يقبلان ال المؤثرة للمح الاصل ولان زاده في قوله
للتعريف **واجاب** في الحواشي بانه لم يحتج للتغيير لان التعريف هو المتبادر
من الكلمات ال المؤثرة لانه غالب ما لنا ولغرابة التكلم في المعرفة والنكرة **قلت**
الصواب ان يقال ما يقبل ال المؤثرة في المعنى والتاثير في المعنى هو المتبادر وعند الاطلاق
فلا لم يحتج ط الى التصريح به واما تغيير التانيث بالتعريف فقياس لان التعريف
هو التنكير ومما يحمل لا عذر من يخاطب بخاتمة النكرة والمعرفة ليعلمهما اذ لو عرف
التنكير والتعريف لعرف بهما النكرة والمعرفة بوجود التنكير والتعريف فيهما فلا يحتاج
الى ان يميز له النكرة من المعرفة بخاتمة **ومنها** انه افرد [illegible] وقع عود الشيئين
ولذلك وقع في عبارة ط في تعريف المعرفة **واجاب** في الحواشي بانه افرده
باعتبار ما ذكر كالاشارة في عوان بين ذلك ومنه ضمير الاستواء به بعد قوله ما في
الارض جميعا ومثله قوله فان لم تجاب بان العطف باو بعود الضمير لان ذلك في التي
للشك ونحوها لا التي للتنويع كما هنا لانها كالواو **وفيه نظر ومن**
الحنا فيان المشتركة بين ط وض انهما لم يغيرا العبارة بحالة فيلزم كون احد علم
نكرات لانها تقبل ال في حالتي التثنية والجمع **واجاب** في الحواشي بان القابل
لال في التثنية والجمع نكرة اذ العلم لا يثنى ولا يجمع حتى ينكر **قلت** ليس الجواب
كالسؤال **والصواب** ان يجاب بما ذكر ان التثنية والجمع غير المفرد **بل** هما لفظان
اخران والمفرد لا يقبل ال المذكورة فهو معرفة والتثنية والجمع يقبلانها فهما
نكرتان وهكذا بما لا يوجب تنكير المفرد **ومنها** ان يهود ومجوس علمان مؤنثان بدليل
منعهما من الصرف ثم قالوا اليهود والمجوس بال المعرفة كما مر مرارا **واجاب** في
الحواشي بانهما يكونان علمين فلا يقبلان ال وجمعين ليهودي ومجوسي كزنجي وزنج
فهما نكرتان حتى يقبلان ال المعرفة **ومنها** ان الحال والتمييز واسم لا التبرئة وافعل
وامرؤ وامراة ومرءا الاستعمال [illegible] نكرات مع انها لا تقبل ال المؤثرة ولا تقع موقع ما
يقبلها **واجاب** في الحواشي بان المراد قبول الكلمة لال فلا مجال الافراد هنا وان الحال
وافعل من وما ذكر بينهما قابلة لال في الافراد وانما تمنع منه في التركيب الخاص وامرؤ
وامراة وان كانا لا يقبلان ال كذلك قد عاقب في التذكرة بهما مرادفا لمرء ومرة ومما يقبلانها

واما

وأما من وما فمعناهما العاقل إنسان وشيء، وهما يقبلان أل ومنها أن اسمي الفاعل
والمفعول لا تقبل أل المؤثرة للتعريف ولا تقع موقع ما يقبلها وإنما تقبل أل التي هي
بمعنى معرفة بالفتح لا معرفة بالكسر والجواب بأنهما يقبلان المعرفة إذا أريد
بهما الدوام والثبوت كما في المومن والكافر كما في الهمع وغيره وذلك كاف إذ لا يشترط
القبول في كل تركيب ولو سلم فإنهما يقعان موقع ما يقبل المعرفة فضارب في معنى
ذات موصوفة بالضاربية ومضروب بمعنى ذات موصوفة بالمضروبية ومما يقبلان
المعرفة بتعريف الذات الموصوفة بكذا فافهم جيدا كما قال اللقاني في الهمع المغرور بأل
الموصولة بمن غير فائدة أل المؤثرة للتعريف ولا واقع موقع ما يقبلها لأنه مما جرى بأنه
واقع موقع الفعل وجوابه كما أشار إليه أن الكلمة إنما تعتبر في نفسها
بلا تركيب مع أل ولا غيرها وإذا أفرز الوصف مجردا فقد تقرر أنه يقبلها ويقع موقع
ما يقبلها ومنها الأسماء الملازمة للتنكير والنفي كأحد وعريب وديار وكتيع
أن ذلك النفي أيضا وجوابه ما ذكره الشارح من أنها واقعة موقع ما
يقبل أل المؤثرة وهو رجل أو نحوه أو إنسان ومنها أن ضمير النكرة معرفة عند الجمهور
وهو واقع موقع ما يقبل أل وفيه ثلاثة مذاهب فالثالث إن عاد على واجب التنكير
فنكرة كربه رجلا والجواب أنا لا نسلم وقوعه موقع ما يقبل أل في نحو
جاءني رجل فأكرمته بل هو واقع موقع الرجل بالتعريف وهو لا يقبل أل لأن المراد
الرجل الجائي وكذا العائد على واجب التنكير كربه رجلا ونعم رجلا عائدا على
متعقل معهود في الذهن مبهم باعتبار الوجود كالمضمر في نعم الرجل كذا في المطول
وح فلا نسلم أنه واقع موقع ما يقبل أل والله أعلم قوله ومن زعم الشارح
أنه مذكر وفي القاموس والمصباح والمطول وغيرهما أنه يستوي فيه المذكر
والأنثى نعم في القاموس أنه يقال للأنثى فرسة أيضا ومر للشارح نفسه في
باب التصغير بأن الفرس مؤنث أي لفظه مؤنث سواء وقع على الذكر والأنثى فالحاصل
أن لفظ الفرس مؤنث على كل حال فثم أنه يقع على المذكر يدل على ذلك أنه لا يجوز
أن يوصف إلا بالمؤنث ولا يعود عليه الضمير إلا مؤنثا كقوله

وشوهاء تعدو بي إلى صارخ الوغى

وقوله

فلو كان ذو حاجب قبلها * لكان ولاكنه لم يكن *

وفي قوله

وتسعر في غمرة بعد غمرة * سبوح لها منها عليها شواهد *

قوله موضع صاحب قيل عليه ذو ملازمة للاضافة وصاحب ان اضيف فقد الاضافة لم يقبل ال المؤثرة وان اضيف فكلاهما حتى يقبلها في الجملة لان ذا الذي عين كان بل الاولى ان يقبلها مع الاضافة والالزم ان يكون غلام في غلام زيد نكرة لانه يقبل ال ان جرد عن الاضافة والحاصل ان قوله لا عند الافراد لا يقتضي تنكيره عند الاضافة فكذا يقال في صاحب وذي ان عند جرد انما فيقبلان قوله موضع قوله شيئون فينبني على ان مسمى اسم الفعل الجرى الثابت عن الفعل قوله فما يقبل ال ولاكنها غير مؤثرة للتعريف فيرد عليه كما قال البعض في اسم الفاعل واسم المفعول وجوابه فاتعرف من انهما يقبلان المؤثرة في بعض الاحوال كما مر وح خل في ضابط المعرفة علم الجنس كاسامة فانه غير قابل لال ولا واقع موقع ما يقبلها عند بعض لانه معرف تعريف في الدلالة الجنسية او الحضورية ولا يقال قد يطلق على فرد مبهم كما في قولنا اذا رأيت اسامة اي فردا منه ففر منه لانا نقول انما هو في ذلك ليس مستعملا في الحقيقة الحاضر في ذهننا لاكنها اريد في ضمن فرد ما بقرينة نسبة الرؤية بعض مر وارد على حكم لانه يروم الفرق بين علم الجنس والنكرة في المعنى فيدخل علم الجنس في ضابط النكرة بقوله او واقع موقع ما قد ذكرا وفي نقل السيد في حواشي المطول عن بعض الافاضل كلاما نفيسا في فهم النكرة والمعرفة وتمييز اقسام المعرفة بعضها من بعض وحاصله التعريف يقصد به معين عند السامع من حيث هو معين كانه اشير اليه بذلك الاعتبار واما النكرة فيقصد بها التفات النفس الى المعين من حيث ذاته ولا يلاحظ فيها تعينه وان كان معينا في نفسه لاكن بين مصاحبة التعيين وملاحظته فرق جلي وقصد في تصوير ذلك معرفة ثم ان فهم المعاني من الالفاظ لمعرفة الوضع والعلم به فلا بد ان تكون المعاني متصورة ممتاز بعضها من بعض عند السامع فاذا دل باسم على معنى فاما ان يكون ذلك الاعتبار اي تعيين المعنى عند السامع ملحوظا معه او لا فالاول يسمى معرفة والثاني نكرة ثم قال الاشارة الى تعيين المعنى وحضوره ان كان

عنده

يوجد من اللفظ سمي علما اما جنسيا ان كان افراد المعهود جنسا وماهية كأسامة
او شخصيا ان كان فردا منها كزيد او اكثر كأبانين واما لم يكن يوجد من اللفظ فلابد من امر
خارج عنه يشار به اليه كما في الاشارة في اسماء الاشارة وكالقرينة في التكلم والخطاب
والخطاب والغيبة في الضمائر وكالنسبة المعلومة حملية وغير حملية في الموصولات
والمضاف الى المعارف وكحرف النداء واللام في المعرفات بهما فكذلك ان معنى التعريف
مطلقا من العهد في الحقيقة لكنه جعل اقساما خمسة بحسب تفاوت ما يستفاد منه
ويسمى كل قسم منها باسم مخصوص وان العلامة الجنسية وان كانت قليلة اعلام
حقيقة كالاعلام الشخصية اذ في كل منها اشارة بجوهر اللفظ الى حاضر متعين في
الذهن فانك اذا قلت اسامة فكأنك قلت الفرد الذي من شأنه كيت وكيت وان الفرق بين
اسامة والاسد اذا كان موضوعا للجنس من حيث هو بحسب الاشارة وعدمها كما سبق ان
الاسد فالاشارة فيه بدلالة من جوهر اللفظ وما ذكره من ان معنى التعريف
مطلقا من العهد من الذي اعتمد عليه كلام المحققين قال صاحب الكشاف وسمى تعريف
الجنس في النحو بانه اشارة الى ما يعرفه كل احد من ان الجمع ما هو ومن ثم ابن الحاجب في شرح
المفصل بان زيدا ابن عمرو معهود بينك وبين مخاطبك وان غلام زيد معهود بينهما بحسب
تلك النسبة المخصوصة واختار السكاكي في اللام ان معناها العهد فقوله
وانسل المعارف سبعة فقال في الكافية الكبرى *

بضمر اعرف ثم العلم ... واسم اشارة وموصول تم
وذي اداة ومنادى عينا ... وذي اضافة بها تبينا

وقوله بضمر اعرف بها اي بغير اسم الجلالة فقد حكى ابن هشام ان نحويا رئي في المنام
بعد وفاته فاخبر ان الله غفر له واكرمه كرامة عظيمة بقوله ان اسم الجلالة اعرف
المعارف وكذا مر لنا ان الضمير مطلقا اعرف من العلم اي ما عدا اللفظة المشرفة ومن ذا
الاطلاق هو الواقع في كلام القوم كما قال ابو حيان وفي التسهيل واعرفها ضمير
المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغيبة السالم عن ابهام فجعل ضمير الغيبة
بعد العلم ومن الضمائر لذكر تقييده بالسالم عن الابهام للاحتراز عما اذا تقدمه
اسمان يصلحان لتفسيره نحو جاء زيد وعمرو واكرمته فانه يبهم واليه اشار العود
الى الاول فينبغي اختصاصه بالذكر قال الرضي ينبغي فيه نظر لانه ان قام دليل

على عوده إلى المنزل وإنه الذي والأنسب عوده للأقرب وعلى كل حال فلا إبهام فيه قلت
عوده إلى الأقرب راجح بعينه لا مقطوع به فالاحتمال قائم ولا نكران كان عوده إلى الأقرب
من الأرجح ابتغى عوده لغير المدلول عليه بالدليل قال في ومن جعل ما يتعلق بنزلنا المرجح جعل
الزمخشري الضمير في من مثله عائدا إلى العبد مذكورا ومن ما نزلنا أولى فيه ومن عبدنا منها
أن نزلنا الكلام صفة لسورة وأجاب عوده إلى الأقرب ومن العبد أن علقته
بفأتوا وكثير يستشكل هذا التعيين وأجاب بعضهم بأنه إن عاد على ما نزلناه
وعلق بفأتوا فالمعنى فأتوا من منزل مثله بسورة فيكون المطلوب مماثلة المنزل على العبد
للمنزل الذي وقع به التحدي لا مماثلة سورة من ماذا لسورة من ماذا والظاهر أن الثاني هو المقصود
بدليل بقية آية التحدي بل في مثل ذلك قال التفتازاني في حاشية الكشاف وفيه نظر لأن
إضافة المثل إلى المنزل لا يقتضي أن يعتبر موصوفه منزلا لأنه إذا جعل صفة
لسورة لم يكن المعنى بسورة من منزل مثل القرآن بل من كلام وكيف يتوهم ذلك والمقصود
تعجيزهم عن أن يأتوا من عند أنفسهم بكلام مثل القرآن ولو سلم فما ادعاه من لزوم خلاف
المقصود غير بين ولا مبين والجواب عن أصل الإشكال أن هذا الأمر تعجيز باعتبار
المأتي به والعدول والزور شاهد بأن تعلق من مثله بالإتيان يقتضي وجود المثل ورجوع
العجز إلى أن يأتوا منه بشيء ومثل النبي عليه الصلاة والسلام في البشرية والعربية
موجود بخلاف مثل القرآن في البلاغة والفصاحة وأما إذا كان صفة لسورة
فالمعجوز عنه هو الإتيان بالسورة الموصوفة ولا يقتضي وجود المثل بل ربما يقتضي
انتفاءه حيث تعلق به أمر التعجيز وحاصله أن قولنا ائت من مثل الحماسة ببيت
يقتضي وجود المثل بخلاف قولنا ائت ببيت من مثل الحماسة ه ووقع على كلام الكشاف
الكشاف هذا سؤال العضد وجواب الجاربردي ورد العضد على الجاربردي وانتصار من
إبراهيم ولد الجاربردي لأبيه نقل ذلك كله الجلال في الأشباه ولم يحمل الجاربردي
ولا ولده من ذلك على طائل سوى الهذيان والرعاع فقولهما كالزوائد مثل بهما بلا
علة لزهم ومن نوقش بأن تعريف الموصول عندنا إنما هو بالصلة فيجوز ذلك في
مثل المعرفة بغلام مجرد أمثال وفرق نص على أنه إنما قال في الكافية وهو مؤنث تنبيها
على أنه لا يحكم عليه بالتعريف إلا بعد تمامه بصلته وقال الشيخ الرضي أنه يجوز
تسمية الذي معرفة لما يلزمه من الصلة ولا يلزم من ذلك صحة التمثيل للمعرفة بغلام

لأنه

لانه ينتقل بمجرده من الخ

مبحث المضمر

قوله المضمر والضمير قال في شرح الشذور من اضمرته اذا استرته ومن الضمور وهو الهزال لانه في الغالب قليل الحروف ثم تلك الحروف غالبها مهموس كالتاء والكاف والهاء والهمس الصوت الخفي ولا يرد على التعليل الاول انه لا يأتي الا في غير المستتر لذلك **فنقول** الستر الذي في الضمير ليس من جهة اللفظ بل من جهة المعنى لافتقاره الى المفسر ولذا سماه الكوفيون كناية ومكنيا **فقول الشارح** والملائمة على الاول توسع غير صواب **قوله** وضع لمتكلم الخ كلما مر انه موضوع لمعنى كلي وان كان لا يستعمل الا في الجزئيات ومن قبيله الخ في جميع المعارف ما عدا العلم ولذا قال الرضي على قول ابن الحاجب المعرفة ما وضع لشيء بعينه المعنى ما وضع ليستعمل في واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصود الواضع كما في الاعلام او لا كما في غيرها ولو قال ما وضع لاستعماله في شيء بعينه لكان اصرح اه **يعني** ان المعتبر في المعرفة هو التعيين عند الاستعمال دون الوضع **قالوا** وليست المضمرات والمبهمات وسائر المعارف غير العلم موضوعة لواحد بعينه والا كانت في غيره مجازا ولا لكل واحد والا كانت مشتركة موضوعة اوضاعا بعدد افراده ما تستعمل فيه كافراد المتكلم في انا فوجب ان تكون موضوعة لمفهوم كلي شامل لتلك الافراد ويكون الغرض من وضعها له استعمالها في افراده المعينة دونه **قال الشيخ** هذا ما توهمه جماعة والتحقيق ما افاده بعض الفضلاء يعني العضد في رسالة الوضع انها موضوعة لكل معين منها وضعا عاما اي يجعل فيه المعنى العام مرآة لمشاهدتها فلا يلزم المجازية فيما عدا واحدا ولا الاشتراك ولو صح ما توهموه لكان انا وانت ونحوه مجازات لا حقائق لها لانها لم تستعمل فيما وضعت له من المفهومات الكلية بل لا يصح استعمالها فيها فلا اذ لا يقال انا ويراد متكلم لا بعينه ومن اين كونها مجازات لا حقائق لها مستبعد جدا وكيف لا ولو كانت كذلك لما اختلف ائمة اللغة في عدم استلزام المجاز الحقيقة ولما احتاج نافي الاستلزام الى ان يتمسك في ذلك بامثلة نادرة اه **وتحقيقه** انه ان تعلم ان الواضع اذا تعقل معنى عند ارادة وضع اللفظ بازاء ذلك المعنى اما كلي واما جزئي والكلي اما ان يضع اللفظ له نفسه او لجزئياته

او مستعمل في غير الموضوع له

والجزئي إما أن يضع اللفظ له أو للكلية فالأول وهو أن يتعقل أمرا كليا ويضع
اللفظ له وضع عام لموضوع له عام أي وضع تعقل الواضع فيه معنى عاما ووضع
له كإنسان والثاني وهو أن يتعقل عاما ويضع لجزئياته وضع عام لموضوع له خاص
أي وضع تعقل الواضع فيه معنى عاما ليضع للخصوصيات المندرجة تحته التي شمل
هو بما فيه كأنا وهو وإن والثالث وهو أن يتعقل جزئيا خاصا ويضع له وضع خاص
لموضوع له خاص كزيد وأما الرابع وهو أن يتعقل جزئيا ليضع لكلية فغير واقع
لأنه إذا أراد أن يضع للكلي أمكنه أن يتعقله بنفسه بلا واسطة الجزئي فلا
فائدة في ذلك التوسط بخلاف الجزئيات الغير المنحصرة فلا يمكن إلا تعقلها بواسطة
أمر يشملها فإن قلت وضع اللفظ بإزاء تلك الخصوصيات يقتضي أن يدل
عليها بنفسه وعمومه فأين هو من تلك الدلالة إنما هي على اعتبار القرينة فلا
دلالة وإنما هي اعتبار مما عدا اللفظ لا يدل بنفسه بل بالقرينة وح ينتفي
الوضع إذ هو تعيين اللفظ للدلالة بنفسه كما في المفتاح والذي يظهر وغيره مما
ومن ثم خرج المجاز عن أن يكون موضوعا لاحتياجه للقرينة أجيب بأن تعتبر
القرينة في الدلالة على تلك الخصوصيات للدلالة تحصيل أصل الدلالة كما في
المجاز حتى يلزم انتفاء الوضع بل لدفع المزاحمة العارضة لتلك الدلالة كما في
المشترك فإذا اندفعت المزاحمة تحققت دلالة اللفظ بنفسه فالقرينة في المجاز
من تتمة المقتضي وفي المشترك والموضوع للخصوصيات لدفع المانع ولا يضر أن
القرينة فيما وضع للخصوصيات معتبرة في أصل الوضع بخلاف حكمة الاشتراك
بخلاف المشترك فإنه لا يلاحظ في كل وضع مراعاة معنى آخر فلا
تعتبر في دلالته قرينة في أصل الوضع لا يمنع ذلك الفرق ولا يوجب كون القرينة
المعتبرة في أصل الوضع من تتمة المقتضي فافهم قولنا وضع تصريح بالمتعلق
الخاص الذي يضمر في قوله مجاز عن غيبته وهو فيه يخرج لزيد من قول من اسمه
ذلك قائم زيد ومن قولك يا زيد ومن قولك مخبرا عنه قام زيد فإن زيدا إذا
استعمل في المتكلم والمخاطب والغائب لم يوضع لواحد منها بالخصوص بل الذات
من حيث هي وإن كان الاسم الظاهر يعامل معاملة الغائب فيقول من اسمه زيد
قام ولا يقول زيد قمت وكذا أن تقول لا يحتاج إلى تقدير المتعلق في النعت

فاما الحق وضع بل يعرف علما ما مثل ثبت واستغنى وتخرج الامثلة المذكورة ونحوها
من قيد الحيثية المعتبرة في التعاريف اي الضمير بعد استغنى عن غيبة او حضور من
حيث هو غائب او حاضر وذكر الاول على تسميته بضمير الغيبة واحترز بقوله لمتكلم
او مخاطب او غائب عما يدل على التكلم والخطاب والغيبة فقط لا على الذات المتصفة
بها كالحروف المضارعة واو افرأيت واياي واياك واياه وذا الذي وروي زيدا وارايتك
زيدا ما فعل ومن انها خارجة بذكره في قوله فما لذي غيبة ولم يقل لمتكلم بدل
متكلم ومخاطب كما قال الناظم او حضور ايثار التفصيل والبيان المطلوب
في التعاريف ولهذا ورد على الناظم اسم الاشارة فانه لحضور واجيب بان
اسم الاشارة انما وضع لمشار اليه ولزم من ذلك حضوره ضرورة ان المشار اليه لا
يكون الا حاضرا فدلالة اسم الاشارة على الحضور دلالة التزام والكلام في المعاني الو وضعية
واورد ايضا على الناظم ما فيه ال الحضورية نحو ما ذا الرجل وخرجت فاذا السبع
ويا ايها الرجل والساعة واجيب بان ما ذاشي عرض لقرينة لا تلزم قوله
او لمخاطب تارة لا اشارة الى ان هو كغيرها يأتي لحضور فقوله والف والواو والنون
فيما يجعله من تتمة التعريف قوله لمخاطب تخصيص لقول الناظم وغيره ولذا
قال المكودي كان عليه ان يقول بدله وهو غائب لاكن اعترض الشارح ما ذكره الز يا إذا
في التعريف بانه ان اراد انه لا ما وضع لمتكلم فقط او مخاطب فقط او غائب
فقط بل مع غيرها مع انه يعني بقوله الزيادة لا ما وضع للثلاثة وسواء على المختار
الذي وان اراد اولا ما وضع لمتكلم وحده اوله ولغيره فكذا في المخاطب والغائب
بقوله او لمتكلم تارة لا مستتر على الشق الثاني في جمل النفع فلذا استغنى
عن الزيادة فيكون منيعه احسن واجيب عن هذا باختيار الشق الاول
وهو انه اراد فقط ولا يرد اياي لانه لما كان لا يستعمل الا مصحوبا باللواحق
المعينة لما قصد به من تكلم او خطاب او غيبة وان كانت زائدة على ذات الضمير
صدق عليه انه بواسطة تلك اللواحق يعين ما خصتها وضع لمتكلم فقط
او لمخاطب فقط او لغائب فقط وان صدق عليه في نفسه مجردا عن اللواحق انه
وضع للثلاثة فلا عبرة بذلك اذ لم ينطق به الواضع مجردا الا قليلا شذ من قولهم فايا
واياي الشواب قوله والى مستتر العلق فيه وبين المحذوف ان الاول لا تقع

العرب لفظا ولكنهما اكتفيا بذكر العامل مع قوة القرينة المعينة له وتعبيرهم عنه
بلفظ المرفوع المنفصل لضيق العبارة بخلاف الثاني فانه لفظه اسقط لقرينة
فالقرينة في الاول مغنية عن الرفع وفي الثاني عن الذكر والمستتر اخفى لان الدال عليه
من جهة العقل وعلى المحذوف اللفظ المقدر بواسطة العقل **ومنه** جوازا في الفاعل
ان يستتر مع تعين حذفه **قوله** وينقسم البارز الى متصل جعل منها المتصل
والمنفصل قسمين للبارز يفهم ان المستتر غيرهما **وهو** مقابله في باب العطف
من المتصل وبه صرح ابن عصفور وقد ضعفه ويمكن التوفيق بين المحلين بانه لا يلزم من تقسيم
شيء الى شيئين مثلا انحصار كل منهما في ذلك المقسم الا ترى الى صحة تقسيم الحيوان
الى ابيض واسود مع ان كلا من الابيض والاسود يكون غير حيوان ايضا كما اشار اليه
التفتازاني في تقسيم ما نحن فيه **قوله** في تقسيم البارز الى متصل ومنفصل الاولى
ان يكون كل متصل بارزا بل يجوز ان يكون غير البارز متصلا ايضا كما صرح به في باب
العطف ويمكن ان يكون لوحظ في باب العطف على طريقة من يجعل المستتر متصلا وهنا
على طريقة من يرى ان المستتر لا متصل ولا منفصل وبه صرح ابن عصفور وهو ظاهر من كلام
الرضي والتسهيل ويؤيد هذا الوجه انه مشى في الجامع على ان المستتر لا يتصف
بالاتصال ولا الانفصال وانه فان في الحواشي ان كونه خارجا عن التقسيم هو الحق لان
الاتصال والانفصال من عوارض الالفاظ **قوله** وهو ما لا يفتتح به النطق
ولا يقع بعد الا **قيل** اشارة الى ان من **احوصهما** ان في قول النظم ما لا يبتدا
حذفا اي فما لا يبتدا به **ولا** يحمل على انه حذف الجار والمجرور لانه وان جاز في
المجرور لحذف العائد المجرور بشرطه **كقوله** وفي ذي الجر يحسن وفيه لم يجز حذف
النائب عن الفاعل اصلا **بل** يجب ان يقال حذف الجار وحده توسعا فاستتر
الضمير **كما قالوه** في المشترك اصله المشترك فيه الثاني ان النظم لم يرد
بما لا يبتدا ما لا يقع مبتدا **بل** اراد به ما لا يفتتح به النطق وكذا قال ابن هشام
عبارته موهمة **والجواب** يسير بان قرينة الاتصال تبين انه اراد
ما سبق **وقوله** الاولى حمل عبارة النظم على معنى ما لا يقع مبتدا فيكون
اخرج بذا الغير ضمائر الرفع المنفصلة ويكون قوله **ولا يلي الا اختيارا**
ابدا فيه اخراج ضمائر النصب المنفصلة ولو فسر قوله ما لا يبتدا بما



لا يبتدأ به النطق لاخرج كل منفصل لما ان قوله ولا يلي الا اختيارا لاخراج كل منفصل
فيكون احدهما مغنيا عن الاخر فلا ينبغي الجمع بينهما فابرد **وجواب**
يستفاد مما مثله به اذا اراد بيان اتصال الضمير من منفصله ان كل جزء المتكلم عن
عامله يتغير فان معنى امتناع تقديمه عليه وفصله منه **فرع** بان المقلوع
لتمييز المتصل من المنفصل لا ليتأتى خواصه وخاصة واحدة كافية في التمييز وابن
الحاجب عرف المتصل بانه غير المستقل بنفسه اي يكون كالتتمة لعامله وكبعض
حروفه **قال الرضي** واد عن النحو ان تعريف ابن الحاجب هو المشهور وان
وان تعريف كلهم فيه خفاء وفيه نظر **قوله** فضرورة كذا في اكثر كتب
وقال في التسهيل وشذ الاك فلا يقاس عليه وفي شرحه ان ذلك جائز في الاختيار ر
لتمكن الشاعر من ان يقول الا يجاور نافلا ولا يجاورن نوح جار على مذهبه من ان الضرورة
ما لا مندوحة عنه وهذا مما له مندوحة وهو قاصر كما تستسمعه بعد ان شاء الله **وجوز** ابن
الانباري وقوع المتصل بعد الا في قليلا ومنعه المبرد مطلقا وانشد سواك ديار ر
ويحتاج الى جواب عن البيت ناصر فالحق يجوز ان يكون منه ولو هو ضرورة **فقد**
التسهيل وتحذف الواو والياء لكافا اضمرا **ثم لا** يلزم من جواز وقوع المتصل
بعد الا اضمرا جوازه ذاك في كل افراده فسقط اعتراض الجميانا على قوله
قوله اختيارا بانه لم يرد في الضرورة ايلاء الا المتصل في الرفع والنصب نحو ما قام
الا انا **فمراد** قوله كلهم يا الا احسن من قول فح بعض الادلة ان المعربة لا تقتضي
الا نفعل فيوهم امتناع وقوع المتصل بعد الا ولو منفصلة وليس كذلك بدليل
الا كانوا الا لما منزور **قوله** بحسب مواقع الاعراب شرح لقوله **كلهم** كانا ،
والكاف انيت فان المقصود منه مع التمثيل تقسيم المتصل بحسب مواقع الاعراب
مع تقسيمه ايضا بحسب من هو له من متكلم ومخاطب وغائب لانه لم يصرح بالثلاثة
في التعريف بل اجمل الاولين في قوله او حضور صرح **فيعي** تمثيل **كلهم**
ترتيل **قال الشرقي** في تعريف ضمير المخفض ثم النصب على الرفع **والترتيب**
في تقديمه ضمير المتكلم ثم المخاطب على الغائب فالمقصود من ذلك سلبيه الرفع
لا اتصال للا ركاه اكرمك مثال له والمقصود من ذا به الغيبة لا النصب لان
كاف اكرمك ايضا مثال له **قوله** التاء اطلق تاء المتكلم والمخاطب

والمخاطبة وتنبيهًا على ان الضمير في التثنية والجمع مطلقًا هو التاء واللواحق
حروف تثنية وجمع تذكير وتانيث وفي ضم الفاعل هو تاء المتكلم لمناسبة حركة
الفاعل وخصوا بالضم لتعلو رتبته على المخاطب وفتحوا للمخاطب فرقا وتخفيفا
وكسروا للمخاطبة فرقا ولم يعكسوا لان خطاب المذكر اكثر فهو بالاخف اجدر ولتعلو
رتبة المذكر فله الاخف الفتح للفرق والتخفيف ثم بنوا للمؤنث الا الكسر وزادوا ميما قبل
الف الاثنين او الجمع لئلا يلتبس المثنى بالمخاطب المفرد المشبع فتحته والجمع
بالمتكلم المشبع ضمته وكانت الميم اولى بهذا الغرض لان حروف العلة مستثقلة
قبل الالف والواو والميم اقرب حروف الصحة الى حروف العلة لخفتهما وكونها شفوية
كالواو ولزم ضم ما قبلها كالواو وحذف واو الجمع مع اسكان الميم ان لم يلها ضمير اشهر
لانهم لما ثنوا الضمائر وجمعوها مع ان وضعها على الاختصار والتخفيف لم يداخلون
التثنية والجمع كما في ذا والذان واللذين والذين فوقع واو الجمع بها اثر ضمة وهو
مستثقل في الاسم فحذفوا الواو وسكنوا الميم التي ضمت لاجلها لامن اللبس بالمثنى
لثبوت الالف فيه ومن اثبتهما فضمة ما قبلها فلا ثقل لان ذلك انما يعتبر في الاسم فان
ولي ميم الجمع ضمير وجب في الاعرف ثبوت الواو نحو اعطيتموه لانه متصل بما قبله اتصال
الضمير صير الواو حشوا وجوز يونس الحذف والتسكين مع الضمير ايضا ولم يثبت واذا
لقي ميم الجمع ساكن ضمت رد الاصل وقد تكسر وزيد لجمع المؤنث نون مشددة لتوازن
الميم والواو في المذكر وضمت النون لمشابهتها الميم في الغنة وكون الثلاثة من حروف
الزيادة ثم وما ذكره من ان الفتحة في الضمير تشبع حكي عن ربيعة ولم يذكروا اشباع
الضمة وذكروا اشباع الكسرة كالفتحة قال

رميتيه فاصميت فما اخطات في الرمية * بسهمين مليحين اعارتكيهما الظبية

وقدم المصنف التاء لانها للمفرد واعشي بها التركيب ضم لها وللخلاف فيها
6 بعدها ثم الالف لانه للتثنية قبل الجمع ثم الواو لانه للمذكر اشرف ثم النون لغير العقلاء
في الياء وانها في ديوان الاربعة علامات والفاعل مستتر لانها نظيرة التاء في
التانيث بجامع الفرعية وحملا على الالف والواو في الصفات كهند ربا وهند ربون
5 واستشكل الرضي الفاعل بين الكلمة واعرابها ورد ابقيه الاخفش على حرفية اليا
خافة لان ضمير المفرد لا يبرز فيفرق بين مؤنثه ومذكره بالعلامة كما في يفعل وتفعل

تعب ضمائر التاء المتكلم وتنوا المخاطب

الواو

اشباع الفتحة بعد مع الضمير

بالحرف

بالعرفية في التانيث ولما كانت تاء المضارع المسند الى المخاطب للخطاب توجد
مع المذكر والمونث احتيج لعلامة التانيث وهي الياء ولذلك استبعد ان يكون
ضمير المفرد المونث من ضمير الاثنين والجمع فيهما بعكسه ورد بانه لو كانت علامة
لثبتت مع الف كما مر كتاء التانيث وهي لا تثبت في الاثنين ولسكنت النون وهي تسكن
اخر الفعل لها فهو فاعل والالف اي الدالة على الاثنين مطلقا واما المنقلبة
عن ياء المتكلم في نحو يا حسرتا فانيه مخاصر وليس في ذلك الغز ونمز
ايضا العالم بالنحو الذي فيه تمثل البيت ضمير الغائب للعدد والجمع
وفي الرضي لما كان ضمير الغائب المجموع لفظا متغيرا في الاتصال للمتكلم
والمخاطب ارادوا ان يكون ضمير الغيبة اخصر من ضميريهما فاكتفوا في اول الاحزاب ايضا
المغني بغاية التخفيف اعني التغير ورد في الاثنين مطلقا بالالف التي هي علامة كل مثنى
وفي جمع المذكر بالواو وقد تقع عند الضمة ضرورة قال

قبلوا الاعنيا كانهم لسى ... وكان مع الاطباء الاسماء

وفي المونث بنون وامرأة مقابلة للواو وتشترك مع الخطاب ومضارع الغائب
وفي المضارع ضمير الغائب وضمائر الحاضر في كلام كمم كمرر احيث
الحلو في قوله وغيره ولم ينبه على اختصاص الالف والواو والنون بمحل الرفع ولم يذكر
التاء الملحقة بقوله

والف والواو والنون لما ... خوكب او غاب وللرفع انتما
وللحضور التا كقمت قمتا ... قمت وللفروع فزد فنبهنا

واقتصر كغيره على امثلة الرفع في غيرها فابدله بقوله وخوكب فقوله
بين محلي النصب والجر شركوا بينهما لانها اعراب الفضلات قال قلت قد تقع
الثلاثة في محل الرفع نحو ضربني العبد مسيئا فان وقيار وكونك اياه ليس كان وجه
لكان بانه وزيد يعجبني كونه قائما وضربه العبد قلت المراد ما يقع في كل من
المحلين استقلالا وهذه الثلاثة لا ترفع استقلالا بل هي في محل الجر مع المرفوع
او المراد انها لا تخرج عن المحلين وان شاركها اخر منها في بعض الاحيان في محل الرفع ايضا
ومن الكلام اذا وقعت هذه الثلاثة بعد لولا كلولا كنز الضربي لولاك ما خلقت
شمس ولا قمر فانها في محل جر بلولا او رفع بالابتداء هذا قول سيبويه والجمهور

الذي ياء المتكلم غير يا حسرتا منقلبة

جمع

رضي الله عنه

وزعم الأخفش أنها غير جارية في الضمير في محل الرفع عطفا على هو ولا استعارة لها
ورده في المغني بأنها لم تثبت في الضمير المتصل بل في المنفصل كقولهم ما أنا كأنت
ولا أنت كأنا قوله كاف المخاطبة فيه تنبيه على أن الأصح في التثنية والجمع
زوائد بنيت المراد وكذا قوله هاء الغائب قال في وبعض العرب يشبع فتح كاف
المذكر وكسر كاف المؤنثة فيحكى عنه أعطيتكاه وأعطيتكيه تشبيها بصلة الهاء
وسيأتي هذا الإشباع ربما نحو تاء المخاطبة قال في وربما كسر الكاف والتثنية
والجمعين بغير كسرة أو ياء ساكنة تشبيها بالهاء نحو بكم بكما عليكما عليكم
عليكن قوله هاء الغائب قال في اختصروا معرفة هذا القسم من المرفوع المنفصل
بحذف حركة الواو والياء من هو وهي وقلبها ياء من العامري للبس لأن هاء المذكر
إذا كسرت كما يأتي قلبت واوها ياء ثم نقول حركة هاء المذكر ضمة إلا بعد ياء أو و
كسرة فلغة أهل الحجاز يبقون الضم نحو بهو ولديهو وغيرهم يكسر لخفاء الهاء فهي
حاجز غير حصين فكأن الواو الساكنة تلت ياء أو كسرة فقلبت ياء وكسرت الهاء ء
لأجلها وكذا الحكم في المثنى والجمعين هذا باعتبار اللغة وحمزة اختص بالضم في الجمع بلا
كلمات عليهم وإليهم ولديهم قيل الكوفي بأنها من لدى عليت أصلها من الألف وقد
جاء علاه وإلاه ولداه لكن يلزم على هذا أن يقرأ في الزاهر والمثنى وجمع المؤنث
عليه وعليهما وعليهن بخلاف ولعله لاتباع الأثر وحكى أبو علي عن ابن
بكر كسر الهاء بعد ساكن مطلقا نحو منه وعنهما وعنهم وعنهن ثم نقول إن وقعت على
المفرد المذكر أو ليها ساكن فللحاجة إليها وإلا فإن كان ما قبلها محركا فإشباعها نحو
لهو وبهي أشبعت الضمة والكسرة في الأصح وأجازت عقيل وكلاب اختيارا
وغيرهما أيضا الاختلاس والتسكين وقرئ شاذا إن الانسان لربه لكنود بحذف
الصلة مع كسر الهاء أو سكونها وكذا يقرؤون له مال وله مال وقال *

إنه لا يبرئ داء الهدبد ... مثل القلايا من سنام وكبد

الهدبد كعلبط الخبش وضعف العين وقال *

وأشرب الماء ما بي نحوه عطش ... إلا لأن عيونه سيل واديها

قال ومنهم من يسكنها لغة أزد السراة وإن كان قبلها ساكن صحيح أو جازما نحو نوله
ونصله وينقه أو فيها نحو فألقه فالإشباع ثم الكمال والاختلاس ثم الإسكان

ما أنا كأنت ولا أنت كأنا

بسيط

وانا ر

والاسكان اجراء للوصل مجرى الوقف كما قال نحو والاول في تعليل الاسكان ان
الهاء حلت محل الساكن المحذوف وفي يؤده اليك باسكان الهاء وكسرها وحينئذ
الاختلاس والاشباع وضمها كذلك قاله ابو البقاء وان كان قبلها ساكن لغير
كمنه واليه فالمختار الاختلاس لخفاء الهاء كما قلنا وكذا ان التقى ساكنان وابن كثير
يصل نحو منه وعليه ثم تقول في الجمع ان وقع قبلها ساكن بعد همزة ضمتها
كسائر الضمائر نحو لهم وبهذا الاصل مما نحو ضربتهما وبهما وان جي بوقف ومن بعدهما فكسر
فان وليها ساكن فكسر الميم للاتباع والتقاء الساكنين اقيس نحو من دونهم امراتين
وعليهم الذلة في قراءة ابي عمرو وبه قال الفراء يضم تكرار الاصل وان لم يلقها فالاسكان
اشهر ويجوز الضم مع الاشباع والكسر معه لثقل الخروج من كسر الى ضم وان
كانت بعد مضموم من هاء او غيره فتبعها ايضا قبل الساكن وجهان الضم وهو اشهر
واقيس للاتباع والاصل والكسر للساكنين وهو نادر ومنعه ابو علي وانشد
عليه ك في شرح التسهيل قوله

* فهم بطانتهم وهم وزراؤهم * وهم القضاة ومنهم الحكام *

وقوله

* الا ان اصحاب الكنيف وجدتهم * هم الناس لما اخصبوا وتمولوا *

وفيها قبل المتحرك ثلاثة المشهور وهو اشهر والضم بالاشباع والكسر بلا اشباع
ومن تقدمه الميم قبلها ياء او كسرة نحو عليهم وبهم بضم الهاء وكسر الميم
لمجانسة الياء والكسرة وقلب الواو ياء للكسرة الميم ومن ثقيلة ومنعهما ابو
علي قوله فاحامته الاختصاص مستفاد في الكلام من تقديم المسند اليه على
الخبر الفعلي نحو انت تجيئني منها وان كان مثله يحتمل ان يكون التقديم فيه
للتقوي عند عبد القاهر لانه لا وجه للتقوي مع الاتفاق على ما ذكر الحكم في
ذلك وافاد الاشتراك الشكاكي في افادة التخصيص كون المقدم مؤخرا في
الاصل على انه فاعل معنى فقط لا لفظا وذلك لا يتاتى في المضمر المعرفة نحو زيد
عرف وهو محل التخصيص وهذا يستفاد من زعم الراعي ان عبارة كثير
ليس فيها ما يقتضي الحصر وانما زعم ان الحصر في الكلام مستفاد من تقديم
المعمول فقط فاسد لان الحصر الذي يقتضيه تقديم المعمول من اثبات الحكم لنعـ

نع م

ز

الحصر المستفاد من تقديم ...

لنفسه وبعيد عن وقفا بلاد لا عن شيء آخر وليس المغني مما منا على ان تالا لا يفلح الا
للجمال الثلاثة لا لغير مما يدل على ان المراد لما نون الا لغير اقابهم وتفريع المفعول في
النظم بحرف الوزن **قوله** والبلاء انما بر كلما مبنية فيه امور الاول في يكتف
تا عن ماذا بما سبق في الشبه الوضعي لانه لا يجري في جميعها **فاشار** الى ان هنا اشيا
اخر كالمعنوي والافتقار وانواع المبني عن رض نسبب في بعض افراده فربما يتوهم
ان الامر في التقسيم كذلك بر وبعد الثالث فنبه بقوله مما دل الفاعلية او الباب ولا اخر
ماء لا خرا لانه لما قسم التقسيم بحسب مواقع الاعراب كان مظنة ان يتوهم ان ذلك
باعتبار اللفظ ولو في بعضها فنبه على ان التقسيم باعتبار المحل الثاني تعمم اقتضى
بما دل الفاعلية في البيت لانه اشار الى بعض ما دل التقسيم في بيت التمثيل في ابهم في
بعضه في قوله ولفظ ما جري به للرفع والنصب بترتيب **مع الثالث** ذكر بعضه
البلاء في جعلها يتوهم من هنا ان تقسيمها بحسب مواقع الاعراب للحكم على
جميعها بالبناء **فاشار** الى ان المبني لفظها والمعرب محلها بمعنى انها في محل لو كان
فيه اسم متمكن لكان معربا **الرابع** حكم على الضمائر بالبناء لا بوجوب البناء كما في
النظم تنكيتا عليه بان الوجوب لا يقتضي الحمل بالفعل لاحتمال عروض مانع
مع ان الحمل بالفعل هو المقصود **واجيب** بان الاصل في الواجب ان يحمل الا لا
لدليل ولا دليل ولا يخفى ما فيه لان المراد الاخبار بان مقتضى البناء في الضمائر
لم يعارضه ما يمنعه من مانع فلو كان مع في نفي المانع للاصل لا ستغنينا عن ماذا
الاخبار بمنا **تعمم** الاول للموضع ان يجمع بين محمول البناء في الفعل وبين الوجوب
م مستعمل ولما زاد **الشارح** وجوبا بعد قوله مبنية لانه لا يلزم البناء بجميعها ان يكون
على سبيل الوجوب **الا ترى** ان اسم لا المجرد مبني لا تركيبا ولها بر بعروض
سببه من تضمن معنى من بمعنى انه لو اعرب يحسن ابنها كما اعرب التمييز والظرف
مع تضمنهما معنى الحرف عن وقفا باعرابهما وبناء لا من التزام اهل الحجاز بنيه او فتح
ب البناء مع ان البناء شرطان الحرف والاعراب فيها لانه املاقهم **ولك** ان تحمل الوجوب
في النظم على الاستعمال والعيار حملا للمهمل على الفرد الكامل فتكون حتى من
الحسن في غاية **قوله** ويختص الاشتراك في الاعتماد مستعاد من النظم من
تفريع المستتر اليه وانما اختص الى الرفع والاتصال يقتضيان تنزله منزلة الجزء

لان الفعل وسيلة لا يستغنى عن المرفوع والضمير المستتر مبني على الاختصار
فبولغ في اختصاره وتنزيله منزلة الجزء حتى اسقط من اللفظ كما يحذف الجزء الخفيف
من الكلمة احيانا ويكون فيما بقي دليل على ما الغي كما في الترخيم منزل قهنتى ما في
نحو قوله بامر الواحد واعلم نحو اشكر انت فانت تاكيد للفاعل لان الامر
مقتطع من المضارع ذي التاء الحرفية ومن لا محالة يتحمل الضمير المستتر لانه
عند خلوه منه يجب ان يفتتح بالياء التحتية فيقال الا يقوم الا انت ولا يقال ما
تقوم الا انت بالحرفية كما يقال ما يقوم الا انا ولا يقال ما اقوم الا انا فافعل
بالهمزة لا يستعمل فارغا من الضمير اصلا وكذا تفعل بالحرفية لا يستعمل فارغا
وافعل مقتطع منه فيلزم الا يستعمل ايضا فارغا فيكون انت توكيدا قوله الواحد
ومبرز في التثنية والجمع فيقال قوما وقوموا وقمن وفي الحسن قول بعض الادباء

سهلا ان اعملته ثانيا … فاعلم بان قد رمت ان تعشيه
لان ما ضمنه حالة الافراد تستخرجه التثنيــة

قوله او مضارع مبدو بالهمزة انا وبنا الاستتار في افعل ونفعل لاشعار حرفي
المضارعة للمراد فافعل مشعر بان فاعله انا ونفعل مشعر بنحن الهمزة والنون بالنون
واما تفعل واخواتها فجمع وان كان يحتمل الكون فاعله لتانيث الغائبة ثم يبرزوا ضميره
اجراء لهذه الذات المضارع مجرى واحد في عدم رفع البارز ولعل هذا هو المحامل للاخفش
على دعوى ان يا تفعلين حرف تانيث ثم استكر في الامر حملا على المضارع المبدو بتاء
المخاطب او نحو مقتطع منه واستتر في مضارع الغائب والغائبة جوازا بالمعنى
الذي فسرناه به الجواز لاشعار حرفي المضارعة به ايضا وحمل الماضي على المضارع
وفعل الاستثناء وافعل في التعجب من قبيل فعل الغائب لا كراتعو فيهما انهما لا
يرفعان الظاهر لان المنفصل بعد ابيما يستتر فيه الضمير وجوبا وحمل اسم الفعل
على فعله فمضمنه الا كرم يبرز فيه ضمير التثنية والجمع والتانيث لضعفه عن
ذلك واما الصفات فحملت على افعالها في الاستتار ولم يبرز انما يبان م
التثنية والجمع لضعفها عن الاشتغال بفعله بعلامة التثنية والجمع وهي ساكنة
والضمير ساكن فيؤدي البروز الى التقاء الساكنين والفرق كالصفات لان
المتعلق يصح انتقال هذه الضمير للظرف ان جعل الذكر الظرف لا يحتمل ان جيء بعد

ضمير التثنية والجمع وافعل التفضيل من الصفات لان كلها ضعيف فيبعد جعلها عن معنى الفعل حتى يرفع الظاهر ولا المنفصل الذي في مسئلة الكحل او لغة ردية فلذا عدها مستتر فيه الضمير وجوبا وزاد في مواضع الاستتار وجوبا المصدر النائب عن فعله نحو صبرا بني عبد الدار بناء على انه نائب عن الفعل معنى وعملا وصيغ امر فولين والظاهر انه نائب عن الفعل معنى فقط واياك واخواته في التحذير نحو اياك وزيدا ان تفعلا وفي ذلك اللغز بعضهم بقوله

ما مضمر يرفعه مضمر   مستتر فيه ولا يبرز
يا ايها النحوي علامة وفر   ابن هديت لك الملغز

ونحو ويرد اذا وقعا ضميرا مستترا بتمييز عند جمهور العرب قوله او تمييزات قال اللقاني تعكس على قائم فيكون مرفوع المحل بالفاعلية لزيد وهو مخالف لما زاد انه لا تدخل عليه العوامل ولا ولو التمثيل بمثال العقيد منيا على التوكيد واجيب بان المبتدا لا يؤثر في محل اسم الفعل لان محل الجملة منه وقع فاعله والممتنع الاول لا الثاني وقد نبه على هذا الشيخ في شرح القواعد قوله وكذا البناء في زعم اللقاني ان اسم الفعل لا يرفع المنفصل واكثره الذي قوله لان لا استتار في نحو زيد قائم واجب يقال عليه لم يرفع انت قائم وانا قائم مما ما يخالف ذلك ولم يجوزوا الابراز في نحو زيد قائم والجواب عن ذلك ان هذا الضمير المستتر ليس بلازم ان يكون مرفوعا لهذا الفعل بل يمكن ان تجعل محله اسم ظاهر او ضمير منفصل في تركيب آخر بخلاف المرفوع بالمضارع فذا الهمزة مثلا فانه يلزم الاستتار اذ لا يمكن ان يطلقه في تركيب آخر ظاهر ولا منفصل فمعنى الوجوب والجواز عندهم لزوم الاستتار ودوامه وعدم ذلك بالنسبة الى العامل وحده يرجع ما قاله ابن مالك ومن تبعه الى ما عنده تحقيقا وانشد لبعض الشيوخ هنا

خذ ايها المرشد فبذا ما قاله   كلاهما نبيه شاملهم كرس

غاية ما في هذا الباب ان الوجوب والجواز في هذا المحل ليسا بالمعنى المتعارف للشارع ولا مضرة في ذلك بعد اصطلاح خاص بهذا الموضع كما تقدم في باب لا والبراء قوله لا يقال على الفاعلية صحيح لان ليس في كلام ابن مالك ومن معه ما يقتضي انه يقال على الفاعلية وكذا قوله فتركيب آخر ليس في كلامهم ما ينافيه

كما علمت بعد وانه نقل عن كثير انه اجاز الفاعلية والتوكيد في نحو هو في مررت
برجل مكرمه كهو وبهذا صرح المرادي لقوله لا يقال فاعل هو على الفاعلية **قلت**
في نقله عن الاكثر تعريف وقد قال ما نصه ولا يقع هو موقع المضمر الذي في فعل
ولذلك فعل نحو مثل اذن يكون صفة له ويعني بالصفة التوكيد وسبب
الوهم في النقل انه تارة قال الضمير في نحو هو ومكرمه هو فاعلا تجوزا في العبارة
لانه توكيد للفاعل وكانه هو وتارة قال فيه توكيد على سبيل الحقيقة **فلما**
نكر المرادي عن الاعراب نقل عنه جواز الوجهين ولم ينكر انه تم فيه جميع الفاعلية
في النحو المتقدم وهذا سر رواه من منع الرواية بالمعنى من المحدثين لمثل هذا الوهم
قوله وينقسم المتصل الى منفصل لا يقتضي الحصر فلا ينافي ان فيهما العمل
والعماد لا محل له عند البصريين على ان الكثير يرى انه حرف فلا يشغل في تعريف
الضمير المتقدم لانه انما يرد على الغيبة لا للخطاب والتحليل هو الغالب باسميته
وعن محليته وشرطه هذا الضمير ان يكون بصيغة المرفوع المنفصل فهو يطابق ما
قبله في التكلم والخطاب والغيبة والافراد والتذكير وفروعهما وافعاليه ويشترط
في الحال والاصل وخبر مبتدا او منسوخ لا يقبل ال وهو افعل من او كمن والمضارع
والسهيلي اطلق نحو وبذلك كنت انت الرقيب عليهم ان الله هو
الرزاق وعند الله هو خيرا ان ترن انا اقل منك مالا انه هو يبدئ ويعيد عند جميع
وانه هو اقام عند السهيلي وفائدته تمييز الخبر من الصفة والتوكيد والاختصاص
قوله ما يختص بمحل الرفع ثم بعض المجرور لان المتصل كالجزء الاخير لما
قبله بحيث لا يمكن الفصل بينهما والمجرور كذلك فان **قيل** النص الفصل بين
المتضايفين وارد في الشعر وفي عشما بل مخصوصة **قلنا** ذلك مع الفصل نادر
فلم يلتفت اليه الرافع في الضمير الذي هو اشار اليها الاتفعا بلية **قوله** انا وانا
وانما رأيتك انت ومررت بك انت فعلى النيابة وكذا قولهم ما انا كانت ولا انت
كانا ثم انا للمتكلم مذكرا ومؤنثا والالف عند البصريين زائدة لبيان الحركة
ولذا حذفت وصلا عند الحجازيين وعاقبتها هاء السكت فيما **قال** حاتم وقد
اسر في بعض احياء العرب فارسلت اليه ربة المنزل ان يفصد لها ناقة تتداوى
بدمها فنحرها فقالت الجارية انما امرتك بالفصد فقال هذا فصدي انه وقال

إن كنت أدري فعلي بدنه   لكثرة التخليط في من أنه

وقال الكوفيون الضمير مجموع الأحرف الثلاثة واختاره ابن كيسان وفيه لغات
إحداها حذف الألف وصلا وإثباتها وقفا والأصل أن يكتب بالألف لأن الخط يبنى
على اعتبار الوقف والابتداء وهي لغة الحجازيين والذين يثبتون الألف وصلا إلا
ضرورة كقوله

أنا سيف العشيرة فاعرفوني   حميدا قد تذريت السناما

والثانية إثبات الألف فيهما وهي لتميم وقرأ نافع بإثبات الألف قبل همزة مفتوحة
أو مضمومة دون المكسورة قال أبو علي كذا عرف فرقا بين الضمير وغيره والثالثة
إبدال الهمزة هاء والرابعة آن كعان قال الناظم هو مقلوب من أنا كراء من رأى والخامسة
أن كعن وأما نحن فلانه أعني تحريكه للساكنين وضمه لكونه مرفوعا أو لدلالته
على الجمع التي حقه الواو وأما أنت أنت أنتما أنتم أنتن فالضمير عند البصريين أن
وأصله أنا وكان أنا عندهم ضمير صالح للمتكلم والمخاطب فخففوا وكان القياس أن
يتصل في التكلم بالتاء المضمومة فيقال أنت لكن المتكلم لما كان أصلا جعلوا ترك
العلامة له علامة وبينوا أقسام المخاطب بتاء حرفية كالاسمية في الضمير
وقال الفراء أنت بكماله اسم والتاء أصلية وقال بعضهم الضمير هو التاء المتصلة
وكانت متصلة فلما أرادوا انفصالها دعموها بأن لتستقل كقول ابن كيسان وغيره
من الكوفيين في إيانا وأخواتها إن الضمير هو الكاف وإيا عماد قال ابن جني وما ذكرته من
القول بتغيير آخر الضمير في أنتِ وأنتَ هو أحسن وهي والواو والياء من نحو الكلمتين عند
جمهور البصريين حركات أشبعتا للاتباع بأن تستقلا إذ لولا ذلك لكانتا كالتمام
للإشباع الأخرى أنك إذا أردت عمرو أن تستقلا لما سكنت فقلت اهو واهي
وقال الكوفيون الواو والياء أن يبنيان للإشباع والهاء فقط هي الضمير بدليل
حذفهما في التثنية والجمع ورد بأن الإشباع لا يتحرك ولا يثبت إلا ضرورة ولأن
الغالب عند البصريين أن فعلا في التثنية والجمع من ملحق ما وهو وهي محذوف الواو
الواو والياء وفرع بعض أبو علي السواكن هما وهم ومن ثم تشا هما أمد بروق
تسكين هاء هو وهي بعد الواو والفاء واللام وهي لغة نجد وقريش بذلك كله وقد
تسكن بعد همزة الاستفهام كقوله

فقلت أمني سرت أم عاد في حلم / وبعد كان الجدب الشع كقوله

وقد علموا ما هن كهو فكيف لي / سلو ولا أنفك صبا مشيما

وقد تحذف الواو والياء إذا ضم ما قبل الهاء منه إذا قال الهيثم لا يشترون نعله قال قائل

من جمل رخو الملاط نجيب * وقال

سألت مراجل سلمى فوقها ونعم / عهدي وليلى لكا نوا في العلاء رحما

وتسكينها فيسر وآسر وتشر دهما مرار وهو على مرحبة الله علقم

وقال

والنفس إن دعيت بالعنف آبية / وهي ما أمرت بالرفق تأتمر

قوله إيا مردفا الخ يعني أن إيا الضمير مواز للمرفوع جائز على أفراد لأن اللواحق التي بينا في ذلك في إيا الإشارة إلى الجواب عن عدم تعرض للأصول الثلاثة كما في الشرح وحاصل الجواب أنه لما اختلفت الفاعلية والرفع لم يمكنه الاستغناء عن بعضها ببعض بخلاف المنصوبة فإنها لفظ واحد وهو إيا وإنما اختلفت باللواحق فأتى بإيا الذي هو الضمير لا كنه لما كان لا يستعمل بدون شيء من اللواحق أتى من اللواحق بالمتكلم وخص لأن ضمير المتكلم أعرف فكان الأصل تخفيف وله فرع من جهة الإفراد وفرعان من جهة الفرعية وهما إياك وإياه ولكل منهما أربعة فروع فالفروع أحد عشر ثلاثة منها أصل وثمانية فرع الفروع ولما كانت الفروع هنا أكثر عبر بصيغة التفعيل الدالة على التكثير في قوله والتفريع ليس مشكلا ولا أيضا في ذلك أن مذهب كثير أن اللواحق حروف لا أنها لا تثبت

بله عنده من تفسير الضمير المنصوب المنفصل عن كل حال قوله أن الضمير نفس إيا فقط قول الخليل أن إيا اسم ظاهر مضاف لما بعده بمعنى نفسك بدليل وإياه الشواب والضمير لا يضاف وقول جمع من الكوفيين وابن كيسان أن إيا عماد واللواحق هي الضمير واختاره ابن هشام وهي كنظائره وقال قوم من الكوفيين إياك وإياه وإياي أسماء بكمالها قوله وأن اللواحق حروف ومقابله قول الخليل والأخفش أنها ضمائر وما

ب قبلها إنما هي عماد إليها واختاره كثير وانتصر له بأن الحكم في وإيا الشواب ونعم إضافة الضمير لا نسلمه وقد يقال فإن كون الضمير عنيا عن التعريف لا والتعميم زيادة الإيضاح كما فائدة العلم في علم زيد فالحق أن التعارض ارتد كم.

ولا حاجة الى سلب العلمية في ذا الباب ولا يلزم اضافة الشيء الى نفسه لانه
من اضافة الاعم للاخص كنفسه في التذكير قوله وقد اجاب من فوق البنت
زعم ابن مالك ان الاصل الذي يريدون ان نفسه حبذا التي يحذف المخصوص فيما ان الذي يريدون
ثم فصل بينهما الفاعل واخر قال في المغني وحاصله على دعوى حذف المخصوص كقوله ان
التقدير يريدون نفسه وليس كذلك بل فيها الفاعل للمخاطبين بعد حذف الذي يفصل
واخر فيها المفعول لغرضه وقال في شرح شواهد ابن الناظم معنى البيت انه ما يحب
نفس قومه فيما يذكر قومه الذين يريدون لا يبغي الغوى قومه حبذا التي مخاطبين تفاخرهم
على قومه او لما يسمع من الثناء عليهم والذكر على الاول للقلب وعلى الثاني باللسان
ويشهد للاول قوله فيهم يغني يفتح الهمزة وضم التاء من ضمه ليخبر المعنى اخبرهم وزعم
وزعم بعض من شرح الضرورة في الاشروحة عنه ان هذا البيت بضرورة لا مكان
ان يقول الذي يريدون نعم حبذا التي هي على التذكير للفاعل او المفعول ثم قال
ويحتمل في اعلى ان ضمير التذكر وهي في اخر البيت تذكير المفعول الاتي تذكر بالضمير
المنفصل كل متصل بلا يكون في البيت شاهد وزعم ابو حيان ان نعم حرف بعد
البيت وانشد من * الا بعد حبذا ملا هم * ولا مستند له الا انه كذلك في
الحماسة والذي ورد نعم من رواية ابن قتيبة في مقطعات الشعراء وانشد انشدها
الا انه انشدها الصاحب بلا فاء وعلى ما اورد نعم فيما ذكره اواخرهم مع الربع
والنصب قوله مثال قال في بيات ميه الا ذكرت لبعضه ابياتا في ذا الحد وهي

يجب فصل مضمر قد حصرا … فيه بالا او بانما اذ كسرا
كذا الذي بعد المصدر ان … اضيف للمنصوب مثل ذا زكي
ويفصل المرفوع بالوصف الذي … جرى على غير الذي له اقتفي
كذا الذي عامله قد حذفا … او معنويا وتاخر عرفا
او كان معمولا لحرف نفيا … بفصله المتبوع او رواه حكوا
كذا اذا وليه ما سابقه … او جاء تاليا للام فارقه
او كان عاملا فيه قد عمل … فقل لمضمر عن الرفع عزل
وليس ان عرى وفيما ينفصل … في غيره فللضرورة احتمل

فهذه ثلاثة عشر امثلة ذكرتها الى اخره وقد ذكرتها ادا كان هنا وكما فعل

ثم

رواية

ابن بكر

ابن

فتحصل في ذلك ثلاثة عشر فذكرتها
ان نظرنا امثلة في المتراد دبة

الشك لانه مندرج فيه اذا حذف عامله وفيه معمول المضمر بان يكون
مرفوعا والمضمر مضافا للمنصوب لانه لو كان على العكس اعني منصوبا
والمضمر مضافا للمرفوع لم يجب العمل لانه ان كان المرفوع المضاف اليه ضميرا
انما فسنلي المنصوب انه يجوز في الضمير الثاني العمل والوصل نحو حبيبيك واما
ان كان المرفوع المضاف اليه ضميرا ايضا فانه يجوز في المنصوب الاتصال بعمو
به بين المتصل بغيره ولا يختص بالشعر كقوله فان نكاحها مكم حرام يحرم مكم اذا فور
فاعلا ومفعولا لمعمولها نان في الاضافة ارشده الله تعالى واما اشكال الشك وجوب
العمل في معمول المضمر متعلقا لانه يمكن قلب الاضافة فيقال في ينصركم نصر ينصركم
اياكم وفي يجيئني من ضرب الامير اياه من بك الامير فلا يكون مما يجب فيه الوصل
فجوابه ان قلب الاضافة تركيب اخر والكلام في التركيب الذي هو بعينه
وقد علمت انه يجب اذا انتفت خصوصية التركيب ان يعمل فيه ان تكون
الاضافة للمنصوب فيجب في الضمير المرفوع العمل وتكون للمرفوع فلا يجب في
الضمير المنصوب العمل بل يجوز الوصل سواء كان المضاف اليه ظاهرا او ضميرا او بـ
وبالله التوفيق قوله وانما يراجع عن احسابهم انا او مثلي فانا فاعل يراجع
ويصل لانه محصور فيه فدونه الا معنى ان المحصور ما يراجع عن احسابهم الا انا
قال في المكمل فلا يجوز ان يقدر هو محمولا على النفي وردا لانه كان يصح ان يقول
وانما اذا فع عن احسابهم انا على ان انا تاكيد ولا يجوز ان يكون هو مؤكدا اسم
ان واخبر هنا اي المعنى يراجع انا لان قوله انا الذائد دليل على ان الغرض الاخبار عن
المتكلم بصدور الذود والمراجعة عنه وليس بمستحسن ان يقول انا الذائد وانما
انا مع انه لا ضرورة في العدول عن لغة من اللغات لما هو الاصل في المقصود فان
قيل كيف يصح اسناد الفعل الغائب الى ضمير المتكلم قلنا لا نسلم ان الفعل
غائب لان غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند اليه فالفعل في نحو ما
يقوم الا انا او انت لا يكون غائبا ولو سلم فلم يسند اليه في الحقيقة هو المستثنى
منه العام وهو غائب وفي ما ذكرناه من الكلام في التسهيل انه يتعين انفصال
الضمير المحصور فيه بانما ونسبه ابن حيان الى الغلط الفاحش واحتج بلسان
العرب والنقول فلم يقل به احد ثم قال واياك ثم بقية فجعلها منفصلا

المنصوب
لا
أم استشكال
نا
مع
المستثنى

تعليقه نحو انما اشكو بثي وحزني الى الله انما اعظكم بواحدة وانما توفون اجوركم
يوم القيامة قال ولو كان كما زعم لكان التركيب انما يشكو بثه وحزنه انا وكذا البواقي
قال الشيخ بهاء الدين السبكي وليس ما قال ابن مالك يتلو انما اشكو بثي وحزني
الى الله اذ لم يقل احد ان ذلك يجب الفصل في كل ضمير بعد انما بل اذا كان محصورا فيه وليس
الضمير في تلك الآي محصورا فيه بل المحصور فيه آخر المعمولات كالمجرور في انما
اشكو الخ وعلى ذلك اجمع البيانيون وعليه يستقيم معنى الآي المذكورة وقول هذا
ان الفصل ضرورة لا يرد عليه لانه بناء على ان انما لا تعين الحصر والاكثر على خلافه
قوله مسئلتان ينبني على صنيعه مواد من مسئلة سلنيه وخلتنيه في ثلاثة حيث
واحد واد من فيهما مسئلة الاسم الفاعل عمل الفعل والذي ينبغي ان يعرف به كلامه
انها ثلاث مسائل الفصل بمسئلة كان من باب سلنيه وخلتنيه فيقال ثالثها
مسئلة سلنيه كان ثاني ضمير من ضميرين لفعل غير ناسخ للابتداء مع تقدم الاخص
وثانيها مسئلة كنته كل ضمير وقع خبرا لكان او احدى اخواتها وثالثها مسئلة خلتنيه
كل ثاني ضمير من ضميرين لفعل ناسخ مع تقدم الاخص ويكون ساكتا عن مسئلة الاسم
يتعرض بمثالها كان يقال كل ضمير نصبه اسم عامل في ضمير قبله اخص منه ومثل التعبير
عا احسن لان جمع المسائل الثلاث في ثلاثة كما يقال الخ محوج الى قوله وليس من
مع انه في مسئلة الاسم يكون من نوع المحل اذا كان العامل مضافا الى ذلك وفاعل الضمير
وان امكن الجواب بان المراد ان لا يكون من نوع محله وفاعل الضمير المذكور في محل رفع
وجر باعتبارين قوله فالوصل ارجح انتهى عليه كتم ونسب له صنعي ووجه الوصل
قال ووجه اتصال الداني المتصل الاول الشيء منه لكونه اعرف فلا يغطونه على الثاني
في تعلقه بما هو اشد منه وتمكن ورتبه من جملته ووجه انفصال الذي المتصل الاول
بجملة ليس اتصاله كاتصال المرفوع به فلما كان لكل منهما وجه رجح الوصل لانه
نه الاصل في الضمير وانما كان المفعول الاول في باب اعطيت فاعلا من حيث المعنى كما
غير بقلة ومثل المرادي لما هو من باب سلنيه بقوله تعالى اذ يريكهم الله
فان قلت الفعل فيه ناسخ ومن نوع المسئلة كونه غير ناسخ قلت
هو غير ناسخ بالنسبة للمفعول الاول مع الثاني كان بالنسبة للثاني مع الثالث
لا يقال هو ناسخ بالنسبة الى الثاني فمثال الا فالقول

الثالث

الثاني باعتبار هذا وجيد للأول غير جار باعتبار هذا وجيد للثالث لأن الواحد بال
بالشخص قد يكون له جهتان يثبت له باعتبارهما حكمان متنافيان فقد يكون منسوخا باعتبا
الجهة الثانية للأولى قوله وإن كان اسما فهو ج ثلاثة أقسام أوله
المصدر المضاف إلى الفاعل نحو قوله في بيت الحماسة المذكور ونحوه

تعزيت عنها كارها فتركتها ... وكان فراقيها أمر من الصبر

الثاني المصدر المضاف إلى المفعول الأول ثم الفاعل كقوله

فلا تجمع أبيت اللعن بهما ... ومنعكها بشيء يستطاع

الثالث اسم الفاعل المضاف إلى المفعول الأول كقوله

لا ترج أو تخش غير الله إن الأذى ... واقيكه الله لا ينفك مأمونا

قوله فالفعل أرجح **قال الرضي** لأن الفعل أدخل في اتصال الضمير به من
المصدر واسم الفاعل لأن الفعل يطلب الفاعل والمفعول لذاته وهما لمشابهته
قوله فالأرجح عند الجمهور الفصل وعند الرضي بأن فيهما رائحة المبتدأ
والخبر اللذين حقهما انفصال الضمير بهما على الأصل **قوله** وعند كثير وابن
مالك في التسهيل الجمهور وهما الوصل في النظم لمجيء القرآن الكريم بالاتصال وأجيب من
رد على الألفية على والتسهيل بعد اختار ردهم بصيغة الماضي واختار الانفصال
بصيغة المضارع الذي يؤذن بأنه لكي اختلفت آراؤهم في مرة على من قولهم ويأبيه
وهذا في غاية البعد والشراح مطبقون على خلافه **قوله** أو أخرى أخواتها
قال في النكت هذا هو المصرح به في شرح الكافية وتبعه شراح الألفية وعليه
ابن الحاجب لكن جزم ابن مهدية في شرح التسهيل نقلا عن الربيع والفراء أن ذلك
خاص بليس وكان وأن الفصل متعين في أخواتها وأن قولهم ليسني وليسه شاذ ومن
الفصل مع ليس ما أنشده في الكتاب

ليت هذا الليل شهر ... لا نرى فيه عريبا
ليس إياي وإياك ... ولا نخشى رقيبا

قوله الخلاف المذكور يختلف فيه كثيرهم منا أن الأرجح الوصل لأن الاسم
كالفاعل والخبر كالمفعول لكنه لم يثبت كمرتبته ومن جهة اختيار الفصل لأنه خبر في الأصل
قال شيخ شيخنا في النكت محل الخلاف في غير ليس وأن لا يكون في الاستثناء

فان الفصل فيهما واجب كما يجب مع الا **وقوله** على ما ذا التغيير في الجامع
قوله ان يكنه منه قول ابي الاسود

فان لا يكنها او تكنه فانه ... اخوها غذته امه بلبانها

قوله غير اعرف وجب الفصل **قال الرضي** اذا كان الثاني اعرف وجب
انفصاله عند سيبويه وحكى عن النحاة تجويز الاتصال نحو اعطاهوك واعطاهوني
وقال انه مسموع وقاسوه ولم تتكلم به العرب بل قالوا الاشياء غير مسموعة وان
استجاده المبرد مذهب النحاة انه انما يجيء في الثاني الاتصال لا الانفصال اذا كان الاول
اعرف فيما نعلم من كونه متعلقا بالذي منه ومن جوز ذلك نظم الى تجرد كون الاول
متصلا به وقوله لم تتكلم به العرب اي الا شذوذا **كقول عثمان** اراهمني الباطل
شينا نا **قوله** اذا اتحدت الرتبة **قال الرضي** المبرد يجيز اتصال الثاني فيما
على الغائبين ومنعه سيبويه والنحاة الغائبين يجوز اعطاهاهو واعطاهماهما تجوز مستحسنين
اي مستحسني نفسي وما ذاك الا دليل على انهم لا يقولون به وانما كان الانفصال هو
المشهور لانه ديانه الثاني ان يتصل بما هو مثله ويمتد من تماثل ويثقله والاختيار
ذلك في الغائبين قليلا العود كل على مرجعه اللفظ الا اذا لم يجيء في التابع نحو نحو
كما جاز اعطاهما لان طلب المفعول ضروري من حيث المعنى يخفف التاكيد فلما
كان جزء المفعول الشركة في اتصالهما البين اتصال التاكيد **ومنهم** من يجيء في انه
لا يشترط في اتصال الغائبين اختلاف لفظ الضمير ولذا احتاج الى توجيه منع
الاتصال في التوكيد كما بهوه ومثل باعطاهماوه لان الكسر الصواب من الاشتراط لانه اذا جاز لا
يشتبه الغير بالنفس مع ان السماع لم يرد بالاتصال الا حيث الاختلاف كالبيت
انشده **وكقول بعض قريش** نحياه الناس ترية وكرا بهمهما **وقوله**

وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة ... لضغمهماها يقرع العظم نابها

وكغني مما يجوز فيه الاتصال والانفصال الواقع منهما المفعول الثاني من باب
اعطيت عند الاخبار بالذي تقول في الاخبار عن الزيدين من اعطيت زيدا درهما
الذي اعطيته زيدا درهم او الذي اعطيت زيدا اياه درهم **واختار** فيه المازني
وابن مالك الاتصال لانه الاصل وغيرهما الانفصال رعيا لترتيب الاصل وفيهما
تنموب اسم الفعل المختص بالكاف نحو رويدكه ورويدك اياه وعليكه وعليك

اياه

قوله نحو قراءة ... فبم تبشرون ... قال ابن السكيت تقول عجبت من الضرب اياك

اياه تشبيها بنحو اعطيتكماه اياه وان لم تكن الكاف تلك الكاف **قال الرضي**
ومنها معمول الصفة المجردة فانه لم تنون وصلت نحو عجبت من ضاربك زيدا وان
نونت فصلت نحو عجبت من ضرب اياك لمنافاة التنوين لتمام الكلمة وجوزه
الاخفش الضاربك والضاربوك بنحو عندك فما يجوز فيه الوجهان خ كلام الرضي
ومنها معمول اسم الفاعل واسم المفعول المجردين عن ضمير شرط الاتصال
والمعرفين بال والاتصال بضمير بهما وليس اتصاله بالضمير لازما فيهما تشبيها
للفعل الذي منه تقول ضاربك وضارب اياك والضاربك والضارب اياك
ومعطاك ومعطى اياك والمعطاكه والمعطى اياه خ كلام الرضي ايضا **قوله**
نون الوقاية سميت بذلك لانها تقي الفعل وشبهه من الكسر الذي هو اخو الجر اما
الجر الذي لا يكون فيه وتقي ما بني على السكون من الخروج عنه **وقال**
ابن مالك لانها تقي التباس ياء المتكلم بياء المخاطبة في نحو اكرمني وفعل الامر
احرى بها وحمل الماضي والمضارع عليه **قلت** وعلى التعليل الاول احمل المعتل
كاعطني ويعطيني والمتصل بالضمير كرميتني وهو على الصحيح وابنها في
من الضمير لم تتناسب او دخلت فيه لكون الكسر يغير في الالف والياء لولا النون
كعصاي وفتاي ويرد عليه انهم لم يحفظوا الفعل من الكسر للساكنين نحو قل الله
واضرب ابنك **واجيب** بان الكسر العارضة للياء الذي هو العارضة للساكنين
لكونها ضميرا متصلا كجزء الكلمة وثانية الكلمتين في نحو قل الله
مستقلة **قلت** ويرد انهم كسروا الفعل لياء المخاطبة كعمري وياء المتكلم
متصلة والفعل اولى بالحماية من الاسم المتصل **وقد يجاب** بان ياء
المخاطبة لما كانت ضميرا كان تنزلها منزلة الجزء اشد لصوقها واتم لها فكان
اخر الفعل هو الياء نفسها لا ما قبلها الذي هو محل الكسر وياء المتكلم وان
كانت كالجزء من حيث الاتصال فهي مع تقدير الانفصال من حيث انها فضلة
فلا يعتبر عن اعتبارها ما قبلها اخرا حكما كما هو اخر حقيقة فتامل وتسمى
ايضا نون العماد كما في المغني وفي كتاب ثمر وكانت النون اولا لانها تكون ضمير
متكلم في فعلنا فلما احتاجوا الى علامة قبل ضمير المتكلم لم يخرجوه عن ضميرية
فوضعوا عليه رجلا ليسند **قال** في النكت اصلوا الفعل بشمل التصرف

ع نحو يكلم وانه بل هو انسب من مخافة مع ياء المتكلم لا من ياء المخاطبة

والجار خصوصا مع قوله وليس من تكلم وعبارة شرح الكافية فان كان
ناصبا فعلا فتتم فواجب فعلمها منه بنون الوقاية قال ابن هشام وكما
ان ليس لا يتصل بالنون ويستدل له ما ثبت في الانصاف للانباري من ان بعض
العرب قيل له ان فلانا يتهددك فقال عليه رجلا ليسي فاتى بالياء من غير نون الو
قاية وفي شرح ابن الصائغ لا نسلم القياس على ليسي كما ادعاه بعضهم
ولو سلم فليس في الكلام اي قوله نعم من تكلم انه مخصوص بالتكلم ة والذي حكاه
ثم عليه رجلا ليسني بالنون كما عند المرادي قوله تجويز الكوفي ما احسنني
قال السيرافي في لست ادري اعن العرب حكوا ام قاسوه على مذهبهم قوله
فالصحيح ان المحذوف نون الرفع من قول ثم وينبني على الخلاف اذا دخل الجازم
على نحو تامروني هل يحتاج الى تقدير نون الرفع سقطت ورجعت نون الوقاية
او الى تقدير سقوط نون الرفع المقدرة فمن كانت محذوفة مقدرة فصارت
محذوفة غير مقدرة هذا ولا تحذف نون الوقاية لنون التوكيد نحو يضربنني وأما
قوله

تراه كالثغام يعل مسكا ... يسوء الفاليات اذا فليني

فضرورة على ان ثم وافق ما قبله قال لان المحذوف منه نون الاناث لا نون الوقاية
والكم فاوجهه ونقل صاحب البسيط الاجماع على ان المحذوف فيه نون الوقاية
ولا تحذف ايضا لنون التوكيد تقول هل تكرمني وهل تكرمنني بلا خلاف
التخفيفة في نون الوقاية قالت امرأة

يا ليت شعري والمنايا اعراز ... هل تجمعني وحبيبي الراز

وفي الرضي انما جاز قيام نون الاعراب مقام نون الوقاية دون نون الاناث
والتوكيد ومن جهة اجتماع المثلين في الكل لان نون الاعراب لا معنى له كنون
الوقاية اذ اعراب الفعل ليس لمعنى عند البصريين بل هو امر لفظي بخلاف نون
الاناث ونون التوكيد هذا العذر من جعل المحذوف في نحو تامروني نون الوقاية
كما يجوز لان الثقل منهما جاء واما على قول كسر ان المحذوف نون الاعراب لانها
المعرضة للحذف جزما ونصبا ولا معنى لها قبل العلة في عدم حذف نون الاناث
والتوكيد هنا مرة لانها ليست معرضة للحذف ولها معنى ومن تدعم نون

الاعراب في نون الوقاية فعلى ماذا يجوز في نون الاعراب مع نون الوقاية
ثلاثة اوجه قرئ بها في تحاجوني قلت لم يقرأ في السبع فيه بالتفكيك
وقرئ في السبع بالثلاثة وتامروني قوله وأما اسم الفعل الخ زاده على النظم
تنكيتا عليه في تركه فيما تجب فيه نون الوقاية مع انه ذكره في التسهيل وفي
ذلك وقد صرح بهذا التنكيت في الحواشي كما في النكت قال الجلال فثبت
وعبارة سبك المنظوم وربما لحقت اسم الفعل اختيارا واسم الفاعل اضطرارا
فرا على قلة لحاقها له وعبارة الرضي ويجوز لحاقها في اسماء الافعال
لاداتها معنى الفعل ويجوز تركها ايضا لانها ليست افعالا في الاصل وحكى
يونس عليكني والفراء مكانكني قال المرادي وحكي عليكي فقد اختلف
رأي الناظم في لحاقها لاسم الفعل وعلى كل حال كان ينبغي ان يذكره في الالفية في
الواجب او الجائز قوله بضرورة عند سيبويه قال في الكتاب وقد قالت
الشعراء ليتي حيث اضطروا كانهم شبهوه بالاسم حيث قالوا الضاربي والمضمر
منصوب قال زيد الخيل

كمنية جابر اذ قال ليتي ... اصادفه ويذهب بعض مالي

قوله وجعل ليتي نادرا ولعلني ضرورة هو الاول تابع لابنه والمرادي
للفراء واما الثاني فقال الامام احمد ونص بعضهم على انه ضرورة فالتقليل
غير سديد قوله بقية اخوات ليت لوا سقط بقية كان اولى وحينئذ
اثبته فالاضافة فيه بيانية قوله وان على ليلى البيت اجتمع فيه
الاثبات والحذف مع ان المكسورة وقد اجتمعا مع ان المفتوحة في قول حسان
انرد ابيات

لقد علم الركب اليمانون انني ... اذا قلت اما بعد اني خطيبها

قيل هو اول من تكلم باما بعد قال في الخلاصة تخالفها الان واخواتها لشبه
الفعل كما في وجوازه حذفها لان الفعل يا بشبهه لا بالاصالة واجتماع
الامثال الخ الحقت في ان وكان ولكن مع كثرة الاستعمال وليت سالمة
من ذلك وندر في لعل لاجتماع اللامات ولدى شبيهة بالثبوت قريبة من مخرجها
وليس بين اللام الاولى والاخيرة الا حرف ولا هي لغلبتها العربية ثم القول

بنة

بان المحذوف في ذا وانه وكأن ولكن نون الوقاية قول الدماميني وقيل النون الاولى وقيل الوسطى والصحيح الاول لان النقل بها محتمل ودليل العلى واما ابا حيان فيعد المذاهب الثلاثة والصحيح ان المحذوف في الثانية لثبوت حذفها اذا اخبرت ولا الثالثة فهي قوله ولد يختص بانه وان خلافا للسراج فيما اثر مالك في شرح التسهيل مخالفة لبرنامج الزجاج ان الزجاج يقولانها قال شرح المكتفي اجتماع النون مع لدن بلا ضرورة لا كن نسب الرضي لسيبويه ان الحذف في قدي وقطي ضرورة ونسبه المرادي لبعضهم قال المرادي واعتمد على مراد شرح بن مالك عمر بن ميما للدن من الضرورات قلت وكذا الشي يقال في قد وقط كما يفهم من تصفح كلامه في كتابه واعلم ان قد وقط يكونان بمعنى حسب وهما المذكوران هنا واسما فعل بمعنى يكفي وهو مذهب الكوفيين الا من جعلهما بمعنى حسب قال في وقطي بلا نون ومن جعلهما اسما فعل الحق النون ونص شرح التسهيل على انهما بمعنى حسب عند من الحق النون ومن لم يلحق قوله ما امتنعت يستثنى من ذلك ليت قال الرضي الحذف فيها اولى من الاثبات وان كان سكرانه من مثل قد وقط كرامة لاجل سكنه قبل النون لعسر التكلم

* قال *

الا بحذف من تمام الشرط الا يعل *

وفي المغني ان الحاق النون ليحل بمعنى حسب شاذ وانما تكون اسم فعل بمعنى يكفي بتلحقها النون قال وفي الصحاح انه لا يقال بحلني وليس كذلك وفي التسهيل انها قد تلحق اسم الفاعل وافعل التفضيل فالاول كقوله

وما ادري وظني كل ظن * امسلمني الى قوم شراحي

اي شراحيل فرخم ضرورة وقيل من تنوين ثبت شذوذا والياء منصوبة ورد بثبوتها مع ال في قوله

وليس الموافيني ليرفد خائبا * فان له اضعاف ما كان املا

والثاني كالحديث غير الدجال اخوفني عليكم ولا يقاس على شيء من ذلك ولابن مالك تاليف في الحديث المذكور نقله الجلال في الاشباه وحاصل ما اهتم به الرضا معنى ومضمونه اسئلة ثلاثة الاول ان غير الدجال مخوف منه فكيف يوصف بالخوف الثاني كيف اضيف اسم التفضيل الى ما ليس بكله ومواليا

الثالث كيف نعته النون وجواب الثالث انه شبه بافعل في التعجب
لا بما افعل وجواب فاقتله انا نعت المضاف كما سيتبين وجواب الاول انه يمكن
ان يكون من خيف مبنيا للمفعول والالف اخره محذوفا او من خاف مبنيا للفاعل والا
خرى غير الرجال اخرى حذف في محذوف النون بالمضاف او من معه النون بلا لاخوية
مجاز كقولهم شعر شاعر او من اضافة والالف اخره محذوفة في الياء اشارة الى من
سائر المحذوفات

مبحث العلم

من لغة الراية والجبل والعلامة ومن مناداة المعنى نقله للنحويين بمعنى
الاصطلاحي قوله وهو اسم يعين مسماه جعل مادة التعريف فاما بالتشخيص لان
الناظم انما يمشي عند ما له البيك لانه لا يقول في العلم الجنسي انه يعين مسماه اذ
هو عنده في المعنى كاسم الجنس النكرة وح يرد على الناظم انه ان فسر التعريف
بمطلق العلم فالتعريف غير جامع عنده وان فسر التعريف بالتشخيص بعينه فلا دلالة
في كلامه على التعميم وفي جوابه باختيار الثاني ويدعي ان العلم اذ
اطلق انما ينصرف الى الشخصي لانه الغالب او لانه العلم حقيقة في الاصطلاح
وتسمية الجنسي علما ومعرفة مجاز لاجل الاحكام اللفظية كما اشار اليه
الناظم في بعد والتعريف انما هو للمسمى الحقيقي للبعد واما على ما هو التحقيق من
تعيين الجنسي لمسماه فالتعريف متناول له وهو علم حقيقة قوله يخرج بذكر
التعيين النكرات اما على ان النكرة موضوعة للفرد المنتشر فواضح واما
على انها موضوعة للماهية من حيث هي مع ان الماهية شيء معين فلان النكرة
لا نظر فيها من حيث تعينها في الذهن وان كانت معينة فيه وبين مصاحبة التعيين
وملاحظته فرق جلي فالتعيين في مسمى النكرة معنا لا بد منه اذا اريد
بالتعيين العين ولك ان تقول المراد بتعيين المسمى تشخيصه وجعله
بحيث لا يصدق على كثيرين والنكرة لا تشخص فيها بها ولا تمنع صدقه على كثيرين
لان الماهية من حيث هي قابلة للتشخص في جزئيات فان قلت مر ان
الفرق ثابت لبعض المعارف كالمعرف بال الجنسية والموصول المراد به الجنس
كمثل الذي ينعق بما لا يسمع ومن يأتيني فله درهم وقوله

ويدعوا انما البنى ليس وهاهنا   وليس الذي يبني كمن شانه الهدم

ولبعض الاعلام وهو انه يجب بانه موضوع للماهية من حيث هي ومعنى كل من
هاذين كما هو عند كثير فلت المعرفة اذا دلت على الماهية كما في هاذه
الانواع دلت عليها من حيث هي معهودة عند انها كما متشخصة في ذهنه ومن
هذا الاعتبار تعم كلية ولا صادقة على جزئيات وانما تكون كذلك اذا اخذت من
حيث هي لا بقيد وهي اذا اخذت انما هي مسمى النكرة لا مسمى لهاذه الانواع من المعرفة
فليتدبر فان كثيرا من الاذكياء لا يهتدون اليه سبيلا فقولنا تعيين معين اما
بقرينة لفظية كال والصلة والمضاف اليه او معنوية كالتكلم والخطاب والغيبة
والاشارة الحسية من مواجهة ونحوها الا المضمر كما ترجمه قيع والفمر والاقبال
ثم القرينة تحتاج اليها في التعيين عند السامع سواء كانت محتملة له من اصله
وذلك على قول من يرى ان ما عرف العلم من المعارف موضوع كليا مستعملا جزئيا او
كانت دافعة للمزاحمة الناشئة من تكثر الموضوع وذلك على قول من رءا ان ما عرف
العلم من المعارف موضوع وضعا واحدا للكل معين من الجزئيات التي تجمعها معنى
كالتكلم مثلا فانا اما موضوع لمفهوم المتكلم من حيث هو يستعمل في جزئيات من
المفهوم او لكل جزء معين من جزئيات ذلك المفهوم وهذا هو الحق كما ستراه ان شاء الله
فان قلت العلم المشترك لا يعين مسماه عند السامع الا بقرينة فيكون
هاذا ما يبيعه عكس التعريف قلت هو لا يحتاج الى القرينة في اصل الوضع لان
واضعه يعين لا يلاحظ حال الوضع وضعه للمسمى تعين القرينة في اصل الوضع
فهو في اصل الوضع يعين الذي وضع له بنفسه وانما يحتاج للقرينة عند الاستعمال
بالنسبة للسامع الذي تزاحمت عنده الاوضاع بخلاف سائر المعارف فان القرينة
معتبرة فيها في اصل الوضع كما ستراه فان قلت هذا لا يتم في العلم الذي يستحضر
واضعه له مسميات اخر لا سيما اذا قصد من ابقته علم من له مزيد علم او صلاح مثلا
فلا بد من اعتبار القرينة في اصل الوضع ليعين التعيين قلت لما كان الموضوع له
جزئيا لا يشاركه غيره فيه في هذا الوضع لم يجب اعتبار القرينة في اصل الوضع اذ ليس ثم
ما يلتبس به بالنظر اليه بخلاف غير العلم من المعارف ولهذا قال ابن الحاجب العلم
ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد فقولنا اولا العلم لم يقل

أولا العقل الذي هو اسم الجلالة والرحمن على القول بعلميته وضعا أو غلبة لا لكن
تبيينه بقوله من المذكرين يعقل مثاله الخ قوله كجعفر قال في النكت عن صح
من الجعفر ونحو نقيا عن كذا رأيته من علق على الألفية فإن لم يثبت فيهما ولا في
غيرهما علم من جعفر ونحو البعير من الإبل مرادفا كالجعفر ونحوه يجب جره بالكسرة لأنه اسم أمه
ه وأمه ولد الذئب قوله وما يؤلف كالقبائل الذي يخفى أمثلة في أولي
العلم فلو قال القبائل بالقيد قال وما يؤلف من غيرهم كالبلدان والمياه قوله كقرن
قال لا يخفى أنه لا يختص بالمجرد من القبيلة هيئة وضعه وهذه الأمثلة
التي كليته لأن القبيلة اسم من جملة الأعلام المنقولين بحرف منهم في الخارج
وعلى هذا فليس المراد بعلم الشخص ما كان مسماه في ذا مختصا ولا ما كان شخصا في
الخارج لأن الموضوع له في نحو هذا المجموع ولا تشخص له في الخارج حيث الوضع فقولهم
تشخص العلم خارجي بالنظر للأغلب ويدل أن العلم الشخصي قد يوضع لمعنى
ذهني ه وانظر مثاله وضعه لمعنى ذهني قوله كشذقم بالمعجمة على ما في ح
به في الحواشي وقال مكي والشنواني بالمعجمة ثم العلم الشخصي يحتاج إليه في كل ما
يؤلف ويعسر إلى تعيين أفراده من الحيوانات والأماكن ومن أفراس رسول الله
صلى الله عليه وسلم سكب ولزاز بكسر اللام ومن بغاله دلدل وفضة ومن حميره
عفير ويعفور ومن نوقه العضباء والقصوى ومن جماله الثعلب والمكتب ومن
شياهه بركة وقمر ومن رماحه المثوى والمثنى ومن أقواسه الروحاء والبيضاء
ومن أفراسه العنتر والزلوق بفتح الفاء العرفية ومن أسيافه الحتف والبتار
ومن أدراعه ذات الفضول والبتراء ومن رايته العقاب والنمراء ومن حرابه النبعة وا
والبيضاء ومن مغافره المسبوغ والموشح ومن أفراسه الزياد والمغيث ولد فسطا
المنكر ومغنم في اسمها الغرجوز وكنانة اسمها الكافور ولسه ركوة تسمى الصادر
ولد قصعة تسمى الغراء قوله وينقسم لا زعم أبو حيان أن العلم بالغلبة
لا منقول ولا مرتجل وعيبه نظر لأن تعرفهما يقتضي الحصر وجعل المنقول هادي
عليه قوله إلى مرتجل يخرج التقسيم للمنقول والمرتجل على التقسيم إلى اسم
وكنية ولقب عكس النظم لأن التقسيم باعتبار علميته نفسها من حيث هو
منقولة أو ما ربعة الثاني باعتبار ذات لعيبه أو مغناه ولذا فصل فيه لغيد

م
كذا اسمه لا
ع

العلمية وقد يوجه منع الصرف بأن التقسيم إلى الاسم والكنية واللقب وفاق والذي قبل في المنقول مختلف فيه لما ذكره الموضح ثم قد يدفع الموضح ما قبل الإضافة علميته وقد يوجه تعريف الصرف المنقول بالكثرة فيه قوله كأدد فإنه قيل فيه في الصحاح بأنه منقول من جمع أدة فعلة من الود كعدة وقد وقلبت الواو المضمومة همزة كأجوه وافتتت قلت هذا سهو لأن ودة غير مستعمل ولم يذكره الصحاح ولا القاموس ووجود المادة لا يوجب النقل كسعاد ونازع أيضا في مزج الذي مثل به في الكبرى حيث قال

وما خلا من سابق استعمال ... كمزج فانسب للارتجال

قال ابن سيدة ذكر أنه اسم للجبل الصغير ونازع أيضا فيما مثل به الزمخشري لما لا مادة له وهو فقعس بأن الجوهري قال هو الرجل الصلب فيكون منقولا قلت وصرح صاحب القاموس بأنه مرتجل قوله قبل العلمية لغير ما يرد عليه المنقول من علمية أخرى كأسامة بن زيد فإنه منقول وهو خارج من هذا التعريف فيكون غير جامع وتعريف المرتجل غير مانع وأجيب بأن أل في العلمية لتعريف العهد والضمير يتناول العلمية التي لم يضعها من علي الشخص لا النوع كقولنا شارك الرجل الكريم أن لا يوفي غيره غير نفسه سواء كان ليثا أو كريما إلا أن هذا إنما ينفع في دخول نحو أسامة في حد المنقول ولا ينفع في إخراجه عن حد المرتجل فالصواب أن يقال المرتجل ما لم يسبق له استعمال والمنقول بخلافه كما قال في الكافية الشافية

وما خلا من سابق استعمال ... كمزج فانسب للارتجال

قوله فصل اعلم أن المسموع من المنقول سبعة عشر نوعا اسم عين مكبر كزيد ومصغر ككريب واسم معنى كذلك كأسد وحجير واسم فاعل كذلك كحارث وحويرث واسم مفعول كذلك كمنصور ومعتصب وصفة مشبهة كذلك كحسن وحسين وأمثال المبالغة كحماد وفعل ماض كشمر وقضم ومضارع كيحيى قال

وسميته يحيى ليحيى فلم يكن ... لأمر قضاه الله في الخلق من رد

وأمر كاهية الآن مادا علم جنس للفلاة الخالية قال في القاموس بفتح

الميم

الهمزة وضمها أي مع كسرها فيهما وكسر الجيم ولذا قال ابن مالك في شرح الكافية
لا يمتنع كونه منقولا من أمر للانثى أو كان من أهمت فأمره مفتوح الهمزة أو من همت فأمره
مضموم الجيم والمنقول لا يغير وإنما يسمع أهمتة والأمر لا تلحقه هاء التأنيث
فالصواب أنه من قبل قال المرادي وأغرب قول من قال إنه من همت يهمت بكسر
الجيم والضم زاد والتاء أغلاقا بعبارة أهله من الفعلية قلت لم يذكرها جب
القاموس همت يهمت كضرب يضرب بل قال الهمت والهموت والهمات السكوت
فالفتح على الضمير وقال في التحفة وإذا ذكرت الضمير فكملنا فالفعل على مثال
كتب فالكلمة اذا الخ وجملة فعلية فاعلها كما مر كشاف قرنا ماء ونحو بارك الله فا
في قوله على اهدها بالبيات الخيام الا التمام والا العمو * وفي النهاية قيل منقول
من جمع كمريم تخفيف واسماء إلى بعد رفع ويحتمل أن الذي اهد فعل امر الشوب
الغائم سمي به أو اسم وقاشيع ابقيت النا بية عن الكسرة ومن وجيه أن يسمع في
غير هذا الشعر اهمر او فنسلتي كيم يرفع * فبيت اخوالي بني يزيد * وزاد بعضهم
المنقول من صوت كببة لقب لعبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب
لقبته به أمه من صغره إذ كانت ترقصه وهو صغير فكانت ترقصه بقولها
* لأنكحن ببه * جارية خدبه مكرمة محبه * تجب أهل الكعبه * وفيه
قال الفرزدق

وبايعت أقواما وفيت بعهدهم   وببة قد بايعته غير نادم

ورد باحتمال كونه منقولا من صفة قال في القاموس ببة حكاية صوت
صبي ولقب قرشي والشاب الممتلئ البدن نعمة وصفة للأحمق وقول الجوهري ببة
اسم جارية غلط واستشهاده بالرجز غلط أيضا وإنما هو لقب عبد الله بن الحارث
وقوله قال الراجز غلط أيضا والصواب قالت هند بنت أبي سفيان
ودار بيته بمكة وإنما سرى الغلط إلى الجوهري من جهة كونه ظن أن قائله رجل وأن
همزة لأنكحن مفتوحة وإنما هي مضمومة وخدبة بفتح الخاء وكسر الدال وشد
الباء إجراء للوصل مجرى الوقف كمرحله وتجب بضم التاء وكسر الجيم من أجبه أو في
بفتح التاء وضم الجيم من جبه فغلبه أو بفتح التاء وكسر الجيم أي تغلبهم حسنا
ولم يسمع النقل من اسمية كزيد قائم ولا من حرف كنعم ولا من غير كأنا ولا من حلي

كجزء من ولا حرف واسم كيا زيدا وحرف وفعل كقام ولا كنه محكي في الثنيا من قوله
كلمة من جملة لا يخالف ما مر من ان المركب فانه يستعمل الا ان المستعمل في غير العلمية — في غير العلمية
على هذا القول تفهيم للفظ العلم لا تبسه قوله الى مفرد ومركب قوله منها ا
التقسيم على التقسيم الى اسم وكنية ولقب لا من احكام التقسيم الى الثلاثة ان
الاسم واللقب ان كانا مفردين اضيف الاول الى الثاني وهذا اذا فرع تعريفه المفرد
وغيره قوله وحكمه الحكاية اي ويقدر الاعراب في اخره ويكون المانع من ظهوره
اشتغال محله بحركة الحكاية او سكونها وقول الشيخ وهذا النوع مبني على عله بل هو
معرب تقدير الاعراب قوله منزلة تاء التانيث اي في ملازمتها لما اتصلت به
وهيئة وزنها كان جزءا الاخير من الكلمة ومن ثم كان الاعراب انما يكون في الاخير ب
فاقبلها كما يكون فيما تاء التانيث دون ما اتصلت به قوله منزلة التنوين في كونه
ذيلا لما اتصل به وداله على ختمه وانفصاله عما بعده كما ان التنوين كذلك ومن
ثم كان الاعراب دائرا على اخر المضاف كما انه دائر على ما قبل التنوين قوله او
يجري الاول بحسب العامل ويجر الثاني فعلم ان هذا الحكم ليس بحكاية كما في المركب
الاسنادي وليس كذلك بل المركب الاضافي يحكي كالاسنادي فان كلا منهما
عومل بعد العلمية بما كان يعامل به قبلها والفرق ما تقتضيه حالة الراهنة اعني
العلمية وهذا معنى الحكاية اذ مقتضى حالة الراهنة من العلمية منع الاعراب
في اخر الجملة والمضاف اليه لان مجموع الجملة والمركب الاضافي هو العلم فيكون المجموع
كلمة واحدة مثل الحقيقة فمحل الاعراب اخرها على اخر لولا تراعى الحكاية
الاصلية واما الكلمة الاولى فتاخر بما شرحه من ان الكلمة الحقيقية
فلا يشتغل اعرابا كالجملة والمركب المزجي بل ولا بناء وتسمية صدر المزجي مبنيا تجوز
الا ترى انه لا يسمى ما قبل تاء التانيث مبنيا لان الاعراب والبناء من
عوارض الاخر دون الاوساط وراجع ما مر في تعريف الكلمة يتبين لك ان
المركب العلمي بمجموعه من الكلمة حقيقة وكل من جزئيه انما يطلق عليه كلمة
مجازا قوله وبقي من المركب انواع كثيرة كالوصفي ونحو زكرياء وخولة في
المعرد لا تسمع وارا بما كلاع التنسيل وكل مركب من فعلين او حرفين او حرف
واسم او حرف وفعل واجاب المرادي بانه لما ورد عن العرب التسمية به

ولم يسموا بتلك الانواع او استغني بذكر الجملة عنها لان حكمها الحكاية كالجملة
قلت من التاني لانه لا يخلو اما ان يتم من الكلام ان حكم ما عدا الانواع حكم الجملة او حكم
اخر على انه لم يتعرض لحكم الجملة ايضا وتفصيل المقام وكشف المراد في كلام نجم الائمة
الرضي الاستراباذي فانه قال المركب العلمي اما ان يركب للعلمية او يكون مركبا قبلها
فالمركب للعلمية ان كان في جزئه سبب للبناء قبل التركيب فالاشهر بقاؤه على ذلك بعد
جعله علما ويجوز اعرابه ممنوع الصرف واضافة الصدر الى الثاني فيجيء في المضاف اليه
الصرف والمنع كما تقدم ولا يستنكر اضافة الفعل والحرف والاضافة اليهما لانهما اخرجا
بالتسمية عن معنييهما المانع من الاضافة هذا هو القياس وان لم يسمع في سيبويه
الاضافة والجزء الاول ان لم يضف الى الثاني وجب البناء للافتقار الى الثاني
فاشبه الحرف فيبنى على الفتح ان كان معربا في الاصل وان كان مبنيا على غير الفتح جاز
فتحه وحكاية حركته وسكونه **وهذا النوع** تسعة اقسام حاصلة من ضرب
احوال العجز من الاسمية والفعلية والحرفية في احوال الصدر كذلك امثلة
العجز الاسم سيبويه جاء ويه منويه وامثلة العجز الفعل انا ضرب خرج ضرب مي
ضرب وامثلة العجز الحرف اين من ضرب من عم من وان لم يكن في العجز سبب البناء قبل
التركيب كبعلبك ومعدي كرب اعرب غير منصرف مع بناء الاول على الفتح ان لم يكن
ياء وقد بنيا تشبيها بما تضمن الحرف كخمسة عشر وقد يضاف الصدر للعجز فيه 1
فيتأثر الصدر بالعوامل فلا يعتل كمعدي كرب فيسكن مطلقا وللعجز ما له من
من صرفه وتركه وبعضهم لا يصرفه وان كان قبل التركيب منصرفا اعتبارا بالتركيب
المزجي كما اغتفر في اسكان ياء معدي كرب وهو ضعيف لان التركيب الاضافي
غير معتبر في منع الصرف ويبنى على ضعيف لان الاضافة في المبهم ليست
حقيقية بل صورية لعلمية والا انتصب ياء معدي كرب **واما المركب قبل**
العلمية فان كان جزؤه مستحقا للاعراب معه قبل العلمية بقي كذلك والصدر
ايضا يبقى على حاله من اعراب معه كالجملة الاسمية والفعلية ذات الفعل المعرب
ومن اعراب معمول المضاف والاسم العامل كضارب زيدا وحسن وجهه حكاية لما
كان وان لزم منه دوران الاعراب على بعض الكلمة في الحقيقة ومن بناء كالفعلية
ذات الفعل المبني ونحو يضرب وسوف يضرب ولن يضرب ولم يضرب وان زيد ومثل

زيد وليزيد اذا الاسم بعد من الثلاثة مبتدأ في الكامل فالشرط التسمي بالعامل مع
المعمول بدون المتبوع واجب الحكاية اذا العامل عاملا او كان العامل وكذا اذا كان اسم
معمول للحرف كان زيدا او ما زيد ومن زيد الا ان في الجار والمجرور تفصيلا فان كان الجار
احاديا بعضهم ذكر وان الخليل يجيب الحكاية ولا يجوز جعله كالمضاف وعند الزجاج يجوز ز
ذلك فان تريد علمته حرفين من جنس حركته من غيرها اعرابها في الاخر كما لو سمي به وجره
فتقول في بزيد ببزيد قال الرضي والاولى زيادة حرف للحرفين وانما زيد فيما ماثل الافراد
لئلا يستغرق الكثير اسما كثير يبنى المعرب على حرف ومع الاضافة يومن ذلك لعدم
التنوين وان كان الجار على حرفين بعضهم الخليل ومن كلام من مذهب كسر وجوب اعراب الا وَل
اعراب الجملة الا غير فتقول من زيد برفع النون ونصبه وجره فان كان الثاني حرف
ليس معتلة فتقول في عن زيد بتشديد الياء كما لو سميت بعن وجره قال الرضي
والاولى ترك الزيادة لئلا نرى بقاء المعرب على حرف واجاز الحكاية في الثنائي الزجاج
وكذا الخلاف في الثلاثي نحو منذ شهر واما ان يكن الاول اسما فجربا الحكاية اتفاقا
والفرق ان المجرور في صورة المضاف اليه مسندا وفيه يتضاف من الجملة التي
تجزأ ان لم يكن فيها تشبيها فاشتمل بغير حقيقة والاولى ان تجوز الاضافة ولو
كان فيها الحرف وجه عن معناه كالفعل والحرف وكذا ينبغي الجزء الثاني على ما كان
كان قبل العلمية مبنيا كيا زيد ولا رجل وزيد مثلا ومنكم لوالتا ومنه قلم
واذا قال وكان وان اشتمل الثاني قبل العلمية محل الاعراب كالتوابع مع متبوعاته
تعاقب الاعراب على الجزئين كما كان قبل العلمية ويدا عمرو الا مثل في الاسم ونحوه
بيمين بعاقلة لبيبة علم رجل او امراة لان التانيث لجموعهما فان سميت بعاقلة
وحده بالاكثر ترك الصرف وتجوز الحكاية اجراء لها مجرى الصفة كما دخلت ال في
الحسن والحسين والحارث للمح الاصل واذا سميت بطلحة وزيد تصرف الاول
كما قبل التركيب الا ان تريد بطلحة واحد الطلح فتصرف كما قبل التركيب والعلمية
وكان القياس ان يحكى المنسوق مع متبوعه كما حكي بعد من العاملة كالعامل مل
كامر لكن لما لم يكن في المتبوع مقتض للاعراب فما مر جرى به الاعراب وتبعه
المعطوف ولم يتبع الاول الثاني لئلا يصير المتبوع تابعا ويجوز في التوابع مع
متبوعاتها ما ذكر ومما تعلقت به التركيب والاضافة الا عطف النسق فان الحرف

مانع منهما فان حذف العلمية قبل العلمية كخمسة عشر بني الجزءان كما قبل العلمية او اعرب الثاني غير منصرف اذا اضيف الاول الى الثاني مع الصرف وعدمه وكذا الوجه فيما تضمن حرفا غير العاطف كبيت بيت **وانما جاز اعراب الثاني** مع تضمن الحرف في الاول لان الذي المعنى المحوج بالعلمية به باختصار في اللغة وفيما ذكر من صور غافلة كم يعة بعد العلمية فغالبه لما ذكره الموضح في الحواشي من اعطاء جزء العلم حكم العلم **قال** ومن ثم منعوا ام اوبر وام ابرداء وبنات اوبر للعلمية والوزن وان كان العلم مجموعهما لا الاخير وقال الواحدي ابو بكر نزولا بنها تنوين بكر وان كان المضموم باعتبار المجموع به وعلم من قوله وقد اراد اعطاء الجزء حكم العلم لا يتقيد بالجنسي وان قيد به الرضي كما في التصريح وح فكلامه شامل لما قاله الفارسي من منع هر في ابي هريرة خلافا للتلمسانيين **لا كلام الرضي** المذكور فيشهد للتلمسانيين **فان قيل** ان العلمية ثابتة للمجموع لان التانيث للمجموع **قلنا** فيلزم ان يكون ابو هريرة كذلك **فلعل** الذي يقال اعطاء جزء العلم حكم العلم خاص بالمركب الاضافي وهو كنية ستريد اذ توجه للخصوص قوله كلما عنيناه عبر به في شرح الشذور فيعود لا ثالثها ما ليس جملة لم يرد بجملته لعلمية قوله كل مركب اضافي قال يس احترز به من نحو اب لزيد اذا سمي به او ابن زيد قائم اذا سمي به قال الدماميني والذا قلعة فيه والثاني الاضافة بجزء الا الكلمة قوله من باب اول من راعى العلم الزاهد ومن في العلم الجنسي او بابن وبنت كابن داية وبنت وردان ونحوهما اذ يجعل في العلم الشخصي نحو ابن الزبير وبنت جحش من الكنية ايضا لوم متجه قال الكنية من كنيت اي سترت كالكناية سواء كان في الرضي فهي في الحقيقة كناية عن موصوف فعيس بصفة ابوا وامها ما به قصدا عن عطف عليه وكما يختص الشخص بالابوة لغيره يختص ايضا بالبنوة لغيره فكلاهما يصلح للكناية عنه لا كما قال والاكثر ان يكنى الشخص باسم الاول الذي له كما في الحسين لامير المومنين علي رضي الله عنه وقد يكنى في الصغر تفاؤلا بانه سيعيش حتى يصير له ولد اسمه ذلك كذا في الرضي قوله فاشعر برقعة المسمى لعبة اللعب في الغرس كان في الزمن اشهر **قال**

اكنيه حين اناديه لاكرمه ... ولا القبه والسوءة اللقب

وأما التمييز فبعد الذي خاصة والكنية عند العرب يقصد بها التعظيم إنما الإكرام والذم في اللقب من حيث المدلول الوضعي والتعظيم في الكنية من جهة عدم التصريح بالاسم إذ بعض النفوس تأنف أن تخاطب باسمها ثم هذا من الوضع في تعاريف هذه الأقسام وإنما مختلفة بالحيثية والاعتبار فيجوز اجتماعها وبهذا الذي مر البناني في حاشية المختصر أن بين كل اثنين منها عموما وجهيا فيجامع الاسم الكنية في نحو أبي القاسم إذا وضع لتعيين المسمى ابتداء وينفرد عنها في نحو زيد وتنفرد عنه في نحو أبي محمد اسمه عبد الله مثلا ابتداء ويجامع الاسم اللقب في نحو سعيد ومنصور ومحمد موضوعة لتعيين المسمى ابتداء وينفرد الاسم في نحو زيد وعمرو واللقب في نحو المصطفى والمرتضى ومعتمد الدين وفخر الدين وعائذ الكلب لمن له اسم آخر ابتداء وتجامع الكنية اللقب في نحو أبي الخير وأبي السعود وأبي الضياء وتنفرد عنها بنحو زين العابدين وأنف الناقة وتنفرد عنه بنحو أبي زيد وأبي عمرو والمستصفى الذي اللقب أن الاسم يبان منهما بالذات فيعرف بأنه ما وضع لتعيين الذات ابتداء كان مصدرا بأب أو أم أو لا أشعر بمدح أو ذم أو لا فالاسم ما عدا الكنية واللقب وقد يجتمعان ويكون التعريف بينهما اعتباريا وعلى كل حال يكون ما نقله ابن عرفة من جواب الفقيه القاضي أبي القاسم بن زيتون لما قال له أمير إفريقية المنتصر بالله لم تكنيت بأبي القاسم مع صحة قوله صلى الله عليه وسلم تسموا باسمي ولا تكنوا بكنيتي فقال إنما تسميت بكنيته ولم أتكن بها قال ابن عرفة استحسن بعض شيوخنا هذا الجواب وعندي أنه جهل وفي ذلك عند مراده الحديث منسوخ لأن علة النهي وهي وقوع الالتباس زالت بموته صلى الله عليه وسلم قوله ويؤخر اللقب عن الاسم علل بأنه في الغالب منقول من اسم غير إنسان فلو قدم لتوهم أنه مراد به المعنى الأصلي وبأنه كالنعت فيؤخر عن المنعوت وبما تارة العلتان تقتضيان وجوب تأخيره عن الكنية أيضا خلافا لقول المرادي ولا ترتيب بين الكنية وغيرها والبيان للأزهري نظر بما أطال فيما تقديم الكنية على الاسم وتأخيرها عنه لا عن اللقب ولذا قال المرادي في نسخة وأخرن ذا إن سواه صحبا أولى من نسخة وذا اجعل آخرا إذا اسما صحبا لإفادة الأولى حكم اللقب مع الاسم والكنية معا دون الثانية فإنها لا تفيد حكم اللقب مع الكنية منطوقا وتفيد بالمفهوم خلافه

الصواب

الصواب ونحو ما للموضح لابن عقيل فاللقب ولو قال ان سواهما صحب يرد عليه شيء
وقد رجع الموضح في بعض تعاليقه كما في النكت الى وجوب تأخير اللقب عنهما
وفي قول ابن الاخبار بوجوب تأخير اللقب جدا اذا لم يكن اشهر من الاسم والا
فلا نحو انما المسيح عيسى ابن مريم فان المسيح لا يقع على غيره بخلاف عيسى
ولذا تقدم القاب الخلفاء لانها اشهر من اسمائهم قال يس وكذا مر ورأيته في قول
الشاطبي المغرب وقال ورش عيسى خلافا للشاطبي النحوية وفي التقييد
المذكور بحث وهو ان اللقب اذا كان اشهر فان ذكر الاسم بعده فما بعده وفي
علل الرضي وجوب تأخير اللقب عن الاسم بان اللقب منقولا اشهر اذ فيه العلمية
وشيء من النعت فلو اتى به اولا لاغنى عن الاسم فانكره الرضي قوله اضافة
الاول الى الثاني قام يكن الاسم بلا ال كانجار كرز او اللقب بال كعمر الفاروق وهارون
الرشيد على ما جزم به الشاطبي فان الاخذ في الاول صفة غالبة فالمشهور اتباعه
ويلحق ما ليس بصفة في الاصل كالزبرقان بجامع كونه الدال للمحكم معنى الوصفية فيه
الاتر وان صير الخ اللقب به لمعنى في عمامته كالزبرقان ونحو العمر ولا يرد نحو اعلى نحو
لانه لم يستحكم فيه معنى اللقب ولذا ذكره في الجمع بان قيفا ان قد يميز علما كما
لا يرد عليه ما فيه ان في الاسم لانه مغلو ولانه يجب تجريد المضاف من ال الا في مسائل بل
تأتي منها اذ كر الموضع في التذكرة انما زال الاضافة في نحو عمر الفاروق وقيل يكون ان
فان قلت كيف اطلق الشاطبي الاسم الى اللقب المضاف في قوله ثم عثمان
ورش اجيب بان اللقب مورش وهو مفرد والنعمير خارج عن اللقب قوله
ويرد الى النكر وجه النكر بلزوم اضافة الشيء الى نفسه ورد بانه مشترط الا لزوم
بين الوجوب والتحيز فكلاهما محتاج الى التصريح بتاويل الاول بالمسمى والثاني بالاسم
ولا تحوال وجه النكر ان الاضافة لكونها على خلاف القياس واحتقار بما الى
التاويل المذكور فينبغي ان لا تكون قياسية بل على تركه فقيل بل مرجحة وانما المنقول
عن البصريين فقد من منع اضافة الشيء الى نفسه على السماع فكيف يوجبون
هذه الاضافة قوله من ايجيء عينا لليس مريجا في الرد لاحتمال انه على لغة
من يلزم المثنى الالف مطلقا ويقدر الحركات عليها والا انما لا نستشهد كما رواه
الفراء قيس قفة وانف قيس الرقيات بشرط قيس فيهما واتباع قفة والرقيات له قوله

يعين مسماه ذهبت جمع منهم ابن مالك وابو حيان الى ان علم الجنس مرادف لاسم
الجنس النكرة ولذا قال ابو عبد الله المغراني سالت الاستاذ عبد المهيمن الحضرمي
عن الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس فقال الذي زعم الخضراوي وشاع انه ليس في الديار
المصرية من يعرفه غيره **واقول** ليس في الدنيا عالم الا وهو يعرفه غيره لانه
حكم لفظي اوجب تقديره انما وقفنا على منعه الفوائد كعدل عمر عن عامر واشتهر
ه **وكذا قال الرضي** اذا كان لنا تانيث لفظي كغرفة وبشرى وصحراء ونسبة
لفظية ككرسي فلا باس ان يكون لنا تعريف لفظي اما باللام كالذي في التي
او بالعلمية كاسامة وكذا قال الشريف الغرناطي لا فرق بين اسامة واسد الا في
الاحكام اللفظية فقط وخلاف هذا هذيان **والحق** كما قال المرادي ان
تعرفة الواضع بين اسامة واسد يؤذن بفرق في المعنى والا لزم التحكم **واحسن**
ما قيل في ذلك ما حققه العضد والسيد الشريف والدماميني وغيرهم وهو ان
علم الجنس موضوع للماهية المتحدة في الذهن مع قطع النظر عن افراده فما دال
على عين بتمامه في ذهن المخاطب بجوهر لفظه كما وضع العلم الشخصي كزيد للذات
المعينة فانه يجزم لفظه على كونها معهودة عند المخاطب معروفة له وعلى هذا
فالفرق بينه وبين اسم الجنس النكرة ظاهر اما على قول من جعل اسم الجنس النكرة
موضوعا للماهية مع وحدة لا بعينها ويسمى فردا منتشرا كالامدي وابن الحاجب
وسعد الدين فهو من وجهين **احدهما** ان علم الجنس موضوع للماهية مع قطع
النظر عن ما صدقاتها والنكرة لها بقيد وجودها في فرد واحد لا بعينه وهو من
الماصدقات **ثانيهما** ان علم الجنس يدل بجوهر لفظه على كون تلك الماهية
معهودة في ذهن المخاطب حاضرة فيه متصورة له والنكرة لا تدل على شيء اصلا
واما على قول من يجعل اسم الجنس المنكر موضوعا للماهية من حيث هي بلا وجه
واحد وهو اولى فكلاهما وان كان موضوعا للماهية مع قطع النظر عن افرادها
لا كن في علم الجنس زيادة لا فيه وهي دلالته بجوهر لفظه على كون تلك الحقيقة
معلومة للمخاطب معهودة عنده **واما** اسم الجنس فلا يدل على ذلك بجوهره
بل باللام ان كانت فيكون علم الجنس مرادفا للاسم الجنس المعرف باللام
لدلالة كل منهما على الماهية من حيث كونها معهودة في ذهن المخاطب لا كن

كما هو الدلالة على ذلك مختلفة فهي في علم الجنس جوهر اللفظ وفي المعرف بال الأداة
فمعنى قولنا أسد أجرأ من ثعلب ماهية الأسدية مشتملة مع تجردها أكثر مما تشتمل معه ماهية ا
الثعلبية ومعنى قولنا أسامة أجرأ من ثعالة والأسد أجرأ من الثعلب من أن الماهية التي
تعرضها أينما تحققت مشتملة مع تجردها أكثر مما تشتمل معه من الماهية التي تعرضها أينما
وبهذا تفهم قول الموضح يعني مسماه تعيين نحو الأداة الجنسية وهذا الذي قررناه
من الفرق عليه يحوم أكثر القوم وحوله يدندنون الأول أكثرهم عجزا أن يفصح به كل الإفصاح
وبه حصل كل الإيضاح حتى أفصح به السيد الشريف وغيره وحق ذلك تقريرا وإن الحمل لعله
كثير فإن قلت الماهية متصورة له على كل من الصيغتين علمها بتا وموضع اللفظ
لها أولا بحسب ما للإيضاح وضعه فكل من اسم الجنس منكرا ومعرفا وعلمه كذلك علم شيء
معهود حاضر في ذهن المخاطب بالضرورة فاشتبه قوله قلنا سلمنا أن الماهية متصورة
له معهودة في ذهنه في الخطابين لاكن فرق بين معهود الشيء والدلالة عليه بالعهد
فاسم الجنس النكرة حاصل غير مدلول عليه باللفظ وفي علم الجنس والمعرف بال حاصل
ومدلول عليه بجوهر اللفظ في الأول وبالأداة في الثاني وسبق تتمة من المعنى في باب
النكرة والمعرفة ثم نقول كما يستعمل علم الجنس فيما وضع له من الماهية المجردة لا
عن الأفراد نحو أسامة أجرأ من ثعالة يستعمل أيضا في فرد معين نحو هذا أسامة مقبلا
أو مبهم نحو إذا رأيت أسامة ففر منه وزعم التفتازاني والمحلي أنه حقيقة أيضا
لا منافاة بين الحقيقة ولزوم من إطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود المتعدد فيهما
وفيه نظر بل الصواب أنه مجاز كما أشار إليه ابن الحاجب وأفصح به الرضي في تقرير عبارته
في الفرق بين علم الجنس واسمه وذلك أن علم الجنس وإن كان موضوعا للحقيقة وهي
متحققة في الأفراد الخارجية لكن تلك الأفراد مظاهر للماهية والحقيقة من حيث هي
من كلي ولو اسم الجنس المنكر وليست أفراد الماهية من حيث هي معهودة للمخاطب كما هو
من لوازم العلم الجنسي والمعرف بال وهذا هو ما صرح المتكلمون بأن علم الجنس من قبيل
المعارف جزئية يمنع نفس تصور معناه من صدقه على كثيرين والكلي إنما هو النكرات
فلو كانت تلك الأفراد أفراد الماهية من حيث تعينها عند المخاطب أيضا لكان
مفهوم العلم الجنسي لا يمتنع صدقه على كثيرين فيكون كليا وهم متفقون على أنه
جزئي كما تقدم فكيف إن إطلاقه على الفرد الخارجي مجاز مرسل من استعمال المقيد

في المحلى ان كان العلم منهما او في معين بغير اهم بعد الغاء القيد المعتبر في الوضع
ان استعمل في الفرد المعين والقيد تعلق العلم وبذلك يمكن ان اشتراك قولان العلم
او العموم فيه من التعريف احسن لان الاول وعلم الجنس على الفرد المعين وانتم عارض
ليس بحسب الاصالة وان قلنا انه حقيقة فيه وقد قيل انه مجاز قوله ويشبه
النكرة من جهة المعنى لانه شايع في امته كما هو مسا وانه للنكرة في المعنى
لانه جعل المعنى وجه الشبه ووجه الشبه لابد من اشتراك كل من الطرفين فيه وهذا
مناقض لقوله تعيين الذات ٪ ويمكن الجواب بان المراد ان معناه شبيه بمعنى
النكرة ومن التعبير المغاير بينهما لان شبيه الشيء غيره ويكون وجه الشبه بين
المعنيين مع المذكور في قوله لانه شايع في امته لا يختص به فرد دون اخر من جهة
انه اذا تجوز فيه وجرد عن كونه مسماه معهودا في ذهن المخاطب صار مما يحتمل كل فرد
من امته لا يختص به فرد دون اخر قوله وابي جعدة ويقال له ايضا ابو جعادة في
واسمه والقوة ولا ربعة المعجمة فيهما وبفتح الهمزة او سكونها في الثاني قوله
وام عريط ويقال لها ايضا ام ... واسمها سبرة واعلم انه قد يقع التغليب في العلم
الجنسي خلافا لما للشخص وانما هو اسم وكنية من الاختصار ماله النوعان كسمسم وابي
الحصين للثعلب ومنها ما له الاسم فقط كركاء وبراح وبراح بالموحدة والمثناة التحتية
التحتية فيهما للشمس وحمار قبان لدويبة كثيرة الارجل شبيهة عند ما تلمس ومنها
ما له كنية فقط كابي مضرس لدويبة تقتل الجمل وابي براقش لطائر يتلون وام
راشد للفارة وام قشعم للعنكبوت وام عزوق للنخلة وام عوف للجرادة وقد لا يقع
بمعنى اسم الجنس اكتفاء بعلميه كحمار قبان وابي معرض وهو الاكثر من الاعلام فحموا
معنى مناسب كحمار لعظم بطنه وابن داية لوقوعه على داية البعير ونحو ذلك
قوله اعيار تولع منه ام عباد للجرادة وابو عزرة لمخترع الشيء وابن احذار للحمزة
وابن اقوال للمنهيين وابو البروك للذي تزوج امه وهو كبير وابو دحمار للابجر وابن غبراء
للمرقوبة وفي الحمقاء جعله ابن ... من المركب في اليعفار للديك وعرصي
العرفي بنات ... الخيل قوله معنوية منه ابنية التفعيل المعروف ... نحو افعل
وهو ... وفعلاء ايمر وان الباء العدد اذا قصرت مجردة عن المعدودات نحو ثمانية
ضعف اربعة وام شعبان للقبلة ونهات باهر للكذب او الباطل وعاه بن ...

للتغليظ والكذب وابو عمرة وابو مالك للجوع وشعوب للمنية واولى للوعيد
ومنه اولى لك فاولى وكذا غير قولنا كسبحان فان الرضي لا دليل على علميته لانه
اكثر ما يستعمل مضافا فلا يكون علما وان قطع فقد جاء منونا في قوله

سبحانه ثم سبحانا نعوذ به ... وقبلنا سبح الجودي والجمد

وباللام كقوله سبحانك اللهم ذا السبحان وانما استدل للعلمية بقوله سبحان
من علقمة الفاخر ومن يكون منه اضعاف اليه وتركه غير منون رعاية للاغلب
احواله كقوله فالآن من سبحه فيها ثم وما قولنا وكيسان للغدر منه سموا
النمر به بالرمل على عجز الانسان وكيسان قبيلة من بني في بعض اللغات
التنكير والعلمية الجنسية لتعاقب معناهما كفينة بمعنى الحين بعد الحين وبكرة
وغدوة وعشية

مبحث اسماء الاشارة

كانه عدل عن ابراد اسم كما في النظم لئلا يسبق الوهم الى انه اسم واحد وحمل في
التسهيل انما وضع لمسمى واشارة اليه فالحد مقتصر على الاشارات من جملة الموضوع
له ولا يكاد يصح وبينا في قولهم ان ما عدا العلم من المعارف يعين مسماه بقرينة وهي
في اسم الاشارة الاشارة نحو اليد الى المحسوس فتكون خارجة عن الموضوع له
وقال ابن الحاجب هو ما وضع لمشار اليه ولا يسير كمرة لا لجميع الضمائر اذ يشار
بها الى المعهود اليه والضمائر اذ يشار بها الى ماهية معينة او شخص معين لا يحس لا يحسس
والمعرف باللام العهدية اذ يشار بها الى معهود متقدم حقيقة او حكما الا ان المشار
اذا اطلق كما في قوله لمشار اليه انصرف للحسية لا العقلية لانها حقيقة في
الاولى مجاز في الثانية فقوله لمشار اليه اي اشارة حسية والضمائر والكنايات
المذكورة ومنها المعرف بلام العهد انما يشار بها الى موضوعها اشارة عقلية
ذهنية وعلى هذا فالاصل في اسماء الاشارة ان يشار بها الى محسوس مشاهد فان
اشير بها الى محسوس غير مشاهد نحو وتلك الجنة او الى ما يستحيل احساسه نحو
ذلكما مما علمني ربي وقوله تريدين مثله فذلكم الذي بذلك فهي استعارة لتنزيله
منزلة المشاهد وللدور في ذكر المشار في تعريف اسم الاشارة المعرف فيما
يقال الذي في الاصطلاح اسم اشارة والمشار مشتق من الاشارة اللغوية بخلاف

قولهم العلم ما وجب لمحله كونه عالما بعيد الورود كذا قال ابن الحاجب وفيه ان اسم
الاشارة ليس بعلم بل اسم جنس مركب اضافي معناه الاسم الذي تكون به الاشارة اللغوية
فالعلم في الجواب كما في معنى الاشارة الجزء المحدود وللايكي ومن توقف المحدود على الحد
والجزء بعد توقف مركبا المحدود عليهما لجواز كون معرفة ذلك الجزء ضرورية او مكتسبة
بغير ذلك الحد على ان عد اسماء الاشارة يغني عن حدها ومن ثم تركه مع وكيع قوله
اما مذكر او مؤنث قال اللقاني الواحد والاثنان صيغتا تذكير وتقسيمهما الى المذكر
والمؤنث من تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره الا ان يجعلا واقعين على شيء وشيئين
ونحوهما مما يشمل المذكر والمؤنث قلت مثل هذه المناقشة ونحوها من المناقشات
الواهية اللفظية التي لا ينبغي تسويد الصحف بها مع ان ما جعله جوابا هو الذي يسبق
الى الذهن من اول وهلة ولا يحتاج السؤال الى الجواب الا من عني بالبحث عن الالفاظ
قوله لمفرد مذكر ولو تاويلا نحو عوان بين ذلك اي ما ذكر من الفارض والبكر وقوله وكلا
ذلك وجه وقبيل اي ما ذكر من الخير والشر وقوله

ولقد سئمت من الحياة وطولها ... وسؤال هذا الناس كيف لبيد

قوله المذكر ولو تاويلا كقول الزيادي

نبئت سلمى على الهجران عاتبة ... سقيا ورعيا لذاك العاتب الزاري

اي لذلك الشخص قوله ذا فيه خلاف من وافق احدهما انه ثلاثي عند البصريين
لغلبة احكام الاسماء المتمكنة عليه كوصفه والوصف به وتثنيته وجمعه وتصغيره
وثنائي عند الكوفيين كالسيرافي والعبد غير منقلبة كما رايته ابن يعيش بانه اذا سميت به
قلت ذا بزيادة الف تقلب همزة كما لو سميت بلا ومن ما لا ثالث له وضعا وثانيه لين ولو كان
له ثالث رددته اليه بقلت ذاي واحتج عند الكوفيين والعبد زائدة للتكثير كما في ذا وفي
قولهم في ذا امة الله واجيب بانها حركت لالتقاء الساكنين او هي صيغة مرتجلة للاتثنية
حقيقية وبان الهاء بدل من الياء او هي مرتجلة للمؤنث ومن احكامها فاذا فرعنا على
انه ثلاثي فالاصح انه محذوف اللام لان الحذف محل التغيير ولان محذوف اللام
اكثر كيد ودم وغد وقيل محذوف العين كسنه بناء على انهما ساكنة وسياتي فالثما
اذا فرعنا على ان المحذوف اللام فالاشهر انه من باب طوى حيث منعا مع الياء لان فيه
حكم فيه الامالة وليس في كلامهم تركيب نحو حيوت وقيل من باب قوة لانه اكثر من باب

حيى

حينئذ فإن كان قائل ذلك الذي زعم أنه محذوف اللام فهذا سماع الإمالة وإن زعم أنه محذوف
العين فهذا من قبيل أعني باب حيي أقل منه أعني محذوف العين وأيضا فإذا جعلنا
على أنه من قبيل عيا الياء بالأصل أنه يعل بتحريك العين وسكون اللام للبناء فحذفت
اللام اعتباطا وسهل ذلك سكونها ثم قلبت العين ألفا لتحركها وقيل من جعل ساكن العين
لأنه الأصل والأكثر والعين هي المحذوفة على من كان انقلبت عليه قبل والقلة مراد من
قال ذا بهمزة مكسورة أو ذائه أو ذاؤه بهمزة مضمومة فقد زاد همزة تعويضا لا لأنه در
اللام المحذوفة وإلا لما قلبها منه فقوله عنهم أكثر والعاقبة الإشارة التي لإنا
لأنهن أكثر من المذكور لما ورد أن للرجل في الجنة مؤمنتين من نساء الدنيا وأكثر أهل النار
النساء ولذا هم يكنون عن الإناث ويكرمون التمثيل بأسماء ما هي في تمثيل ولا كثرو
أسماء الإشارة اليسرى لأنها من الكنايات أو لأنهن يستعملن في الجملة كثيرا فاحتاجوا
إلى أكثر الإشارة اليسرى وكان الرجال للحروب والنساء بكثرة قاله ابن مجيب قوله
تجد منه اعلم أنهم لما أرادوا تأنيث ذا اقتصروا فقلبوا ذا الدقاء وأخروا العدياء فقالوا تا
وتى لأن التاء والياء يؤنث بهما كضاربة وتضربين فتا من ذا كمن الذي وذي
ذا لكن من موقع فالواقع بالجمع بين الأمرين لكن لا يقولون التاء والياء هنا علامة
التأنيث بل تحصيل المؤنث بهما ومن المذكر لأنهما يكونان علامة تأنيث كما في ذات
وكلتا فإن تاءهما ليست علامة تأنيث بل هي بدل لام الكلمة ثم قالوا ذه وته بإشباع
هاء السكت للوقف وحذفت الياء للساكنين في أمر الوصل في ذلك بحروف الوقف
ثم تكرر فوالي تحريك الهاء باختلاس أو صلة تشبيها بهاء المضمر من حيث فيهما
عام أصل وهو الياء المحذوفة ومن ثم كان الأصح فيهما أن توصل وصلا وتسكن وقفا
كهاء المضمر قال العلامة ابن بري

وهاء هاذه كهاء المضمر   فوصلها إن قبل محرك جري

وزادوا في ذات تاء التأنيث على لفظ المذكر بعينه فهما تاء الحروف مع تغيير المعنى كرجل
ورجلة قال الزناتي قال ابن هشام هي مضمومة في النسخ بكسر التاء و
على تغيير من الذات وأن هي فهي حركة التقاء الساكنين وفي الشكل قال
ابن هشام أيضا ذكر ابن معوان في لا تستعمل إلا بالهاء أو بالكاف قلت
ذه التي والمستعملة ونحوها من الإشارة وما ذاك إلا حكاية لما علم عليها

فانه الكوفيين بها بمجردة منهما قوله بذول المشرقا وبيله انه على لغة خثعم فانهم يلحقون
الالف نصبا وجرا فالوا الزيدان بينهما الخير والعينانه، وقال الزيد منا تبرا فنال الخ فيه
قوله ممدودا قال ابن يعيش المقصور والممدود في الاصل يليان من خواص المعربات
فاطلاقهما على اسم الاشارة تسمح لتعادل الكلمتين وكون اسم الاشارة يشبه
المتمكن في انه يوصف ويوصف به ويصغر وقد ينون شذوذا مع الكسر وقد سموا تنوينه
تنوين الشاذ وزعم قوم انه دال على البعد فهو للتنكير كما في صه لا كرا ولا مغرقة
فيكون فارقة البعد متى يصير المشار اليه كالمنكور وزعم ابن مالك انه نون
زائد لا تنوين وقد تشبع ضمة الهمزة الاولى وقد تضم الثانية وقد تبدل الاولى هاء
وقد يقال بالضم والتشديد واما قولهم هاولاء كتورات قال

تجلد لا تقل هاولاء هذا ... بكى لما بكى اسفا علينا

فليس بلغة بل تحريف ما اولاء المبرد من هاولاء عن الزجاج عن الفارسي
اقل تصرفا سلس كاها وكما قوله من بينه لانهما انما افادت معنى في غير ما هو
كون المشار اليه بعيدا بحيث يحتاج الى مزيد تنبيه عليه بالخطاب مع بيان
حال المخاطب باسم الاشارة في الافراد والتذكير وغيرهما غالبا واستدل على
الحرفية ايضا بانها لا محل لها من الاعراب والاسم لا يخلو عن اعراب وليس بقوي
لان هي العمل كذلك على الصحيح وهو اسم عند جمهور البصريين الا من خلافا
للاخفش وكذا اسم الفعل لا محل له على الصحيح واستدل بان الكاف لا يقع موقعها
وليس بالقوي ايضا لان كاف سعدك وذو البيد كذلك وهي اسم وقال في ... وهي
لا خلاف في حرفيتها ووهم الزجاج فخالف في حرفيتها فجزم بانها اسم لا محل له
كما نقله عنه ... فهم ان الكاف فيمو جميع ما مر من اسماء الاشارة الداخلة وقد يتصل بالا
شكال والاختلاف مراد الاشباع وذات فيقال ذاك وذيك وانكر ثعلب وتيك
وتاك بفتح التاء وابدل الاندلسي ياء وذانك وتانك واولئك واولاك فقوله
تنصرف بما في التشبيه وربما استغنى عن الميم باشباع ضمة الكاف قال

وانما الهالك ثم الهالك ... ذو حيرة ضاقت به المسالك

وهل يكون النون الا ذا الكاف فقوله ذالك مثل ذالك في حكمه كلاهما
يحتمل لغة من جرد الكاف مع الفتح فكلامه ولغة من يجعلها كذلك في خطاب

كل

كل مذكر ومجرد منها مع الكسر في خطاب كل مؤنث وفي يفعل منه ذا في كاف الضمير قال

ولست بسائل ما دام حيا … أغاب رجالك أم شهود

قال التبريزي ومن أمثلة في الشعر قوله ولك ازرتي فعلمتما الاما تقول أولاك وسمع ألاك بالهمز في معنى ذالك وتلك بالكسر وتيلك وتلك بالفتح وتالك ولم يستعملوا اللام مع في وأفتمى كلامه مع أن اسم الاشارة له مرتبتين قربى وبعدى جملا فالمرتبة المتوسطة وزعم أن ذا الكاف وحدها للمتوسط وذا الكاف واللام للبعيد وتشديد نون المثنى كاللام في إفادة البعد واختلف النحويون في أولاك بالقصر هل للمتوسط لعدم اللام أو للبعيد وقرره ابن مالك من المذهب بوجوه أقواها ما رواه الفراء نقلا أن الحجازيين لا يستعملون الكاف بلا لام وأن التميميين لا يستعملونها مع اللام فإذا اليسر فهم المرتبتين على اللغتين وهما يكمل عوض ان التشديد في ذانك للبعد وجوده في المجرد أشار به للقريب نحو هاتين وفي بقال ذانيك بياء قبل الكاف ورويت عن ابن كثير في فذانيك برهانان قوله الا في التثنية تكملة لما وذالك من كثرة الزوائد قوله في لغة من تميم انما تزمل فيه عنهم من فهم ومن تميم على ما في ... فهذا قوله وتميم لا يأتون باللام تكملة والجواب أن فهم لا يختص بتميم بل من أن أنما القيس وأسد وربيعة ومن الذين يخلون اللام قال أو للذلك فوهم لم يكونوا أشابة ومل يعجم الفليل الخ أو لذلك قوله منا التنبيه قال الرضي وإنما تلحق أسماء الاشارة كثير الان تعريفها في أصل الوضع بما يقترن بها من إشارة حسية فناسب أن ينبه المتكلم المخاطب حتى يلتفت إليه وينظر إلى أي شيء يسير من الأشياء الحاضرة فقد ثم في نوع منها الا فيما يكثر إبهامها وهي الحاضر والمتوسط لا في البعيد الغائب وكان مجيئها في الحاضر أكثر منه في المتوسط فهاذا أكثر استعمالا من هاذاك لان تنبيه المخاطب لابهام الحاضر الذي يبصره أبهام إدا أولى من تنبيهه لابهام المتوسط الذي ربما يحول بينه وبينه حائل ولم تدخل في البعيد الذي لا يكثر إبهامه إذ لا ينبه الغافل من الشيء وما ليس بحاضر وقلما قالوا لا يجمع بها مع اللام وهو مبني على إثبات الواسطة بين القريب والبعيد وأما على أن ذا الكاف وحدها للبعيد فيشكل دخولها الا أن يقال إن اللام تشعر بالبعد فهنا فاتها حرف التنبيه وكثر فصلها من اسم الاشارة بضمير رفع نحو

ذا

م الكثير له كم اخذ كسى المرادي بينه ثلاثة أقوال وقليل البعض … الشمني

ها انتم اولاء تحبونهم ومن الاول فقط ها انتم هاؤلاء، وبكاف التشبيه نحو اهكذا
عرشك وقوله ما هكذا تورد يا سعد الابل، ومن الاول فقوله ويلهما في هواء
الجو ما البعيد ولا كما الذي في الاول يكثر وبالقسم نحو ها الله ذا بقطع الهمزة
ووصلها كلاهما مع اثبات الفها وحذفها وقوله

تعلمن ها لعمر الله ذا قسما فاقدر بذرعك وانظر اين تنسلك

وقل الفصل بغير ما ككقوله

ها ان تا عذرة ان لم تكن نفعت فان صاحبها قد تاه في البلد

وقوله

ونحن اقتسمنا المال نصفين بيننا فقلت لهم هذا لها ها وذا ليا

والاصح في هذا البيت ان ها المعطوفة على الواو اسم فعل بمعنى خذ وتكون ها في ها
ذكر مفرقة عن محلها الاصلي نزول التحليل وقول عيني بل هي في ذلك داخلة على غير
اسم الاشارة وليست قوية الدخول عليه والا لم تعد في ها انتم هاؤلاء، واجيب
بانها اعيدت للفصل توكيدا كما اعيد فلا تحسبنهم بعد لا تحسبن الذين يفرحون وعلى
كل حال لا تستعمل ها بدون اسم الاشارة وما حكى الزمخشري من قولهم ها ان زيدا منطلق
وها افعل كذا فالظاهر انه اعتراض على شاهد وقد قيل من كلام العرب وزعم ان ها الاشارة
تمتنع مع الكاف بدون اللام ولا كذا فليل لمن زعم اعتمادا بالمفرد
نحو ولا اهل هذاك الطراف الممدد. فلا يجوز ها ذاك وها اولئك وتكلف تعليله
ورده ابو حيان بقوله

يا ما اميلح غزلانا شدن لنا من هؤليائكن الضال والسمر

واليا تصغير اولاء. تتميم قد ينوب ذو البعد عن القرب لعظمة المشير نحو وما
تلك بيمينك او المشار اليه نحو فذلكن الذي لمتنني فيه بعد ان اشار النسوة بهذا
والمجلس واحد وهذا كان عند امراة العزيز اعظم واجل وقد يعكس لحكاية الحال
نحو هذا من شيعته وهذا من عدوه وقد ينتقل اعتبارا في شيء نحو ذلك نتلوه عليك
من الآيات ان هذا لهو القصص الحق. قوله بهنا او ههنا كذا فيه على ن
التمييز في قول الناظم وبه يعود الى اقرب المتقدمين لا الى معينه فيتعين ثم
الكاف الداخلة على هذه الظروف لا تتصرف بل تلزم التجرد والفتح نحو عليه

في الجامع وقال ابن هشام وقد تلحق الكاف هنا وهنا بتشديد النون ثم ان هنا في
الاصل انما يشار بها الى المكان من حيث هو ظرف للفعل فتكون ظرفا ولفظ المكان
اذا اطلق انصرف اليه من هذه الحيثية وهو لا يشار اليه من هنا في الحيثية الا مجازا
الا بعلاقة فاذا اشير اليه بغير هنا مما تقدم فمن حيث ذاته لا من حيث خصوص كونه مكانا
وظرفا للفعل فانه يتوجه به ما افاده في المطهر بسبب تفريع المعمول من اختصاص المكان
بهنا في الاشارة دون غيرها مع انه يشار اليه بكل ما سبق لا من حيث كونه مكانا
للفعل وظرفا لوقوعه وتامله فانه لا مانع من ان يقال جلست ذلك المكان ونحوه
قوله تعالى انما تقضي هذه الحياة الدنيا يحمل في ظرف على الظرفية الزمانية ثم ان
هنا تقع تركيب مزج الاشارة حيث فرع هنالك الرهب اختيها هنا وهنا هنالك
واخر ثم عن هنا وهنا ليلا يعمل بين المتشابهات وقد نظمها بعضهم على حسب ما سمع له
النظم ثم ان منها ما يستعار للزمان قال

واذا الامور تشابهت وتعاظمت ... فهناك تعترفون اين المفزع

فاشار بهناك التي هي للمكان الى الزمان وكذا قوله تعالى هنالك ابتلي المؤمنون اشارة
الى الزمان اذ في قوله الحمد وكذا واذ زاغت الابصار وهو زمان وفي الكشاف في هنالك
دعا زكرياء ربه اي في ذلك المكان حيث هو قاعد عند مريم او في ذلك الوقت وقال

حنت نوار ولات هنا حنت ... وبدا الذي كانت نوار اجنت

قال الرضي فمعنى كما هو زمان للاضافتها الى الجملة وفي التذكرة ان ثم قد
تستعار للزمان

مبحث الموصول

قوله اول بالفعل اذ بعد التاويل بالمصدر لا يبقى الحرف موجودا قوله مع صلته
اي مع ما اتصل به في الصلة بالمعنى اللغوي لا معرفة الصلة الاصطلاحية موقوف
على معرفة الموصول فيلزم من ارادتها الدور واورد على التعريف همزة التسوية
فانها واقع ما يليها بمصدر وليست موصولا حرفيا وقد التزم وكذا نقله بعض
في باب المبتدا انها موصول حرفي وان الصواب عدم ما فيه وقال ابن قاسم في
حواشي المغني الفرق بين همزة التسوية وبين الموصولات الحرفية ان الموصولات الحرفية هو الذي
الحرفية وضعت للدلالة على ان نسبة ما يليها غير تامة ولا كذلك همزة التسوية

بل هي تعجبية بمعنى تعجب السبكي بالوضع بخلاف همزة التسوية فإنها لا تدل
لها على ذلك وإنما يستفاد السبكي من دلالة المقام منزلها من كلامه وهو كما ترى
تحكم وتعرفه لم يعضده دليل فقوله وما تختص بنيابتها مع مثلها عن ظرف الزمان
نحو ما الربيع فيهما ما دامت السماوات والأرض والذي عرفه صاحب جار الله أن الزمان أن تشاركها
في ذلك بغير في أن آتيه الله الملك وقت أن آتيه الله الملك وفي الذي يعرف فواهير
الذي يعرف فوا وهو محتمل للتعليل ومن أمثلة سيبويه والله لا أفعل إلا أن تفعل وبين
بقوله حتى تفعل قال الصفار هو تفسير معنى وتقرير الصناعة إلا وقت أن تفعل
وقال المبرد إلا بأن تفعل وشذ وصلها بجامد كقوله

أليس أميري في الأمور بأنتما ... بما لستما أهل الخيانة والغدر

ويجوز وصلها باسمية عند السيرافي وجماعة خلافا لسيبويه والجمهور قال

واصل خليلك ما التواصل ممكن ... فلأنت أو هو عن قريب راحل

وقال

أحلامكم لسقام الجهل شافية ... كما دماؤكم تشفي من الكلب

ومنع الأخفش وابن السراج كون ما هو موصولا حرفيا وجعلا ما في نحو يعجبني ما صنعت
اسمية واقعة على المصدر أي الصنع الذي صنعته ويرده قوله بما لستما أهل الخيانة
والغدر وقول البغدادي إنما عنى بها اسم ولا تحتاج لعائد من موضع إشكاله محذوف
لتعلق غيره فقوله والذي استشكل بأن ما بأقسامها كلية تختص بالاسم ويمكن الجواب
بأن القائل بحرفية الذي هو يونس يجعل أي نفس الكلمة للزائد الداخلة عليها
ومن اعتراض القائل بالحرفية يقول إنها حرف وأما الكلمات يقول بإسميتها وهو يخصها
على الحرف كما يقتضيه ما نقله الشمني عنه فلا إشكال ويجيء اشتغالهما من
النوع الموصولات الحرفية فقوله والاسمي عرفه في التسهيل بقوله ما افتقر أبدا إلى عائد
أو خلفه وجملة صريحة أو مؤولة غير طلبية ولا إنشائية ولا يرد على هذا التعريف
من الموصوفة بجملة خلافا للموضح في الحواشي التسهيلية لأنها لا تفتقر إلى ذلك
دائما لجواز كونها نكرة تامة كما قاله الفارسي في قوله ونعم من هو في سر وإعلان
وأيضا يجوز وصفها بمفرد نحو مررت بمن معجب لك والفرق بين من موصولة ومن موصوفة
في قولنا ليعجبني من ضربته مثلا هو أن تخصيص الأولى وضعي لأن الموصول كالذي
وموضوع على أن يكون معرفة بصلته وتخصيص الثانية عارض عند التركيب

للتعليل

لأن

لأن النكرة موضوعة لمبهم لا تخصيص فيه فالمعنى على الموصولية لغيبة الإنسان
المعهود بكونه معروفا بالذي كما في العلم المخصوص والمعرف بعد الإعلال وقال التفتازاني
عندهم من التخصيص الوضعي لا يكملوا التخصيص إلا فيه وأنت في تخصيص الذي
بوضعه لا يشارك فيه فرد من أفراد ولا يصير الذي معرفة لكونه غير موضوع
كما تقول رأيت رجلا سلم عليك وهو قبل كلامه وأنا أعبد الله على الصحو
والأرض ونحوه الذي فقوله الذي من معنى المبهم يبين بعد زرع وشبع أراد والوضع به
دون سائر الموصولات وقال الكوفيون على وزن العمة وكما فادخلوا عليه اللام الزائدة
تحسينا للفظ لئلا يكون كوصفه معرفا بمنكر وإنما ومعنى الغائبة وليست بوزن
العبارة تشبيها بذو الناصبة وقال الكوفيون أصل الذي الذال الساكنة فلما أرادوا
إدخال الزائد وافق الذال لأن الحركة لئلا يلتقي ساكنان ثم حركوا الذال بالكسر
تنبيها على أنها كانت ساكنة وأشبعوا بتولد الياء فهو الذي محذوفة باء سماء
المتمكنة الثلاثية من حيث إنه يوصف به وكل ما كان أقرب من غيره على الغيب وقالوا
في المؤنث التي بإبدال الذال تاء كما قلنا في ذو واتا وفيهما ست لغات إثبات الياء ساكنة
كما في التنزيل وحذفها مع بقاء الكسر كقوله

لا تعذل الذي لا ينفك مكتسبا ... حمدا وإن كان لا يبقى ولا يذر

وقوله

شغفت بك اللت تيمتك بمثل ما ... بك ما لها من لوعة وغرام

ومع تسكين ما قبلها فالذي فيه ما بدا في ما صيرا، وقال

أرضعا الت داوت نحو العفر والذي ... بالمواد في عنق واعتزاز

وإثباتها مشددة مضمومة كقوله

نعم فتى حسبت بالكريم الذي ... يا نعمة أحلم الذي جاء بحزن

أو مكسورة كقوله

وليس المال فاعلمه بمال ... وإن أغناه إلا للذي

ينال به العلاء ويصطفيه ... لأقرب أقربيه وللقصي

وزعم الجزولي أنهما مع التشديد معربان في الأحوال وليس لعله
سمعه بالضم والكسر فحكم بإعرابه والشاذ لا يستدل فيه الذي ولتوكيد

لذ

بكا

في التسهيل وذا في اللذان واللتان والذين والذي فان قلت لم يذكر له شاهدا الا ما
حكاه ابو عمرو انه سمع اعرابيا يقول أم والله الذين انعمت عليهم قال ابو حيان وينبغي ان
يعتبر بقية الالفاظ قلت في كتاب الشواذ لابي محمد عبد السلام المغربي انه
قرا ابي بن كعب وابن السميفع وابن جابر بتخفيف اللام حيث كان جمعا او واحدا قوله
وكان القياس فيه مبني على انهما مثنيان حقيقة وقيل صيغتان مرتجلتان غير مبنيتين على
الواحد فعلى الاول انهما معربان وعلى الثاني مبنيان كما قال الرضي رحمه الله وقد
جاء اللذان واللتان في الاحوال الثلاثة بالالف قوله تعويضا لم يعوضوا في ذان
وتان لان التثنية ليست سبب الحذف ولان التعويض لا يجب واستشكل كون التشديد
عوضا بان العوض لا يحذف واجيب بان غير تميم لم يعوضوا لانهم حذفوا العوض بغير
وجود له فهو متروك لا محذوف وفي اللغا انما عوض جميع العرب في التصغير دون التثنية
لان المحذوف في المصغر حرف وحركة وفي المكبر حرف فقط به وانهم ما معناه قوله او
توكيدا للفرق لا ينافيه الحكم المستفاد من النظم لانه انما في انما قصد بالتشديد
التعويض لا الفرق في اسم الاشارة بدليل وقوعه في الموصول ولذا اخر عطفه على تشديد
نون تثنية الاشارة الى باب الموصول قوله يحذفون قال الشاطبي حالة الرفع وقال
قوم يعني وغيره بدليل قوله وتلحم في نون الموصولات وقد نص في الكافية بان الحذف
لا يختص بالرفع بقي ما لم قوله والذي قال في التسهيل وان عني بالذي من يعقل
فجمعه الذين مطلقا قال في شرحه ولم يعرب اكثر العرب الذين وان كان الجمع من خصائص
الاسماء المتمكنة لان الذين مخصوص باولي العلم والذي عام فلم يجر على سنن الجموع
لفظا ومعنى وفيه بحث اذ لا يلزم من خصوص الجمع عموم جمع المذكر السالم ولا
نسلم الخروج بذلك عن سنن الجموع الا ترى ان المعرب يتمكنون والكل يتمكن ممن يلي
العاقل وغيره لذلك لا تجمع على منه يعقلون والكل لا فهو بها العاقل وغيره او
يختلفا قال ابن الضائع والصواب انه عند اكثر العرب صيغة مرتجلة لجميع
العقلاء فيكون اسم جمع لا جمعا ومن اعربه يحتمل ان ينويه جمعا للذي وان ينويه اسم
جمع ايضا وشبهه بالجمع فاعربه وقال جار الله اعرابه لغة من شدد الياء في الواحد
ومن اعربها فالذي يجري في اعراب الواحد المشدد الياء وعليه فكان اصله اللذيون
حذفت اخرى الياءين ثم عومل به ما عومل بعاقلون ونحوها مكانة بعضهم اللذيون

ربعا

والذين جرا ونصبا فجمعه بلا حذف وقد يحذف نون الجمع تخفيفا قال في الذين حكا ك
كثير واشتهر امره وسر قومك فهيا بالتمام قيل يريد الذين ومن تحمله قوله . وان الذي حانت
بفلج دماؤهم ويجوز في هذا كونه مفردا وصف به جمع في المعنى اي وان الجمع الذي او الجيش
الذي كقوله تعالى كمثل الذي استوقد نارا والذين جاءوا بالمد ولا يكون في الا في تثنية
بخلاف الذين والذا امتنع افراد الضمير وقد افرد اولا لغفلة نحو جاء الرجال الذي قالوا
كما قال الرضي وخرج على حذف النون قوله تعالى كالذي خاضوا وبه يحصل مع انكار غيرهم
كما علمت قوله اللاء هو اسم جمع كالجامل والباقر والهمز في اللاء دون من التا
وذكر الرضي اربع لغات وبقي اللائي بتسهيل الهمزة بينه وبين الياء كقراءة ة
ورش واللي بتشديد الياء واللاء بياء ساكنة اثر الالف قرا بها ابو عمرو وقال هي لغة قريش
واللائي مقصورا ومختص اللاتي كما قال المصنف ويجوز في اللائي ان يكون جمعا حقيقة لتضمنه
حروف التي ويغتفر مخالفة ابنية الجموع كما اغتفر في التثنية مخالفة ابنية التصغير و
اللواتي وتحذف ياؤها واللواء بالمد وحكي انهما جمعا التي واللائي كقولهم في اللهاذي
وهو العنق العوالي واللوا وهو تخفيفه اللواتي فيجري فيه ما جرى فيه واللاءات مبنية
على الكسر وقيل بالاعراب اولات وحكي انه جمع الذي وانظر شرحها من اللغات
في شرح التسهيل قوله واللاء قد يكون من اسماء جموع المذكر وقد يقال فيه اذا
استعمل للمذكر اللاء بدل الياء فمطلقا او مقرونا بالواو رفعا عند هذيل قال ابن هم
اللاء ون فكوا الغل عنه . وجوز المصنف ان يحمل قول المصنف كالذين على معنى انه
تلحقه الياء والنون مطلقا او نصبا وجرا والواو والنون رفعا على اللغتين في الذين
فوعة بعد نقله الى المجاز قوله ولغيرها في تلك فيما بين تحرير المقام ان تعلم ان من وضع
للعلم فاذا استعملت في غيره لعلاقة فمجاز لذا كل لفظ استعمل في غير ما وضع له
لعلاقة اي مناسبة بين ما وضع له وما استعمل فيه وقرينة مانعة عما وضع له
فهو مجاز فان كانت تلك العلاقة المشابهة بين الموضوع له والمستعمل فيه فهو
استعارة كالاسد في نحو رايت اسدا يرمي فانه استعمل في الرجل الشجاع لمشابهته
للحيوان الذي وضع له اعني الحيوان المفترس المعروف وان كانت تلك العلاقة غير
المشابهة فهو مجاز مرسل كالغيث في رعينا غيثا للسببية والمسببية ونحو ذلك
اذا عرفت هذا فهذه المسئلة الدولية استعارة لا تنزيل غير العاقل منزلة العاقل

من تشبيهه به فتكون العلاقة المصححة لمجاز الاول كالاول من المشابهة فيكون
اللفظ استعارة ففي الاية استعيرت من الموضوعة للعاقل للاصنام بجامع الرغبة
اليه في العبادة وتوقع النفع والضر منها منزلا مقتضى كلام في الاول قوله فرعا
الاصنام بيان للجامع بدليل قوله سوغ ذلك وانجامع من الذي يسوغ الاطلاق اللفظ
على غير موضوعه وبمجرد وصفها ان الذين عبدوهم هم الكفار وليس من كلامهم وانما
من كلام الله تعالى ومن لاجل ان الاصنام فيه ذوو العلم من جهة عبادة الكفار لها
واي عبرة بعبادتهم الا ترى انه جعلهم بعبادتهما اهل الضلال وذلك لا يناسب
اعتبارها وجعلها سببا في التنزيل المذكور ولو ومن ذلك للزم مثله في الا عبرة
تعبدون وانها ومع تعالى لها بعدم الاستجابة الى يوم القيامة لعدم ادراكها وعلمها
لا يناسب تنزيلها منزلة ذوي العلم لانه اشد النهي ما يستند اليها وفي العلم من الاستجابة
والغفلة ولانهم كانوا يصفونهم بالتمييز جهلا وغباوة من كلامه ان الاخير هو
ما عندي وقد علمت ما فيه واما الاول فلانه اشد الاجابة اليهم على سبيل النفي
فانما ينسب اليهم عن ما لا يصح واما الثاني فليس المراد بالغفلة حقيقتها بل عدم
العلم على ان شيئا منهما لا يتهيأ ان يكون جامعا بين المستعار منه والمستعار له لانهما
فرع التنزيل ومتاخران عنه والذي يظهر والله اعلم ان في الاية مجاز مرسل اطلقت على
الاصنام باعتبار ما يؤول اليه امرهم من الادراك والتمييز يوم القيامة حتى يتبرءوا
من عبادتهم ويجحدوها كما اشير اليه في قوله واذا حشر الناس كانوا لهم اعداء الاية
كافرين وفي قوله وقال شركاؤهم ما كنتم ايانا تعبدون ويكفرون بالله الاية وغير
ذلك من الاي فالعلاقة على هذا الايلولة كما في اعصر خمرا على العميم في اني
ارينى اعصر خمرا فان قلت لم تعتبر هذه الحالية في لا اعبد ما تعبدون
قلت لانه ليس في تلك السورة ما يناسبها ويشير اليها والله اعلم وفي
البيت الاول استعيرت من للعاقل للغفات بجامع ان لها ما يحتاج اليه ويطلع
لسؤاله منها والتماس اعارته ولو على سبيل التخييل والادعاء لان الجامع وجه
الشبه من ما يشترك فيه الطرفان تحقيقا او تخييلا كما في التلخيص ومقتضى كلامه
ان الجامع المسوغ للاطلاق هو النداء وليس كذلك اذ النداء فرع التنزيل وال
والاستعارة هو موضوع عليهما مرتب عليهما فكيف يكونان معا والجامع هو

ويجوز الاعتبار فيهما ويكون ايضا مانعا ... لينصرا دون العلم

يشترط فيه الكلام فإن قيل الاستعارة التي يكون مصححا النقل انما هي المشتق كيف فيه
التي الاخرى فالصواب ان النداء مفرع على الاستعارة وهو ملائم للمستعار
منه فهو ترشيح لها كالافتراس في قولنا رأيت أسدا يفترس أقرانه وفي البيت الثاني
استعيرت من كلمة الى يفيد ذكر المستعار له ولا لأنه لم يذكر على وجه ينبئ عن
التشبيه وأيضا فهو مذكور في جملة أخرى ومع ذكره لا ينافي الاستعارة التي لا تجمع
فيها بين الطرفين والجامع التأنس بالعقلاء وميل النفس اليه كما قصدوا النوائح التي
كانوا أهاليهن عند النداء كما تقتضيه كلام همع لتأخرهم عن التنزيل المذكور والاستعارة
كما ترى مكنية هذا ما يتعلق بالمسألة الأولى وأما الثانية فهي فيها من قبيل مجاز التغليب
لأنه لما اجتمع العاقل وغيره غلب العاقل الشيء وجعل الجميع كأنه عاقل أو من قبيل
استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه عند من يجوزه وجوازه المختار عند التاج السبكي
أو من قبيل عموم المجاز كالمرسى في الانعام بأن يراد الشيء لا بقيد العقل والعلم إذ
التغليب يرجع لذلك فيهما **وأما المسألة الثالثة** فقد يحصل العلاقة فيها
الاجتماع مع العاقل في عموم سابق وشرط أن يعمل ذلك العموم من الجمادات وقول الشيخ
ابن المرهونة لا يصح لأن اشتراكه كون التفصيل الحاصل في نفس الحال الذي يسوغ
استعمالها فيه اشتراك الشيء في نفسه وفيما ذكره نظر اما أولا فلأنه يقتضي
عموم شامل للأشياء لا يسوغ بمجرده العطف وإلا لم يعطف بعضها على بعض ومع يذكر منه العلاقة
امر من أمثلة الأصول ولا من أمثلة البيان وهي حقيقة بأن تجعل للغاية بعين صحة قولنا
شربت كل شراب لبن الغنم ولبن البقر ولبن النحل ولبن التمر تريد الماء والعسل و
والدبس تعبيرا عنها باللبن باعتبار اجتماعهما معه في عموم كل شراب فقط **وأما**
ثانيا فلأن صحة استعمال من في غير العاقل في مقام التفصيل لا يتوقف على كون
التفصيل يجمع بالكسر إذ لو قيل فلو لكنه الدواب كلها من يمشي على بطنه ومن يمشي
على رجلين ومن يمشي على أربع لكان مستقيما حسنا بلا ولا يتوقف على تقدم عموم
فلو قيل خلق الله من يمشي على بطنه لكان جائزا لا محالة ويشهد لذلك حديث
رواه الطبراني في الأوسط والكبير والصغير في الدعوات بإسناد صحيح عن ابن
عباس مرفوعا وفيه **اللهم** إني أعوذ بك من شر من يمشي على بطنه ومن شر
من يمشي على رجلين ومن شر من يمشي على أربع فأنت تراه هنا غلب العاقل على

غيره وعبر بالوسط في من يمشي على رجلين وعبر في الكل فيما عنه من يمشي على
بطنه ومن يمشي على اربع للمشاكلة وهي التعبير عن الشيء بلفظ غيره لوقوعه
في صحبته تحقيقا او تقديرا كالتعبير عن الخياطة بالطبخ في قوله

قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه   قلت اطبخوا لي جبة وقميصا

ومجاز المشاكلة من قبيل المجاز المرسل الذي علاقته المجاورة كالراوية في المزادة
اذ المجاورة في المشاكلة في الذكر لا في الوجود بخلاف المثال المذكور **فان قلت**
لا تليق مثل هذه المناقشات لان مبنى كلامه على مصطلح النحاة لا على قواعد
البيان واصطلاحه **قلت** ليس هذا البحث بمخل مطلقا ولا لامر النحو مادون
عليه ولا للنحوي ان يهدم اصطلاحه وانما هو من مباحث علم اللغة والبيان فحيث
تعرض له تكميلا تبعا للتسهيل وغيره وجب ان يرجع في تحقيقه الى قواعد اهل ذلك
العلم واصطلاحاته وبالله تعالى التوفيق **واجاز** قوم وقوع من على غير من يعقل
بلا شرط بمعنى عندهم فيه حقيقة **قوله** فانكحوا ما طاب لكم من النساء قال في
الكشاف وتبعه البيضاوي وقيل ما طاب ذهابا الى الصفة **قال التفتازاني**
في حاشيته يعني استعملت ما في النساء مع اختصاصهما او غلبتها في غير ذوي
العقل لان المعرفة انما هي اذا اريد الذات اما اذا اريد الوصف كقولك في الاستفهامية
بعد ما زيد فاضل ام كريم وفي الموصولة اكرم ما شئت من هؤلاء الرجال اي القائم او العالم
او نحو ذلك فهو في كلمة بحكم الوضع على ما ذكره ائمة يعني الزمخشري وصاحب المفتاح
وغيرهما وان انكره البعض وهنا المراد الصفة اي انكحوا الموصوفة باي صفة
اردتم من البكر والثيبة والنسيبة والجميلة وافراد من ونحو ذلك وليس المراد
الوصف المأخوذ من الصلة على ما ظنه البعض وقال معنى ما طاب الطيب وهو صادق
على العاقل وغيره ومعنى ما سخر لنا المسخر وانت خبير بان الشمول الذي ينبغي بمجرد
ذلك فالمسوغ لاطلاق ما على الباري تعالى في قول بعضهم سبحان ما سخر لنا اعتبار
الصفة اي سبحان القادر المريد الحكيم الذي سخر لنا وكذا يقال في قوله تعالى والسما
وما بناها ونفس وما سواها **وحاصل المسألة** ان ما وقعت على الذات
بغير معنى فيها وذلك المعنى هو الغرض الاصلي والذات مقصودة بالعرض
وغلب حكم الصفة الغير العاقلة على الذات التي هي فيها والمراد بالانواع

الانسان

الاقسام المتنوعة باعتبار الصفات المختلفة كالثيوبة والبكارة والشباب
والكهولة وبها ايضا يتبين صحة التعبير بصفات من يعقل وبانواع من يعقل وفي
البيضاوي في انه عبر عن النساء بما لقلة عقلهن تقصيرا او ما ملكت ايمانكم وعليه
يحمل ان يذكر وايضا تستعمل فيه ما تنزيلا له منزلة غير العاقل كما ذكروا ايضا تستعمل فيه
من ما نزل منزلة العاقل فوزانه وللمبهم امره معنى المبهم امره ما فهم مجرد ذاته من
غير التفات لوصف زايد عليها من عقل او غيره وان علم المتكلم نوعه وليس المراد ما لا
يكون للمتكلم علم بنوعه اصلا وانما مثل بقوله من راى شبحا من بعيد [illegible] لانه
النظر الى مجرد الذات عند جهل النوع اظهر وبين لكم وجه التعبير بما عن ادم في
قوله تعالى لما خلقت بيدي لان الذم لابليس انما ترتب على مخالفة الامر بالسجود بلا
نظر الى كون المسجود له عاقلا حتى لو امر له بالسجود لحجر فعصى لاستوجب الذم
والتوبيخ بعينه ويكمل ايضا وجه التعبير بما في قوله تعالى حكاية عن امراة عمران رب
اني نذرت لك ما في بطني اذ المراد انها جعلت ما في بطنها وثمرة [illegible] لما اراد ما الكنيسة
ولم تعتبر اذ ذاك كونه عاقلا ولا كونه ذكرا او انثى وان كانت تؤمل انه ذكر ويكمل ايضا
ذلك في ولا انتم عابدون ما اعبد معناه ولا انتم عابدون الاله الذي اعبد ولم يشر
اليه في هذا المقام من حيث كونه موصوفا بالعلم لان مما [illegible] الكريم انما يوصف من
احتراسهم [illegible] في بيان صفات الاله علم وغيره وقد نبهوا عليهم في
آيات وبخا صفات فلم يشعروا والمقصود في الآيات انما هو الاعلام بابعادهم
وهديهم بالله [illegible] مباينة تلك الصفات عنهم اذ في ذكرها او الاشارة اليها
استرابع [illegible] فيه من الاشارة الى انهم ليس فيهم اهلية للاطلاع على صفة الله
وانهم احقر من [illegible] باشتراك الغير على الجناب الارفع اذ ابعدهم
نجمهم وفي الكشاف فان قلت فلم جاء على ما دون من قلت لان المراد الصفة
كانه قال لا اعبد الباطل ولا تعبدون الحق فتامله ويكمل ايضا وجه التعبير
بما فيما اعترض عليه ابن الزبعرى في قولهم من لما يعقل الذي للشيء الذي يعقل فيجب
ان يكون الموصول من حيثه مرشحة منهم وذات ميلا ما [illegible] الصلة اذ لو قيل
من يعقل لكان بمنزلة ان يقال الذي عقل عاقل ولا يومن في بعض العبارات من يعقل
بمجازة من نوع كما في عبيرة وابن [illegible] الى صحة وقوع ما على العاقل مطلقا

قلت لا يكون من حيث ذاته لا من حيث اتصاله بالفعل فلم يات بالقواعد المخففة
خلافا لمن توهم مخالفتهم غيرهم **تكميل** ترد من موصولة كما مثل وشرطية نحو من
يعمل سوءا يجز به واستفهامية نحو من بعثنا من مرقدنا ونكرة موصوفة نحو
مررت بمن معجب لك وزاد الكسائي في مادة ان تكون في موضع يختص بالنكرة كقوله الا
من تعتشه لذا ناهي وورد بقول حسان

وكفى بنا فخرا على من غيرنا حب النبي محمد إيانا

وخرجه الكسائي على الزيادة كقوله

يا شاة ما قنص لمن حلت له حرمت علي وليتها لم تحرم

فيمن رواه بمن دون ما واجيب بانها فيه موصوفة ايضا اي انسان قنص ومذهب
البصريين والفراء انها لا تزاد وكانهم يمنعون زيادة الاسماء وترد نكرة تامة عند ابي
علي كقوله

ونعم من هو في سر واعلان اي ونعم انسانا هو فجعلها غير موصولة
ولا مستترا لانهم هو اخرى على قد انا الفتح وشعري شعري وغيرها نحو من هو
اخرى وعلى القول بانه مستتر فجزؤه يعتبر من قبله ايضا وتقع ما الاسمية
موصولة كما مر وشرطية نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله واستفهامية نحو
وما تلك بيمينك يا موسى ونكرة موصوفة كقوله

ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال

ومعه نحو لا مرما جدع قصير انفه اي لامر عظيم والمشهور انها في ذلك حرف زائد
منبه على صفة لائقة بالمحل ومعرفة تامة نحو فنعما هي اي فنعم الشيء هي وعلى الخلاف
فيها وترد تامة وانا فيها نحو ما احسن زيدا نحو ايا ما تدعوا ومصدرية كما
مر فوله وما ما يتضمن معنى الشرطية كمن لها وجها جمالا لها اخواتها في
الاعراب والاضافة وحذف صدر الصلة بلا شرط هو اوحد الوجوه تناسب
التاخير عن بقية اخواتها لا على الصلة ايضا والعواد لاحمد امر مما يتعلق
من ذكر حذف العائد مع الشرط ونحو ما في بابها الذي حذف العائد في غيرها وفي
مع ذلك نا متفاوتة حسن البعض بين الموصولات بالكلام على الصلة و
قرينة على النحو الخلاف ومن مرتبتها الخلاف في انه ضعيف جدا وعلى حد و

لا مشاحة

لاختصاصهما بكيف وعلى ذا الاشتراك الامور الثلاثة فيهن قوله ورده
قول له اذا ما لقيت البيت روي على ايهم بالضم والكسر والرد على ثعلب برواية
الكسر واضح لا يقال لا تكون استفهامية لتعلقهما بالفعل قبلها وهو تسليم
وهو شركية لزالت ولانه ليس بفعل شرك ولا جواب ولا المعنى عليه واما
رواية الضم فلما ان يجيب عنه بتقدير مجرور موصوف بقول محكيه به جملة ايهم افضل
والتقدير على شخص مقول في كلمة ايهم افضل كما قدروه في والله ما هي بنعم الولد في
على يسار النعم فان قلت لا دليل على المقدر هنا بخلاف المثال الذي نعم وهو
ثبته وتعليقهما بالدليل وهو ان الجر يدخل على الفعل فلا دخول له هنا فعلتهما على
التقدير قلت بناء على ان الشعر من كونها استفهامية دليل على التقدير
ايضا فان قلت الترجيح وجود ما هو موصوفه احمل من ذلك التقدير المتكلف
قلت لا نسلم ذلك فقد ذكر الاصوليون ان الاضمار اولى من الاشتراك اه
وكذا من قول المغني بعد البيت باجراء الرد على ثعلب برواية الضم وبذلك صرح
كثير تبعا للمغني ومن علمت ما فيه والصواب ان الرد عليه برواية الجر
وبقراءة النصب في ايهم اشد فتأمل قوله ويحتمل لنكرة الجمهور على ان
الموصول معرف بمضمون الصلة وقال فيما من ويه زايده والاخفش يرى ان أل في نحو
الذي معرفة وان نحو من تعرف لكونه بمعنى ما فيه ال وان اي تعرفت بالاضافة ومع
تشكل الاضافة على الغا بلي بل هنا معرفة بالصلة بلا ريب فيه اجتماع تعريفين
واجاب الدماميني بانه ليس في الموصول ما معناه نفس سوى ايد
فالمتعين ان معناه الذي يوصف جنس ما وقعت عليه والى هذه توضح بحيثه فال
ومن غرائب العربية اكتفاء اسم الذي تعريفين وليس من جهتين مختلفتين
وهو منهي الغنا من جواز اضافته للنكرة اذ ليس المراد بالاضافة تعريفها
به بل هو معرفة بالصلة بل بيان الجنس الذي هو بعض منه وذلك حاصل بالنكرة
وكانهم ارادوا الخلوص الاصطلاحي فلم يغيروا ما اريد به التعريف لنكرة لتراجع
المعرفة فان قلت هذا انما هو اعتبارها بالاكل وان قيل لبيان الجنس هي
جاءوا بالصلة لتعيين الشخص كما يجي قلت قد اشار الى جواب هذا السؤال
بقوله ليس في الموصولات ما معناه مفسر سوى الذي والذي بعض

النكرات وتعيين كل من المعارف بخلاف الذي والتي وغيرهما من الموصولات فليس
معناهما نسبة وأحسن منه أن يقال هو مما يلزم الاضافة الى الجملة على سبيل الاستقلال لتخرج
فانه مضاف لزوما لا اصالة بل من حيث هو مضاف الى حالة الموصولية لتجري على وتيرة
واحدة واما اي والنداء فلما تمكنهما اضافتهما الى ما هو الجملة التنبيه عوضا عن المضاف
اليه ويصدر الجواب اعني الجملة على سبيل الاستقلال كما بين مع سؤال آخر
وجواز الجملة كابلة بالبيان اعني بيان الجنس والشخص ولم يحتج الى ما بين
الجنس على العموم قوله فقال اي كذا اطلقت قال الرضي يعني كذا
ومعناه الواقع فقال انا اسنادا استحييت لك يا شيخ يعني ان ما اذا ايضا
متنازع فيه وقد علله ابن السراج بانها مفرعة على اذ لا يجازى والا يجازى بها
يتعلق الى في المستقبل الذي لا يدري متى هو ولا مبرر بخلاف الماضي واقال
فانهما محمولان قال وليس بشيء للاختلاف لانها فيهم ولا تعلق بها بالامر
في الا تعلق بنفس الزمان بل بنفس الشخص الاذ فقد يجاز الاول واللوى الثاني نحو ساكرم
ايهم قام فقد وقع ابهام في زمان اكرام والشخص معين وقد يعكس نحو اعجبني
ايهم يقوم اجلالا لك اذا علمت ان في القوم من اراد ان يقوم اجلالا لك لكنه لم
تعرف عينه ووجه نح قول الكوفيين بوجوب استقبالية العامل وتقدمه
كما فعلته الزجاجيين بانه فصل والعرف بينها وبين الشرطية والاستفهامية
باعمال ما قبلها فيها فان لما كان المعنى فيها على الشرطية وليست شرطية
او مبنيا في عاملها الكوفية دليل الجواب ان يكون مستقبلا وقد اجاز ما اذا وافق
مذهب الكوفيين وخلافه البصريون عكس التسهيل وقال سيبويه تبنى على
الضم لعلل ثم ذلك بانها لما خالفت اخواتها بجواز حذف صدر الجملة دون شيء
غيرها مما تغير تأنيثا لان التغيير يانس وقال الرضي اذا جاز وقع في اخواته
بمعنى شرطية التروع اليها بادنى سبب فبنيت في حالة الحذف لها باخواتها
وكذا التوجيه له بغير وجه اختصاصها من البناء بالصورة المخصوصة ولا يشفع
تعليل الزجاج له وقال بعضهم في حالة الحذف كالمنقطعة عن الاضافة
لفظا ونية مع قيام موجب البناء من الاضافة الى الجملة اما اللفظ فلحذف
المضاف اليه فقطع من الجملة المحذوف مع كون ما بعدها يصلح صلة بلا فقد

أم

قوله

بالتغيير

مج

مفرد وأما أيه فلأن الصلة التي هو جزء منها لا ينوي بها وقال بعضهم لزوم
أي الإضافة داع إلى الإعراب والافتقار إلى الجملة داع إلى البناء والقاعدة
أن الحكم للطارئ وكل من الإضافة والافتقار طارئ ومقدر عليه باعتبار درجة
الإضافة دفع إبهام الجنس وفائدة الصلة دفع إبهام الشخص والأول سابق على
الثاني طبعا والذي ألغيت الإضافة فمن أين يقتضي أن الافتقار إلى الجملة طارئ
على الافتقار إلى الإضافة فيكون الحكم للطارئ فيجب البناء لذلك
القياس يقتضي الاقتصار على ما يرفع إبهام الشخص ويلزم منه رفع إبهام
الجنس كما فعل في غيرها من الموصولات حيث اكتفي فيها بالصلة عن الإضافة لكنهم
أرادوا في أي أن يرفعوا الإبهام على تفصيل لتوصلهم إلى ذلك فتمموا حال الموصولية
لتتم في جميع أحوالها على نهج واحد من الإضافة كما تمم فصار الافتقار إلى الإضافة
طارئا بحسب القياس فيكون الحكم له فيجب الإعراب فالاعتبار بهذه الحكمة
الإعراب والبناء في الجملة وأما وجه التتميم فهو أنهم أعربوا في صورتين منع
الصلة التي ليكون الإعراب دليلا على نية الإضافة إذ لو بنوا الصرافة لـ
الإضافة لنية الاستغناء عنها بالصلة فإن تعين ما تعين وزيادة كما مر وقد
أجاز بعضهم البناء مع القطع عن الإضافة لفظا أيضا قال الرضي وكذلك
لعله الإعراب وبنوا في صورة حذف الصدر مع التصريح بالإضافة ليكون
البناء دليلا على الموصولية والافتقار إلى الجملة لأن صار بعض الجملة لفظا
وأعربوا في صورة التصريح بالإضافة والصدر لأنه تساوى الداعيان فتساقطا
ورجع الإعراب بكونه الأصل في الاسم وقد رجح للبناء فاشتغل بمن أفاد لأنه
إلا قليل وأهملت شبهة الزجاج في تغليطه ونحوه لم يصل نكر غيره إلى قول
ومن المبنية ذكرهم من الرفض القول في البناء وتكلفوا في تخريج الآية كما حكاه عنهم
في الكتاب فقال فإنه زعم الخليل أن أيهم إنما رفع في قولهم اضرب أيهم أفضل
على أنه حكاية كأنه قيل اضرب الذي يقال له أيهم أفضل وشبهه بقول
الأخطل

ولقد أبيت من الفتاة بمنزل ... فأبيت لا حرج ولا محروم

أي ومعناه أن بعض ينزع في الآية فقدر الذي يقال فيهم كما

فائدة

ط

ولزاده سيبويه

من بد الشد ولنزاده دينس عليه بقوله تعسيرا لخليل بعيد انما يجوز في شعر
او اضطرار ولو اتبع من اجاز ان تقول اضرب الفاسق الخبيث وزعم الرضي ان يفعول
ينزع في الاية من كل شيعة كما تقول اكلت من كل طعام وسنة واتينا من كل شيء
والقول المقدر صفة لشيعة اي شيعة مقول فيهم ايهم اشد كقوله
جاء وبمذق هل رايت الذيب قط

ثم قال في الكتاب واما يونس فيزعم انه بمنزلة قولك اشهد انك لعبد الله
وانه معلقة واما علا يشبه اشهد بعلم لانه ليس بفعل فلا يعلق وفيه
ان يونس لا يرى ان التعليق يختص بالقلب ولا يرد عليه بذلك وقال الاخفش
والكساء ومن ابنه في مفعول ينزع وجملة ايهم اشد استينافية مستانفة
وهو مبني على قولهما بجواز زيادة من في الاثبات وبحكاية الكوفيين وعند بعضه
الكوفيين شيعة عامل في محل ايهم اشد معلق عنه لما فيه من معنى الفعل اي
لننزعن من كل من تشيع في ايهم اشد اي من نظر وكانهم راوا ان النزع لا يعلق
بعدد لا يمانع او وقال المبرد ايهم فاعل شيعة اي من كل فريق شيعة ايهم
هو اشد وقال ابن الطراوة علقوا وانما بنيت لقطعها عن الاضافة وهم
منتبر او اشد خبره فرد بان الوبنا بها عن القطع وقد مرح لتقرير بانها
يبنى وكذا وقد السوهح على اللفم تنكيت على نظراته بير علي ماذا ابني قال
الرضي وبني على الضم تشبيها بقبل وبعد اذ حذف منه بعض ما يوضحه وهو
ويبينه اي الصلة فانها تبينه للموصول كما ان المضاف اليه مبين للمضاف
وفي كلامه ايضا تنكيت على عبارة كما فيها من التغيير وعبارة فهو
اشد الحاملين بعضهم عبارة النظم وبقيت منه تغيير قوله
وقوله على ابهم اجمل فيه تنكيت على ابن اياز والنفيس في اماليه اذ شرحا
في بنائها الا ذكرو بجرورة قوله وقد تعرب ح شرح لقول النظم وبعضهم
اعرب مطلقا وعلته فضميره للعرب ويحتمل انه شرح به لقوله وقيل
مطلقا وعلته بضميره لشماته قوله واما ان قال في النكت يتجدان
يجري منها المثلا في الين في المعرفة ثم منه بجملتها او اللام فقط وان
يتعرف بالذي فيما رايت وكذا في كلامهم منها الجزم بانها بجملتها التعريف

فمعوها

خصوصا من عبر بالالف واللام كابن الحاجب مع انه عبر في المعرفة باللام وقع
في الكشاف والمفصل الموصولة بغية الزوائد واشار الموضح بالاثنين
الى تمثيل وقوعهما للعاقل وغيره من الموصول المناسب لتعريفه لا الى كونه ملتبسا اسم
بـ ال او اسم متعرف بما في الصلة فـوائد ولا صرف تعريف قال الرضي على ان ذلك
الذي ما يشبه من ان في تكرر اللام عمدية نحو جاءني ضارب فاكرمت الضارب والا فلا كلا ع
في من بيتها وهو من فيه والموجه له وقال السعد الذي محل الخلاف اذا لم يكن
الوصف للثبوت كالمومن والكافر والصابر والاحسن فيه تعريف اتفاقا وفيه
نظر لان غاية ما ان تكون بمنزلة الصفة المشبهة وفي الداخلة عليها خلاف
وان صحح انها معرفة فـوائد والمشهور افرادهما وتذكيرهما قال الرضي في
الكافية اربع لغات اشهرها ما عدم تمهيدها مع البناء وحكى الجزولي في ذو الذي
مفردا ومثنى وجمعا والاحوال الثلاثة وذات بالضم مكملا للمونث مفردا ومثنى
وجمعا وحكى ثالثة ومن كاثنانية الا انه يقال للجمع المونث ذوات مضمومة
مكملا وحكى ابن الدهان تصريفها تصريف ذو الصاحبية واعراب جميع التصاريف حملا
للموصولة على الصاحبية وكلها لغات كما بيته ومانسبه لابن الدهان موضع
نسبه الموضح لابن السراج وقاله ابن عصفور ونسبها المرادي للهروي وفي
تسهيل منازعة ابن مالك وقد يتبين ان قول فيم وحكوا اعرابها انما هو على لغة
من يلحق جميع التصاريف خلاف ما يتبادر منه لعتم مقتضى كلام الفراء
في لغات الفرد ان من نطق بالتصاريف كلها نطق بجميعها مبنيا وعلما
لغتان فـوائد ان تكون للاشارة من الشرك املتكم قال المرادي لو قيل حد
وقال البقاعي لا استحالة ان تكون موصولة اشارية في ان واحد على ما مهد
الاصوليون وجواز استعمال المشترك في معنييه حقيقة من قول الشمس
انما يلتبس على المزعوم من منع ذلك فان قلت يتنافيا من جهة ان
ذا الاشارية تدخل على المفرد كما في المثال والموصولة لا تدخلها من جملة
قلت انما تدعي اجتماعهما حيث توجد الجملة نحو ماذا تعبدون فان قلت
يلزم اجتماع تعريفين قلت هو محذور مع اختلاف الجهة فان قلت
تعريف الاشارة اقوى من تعريف الصلة فيلزم اجتماع الاقوى والاضعف

ويغني الاول عن الثاني قلت لا يغني عن اختلاف الجملة ولا غناء وعدم
التنافي بين الموصول والاشارة موقوف الكوفيين وكذا المنافاة عندهم بين التعريف
باللام والاضافة وبين الموصولية لمذكراتهم فقولهم الا يكون ملغاة فرد على
اشتراط تقدم ما او من عكس الحكم لانه متعين عليه واشتراط تقدم احدهما خالف فيه
الكوفيين فقولهم مركبة مع ما ممن اي ان الالغاء بماذا التوحيد هذا من بعدها مع ماذا وفي
مرويه منهم مكي وابن البقاء وتغلب لان ما المشار اليه ما من من مناسب التركيب ومن بعده
غيرهم وماذا المختلف انما موجب الالغاء بالتركيب واما بالزيادة عندهم لجوازه نحو
غير مميز معهما معا وعلى الالغاء فنجعل مجموع ماذا اسما موصولا او نكرة موصوفة
كبيت الكتاب

دعي ماذا علمت ساتقيه ولكن بالمغيب نبئيني

اي الذي علمت او شيئا علمت ولذا عمل فيه ما قبلها والاكثر ان يكون مجموع اسم
استفهام معمولا لما بعده نحو ماذا منعت فيحتمل وجهان ان تكون ما استفهامية
مبتدا وذا موصولة خبره ومنعت صلة والعائد محذوف اي منعته وان يكون مجموع
ماذا مفعولا منعت والجملة على الاول اسمية وعلى الثاني فعلية ويظهر اثرهما في
البدل نحو ماذا منعت اخيرا ام شرا والجواب نحو ويسألونك ماذا ينفقون
قل العفو قرئ برفع العفو ونصبه ونحو ماذا انزل ربكم قالوا خيرا انصب خيرا
على تقدير التركيب ولو قرئ بالرفع على تقدير ذا موصولة لجاز ومن اذا وافق
المنكر استدلاله على ثبوت الفعل اما اذا كان منكرا ثبوته فيتعين النصب لتضمنه
تسليم الثبوت ويتعين الرفع وعليه ماذا انزل ربكم قالوا اساطير الاولين اي
اساطير الاولين وليس بمنزل ولو نصب لكان التقدير انزل اساطير الاولين وهم لا
يقرون بالانزال فعلم بتكر النصب على تسليم الانزال تهكما على ما ان رسولكم
الذي ارسل اليكم لمجنون لانكارهم بغرابه واعلم ان ما اذا ركبت مع ذا الاشية
لا مرادا لما جاز ان يقطع عنها المراد تغليبا لحكم الجزء الثاني اعني ذا والاكثر
بقاء المراد تغليبا لحكم الجزء الاول اعني ما وعلى قطع المراد ما اشتمل
على السنة من قولهم كان ماذا واستشهد عليه ابن مالك في كتابه التوضيح
بقول عائشة في حديث الافك اقول ماذا قال واجاز بعض العلماء وقوعهما

تجيبه

تمييزا كقولك لمن قال لك عندي عشرون ماذا وزعم ابن أبي الربيع أن قولهم كان
ماذا لحن ورد عليه مالك بن المرحل وقال في ذلك

عاب قوم كان ماذا ليت شعري لم هذا
وإذا عاب جهلا دون علم كان ماذا

ولابن أبي الربيع في ذلك

كان ماذا ليتنا عدم جنبونا قربها فندم
ليتني يا مالكي أرما أنها كالنار تضطرم

وأطال كل في الرد على صاحبه فقال ابن المرحل فيما كتبه في ذلك أيها القائل
ليتني يا مالكي أرما يقول لك يا مالكي إنه بدا أن تصبح من تحت كثبانا وغلو كان ماذا
يا مالك ليقض علينا ربك قال إنكم ماكثون لقد جئناكم بالحق ولكن أكثركم
للحق كارهون وأنى تغيير في كان ماذا تغييرا بعد تغيير لقد حملت منها في شر
شديد ولكن تغييره بها وتبرؤ منهم وتشتت ألوانه قال ثم أنكر كان ماذا الرجل
إذ سمع رجلا ينشد من قصيدة

وإذا عشقت يكون ماذا إن له دين علي فيغتم ويروح

فقال الحرمة الناظم كيف قال كان ماذا ولم يكن ماذا ولم يقل ماذا قال
فاستشهد ببيت الحارثية

فعابوني بأن شوقا وماتت عشقا فكان ماذا

فقال له نحيه بمثل ماذا أقسم أورد ابن المرحل شواهد كثيرة منها ما
حكاه أبو تمام قال فوقع شعراء بباب ابن الرقاع فخرجت إليهم بنت صغيرة فقالت من
ما منا قالوا نحن الشعراء قالت تريدون ماذا قالوا نهاجي أباك فقالت تجمعتم من
كل أوب وجمعت على واحد زلتم من واحد فاستحيوا ورجعوا ومنها ما
رواه ابن قتيبة في عيون الأخبار أن أعرابيا سمع مؤذنا يقول أشهد أن محمدا
رسول الله بنصب رسول فقال ويحك يفعل ماذا ومنها في حديث أخرجه
البخاري ومسلم والنسائي وأبو داود وابن أبي شيبة عن أم حبيبة قالت
للنبي صلى الله عليه وسلم هل لك في بنت أبي سفيان فقال أصنع ماذا
ومنها ما رواه أبو علي البغدادي عن ابن نصر قال وقف أعرابي على عمر بن

الخطاب رضي الله عنه فقال يا عمر الخير رزقت الجنة ٭ اكسُ بناتي وأمهنه
٭ أقسم بالله لتفعلنه ٭ فقال عمر وإن لم أفعل ماذا فقال إذن أبا حفص لأذهبنه
٭ فقال عمر وإذا ذهبت يكون ماذا قال

يكون عن حالي لتسألنه ٭ يوم تكون العطيات جنه
وتوقف السؤال بينهنه ٭ إما إلى نار وإما جنه

فبكى عمر رضي الله عنه حتى ابتلت لحيته ودعا بقميص فقال خذ من الأموال
ذلك اليوم لا للشعر ومنها ما حكاه ابن جبير قال كان بين هشام بن المغيرة
والعاصي بن وائل وكان أبو جهل ابن هشام حديث السن معجبا بنفسه جريئا نادرة
فمر بالعاصي معه ابنه عمرو فقال يقول أبو جهل يتهدد الوليد انتصارا لأبيه
جزا بالعاصي فقال ما الذي تعنيه قال أقرأته أما تقول إذا كنت يوما ذا غنى مطلب ما بين العاصي
مهينا فأنت غدا العجز ولو كنت تعقل لهان عمرو وعمرو كذا ما به تيه فاستكبر
العاصي سرورا وقال أنت ابني حقا وكان قبل يفضل غيره من أولاده عليه قال
أبو حيان بعد ذكر المسألة أن النسبة الشعر إليه مراد ولا نسبة بين ابني أبي الربيع
وابن الحوص فإن ابن أبي الربيع مثله الأرض نحوا ه قلت لا كراهة في مثل المسألة
مع ابن الحوص لكن الشواهد تحكمها ونثرا ونصوص الأئمة المعتبرين كابن مالك في
التوضيح ولا نعلم إنما الخلاف في شرط الجمل وغيرهما فقوله وتقتضي إفادته جملة
اللزوم المذكور في النظم أن انفراد اللزوم ليقتضي أو زيادة بيانه فقوله
كل المعمولات عن الحرف المنادى ليتعين أنهم كلما في النظم للمعمولات من حيث
هي منصوص ما قبله ليلا يرد أي قوله متأخرا عنهما فلا يتقدم ولا شيء
من فيه منا واضحا وكان أبو حيه من الزاهدين فيه فتعلق بحجته ودلت عليه
الجملة ولا يرد أن كان يحتمل لا يتسع قال لا زمنه إذا أخذ بالاشتغال وبعد
بين الاشتغال والحذف لدليل أنه يجوز التمثيل بالمحذوف في ما ذاد من الاشتغال
قليل وكان أبو حيان من الزاهدين فيها كما يقال عالم من العلماء والمغني
المتم بلغوا من الزهد فيه الواني بعد في الزاهدين إذا عدوا ابن عمر يغوي به
وفي أمالي ابن الحاجب في تمام النحو إلى القوم تعلق لكنها بالمذكور
وأن جملة الاختصاص بالعمل فيما قبل الكون العلى صورة الحذف المنزل منزلة جزء

فلا تمتنع التغرية وأما تفريع بعض المعمولات على الجملة بعده فلا يمتنع الا

مع أن ومنه قول أبي العلاء

منك الصدود ومني بالصدود رضى من ذا علي بهذا في هواك قضى

قوله وكانا بمعنى أي في اللفظ والمعنى ان اتفقا او لا حرمهما ان اختلفا وفي

التفصيل فأما مثاله مراعاة اللفظ نحو من يستمع او ليس مراعاة المعنى نحو من

يستمعون وقد يعتبر المعنى سابقا ثم تختار مراعاته كقوله

وان من النسوان من هي روضة ولم اعز التي لتأنيث بعد التذكير في

ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا ومما يلزم فيه مراعاة اللفظ ليس نحو

اعني من سالتك اذا اشار به رجل وامرأة او فيه نحو من هي حمراء امتنع خلافا للابن

السراج في نحو من هو محسن وامرأة فيه الوضع فيه عملي وزن تجرده على المؤنث

انه محسن لم يضع قالوا من سبيل التذكير ويغتفر المعنى بعد اعتبار اللفظ

كثيرا نحو ومنهم من يستمع اليك حتى اذا خرجوا من يقول امنا بالله وباليوم

الاخر وما هم وقد يعتبر اللفظ ثانيا نحو ومن الناس من يشتري لهو الحديث

الى قوله لهم عذاب مهين واذا تتلى عليه اياتنا ويجوز الحمل في الغيبة

في صلتها من نحو المخبر به او بخصوصه من حاضر مقدم نحو انا الذي فعلت او فعل او

انا الرجل الذي فعلت او فعل وانت الذي فعلت او فعل والاصل الغيبة والحمل

على المعنى لاتحاد الخبر بالمخبر عنه قال انا الذي سمتني امي حيدره وقال

وانت الذي حببت كل قصيرة ... وانت الذي اخلفتني ما وعدتني وأشمت بي من

كان فيك يلوم فان كان المخبر عنه متأخرا تعين الغيبة نحو الذي فعل

انا اذ لو قيل الذي فعلت انا كان المخبر معلوما من قبل وكذا ان فرع وفهم التشبيه

نحو انا او انت في الشجاعة الذي قتل مرحبا ترى عليا كرم الله وجهه لان المعنى

على تقدير مثل قلبي بحمل الموصول بالمخبر وقد يوتى بضمير يخالفه في الحضور

والغيبة والحسن الرابعة بالغيبة حملا على اللفظ فقال

نحن الذين بايعوا محمدا على الجهاد ما بقينا ابدا

ومن عكسه قوله

لانت الهلال الذي كنت مرة سمعنا به والارجى المعلق

وقد يغني عنه كلام محكي الكسائي في أبو سعيد الذي رويت عن الخدري والحجاج
الذي رأيت ابن يوسف وجوز الزمخشري عطف جملة الذين كفروا وابن هشام يعدلون
على صلة الذي اعتبر خلق السموات والمعطوف على الصلة صلة والعائد من الضمير في
ترجعون والتقدير الحمد لله الذين كفروا به يعدلون فقوله خبرية من الشرك الاه
يختلف فيه والحواشي اهـ وقد أجمع النحويون على أنه يتعين تقدم الصلة من
حيث إن المخاطب يعلم انتساب ذلك المتقدم في الخارج إلى معين والإنشاء
لا خارج له وأما قوله

وإني لراج نظرة قبل التي ... لعلي وإن شطت نواها أزورها

فالجملة أزورها خبر لعل محذوف والجملة معترضة أي التي أزورها لعلي أفعل
ذلك أو الصلة قول محذوف أي التي أقول فيها لعلي اهـ وأما نحو وإن منكم لمن ليبطئن
فالصلة جواب القسم وهي خبرية والقسم مؤكد ومن الإنشائية جملة التعجب
خلافا لابن خروف وفي كونها خبرية وقد أجاز ابن خروف وغيره الوصل والوصف بها فقوله
فمقصود ما ذا الشيء ما تمشي بين النحاة قال ك وليس بلازم لأن الموصول
قد يراد به الجنس فيوافقه ملتبسا نحو كمثل الذي ينعق وقد يقصد التعظيم به
فيبهم نحو فغشيهم ما غشيهم فأوحى إلى عبده ما أوحى وقوله

فإن أستطع أغلب وإن يغلب الهوى ... فمثل الذي لاقيت يغلب صاحبه

وفيه نكرة لأنه ليس المراد المعهود الشخصي الخارجي بخصوصه بل أعم من ذلك
فإن الموصول يأتي كما يأتي ذو اللام للتعريف من المعاني ومن ثم جعله من قبيله
واحد من التعريف فتارة يجيء لمعين خارجا واحدا أو أكثر نحو

إن الذي سمك السماء بنى لنا ... بيتا دعائمه أعز وأطول
أبني كليب إن عمي اللذا ... قتلا الملوك وفككا الأغلالا
إن الذين ترونهم إخوانكم ... يشفي غليل صدورهم أن تصرعوا

وتارة يجيء للحقيقة المقصودة في الذهن كقوله وليس الذي يبني كمن
شأنه الهدم وتارة للاستغراق نحو سبيل الذي تستغرق ومن ثم عد في المعرف
من صيغ العموم نحو والذي جاء بالصدق وصدق به واللذان يأتيانها منكم فآذوهما
وتارة للواحد المبهم كقوله وإذا الذي في الدار فاتك اهـ أراد الخون في همر

بره ما تقدم في مقام التهويل للأمر أصلا لا شخص ولا جنس فيشكل كون
الموصول معرفة في ذلك المقام اذ المعرفة كما مر تعريفها ما اشير به الى معهود
من حيث هو كذلك وعندية الموصولات تابعة للمعرفة فتمول الصلة وهو
تارة يكون معلوما الانتساب الى معين خارجا فيكون المعين جنسيا فان لم يعلم
انتسابه الى معين خارجا ولا ذهنا بل لا معين فيكون الموصول مشارا به في مقام
التفخيم الى شيء معهود وكيفما يكون مع ذلك معرفة وغاية ما يقال الان
وضع الموصول على ان يستعمل في معهود شخصا او جنسا فهو معرفة باعتبار
الوضع فكيفما الا انه استعمل في بعض المواضع على خلاف ذلك فيكون مجازا او
مستلزما للنكرة فكيفما يكون معرفة لفظا نكرة معنى اذ معنى ما غشيهم شيء
عظيم وكذا ما اوحى اليه شيء لا يكيف وكذا قول الحكمي

فاذا اعمار في كل ذات اثام · وبلغت ما بلغ امرؤ بشبابه

اي بلغت مبلغا لا غاية وراءه ومن المجاز مرسل من استعمال المقيد في المطلق
وقد تبين حسن الاستثناء في قولهم الا في مقام التهويل لان المبهمة لا معين
فيها وسقط قول اللقاني الوجه ان يقال معهودة مهملة الا في مقام كذا اذ المبهمة
هي المهملة لا غير المعهودة قوله ولا طلبية اعلم ان في كون الطلب قسما
من الانشاء او قسيما له كم يعتنى منها مما على ان الطلب دون غيره من
الطلب ومو حاله ودين العرب المتكلم ومو استفهاما فمن نظر الى الاول جعله
قسما من الانشاء وهي طريقة البيانيين والاصوليين ومن نظر الى الثاني جعله
قسيما له ومن كان طريقة بعض النحويين وعليها مشى في شذوره واما منعها
فيحتمل ان يكون مشى على ذلك وهو الظاهر وان يكون عمما على
العام لكنه الخلاف في الطلب فقد اجاز الكسائي الوصل بالامر والنهي
والمقرون بالدعاء بجملة نعمه الخير ويلزم الكسائي موافقته وهشام بالتمني
واما الانشاء غير الطلب فانما خالف فيه صاحب الا في مقام اجاز الوصل
بنعم وبيس وهشام اجاز بلعل وعسى وزاد المغاربة في شروط الصلة
الا تستدعي تقدم كلام كالمصدرة بلكن وحتى لان الذي من ستر مبهم
عليه ومعنيا قوله الظرف والجار والمجرور اي التامان ومنها الشعر ربا لله

ثم وصل زائد
معطوف على التنسيق
الرابعة ... الشيء

بالاستقرار بذاتهما وهما في هذا الموضع من قبيل الجملة في الحقيقة لان تقديرهما
بالفعل لا غير وهو مع فاعله جملة وانما عدا من شبيه الجملة باعتبار انهما في
موضع اخر كالخبر والصفة يصح تقديرهما بالاسم فلما كانا يترددان بين
المفرد والجملة سميا شبيهين بالجملة وصار هذا الاسم يطلق عليهما في كل موضع
حتى فيما يتعين فيه كونهما من قبيل الجملة كما هنا او يتعين فيه كونهما من قبيل
المفرد نحو اذا الضم مكرما في الدار وزيد في قوله الصفة الصريحة مقتضى كلام
قد وغيره انها ليست من الجملة ولا شبهها وعدها غيره من شبيه الجملة
وقال في الحواشي ربما اوهم كلامه انها لا جملة ولا شبهها وليس كذلك
وانما اراد ان ينبه على ما يقع صلة ال لما تفرقت الاشارة الى وقوعه صلة
للموصول على الاطلاق وانما قال الفعل واسم الفاعل في الضارب بمعنى
الفعل وهو مع المرفوع به جملة واقعة صلة فرد اصطلاحا وجملة ما لم يتحمل
من الشيخ في حواشي المكودي فقال واما نحو الضارب الزيدان فكلام وجملة لانه
قام بالفعل والاسناد مقصود بالذات والصفة الواقعة صلة مع ما عملت
جملة لكون اسنادها على التاويل بالفعل وليست بكلام لانه ليس
اسنادها مقصودا لذاته وقال في تقريره بان الوصف مع مرفوعه
بمنزلة يعد جملة اذ الضارب والمضروب الذي ضرب والذي ضرب بكسر نحو ادخول شبه
لام التعريف لفظا ومعنى على الفعل اما لفظا فواضح واما معنى فلمضيه
الجمع اسما معرفة ومحولا صيغة الفعل الى اسم الفاعل والمفعول لتقارب
المعنى ولكونهما فعلين في الاصل مع الاحمال بمعنى الذي ظهر وكسا نحو الاعراب
الذي على الموصول كما في الذي لما كانت الموصولة اخرى نقل اعرابها
لما بعدها عارية كما في اذا التي بمعنى غير والى هذا اشار ابن لب
في احاجيه اذ قال

حاجيتكم لتخبروا ما اسم ما ... وله اعرابه في الثاني
وذاك مبني بكل حال ... مثاله للناظر كالعيان

يريد ان لفظة ال التي فيكم وقعت في الذي يشكل اعرابه لان الاسم
مركب يشبه مبنيا لا ظرف فيه اعرب وصلتها اسم مركب لا يشبه مبنيا اصلا

وفي شرح الداري على عنوان المجموع نزل منزلة الاسم الواحد قلت انما يتم
الاشكال اذا قلنا ان الوصف مع مرفوعه مما يعد جملة على ما قاله صاحب
المفصل والسيد واما اذا قلنا انه مفرد فلا اشكال لان الذي تغتفر التي جملة ولا
محذور في خلو الوصف المذكور عن اعراب لنفسه لانتفاء مقتضيه كضمير الفصل
واسم الفاعل ثم لا يتم الجواب عن الاشكال الوارد على كلام الرضي بما ذكره
من تنزيل الاسمين كالاسم الواحد لان ذلك يقتضي ان محل الاعراب ان يظهر في
اخر الثاني كما في المركب المزجي لانه فيه على سبيل العارية نعم يمكن
ملاءمة بما ذكره من ان مقتضى الدليل ان يظهر اعراب الموصول في اخر
الصلة لان نسبتها منه نسبة العجز من المركب لكن منع من ذلك كون الصلة
جملة وهي لا تتاثر بالعوامل فلما كانت صلة ال مفردا جيء بالاعراب فيه على
مقتضى الدليل لعدم المانع هـ وهذا مناسب لكلام الرضي وقال الد
الدماميني بل هو الاعراب ان يكون على الموصول لانه المحكوم عليه بالذات ولا
الصلة موضحة له بدليل ظهوره في او اللذان واللتان والذين في لغة قوله
مبتدا وتختص بالالف واللام الاختصاص ماخوذ من الحكم من تقديم المجرور في قوله
ومعة صحبة صلة ال على حد تميمي انا ولا يتم اعراب مبتدا وصلة ال
خبرا كما يظهر بالتامل في المعنى فقوله ولا يختص ذلك عند ك بالضرورة
قال المكودي فالاولى التي ضرب من ان يقول المرضي قلت يلزم تخفيف المشدد ثم ورد
بعيد غير [illegible] فالاولى ان يقول قابل

يقول الخنا وابغض العجم ناطقا ... الى ربنا صوت الحمار اليجدع

من ان يقول حمار يجدع قلت يلزم عليه الكف في الطويل وهو من ..
[illegible] حتى ورد به الشاعر في قوله

كيف عن الوصال فهل تشرى ... اليك وانت للروح الخليل
وكيف للطويل به ثبت نفس ... فيه ليس يرضاه الخليل

وفي رد ... على كلم في تفسير الضرورة بما لا منزوحة عنه بانه خروج
للاجماع وتحكم على العرب في كلامهما ومورد الوانتقا الضرورة اصالة الا يخص
التي تبيح الى اسلوب كلامهم ولا فيه لا يعوز من له مخاولة في نظم الشعر وهو

اشتمل بكثير من شعر واصل بن عطاء الالثغ بالراء في مناظراته وخطبه لمكان
لكنته حتى ورّى به من قال

وبما رأيت الشيب راء بعارضي   تيقنت أن الوصل لي منك واصل

الراء شعر له نوراً ابيض وأيضاً يعقد لا يعلم بيان الشاعر إلا ما قال ولو سلم تكلف التراكيب في مثل موصولات زهير وأيضاً العبارة التي فيها الضرورة قد تكون اليق بالمقام ه قال الدماميني والمعول عليه في تفسير الضرورة أنها ما لا يوجد إلا في الشعر كانت عنه مندوحة أم لا ه قلت الذي يدل لتعليله كلامه ترجيحه للكلام على قول الشاعر ثلاث كلمات فتلك مقدمة أن الضرورة ما يوجد إلا في الشعر مما لا يمكن تغييره سهلاً وأيضاً لا يخفى عن أحد فإن كان تغييره سهلاً وأيضاً لا يخفى فليس بضرورة نحو الراجع العائد إلى المبتدأ في البيت إذ يمكن المتكلم حذفه بنصب كلمة مفعولاً لقتلت وهو مما لا يخفى وقد منع الجمهور الأخير تقسيم وصل أل بالمضارع بالضرورة بل قال الجرجاني هو من أقبح الضرورات وأما وصلها بالظرف فلا يجوز إلا في شعر غريب لضعف أن يتفهما فإن به وإنما وصلت بجملة اسمية كقوله من القوم الرسول الله منهم ه أو فعلية كقوله ه من لا يزال شاكرا على المعه ، فجاء من بالضرورة وقيل أل في البيت الأول زائدة وفي الثاني بقية الذي قال هو وقد دخلت على الاسمية في قول الشاعر حكى الفراء أن رجلا أقبل فقال رجل ها هو ذا فقال الشاعر نعم الها هو ذا ه قلت يحتمل أن تكون معربة بأن يجعل مدخولها محكيا فيكون من قبيل الأكثر نكرة وأدخل عليها أل ويكون المقصود مدح اللفظ المشبه به باقتدائه لا مدح الشخص قال الدماميني ينبغي أن تكون الجملة الموصولة بها أل إذا كان محلها بمحل مفرد معرب وإذا أجمعوا على أن جملة الصلة لا محل لها فيبقى في محل رفع في قوله

لا تبعث الحرب بالذي أنت النيران من نيران أنها باقي

وفي محل جر في التهيؤ للحرب وفيه انتقاد على الدماميني إذ لا نسلم أنها حلت محل المفرد بل الفعل حل محلها إذ المحل يكون لها حالة لا للاسم وإنما عدل إليه لعلة سبقت ثم ما ذكره من الإجماع فصور يقع من قول بتبعية الصلة للموصول اعتقاداً منه أنها صفة للموصول لتشبيهها له في الحمل افرو

الموصوف بها النكرات قوله ويجوز حذف العائد اعلم انه قد يحذف كل من الموصول
والصلة والعائد وقد يحذف كل من الثلاثة فاما حذف الموصول فاجازه الكوفيون
والاخفش وتبعهم ابن مالك فقال في تسهيله وقد يحذف ما علم من موصول غير ال
والصلة وشرطه في بعض كتبه كونه معطوفا على مثله واستدل بالقياس على ان
حذفها مكتفى بصلتها جائز اجماعا وبالسماع نحو قولوا آمنا بالذي انزل الينا
حد وانزل اليكم وعلى الاشتراط ابن هشام كما مر ونحو قول ابن ... فمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه
وينصره سواء وقوله اخو الذي ... ومن ... وسواء الجماع يستويان
وقول الآخر

لكم مسجدا الله المزوران والحصى ... لكم قبصه من بين اثرى واقترى

اي ومن يمدحه والذي سواء الجماع ومن بين من اثرى استغنى واقترى اي افتقر ومنع جمهور
البصريين ذلك بالشعر وقال في التبيان منه موجه قوله تعالى ومن هو مستخف
بالليل وسارب بالنهار اي ومن هو سارب واما حذف الصلة فقال في المغني يجوز
قليلا لدلالة صلة اخرى كقوله

بد وعند الذي واللات عدنك احنة ... عليك فلا يغررك كيد العوائد

اي الذي عادك او دلالة غيرها كقوله نحن الالى فاجمع جموعك ثم وجههم الينا اي
الالى عرفوا بالشجاعة قال في التبيان ومنه قولهم جاء بعد اللتيا واللتيا اي
الخطة التي بلغت مبلغا ... الواصف عن كنهه ومن الحذف قول ابن ... وكفى
انس كمال الله ... وقال لا بقاء للخلائق ... فلا تحن يا قوت ...
... يقولون من هذا الذي ... بالصوت به
كلم ... واما حذف العائد فهو الذي اقتصر عليه في تبعا للناظم
قوله اذا كان مبتدا اخرج به الفاعل ونائبه كما ذكر وخبر المبتدا وان نحو جاء
م اوان اتفاك العامل مر الذي هو الفاعل مع اسم ما الحجازية نحو جاء الذي ما هو شانيك قال الرضي
وجه اشتهار كون العائد مبتدا السبب في ذلك ان غير المبتدا اما فاعل او نائب
الفاعل لا يحذف وكون الضمير خبر المبتدا اقل قليل فلا يحمل الكلام عليه لو حذف
بل يتبادر ان المحذوف هو المبتدا الكثير نحو ... وخبر ان محمول على خبر
المبتدا واسم ما لا يحذف اصلا لضعفها عملها قوله الا ان طالت الصلة اي

كالآية لعود لما المعمول الخبر أعني في السماء وبالمعطوف أعني وفي الأرض إله
وأنتم الرفع عطفا على المعمول بالعطف وجعل قوله وما أنا بالذي قائل لك سوءا مما لم
تطل فيه الصلة وليس في الآية طول بما مر وأيضا لم يشتمل على صلة أي على الطول لما في
بابه ما فيه الصلة لازمة لفظا أو تقديرا وقال الأندلسي ولهذا تمكن ليس كذا نحو ثم ما
قبل انتفاء وتعرب ويتم في صلتها بأحرف وبقيت شروط آخر أن لا يكون بعد لوما
نحو جاء الذي لولا هو لأكرمتك ولا معطوفا نحو جاء الذي زيد وهو فاضل ولا معطوفا
عليه نحو جاء الذي هو وزيد فاهما فلا يجوز خلافا للفراء وابن السراج في الحذف قوله في ما
سعيد تكميل قوله

يا منه ما نابغي لغاوكم ... فررمت بمرانكم علم الهوى

أي الذي هو نابغي وبهذا أي برفع ما بعده من تنوين فقد بناء على توهم أنما نابية
قوله متصلا الحواشي الشيخ كان ينبغي أن يكون منفصلا الغرض قد عنون قد علم في
ما في الجزء المنفصل الغرض لفظي كأنه زيد الضمير المنصوب في نحو وما زرتهم
منفعون وغير قبلها أتيتهم وكذا العامل معا منونا نحو الذي أنا ضارب زيدا الذي ضارب
إياه قال الرضي قال ويجوز أن يكون المجرور منا مجرورا في محل النصب كما يأتي
قوله أنه بما قل وأما قوله تعالى أين شركائي الذين كنتم تزعمون ربان
فررن تزعمونهم شركاء فلا إشكال وأن قدر تزعمون أنهم شركاء ففيه حذف المنصوب
نحوه لا كي تبعا وربما يصح تبعا وله يصح اشتغاله بحذف الفاعل تبعا
المبتغا نحو زيد أمرته قوله قليل قال في الحواشي التعبير أنه مع
الوقع أما نحوه أن عاد إلى الآل نحو ما المستتر الضمير في المعقب البغي إذ
يمتنع نحو جاء الضارب زيد لانه ملبس إذ لا يدري أن المراد الضاربه أو الضاربها
أو الضاربهما أو غيرها في الدال قليل نحوه ما الله مولیك وقلمطا أنه كثير
ولا مجمل بل يمتنع مطلقا أو في الشعر فقط أو قليل النثر وفي باب
باب الناظم يجعل قلته نسبية فيكون كثيرا في نفسه كما يتبين كلام النكت
والمكودي والمرادي ولا يسلم قول المصرح وغيره أنه دون جوار ويريد
أن حذف المجرور والمنصوب قليل وارد في التنزيل نحو ما أنت قاض بل يجوز أن يكون
منا منصوبا محلا منفصلا كما في عن الرفع وبقيت شروط الحذف

تنبيه

تعيينه للربط فلا يجوز في نحو جاء الذي ضربته في داره وكون الفعل قاصرا فلا يجوز
في نحو الذي ليس عنده زيد قاله الدماميني وحكم الرضي بالشذوذ فيهما قاله يس وكونه غير
مؤكد وهو منسوب على عنده ابن السراج وأكثر النحاة ربه فلا يجوز جاء الذي
ضربت نفسه أو وزيدا وأجازه الأخفش والكسائي واختلف في ذلك عن
الفراء واتفقوا على جواز الحال بعد موضعه نحو ما ذا التي ما نعت مجردة وفي
جواز ما بعده قولان لثعلب وهشام فقوله ما أنت قائم ليست قط
بعد ربه كما جوزه في الحواشي ووصل الضمير به بجملة اسمية يمتنع عند قوم
وذاهب عند آخرين فلا ينبغي تخريج التنزيل عليه فقوله بخلاف جاء الذي
قام أبوه وأما يغفر لمن يشاء ويرحم من يشاء أي من يشاء تعذيبه ومن
يشاء رحمته كما قدره الزمخشري وغيره فلم يحذف العائد فيه بجروره أي بغيره وقع بل
حذف المضاف أولا فانتصب الضمير ثم حذف منصوبا ولئن سلم أنه حذف المضاف
والمضاف إليه دفعة فالممتنع حذف الضمير المجرور وحده وهنا حذف وحده شيء
يجوز تبعا لكلام فقوله معنى ومتعلقا المراد باتحاد المتعلقين توافقهما
في أصل المعنى وتارة يتحد مادة تمام ذلك وتارة وفي كل أما أن يتحد
نوعهما أولا وفي كل أما أن يتحد لفظ الحرفين أولا فهذه ثمان أقسام
اختلاف لفظ الحرفين يكاد يتفق على الأول والمتبادر تقدير الحرف المذكور
بلفظه لا كما مر يمتنع تقدير مراد به جد فيقال في مررت بالذي حللت تقدير به
وهذا اتحاد الحرفين والمتعلقين لفظا فقط فيمتنع الحذف في مررت بالذي مررت
به تريد بأخرى الباء التي للسببية وفي وجدت على ما وجدت عليه تريد
حزنت على ما غضبت عليه فقوله مع انتفاء حذف الموصول في الأول أن
قيل لم تمنع بقوله تعالى لما يغفر ما أمرنا فقد قال أبو البقاء أي
ما أمرنا به ولم يرد على ذلك قلت من تقدير معنى والعائد المحذوف
منصوب مجروره أمر يتعدى لاثنين قال أمرتك الخير فاصدع بما أمرتك به
فإن قلت أو قدر متصلا ما هذا ما أمر به لزم اتصال مع اتحاد في
الغيبة واتفاق لفظ الضمير وهو ممنوع وإن قدر منفصلا فالمنصوب
المنفصل لا يحذف قلنا نقدره منفصلا أي ما أمر إياه وسواه

المنصوب المنفصل يجوز حذفه ان لم يكن العامل له لفظ مفقود ثم مثل البيتين
في الشذوذ والحذف مع اختلاف الجار بقوله

يا مبغض اسماء قيس كقابض ... على الماء لا يدري بما هو قابض

اي بما هو قابض عليه كذا قيل ورد بانه يحتمل ان يكون الاصل بما هو قابضه فحذف
مجرورها بالوصف نحو ما انت قاض وبان بما ليست زائدة مجرورة بما قيل ان درى
يتعدى بما اذا كان بمعنى عرف وعليه فلا دليل به فان قلت
كيف حذف العائد المجرور مع اختلاف الجار في انسجد لما تامرنا اي به قلت
انما حذف منصوبا منفصلا تام في بما يفعل ما امر ويحتمل ان ما هنا
مصدرية اي انسجد لامرك ايانا واما فاصدع بما تؤمر فيحتمل حذف العائد
منصوبا اي بما تؤمره ويحتمل المصدرية اي بامرنا ويحتمل حذف
العائد مجرورا وموافق فتم عليه الشرط ويفيت شرطه ان يكون العائد المجرور
متعينا للربط فلا يحذف في مررت بالذي مررت به في داره وان لا يكون نائب فاعل
ولا محصورا فيه فلا يحذف في بالذي مر به او بالذي ما مررت الا به واجاب
المرادي عن عدم التعرض لبعض الشروط بانها تفهم مما تقدم في العائد وتفهم من
ابواب اخر وان يشترط ان لا يتعدى الفعل بحرف يختلف المعنى نحو اللبس نحو
رغبت فيما رغبت فيه لاحتمال تقدير عنه واللبس في هذا انفع بان المذكور
دليل المحذوف فاذا كان فعل مما حذف فيه وان كان عنه وجب الذكر

مبحث المعرف بأداة

قال في الحواشي وحده ما قبله فيما كان لذات الى التعريف اداة يحتمل المراد
معرف باداة وليست للتعريف انتهى قف وعبر في الكافية الكبرى
بالمعرف باداة فكانت اداة لبيان بانه منها اجدر وقال اليسر كان القياس
ان يقول ذو اداة ويحذف لفظ المعرف كما في المعرف بانه نحو امرئ ونحوه ثم
بعد مغالبة النقائص وحده ما قبلناه اداة الى التعريف فقوله في
النظم عبارة التسهيل الا انه بعضهم ما لم يتعلق به غرض وفي
التسهيل وهي ال اللام وحدها وفاقا للخليل وسيبويه وقد نقلهما ام

وليست الهمزة زائدة خلافا لسيبويه في حرف التعريف عند من ثناه كما عند
الخليل وابن كيسان ايضا لكنهما يريان ان الهمزة قطعية وصلت في الدرج لكثرة
الاستعمال وغيرهما يرى انها همزة وصل زائدة، وهي مع ذلك معتد بها في الوضع كهمزة
استمع حيث لم يعتد بها فيتم اول منها رعد فالدال اداة هي وهذا النقل كما مر
كلام يسير واشتهر في النقل عنه ان اللام وحدها حرف تعريف وهو الذي نسبه ابن
مالك في شرح الكافية وعليه الاكثر كما قال في العربية:

الهمزة تعريف وسيبويه ... اللام فقط وجلهم عليه

وعليه فالهمزة مجتلبة في الابتداء بعد ان لم تكن في اصل الوضع فاذا وصلت نحو
قام القوم فحرف التعريف على الخليل ولم تكن ثم همزة حتى يقال حذفت ومذهب
المبرد ان حرف التعريف الهمزة وحدها وضم اللام اليها لئلا تشتبه بهمزة
الاستفهام واختار الناظم في سائر كتبه قول الخليل وابن كيسان
وقواه بوجوه بسلامته من تقدير زيادة فيما اصله ان لا يصلح للزيادة وهو الحرف
وبسلامته من وضع كلمة تستحق التصدير على حرف واحد ساكن وبسلامته من
افتتاح حرف بهمزة وصل وبسلامته من فتح همزة الوصل لزوما بلا سبب وان نظيره الجميع
واما همزة ايمن في القسم فانما تفتح لكن لا لزوما بل تكسر ايضا على
انه ... وانما فتحت لئلا ينتقل من كسرة الى ضمة دون حاجز حصين ويرد المعهود ان الاستغناء
عن همزة الوصل اذا تحرك ما بعدها بنقل حركته اليه نحو سيرتها الاولى استنتي
استنتارا ولم يفعل ذلك بهمزة ال الا شذوذا بل يقرا بالهمز في المشهور من قراءة
ورش نحو بتاقعيته في يالله وبالله وقول بعضهم الحمد لله لا يفعل
ويتفق بها مسئلة في الدرج مع همزة الاستفهام نحو الذكرين وزاد غيره بحي
ان شزلال الخليل الوقف عليها واعادتها في قول الراجز

عجل لنا هذا والحقنا بذا ... ال الشحم انا قد مللناه بجل

والوقف عليها في التذكر نحو

(الذا اتذكرت من قولها كتاب)

والوقف عليها في نصف البيت كقوله

يا خليلي اربعا فاستخبرا ال ... منزل الدارس عن حي حلال

مثل سحق البرد عفا بعدك القطر مغناه وتأويب الشمال

فهذه عشرة اوجه اجاب المنتصر للقول الثاني اللام وعرجنا عن اكثرها وبقي
الاخير نظر واضح لانه وقف عليها في اخر المصراع الاول فانه ليس محل وقف مما يؤيد
انه يدرج مما يقع في الحقيقة كثيرا كقوله تضيفريا من تحته تكشف عما ربما
يغني احتيال وسوجان في شان البحور كالبيتين المذكورين من الرمل فقوله بمعنى
لبيان الحقيقة هو ابين لتعريف الحقيقة اي الاداة الدالة على معهود ذهنا في ذهن
المخاطب والاشارة اليه بذلك الاعتبار واما بيان الحقيقة فانما هو
بالاسم الموضوع لها ومن هذا الفهم قولهم الرجل خير من المرأة ومنه
الداخلة على المعرفات من المعرف الحقيقة بنفسها لا افرادها واما الاداة
التي مثل الوضع فتحتمل ان تكون لما يفيد عهد ذهني والمعهود علمي وهو المبني
بناء على ان المراد بالحقيقة حقيقتها وفوقها في المعرف بلام الحقيقة
لو اخرجتهم لمطابقة الحقيقة وفي الذي اذا دلت القرينة على ان ليس القصد
الى الحقيقة من حيث هي بل اليها من حيث تحققها في ضمن جميع الافراد بل في
بعض غير معين نحو ادخل السوق واشتر اللحم حيث لا عهد في الخارج ومنه واخاف
ان ياكله الذئب وهذا قريب من معنى النكرة وكان حق الموضح
ان يتعرض له على العموم كما تعرض له شنقران وهو من فروع تعريف الحقيقة
ايضا فقوله لشمول افراد الجنس ما ذا مراده شنقران وكلامه يوهم انه
قسيم لتعريف الحقيقة وليس كذلك بل هو قسم منه لانه قد دلت القرينة على
ان ليس القصد الى الحقيقة المعهودة من حيث هي هي بل من حيث الوجود في
ضمن جميع الافراد نحو عالم الغيب والشهادة ويستثنى من مدخولها
نحو ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا واذا اخرجت معمولها باعتبار
القصد فيما الذي من نعت وغيره اولى نحوه يصلاها الا الاشقى الذي كذب
وخلق الانسان ضعيفا وقد يعتبر المعنى في النعت كقولهم اهلك الناس
الدينار الصفر والدرهم البيض كذا مثلوا وفيه انه ليس المعنى كل
دينار وكل درهم فالاداة الدالة [illegible] واما العقل الذي فلا يصح التمثيل به
اينما الا المفرد يستعمل للجمع بصريح الوضع وفي غير النعت نحو لتركبن طبقا

بعد

بعرفيا ايضا الاستغراق وفيه ايضا انه ليس على معنى الاستغراق فـقوله
لشمول خصائص الجنس مبالغة جعلت لشمول الخصائص لتعذر شمول الافراد
والاجتماع للبلغ انما هو شمول الافراد اذ من قول الامة هو ما دون وضعا
عليه الا على خصائصها فلما تعذر حمل على الخصائص فالبلغ يتميز بها المبالغة وفي
دعوى ان العهد جامع لجميع الافراد حين جمع خصائصها فليست المبالغة في شمول
الخصائص مما يوهمه كلامه بل فيما دل عليه البلغ من شمول العهد لجميع
الافراد وهي من المبالغة المذكورة في علم البديع وهي ان يدعى لوصف
بلوغه حدا محالا او مستبعدا **والوصف** في مثالنا هو الكمال في
العلم **وما صنع** بذ ماذا الغنم يفد وبالاستغراق العرفي وهو شمول ما
يتناوله اللفظ في متفاهم العرف فقط نحو جمع الامير الصاغة اي صاغة
بلده او مملكته لا صاغة الدنيا **واجاب الشارح** بان ال في الصاغة
موصولة والكلام في المعرفة وفيه ان الوضع للثبوت فهي معرفة كما مر ولو
سلم **فالجواب** عن مثال واحد ليس هو الجواب عن الافراد اذ من
الاستغراق العرفي قولنا فلان يطعم المساكين ويكسو الرجال الفقراء
قوله اذا اريد بالرفع ذكر مدخولها ما تقدم كما في الكناية **وقد**
اجتمعا في وليس الذكر كالانثى تقدم ما في انى وضعتها انثى والذكر
كناية عن نذرت لك ما في بطني محررا اذ كانت تعلم الذكور والاناث وضعا
لا كي كني بها عنه تعرض للذكر لان التحرير خدمة بيت المقدس انما
كان عندهم للذكور دون الاناث **قوله** او علمي في نسخة ذهني والحاصل
كما في المطول ان المعرف باللام اما ان يطلق على الحقيقة من غير نظر لما صدقت
هي عليه ونحوه علم الجنس كاسامة **واما** على حصة معينة منه واحدا
او اكثر وهو العهد الخارجي ونحوه علم الشخص كزيد **واما** على حصة غير
معينة وهو العهد الذهني ومثله النكرة واما على كل الافراد وهو الاستغراق
ومثله كل مضافا الى نكرة **واعلم** ان مقابلة العهدية بالجنس
بالجنسية بحثا وهو ان التعريف فعلا هو الاشارة الى وجهه من حيث
هو كذا الى كما مر غير مرة فالجنسية معتبرة ايضا الا انهم اصطلحوا على

تسميتها جنسية اذا كان المعهود جنسا اعتبارا بمعنى مدخولها في بعضها
ومعهودية اذا كان المعهود حصة تحققا لمعناها في نفسه لمعنى مدخولها تمييزا في
التسمية بين القسمين فـــوله وقد تزاد اشارة الى ان المقام مقام المعارف
لعدم تقدم ذكر الزائدة وانما الكلام السابق في اللام المعرفة بكان الضمير له بغير
كونها معرفة كما للمؤكد فـــوله اي غير معرفة من غير ان ليس المراد بالزائدة
هنا ما يصلح للسقوط بل ما خلع عن معناه الوضعي وقد يشتغل اعتراض الرضى بيـ
على جعلها زائدة في علم قارنت وضعه بانها جزء منه كرأي زيد ومثل هذا لا يعد
زائدا فـــوله ولا يسع ان كان عربيا منقولا من مضارع وسع اشكل قول
الرضى عليه بعدما عرفت بما قد جعلت في اليزيد فوقه وقد يجاب عنه
بانه ادخلت عليه ال الموصولة كالترقي ثم جعل المجموع علما واما اليزيد
بالعلم من يزيد بدون ال بعد نقلها من [illegible] لاكن ينبغي انهم ذكروا ان اسماء
الانبياء كلها عجمية الا [illegible] شعيب وهود وصالح ومحمد عليهم الصلاة
والسلام وان كان عجميا فالعربية تكييف تقارن ما مع ان نسبة العجمي الى ان
يقال وافق اللغة من اللغات اذ يقع كلمة بعضها من كلام العرب وبعضها
من كلام العجم فالاولى اللغتان وفيه نظر لانهم ذكروا ان الخلاف في توافق اللغات
في نحو ان كلام العرب او افقها من غيرهم بجعلها لمسماها كالذي في تسمية
ابنه مثلا ولك ان تمنع كون الخصمة باللغة العربية وفي التلويح
ان الاعلام لا تنسب للغة دون اخرى لانه يحتاج اليه المتكلم من اهل كل لغة ونو ل
النحاة في بعض الاعلام انه عجمي معناه انه اقرب الى لغتهم وعلى هذا اندفع الاشكال
فـــوله ومراده [illegible] كونه اسم اشارة مشتمل لعدم التعيين اذ لا يصدق اسم
اشارة للزمان سواه وقيــل علم جنس للزمان الحاضر وفيه انه لا دليل ليل
على العلمية لمجرد الزيادة ال وقد علم الوجه القولين وقيــل الحيد زائدة
ومبني لتضمنه معنى ال الحضورية وفيه بان تضمن اسم معنى الحرف اعتبارا
ينافي زيادة ثانيه يعتقد به ولو كان ال [illegible] غير المضمن فكيف اذا كان زائدا ولا يخفى
ان البيت ما قاله ابن مالك في قوله والآن [illegible] والموصوفات [illegible] فليتوقف [illegible] بكسر
السين مع الواو قيل الهمز من معرب باعرب نصبا على الظرفية واختاره الجلال

وقوله

وقوله بالمصور الجزئية عنده قول من كقوله كأنما بابه رجع يتغير إلخ فإنه يروى
بالجر فالوجه أقول في تذكير الفرع حينئذ قوله إذ في موضع البناء على تقديره
بالجملة ومن العول بأن وفيه يتقدم في لزومها سقوط كما في لغة ومنها فرينه من أن
لزيره في البناء هنا على اللغة الفصيحة قوله عن بنات إلخ ومن مثله قوله
بأجمع العم من أسيها وقول الشماخ ليست في بنات إلخ أي زائدة
وإنه يمنع الصرف زائدة بأن التوهم من غير المنصرف وإن كانت زائدة فيها تبعد
عن الفعل قوله رأيتك لما البيت فيه ممنوع ورد بأنه ليس من شعر شهاب اليشكري
ذكره الموضح في شرح الشواهد قال ورواه المفضل الضبي بلفظ رأيتك
لما أن رأيت بلاد قومك صددت وطبت النفس يا بكر عن عمرو وكذا أنشده
ابن السيد في شرح شعر المعري ومعناه وأنه بخلاف ما أنشده ابن مالك انتهى
قلت وما أنشده ابن مالك وإنه أيضا قوله إلخ وأما في أن في فعل
الزائدة وهذا بحث وهو أن المراد بأنه زائد أنه سبق في علم الجماهير وبأنه أول
ثانيا أنه يليه في السبق عليهم أيضا قال اللقاني العلمي فيصح أنه كريم إذا كانت
الحال واجبة التنكير أو لما يوقع منكر بعيد للمراد ومن ثم تبين وتكون الـ في
ذلك ونحوه معرفة في زائدة من الموافق لقول النحو والحال عن لفظها فاعتمد
تنكير المعنى ولما أنها للموضح هنا كتعريفهم التمثيل الزيادة تماما الحال بقراءة
بعضهم ليخرجن الأعز منها الأذل ببناء يخرج للمفعول إذ ليس هنا منكر يؤول
به من جهة المعنى وأن يلحق باسم التفضيل في أحكامه كما للذي ما فيه وليس
به حقيقة خلافا للشيخ قوله أنزلني أهله أي وقربه يليه ومنه أعني
قول النحو بزبر كذا وحديث سيان فالوجهان على تقدير أن لا إلخ قال جمع في
وإن لم يكن في بيان ومما كان المثنى عليه جاز أن واحدا كان المثنى كذلك
فالوجهان سيان في الجواز وقال في سيان في التعريف وبعضهم من كلامي حتى
إن إلخ قال عدو أنه تبيانه بتغيير ظهر بأنه جزء المشعر بالثبوت في أنه قال
ليس كما ينبغي فتنزل وتركه كما قال كهبي قوله والأكثر وقوع ذلك
في المنقول من جهة إشارة إلى أنه ولي لتنبيه على وقوع ... في التمثيل قوله
كنعمان بشار بن كرد في شرح التسهيل لما قارنت إلخ ذات نقله فتكون زيادة وإلية

خـ شرح

خـ مرتيب

شر

للعلم الا قلة تأمل واجاب الشارح بانه يمكن ان يكون سمي به بمجرد التقول
اي جعلي نعمان بالله عليا فان اراد التمثيل بالثاني في البيت مفتوح النون كما قال
الشمني على موضع والكلام في مضمومها وان اراد التشبيه اي يمكن ان يسمى
بنعمان المضموم النون بمجرد التقول كما سمي بالمفتوح مجردا في البيت بمنزلة الغدر فيكفي
قائل يوجد منها المهمل في الخارج وقد سمع نعمان بالضم مسمى به في قوله . فنعمان
اربى بشاهد . ومنطلقة الخيل يحنى وبه يزول الاشكال كذا قيل وفيه نقاش
فيتم ماذا الا اذا كان المسموع فيه التجرد من المسموع فيه الا فتدبر وانه
فالمعروف بالا يصح منه فيه منه لا بما فارقت وضعه كالنعمان بن المنذر ملك
العجم والمجرد يجوز اذ خالف علمية للعلم الا فلا يسمع الا بالرواية كله سماعي فتر
ويؤيد ما قلنا قول ابن الصائغ لو سميت بالحسين معرفا بالزيادة وانما يجوز
ان لو اذا سميت بحسين فقوله والنقل كله سماعي منه ابعيد اتيان
كلمته بالتعمية الجزئية في قوله وبعض الاعلام فقوله فلا يجوز في نحو محمد
ولم يقع في نحو يزيد فقيل انه بعد قلب الجواز والوقوع في نحو محمد جاء دخول
ال عليه من جهة الشبوه اللازمة لانه لم يرد ولم يقع ونحو يزيد فيجوز دخول ال
عليه لان زائدة تقبلها واجيب بانه نفى الجواز في نحو محمد ومنع
ردا على القائل بالجواز فيما شاكله ما وقع فيه اللمح من الاعلام المنقولة من
منكر فان قال وقع في سبك المنظوم سيما بما علي انه قد بمع حكاية الخلاف
فالقائل بالقياس يسلم عدم الوقوع ويقول مع ذلك بالجواز فرد عليه
بقوله فلا يجوز وانه نفى الوقوع في نحو يزيد ويشكل بان يزيد في جميع افراد النوع ع
يستلزم عدم الجواز فيما شاكله ليس مما يخرج ما يقاس عليه ولو نفى الجواز فيه
فيحتمل ان يكون وقع فيه قليلا بحيث لا يقاس عليه وعدم الوقوع في المنقول من
فعل يفهم من قول الناظم للمح ما قد كان عنه نقلا فقوله وذا قد اتى العنبرية
كما في المغني يعني التي للعهد الذهني ومن خواصها كالنكرة كما مر وبذلك
تكون غلبته على بعض ما يستحقه بسبب ما اللغات او الخارج وبه صح
فيه ونعني كون المغلب عليه بعض ما يستحقه مطابقته لغيره بسبب عنده
فقوله النعو بان علام اي الوضعية فلا ينافي عبارة الناظم الحم منه

بانه

بانه صار علما ويحتمل انه اشار لمخالفة النحو او لتاويله بانه تشبيه
بليغ بناء على ان محمدا ابن جعفر انه شبيه بالعلم في علم ثم المعرف بال ثم مافيه
من المضاف وابن صار علما من المجموع منه ومن المضاف اليه قوله وابن
العاصي من ابيه بن عمرو بن العاصي كما في الرضي لان الغلبة انما وقعت في لفظ عمرو
ابن العاصي في ابن العاصي قوله على العبادلة اذ من اسمه عبد الله من
ابناء عمر والعباس وعمرو بن العاصي ومسعود واعلم ان لفظ العبادلة اي
انما يقال له بعد المذكورين وليس كلامه في غلبة لفظ العبادلة فلذا لم يذكر له
ان يذكر ابن مسعود وان لم يذكر ابن الزبير وانما كلامه في غلبته في الاضافة
من ابن فلان فان قيل فمن قال غلبتا على العبادلة وهو علم انه تكلم في لفظ
العبادلة بالثلاثة مع ابن الزبير مع ابن مسعود لغلبة العبادلة عليهم قاله
فالصواب ابدال ابن مسعود بابن الزبير قلنا لفظ العبادلة انما
يعم الثلاثة الذين ذكرهم ابن الزبير دون ابن مسعود اذا اطلق وجرد عن القرائن
يطلقه العوام بلا اراده من اسمه عبد الله من ابنائهم ذكر فليس لفظ العبادلة
في كلامه علما بالغلبة حتى يجب ان يذكر ابن الزبير دون ابن مسعود لو كان
الكلام في لفظ العبادلة وبيان من غلب عليه وبهذا يظهر ما فيه
الشارح بغيل قوله وال منه اشارة الى جواب ايراد على النحو وهو
انه لا حاجة الى بيان لزوم حذفها في النداء وانه فائدة منها العلم من قوله وبابه
وبابهما رخم مجمع ياء ان وصل ال في المضاف فيذكر منها منها تكرار وحاصل
الجواب ان المراد منها التنبيه على لزومها في غير النداء الا نادرا كما افاده
التقليل في قوله وفي غيرها قد ينحذف فذكر وجوب حذفها في النداء غير
مقصود لذاته بل ليتوصل به الى بيان لزومها في غيرها الا واجاب
بعض من ذكر النداء بجواب آخر وهو التنبيه على انه قد يتوصل الى النداء في الغلبة
المعرف بال الا بجعلها دون المحلية باب او اسم اشارة وان كان ذلك في نداء نحو الرجل
ثلاثة اوجه يا رجل يا ايها الرجل يا هذا الرجل فيتعين في نداء الاعشى يا اعشى
دون يا ايها الاعشى او يا هذا الاعشى ونحوه المتوصل النداء به باي واسم
الاشارة ان يكون معرفا بال الحضورية ولم ينبه على مثل هذا في غيرها العلم بالغلبة

بالغلبة

خ خ

ظ غلب على
الثلاثة الذين
مع ابن الزبير
فاذا اطلق لفظ
العبادلة انصرف

نادرا

من سائر ما اقترن بأل بدون الزائدة ثم منه ما لا يقبل نزع الاداة فائدة كالآن ومنه ما يقبل
النداء بالوصلية ورأيه فائدة كالذي ومنه ما يقبلهما كاللات وحكمه حذف ال
في النداء وانه فائدة ايضا كقوله

انذريا سمر ابن عاديا * كعبدك كعب الغول امسى هاويا

وقوله

ونكم الغور سكروح صريع * كذالك نسيم عنبر الغليب

وقد تحذف في غيرهما قليلا كقوله

رأيت سمرة ورأيت بعلا * بكابر سمرة لعزى العيون

وبهذا يتبين فساد قول الشاطبي ان الزائدة تحذف البتة ومن
بين ربع توقع اللغات في ان حكم ما قارنته الاداة ومعنى النداء وان فائدة
ثم حذف ال الكاف علم الغلبة اداة وزعم ان علم الغلبة المقرون بال بما قارنته
الاداة ومعنا تعلق الكامل بالغلبة وفيه انه قد وقع في الغلبة بما مع
بد الرفي وقد يكون بغير اداة علاء اتفاقية بوقع واقعة والمصوح
اهله فرقا فيه فذكرنا ومرية بسابر ومحمد اوليس علم الغلبة بهذا الحكم اعني
وجوب حذف ال في النداء وانه فائدة وعن محمد التوصل النح ابو بار وانتم اذ شا
فيقال يا عباس ولا يقال يا ابنا العباس وقد تقدم العباس فقوله يوم
اثنين من امافة المسمى اليوم ثم وبحث فيه اللغات بانه قد يصدق عليه
فائدة العلم بالغلبة من اليوم الثاني من ايام سبوع قد يستعمل لغة الاثنين وانما
يستعمل لغة الثاني فيكون تسميته بالاثنين بالتعلق بالغلبة واجيب بما
نقله الرضي عن سيبويه من ان كل علم لزمته ال فهو من الغوالب اذ الاكثر فيها
وجرنا الى رعه لا تثبت جنسيته لذالك المعير النح غلب عليه وغيره كالنجم
وانه عشي والمعوجل الغليل النح تثبت جنسيته لا على الاكثر وكانت اقسام العلم
بالغلبة عند سيبويه اربعة اقسام الاول ما ثبتت جنسيته وعرف فيه
معنى شامل لمن غلب عليه وغيره كالنجم والصعق ابن عمرو وهو الغالب الثاني
ما عرف فيه المعنى الشامل للمعير وغيره ولم تثبت جنسيته لا بتلك الصيغة
كالثلاثاء والاربعاء لما فيهما من معنى الثالث والرابع الثالث ما

ثبت

ثبتت جنسية لفظه في الجملة وقد يعرض في العرف الذي غلب عليه ذلك المعنى -
كالمشتري للنجم فانه نزل معنى الاشتراء فيه الرابع قال تثبت جنسيته
وقد عرض فيه المعنى كالدبران والعيوق فان كلا منهما عرض معنى الدبور والعوق فيهما
انتهى فان قلت من القسم الثاني الموجود معنى التثنية فيه الا ان جنسيته للنوع
الثاني من الاسبوع ليست بتلك الصيغة كما في الثلاثاء والاربعاء ايضا الا ان
لم يرد انه قال في ذلك فنا القد كما عليه الموضح تبعا للناظم وابن الحاجب من انه
يلزم في كل علم لزمته ال ان يكون من الغوالب وقد صرح ابن الحاجب
بان الثلاثاء والاربعاء والخميس والدبران والمشتري من الاعلام الوضعية لا
الغلبية وصرح الموضح اول الباب بان ال في السموال واليسع فارقت ومع
العلم ومثل كثير للزائدة اللازمة بما في علم الغلبة فيطلقون عليها
قال الزيادة واذا كان كلام من قال الكلام انه قال فعقعا قلنا يجاب عنه بحمل بعد انه
ورد البحث في قوله بما ذكر عنه ما العاري لا يمنع بما فيه العلم بالغلبة عند على
العيوق فذلك تثبت جنسيته بتلك الصيغة ولا يخفى ان ما ذكره من
أي التثنية انه قال تعسف او بان يحمل على ان السموال مثلا علم على يهودي فيجمع لا يسمى
فيكون موضوعا له قصدا فلا يكون علما بالغلبة وفي حاشية السيد
على المفصل في علمية اسم الجلالة انما هي بالوضع ابتداء واما بطريق الغلبة
التقديرية كما ان الرحمان من الصفات الغالبة غلبة تقديرية وذلك لانه ينافي
اختصاصهما به والرحمان به تعالى انتهى ومعنى الغلبة التقديرية ان
يكون اللفظ انه اسم مستحقا من حيث الوضع ان يقع على متعدد لكن اتفق
انه لم يستعمل الا في واحد ثم مثل به للغلبة التقديرية من المثال لم انما ينبني
خ على مذهب انه قال ان صيغة فعال وفعلان غير منكرة فتأمله

معنى الغلبة التقديرية

مبحث المبتدإ والخبر

عدل ص عن ترجمة الناظم تنبيها على ان الابتداء في عبارة الناظم مصدر بمعنى
المفعول وحذفت الواو مع معطوفها لانه انما تكلم في اول الترجمة على تعريف
المبتدأ والخبر واحكامهما ثم نبه على ان الابتداء الذي هو معنى ومن اشروع فيه في

الاحكام التركيبية المسماة بعلم الاعراب وعلم النحو اذا اريد معنا بل
التمديد وما سبق كان استمرار التوقف الشروع في المقاصد على معرفته وقد
سبق انه اعطوا الرفع للعمدة مناسبة لان حركته اقوى الحركات كما ان العمدة اقوى
من الفضلة حكى اختلفوا هل الاصل في الرفع المبتدا لانه مرفوع في نفسه
رافع لغيره وهو راي سيبويه او الفاعل لان عامله لفظي وهو اقوى من العامل المعنوي
ولهذا ينسخ اللفظي حكم المعنوي كزيد قائم وكان زيد قائما ولان اعرابه
للفرق بينه وبين المفعول كما هو الاصل في الاعراب وهذا راي الخليل او كل اصل
بنفسه واليه جنح الرضي وفي العربية اختلفوا فيما لك التامل في
الرفع هل المبتدا او الفاعل ووجه كل بانفا، فحل ام ثم قال البعض كل اصل ابو حيان
والمرادي وهذا الخلاف لا يجدي شيئا اذ ما فيه جدوى اذا اذا وجدنا اسما مرفوعا
محتملا لكونه فاعلا مقدما الفعل ومبتدا مخبرا عنه بالخبر ترجح كونه عند القائل باصالة
وتكافا عند القائل بان كلا اصل في نفسه وذلك كزيد في جواب من قام اي زيد قام
او قام زيد فان قلت انما الترجيح للابتدائية لمطابقة السؤال اذ
هو اسمية قلنا هو اسمية لفظا فعلية معنى اذ اصل من قام اقام زيد ام عمرو اي
الى غير ذلك الا ان اشكال من ازيد قام لان الاستفهام بالفعل اولى لكونه يتغير
بتغيره وهو ان يقال فلما عمم تتبع ان اشكال المنتشر على التفصيل اختصر في
بلفظ دال على تلك الذوات اجمالا وهو من ضمنت معنى الاستفهام ولزم تقديمها
على الفعل لمراعاة الاستفهام فصارت الجملة اسمية في اللفظ فعلية في المعنى
والاصل فكيفما اجبت باسمية او فعلية حصلت المطابقة للسؤال
اما لفظا واما معنى فلا ترجيح بالمطابقة فينبغي الترجيح باصالة المبتدا
او الفاعل فيما قلنا ويأتي ان شاء الله جل وعلا في باب الفاعل مزيد تحقيق
المسئلة فقوله اسم قال في تعليقه المراد به قسيم الفعل والحرف اي يجري
فيه الى الحاجب بقوله هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه او الصفة
الرافعة بعد حرف النفي والف الاستفهام رافعة لظاهر فان الاسم
بالصفة المخصوصة بل هو ارادة بالاسم ما يقابل الحرف وهو ما يقابل الصفة فكلفا
والحاصل ان قوله اسم يتناول الصفة المخبر عنها وذلك اذا اقترنت بال

لته

العهدية نحو القادم جاءني معهود او كانت للثبوت نحو انا مومن ناج والكلام بعد في
ونحو من لي فالوجه ان الاول والصفة الرابعة لمكتفى به واما قوله او
بمعمول على قوله غير عنده ان على قوله اسم متى يكون قسيما له والا لزم ما
اوردناه على ابن الحاجب من عدم حسن المقابلة وفائدة اشتراط التجرد في المبتدا
وفيدا غير اللفظي عطف الوصف على الاسم فاورد على قوله او مع نحو
ما بيد قلوبهم وليس كما اعتبر فقوله او بمنزلته اي الغير بمنزلته ومن افات
كم جاءني بمثل انه بالمرفوع فتعريفه غير جامع فقوله تجرد عن العوامل
اورد ان معنى تجرد عن كل عامل وهو في نحو لا يدخل عليه كل عامل ومنى سالبة
جزئية فيتاتي في دخول بعض العوامل اللفظية واجيب بانه ليس كل
نافية بمعنى النفي بمنزلته ولا انه استغراقية كم في كل ايل لمتنبا وقع ال
استغراق والنفي لا نفيا انه استغراق ولو سلم فنجعل ال في العوامل للتعريف
الحقيقة والتجرد عن حقيقة العوامل بانتفاء جميعها فقوله او بمنزلته
يدخل فيه المجرور بحار في تشبيه ومن رب ولولا ولعل اذا جرا فقوله مخبر
عنه او وصف يرد عليه قوله للانولة ان يجعل فاعلا نحو قل مبتدا ومرفوع مغن عن
الخبر ومن اسم مفرد ومع انه يقال من موصول بالوصف اي انه منا ولنه الغ
الفعل ويرد عليه المسند اليه المسور بكل نحو كل انسان حيوان فان جعلت
المسند اليه كما يقتضيه كلام التلخيص فليست غير اعتبارية ومعا وانما الخبر
عنه مدخولها ومن انه يلزم المناقضة انه الموضوع والمحكوم عليه وان جعلت
المسند مدخولها كان نسا في المثال ومن انه يقتضيه كلام الشعر فليس مجردا ولا في
بمنزلته والجواب انا نختار الاول ولا نسلم انه غير مخبر عنه في
الحيوانية في المثال ثبتت للجميع ومن المحكوم عليه بكل وانما احتيج الى
المضاف اليه لبيان محل الحجية وقول المناطقة ان المضاف اليه هو
الموضوع والمحكوم عليه اعتبار اتصال المعنى وحاصله لا تحقيقة بمفهوم
التركيب او نختار الثاني ولا نسلم انه ليس بمنزلة المجرد فان كلا غير اصل
في العمل انه دخولها في المعنى للطالب عكس العامل الاخ الناصب فيه لبيان الحما
ذلك لو ابقى ما بعده على رفعه وذكر به مسكنا لزم وجود اسم في ككذ

التركيب من تغريب بنفسه وهو نظير له بنقل اليه اعراب ما بعده وجر ما بعده
بالاضافة اليه كغير في الاستثناء فانما اعطيت اعراب المستثنى وجر ما بعده
بالاضافة اليه وبهذا يجاب عن نحو قوله

غير ما سوف على زمن * ينقضي بالهم والحزن

اذا اعربنا غير مبتدأ والمجرور في موضع الرفع بما سوف اغنى عن الخبر فيقال غير
مبتدأ وليست خبرا مقدما ومعا فيجاب بان المبتدأ هو ما سوف ونقل
اعرابه لغير عارية قوله رابع مكتفى به في علمه اقل رجل يقول ذلك
الا زيدا وقولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه قال الرضي اي قل رجل يقول ذلك وخطيئة
يوم لا اصيد فيه اي يقل ويندر ولا خبر لذلك لما فيه من معنى الفعل وقد تقدم النقل
عليه لما فيه من معنى النفي فبطل ما قرره عن ابي عمرو من الخبر مبتدأ له خبر كافل
لما فيه من معنى التقليل القريب من النفي انتهى قوله مكتفى به في
التنصيص راجع لما افعل واغنى فيبقى على العموم انه يتقال الذي انه مستقل
افتى ان اعن الضمير المتصل كما لو قلت لمحمد اقائم هو ويجوز ان يكون ترجله
اشتراكه لبيد من ما حكى المازني اقائم اخواك ام قاعد فاعربه اعراب مبتدأ المعقد
على المبتدأ وليس ثم خبر وهو فاعل منفصل وسوغ ذلك ما ترسعه في الثواني
وفي قول التعبير انهما اعراب المعقود الجملة وشمل قوله مكتفى
به الظاهر والضمير المنفصل قال في المغني واوجب الكوفيون في الضمير
الابتدائية وابعد ابن الحاجب وزعم اذ نقل ابا لبيد الاجماع على ذلك وحجتهم
ان الفعل بالفعل يجاز منفصلا عليه لا يقال قائم انا والجواب انه
انما انفصل الوصف لئلا يلتبس معناه لانه ينبتني خلاف مع الفعل كقمت وقم
طلب الوصف لضمير لا دون طلب الفعل فلذا احتمل معه الفصل وهو من نوع
الوصف بتر نثر الخبر الواجب الفعل خلاف فاعل الفعل وهما يقطع به
على بطلان من زعم قوله تعالى اراغب انت عن الهتي وقول الشاعر
خليلي ما واف بعهدي انتما . فان القول بابتدائية الضمير في الاية كما
زعم الزمخشري فيما يؤدي الى فصل العامل من معموله باجنبي وفي البيت
يؤدي الى الاخبار بالمفرد عن المثنى ولهم ان يجيبوا عن الاية باحتمال التعلق

تع

عن الخبر بمجزوم أي ترغبا عن الخبر على أن ما ذا الذي يحتاج إليه ابن الحاجب
وأما الكوفيون فلا يرون المبتدأ أجنبيا من الخبر لترافعهما عندهم وعن البيت بأنه
باحتمال أن أنتما مبتدأ خبره الجملة الشرطية المدلول على جوابها بما وأن وما
بعده مجزوم والتقدير يا خليلي أنتما إذا لم تكونا لي على من أقاطع فما أمر وأف
بعهده فكما أولى من يقول وقع على من أقاطعه بأن أن تسامحا إذ لم يف الحر بعهده
ه وعما بعده أولى منكما بعدم الوفاء وجعل المصنف في شرح الكافية للجواز قوله
فما باسط خيرا ولا دافع أذى * من الناس إلا أنتم آل دارم
وفيه أن الشاهد ليس من محل الخلاف إذ العمل في مثل ما ذا في الفعل واجب
نحو ما قام إلا أنت وإنما نعوا إنما اعتلوا بأن الضمير بمباشرة عامله منفصلا
وفي تبيين شعوره عن الشبه تبعا للرضي أن مراد ابن الحاجب والزمخشري بالـ
بالضمير ما قابل الاسم الظاهر وقوله فكتفي به أحسن من قول النظم فاعل
أغنى لأنه يوهم أن المغني يكون لا فاعلا فلو قال مرفوع أغنى لشمل واتزن
ويشترط في التشبيه للوصف أن يكون سابقا وعليه جمهور النحاة من يكرم أخواك
بكسر الراء دون من يكرم أبواك بفتحها للوصف الأول بمعمول مكرم مقدم عليه
والوصف سابق تقديرا وفي الثاني مبتدأ ومكرم خبره فليس الوصف سابقا
وانبنى على ما ذا أنه إذا قلت من يكرم أخواك أو أخوتك بكسر الراء جاز وإن
بفتحها امتنع لخلو الخبر المشتق عن ضمير المبتدأ واكتفى المصنف عن
هذا الشرط بقوله فكتفي به إذ مستلزم ابتدائية تأمل قوله ما من ما لو يغني
اللذ لا يكون غيره فقد يبرز فكم الخبر فيصح دخول ما على مبتدا في حيز فعل
بالخبر مجزوم أي لكن ويصح كون غيره خبرا ويبرز فكم خبره أخره فلذا يقتضي في
التراكيب قوله من نفي بحرف أو استفهام ليتقوى في جانب الفعلية
وهو تمم لا يصح في مثل من ما لو غني اللذ أن يكون غير فاعل الوصف مغرعن
الخبر في الوصف الرابع فكتفي به ما بمحل الفعل فلا يدخل عليه إنما وإن
زائدا ولولا أن يصغر ولا يوصف ولا يثنى ولا يجمع إلا على لغة يتعاقبون
فيكم ملائكة فالحق في التشبيه إذ أن الرضي أنه تدخل عليه النواسخ لأن
يكونوا إلا تسمية ولا تدخل على ما في تقرير الفعل وأجاز الأخفش

والفراء فانما الزيدان والكوفيون لكنت فانما الزيدان وكلاهما بعيد عن الفهم ا
ثم وكما اجاز في شرح التسهيل دخول ليس وما الحجازية على الوصف الرافع
لمكتفى به قال الشاعر ان كان سماعا فلا عتب وان كان نكم اقنع سلم تما
فيه من نيابة مرفوع عن منصوب وفي وجود له في كلامهم وان وجد عكسه في نحو زيدا
فاعاوه من عمل الصفة في موضع يغنى فيه جانب الفعلية والنواسخ على خلاف
ذلك وقد رد فيه دخول النواسخ على غير المبتدا والخبر وان دخلت على المبتدا او نائب
الخبر فيما حكى الكسائي ان كل ثوب وثمنه بنا ذ رهما وقد يمن تخصيصه النفي
وان شبيهان انه لا يحمل منها الا عملا دعلى غيرها من سائر ما يعترض عليه فلا
يقال الخ ذير نائب ابواه مبتدا وابواه فاعل اغنى عن الخبر والجملة خبر المبتدا لان
الوصف مانع للخبرية عن المبتدا فيكون بعموله له فلو وقع عنده رجل مبتدا
بعموله له بتداء لكان نعته رفعا وقد يعمل ماذا اسنادا ما يعترض عليه
قوله خلافا للناظم وابنه كما ان الناظم وابنه قالا بقول الاخفش
والكوفيين ثبتان لم يجد في البيت وهذا بعارلسا برالنم ير وليس كذالك بل
الناظم مرابرلسنيرفيه النابلاب الوصف قد يكون بنفسه ابروب نفي او استفهام
لكنه غير مستحسن قال في شرح التسهيل ومن زعم على سيبويه خلاف
ذلك بعد قول سيبويه مانع يعلم وابرا الاخفش والكوفيين يرون فالذكا جاز استم
مستحسنا فان الاخفش وسيبويه متفقان على الجواز والخلاف بينهما انما هو
في الاستحسان وعدمه وقد صرح ابن لسيبويه في عزوه استحسان ومخالف
للاخفش والكوفيين في قولهم بانه مستحسن ولذا احضرنا التعليلية في قوله وقد
يجوز ان يجوز على قلة وقال في التسهيل ونحو ذلك الخبر باستحسان
ان بعض نحوا او استفهام خلافا للاخفش فيعم جمهور النحويين على المنع بان
فالمذاهب ثلاثة والحق ان يقال ان الم‍رع ا وابنه اثبتا الحجة
للاخفش والكوفيين في البيت ولا يلزم منه انهما قالا بقولهم ه يقال قول
الشخص عمرو ما يعترف بحجة جيدة بحيث اثبتا لهم الحجة وراياها حجة تامة
لزم ان يقع ثمة من ابن بذلك الحجة لانا نقول انما اثبتا لهم الحجة
في البيت على الجوازه على الاستحسان الذي هو فيهي حجة على بعض

الرعوب

الدعوى في علو تأملا للمضمرات الابيات في دلالة فيه على انه شمسا وهاذا
الغزل الثابت بالبيت اعني تعلق الجواز هو الذي اعترف به الناظم وانبه
ذهبا اليه دون الزايد اعني انه شمسا فقوله فانه على فعيل الناظم
لفعيل انه يقع على القليل والكثير تشبيها له بالمصدر الموازن له كصهيل ونهيق
وصليل وحسراته بكر رفيقا فلم انجبا وقوله عمل اشرا على شهود
الكلاب ومنها المعنى شئ يرمى في البحر فلاه * وليس المسوغ للاخبار بفعيل به
ان يكون فعيلا يقع على المذكر والمؤنث كقتيل كما عند اللقاني فاورد ان
البيت ليس كذلك فيه اذ المخبر عنه فيه مؤنث ذكرا لكونه جمع تكسير بخلاف ما في
البيت فانه جمع تصحيح وهو يجوز تأنيثه وخفي عليه ان فعيل الذي يقع على
المذكر والمؤنث هو الذي بمعنى مفعول والذي في البيت ليس منه ثم رأى
ما اخبر به ظاهرا للجواز قول الشاعر

اذا الداعي المثوب قال يا لا * فخير نحن عند الناس منكم

فخير مبتدا ونحن فاعل اغنى عن الخبر ولا يجوز كون نحن مبتدا وخير خبرا
مقدما لانه يلزم فصل اسم التفضيل من من ومجرورها باجنبي وهو المبتدا
واجيب بانه يجعل نحن فاعلا ولا مبتدا بل توكيد الضمير في خير
المستتر وخير خبر لمحذوف والتقدير نحن خير نحن كما يقال انت قائم انت
وبهذا الاحتمال تنتفي الحجة ايضا فان قلت على تجويز
الابتداء بالوصف يجردا فما مسوغ الابتداء بالنكرة قلت المسوغ
انما يطلب في المبتدا المحكوم عليه وهو والخبر هنا نزلا منزلة تعريفه
واما الوصف المذكور فلا يشترط له مسوغ لانه محكوم به عليه
كيفا وهو واجب التنكير كما مر وقول الش تبعا للمغني ان المسوغ من
العمل في مرفوع وهم قوله واذا ما يكما بل الوصف ما بعده في فعل مرفوع
ليعم التقسيم قول الش واذا رفع الوصف ما بعده جمله ثلاثة اقسام ل
بانسب فقوله تعين ابتداؤه وقوله تعين خبريته وقوله
احتملهما كلام لجميعها بل الثلاث مستغني منه شيء اذا ما عدم التطابق فيه
فيستثنى من تعيين افتراقيه الوصف اسم التفضيل غير ما ابدل منك

العمران فان اله رفع ضمير في اسم التفضيل عما بعده وكونه مبتدأ وما بعده
فاعل مغن عن الخبر وبعده انتفاء في غير مسئلة الكحل وهي لغة قليلة ومنه ا
التفضيل بفعل من باب اسم التفضيل فيكون مفيدا لما افاده معناه يرد
هذا ان شمثال على التعظيم عموم قولنا ان في سوى افراد فهو استغ
مواقده وبتحتم عند عدم المطابقة ابتدائية الثاني وخبرية الوصف وذلك
مادون بتحتم ابتدائية الوصف وجوازهما فبعيد اذ لا اجمال يقتضي البيان
واما التطابق في غير الافراد فيستثنى من تعيين خبرية الوصف كون
الوصف يجمع جمع تكسير نحو اقيام الزيدون فيجوز الوجهان الزمخشري او مجموعا
جمع سلامة على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة فيجوز الوجهان ايضا واما
ع التطابق في الافراد فيستثنى من جواز الوجهين ما اذا كان الوصف مذكرا والمرفوع مؤنث
بعده نحو اقائم الشمس او كان له معمول مؤخر عن المرفوع فتتعين ابتدائية
الوصف فيهما قوله نحو فائز اولو الرشد وفيه الرد على الكوفيين انهم منعوا تاخير
المبتدأ اذا الخبر عنه بفعل يحتمل الضمير نحو زيد قام ليلا يوهم تلخيص الفاعلية
واجازوا مثل ان يكون المخبر عن الوصف مبتدأ قال ومنه ابن جملة انشاة
كتب بها الى الدرتار المضمن في زمن التشبيه ولم يعمل عرف الذكر ابه وأجيب
بان تاخير المبتدأ مع الفعل يتبادر الى الذهن بعده انه فاعل بخلافه
وهو ممنوع مع الوصف يجوز التابع الوجهين فطلب الوصف للفاعل
دون طلب الفعل له فحمل عليه فيكون المرفوع بعد الفعل مبتدأ يلي
عليه التنبيه ان الفعل وكذلك الوصف فتاخير المرفوع عنده اجمال
ه ليس ان الاجمال دون اللبس قوله وهو التجرد للاسناد مبتدأ
التقسيم مادون بتجرد المضارع وقوله صح اللفظ بانه الابتداء وبه يلي
مثله كون المضارع مبتدأ ابن زافعا في الابتداء واعترض كون العامل
التجرد بانه عدمي فلا يؤثر واجيب بان العوامل علامات والتحقيق
ه مؤثرات في العرف المختص بانه طالبة يعني يمنع ان يكون علة في شيء
وفسر الجزولي الابتداء بجعل الاسم اول الكلام لتقرير الاسناد
اليه او اسناده حتى يسلم من اعتراض وفسره في التسهيل بكونه كذلك

أي ذكراه ثم جرداه أو بمنزلته خبر أعنده أو رافعا لمكتفى به وثمة ذكر فاه
من أن العوامل علامات يستغرقه تشنيع ابن مضاء على النحويين اغترارا بظاهر
عباراتهم من غير تعقيبهم ادعى حتى نسبهم إلى التقول على العرب والكذب في
نسبة العمل إلى الألفاظ بل نسبهم إلى مذهب أهل الاعتزال والخروج عن السنة
وكلهم أدعى بعون ما قصدوا وصنف ابن خروف في الرد عليه جزءا سماه
تنزيه أئمة النحو عما نسب إليهم من الغلط والتشنيع قوله انهما ترافعا
هذا اختيار ابن جني وابن جنيان والرضي وابن العلا السيرافي عن كلاهما طالب
للآخر وانتفاء عمرو ان العمل للطالب ونظيره في ذكر العامل معمولا لمعموله
اسماء الشروط نحو أيا ما تدعوا وما نسبه للكوفيين قول بعضهم وقيل
ان رافع المبتدأ بأنه مسند ومنهم من قال ان رافع بالعائد من الخبر هذه تذ
ان الضمير في الخبر عندهم وان جاء من انا كذا الرضي وقال الشاطبي قيل عنهم المبتدأ ١
مرفوع بالعائد فان لم يكن ثم ضمير ترافعا وحكى ابن الانباري في الانصاف
انه اجتمع الجرمي من البصريين والفراء من الكوفيين فقال الفراء اخبرني عن زيد منطلق
في رفع زيد قال الجرمي بالابتداء قال ما معنى الابتداء قال تعريه من العوامل مل
اللفظية قال الفراء قال فمعنى لا يظهر قال لا يتمثل قال لا يتمثل قال الفراء
ما رأيت كاليوم عاملا لا يتمثل ولا يظهر قال الجرمي اخبرني عن زيد ضربته في رفع
زيد قال بالهاء العائد على زيد قال الهاء اسم فكيف ترفع اه ثم قال الفراء
نحو قولنا بهذا بانا نجعل الرافع شيء في نحو زيد منطلق رافعا لصاحبه قال
الجرمي قد يجوز بهذا في زيد منطلق كلاهما مرفوع في نفسه يجوز ان يرفع غيره
والهاء في ضربته في محل النصب فكيف ترفع الاسم قال الفراء لم نرفعه بالهاء
بل بالعائد على زيد قال الجرمي ما معنى العائد قال معنوي لا يظهر قال لا يتمثل قال
لا يتمثل قال فقطعته فيما جرت منه قال ابن الانباري في كتابه يحكى ان ابا العباس سئل
عن الجرمي فقال رحمه الله ... وكان الجرمي سئل عن ابي ... فقال رحمه شيخنا نا
قوله الذي صلت به العائد عنى بالحصول بدلا من تمام المذكور في النظم
لا عمدة في الخبر اشار الى ان تعريف النظم لا يتناول الا الجملة اذ العائد يحصل
بالمنتهى والمستتر اليه وثم بذكر الجملة اي تذكر وتذكر وفيه ان تعميم

الالمام بالزيادة والترجمة ليست تفسيرا انما هو حقيقة اللغة فلا وجه لحمله على
ذلك لاسيما في التعريف فالحق ان لكل من الكلمتين مدخلا في حصول الفائدة بعد لا
بالمبتدا محل لا خبرا منه والخبر محل لها منه وهو معنى كونه متمما لها اي به تمت
حقيقتها وحصلت في الخارج بتمامها فلزم من ذلك اتحاد العبارتين الموضح فحينئذ
فيما الى تقدير اي الذي حصل به تمام الفائدة لانه اخبرت بغيره فتمم او عبارة
النظم من الجزء واما قولهم الخبر محط الفائدة او متمم الفائدة او الجزء
المستفاد من الجملة ونحو هذا من العبارات فليس المراد به ان الفائدة انما
حصلت به دون دخل للمبتدا فيها لانه ظاهر البطلان وانما المراد ان الخبر
هو المتمم للمعقد والفائدة التي من شانها ان تكون مجهولة لانتساب لكنه
الاحوال والصفات التي تتبدل وتتعاقب على الذات الواحدة ومن هنا لا ينبني في
قول الشعراء ان المبتدا الذي هو الركن نجعل في الكلام اي من حيث ان الخبر حديث
عنه وسره لا جعله تاما فوله مع مبتدا غير الوصف المذكور زاده يعني
القيدين غير الصحو في النظم تنبيها على ان مرفوع مانع لرفعه فاعل
الفعل وما عمل الوصف المذكور ولصمت بانه اشار الى القيدين
بالتمثيل بدا ان يتم الخ بالخارج خرزا ما تاته التصريح بدون
القيدين وبانه من علم من اول الباب الى هنا ان الخبر انما يكون مع المبتدا القوله
مبتدا زيد وعاذر خبر والثاني مبتدا او الوصف خبر كذا
رفع خبر بالمبتدا في اشتمال الخبر للمبتدا لانه معمول له
فعلى كلامه ما يحرزه القيدين المذكورين وقد علم ايضا من قوله
باعمل الغنى ان الوصف المذكور لا خبر له ففي كلامه ايضا ما يحرزنا في
ذينك القيدين فيكون تعلم بهما وانما في كلامه في تعريفه
اذ هو مانع ويحتمل ان الموضح انما اراد التصريح بما دل عليه كلام
الناظم كما رايت اذ وبيانا لمراده لا اعتراضا عليه فان قلت فرا في هذا
الموضع كلامه المبتدا والخبر في تعريف الداخل لانه في تعريف المبتدا الخ
عنده مشتمل الخبر قبل في الرفد فلنا عنده من لا اعتبار بانه
بالمعنى اللغوي هنا الخبر الا الخبر

محتملا للعائد مشكل في مواضع تعقد يعترض بها على جمع التفريع فمنها ان
يكون الخبر موصوفا بصفة لو حذفت ما صح بعدها نحو بل انتم قوم عادون بل انتم قوم
تجهلون وجوابه ان الصفة مخصصة للموصوف فيكون اخبارا بامر
عام مقيد فليس بمعلوم الثبوت انما هو المطلق العام من حيث هو كذا الا كالفوقية للهمة
ولم يعلم عليهم في انه يتميز بالفوقية المطلقة بل المقيدة، وهي من تلك الحيثية
بمنزلة الشرط وحكى عن ابن المنعم الاسكندري في التحفة عن ابن
علي انه قال في قول القائل اصوات الناس بالبادية انه انه لو حذفت الى
باعتبار النافع كانت المسألة باقية على حالها وبسبب ذلك الى افادة
الصفة لا الخبر فالموضع مما لا بد فيه من عائد مردود بانه يتميز بنحوها
ومما ينبني على هذا كذلك انك اذا قلت زيد رجل صالح فان فيه ما قبلها
معه لا يرجع الى زيد وان قدرته خبرا ثانيا امتنع وهو ايضا يتميز ويساعده قول
بعضهم في نحو هذا كتاب انزلناه مبارك انزلناه خبر ثان ومنها خبر اسم الشرط
نحو من يقم اقم معه على القول بانه جملة الشرط وحدها وجوابه انها
تشتمل على ما تحصل به الفائدة وهو الجواب فهي محتملة للعائد بلا ريب
واما على ان الخبر الجواب او هما فلا اشكال ومنها الخبر في جملة لا يحتمل
معناها نحو النار حارة والسماء فوقنا واجيب بان العائد محتملة
باعتبار اصل الوضع ومنع كونه اخبارا بما هو معلوم مكابرة بما هو معلوم
بالضرورة عند الغير ومنها خبر المبتدا الثاني في نحو زيد جاريته ذاهبة
فانه لا تحصل به الفائدة مع مبتداه واجيب بانه مفيد بحسب
الاصل اذ قبل ان تجعل جملته خبرا وقبل ان يضاف المبتدا الى الضمير
والاصل جارية زيد ذاهبة ثم قدم زيد ابدل الظاهر بالضمير ومنها
الظرف والجار والمجرور الذي في موضع الخبر بان الخبر في الحقيقة متعلقهما
على الاصح انه ومعموله تحصل به الفائدة ويجاب بانه مفيد بهما
واذا الظرف من هذه الحيثية حصلت به الفائدة نظير تقييده بالصفة
في انتم قوم تجهلون كما مر وانه عمل في الموضع فيشمله الاطلاق المفيد
ومنها ان يتحد لفظ الخبر كقوله انا ابو النجم وشعري شعري وجوابه

ضمير هو
في
المختار

ع

بأن الكلام موهم او يقع على امر احدها ان يراد الشهرة نحو وشعري شعري اي
هو المشهور المعروف بالجزالة وصفات الكمال ثانيها الدلالة على عدم
التغير عن الحالة المعهودة نحو قوله كرام اذ دعوتهم بهم اي لا يتغيرون عما
عهد منهم ثالثها الدلالة على الدوام كقوله ومطعم الغنم يوم الغنم مطعمه اني
توجه والمحروم محروم اي ينبغي محروما دائما رابعها ان يكون لكل من اللفظين
فيه قيد يغاير قيد الاخر نحو والسابقون السابقون اي السابقون الى الخيرات
السابقون الى الجنات خامسها ان يكون الثاني مقيدا بصفة مقدرة كقوله

وكنت عزيزا لا تسامى بذلة ... اذ الناس ناس والزمان زمان

اي ناس ينصفون وزمان خصب واما قوله *

خليلي خليلي دون ريب وربما ... الان الفتى قولا فظن خليلا

فليس من هذا القبيل لان الثاني مقيد لفظا بقوله دون ريب فلم يتحدا اي ان الخبر
يجب ان يغاير المبتدأ بمفهومه ويتحد به مصدوقا اذ اتحاده به من الحيثية بناسب
انتساب احدهما الى الاخر والنسبة تقتضي اثنينية المنافية للاتحاد من
كل وجه وتغاير يدل بالحيثية تنافي لا يجاب المقتضي ان احدهما من الاخر وجه
وحاصله ان المتغايرين ذهنا متحدان خارجا وهم واهمل تشكيك
بعضهم في صحة الحمل بان المتحد ان اتحدا فلا حمل في المعنى وان تغايرا بطل الا
انه عنه بمرمره وقد ابطل منع السؤال بان قولكم الحمل باطل مشتمل
على الحمل فيكون مبطلا لنفسه فيكون باطلا واجيب بان السائل
لم يدع الايجاب بل السلب اي الحمل ليس مفيدا او الحمل ليس بصحيح ومرجع السالبة
في ذلك كذب سائر الموجبات فالجواب من ما تقدم قوله والمفرد فرقه
على الجملة عكس النعت لما تقدم قوله اما جامد الخ مثاله عبارة في
النعت من كلامه هنا من عدد فيه بحث على المفرد الجامد واجيب بان
الضمير للموصوف دون مقيد وانكار الشافعي لذلك منكر وانتقد لا لعدم
كون الموصوف والصفة كالشيء الواحد لان الموصول والصلة كشيء واحد لا دليل
فيه ان المراد بذلك امتناع الفصل باجنبي ونحو ذلك لا امتناع عود الضمير
على الموصوف وحده واذا اتضح ان يعم الضمير بعض مدلول اللفظ نحو اغلق

الخبر يجب اي يغاير المبتدأ بمفهومه ويتحد به مصدوقا الى

يجاب

مرادف للشغوري فهذا اجري على ان عود الضمير على الموصول من حيث تلك
الملة كثير كقوله

ان الذين ترونهم اخوانكم * يشفي غليل صدورهم ان تصرعوا

فضمير صدورهم للذين باعتبار افراده من حيث رؤية المخاطبين اياهم اخوانا لهم بل
من حيث ضغنهم على المخاطبين وضمير لهم يعود الضمير على الموصول مع قطع النظر
عن الصفة المذكورة واجيب ايضا بان الجامد في النظر مبتدأ ثان وفارغ من
الجملة خبر المبتدأ على عدد الرابط اي فجاء منه فارغ فقوله فلا يتحمل ضميرا
المبتدأ اصالة وذلك الكسائي والرماني فانهما رايا الخبر عن فريد بمعنى المشتق
فله بد من رابطه ومراد به اهل الفن هنا بين المبتدأ والخبر لكن الضمير
يعود فلا بد ان يلاحظ في الخبر معنى الفعل فيقال في زيد اخوك بمعنا معطوف باخوته
لك وفي هذا انسان مسمى بانسان او محكوم عليه بكذا او ما اشبه ذلك بخلاف الاسم
في الحقيقة في وقوع الخبر جامدا اعني نحول قلت والتاويل واجب اذا كان الخبر
جامدا حقيقيا كهذا زيد فه ينبغي ان يتعلق فيه لان افراد من الخبر مفهومه وهو
المبتدأ امر مفروض فلو كان الخبر فيه حقيقيا كزيد لكان مفهومه غير قابل له وان
اذ هو مفهوم لذوات ما ومعنى بعينهما الموضوع ينبغي انه تثنية ويلغي الحمل
فيجب ان يؤول بمسمى زيد ونحو ذلك كذا في المناطقة واعتمده السعد
والسيد في شرحي التلخيص والمفتاح ولم يقل المصنف بمفارغ كالنظر فيه لانه يرد
فهذا امر فارغ واجيب بان ذكر الضمير المستكن في مقابلة يدل على انه افراد
فارغ من الضمير فقوله الا ان اول المشتق تفسيرها الفقه المناسب واجاب
المرادي عنه بان المؤول بالمشتق يعلم انه يتحمل لانه مذكر حكم المشتق يغني عن
ذكر المؤول به في الاختصار فقوله اذا اريد زيد شجاع فيه اشارة الى انه
يجوز ان لا يراد به ذلك وهو كذلك فان قولنا زيد اسد يحتمل وجهين احدهما
ان يكون تشبيها مؤكدا بحذف اداته وينبغي تقدير مما اسماه حرفا ليكون
التركيب جاريا على القواعد النحوية فالاصل زيد مثل اسد بحذف المضاف واقيم
المضاف اليه مقامه اي تماما للتمكن زيد فرد من افراد الاسد ومنه زيد تحت جنسه
فيصح الخبر مبالغة وهو حينئذ ليس تشبيها بليغا ومؤكدا او حكم الماد

فمادة الوجد بأسد مستعمل فيهما وقع له تغير مؤول بالمشتق فلا ضمير فيه فثانيهما
ان يكون اسد مستعملا في معنى شجاع استعمالا للفظ في لازم معناه فيكون مجازا مرسلا
وهو الاحتمال الذي يكون في بعض المواضع اظهر من الاول كقوله

فلا تحسبن هندا لها الغدر وحدها * سجية نفس كل غانية هند

اي غادرة فيه سيما اذا تعلق الجار بالخبر كقوله

اسد علي وفي الحروب نعامة * فتخاء تنفر من صفير الصافر

اي جريء ومثل قوله

من لي بكتم هوى شادن * عيني له عين على قلبي

اي رقيب **والاول العلامة التفتزاني** في قولنا زيد اسد وجعلناه لم يكن
فيه اسد استعارة وذلك بان يكون المعنى زيد رجل شجاع كانه سبع حذف اسم
المشبه اعني الرجل الشجاع واستعمل لفظ المشبه به مكانه مرادا به المشبه
على ما هو مبنى الاستعارة التي هي مجاز فلا يلزم الجمع في ذكره استعارة يذكر فيه
التشبيه لان المشبه انما هو الرجل الشجاع لا زيد من حيث هو وانما كان في تقدير
ذلك وانشد السعد التي يعني ذلك كما هو مقرر في محله **قوله** وانما يشتق
يتحمل اورد عليه وعلى طرده اسم الزمان والمكان والآلة **واجاب** في تعليقه
بان المراد بالجامد هنا وفي التعقبات ما لم يؤخذ من مصدر للدلالة له على معنى وما فيه
من الثلاثة انما يؤخذ والمشتق ما اخذ من مصدر لذلك ونحوه **قوله**
في شرح التسهيل المراد بالمشتق هنا ما دل على متصف نحو ضارب ومضروب ومستعمل
اي مثل **قال المرادي** رحمه الله تعالى وكان ينبغي ان يستثنى من المشتق الجاري
مجرى الجامد فلا يتحمل ضميرا نحو ابطح والبطحاء ذكره في النكت عن ابن عصفور **قوله**
يتحمل ضميره اي ضمير المبتدا الذي هو خبر عنه وهو مفهوم من نحو زيد منطلق ضارب فان
ضاربا هو ضارب للضمير المرفوع للمبتدا اذ لا مبتدا ما ذكره الخبر فان الاصل يحملوا اخبارا
انتظمت نحو غلامك منطلق ابوه فانه مبني للمفعول وفي غير مبتدا وعبارة
النظم هنا احسن حيث لم يقل الضمير مستتر فيقال به يبرز الضمير مستترا **قوله** اما اربع
الكلام ان ارادة بقوله يتحمل ضميره اي يستكن فيه **قصواه** هنا ان يستثنى
بعد الكلام والضمير البارز المحصور فيه نحو زيد ما قام فيه الا هو وانما قام هو اذا



قد رفع ما على الابتداء ثانيا وان اراد بقوله فيتحمل ضميره اي من المشتق والجار ونحو
من موضع البروز بقوله ويبرز الضمير المتحمل في قصوله او يزيد على مسئلة
ما اذا جرى على غير من هو له ان يكون معمولا فيه كالمثالين واما الناظم فقد
خرج باب الضمير المتحمل يكون مستكنا الا في مسئلة جري الخبر على غير من هو له فاورد
عليه انه كان حقه ان يستثني بعد العام كما استثنى في التسهيل والكافية الا
الكبرى اذ قال

وبعد ذا اشتقاقا انو مضمرا • الا مع رفع لتال اظهرا

واجاب المرادي في بكونه بعد العام من مسئلة جري ما هو على غير من هو له
الذي علم فيه بوجوب ابراز الضمير قال فلك زيد قائم ابوه فاذا الضمير هو الذي كان
مستكنا برز وانجر لزوال المنافاة بينه وبين ما كان عاملا فيه قلت وبقي مما
ينبغي الضمير المخصوص فيه واردا على الناظم اي انه يقال يوخذ اي ايضا من بحث
المانع من مفهوم قوله اي اتى وان يجيء المتصل فقوله ويبرز مطلقا اي بلا
وحكى الاشموني فبل ماذا الاتفاق عليه واختار الرضي انه تاكيد
فقوله اذا جرى الوصف على غير من هو له اعم من ان يلتبس اللبس ام غير ما هو له
نحو زيد عمرو ضاربه هو والا يلبس لغيرها فيكون على ما هو له لغيرها كمثال الموضح مراده
الناظم التكلم في اسناد كما في البيت وقوله الوصف يشمل ما العمل الذي ليس
كالوصف وفي شرح التسهيل وان كان الجاري على غير من هو له من غير وصف
وصال بعده وامن اللبس استتر الضمير كقولك خير زيد يا كلا فلو خيف اللبس
وجب الابراز كقولك غلام زيد يضربه هو اذا كان المراد ان زيدا يضرب الغلام
قال في النكت واختار ابو حيان انه لا يجب الابراز بل اذا خيف اللبس ازيل
بتكرير الظاهر نحو غلام زيد يضرب زيد قلت ويقع الا مع رفع الضمير ايضا
لا بد الا من الضمير وصرح الرضي بانهم اتفقوا على ان الفعل لا يجب ابراز
تاكيد ضميره النسل قيل يلبس اي وبيع اللبس بقرينة ما فحاصل كلامه
ان عباراتهم متفقة على عدم وجوب الابراز مع الفعل الا ان اللبس فلعل
الفرق بين الوصف والفعل ان الفعل اصله ان لا يتحمل الضمير من الوصف فلم يحتج
البملاه حيث الحاجة وفي الكشاف واحوانه منه وفيه بحث في المغني

كقوله * فوق اذا اخيل فيها الوانه كواكبها * فان الخبر جار على غير من هو له معنى اذ الكواكب
المعنى والخوان الشياطين ويحتمل الشياطين في الغي ثم قال ويجوز ان يراد بالاخوان
الشياطين ويرجع الضمير المتصل به الى الجاهلين فيكون الخبر جاريا على ما هو له والاول
اوجه لان اخوانهم في مقابلة الذين اتقوا فان قلت لم جمع الضمير في اخوانهم والمراد
والشيطان مفرد قلت المراد به الجنس كقوله اولياؤهم الطاغوت ووقع
تخريج البيت المتقدم على الوجه المذكور عند من يشترط دخول اذا على الجمل
الفعلية قوله نحو غلام زيد ضاربه هو من قولهم هذا هو بارزه يدفع اللبس
لاحتمال عود الضمير على الغلام قلنا سلمنا ان العقل يجوز عود الضمير للمبتدأ
لكن الرافع معلاله بارز علامة على ان الوصف جار على غير ما هو له ولان الذي
يمتنع ان ابرازه اجرى على ما هو له على الصواب خلافا لما نسب لسيبويه ومما قوله
لوم يبس نعم عرف قوله وفي اختياره [illegible] المستعمل البيت اذا قلنا انه فاعله
تاكيد كما يقوله الرضي قوله والكوفي ان الجاري [illegible] ان عليه في المعنى اعراب
جائز نعتا لنا لانه نوجه ان الراجح [illegible] وفي اختصار اعنى انهم لما جعلوا
والتمهيد والواعناني بمعنى جماعات او الجار [illegible] الذي لا انطلق بعضهم بعضه
السفوه نحو ما في صدورهم من غل اخوانا قوله ذري الجد بانوما لا شامه ويبد
لاحتمال التقرير بنوذري الجد بانوما لا شتغال فالانه الكمة ويبدأ ان
الوصف للناصب فلا يعمل عند غير الكسائي فلا يفسر عاملا ويمكن ان يقال
من له يشير اليه الدلالة على انه لم يزل الواو في تشديد همزة الجد ومما ابلغ فيكون عاملا
وح لا يفسر العامل يعمله ما قبله كما قد في الشرح بل يفسر عاملا او من معا قوله
والجملة يتعين كون الخبر جملة اذا كان خبر ضمير الشان او القصة اذ كان ولو
التعجبية او بعموم مقدم على نعم ويسرق تتعين الجملة في غيرهن خلافا لمن زاد
وشرط الجملة الخبر به ان تكون نرابية ولا مصدرة بلكن وبل وحتى
بالاجماع ويشترط ثعلب ان لا تكون قسمية وعلله بعضهم بان القسمية
تحل محل فلوا خبر بنا ما قبت ذات محل وردى المغني بان ثعلب منع كون جملة
القسم وجوابها خبرا ومنع جواز ان تكون ذات محل نحو قلت اقسم لا فعلن وانما
الذي له محل الجملة الجواب ومع ذلك يلزم من كون الا عراب محل لجملتي القسم وجوابه

تبويب

ثبوته لمحل الجزاء وصرح بذلك على ان ضميره ضرورة ما ليس له محل اذ احله مجزوم فيه كالجملة
الابتدائية فجعل ضمير الشان او تحكى بالقول وبشرطه جماعة ان تكون
انشائية وهو به السيد الشريف ورجحه بان وقوع المبتدا على انه ينسب اليه حال
من احواله وحكم من احكامه وهو بعيد جدا فمن قولنا زيدا اضربه وزيد اضربه يحكم بان
زيدا في الاول مفعول به وفي الثاني مبتدا مع ان فعل الفاعل واقع عليه في الصورتين
وذلك انه ذكر في الاولى بيانا لما وقع عليه الفعل وفي الثانيا سند
اليه حال من احواله وحكم من احكامه ولذلك فسروا بان زيد منطلق اجري معنا
زيد منطلق ان في ليتم الحكم حالة من احوال المبتدا وصفة راجعة اليه وعلى
هذا المعنى الجملة الانشائية طلبا كان او غيره وان كان حاملا فعن فهو
قائم بالقائل والمنشئ فاذا قيل زيد اضربه فطلب الضرب قائم بالمتكلم
وليس حالا لزيد الا باعتبار تعلقه به او كونه مقولا في حقه او استحقاقه ان
يقال فيه فلا يجوز وقوعه خبرا عنه الا بملاحظة هذه الحيثية فكانه قيل
زيد مطلوب ضربه او مقول في حقه ذلك لا على معنى الحكاية بل على معنى انه
يستحق ان يقال فيه فيستبعد من الفهم ان يطلب ضربه ومن بعد بالمبتدا
معنى اخر من حاله به ينبعث من قولنا اضرب زيدا او امتناعه من احتمال
الصدق والكذب بحسب المعنى الاول لا ينافي احتمالهما بحسب المعنى الثاني
فظهر ان تقدير القول في الانشاءات الواقعة اخبارا للمبتدا في مثل
قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وقوله

قلب من عيل صبره كيف يسلو * صاليا نار لوعة وغرام

ليس تعسفا على قواعد العربية كما قيل بل هو مما تقتضيه تلك القواعد
نعم لا يتعين تقدير القول بل انما يتعين ملاحظة معنى يصير به الانشاء
حالا للمبتدا او وصفا له اما بتقدير القول او غير ذلك ولعل فائدة التسهيل
ممن يلزم تقدير قول قبل الجملة الطلبية ملاقاة من التزم فيه قوله نفس
المبتدا في المعنى فربما الشم بها بالاستغناء وظاهره حتى النظم ان الرابط
ان جرى فيما لا يصير وليس كذلك بل هو مقيد بالرابط لما مر كونها نفس المبتدا في المعنى
اما باعتبار المفهوم او باعتبار ما صدقا ان الخارج فكل من كذلك ليصح الحمل

واجيب باختيار الثاني ونمنع ان كلامهم كذلك فان الجملة في زيد يقوم
ابوه مصدرنا غير زيد مصدرنا وهما كلمتان كنهما تؤولان بمفرد صادق على المبتدا اي
قائم الاب قوله زيد نعم الرجل حسبما المحكي في المغني وغيره اي الجملة
المراد لفظها مفرد حقيقة علم على نفسها في تركيب يراد به معناها ولذا تقع
مبتدا كالحديث لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة وكالمثل زعموا مطية
الكذب قلت وينبني على هذا ان اعرابها محليا بل مقدر ويمنع ظهوره
اشتغال المحل بحركة الحكاية وسكونها وهذا من الخ عنه في الجملة المحكية
بالقول ايضا قال الصواب ان اشباه عرفية في الجمل ذوات المحل وجعل
اعرابها تقديريا لا محليا لانها غير جملة حقيقة وذلك في التسهيل ن
الجملة الخبرية ما تستغني انما عن الرابط اذا قام بعضها مقام مضاف الى العائد
نحو والذين يتوفون الاية فجملة يتربصن خبر عن الذين وهي عائد بنيت الى المبتدا لكن
قام بعضها وهو نون الاناث مقام مضاف الى الرابط العائد الى المبتدا
والاصل يتربص ازواجهم فلما جاء بنون الاناث بالعلة لتقدم ذكر الازواج
استغنت الجملة عن الضمير العائد الى المبتدا لانه عائد الى الازواج بالاعتبار
له غيبا ودونها راي الاخفش والكسائي وقال الجمهور الاية من باب حذف
المضاف اي وازواج الذين ثم حذف ازواج لبعضها وردوعني في الرابطة قلولت وبه مونثا
او من حذف منتزا ثابت اي ازواجهم يتربصن والرابط الضمير المضاف اليه المبتدا المحذوف
او من حذف الرابط اي يتربصن بعدهم قوله فلا بد من اعتبار ما لا بد من الجملة
فيه فلكلام مشتغل من النزاعه من قال كصاحب المفصل انها مرادفة للكلام
ولم ينتبه لما اعترض عليه بانها اعم منه فاذا اخرجت الجملة عن افادة معناها
وجعلت جزء كلام فلا بد من الحكم لتحكمها بالجزء لاخروية الا عن الاستقلال
ومعنى الضمير او ما يقوم مقامه لا كـــنه الا لان هو الموضوع مثلها اذا
الغرض فــــذا اقتصر عليه الا بادان في الجملة والصفة والحال وانما
مصروا بالخبر دون الثلاثة لان الموصوف الى صفته احوج من المبتدا الى الخبر
اذ الخبر محكوم به على المبتدا والصفة بيان للموصوف المحكوم عليه حقيقة او
تاويلا والحكم على الشيء فرع تصوره والوصف من تمام التصور نحو

العقبة

ما المقيد باقوى الروابط وانحصروا الحال فيها لانها مقيدة في المعنى لصاحبه وزاد
ل فيه الواو لانه قيد للعامل ايضا فيه لبيان مقارنة مضمونه لمضمونه والواو تدل
على الجمع والمقارنة كجاء زيد والشمس طالعة والصلة كالصفة في البيان للموصوف
للموصول على انهم قالوا ان الموصول وضع وصلة لوصف المعارف بالجمل قوله
او قد رماه اما ابادة قول الناظم حاوية معنى الذي سيقت له فانه لم يقل الضمير
ما سيقت له ليدخل في قوله معنى الضمير وغيره وليشمل الضمير المقدر فانه
موجود معنى ثم الحرف للربط في الصلة احسن منه في الصفة لان الموصول قد
عني به عن الصلة بخصوصها لانها بذاته فحسن حذف الرابط لثقلها على تفصيله اشتهد
وان الموصول والصلة كالكلمة وقد كانت تحسن التخفيف ويليه في الحسن حذف
الرابط في الصفة لانها مع الموصوف جزء جملة كالصلة مع الموصول بخلاف الخبر
فانه مع المبتدا جملة فالتخفيف فيما هو مع غيره كالكلمة الواحدة وهو الصفة
اولى فالمراد مع درجة الصلة من حيث انها ليست من ضروريات الموصوف
كالصلة التي هي من ضروريات الموصول ثم الحذف في الجملة الخبرية ينقاس
فيما جرى مجرى الجملة الخبرية فيما احتيج فيه الى ما جزء المبتدا الذي نحو البر الكر بستين
اذ الكر منه فهو جزئيه تشبيها بالضمير ومنه السمن منوان بدرهم وقوله
كانه يكون احمى يتقى ما اوى الناس اخذا كغريب وقول الصوفية في قراءة
انها مقيسة وفيما اذا كان مفعولا والمبتدا كل فالكل كلهم امنع وقال
ثلاثة كلهم قتلت عمدا فاخزى الله رابعة تعود وقيل منع خلافا
لجعلنا الفراء والكسائي مقيسة وقال ابن مالك عليه الاجماع ورفع
فيه بانه منع البصريين المنع وقرأ ابن عمر على شذوذ قراءة ابن عامر
وصرح الرضي بان الحذف في غير المذكورتين سماعي وهو كلام الموضح
حيث اقتصر في التمثيل عليهما وصرح في التسهيل بما احسن كلامه انها مقيسة
وهي ان يعلم وينصب بفعل كقوله

فاقبلت زحفا على الركبتين * فثوب نسيت وثوب اجر

او بصفة كقوله

غنى نفس العفاف الغنى * والخايف الاملاك يستغنى

أو جر بحرف لم ربية كقوله

فيوم علينا ويوم لنا * ويوم نساء ويوم نسر

أو بسبوق بمثله كقوله

أمن فالنم ترمي به أنت مبلج * فلا شكا الا في العلاج مناجسا

أي أنت مبلج بديحرف به لتغير بمعنى في قوله ترمي به أو بإضافة اسم فاعل كقوله

سبل المعالي بنوا الاعلين سالكة * والارث أجدر من يحظى به الولد

وجعل جزء الرابع المفعول والمبتدأ أشبه كل في العموم وان فتغار كخروجه عرايهم يشتكي أعطي ورجل يزعم الى تحيز لجيب ما ان يمعه ان كان المبتدأ غير ذلك كقوله

وخالد يحمد ساداتنا * بالحق لا يحمد بالباطل

قال ومع يختم جوازه بالشغل لنا بالكويسر في ليل قرأه السلمي الحكم الجاهلية يبغون فلنت ورد جوزيد به غير ما ذكرنا نحو ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الأمور اي ان ذلك منه والذين عملوا السيئات ثم تابوا من بعدها وءامنوا ان ربك من بعدها لغفور رحيم لهم ولا يخرجا الرابعة الموضع لانه عمدة في قوله والذين يمسكون بالكتاب الآية مثلها الى الاوين ءامنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع أجر من أحسن عملا وان شئت شئت بعدا الله الحشر أقوى من الاولى فوقه زيد نعم الرجل بناء على ان اللام في الفاعل جنسية حقيقة وهو قول كثر على انها جنسية مجازا بمعنى انك نزلت المخصوص منزلة كل الجنس او انها عهدية بجا الروابط العماد في المبتدأ بمعنا في قوله فاما الحز عنهما فلا من وجه العموم ان الحز الاول بمعنى الحقيقة القادرة في ضمن فرد ما والثاني شامل الكل فرد فاما الحز عنهما فليس في بردمنه اطلجليلا ولا حقيرا ووجه صبرانه تغيير الحز الثاني بعينها مبنيا في انه اعم ودخي من الروابطه عطف جملة فيها الضمير بالفاء السببية نحو انسان عيني يحسر الماء تارة * فيبدو وتارات الثبت والعطف بالواو وعند هشام ونحو زيد قامت هند واكرمته ولشرك يشتمل على ضمير مزل على جزابه بالنجم نحو زيد يقوم عمرو ان قام وال النابتة عن الضمير في رأي كقول القائل *

زوجي الحسن بن علي زينب والزيد زيد زينب

فوله واستبان اشتغل عنكم اي مكانا اشتغل من مكانكم ولا بد من تقييد الظرف وعدم تقييده بالتمام فلا يتم بالناقص منه قال الراعي وهذا المقطوع عن الاضافة كقبل وبعد وعلل بانه امتنع بانهم نحو يريد ان يجمعوا عليهما من قبل ومن بعد واخر منا ليلا يجعلوا وكذا في الصفة والصلة والحال واورد على الصلة كيف كان عاقبة الذين من قبل واجاب الرماميني بان الصلة كان لكنه بمعنى كثير من قبل يتعلق بكان الخبر بها واورد على الخبر ومن قبل ما فرطتم في يوسف اي تم يحكم فيه عامل من قبله واجيب بان ما لا اعراب لا يتغير وفي الكشاف ان ما صلة اي ومن قبل هذا فرطتم في شان يوسف مع تبعضوا عمر ابيكم او مصدرية اي مؤولة اسمية عطف على معمول تعلموا اي ومن قبل تم يحكم فيه ابدا ... فرطتم في حقه من الجنايات العظيمة فوله وان تقدير كا ... اخلاه ... يعتد رتعيينا مع انه ... يختار رفعه قال ولي ان يقول وان تقديره اسما ارى قال في التسهيل وبان الله مغفر ثم يجا ولسيده ايام فاورجح هذا القول بان الا ... فراد وبان تقديره الفعل محوج الى تقدير الفعل جاء ثم ليصلح كون الجملة ذات محل ... موضع به كالكا للمعنى ويقتضي ذلك فتقديره اسما ... بمثله اولى وبان تقديره اسما فيد يتعين كما بعد اذا الفجائية واما بعد اذ ... ذكرها في الدار ... فينبغي تقديره بعض ما ذكر ليس موضعين انها اجزاء للباب مجرى واحدا وليس لنا موضع من الخبر يتعين فيه تقديره الفعل وان تعين تقديره في باب الصلة فهو باب اجنبي وبانهم ... فوائد من ... اتوا فيه اسما قال

لك العز ان مولاك عز وان يهن ... فانت لدى بحبوحة الهون كائن

ونقل الراعي عن شيخه ابي الحسن بن سمعت ان هذا الخلاف ثمرة معول من قوله ... عنده ان تقديم حيث جرى الكم و على غيرها مما هو له نحو زيد عند خلفه مواز في دار ... وما فاتت ثمرته خلفها مواز في داره ... من عند التمييز ... من قدم الفعل يجب عنده الدار في ... من ... الشر فوله امر ... على ما عند ابن مالك وابي حيان والمرهب فوله كان اعلم

لانه اذا قرن كان او كائن وكان تامة بمعنى حصل وثبت والظرف بالنسبة
اليه لغو لا نافعة والا كان الظرف في موضع الخبر بتقدير كان اخرى وتسلسل التقدير أ
هـ **قوله** لا عن اسماء الذوات ثم يعم بالجثة كالنجم لقول ابن ميمون
الجثة الجسم فاعرف بها ان الفائدة الجسم فافهم **قال** الاندلسي في شرح المفصل ظرف
الزمان عام ينسحب على جميع الموجودات وذلك معلوم بضرورة العقل فلا فائدة في
الاخبار به حتى يفيد اي ولذا ان تخصص الزمان نحو نحن في زمن خصب **وايضا**
الزمان سيال منقض غير قار والذات عيان قارة ثابتة وغير الثابت لا يكون خبرا عن الثابت
ولذا لما كان الحدث غير ثابت كالزمان جاز الاخبار به عنه **واما ظرف المكان** فليس
عاما لانه عرض وبعض الاجرام بما كرة تكون لغيرها ومكان زيد يسع عمرا فلذلك
جاز الاخبار بحصول الفائدة حتى لو كان المكان عاما للجميع لم يجز نحو نحن على
الغير نحو زيد امام عمرو وعمرو مكانه **وايضا** المكان مستقر كالذوات فجاز الاخبار
به عنها **وكذا** اعني لحصول الفائدة لان الحدث قد يكون في مكان دون آخر فيتحصل الفائدة
هـ **قال** في ح في هذا الشيء ان الناظم كالنجم الحال والصفة **قال الرازي** منع شيخنا
ابن عرفة في قوله تعالى قلوب يومئذ واجفة كون يومئذ صفة لقلوب وليس هناك
ما يسوغ ومثاله بعض معاصريه فاجاب بانه زاد على الفرق بين النجم والصفة فلما
بان الفرق ابن عرفة على شيخنا ابي عبد الله الفقيه القرناطي فسوى بين النجم
والصفة والحال واعرب قلوب مبتدأ وواجفة صفة له ويومئذ خبر وقال جاز الوصف
الجثة بكان لا الخبار عن الصفة **قلت** مع ان غالبه هـ فلانهم ان اسم
الزمان لا يخبر به عن الاعيان اذ لا فائدة ولو وصفنا ان لهما ... لا يسوغ
وايضا يلزم على ما قاله الفصل بين الصفة والموصوف باجنبي وهو الخبر مع ان
الصفة والموصوف كالشيء الواحد ومن ثمة تمنع ولا يخبر عنه قبل
تعيينه **والصواب** ان قلوب مبتدأ وسوغ الابتداء به ما فيه من معنى
التكثير او التعظيم او هما اي قلوب كثيرة او قوية هاع او هما معا والوصفية واجفة
خبر ويومئذ متعلق به **قوله** كان يكون المبتدأ عاما والزمان خاصا بحسب ال
المبتدأ مضاف له في حصول الفائدة نحو ... نحو زيد في زمن خصب
في تقديره كلما ان ترتيب التمثيل بقولنا زيد في زمن خصب راجح في التمثيل

أو يكون اسم الزمان مسؤولا به عن خاص فإن تشبه العين المعنى في الحدوث وقتا دون
وقت نحو كون هلال الليلة والرطب شهر ربيع **قال** ابن الناظم ولو
قلت الشمس اليوم والقمر الليلة لم يجز لأنه غير متوقع فلا يتم الكلام إلا على
الحذف **فوائد** الأولى فهم من قول الناظم جميع ما ورد مما ظاهره الإخبار باسم
الزمان عن الجثة مؤول عند الجمهور على حذف المضاف أي تقدير المضاف ثم ما سبق
من عدم تقديره في المواضع السابقة رأي بعض المتأخرين **واعلم** أنه قد يتجوز
في الظرف المتمكن فيرفع على الخبرية **وفي الكافية** تفصيل ذكره في التسهيل
وذكره في الشرح **وحاصله** أن الظرف زمانيا أو مكانيا في كل إما أن يخبر به عن المعنى
أو العين فأما الزماني المخبر به عن المعنى فيرفع غالبا إن كان نكرة والمعنى واقع في
جميعه نحو الصوم يوم وبعضه له ثلاثون شهرا أو في أكثره نحو الحج أشهر معلومات ف
هذا من باب الظرف يرجح الرفع ويمتنع عنده النصب ولا الجر بفي والكوفيون لا يجيزون
الجر بفي لأنها مقتضية عندهم للتبعيض فلا تجامع استغراق الحدث للظرف
فإن كان الظرف معرفة جاز الرفع والنصب نحو الصوم يوم الخميس وجاز عند
البصريين الجر بفي خلافا للكوفيين **وإن كان** المعنى واقعا دون الأكثر جاز
الوجهان في النكرة والمعرفة خلافا لهشام في إيجاب رفع النكرة قاله أبو حيان فالمنكر
كقول النابغة

زعم الغراب بأن رحلتنا غدا ... وبذا خبرنا الغراب الأسود

روي غد رفعا ونصبا والمعرفة نحو موعدكم يوم الزينة إن يريد بالموعد الوعد
وموعد زيد يوم الخميس **وخص** أن المعرفة يجوز فيه الوجهان مطلقا
ومنعه ابن يوسف بلفظ اليوم مع أسماء المتضمن عملا نحو الجمعة اليوم أو
اليوم الجمعة إنه إذا رفع ويجوز النصب بجعلهما بمعنى الاجتماع **وكذا**
السبت والعيد والعد لتضمنها معنى القطع أو السكون والعود بالسرور وأما
نحو ما لا يتضمن عملا كالأحد والاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس فتعين
الرفع خلافا للفراء وهشام **وأما** الزماني المخبر به عن العين فحيث جاز قد الفي
فليس فيه إلا النصب أو الجر **قال الموضح** مثاله الحرز نحو نحن في شهر كذا
أو يوم كذا أو عام كذا أو يتعين الجر بفي **قلت** فمقتضى ما ذكر جواز

بهار

وظاهر امثلتهم عمومه اذ لم يمثلوا الا به قال في شرح مثل الاشموني بذو وبـ
ال في مسئلة تكلم او يتعين فيهما الرفع وهي ان يكون الزمان مؤقتا اى محدودا والمبتدا
اسم عين نحو زيد اما فيه بعد اليوم نحو انت مني يوما او في بعض يوم وافاد المتن
المخبر به عن المعنى فلم يتكلم على رفعه في التفصيل وبدا الرفع والظاهر في
جواز رفعه نحو سيرى لحرمين سنتان ورحيلي غدوة والرفع اياكد واما المكاني
المخبر به عن العين فان كان منكرا ترجح رفعه نحو المسلمون جانب والمشركون جانب
وفي الركب اسفل منكم رفعا ونصبا وان كان معرفة ترجح نصبه سواء كان
المخبر عنه مكانا نحو دارى خلف دارك اولا نحو زيد امامك ولا يختص ما مر اعني
المعرفة المخبر به عن غير مكان بالشعر خلافا للكوفيين ومنهما نحن خلفك ونعلاك
اسفله ويجب رفع المؤنث المخبر به عن اسم عين لا تفيد الا المصاحبة الغريبة
والبعيدة نحو دارى منك فرسخ وانت مني بريد ومنى لكرمي فرسخان وقال الوامري مني
برا البيرا في اذا مررت البيه برحى انه ومنى مني دعوة الرجل اذا ملح الرجل
تبلغه صيحته واذا قلت انت مني فرسخ على معنى المصاحبة تعين النصب اى
انت منا شيا عنه فرسخ قوله ولا يبتدا بنكرة اعلم ان الاصل في المبتدا
التعريف وفي الخبر التنكير اما الاول فلان تسمى المعرفة يعين تسمية بالحكم عليه
بغير واما التنكير في فيلان انها يعينة المعنى لاكنها اذا وقعت مبتدا
البيه فالمراد منها المعروف كما مر التمثيل عند التمغيير اعنى ان المراد من الوضع
معروفه ومعروف النكرة غير تعريفه يهم وما كان كذلك فالحكم عليه غير مفيد
غالبا فلذا اشترط للمبتدا ان يكون معرفة او نكرة تقرب منها بما مر الوصف ونحوه
المسمات بالمسوغات واوضح ان ماذ العلة نكرة لا بد ما يتعين فيه
ويد تعريفا وتخصيصا وفرق بان المطلوب في كل منهما معرفة من وجه غير
الحاصل ابتداء وامل المبتدا التعريف فاذا ذكر منكرا افاد الحاصل ابتداء
معرفة الجنس فلا فرسه من معرفة خصوصية فلا ذلك واما الفاعل فلما
كان منسوبا بالفعل فالحاصل ابتداء عند ذكر الفعل معرفة ذاته
منتسبة بمعنى ذلك الفعل فاذا ذكر الفاعل لو منكرا افاد حصول معرفة
جنسه التى هو اخص مما كان حاصلا ابتداء اعنى شيئا ما منتسبا بمعنى ذلك

الفعل مثلا اذا قلت جاءني رجل فقد افدنا المجيء واحتمل ان يكون ذلك الجائي رجلا
او امراة او جماعة او غيرهم فاذا قيل رجل افاد خصوصية لم تكن حاصلة ابتداء وهي
جنس الجائي وقرر الرضي بان المسند اليه ذكر ليترتب فيه الحكم الوضعية لا ان اصله
التنكير بخلاف الفاعل فان فعله لتعريفه وجوبا لا يشبه بمعنى واما الثاني
فلان المراد من الخبر المجهول والنكرة كافية ببيانه فلا حاجة الى زيادة التعريف
انه من خلاف الاصل في الاسم ومعنى الى التعريف الا ان تدعوا اليه حاجة وقال
نه الرضي اصل الخبر التنكير لانه مسند فاشبه الفعل الذي من اصله انه شابه الاسم لكن
كذلك ابدا وانه يسند ويسند اليه والفعل حال من التعريف والتنكير اذ هما من
عوارض الاسماء ولانه لا يخلو عنهما بحدوثه فما يمكن ان يحتاج للعلامة وهو التعريف
يبنى على اصل التنكير وقولهم اصل الخبر التنكير لانه ينبغي ان يكون مجهولا ليفيد
الاخبار به ليس بشيء لان المسند ينبغي ان يكون معلوما كالمسند اليه وانما ينبغي
ان يكون مجهولا نسبته احدهما الى الاخرى قوله انه ان حصلت فائدة
خرزه قال في المغني لم يعول المتعرضون في مظان ذلك الا على حصول الفائدة ورأى المتا
انه ليس كل احد يهتدي الى مواطن الفائدة فتتبعوها فمن مقل مخل ومن مكثر مورد ما لا يصلح
او معدد لامور متداخلة والذي يظهر لي انها منحصرة في عشرة امور فذكرها ثم
وزاد امورا اخرى نذكرها بعد ان شاء الله قوله ان حصول الفائدة بما ذكر في
المسوغات انما هو على سبيل الغلبة لا اللزوم لما ذكره الشيخ من انها قد توجد مع
انتفاء الفائدة نحو في الدنيا رجل وعند الناس درهم وذلك لا يعرف في عرفهم مسوغ
كما ان اهل الفائدة قد تنتفي مع تعريف المبتدا نحو زيد موجود وهو قول ينبغي
ا حمل بعضهم كما نقله يس اقتضى كلامهم جواز هي ... في الدار لان المبتدا
موصوف دون ... في الدار لعدم الوصف قال ولا معنى لذلك مع اتحادهما ...
بانهم اعتبروا التعميم باوصاف لنكتة توجد في بعض المواضع وهي ... الحكم
لتلك النكتة وان لم يكن ... فاليس ... انهم لم ... كما علمت من
انه ... على الفائدة فقوله ... ان ...
... الاخبار عنه و...
تعلم ما في عبارة الشيخ ... فقال الموضح في الحواشي ...

الابتداء بالمجرور وما اضيف اليه الظرف ولا يشترط كونهما نعتين بدليل قوله
تعالى لكل اجل كتاب وقوله عليه السلام في اربعين شاة شاة وقول
الشاعر لكل جديد لذة البيت ه‍ قوله نصوص هنا مرادف للتنصيص مدخلها
في التنصيص وفي المغني انه انما وجب لها رفع توهم الصفة ولا مدخل لها في التعميم
التعميم الصرف وعلى نقيضه قول الشاطبي ان وجد اباه نحو عنده زيد فيه
ان تعريف الكلام نص في انه الخبر ولو اخر لتبادر انه وصف لا للنكرة اخبر الى
الصفة سنا الى الخبر فيبقى السامع منتظر الخبر فلا يحصل له الفائدة من الكلام
زمن يقتضي مثل زعفر رجل مال لوجود التغريق والحق ان الكل من اختصاص
والتعريف داخل في التنصيص نظير انتفاء الفائدة بانتفاء احدهما بهم ما مر كما هو
من الكتاب قوله نحو ما زيد قائم جعل ابن الحاجب نفي النكرة من وجهين
التعميم واعترضه الرضي بان التعميم ان يجعل البعض الجملة ما ليس في مثاله
وانت اذا قلت ما اخرجني منك بعضه فقد صحت بانتفاء الجزئية على كل فرد
ولم تخصص بعضا دون بعض ولا الخصوص فيه العموم ه وصوابه ان المراد
بالتعميم تخصيص المحكوم عليه ورفع الاحتمال بتمام والاحتمال عنده ليلا يكون الحكم
على ما ذا يغرد المخاطب ولا شك انك اذا قلت اذا ات العموم فقد عينت
المحكوم عليه زمن كل فرد فرد وفي كلام الرضي مراده لكنه جعله مغايرا
للتعميم وليس كذلك غاية ما في الباب انهم لم يريدوا بالتعميم هنا المعنى
المتعارف عندهم مرليس بل ارادوا التعيين المقابل للابهام كما يلتبس بينهما
قوله وكما بعده من غيرهم ممن علو ان من في منكم بيانية والخطاب للمؤمنين
العلم من المخاطبين ومن خلال الخاص اذ لا يريد ذلك للكفار ان دنا التبعيض
فالصواب ان من تبعيضية وان الخطاب عام لكل من كان مع النبي صلى
الله عليه وسلم باعم من العلم وغيرهم وعليه بالتغدير وكما بعده منكم او وكما بعده
اخرى على ان بعضا من التغدير على ان جملة مما مستتر فيه ويحتمل ان تكون
صفة لما بعده وجملة يعقلون من الخبر فلا حاجة الى التغدير من جهة الصناعة
وانما يذكره البا لتغيير المعنى قوله ان المزهوه كما ان
المزهوه المغير من انتشرا وهو به في المغني ان المراد بقوله الحق بوار المصبة فانت

مقام الموصوف والمرتبة اغرابه فتكون مبتدأ وحينئذ فقال المسوغ كون المبتدأ
في الأصل صفة لموصوف محذوف من الكلام إذ لا يعرف الموصوف وتنفي صفته لا لاعتبار
نوع استقلال لها وتشبيها بما غلبت عليه الاسمية فلم يحتج إلى موصوف يفسر
اليه فـقوله أو عاملة ليس منه عاملة الرفع نحو أقائم الزيدان في من جعل ذا النوع
من المبتدأ يحتاج إلى مسوغ لان المحكوم به عليه بل لا يقبل التعريف لئلا ينتقض
شبهه بالفعل تمام فـقوله ما أشبهها مثل قول الناظم وليقس ما لم يقل على معنى
وليقس على كل واحد من أنواع الأمثلة المذكورة ما يناسبه كما بينته ويحتمل
أن يريد وليقس على الأنواع المذكورة كل موضع تحصل فيه الفائدة فيجعل
ومعه الخاص المناسب لحصول الفائدة ما لا يحصى إشارة إلى ما لم يذكر من
المسوغات التي عدها في التسهيل وغيره وفي شرح كـ... أنها أشياء عن بعض المتأخرين
أنه أنهاها إلى نيف وأربعين فـقوله نحو قمر علاه رجل الحوانيت فالجملة
المتضمنة للفائدة بالعرف وقد بعد ابن الناظم تعليقه على الحصر والمختصر منها
في الجامع قال أبو حيان ولذا علم بعد الغير فـقوله لزيد أصحاب لولا أنها
تدل على امتناع جواب لما لوجود تاليها بمثابة الشرط لان الامتناع لم يتسلط
عليه بل إنما يعقبها من إثبات له الخبر المحذوف ويعني عند شيء في الصواب
أن المسوغ وصفه وقد يرد له عليه التنكير أي لولا أصحاب عظيم وابن ينبغي أن يكون
نفيت على تالي النفي كل نكرة عامة في اسم الشرط نحو من قمت بجا وفـقوله

ومهما تكن عند امرئ من خليقة وإن خالها تخفى على الناس تعلم

ونحو ثمرة خير من جرادة قال في المغني النكرة في الإثبات كما هي في عدمه أن تنكرها
وقد تستعمل فيه مجازا كثيرا في المبتدأ نحو تمرة خير من جرادة وقليلا في غيره نحو
علمت نفس ما أحضرت وقد مثل في المغني بقولهم تمرة خير من جرادة للنكرة المراد
بها الحقيقة ومما زاده في المغني من المسوغات العطف بشرط كون المعطوف عليه
مما يجوز الابتداء به مستقلا نحو طاعة وقول معروف أي أمثل ونحو قول معروف
ومغفرة خير ومن ذلك أن يراد بها الحقيقة من حيث هي نحو رجل خير من امرأة وتمرة
خير من جرادة ومن ذلك أن يكون ثبوت الخبر للنكرة من خوارق العادة نحو شجرة
سجدت وبقرة تكلمت ومن ذلك أن تقع إذا الفجائية نحو خرجت فإذا رجل

نحو

بالفاء، ومن ذلك أن تقع في أول جملة حالية كقوله

سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا * محياك أخفى ضوءه كل شارق

وقوله

* وكل يوم تراني مدية بيدي *

ومن ذلك أن تكون في معنى الفعل وهو شامل لنحو عجب لزيد وضبطه بأن يراد بها التعجب ولنحو سلام على آل ياسين وويل للمطففين وضبطه بأن يراد بها الدعاء، وما ذكره من أن المسوغ الوقوع موقع الفعل من التقسيم خلافا لما قاله ابن الحاجب في سلام عليكم أنه مختص بنسبته إلى المسلم لأن أصله سلمت سلاما فسلام المنصوب منسوب إلى المتكلم فإذا رفع بقي كذلك، قال الرضي فيما ذكره يلزم في جميع الدعاء إذ ليس معنى ويل لك وويح لك [illegible] باله ولولا التنكير لرعاية أصله حين كان منصوبا لأن تخصيصه قبل أن تخصيصه إنما كان بذكر الفعل فلما أسند إليه وأفاد الخبر مع كونه جارا ومجرورا التفريع اه‍ والمتبادر الذي هو المراد إذ لو قيل عليكم زيد ما ذهب الوهم قبل قوله سلام إلى اللغة ولما ذا افترق الابتداء على أنه فيما ذكر فيما يجري أنه لا يتراءى التقسيم بقوله، على مثلها من أربع وملاعب، فقال سلام لغتة الله وأملا بكت والناس أجمعين وبعد المضارع المذكور، تزال ممرضا الربوع السواكب، ولا يصح ما ادعاه من كون سلام بمعنى مصدر سلمت لأنه حينئذ بمعنى قلت السلام عليكم كلبيت بمعنى قلت لبيك وقيم المعنى فوق السلام عليك بل سلام في سلام عليك بمعنى مصدر سلمت الله الذي جعلته سلاما على سلمت الله سلاما ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال ثم رفع المصدر لتدل على الثبوت والاستمرار وكذا أقل ويل له ويلتنا مالنا لا نغرق الفعل ورفع المصدر كما ذكرناه اه‍ قال أبو حيان في أرجوزته نهاية الإعراب في علمي التصريف والإعراب بعد ذكر جملة من المسوغات وكل ما ذكرت في التقسيم يرجع للتخصيص والتعميم وتبعه في الشذور فاقتصر عليهما ورد ابن الحاجب جميع المسوغات إلى التخصيص ويعني بما يقابله بما يقابل التعميم كما مر قوله ثلاث حالات وقع في النسخ هنا تغليط واختلاف في الكل فلو قال الخبر لها باعتبار التعريف والتنكير ما لا ووجوب اعتبار وجوب

قال من حيث التاخير ملحوظ الا انه احوال ثلاثة وهما جواز التاخير ووجوب التقديم
الرفع انما كان افضل للمبتدا التقديم لانه محكوم عليه ولا بد من وجوده قبل الحكم بنفسه
في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه واما تقديم الحكم في الجملة الفعلية
فلكونه عاملا في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل المعمول وانما اعتبر منزلته من اللفظ
اللفظي اي العمل والعوامل المعنوي اي تقديم المحكوم عليه على الحكم لان العمل لها ر
زائد الاعتبار بالفاعل دون المحكوم عليه وقيل قدم الفعل في الجملة الفعلية لانه قد
كما المفتاح الي الاسم والاسم لا يحتاج اليه اذ هو ايضا مركب منهما تتميم الناقص بالكامل
وايضا اذا ورد الفعل يراد من اول الامر بان الجملة فعلية ولو قدم الفاعل لامكن ان يتوهم
كلاما باسم واحد قوله وهو الاصل فيتّجه بالاحالة اذا لم يوجد مقتضى للعدول
ولا يمتنع التقديم في غير مواضع وجوبه خلافا للكوفيين وانما تخليله في غير نحو في داره زيد
ومع تجويزهم بقولهم تميمي انا ومشنوء من يشنؤك ويتفرع على حالة التاخير
جواز في داره زيد وامتناع صاحبها في الدار قوله نحو زيد اخوك قال السكاكي
في المفتاح واذا قلت اخوك زيد فلمن يعتقد انما النفسه انه يعرف على التعيين ويتهم
مع المشار الحكم على اخيه بالتغيير واذا قلت زيد اخوك فلمن يعلم زيدا وهو
كالغائب انه يعرف حكما له وانه يعتقد انه اخاه يعلمه على التعيين قلت
اذ صاحب الكشاف انك تقول زيد اخوك لمن يعلم لنفسه اخا الا انه يقال
الواجب ان يقال زيد اخ لك لعدم المعرفة ويمتنع انه مطابقة لك فنقول لا مطابقة
لما تجيء للمعرفة ايضا للجنس من كلام التفريعي ثم قال في المفتاح وكذا
اذا قلت اخوك الذي يحفظ التوراة او الذي يحفظ التوراة اخوك او اخوك ماذا او من ذا
اخوك واذا قلت زيد المنطلق فلمن يطلب ان يعرف حكما لزيد اما باعتبار تعريف
العهد كان المنطلق عندك عمرو واما باعتبار تعريف الحقيقة والاستغراق فيما
واذا قلت المنطلق زيد فلمن يتشخص في ذهنه المنطلق باحد الاعتبارين
وهو طالب لتعيينه في الخارج واذا قلت ما تلوته عليك اعتمد على معنى
قول النحويين انه يجوز تقديم الخبر على المبتدا اذا كانا معرفتين متقابلين فيما قدمت هو
المبتدا قال الشيخ في نهج الفاضل في التقديم انه يرد عليه الحسن ومعاد
تمم قد كالغائب اي يعرف حكما على احد ما تراه من غير كزيد قرنته وجعلته

فحكموا عليه باللام رعاية للمطابقة مع ما في ضمير السامع ﻫ ومن هنا حسن ان
يقال رأيت اسودا غابها الرماح دون رماحها الغاب لان المخاطب اذا سمع الاسود
استحضر ان لها غابا فيطلب تعيينها له ولم يحضر للاسود رماحا حتى يطلب تعيينها
وانما يستفيده في الجزء الاول فهم لان الاسود من المبتدا وانه المعهود فيكون من المبتدا
بان كان من الغاب ثم وان كان من الرماح لم يجه ومما يكمل حسن هذا التشبيه

تبلغه كلما ابتسمت * مريكم برقه ثناياها

دون قول المعرب يحرم علينا نقعد ماذا فان الصواب ماذا نقعد اذ لا يحمل
على التقديم والتاخير للقرينة المعنوية على حد بنونا بنو ابنائنا ولو وجه الشبه
على توجيه المجاز النحوي بتقديم المبتدا لصح تعريف الجزئين بما ذكر من رعاية المطابقة
لما في ضمير السامع ان ذلك انما يجب المحافظة عليه في افادة حكم التراكيب من رعاية
مقتضيات الاحوال لا في صحة التركيب بحسب تادية المعنى فكيف يعلل به حكم نحوي امل
قلت الكلام ان المسئلة دخيلة في النحو وانما هي من علم المعاني ومقتضى
صناعة النحو الباحثة عن الاحوال التي بها تتادى اصل المراد انه يجوز تقديم ما شئت من
الجزئين وانه يجوز اعراب كل منهما مبتدا ونعم المطلقا لما مر آخرا لا فرق الا الحكمية في المعنى
في المسئلة **وقد** اجازوا الوجهين في ما زالت تلك دعواهم **قوله** وافضل
منك افضل مني كناية عن عموم افضلية المتكلم على المخاطب بان يكون المخاطب افضل
من ينتسب اليك **وافضل** مني افضل منك كناية عن عموم افضلية المخاطب بان يكون افضل
المتكلم افضل من ينتسب اليه **فكلاهما** من قبيل الكناية المطلوب بها النسبة والاول
كبـ يقال اذا توهم المخاطب ان المتكلم يفضل نفسه عليه **والثاني** يقال اذا فضل المخاطب
نفسه على المتكلم والنكرة المبتدا فيهما بما فيه من عموم النكرة في الاثبات كما مر في
المبتدا كما سبق عن سعد الدين **قوله** بخلاف نحو رجل صالح حاضر من المحتاز قوله
متساويين اي من غير في النكرة فقط **وقوله** ابو يوسف ابو حنيفة محترز قوله
ولا قرينة لان المراد بها القرينة المعنوية خاصة بمعنى تشبيه مرتبا والشيخ جعل
المثالين محترز القوله ولا قرينة بناء على انها اعم من اللفظية والمعنوية فلزمه
بقاء قوله متساويين بلا محترز فانه الشيخ يفسر في عبارة النحو فانه لم يشترط
في النكرتين التساوي في صحة الابتداء بها كما شرطه **واما** ان تستوي في قوله

حين



حين يستوي الجزءان في المراد بيه مثلوا تقدم الجزء الذي تقدم تعريفا وتنكيرا او رجح بقوله عادمي
بيان يخرج لما فيه بيان من قرينة لفظية او معنوية كالمثالين المذكورين والموضح
ينسج عبارته على منوال العبارة النحوية نكتة للمطابقة بل فيه تتميم القرينة بان
بالمعنوية وهو تتميم بالمهم فقوله بنونا البيت مثله في وجود القرينة
المعنوية فذا البيت تمام ثم وان لم اقل كراي كرايك شامل الربع ان قال كرايك اذ
يشتبه ان المراد كرايك كراي فانه المناسب للسياق والله يوفق لعماي وقوله
انما في وصف القلم لعاب الافاعي القاتلات لعابه وارى الجنا اشتارته ايد عواسل
فان المعنى لعابه لعاب الافاعي اذ المقصود تشبيه مداد القلم الممدوح بالسم في
انه عداء وبالعسل في انه دواء وكذا قول الاخر وانت التي حببت كل قصيرة الي
ولم تشعر بذاك القصاير عنيت قصيرات الحجال ولم ارد قصار الخطا شر النساء البحا تر
بان المعنى على ان البحاتر مبتدا وشر النساء خبر ومن ذلك قال ابن الصايغ وجرى
بينه وبين ابن السيد في البيت مكالمة وعيب ابن الصايغ الترا بيه المعرب وجوزان
السيد الوجهين واصل ذلك اختلاف النحاة في نسخه فقال بعضهم انما
اراد الشاعر انه يعيب البحاتر بانهن شر النساء وقال بعضهم انما اراد ان يبتدا والنسا
خبر ولا يجوز العكس ومما فيه بيان حديث دباغها طهورها فان الطهور هو
المحدث عنه ويؤيده قوله في حديث اخر طهور اناء احدكم اذا ولغ فيه الكلب ان
يغسله سبعا وكذلك حديث ذكاة الجنين ذكاة امه هو على التقديم والتاخير وكذا
قولهم ما يجد من يحبه عليه اي كان سببه من محبة وتعود جنايته عليه فان في
البيان تارة يكون لكل الحر فقواه سر زيد وتارة للمعنوي فقط نحو فانا افضل منك
وتارة للجميع كمثال المصنف نحو ذكاة الجنين ذكاة امه وجميع ما فيه قرينة
عند بعضهم كالسكاكي محمول على الغالب بالمعرفة المبتدا لم دا اللفا عده وبقي
حكم ما اذا كان احد الجزئين معرفة والاخر نكرة فان تعرفت المعرفة فهي المبتدا نحو
زيد رجل صالح وان تعرفت النكرة فان لم يكن لها مسوغ فالمعرفة ايضا المبتدا
نحو خير من زيد وذهب خاتمك وان كان لها مسوغ فكذلك عند الجمهور نحو من
ابوك وكان يجعلها المبتدا لانها كغيرها تاخرها فهو فيهما نحو البايض ابنت وقال
بعضهم ان خبر معرفة عن نكرة يمتنع عقلا لان مطابقة المبتدا منه مستعر عن

العقل وفيه ارادة استبعاد عدم الامتناع وقال صاحب المفتاح ان كون المسند اليه
نكرة والمسند معرفة سواء قلنا يمتنع عقلا او يقبح فعلا ليس في كلام العرب قال واما
ما جاء من قوله * ولا يك موقف منك الوداعا * وقوله * يكون مزاجها عسل وماء *
وبيت الكتاب * أظبي كان امك ام حمار * فمحمول على منوال عرضت الناقة على الحوض يعني
القلب وهو عند ابن جني من الكلام مقبول متأولا وقال السعد التفتازاني وهذا يعني عدم
وروده في الاخبار بالمعرفة عن النكرة على اطلاقه ليس بصحيح لانهم يجيزون نحو الخبر نكرة
اسم استفهام والخبر معرفة نحو من ابوك وكم درهما مالك وكذا فيما اذا اضفت وقال
السيرافي ليس يجيز الاخبار بالمعرفة عن نكرة اسم استفهام متفقا عليه كما يوهمه قوله
لانهم يجيزون بل التجويز مذهب سيبويه وذكر بعض الشعراء ان امتناع كون المسند اليه نكرة وسيذكر
والمسند معرفة مخصوص بالخبر دون الانشاء وليس في الرد التخصيص بنافع فان سيبويه يجيز
الاخبار بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما نحو من ابوك او نكرة وهي افعل التفضيل نحو
على غيره والجملة صفة لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه من الحاجب كلامه
وقد تبع في تخصيص الصورتين المذكورتين بالجواز غير سيبويه الرضي وابن مالك في التسهيل
وليس التخصيص بصحيح بل كثير يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة المتقدمة بمسوغ مطلقا
كما افاده كلام المغني ومن امثلته الاخرى كما نقله ابو جعفر الفاسي في بغية الاريب
والعشر ان زيد وسواء عليه الخير والشر واختار في المغني تجويز الوجهين في ترتيب
النكرة ثم الاولى شبهها بالمعرفة لوجود المسوغ وضعف التنكير الا انه يحفظه رتبتها عن
المعرفة فان قيل يشكل الابتدائية النكرة قوله تعالى فان حسبك الله ان اول بيت
وضع للناس للذي ببكة وقولهم اقريب منك زيد وبحسبك زيد والباء في قولهم في
الخبر في ابن يجا ونحو بيتنا قولهم ما جاءت حاجتك بالرفع في جاءت بمعنى صارت وحاجتك
اسمها وهو معرفة وما خبرها وهو اسم استفهام نكرة قوله ان يجاء التنازع الخ
المبتدا بالفاعل اشارة الى ان علة المنع الالتباس وبه يعلم ما في علية المبتدا فان
قلت مثل هذا الالتباس يعرض عند النحوي ان يحمله انما هو عن كيفية التركيب
التي بها يتادى اصل المراد كثبوت القيام لزيد فيما مضى في قولنا زيد قام وقام زيد
اذ لا فرق بينهما في نظر النحوي انما الفرق بينهما عند صاحب علم المعاني في ان
التقديم يتضمن معنى تخصيصا او تقوية للحكم بخلاف التاخير وكلامه التخصيص

والتقوية من المعاني الثانوية التي يبحث في كيفية افادتها صاحب علم المعاني دون
النحوي قلت نعم وليس مراد النحويين انه يمتنع التأخير من حيث هو بل ارادوا
امتناع الحكم بابتدائية المؤخر ووجوب الحكم بفاعليته لئلا يلزم التعمية والف
والقطع عن العمل مع تأخير المرفوع غير مشغول لفاعله فيرجع في ذلك الى
المرفوع ولئلا يلزم الغاء العامل الاقوى واعتبار العامل الاضعف وهو الابتداء
ح ولو اجاز التأخير مع كان نحو كان يقول شيخنا في حاشية كلامهم انه يمتنع في الصور
المذكورة تأخير المبتدا مع بقاء كونه مبتدا واما التأخير مع بقاء الوصف بحاله
فيصير فاعلا كما مر مرارا بان الفاعل يعرض له مع وصف الفاعلية فيصير مبتدا وبان
التابع يعرض له مع وصف التبعية فيصير مبتدا او غيره فان قلت فيلزم جواز
جواز الوجهين في نحو اقائم زيد وهل يعينوا الفاعلية لما ذكرت من لزوم التعمية
والقطع والغاء العامل اللفظي للمعنوي قلنا طلب الوصف للفاعل دون طلب
الفعل فليس الوصف متهيئا لرفع ما بعده كل التهيؤ والاصل في الوصف الخبرية
فالابتدائية فلا ضرورة في الغاء العامل اللفظي اذا هو المعنوي بكونه اصلا في
المقام واما تعليل امتناع الابتدائية في قام زيد بانه لو امكن ان يكون فاعلا في
محله وهو ينوى به غيره لغيره لا جاز نحو الوجهين في نحو اقائم زيد وهو مبنيا على الموضع
في المعنى جواز الوجهين في نحو لكم ما لك ثم ما يلحق مسئلة امتناع التأخير ان يرفع
الفعل الضمير المتصل المستتر الراجع الى المبتدا فلا يمتنع التأخير مع رفع ذلك كما اذا
قد تكلمت احد من كنت نام اخوه رفع الضمير المنفصل نحو ما قام الا هو زيد ويرفعه مع رفع
المتصل البارز نحو سعيت في حاجتك انا وابهام التأكيد فيه زائد على التأسيس
كما قيل ولا يضر ايضا في نحو قاما اخواك وقاموا اخوتك وقمن نسوتك ايهام الفاعلية
على لغة اكلوني البراغيث خلافا للرضي في منع التأخير لذلك من تأخير المبتدا اكثر
من تلك اللغة كما قال ابن مالك في شرح التسهيل فلا يمتنع الحكم بابتدائية
المتأخر لاجلها ولا يضر ايضا احتمال البدلية فيه لانه غالب فلا يمتنع احتماله
الحكم بابتدائية المتأخر ولهذا الحكم الا في وجه الثلاثة واشترط النحوي الذي
كلمتوا وفي نحو عمرا وشراكتهم منهم ولا مع رفع المستتر الراجع الى غير المبتدا
ى نحو غلام هند ضربته تتفق لغته غلام هند واما نحو غلام زيد ضربه اذا كان

المضارع الذي يجب ابراز الفاعل فيه ان جرى الفاعل على غير من هو له مع خوف اللبس
فيقال غلام زيد يضربه هو ولا يقال هنا لانه يجوز التاخير فيتكرر ثم بعد من غلام زيد
قال الموضح فان قلت يلزم اذا ابرزته في غلام هند يضربه هي ان تكون من قلت
لعدم الالتباس فان قلت يلزم ابرازه في غلام هند ضاربته هي مع عدم الالتباس قلت
جب فرقا بين الفعل والوصف لان الاصل في العمل الفعل كما قيل يعملوا عنه معمولة لانه
وجميع هذه الفروع مستفاد من التسهيل في قول الناظم كذا اذا ما الفعل كان
الخبر الا انه تشبيه تام للامتناع التاخير عند عدم الابانة يعني عدم الابانة انه
عند وجود مانع وقوله عن ضمنا يعني رفع مانع الخبر لكثير كالرماني وبين قوله
ان يفتقر بالاولى عن عبارة النظم بانتفاء ما يؤدي الا المحصور فيه يحصر
والا المحصور ما قبل الا وقد تؤول كلام الناظم بتاويلات حتى قيل انه يقرا
يل منحصرا فيتم المعنى على ان المراد منحصر فيه بحذف الجار وانشد النظم وليس التاويل
بصواب بل كلامه هنا وقوله وخبر المحصور وقوله في الفاعل وما
بالا او بانما انحصر وكذا في التسهيل من انه يدل على انه اطلق
المنحصر والمحصور على المحصور فيه وهذا مخالف لما قاله فيه القوم ولم يتنبه
على مناسبة لغوية بين هذا ولا وجه له وليس هذا مما يقال فيه لا مشاحة في
الاصطلاح وعبارة الشيخ ان يقول ان يكون محصورا فيه لئلا يصدق بالخبر المقدم
في نحو تميمي انا فيما تقول فانه محصور فيه ولا يجب تاخيره، قوله نحو لزيد
قائم فانه يصدق بغير لام الابتداء داخلة عليه ولام الابتداء ممتنع
ان تدخل على الخبر المقدم نحو لقائم زيد قال في المغني تقتضي كلام جماعة جوازه
خلاف قول ابن الحاجب في اماليه لام الابتداء يجب معها المبتدا وعليه فجعله انى
يذكر في الخبر المقدم بغير لام المقدر بلام الابتداء، قوله غلام من يقم ذكر
اللقاني ان المضاف اكتسب الشرطية من المضاف اليه وانخلعت الشرطية
عن المضاف اليه بالكلية فالشرط والجواب للمضاف فيقتضي شرطه غلام وانه جواب
غلام وهو مقتضاه ان الجزم انما بالمضاف وهو واضح قال الرضي وانما
كان الشرط والاستفهام والعرض والتحضيض مما يغير معنى الكلام من تبدد
التصريح ان السامع يبني الكلام الذي لم يتصدر بالمغير على الخبر فلو جاز ان

يجيء بعد مفهم لم يدر السامع أ هو لتعيين ما قبله أو ما بعده فيتشوش ذهنه **قوله**
بأن المكسورة ولم ترفع الفتحة الخفيفة اللبس لكون الموضع موضع المكسورة لأن لما
مر الكلام عليها المفتوحة ولأن السامع وإن سمع الفتحة فربما ذهل الذهن على السهو
ولم يرفع اللبس فيما خبر المبتدأ بعضهم أن الجوار أن يقرأ بعضهم لأن المكسورة نحو
أنك فاضل ابتداء إذ يصير متعلقا بخبر ما نحو أنك فاضل عندي **قوله** يوقع في التباس
الخبر بالصفة وشرفوا لهم أنت في الحجر لا يسكن وإلا مت الليل **قوله** أن يقترن
المبتدأ بالإخبار ترتيب النظم لأن الموجب في مسألة الخبر مقترن وموضوع التباس
المخبر بالمجرور فيه كما أن الموجب في المسألة الأولى خوف اللبس أيضا والموجب المقترن
أقوى من اللفظي وهو اللزم في مسألتي التصدير واتصال المبتدأ بضمير الخبر ثم قدم في
مسألتي الموجب اللفظي مسألة التصدير لأن الصدارة موجبة للتقديم في كل موضع
وأما عود الضمير على ما بعده لفظا رتبة فلا يوجب التقديم إلا أن الجواز في مواضع والإيجاب
الموجب في مسألة الصدارة في ذات الخبر وفي مسألة الضمير أمر خارج عن ذاته والله أعلم
قوله على بعض الخبر الضمير إنما يعود على المجرور المتعلق بالاستقرار المجزوم
إنه هو الخبر في الحقيقة كما قرر أنه لا الضمير أو على ما أضيف إليه الخبر وكلاهما غير
بعض من الخبر إلا لتسامح بأن يكون أطلق الخبر على ما يشمل ما هو نائب عنه وساد
مسده أعني الجار والمجرور **وأطلق** البعض أيضا على ما يشمل ردفي الشيء
المتصل به أعني المضاف إليه الخبر فيصح تجوز في لفظ بعض وفي لفظ الخبر ثم
التحقيق أنه لا يجب تقديم الخبر إلا في مسألة عود الضمير المتلبس بالمبتدأ على ما
أضيف إليه الخبر نحو ملء عين حبيبها وذكاء الحسن في كلام أحد لأنه لما عاد الضمير
على المضاف إليه وهو لا يتقدم على المضاف ولزم تقدم ذلك المضاف إليه ليكون
مفسرا للضمير إذ الواجب لعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة لزم من تقدمه تقدم
المضاف الذي هو الخبر **وأما** إذا أعاد الضمير على المجرور المتعلق بالمستقر كما
في الآية أو على ما أضيف إليه ذلك المجرور بواسطة أو غيرها كما حرث من حسن
إسلام المرء تركه ما لا يعنيه **فقال الدماميني** في شرح التسهيل الخبر الكون
المطلق المحذوف فهو تقدير مؤخر أعلاه فلم يتصل اللبس به مؤخر كذا أثبت ولما
يذكر مؤخر الوجه كونا خاصا مثل على الله عبدك متوكل **واعلم** أنه إذا تما ...

س
في الخطر
المقترن

الضمير الملتبس بالمبتدا على متعلق الخبر انتهى من كونه خاصا واما ان يكون الخبر فعلا فيقدم
المسند مع تقديم المفسر نحو زيدا اجله اخوه وعمرا ضرب غلامه اخوه فالخلاف بين
الكسائي وهشام وخلافا لبقية الكوفيين واما ان يكون مقدما عليهم ايضا مع
تقديم المفسر نحو زيدا اجله ضرب غلامه مع فوقا فالخلاف بين هشام
وخلافا للكسائي وبقية الكوفيين قال الرضي المانع مطلقا نظر الى ان رتبة
المفسر التاخير لتعلقه بالخبر وليس شيء من التقديم اللفظي كافيا في صحة عود الضمير
كما في واذ ابتلى ابراهيم ربه وكان الكسائي في نحو ابوه زيد ضرب طلب الفعل بمفعوله به
بكار مفعوله متاخرا عنه فعلا فاسم الفاعل فان طلبه له بالمشابهة وانما ولي
الجواز في الكل التقديم اللفظي وقال الدماميني حجة المانع انه لا يعمل
العامل في معموله باجنبي ويرده وفي النار هم خالدون واجابوا بان الظرف
يتسع فيه والعجب ان الكوفيين يقولون بهذا وهم يجيزون كان طعامك زيد اكلا اذ يا كل
والجواب عن الاول منع ان نسبة الخبر من المبتدا كالفعل من الفاعل
لانهما مسند ومسند اليه ولذا يمتنع تقديم المفعول على الفعل وتاخير الفاعل
فكذا لا يمتنع تقديم المفعول وتاخير المبتدا قال الرضي واذا اتصل الضمير
بصفة المبتدا جاز تاخير الخبر عنه متقدما على صفته نحو زيد على التمرة مثلها
اذ الفصل بين الموصوف والصفة جائز وكلامه ظاهر على عرف نفاه اي على نفعه
وهو فيه من التسامح ما في عبارته واما عود ضمير في خبر المبتدا على الخبر نفسه
بلا مسوغ له فالرضي في قول ظاهر اسم يعين المسمى مطلقا علمه انه يجوز ان
يعود ضمير علمه على اسم على معنى علم الجنس لانه اذ العلم هنا اسم يعين المسمى
وبيانه يعود عليه من حيث هو لا مقيدا بتلك الصفة اعني تعيين المسمى
وتخصيصه اذ يقال الذي ما افضل المعروف فتقول معروف تواسي به ذوي القربى
افضله وتقول في الرجل عمالته هي جبلة وكاملة تقرب الى الله كلما ذكر
مثل هذه التراكيب يحتاج الى ما يشعر عليه ان نعلم يعتمد عليه هذا
وبقي من مواقع وجوب تقديم الخبر ان يكون بالتقديم على ما له يوهم بالتاخير نحو
لمن دار

لا بنحو التعجب الا بالتقدير ويجوز ان يكون التزام التقديم فيه لانه كلام جرى مجرى
المثل ونحو سواء وعلى امتناع فعدت لوما يقدم الخبر لا فيه حقيقة الاستفهام ولا يقدح
في هذا اندراج الابهام في اخراه لانهم لا يكتفون بهذا الحكم في غيره في زيد وكم وان يكون
من ومن الاسمين اذا قيل بخبرية ايهما نحو فان ابيته من يوما حملا على كونهما جاريين وان يعتبره
المبتدأ ايقاء جواب نحو اما في الدار زيد فقوله وما يعلم من مبتدأ وخبر جاز حذفه اي الحذف
اي العلم التفصيلي لا الاجمالي بان يعلم ان في الكلام حذفا ولا يعلم عين المحذوف فانه لا يكفي
كما يعلم من ذكر المبتدأ ان له خبرا او بالعكس وكلامه كالنظم صادق بعلمهما معا فيحذفان
ولا يشترط حلولهما محل المفرد خلافا لقول الكافية الكبرى

وقد يحلان محل المفرد * فيحذفان لزوم المقتص

بل يجوز حذفهما للقرينة مطلقا مثاله ولم يحلا محل المفرد ان يقال ازيد قائم
فتقول نعم ومثاله وقد حلا محل المفرد واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة اشهر كذا قيل
قلت والاولى ان يقدر جارا ومجرورا اي كذلك لانه ينبغي تقليل المحذوف ما امكن وقد
يكون المذكور خبرا صالحا للاقتران بالفاء فلا يتقدم عن المخبر عنه كما بجواب فان قلت
ويشترط ايضا جواز زيد فانا وعمرو فيه قبح كقوله في التعجبا باذا كعمل الاكرناء
وخاليا قلت لا قبح حيث لم يلتزم تقدم الخبر والمخبر عنه لفظا نحو زيد في الدار وعمرو
وانا اعلم وزيد قوله وقد يجب وقد يمتنع تقدم ما التعجبية لمنافاته الاختصاص لغرض
التعجب وخبر ضمير الشان والمحصور فيه ونحو ذلك قوله وبما حذف المبتدأ براجحه
عكس النظم لانه سابق في الرتبة قوله من عمل صالحا فلنفسه لم يكتف بمثال الناظم
لكون حذف المبتدأ بعد فاء الجزاء قال في المغني حذف المبتدأ يكثر في جواب الاستفهام نحو
وما ادراك ما الحطمة نار الله الموقدة وبعد فاء الجواب نحو وان تخالطوهم فاخوانكم وبعد
القول سيقولون ثلاثة الاية وبعد ما الخبر صفة له في المعنى نحو صم بكم عمي ووقع
في غير ذلك نحو لم يلبثوا الا ساعة من نهار بلاغ بدليل هذا بلاغ للناس ونحو سورة
انزلناها ومثله قول العلماء باب كذا وقد يحتمل الكلام حذف المبتدأ او الخبر وهو داخل
في قول الناظم ما يعلم لان كل واحد منهما دلت عليه القرينة بخصوصه ويكثر هذا الاحتمال
بعد الفاء نحو فما استيسر من الهدي فتحرير رقبة اي فالواجب او فعليه ويأتي في غيره
نحو فصبر جميل اي شأني صبر جميل او صبر جميل امثل من غيره ونحو طاعة معروفة اي الذي يطلب

اي هذا بلاغ

منكم كافية معلومة في الأدب ثابت فيهما أو بما عندكم معروفة انما بالقول دون الفعل أ
كافية معروفة امثل بكم من هاذه الأبيات الكاذبة واختار الواسطي الحمل على حذف
المبتدا الأول والخبر جملة الفاعل بيان والعبي الحمل على حذف الخبر لأن التجوز في اخر الجملة اسهل
وقال الشيخ اليوسي حذف ليكون الكلام محتملا للوجهين في الجزم تكثير للفائدة ولو
ذكر لتعين احدهما قوله بل لأمر اللغة بفعله قال اللقاني انما كان الفاعل للفعل الذي
المبتدا في هذا مواخره أو نشأ في اللافرد ونشأ، ثم تتضمن الجملة الأخرى ان تمييز
انشاء للأخبر عنه الا بجملة فاقتصر اذا ناب عن فعله المتعجب منه ومن بابه
جملة قوله سمع وكافية يشكل عليه قوله . فقلت على اسم الله امرك كافية
انشاء في المغني للإنكار اذ بالأمر اقلب ولأن الهاء فيه بمعنى الفاعل قوله ومن
ذلك كما مر انه الخاطب لمن آمرح اللغاني قال ولا اعلم الاسلوب وفيه
نظر بل خاطبه ان يقع محذوفا في مثل زماجر في الابن العشر ولذا لا الاستعمال المثال
حذفه في مثل قوله رمية من غير رام وقوله شنشنة اعرفها من اخزم في مستقصى
الامثال للزمخشري ان الحكم بن عبد يغوث وكان من ارمى الناس نذر ان يذبح مهاة على الغبغب
فحمل قوسه وصيد أياما فلم يمكنه وكان يرجع مكتئبا حتى كاد يقتل نفسه
فقال له ابنه مطعم وخرجا الى الصيد فرمى الحكم مهاتين فاخطأهما فلما عرضت الثانية
رماها مطعم فأصابها فقال الحكم رمية من غير رام مثلا يضرب لصدور الفعل من غير
اهله قال الدعلامة الفنابي وقال ايضا كان اخزم بن ابي اخزم الطائي جد حاتم
جرجرا عاقا لابيه فمات وترك بنين فوثبوا يوما على جدهم ابي اخزم فقال

ان بني زملوني بالدم * شنشنة اعرفها من اخزم

والترميل التلطيخ بالدماء والشنشنة الطبيعة والخلق يشير الى ان ابناهم
اخزم كان عاقا وهذا المثل يضرب في قرب الشبه بصفة اطه ه‍ ومما جرى مجرى
المثل ما ذكره من قولهم من انت زيد ولا يتغير الحكم بل يقوم غيره مما يقصد
مقامه كعمرو وبكر اذ ليس بمثل حتى يمتنع تغييره بالكلية ونظيره ما حكاه من
قولهم لا سواء وتأويله على حذف المبتدا اي هذا لا سواء ولا هما سواء ونحوه ايضا
لحذفه لانه كالمثال ولان المعنى لا يستويان واجاز الجمهور والسيرافي الاضمار
والله اعلم قوله وفي قولهم في ذمتي لأفعلن هذا مما جعله ابن مالك وابو علي الفا

وغيرهما مما ظاهرها وجواز أن يخبر عنه بصريح في القسم ومن شواهده قوله

تسور سوارا إلى المجد والعلا * وفي ذمتي لئن فعلت ليفعلا

فإن قلت في ذمتي ليس صريحا في القسم إذ يجوز أن يقال في ذمتي عشرة أي ذلك لازم لزيد ولا قسم هنا قلت المراد بالصريح في القسم ما دل عليه التزاما وإن لم يرد صراحة وفي ذمتي كذلك فإن قلت يلزم الإيهام في ذمتي عشرة وعلى لله نذره بأن كلا منهما مبتدأ ولا شك في بطلانه قال الشاعر

علي إذا ما جئت ليلى بخفية * زيارة بيت الله رجلان حافيا

ومثله اختيار العلماء لا أقول على الله إلا الحق قلت إنما يجب الحذف إذا كان ما سد جواب قسم مسد المحذوف كما في البيت السابق ونحو علي عهد لأفعلن مما اشترك لوجوب الحذف كما يؤخذ من تعليل الشارح فإن قلت قد اعترض بعضهم عليه بأنه يوهم اقتضاء حذف المبتدأ وجوبا لسد شيء مسد الخبر وليس كذلك بدليل المسائل السابقة فإن شيئا لم يسد مسد المبتدأ المحذوف فيها قلت لا بد للزوم الحذف من سبب وعلته في خصوص هذه المسألة وجود الجواب السادّ مسد المبتدأ ولا يلزم من هذا أن يوجد السادّ في سائر مواضع وجوب حذف المبتدأ كالخبر إذ في كل موضع منها علة أخرى تقتضي وجوبا وبما قررناه يتبين أن ما للمحشي في قول الفاضل عينا في

وعلي عهد إن لقيت مخاجرا * من تلكم الحجرات والعرصات
لأعفرن مصون شلبي بينهما * من كثرة التقبيل والرشفات

فإنه أخبر عن المبتدأ بخبر صريح في القسم ووجود الجواب قوله في ذمتي ميثاقا أو عهد فالمراد متعلق ميثاقا أو عهدا إذ لا معنى للكون ميثاقا بنفسه في الذمة والمراد بحذف متعلقه مضمون الجواب ويحذف المبتدأ وجوبا بعد لا سيما إن رفعت ما يليها نحو ولا سيما يوم بدارة جلجل حملا على ما يلي الحمد وبعد مصدر جيء بمفعوله بلام التبيين نحو شكرا لك أي إرادة تلك ذكره الرضي في باب المفعول المطلق قوله وكذا إذا الاسم قال ابن مالك يجوز حذف الخبر بعد إذا الفجائية قليلا ونحو في الغد إذا الآتيات ومذهب على أنه حرف ومن ذهب إلى الجمهور وقال المبرد ظرف مكان وعليه فهي الخبر في نحو فإذا الأسد فيما فكأن الأسد وهو منقوض بنحو فإذا السبع بالباب إذ لا معنى لقولنا فبالمكان السبع بالباب وعند الزجاج ظرف زمان فيجوز كونها

خبرا عن المعنى لا عن الجثة فيقدر فقدان في فإذا الأسد أي ففي ذلك الوقت حضور
الأسد ولو قلت فإذا السبع بالباب كانت إذا كما هي متعلقة بالخبر ويجوز كونها كذلك
مع حذف الخبر كمثال المؤلف وعند ابن الحاجب إذا المفاجأة أي الجملة الاسمية وعاملها
محذوف أي خرجت ففاجأني وقت حضور الأسد أو وجود السبع بالباب ويلزمه تقدم
إذا وهي لا تتصرف على التجريد بها. قلت ما منع الفاء الداخلة على إذا قلت قال الرضي
جواب شرط مقدر قال الرضي ولعله أراد أنها فاء السببية المفيدة لزوم ما بعدها
لما قبلها أي ففاجأة الأسد لازمة للخروج وللمازني ومن زاد بن جني وتبعه امتناع عدمه
وقال أبو بكر مبرمان هي عاطفة باعتبار المعنى أي ففاجأت كذا وهو قريب فقوله
والمبتدأ بعدها لزومه من خصائص التي للمفاجأة الاسم يعني بها من تبع بها لا اختصاصها
بالأسماء كسائر العوامل وللكسائي هو فاعل بفعل مقدر كما في لو ذات سوار لطمتني
وهو قريب من جهة أنها بمنزلة لو الامتناعية دخلت على الابتداء على اقتضاء
الفعل ومعناها تمام مع لا ما وعلى ما كان كما ينبغي مع غيره ما من جرورة التي يعني لو به
على هلك لولا يرجع على هلك عمر لأكل فمنع الانتفاء منه وحملهم على الفعل بأنها
كلمة تنبيه ... فتبين أن الفعل إذا أظهر بعدها لو وجوبا فلا بد من التفسير
ولا تفسير بعد لولا وأيضا فلا تدخل لا على الماضي في غير الدعاء والقسم إلا مكررة
في الأغلب ثم تقول لا يصح أن يكون جواب لولا خبر المبتدأ عند الجمهور كجواب أما في أما
زيد فقائم لأن جواب لولا جملة ثانية من الرابط في الأغلب نحو لولا علي لهلك عمر وجرى
في نحو لولا زيد لأكرمتك أبا له أثبتنا فإذا الخبر محذوف وجوبا للوجوب شرطه الحذف أي
القرينة لأن لولا موضوعة لتدل على انتفاء جوابها لوجود تاليها وشرطه الوجوب
وهو مسد شيء مسد الخبر وهو جواب لولا وزعم بعضهم أنه لا يحذف جوابها إلا بعد عوض
من الخبر بخلاف جواب لو وفيه دليل ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله تواب حكيم
فليس لو كما لولا في كل ما مر قوله ونحو المعرب رده في المغني باحتمال أن يسد
جملة مغنية أو بدل بتقدير أن ورد الشارح ما رد به فيه عن تقدير أن في مثل هذا لا
من لزوم حذف الاسم وبقاء بعضه وفيه نظر لأن أن ليست بعض الاسم كيف وهي
تحذف وجوبا في مواضع وجوازا في أخرى وحذفها مع ارتفاع الفعل كثير حتى فيما سد
الأخفش نحو حذف أن المصدرية كما ادعاه الرماني في حتى يثبت فقوله مردود بالمغني

لنقل

نقل ثم رأيت في رواية حديث عمر بن حفص عن ابي الربيع انه لم يرها من طريق صحيح وافرد له
وسوى فصول يعني البخاري في كتاب العلم في ترجمة باب من ترك بعض الاختيار مخافة ان
يقصر فهم بعض الناس عنه فيقعوا في اشد منه من حديث الاسود عن عائشة مرفوعا يا عائشة بشة
لولا قومك حديث عهدهم قال ابن الزبير بكفر لنقضت الكعبة فجعلت لها بابين بابا
يدخل الناس وبابا يخرجون منه ففعله ابن الزبير وقد قيل في قوله حديث عهدهم
انه جملة اعتراضية ونقل الشيخ عن ابن ابي الربيع على رواية حديثوا عهد التي عهد
ثم وسواء في نقله فيما الذي مراده لا انه لم ير رواية من طريق صحيح بثبوت فلا بعضه
منثورا وغير في الظاهر نعم هذه الرواية يمكن تخريجها على ابدال الكلمة وابدال النكرة من ابن
المعرفة جائز ويحتاج الجمهور الى جواب عن قول ابن الزبير لولا بنوها هو منها نجمتهما
تجمعة عصبهم ولم التعليق وقول الآخر

لولا زهير جفاني كنت منتصرا * ولم اكن جانحا للسلم ان جنحوا

وقول الآخر

*

لولا ابن اوس نأى ما ضيم صاحبه * ولا تناله وهن ولا حزن

وقوله تعالى لولا كتاب من الله سبق واجيب بان سبق صفة لكتاب ولا جواب يشفي
عن الابيات قوله لعمرك الا بعد لا وجه للغدر وعن الاية لعمرك انهم لفي سكرتهم
يعمهون قوله واليمين التبعيد منه قول الشاعر

فقال فريق القوم لا وفريقهم * نعم وفريق ايمن الله ما ندري

قوله نحو كل رجل وضيعته اي مقرونان فان الرضي قد استشكل الا ان يخبر بمقرون
بعد المعطوف وليس هناك ما يسد مسده فكيف يحذف وجوبا قلت الظاهر ان
يقدر قبل المعطوف ويجعل المعطوف معطوفا على الضمير المستتر فيه والتقدير
كل رجل مقرون هو وضيعته قوله مستغنى عن تقدير خبر لم يقولوا ان الخبر مع
وضيعته كما مر الرضي واعترض عليهم وانما قالوا ان الكلام محمول على المعنى
وقد اغنى المعطوف عن الخبر ولم يحتج اليه لا لفظا ولا تقديرا اكتفاء بالمعنى من جموع
الواو عن الخبر وعن تقديره وهذا صريح الاستشهاد ثم قال هذا النوع مجي وهي
المغني بحديث حبيبة بنت سهل الانصارية وكانت تحت ثابت بن قيس بن شماس
ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج الى الصبح فوجدها عند بابه بغلس فقال من هذه فقالت انا حبيبة

بنت سهيل يا رسول الله فقال لها ما شانك فقالت لا انا ولا ثابت بن قيس الحديث
ثم قرئ ان نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء بنصب سواء على الحال
قال بعض الفضلاء لا شك ان انصرفت عرائي غلط وقد قال العيني على قراءة النصب فاعل
سواء فلما كان الليل اتاني فقرع علي الباب فخرجت اليه فقال الصحيح في تلك المسئلة وجه
وضعفت ان يجعل في المرت وقد يؤخذ عن هشام منتثرا بين مستخبر المفعول على جر كل
رجل وصيغته لانه رفع الظاهر بسواء قليل قوله اما مضمرا قال الرضي ويكون المصدر
مضافا للفاعل كضربي زيدا وللمفعول ضربي زيد واليهما كتضاربنا والحال اما منهما
كضربي زيدا او زيد قائمين او من احدهما كضربي هندا قائما او قائمة قوله او مضافا
لا يشترط كونه اسم تفضيل كما يوهمه كلام الرضي وغيره بل شرطه ان يكون بعضا مضافا
لكل او كلا مضافا للجميع نحو بعض ضربي زيدا قائما وكلهم في عمرا مسيئا والحال السادة
مسد الخبر لا تكون عند ما الا مفردة واجاز قوم وقوعها جملة فعلية سمع اذني زيدا
يقول كذا في كلام زيد ومن الصحيح قال

ورأي عيني الفتى اباك يعطي الجزيل فعليك ذاكا

ونحو علمي بزيد كان ذا مال قال

عهدي بها في الحي قد سربلت بيضاء مثل المهرة الضامر

واجاز غيرهم وقوعها جملة اسمية نحو شرطه غير الكسائي ان تكون بالواو كالحديث
اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وقوله

خير اقترابي من المولى حليف رضى وشر بعدي عنه وهو غضبان

واجاز الكسائي وقوعها بغير واو نحو ضربي زيدا ابوه قائم واجاز الكسائي ايضا
اتباع المصدر المذكور بالنعت وغيره نحو ضربي زيدا الشديد قائما وشربي السويق كله
ملتوتا ومنعه غيره لغلبة معنى الفعل عليه لا سيما ولم يسمع مع الاستقراء
قوله مغنيا عن ذكر وان ذا كان قال الرضي فيه تكلفات منها اذا واذ مع الجملة
المضاف اليهما ولم يثبت في غير هذا المكان وان العدول عن كان الناقصة الى التامة
مع كثرة معنى الناقصة في نحو هذا المثال اذا كان قائما وان استدلوا على كونها تامة
بالتزام تنكيره ووقوعه جملة بالواو وقيام الحال مقام الظرف ولا نظير له قوله
ونص رضي على صاحب الحال ردبا وبعضهم المصدر وبقاء معموله مع انه يتعين

ان الموصولة والفعل والموصول لا يعرف ويبقى معمول صلته قال الرضي الذي ان يقال الا
قامت قرينة قوية فلا باس بها قال الرضي فالك زيدا تقريرا وملابستك زيدا ما ذا ا
وبقيت مراتب ومنها قول الكوفيين ان المضمر من العامل في الحال معمول له صاحبها والجر
تعرب بغيرها والتقرير ضربي زيدا فانها حاصل وزيد الا فانه اتفق الجميع على ان معنى ضربي
زيدا فانها اي لا اضرب الا فانها ومن الحكم لا يستبعد الا من تقرير البصريين
والاخفش لان اسم الجنس اي الذي يقع على القليل والكثير اذا تعرف بال او بالاضافة
ومع قرينة تخصص تمحض للعموم نحو التراب يابس وماء البحر كمور والحصر على
تقرير البصريين والاخفش غير مغير بالحال اذ الحال من تمام الخبر بمعنى ضربي زيدا فانها
كل ضرب على زيد مما حاصل اذا كان او اذا كان فانها او هو ضربه فانها وذلك فانه ان
يكون كل ضرب على زيد لا في حال القيام وهو معنى الحصر واما على تقرير الكوفيين فالفعل ؛
تغير بالحال فيكون المعنى ضربي زيدا المختص بحال القيام حاصل وهذا لا ينافي حصول
الضرب المغير بالقعود في وقت آخر فافترقا فمعنى الحصر المتبع عليه وايضا ليس
في تقرير الكوفيين ما يفسر مبتدأ الخبر المحذوف فيشكل بباب الحذف وايضا فيه
تقرير ما لا دليل على تعيينه اذ يحتمل ان يقدر ضربي زيدا فانها قليل او قد وقع او يجوز
او مكرر ومنها قول ابن درستويه وابن بابشاذ انه لا خبر للمبتدأ المذكور استغناء
بفاعل المصدر لغلبته فمعنى الفعل عليه اذ المعنى ما ضرب زيدا فانها ورد بقوله
فمعنى الحكم ايضا وان المصدر المذكور لو وقع موقع الفعل لصح الاقتصار عليه مع
فاعله كما في اقائم الزيدان ومنها قول الكسائي وهشام والفراء وابن كيسان ان
الحال نفسها هي الخبر وانتصب بالحال لفظا كالظرف في زيد عندك على قولهم ثم قال
الكسائي وهشام في الحال ضميران احدهما لصاحب الحال والاخر للمبتدأ واجازا
توكيدهما فتقول قيامك مسرعا نفسه نفسك او مع الحال فتقول قيامك مسرعا
نفسه نفسك وقال الفراء وابن كيسان ليس في الحال الا ضمير صاحبها
دون ضمير المصدر لانها اجرت له الاخبار وهي صاحبها ولا يحتاج لضمير
المبتدأ لانها في معنى المشتق به بمعنى فيما مكان اسرعنا ولا يخفى ضعف هذه الاراء
ومنها قول بعضهم ان المصدر المذكور فاعل بفعل محذوف اي يقع ضربي زيدا فانها ورد
بانه حذف وانه لا دليل على خصوصية المقدر لاحتمال ان يقال او يعدم فيها ومنها

قول الرضي ان التقدير ضربي زيدا حاصل قائما على ان يكون الخبر كونا مطلقا حذف وجوبا
مع الحال لما يجيء مع الحذف اذ هما اخوان صاحب الحال معمول المصدر وعاملها الخبر
المقدر بناء على انه لا يجب اتحاد عامل الحال وعامل صاحبها لانه لا دليل لهم على
وجوب الاتحاد المذكور ويستبعد الحكم على هذا التقدير بما هو واضح وهذا اقل
تعسفا فقوله ولا يجوز ضربي زيدا شديدا لصلاحية الحال للخبرية يعني ولا يصح
ان يجعل هذا وكان زيد في هذا التركيب لان الحال هنا لا تكون الا منتقلة ليصلح للتفسير
والشرط لا زيد للزيد ولا عبرة بنزول هذا المرض منزلة نعم يصح في بعض الامثلة والنصب
بالقيام زيد اذا كان معمول الحال منتقلا وهو مما يصح ان يوصف به الزوال والمعاني
نحو ضربي زيدا محبوبا او مكروها ان قصدت ان المحبة والكراهة للضرب بعينها وان قصدت
انهما لزيد قصدت وهذا يتبين ان قول عبارة الموضح ان يقال التعبير شرط للخبرية
بدلا عن قوله لصلاحيته اذ مجرد الصلاحية للخبر لا توجب الرفع بل تجيء د
وقع اذا قصد معنا الابتداء قال ويما قررنا علم استغنائه كونه في رمضان من قول ابن
عباس وكان اجود ما يكون في رمضان خبرا وحالا وذلك ان رفع اجود الناس اما على
انه اسم كان او بدل منه اذا جعل في كان ضمير النبي صلى الله عليه وسلم او مبتدا على
ان في كان ضمير الشان او ضمير النبي صلى الله عليه وسلم وعلى كل في رمضان خبرا و
حال نما دامت مسدا هذا حاصل اعراب ابن الحاجب الذي نقله في الاشباه والنظائر
نصب اجود على انه خبر كان واسمها ضمير النبي صلى الله عليه وسلم وما في ما يكون مصدرية
مصدرية واجود مضاف الى مضاف والتقدير وكان مدة كونه في رمضان اجود منه في غيره
ويستفاد من كلام الموضح ان ما لا يصلح للخبرية عن المصدر لا يجوز رفعه وهو مذهب
... واجاز الاخفش والمبرد رفع الحال بعد افعل مضاف الى ما المصدرية نحو
اخطب ما يكون الامير قائم قال الرضي واجازة ذلك اولى لانك جعلت الكون
اخطب مجازا جعله قائما ايضا لان المجاز يونس بالمجاز ويجوز ان يقدر بعد افعل
المذكور زمان مضاف الى ما يكون لكثرة قيام ما المصدرية مقام الظرف نحو ما ذر
شارق فالتقدير اخطب اوقات اكوان الامير قائم فتكون جعلت الوقت اخطب وقائما
كما يقال نهاره صائم وليله قائم وذكر ابنه سمع اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة
بالرفع قلت وعلى تقدير الوقت يكون من باب اسناد الحدث للوقت الواقع فيه

عنه نحو قائم زيد صالح وعلى فرض تقديره يكون من باب اسناد الفعل الذي هو صفة لذات
لشيء متعلق بتلك الذات نحو حرّ حرّ وكلاهما من المجاز العقلي قال الرضي ولا يجوز
الرفع بعد الفصل الفرع الا في الضرورة فلا يجوز مضروب زيد قائم اذ لا مجاز في اول
الكلام قوله وشذ قولهم حكمك مسمطا اشار به الى قراءة ونحن عصبة وقولهم في
المسألة الزنبورية فاذا هو اياها ما اثبته ما نقله الكسائي من النصب الذي يشبهها
وقول الشاعر

*

رأيت على صخرة عقربا * وقد جعلت ضربها ديدنا
فقلت على صخرة تضربي * وطبعك من طبعها الينا
فقالت عرفت ولا كنتني * اردت اعرفها من انا

قوله اي حكمك لك يعني مثل التقدير والكلام ان التقدير حكمك يوجد مثبتا
قوله والاصح جوازه منه وهو الغير الوارد ذو العين المجرور تعالى الجار بريده
قوله والمانع وجه المنع ان الخبر شبيه بالفاعل على نحو قام زيد لانه مسند
الى المبتدا كما ان الفعل مسند الى الفاعل وان الفاعل لا يسند اليه فعلان فاكثر
فكذا المبتدا لا يسند اليه خبران فاكثر وتعاقب بالفرق بين ان الفعل عامل في
الفاعل وهو مؤثر فيه فامتنع تعدده لئلا يجتمع مؤثران على اثر واحد والخبر غير عامل بل
في المبتدا فلا محذور في تعدده قوله وليس من تعدد الخبر ما ذكره ابن الناظم الخ
ان المراد فيه ان التعدد على محل الخلاف هو ان يتعدد الخبر لفظا ومعنى لمبتدا
واحد لفظا ومعنى اما سواء كان كذلك في المعنى كما لا بد فيه واحد منهما
وسواء كان الخبران مستقلين او في معنى واحد لانهما خبران منهما من يحل رفع
كل منهما وسواء كان بغير عطف او به لان المعطوف على الخبر خبر تابع وهي فيهم
يتوارد المرفوع وابن الناظم على محل واحد فالخلاف بينهما لفظي قوله يزاد ذي بين
لا يتعين ان يكون من خبرا والاخرى معطوف عليه بل يجوز ان يكون مبتدا ثانيا والجملة يز
بعده خبره وهو وخبر الخبر المبتدا الاول والرابط محذوف اي منهما وهذا المجرور
المحذوف في موضع الصفة نعت وهو المسوغ للابتدا بالنكرة على هذا التسمية
منوان من يحكم واخرى مبتدا سوغ الابتداء به كونه في الاضافة محذوف الذي وهي
اخرى وغايته خبره والجملة معطوفة على جملة من خير منا من يحكم واخرى معطوف

على حدة غاية كونه عطف على خبر ما يرجى فتكرار الواو عطفهما مفردين ومن هذا ا
النوع أعني ما تعدد لتعدد ما هو له قوله تعالى اعلموا أنما الحياة الدنيا لعب
ولهو الآية لأن الحياة الدنيا متعددة حكما وإذا كان الخبر مشتقا بهذا النوع نحو بنو
فقيه وشاعر وكاتب يعني كل واحد ضمير يرجع إلى بعض مدلول المبتدإ قوله
ومن نحو قولهم الرمان هذا الضرب ضابطه أن لا يستقل كل واحد بالخبرية مع كونه
المبتدأ متحد اللفظ والمعنى وهو على ثلاثة أقسام لأنه إما أن يكون الثاني بمعنى
الأول كالتوكيد اللفظي نحو هذا حسن بسن وزيد جائع نائع وعطشان نطشان
وفي كل منهما ضمير لما لم تعدد لفظا ومعنى وهو القسم الأول وإما أن يتبع جزء
المبتدإ بأحد الخبرين وجزءه الآخر بالخبر الآخر نحو قولك للأبلق هذا أبيض أسود
والعين بعينه وهو ما تعدد مبتدأ لفظا ومعنى نحو قولك هما عالم وجاهل فإن الضمير في نحو
أبيض أسود يرجع لمجموع المبتدإ بدليل أنها بعينها له إفرادا وتثنية وجمعا نحوهما
أبيضان أسودان وهم بيض سود بخلاف نحو عالم وجاهل فإن ضمير كل منهما يرجع لبعض
مدلول المبتدإ لأنه إن نحو عدم الانطباق في أبيض أسود وانفراد كل منهما عن الآخر
في عالم وجاهل أو اعتبار إسناده للشيء مستعملا فيما هو له بالحقيقة نحو زيد حسن
الغلام لجواز إسناده لما للبعض الذي قبله أو لما في زيد حسن الوجه وإما أن يتبع
المجموع بكل منهما على سبيل الضمنا زجة نحو الرمان حلو حامض وكل منهما يحتمل
للضمير وفيه جزء الرفع واختار أبو حيان أن لا ضمير فيهما واختار صاحب البديع
أن الضمير في الثاني فقط واختار العلامة رحمه قوله على الأصح فهو جزء الرفع بجعلهما ٢/م
معا واعلم أنه يجوز العطف بالواو مع اتصال بمجموع المبتدأ بكل من الخبرين
كقوله نحو زيد كريم شجاع أو كريم وشجاع كما يعطف بغير الواو على بعض قوله
إلى الملك القرم وابن الهمام * وليث الكتيبة في المزدحم
كذا ما هو مثل له في رجوع الضمير من كل من الخبرين لمجموع المبتدإ نحو هذا
أبيض وأسود وهذا حلو وحامض وأما إذا رجع الضمير من كل إلى بعض المبتدإ
فيعطف نحو هما عالم وجاهل فلا بد من الواو لأن المبتدأ يكون تعدده في أحدهما
عالم والآخر جاهل قوله وإن يتوسط المبتدأ بينهما زاد الشيخ عن البديع
منع تقديمهما ولا وجه له فتمم ما في التسهيل وإن توالت مبتدآت أخبر

عن آخرهما بقولك نحو خبر، خبر متلوه، والمتلو مع ما بعده خبر متلوه إلى أن يخبر
عن الأول بتاليه مع ما بعده، ويضاف غير الأول إلى ضمير متلوه، نحو زيد أبوه أخوه عمه
خاله قادم، أو يجاء بعد خبر الأخير بروابط المبتدآت أولا للآخر وتاليا للمتلو، نحو زيد
هند العاقلان عمرو بكر تسر عنده بهما في داره لأجله، انتهى. ولا يتعين في أيضا
الترتيب المذكور إن أمن اللبس، فلو قيل هند العاقلان الحسنتان إليهما في داره بها الواقفت
في داره إليهما عنده جاز، وقال ابن مالك في الفوائد

إن قيل هذا ابنه شأنه النداء * فكلها غير الأخير مبتدا
والأخير عن تاليه كما نمى * عن سابق والكل مما قدما
بجملة الثالث منه مخبري * وجملة الأول منه كبرى
وذات حشو باعتبار ما يلي * كبرى وصغرى باعتبار الأول

مبحث الأفعال الداخلة على المبتدإ والخبر

شرط المبتدإ أن لا يلزم الصدر كأسماء الشرط والاستفهام وكم الخبرية، ويستثنى
ضمير الشأن لأن صدارته بالنسبة لغير أفعال هذا الباب، ولذا الحذف كان ضمير عنده بنعت مقطوع
ولا عدم التصرف كالمرء في القسم وطوبى للمؤمن وويل للكافر وسلام عليك فإنها لا
تتصرف بتثنية أو جمع أو تصغير فأشبهت الحرف في الجمود، ولذا الابتدائية بنفسه
نحو أقل رجل يقول ذلك إلا زيد لتضمنه معنى النفي والكلام على الفعل لأنه مثل وقل مع
6 ذكر لأنه شبيه بالمثل الذي يجمد كما في كتاب اللزوم الابتدائية، وإذا الفجائية، وشرط
الخبر أن لا يكون جملة، وشرط قوله ... وكونه بالفعل وذكره ... وشرط كونه مع دام ولنيس وما
وما بعدها مما من أفعال الباب أن لا يكون مفردا طلبيا نحو أين زيد ومع طار وما بعدها مما
ودام وزال وأخواتها أن لا يكون ماضيا، وشرطه ابن مالك في الأخبار بالماضي عن ليس كونه
اسمها ضمير شأن كقولهم ليس خلق الله مثله، ورده أبو حيان، وشرط الأكثر في خبر كان وغيرها
من المذكورات أن يكون فعله رافعا لضمير اسمها أو سببيه ليتقدم به بين العامل المستفاد منه قال ال
يستفاد منها، وأجاز ابن مالك مطلقا في ذلك فأنبع من إفادة الذي من قوله وأجر ا
بلا تفريق في قوله تعالى كانوا إما من أولياء الله وكان فيهم فرق وقوله

وكان يكون كلما على مستكنته * فلا من أولياء ما وى تتغير

ونقل ابن رشيد فصلها ويرده الشواهد المذكورة فقوله جزء وفعل المبتدا

ذهب جل الكوفيين الى انه منصوب بها كان فعلا ويرده لزوم التنكير والفصيح والفصل
بين العامل ومعموله بالاجنبي واتصال الضمير بها ولا يتصل بغير عامله وانه ليس لنا ناصب
غير رافع والمرفوع بها اسم على التنازع فلا يشترك فيه قوله ونحوه ثلاثة اقسام قال الرضي
لا يتركب من غير كان وما راح وما دام وليس ثم قال ذا كان نحو من الافعال مما لا يستغني عن
الخبر والناقص منها غير محصورات وقد تجوز تصرف كثير من التامة فعلى الناقصة نحو تتم
التسعة بهذا عشرة اي تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما اي صار عالما كما قال ابن
تعالى فتمثل لها بشرا سويا اي صار مثل بشر وعلى عدم الحصر مشى الشيخ وقد حصرها
ابن الحاجب بقوله ما وضع لتقرير الفاعل على صفة زاد الرضي غير مصدره اي مصدر ذلك
الفعل وبقوله الغير تخرج الافعال التامة فان ضرب مثلا في ضرب زيد لتقرير زيد على
صفة الضاربية واما الناقصة فهي لتقرير فاعلها على صفة غير مصدرها بل تلك
الصفة متصفة بمصدرها فمعنى كان زيد قائما ان زيدا متصف بالقيام المتصف
بالكون اي الحاصل فيما مضى ومعنى صار زيد غنيا انه متصف بالغنى المتصف بالحصول
بعد ان لم يكن وقيد بقوله ومعنى قول ابن الحاجب ايضا انها لاعطاء الخبر حكم معناها اي
للتعبير بها عن معناها كما بيناه وقد قال الحاجب التلخيص والمغيرة نحو كان زيد
منطلقا هو منطلقا لا كان قوله كان ومعناها ناقصة ثبوت مضمون الجملة مقيدا
بالماضي منقطعا نحو وكنتم على شفا حفرة الاية اودائما نحو وكان ربك قديرا وترد
بمعنى صار نحو فكانت هباء منبثا وكنتم ازواجا ثلاثة قوله واصبح وامسى واضحى
ومعناها ناقصة اقتران مضمون الجملة بوقت المساء والصباح والضحى فيما يقتضي
كما في ذكر الصباح والمساء اللهم اني اصبحت اشهدك او امسيت اشهدك واضحى
زيد فقيها وترد بمعنى صار فالاول نحو اصبح الشيء باسم وهو معربا وقال تعالى فاصبحتم
بنعمته اخوانا وقال

فان يسلم السعدان يصبح محمد * بمكة لا يخشى خلاله الجفا

قوله وظل ومعناها ناقصة ثبوت مضمون الجملة وقت النهار كله نحو ظل زيد
كاتبا وترد بمعنى صار نحو ظل وجهه مسودا وتصرفها الكلون قوله وبات ومعناها
ناقصة ثبوت مضمون الجملة في الليل قال

الم تغتمض عيناك ليلة ارمد * وبت كما بات السليم مسهدا

م واتصال

فعو

وسل

ومثل ترد بمعنى صار وفيه نظر قال الاندلسي جاء في الحديث بمعنى صار وهو لا يدري
اين باتت يده لان النوم يكون بالنهار ويحتمل انه خرج مخرج الغالب لان غالب
النوم بالليل وقال القرافي في شرح التنقيح من احسن ما يستدل به لمجيئها بمعنى
صار قوله

اخي كلما ذكرت كليب * ابيت كانني اكوى بجمر

لان كلما لعموم الاوقات ومضارعه يبيت ويبات كيبيع ويبات ومصدرها البيتوتة
والبيات والبيت قوله وصار ومن للانتقال ومثلها في معناها ما في نحو آض وعاد
وجاء وقعد في نحو قولهم ما جاءت حاجتك وقال القرافي ارهف شفرته حتى قعدت
كانها حربة وحمل عليه ورجع واستحال وحار وارتد وتحول وانكر الموضح في
الحواشي ان تكون صار وما في معناها من هذا الباب من الافعال بل هي والمفعول الثاني
دخولها على ما لا يتغير منه مبتدا وخبر نحو صار الجاهل عالما والفقير غنيا
والطين خزفا ومنعهم ان يخبر بها ضمير الشان والحديث واجماعهم على جواز تقديم
معمولها اذا دخل بهمزة النقل عليها فتعدت لمنصوبين نحو صيرت الطين خزفا وام
خزفا ولم يقع النقل في شيء من كلمات الباب غيرها وايضا فانا ان تعدى المنقول
بعد النقل لمفعولين فيكون النقل موجبا لتغيير المفعول عنه لان المنصوب في الثاني
كان خبرا فصار مفعولا وليس هذا شان النقل واما ان تعدى الى مفعول والثاني
خبرا عند من لا يقولون به فيستلزم تعدي الناسخ لمفعول واحد ولا نظير له قال وانما
اوقعهم في الغلط جعلهم كان بمعنى صار من الباب غير ان ما بلغه كان الشيء من محل
الى محل ومثلها مرفوع ومنصوب فتكون فرتبهما له جعلوا كان وما في معناها من الباب
ايضا ومن غلطه على غلطه فليست كان بمعنى صار منها لبعض ما ذكرنا وعدم صحة
الاقتصار على المرفوع بمنزلته في انقلبت الخمر خلا فلو قيل لمجوز انقلبت بخلاف كان
قلت ان سلم فيه اشتراك كان في معان قال ابن ذكر منصوبها ليكمل المراد بخلاف
انقلبت فان قيل لو كان من غلطهم لما نقل الفعل بما ذكرت لعدوا الى كان بمعنى
فعل او نحوه قلت فيمنعهم ان لا معمولها في ما ذكر التغيير فانهما غير الاول
نفعا واما اذا كانت بمعنى صار ففيها لا تغاير الاول من كل وجه بل الاول
له فهو جزء منها اقرب للباب كان فعود ما انشئ في تنكير لها في افتقارها الى المنصوب

خ ونزله

ورفع بيناه في الاصل هنا

ته

م وزد

وسمي تامة بالتغلب نظرا لأن التغلب أيضا من فعل النزاع قوله وليس منه النفي مضمون
الجملة على الأول فيلزم لقلنا قال الأصمعي دخلت على الرشيد في مرض موته فقال إن
كنت قلت شيئا في عمرك الذي عمرته قال نعم كنتما قلت ما لبني عمرو زراب فقلت بفعل أو بفعل بفتح
بفتحها أو كسرها فقال الأشكلات وأنا لم يعلم بحكم لذا إلا من فعل بالكسر ولم أسأله عن علة
ذلك ومات وفي قلبي حزازة فرأيته في النوم فسألته فقال انتفى فعل لأنه لا يجمع
وفعل لاثنان العين فيأتي فضموما الاستواء فتعين فعل بالكسر فيجمع كعلم في علم
فالسر ويمنع بفعل أيضا أن أفعال هذا الباب شبيهة بالمتعدي لرافعه وفعل المضموم
لا يتعدى إلا نادرا وفي شرح التهذيب ثلاث لغات الباب الأعلى فعل أو فعل فتحا أو كسرا
قوله بشرط أن يتقدمه نفي أو شبهه ذلك لأن المقصود منها استمرار ثبوت
مضمون الجملة ونفي الفعل يقتضي استمرار انتفائه في زمانه بخلاف الإثبات فإنه
إنما يقتضي ثبوته في الجملة ولو مرة لأنهم أرادوا أن يكون النفي والإثبات المفيد
منزمان في أمر من نقيض فجعلوا الإثبات كالجزئية الموجبة والنفي كالكلية
السالبة التي هي نقيضها ولم يعكسوا لأن استمرار النفي أشمل وهو الأصل فإذا
قيل ما ضرب كان لنفي وقوع الضرب بما مضى مرة وإذا قيل ما ضرب لم يضرب إلا إذا استغرق
الانتفاء جميع الزمن الماضي وزال وأخواتها ترى على النفي فإذا دخل عليها النفي أفاد
استمرار انتفاء النفي وذلك يستلزم استمرار الإثبات وهو المطلوب قوله
ويقال أيضا فتا بفتا فتا كنفع ينفع نفعا وابتا وفتوا كقعد وزاد في
التسهيل وتا ورام مرادفتيهما كقوله

لا يني الخب شيمة الخب ما * دام فلا تحسبنه ذا ارعواء
الخب بالكسر الغرور والخب بالفتح صاحبه وقوله

إذا رمت ممن لا يريم متيما * سلوا فقد أبعدت في رومك المرمى
قوله تعبتوا تذكر يوسف حذفت منه لا يكن عن ذا العرم كونه في جواب
قسم قوله

يرجى الرجاء مؤملا

فقلت يمين الله أبرح قاعدا * حتى تكونه والمرء فريد جوا
الرجاء معينا والموت دونه قوله ومعناها الانتقال والناقصة منقولة من
معنى معناها أيضا الانتقال ولهذا دخل عليها النفي ضار العرو الانتقال وهو

ف

انتقال

استمرار الاثبات والفرق بينهما ان ما في يزال القصد به نفي انتفاء مضمون الجملة
فعملت في جزءي الجملة وكانت ناقصة بخلاف ما في يزول فان المقصود بها نفي اثبات
المفرد نحو ما زال زيد فكانت تامة فقوله بشرته تعرق فانه فان يصح ما قوله
دت الحمير بما تبعث منتصرا * على العدا في سبيل المجد والكرم
فمشكل لانه ان قدر الخبر حذلا فائدة في ذكره لا ان خبرا فلم تتم فائدة الكلام فيه والجزء
الاول ان زادت في مثلها في يتغير عن الاعراب فيما الاول ومعنى دام الناقصة توقيتية
امر بمدة ثبوت خبرها لاسمها ومن ثم احتيج الى كلام سابق لانها ظرف بصلة فقولك
اذ مرة دوامه ان قيل هو ابا ان دام لا تتصرف فلا تقدر لها فكيف استعمله اجيب
بان المضارع في هذا التفسير من التامة والمنصوب بعده حال او نكب ذلك قصرا
لبيان حاصل المعنى فليس التفسير كتفسير من كل وجه فقوله ودام افعل بعد
ظلت ما المضارعة وبه توصل الى فعل متصرف اجيب بان عدم التصرف هنا كاعمال
لان الماضي لا فعال التمام لعدم افتقار التامة الى المنصوب ودام التامة تتصرف
بكان في ذلك كما فيها قال فلت فزعم اللغوي ان دام الناقصة متصرفة غاية ما
في الباب ان النعمان الخامس يوجد لتلك التصاريف وذلك لا يوجب تخلف التصرف
كافعال التفضيل من المتعدي فانه مشتق منه وبه يعمل عمله فلت في يتحقق
التفضل لابا بعمل المذكور وايضا فمعنى الناقصة يغاير معنى التامة وذلك المعنى لم
يوجد في غير الماضي فقوله عنه لافرمين اي غير العرب بن ليلى ما تزولوا اراده كما فيه
لغة العين جمهور لا فرس وقليل من المتأخرين فقوله به كسب للعيش فالاشموني
معه ان يجعل الزائد مرفوعا بمعلقة وانتم ذاك هميرة على التنازع في السين لمرفوع
الا يكون لا يرا وارى هند فقوله . ما دام حاجه لهم مروثقت به . وفيه نكر من جهتين
احدهما انه دعوى التنازع يعكر على عموم منع التوسط بلا بها الكيف يرجعه
ابن معط وذلك تقرير من ان شرط التنازع معمول اعمال كل من المتنازعين لا شم
المتنازع فيه فيلزم من دعوى التنازع في الزائد تجويز ان يعمل فيه دامت وذلك
مستلزم لتوسط الخبر الذي هي افتنا عنه من اخليهما ثانيهما ان البيت الذي
زعم الاولى بالاستشهاد به يجري فيه ايضا التنازع بين دام وحاجة فيمن
وثقت به بلا وان يطلبه اسما والثاني فعلا فاذا اعملت الثاني واضمرت في دا

في يكن من متوسطه الخبر لأن يغال الغلبة فالمراد انه يلزم تجويز ان يعمل فيه دام اي فتكون من التوسط وبنا في منعه وأما لا يحتمل تنازعهما وبه تميز فقول الشاعر

واحسبنا ما دام للزينة تماهر * وما دام بعدي لازمان وناعل

وقول الاخر

*

يعيش الفتى ما دام حاج كيس * وان مات فاتت للسماء مأتم

ينادي بمات الجود معك فلا يرى * مجيب له ما دام للشيء قائم

انشدهما ابن خصيب المنصورية في نقل الخبر فيهما جار ومجرور فيتوسع فيه لذا نقول ابن معط اطلق المنع حيث قال في الدرة

ولا يجوز ان تقدم الخبر * على اسم ما دام وجازه الاخر

قوله اذ ان يمنع فادغ زاده في التسهيل او موجب فالاول نافيه نحو يعجبني ان يكون في الدار صاحبها فلا يتقدم الخبر على الناسخ لأجل الحرف المصدري وبه يتأخر عن الاسم لأجل الضمير وتمثيلهم في هذا المقام بنحو كان في الدار صاحبها كيفما ليس فيهم اذ ليس فيه موجب التوسط اذ لو قدم الخبر على الناسخ لم يمتنع ، قوله وتقديم اخبار جائز قيل لا سماع يشهد له من فيا واما قوله تعالى كذلك كنتم من قبل فمن الله عليكم فيحتمل كان التمام وقد يجب او يقبح او يمتنع او يحتمل فيه بعض الراجح التقديم اسم الاستفهام نحو اين كان مالك وكيف كان زيد والمضاف الى اسم الاستفهام نحو غلام من كان زيد ومن القبيح التقديم فالاخر منصوب بعد نحو اكلا كان زيد طعامك الا ان كان كلما او شبهه نحو مسافرا كان زيد اليوم وراغبا كان عمرو فيك فلا قبح ومن الممنوع التقديم فالاخر من نوعه جملة فلا يتقدم فاما كان زيد ابوه للفصل بين العامل ومعموله الذي كالجزء منه وما خبرى اعرابه واعراب فريبه نحو كان صديقي عدوي او حصر فيه نحو وما كان صلاتهم عند البيت الا مكاء ومن المحتمل فيه خبر ليس ودام اذا لم يقدم على ما لكما تأتي والخبر الجملة فان قوما منعوا تقديمه وتوسطه مطلقا فلا يجيزون ابوه قائم كان زيد وبه كان ابوه قائما زيد وبه يقوم كان زيد وبه كان يقوم زيد قال في الاستدراج والقياس جوازه قال ابن مالك وهو الصحيح لثبوت ذلك في خبر المبتدا فقال

*

الى ملك ما امه من محارب * ابوه ولا كانت كليب تصاهره

ويدل على الجواز أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون وأنفسهم كانوا يظلمون بأن تقديم
معموله يؤذن بتقديمه وهو جملة وفيه ما ذكره الشارح ومنهم من منع التقديم والتوسط في
الخبر الفعل الذي يرفع ضمير الاسم لا في الجملة الاسمية والفعلية التي ترفع ظاهرا
كما مر نحو يقوم أبوه كان زيد وكان يقوم أبوه زيد وصحح هذا القول ابن عصفور قال الجزائري
المعمول في كان إنما إذا سبقت عاد الكلام إلى المبتدا والخبر وليس ذلك في كان يقوم زيد
فلذلك يرده وإنه كان يقول سبقيتنا فالجواز مطلقا قوله اتفاقا يرد عليه
ما أورد على الناظم من أنه لا يتبع على المنع إذا كان التقديم على دام وخبرها دون ما ونقل
ابن خطيب المنصورية أنه نسب إلى الكوفيين تجويز تقديم معمول الصلة على الموصول فلا يتم
الاتفاق حتى في التقديم على ما أيضا قوله عند جمهور البصريين في غير المراد الخلاف
يعني المستثنى هنا وأما من ينبغي المنع بعد قوله واحذف قوله وأجيب بما أجيب
به أيضا تعلق الظرف بليس كما في الرضي لأنه بمعنى ما كان وفي المغني من زعم أن الفعل
الناقص لا يدل على الحدث منع التعلق به والصحيح أنها كلها دالة على الحدث إلا ليس ه
وقد يتنزل منزلة حرف النفي وقد اختلف في التعلق بها وأما قول الرضي لأنه بمعنى ما كان منزلة الحرف
فلا يصير لأنه بعد ذلك التأويل إنما يتعلق الظرف بالنفي نفسه لا بالمنفي الذي هو
كان وما أشبهه قوله جاز توسيط الخبر بين النفي والمنفي مطلقا هذا جزم ابن مالك في
شرح الكافية وقال أبو حيان إنه الأصح وعليه الأكثر وقال الرضي ما نصه وأما توسيط
الخبر بين ما النافية والفعل في هذه الأفعال يعني زال وأخواتها فلم يجوزه أحد منهم لأن ما
لازمة لهذه الأفعال حتى صارت كبعض حروفها فلا يجوز ما قائما زال زيد كما جاز ما قائما
كان زيد اتفاقا وكل حكم ذكرناه في ما للنفي سواء ثابت في إن النافية ه قوله عند
جمهور البصريين والفراء أفاد بحكاية هذا الخلاف أن التشبيه في قول الناظم كذاك سبق
خبر ما النافية ليس في الاتفاق على المنع كما يتبادر منه وكما صرح به ابن الفلج في
البسيط بل تشبيه في المنع لا بقيد كونه مجمعا عليه ولهذا عقبه بقوله فجي بها
متلوة لا تالية تنبيها على أن التشبيه في هذا القدر لا في الإجماع أيضا كما تقول
أعطى الأمير زيدا جبة وعمامة وكذا لك عمرا الغطاء بعمامة ومن فوائد ذلك الشركة
أيضا تعليل الحكم بمنع التقديم على ما بأن لها الصدارة وتعميم الحكم بين الكلف في ما إذا
الباء وغيره فليس حشوا كما قيل قوله وعمم الفراء المنع في حروف النفي إما أن يكون

في الرفع انما بمنزلة ما زيد ومنع الشاطبي هاهنا تبعا لبعض البصريين واما الاخفش فقال
ايضا ان يكون هنا المصدر كما زان دون لم ولن وذلك منها فاعرفه ومع ان العامل اذا تغير
معناه تغير حكمه واذا لم يتغير معناه لم يتغير حكمه كما زان لا تدخل على نفس العامل
انما كان موجبا فينتقل الى السلب فيتغير حكمه من جواز تقديم منصوبه اذ الاصل فعل او
يفعل فيقال ما فعل او ان يفعل في جواب فعل ولا يفعل في جواب يفعل واما لم ولن فليس
واحد منهما لنفي موجبهما بل هما داخلتان على فعل آخر ومجموع النافي والمنفي مقابلة
الموجب فان لم يفعل جواب فعل ولن يفعل جواب سيفعل كما ذكره سيبويه وغيره وكان الاصل
يقال لم فعل ولن سيفعل ليكون النفي داخلا على الايجاب نفسه ليرده على المتكلم به
وبه لكنهم لم يفعلوا ذلك بل اتوا بفعل آخر فلم يؤثر فيه الحرف تغيير المعنى كان مستمرا
له فلذا لم يغير حكمه من جواز تقديم منصوبه عليه الا انهم اختلفوا في لا لانها كثيرا
ما تعترض بين العامل ومعموله نحو جئت بلا زاد ونحو لا يكون دولة وقد جرى الناظم على
جواز ما في التعليقات حيث قال والتزم التعليق قبل نفي ما وان ولا قال ابن غازي
ولو جرى على ذلك هنا لقال

كذاك سبق خبر ما النافية ❊ وان ولا فلا تكن تاليه

الا ان ذلك مخالف لما درج عليه هنا في التسهيل وشرح الكافية من انها لا تمنع
التقديم عند غير الفراء وان اختص الفراء بمنع التقديم مع لم ولا ولن قوله ودرج
الفتى احسن منه في الرد قوله

مذ عاذ في هذا لما لي ابدا ❊ يمثل الاحسن من شمر الفعي

اذ في منع تقديم الخبر نفسه وشاهد الموضح المنافيد تقديم معموله وقد يرد على الفراء
ان المعمول يجوز تقديمه حيث لا يتقدم العامل اذ قولهم لا يتقدم المعمول الا حيث
يتقدم العامل غير مسلم وبقي مما يتعلق بالخبر امور اخر منها ان تعدد الخبر في هذا
الباب اولى بالمنع منه في خبر المبتدا وقد منع تعدده هنا بعض من جوزه هناك
كابن درستويه وابن ابي الربيع ونسبه لظاهر كلام الامام ووجهه ان هذه الافعال
مشبهة بما يتعدى الى واحد وعليه فالثاني في نحو كان زيد فقيرا زمنيا نعت او
حال من ضمير الاول والجمهور على جواز تعدده هنا ايضا كما قال في التسهيل
وقد يخبر هنا وفي باب ان بمعرفة عن نكرة اختيارا قال في الشرح تشبيها بالفاعل

والمفعول

والمفعول كقوله في رجل زيدا كقول حسان

كان سبيئة من بيت راس * يكون مزاجها عسل وماء

وقول القطامي

قفي قبل التفرق يا ضباعا * ولا يك موقف منك الوداعا

قال وليس من الضرورة لتمكن الاول من رفع مزاجها مبتدا على ان يكون ضمير الشان
الثاني من ان يقول موقفي بالاضافة للياء ومن اجاز على رايه في تفسير الضرورة ومثاله
في باب ان حكاية قد ان قريبا منك زيد وقوله

وان حراما ان اسب مجاشعا * بآبائي الشم الكرام الخضارم

والجمهور يسروا ابن باب المبتدا وغيره وحملوا نحو ما ذكر على القلب فالمنعها قد تدخل الواو
في اخبار هذه الافعال اذا كان جملة تشبيها بالحالية كقوله

ما كان من بشر الا وميتته * محتومة لكن الاجال تختلف

وقولها وكنت وما ينهنهني الوعيد وقولها

وكانوا اناسا ينفحون فاصبحوا * وأكثر ما يعطونك النظر الشزر

وقوله فظلوا ومنهم سابق دمعه له * وآخر يثني دمعة العين بالمهل (بالمهل)

ومن جعل الادنى الخبر في هذا الباب الذي في الضرورة وان جوز في خبر المبتدا الغريبة بالواو (جماع)
والفرق انه هنا رفعنا توهما عن المضارع لانه لا تتم به والعوامل لا يجوز حذفها بخلاف
خبر المبتدا فانه كثير واجاز ما الا على المنع في الجميع الا في ليس وما جاز حذف خبرها اختيارا (را)
اذا كان اسمها نكرة عامة تشبيها بلا ومن اجاز في الغر والحول هذه فليل وقد
ضرورة بدليل تضعيف الرفع في ان خيرا خير ويعرف عند البصريين قبل الا في الجحود قوله
ويجوز باتفاق في المسألة ايلاء هذه الافعال معمول خبرها على مسألة وروده سابقا
تامة عكس النظم لتعلق هذه المسألة بالتقديم والتاخير الذي كان الكلام فيهما
قولها هذه الافعال تخصيصها بغير ظرف وعبارة النظم اعم لشموله لها ولسائر
النواسخ كانا واخواتها وكاد واخواتها وان واخواتها ثم تخصيص الحكم بالنواسخ انما
غير ظرف قد قال في شرح الكافية هذا التفريع ممنوع في غير هذا الباب لمنعه
فيه لان سبب المنع ايلاء الفعل معمول غيره فلا يختص بفعل دون فعل فلا يقال
اقبل برسه زيد راكبا عند البصريين ولا اقبل فرسه راكبا زيد على الاصح ويجوز في

الظرف وشبهه نحو قام على عمرو زيد متكئا وجاء بد سحتين زيد سايرا وقول ابن عصفور

في * متى تردن يوما سفار تجد بها * اديهم يرمي المستجيز المعورا *

ان يوما لا يتعلق بتجد للفصل بأجنبي فيه نظر. قوله يمتنعون مطلقا لان المنع عندهم لإيلاء العامل معمول غيره. قوله فأجازوه ان تقدم الخبر معه لان علة المنع عندهم مركبة من ايلاء العامل معمول غيره وكون ما يليها اجنبيا فالعلة فرع معمول الخبر اجنبي. واعلم انه يتأتى في مسألة كان زيد آكلا طعامك اربعة وعشرون تركيبا حاصلة من ضرب اربعة في ستة لان كلا من كان واسمها وخبرها ومعموله يتصور في تقديمه ستة اوجه لانك اذا قدمت كان فان وليها الاسم فيلي الخبر ومعموله صورتان وان وليها الخبر فيلي الاسم ومعمول الخبر صورتان وان وليها معمول الخبر فيلي الاسم والخبر صورتان وكذا اذا قدمت الاسم على انه مبتدأ ففيه ستة اوجه وكذا في تقديم الخبر وفي تقديم معموله وذلك كله منه ما يتفق على جوازه ومنها ما يختلف فيه ومنها ما يجوز على قبح وليس فيها ما يمتنع على بعد واستحضارها سهل لمن له معرفة بذلك. قوله او على اضمار الاسم مرادا به الشأن عليه ايضا يتخرج قوله

* فاصبحوا والنوى عالي معرسهم * وليس كل النوى تلقي المساكين *

قوله فاتت فؤادك البيتين اشار الشارح الى انه يتعين حمله على الضرورة لاحتمال ان يكون فؤادك منادى قلت ويتعين حمله على الضرورة في قوله

* لئن كان سلمى الشيب بالصد مغريا * لقد هون السلوان عنها التحكم *

وهو مما احتج به الكوفيون قال في شرح التسهيل ولا سبيل الى ضمير الشأن لكون النصب في الخبر فيسلم الدليل ولم يوجد لها البتة سبيل. قلت اذ السبيل موجود وهو دعوى الضرورة وتأوله بعضهم على ان سلمى منادى ايضا اي لئن كان يا سلمى الشيب مغريا بالصد فحذف لدلالة قوله لقد هون السلوان عنها ولو زاد الناظم لفظ عند قوله وتستعمل هذه الافعال ثلاثة اشار الى بيان قسمة الناظم من جهة الحكم بما انه يوهم ان افعال هذا الباب بعضها تام دائما وبعضها ناقص دائما اذ المتبادر من قوله وذو تمام كذا وما سواه ناقص ذو تمام وليس كذلك اذ ذاك التام والناقص واحد فان المراد ان الافعال الناقصة السابقة تستعمل فيها

بنفسه

بنفسها تأمله فإن قيل هذا الإيهام ينفيه قوله والنقص في فتئ البيت قلنا
نعم ولكن الاعتبار بعبارة لا الإيهام فيها أولى فتأمله قوله وما سواه ناقص مستدرك
في إيراد الناقص مع المذكورين أول الباب إلى هنا وجوابه هذا أن ما سبق فيه بعيد إنما
تسمى ناقصة فأفاد هنا تلك التسمية وبهذا يكون الاعتبار في كلامه مستغنيا خلافا
لمن زعم أنه معكوس وأن الصواب عكسه وهذا الناقص مع الخبر أن يكون مبتدأ وفي
فائدة الوهم إفادة تسميتها ناقصة إذا افتقرت للمنصوب وكلام الناظم أخصر لأن قال
يستفاد من تسميتها تامة إذا استغنت بمرفوعها أنها تسمى ناقصة إذا لم تستغن
به لأنا نقول لا نسلم ذلك إذ لا يلزم من ذلك أنها لا تسمى تامة عند افتقارها
للمنصوب وهذا أعم من تسميتها ناقصة أو لا تسمى بواحد منهما والأعم لا إشعار له
بالأخص المعين لا يقال التمام والنقصان متساويان للتنافي فلا يلزم ارتفاع أحدهما
لأنا نقول سلمنا ذلك إذا أريد الوصفان وأما في التسمية فلا يلزم من تسمية شيء
باسم تسمية مقابله بضده والفرق بين التسمية والوصف مما لا يخفى على المحصل
قوله أي مستغنية بمرفوعها هذا تفسير التمام عند جمهور المتأخرين كابن
مالك والرضي كما أن تفسير النقصان الافتقار إلى المنصوب قال في التسهيل وتسمى
نواقص لعدم الاكتفاء بمرفوع لا لأنها تدل على زمان دون حدث فالأصح دلالتها
عليهما إلا ليس اهـ وقال الرضي إنما سميت ناقصة لأنها لا تتم بالمرفوع كلاما
بل به مع المنصوب بخلاف التامة فإنها تتم كلاما بالمرفوع دون المنصوب وقال
بعضهم إنما سميت ناقصة لأنها تدل على الزمان فقط دون المصدر ليس بشيء لأن كان في
كان زيد قائما يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص
وهو كون القيام فجيء أولا بلفظ دال على حصول ما ثم بالخبر ذلك الحاصل فكأنك قلت
قلت حصل شيء ثم قلت حصل القيام فالفائدة في إيراد مطلق الحصول أولا ثم تخصيصه
كالفائدة في ضمير الشأن قبل تعيين الشأن مع فائدة أخرى وهي تعيين
زمان ذلك الحصول ولو قلت قام زيد لم تحصل هذه الفائدة فكان تحرف
مطلق تغيير في خبره وخبره تحرف في زمن مطلق تغيير فكان دلالة كان على
الحدث المطلق وضعية ودلالة الخبر على الزمن المطلق عقلية وأما شبه الأفعال
الناقصة نحو صار الدال على الانتقال وأصبح الدال على الكون في الصبح والاتصال

ومثله اخواته وما دام الدال على الكون الدائم وما زال الدال على الاستمرار وكذا
اخواته وليس الدال على الانتفاء عن الحال لانها على حدث لا يدل عليه الخبر في غاية القصر
فيكون يكن جميعها ناقصا فالمعنى انها قالوه وفيه رد على التسهيل في استثناء
ليس والاعتراف بانها لا تدل على الحدث وابطل ابن مالك في شرح التسهيل القول
بعدم دلالة هذه الافعال على الحدث بعشرة اوجه الاول انها تستعمل امرا وصيغ
الامر وضعت لطلب تحصيل الحدث لا لطلب زمانه الثاني انه استعمل منها اسم
فاعل نحو كاينا اخاك واسم الفاعل وضع للذات باعتبار حدث قام بها الثالث
ورد مصادرها ملفوظا بها مصدرا في نحو ان تكون فلكينونة الكلام في دوام الرابع انه صرح
بمصدرها معملا في قوله وكونك اياه عليك يسير وفيه رد على من قال المسموع بعد
الكون هنا قال المرادي ويحتمل ان لا الاظهر وكونك تفعله بحذف الفعل وابقاء الضمير
قال الزركشي فبادا امرا يا مما ان الاظهر فاذا ما يشبهها الخامس ان منها ما شركه
النفي نحو ما انفك زيد غنيا فاذا لم يدل على الحدث كان الانفكاك لزم ان لا يتسلط
النفي عليه بل على حدث الخبر فيكون المعنى ما زيد غني في الماضي وهو نقيض المراد السا
انها مستوية في افادة الزمن ومعانيها متمايزة بان معنى كان زيد غنيا غير معنى صار زيد
غنيا وما به الاختلاف غير ما به الاتفاق ولا معنى للفعل غير الزمان الا الحدث السا
بع ان دلالة الفعل على الحدث اقوى من دلالته على الزمان بالصيغة العارضة
فلا تجرد مما دلالته عليه اقوى ويترك ما دلالته عليه اضعف الثامن ان الفعل
يستلزم الدلالة على الحدث والزمان معا اذ الدال على الحدث وحده مصدر وعلى الزمان
وحده اسم التاسع ان الاصل في كل فعل الدلالة على المعنيين والاخراج عن الاصل لا
يقبل الا بدليل العاشر انها لو دلت على خصوص الزمان لجاز ان تنعقد منها مع اسم
بمعنى جملة كما في اسم الزمان قال الدماميني ولا يخفى ما في بعض هذه الوجوه من الضعف
قلت رأيت بعضهم تعقبه واجاب عن جميعها واعلم ان هذا الخلاف ينبني عليه
خلاف في عملها في الظرف وعدمه ذكره ابو حيان وغيره فـــوائد الاولى ان حضر وعسى
ترد كان بمعنى حصل نحو كان الشتاء وما شاء الله كان اي وقع وهو الاكثر وبمعنى صار
اي كانا ما كان بمعنى الكون كانا ان وجد من شريف او وضيع وبمعنى كفل كقولك كنت
الصبي نصرينا الكافلة كفالة والكلاءة وبمعنى غزل كقولك كنت الصوف كونا

قوله وهم ترتحلون في الصباح ترد اصبح بمعنى اوقع في الصباح كقول الحريري في الغاز الفتيا : ما تقول فيمن تسحر بعدما اصبح . قال هو احوط له واصلح . وبمعنى اقام نحو اصبحت بالبلد اي اقمت قوله اي ما بقيت ترد دام ايضا بمعنى سكن واقتصر عليه الجوهري ولم يذكره بمعنى بقي قال دام الشيء يدوم سكن ويقال دومت القدر وادمتها اذا سكنت غليانها بشيء من الماء وفي الحديث لا يبولن احدكم في الماء الدائم اي الساكن قوله بات بالقوم يقال ايضا بات القوم متعديا بنفسه وينبغي ان يفسر بفعل يتعدى بنفسه فيقال بمعنى اتاهم ليلا قوله اي نزل بهم ليلا كذا قال غير واحد وفي شرح اللب للشيخ عبد الله تغمده الله نزل بهم في اخر الليل قوله اي دام كله قال الرضي لو كان الحكم ملك الناس وترد بمعنى صار نحو ظل اليوم وظل النبات وقول المصباح وغيره لا تكون ظل الا ناقصة مردود بالسماع وترد صار بمعنى رجع نحو الا الى الله تصير الامور ومنه صار الامر اليك فليس بمعنى دخل خلافا للشيخ حيث فسره بانتقل وعدي بمعنى على ومعنى ضم او قطع يقال صاره يصيره ويصوره ضمه او قطعه كذا في شرح التسهيل لابن مالك والذي في الصحاح تفسيره بامالة والامالة لا تستلزم الضم واقتصر في القاموس على ان الصور بمعنى القطع ياتي وقرئ فصرهن اليك كسرا وضما وفسر بقطعهن وتعلق اليك بخذ وقال البيضاوي فاملهن واضممهن اليك لتتاملهن وتعرف شانهن لئلا تلتبس عليك بعد الاحياء وترد برح بمعنى ظهر وبمعنى ذهب وفسر بهما قولهم برح الخفاء اي ظهر او ذهب واما لا ابرح حتى ابلغ فقال في الكشاف فان قلت لا ابرح ان كان بمعنى لا ازول من برح المكان فقد دل على الاقامة لا على السير وان كان بمعنى لا ازال فلا بد من الخبر قلت هو حذف الخبر لان الحال والكلام يدلان عليه اما الحال فلانها كانت حال سفر واما الكلام فلان حتى ابلغ غاية تستدعي ما هي غاية له فلا بد ان يكون المعنى لا ابرح اسير والمعنى لا يبرح مسيري حتى ابلغ على ان حتى ابلغ هو الخبر فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فانقلب الفعل عن لفظ الغائب الى لفظ المتكلم وهو وجه لطيف ويجوز ان يكون المعنى لا ابرح على ما انا عليه بمعنى الزم السير والطلب ولا افارقه كما تقول لا ابرح المكان وحاصل الجواب ان المختار اولا انها ناقصة والخبر محذوف وفيه دلالة على منع الجمهور حذف الخبر في هذا الباب كما تقدم او الخبر مذكور وهو حتى ابلغ وحذف المضاف من الاسم وثانيا انها تامة وليس لا ابرح من مكاني ولا افارقه بل لا ابرح عن السير

ولا انتقل عنه بمعنى ابلغ وترد انفك بمعنى خلص نحو فككت الاسير فانفك وبمعنى انفصل نحو فككت الخاتم فانفك وترد فتا بفتح الفاء بمعنى كسر واطفا نحو فتاته عن الامر وفتات النار في القاموس وكمنع كسر واطفا عن ابن مالك في كتابه جمع اللغات المشكلة وعزاه للفراء ومن تبعه وغلط ابو حيان وغيره في تغليطه ه يعني ان ابا حيان وغيره زعموا ان فتئ بمعنى كسر انما هو فثا بالمثلثة اشتقاقا للكلام الصحاح قال الرمامي ولا مانع من توارد المادتين على معنى واحد وفي اللغة من ذلك كثير ويقال ان للازهري في ذلك كتابا مفيدا سماه ما اختلف لفظه واتفق معناه وذكر فيه من ذلك فتئ وفثا وتوافق عليه ه وترد راح يريح بمعنى بارز فقال

ابا نابعلة ربت من عنزنا ... فانا بخير اذا لم ترح

وترد بمعنى ضعف وكل واعيا كما في الصحاح قوله ونى ينى نقل الشيخ عن البحياري في نكته انما تكون بمعنى فتر وفيه نظر انما قاله في المثلثة المعترض كما مر نعم في القاموس ونتئ عنه كسمع نسيه وانزع عنه او خاص بالحمرة ونحوه للمعاني قوله وزاد قال بعضهم ان قيل سمع تامّا في قول الحماسي

لكل اناس من معد تعتابهم ... وهم ينتمون الورى وتزير

وما ان يزال رسم دار قد اخلقت ... وبيت لميت بالفناء جديد

اجاب ابن غزوان بتغيير الحكم اي بالبلوغ او المبالغة وقد علمت فيه ان من هذه الافعال من الضعف قوله تختص كان اي باعتبار زيادة تما لا صيغتها الخاصة بدليل ما في الامور والثنا وبه يندفع انه اشتركه في الزيادة كونها بلفظ الماضي مع انه محل الاشتراك باشتراكه تحصيل للحاصل قوله جواز زيادة تما وشذ زيادة اصبح وامسى في قولهم ما اصبح ابردها وما امسى ادفاها قوله كونها بلفظ الماضي مستفاد من قول الناظم وقد تزاد كان فان هذا اللفظ يختص به فان قلت لم يقل لما بدل ذلك في قوله وبغير بعض كان حتما اضمر ان جعلوه شاملا لغيرها بصيغة المضارع قلت العزو به الكلام فيه انه نسب تحتما هنا الزيادة التي هي من عوارض الافعال فانتصر على خصوص اللفظ الذي تختص به لان الحكم على افراد الفعل ليس حكما على الامر ونسب اليها في الزوائد النفي الذي هو من عوارض المعاني ولا تختص بلفظ بعينه على المرجح اختصاص زيادة تما بلفظ الماضي بعينه وامّا قول الشيخ لتعيين الزمان فيه قول

توارد المادتين

مضارع ايضا ورد الامر لانه انشاء مجرد عن الزمان فيه ان كان الزائدة لا يقصد بها
زمان مخصوص لما يأتي عن الرضي قوله التي تكون في اخبار ابن البقاء زيادتها بلفظ المضارع
ايضا في قول حسان * كان سبيئة من بيت راس * يكون مزاجها عسل وماء * على رواية رفع
مزاجها وعسل وانما شذ لان المضارع كالاسم وهو لا يزاد قوله في شذوذ خلافا للفراء في
تجويزه زيادتها اخيرا نحو زيد قائم كان ولا سماع يشهد له لا يجوز ان الزيادة بالالام او اولى
ثنتا بالحشو وافاد زيادتها تماما ابن مالك بعد اخر وفي امالي ابن فتوح كالجوهري الزيادة عليه في قوله
وكان الله غفورا رحيما ولم يريدوا الزيادة بالمعنى المذكور قوله ليشاركها زائد ونحوه ان
لم يشترك كما الرضي لا يريد عن التشبيه اشتراكه لان الجار لا يحتمل العطف قوله فما كان
احسن زيدا كان هنا تفيد بمعنى المضي في قوله لم يوجد كان مثلهم بمجرد التاكيد وقال
الرضي اعلم ان كان تزاد غير مفيدة سوى التاكيد وهذا معنى زيادة الكلمة في كلام العرب
كقوله على كان المسومة العراب وقوله تعالى من كان في المهد صبيا على انها زائدة اذ لو لم تحمل
على النفي فان المعجز صبيا على هذا الحال وقد يحمل ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من عبس
لم يوجد كان مثلهم وقول الفرزدق

* في لجة غمرت اباك بحورها * في الجاهلية كان والاسلام *

وافاد ان دلت على الماضي ولم تعمل نحو ما كان احسن زيدا ومنه قوله ان من افضلهم كان زيدا
فان ابن خالد بالقول المذكور ان زيدا اسم ان ومن افضلهم خبر كان وجملتها خبر ان على اسمها وهو
غير كثير وهو ممنوع فيه تسميتها زائدة لكن بما ذكرنا ان الزائد عندهم لا يعني لا يفيد الا مجرد
التاكيد بالاولى ان يقال سميت زائدة مجازا لعدم عملها لانها لما كانت تعمل بالدلالة
على الحدث المطلق الذي يغني عنه الحدث المعين في الخبر فاذا جردت عن الحدث لاغناء
الخبر عنه لم تعمل لان الفعل انما يعمل في الفاعل والمفعول لما يدل عليه من الحدث لا الزمان
ولما كان ما تجرد عن الحدث ولكنه هو الذي يتسع فيه مجازا وقوعها مرتفعا لا يقع فيه غيرها كانها
تنبيها على انها بما ذكر من الذي يتسع فيه وزعم السيرافي والصيمري انها مسندة
لضمير مصدرها ولا معنى له اذ لا يقال ثبت الثبوت وقوله بين ما في تلك الغالب
بل لا يعني الابد ابدا فهو بمعنى انه الغالب وقال المرادي في الجامع ... زيادة
متوسطة في نحو ما كان احسن من اجابه ويقبح في نحو على كان المسومة العراب ويتوسع
في غيرهما نحو لم يوجد كان مثلهم قوله خلافا لسيبويه عزاه للخليل ايضا واختلف هل

اراد حقيقة الزيادة ولا يمنع ذلك عملها في الخبر كالغاء كنت وعليه ابن مالك او ه
عملها وانها تاكيد للمستتر في لنا وانفصل اصلاحا للدفع وعليه الفارسي او الزائد وتنزل
وانفصل اصلاحا للدفع والناظم وعليه ابن جني او الزائد فاعل لنا وانفصل اصلاحا للدفع
ايضا وعليه ابن عصفور او لم يرد حقيقة الزيادة ولا كان زائدا اي الجملة من كل وجه على معناها
باقيا ولذلك يصرح بها وعليه فمن يمني ناقصة خبرها لنا او تامة على حذف المضاف اي
كانت جيرتنا من الفاظ ما تقلده الشيء قوله اي محمد فان الرشا لقي لين ابن المضارع
منها اقل لانها في بطلان الزيادة ويرد على المرجح ما اورده على الناظم كما في النكت من انه
لم يبين مثل الحذف جائز او واجب ويجاب عنهما انما ما ذكره ان ذلك يكفي بعد ان
ولو علم انه جائز قوله ان لم يتبين تغييرا لكلام الناظم في ان ولو زاد في الجامع من
الاستدراك نحو ولا يكن مثل الشيء ولا يتصل على ... قوله او راكبا وان ماشيا
يحتمل ان يقدر ان سرت راكبا وان سرت ماشيا قوله باعتماد على المضاف اليه بجنس
اعتماد قوله ان خيرا فخير وان شرا يحتمل ان يقدر ان عملوا خيرا وان عملوا شرا فلا يكون ما بعد
فيه بالاولى التمثيل بقولهم المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر اي
ان كان ما قتل به سيفا فالمقتول به سيف وان كان خنجرا فالمقتول به خنجر قوله
ويجوز ان خيرا شره الرابع يحسن مع كان تقدير بما بعده كما في المثال الذي عند المرادي
وكذا في المثال الذي ذكرنا لانه يقال ان سيفا فسيف اي ان كان ما قتل به او ...
سيفا او خنجرا ومنه ما مع جواز ... ولفظها ما معنى بلالة المراد ان يعمل العمل
غير لا الخبر مقرون في العمل الا ان يعمل في تقديره مثلها في ... الخلو ولا المراد
ان ما قتل به من السيف لا ان ... او يخصره ... القتل سيف الا ان يكون
كناية ولها لفظها بلا حذف كان مع الخبر الذي في صورة الفضلة حذف شيء وكثير لاسيما
ان كان ... ويجوز ابقاء ... مع الاسم الذي يجر لاسيما ان كان ضميرا متصلا وايضا
تقدير ان حذف خبر من الافعال ... وتقدير كان التامة وان كان فيها من كثرة الحذف
اكثر ضعفا من حذف خبر الناقصة لان التامة قليلة الاستعمال للتجنيس ولتكسر
الشيء دالة على المحذوف وايضا يضعف ... بتقدير ما اجنبيا
عن الاول والمعنى على تعلقه به فانه يحسن تقدير تقريبه او بعده تعيين نصب
ما في حذف الشرط نحو اسير كما تسير ان راكبا فراكب وان راجلا فراجل اذ لا معنى لقولنا

ولتقدمه اكثر استعمال التجنيس

تقرنه

ان كان بيدك او معك او بعنقك راكب او راجل فقوله بيميز ومن خيرا جعل فاعل فعل البقاء مفعو
به ومن اخرا وجد ثلاثة في النصب وذلك ان رفع ما بعد البقاء اولى لقلة المحذوف وقلة
المحذوف يعين المذكور ويليه النصب مفعولا لكافر ويليه النصب حالا اي حال كون
الجزاء خيرا وشرا الثالثة اكثر اضمارا من وجه المفعولية ويليه النصب خبرا لكان اي يكون
الجزاء خيرا لان اضمار كان الناقصة بعد غيران ولو قليل فقوله متوسطا قال الصفار
كان الشلوبين يسوي رفعهما ونصبهما لان قبح رفع الاول يقابله حسن رفع الثاني
وحسن نصب الاول يقابله قبح نصب الثاني وهو باطل لانك اذا نكرت اي للحسنيين
رايت رفع الثاني خيرا من نصب الاول لاستوائهما في الاضمار ورجحان رفع الثاني بانك
اضمرت بعد ما اضمرت واذا نكرت اي القبيحين رايت نصب الثاني اقبح من رفع الاول
لاستوائهما في الاضمار وضعف نصب الثاني بانك اضمرت جملة دون رفع الاول ولذا
ومن يسر رفعهما لانه حسن ولم يعب بذلك نصبهما اه وفي المقامة الرابعة والعشرين
ان الحارث بن همام حضر بمجلس في فتية كالشموس عدة وكثرتها لا تخرجه مودة ومعهم شادع
يطرب السامع ويلهيه ويعطي كل سمع ما يشتهيه بمن عليهم فقرعليه لحن يغني
شاد بين المغرب ويغرد بين المكرب

* الا يا سعاد لا تملي جناني * ولا تاوي لي مما الاقي *
* صبرت عليك حتى عيل صبري * وكادت تبلغ الروح التراقي *
* وها انا قد عزمت على انتصاف * اضافه به خليلا لا يصافي *
* فان وصلا الذ به فوصل * وان صرما فصرم كالطلاق *

قال ابو استنبطت العالية باثبات نصب الوصل الاول ورفع الثاني فاقسم بتربة
ابيه لقد نكب عن الاختيار سيبويه بتشعب ذاك اراء الجمع في تجويز النصب
والرفع فقالت فرقة رفعهما من اللحن وقالت طائفة لا يجوز فيهما الا الالى شطب
واستتبع على اهرين الجواب واستغربتم الاصحاب وذلك الزاعل يموت ابتشاع
في معرفة ولم يعد بمنة شبعة حتى اذا سكنت الزماجر وهمت المزجور والزاجر
وكلهما قال يقوم انا انبيكم بتاويله واميز صحيح القول من عليله انه يجوز رفع
الزاجلين ونصبهما والمغايرة في الاعراب بينهما وتم بحسب اختلاف الاضمار
وتغيير المحذوف في هذا المضمار وعرف من الجماعة اباءه في ما زانه والتزاه الى

فبان انه بالغ عليهم وعن عرتهم احاجي نحوية ثم يسمع بتعبيرها الا بعضية
بعلمه الحارث في انه ابو زيد بن سراج شروح وبرد الادب ابن خطاب البروج قوله اصله
هذا رأي البصريين وفيه تكلفات ودعوى الاختصار فيما اصله الخبر وقال الكوفيون
ان المفتوحة بمعنى المكسورة الشرطية وجوزوا ذلك بدون حذف كان وتعويض ما
ايضا قال في المغني ويرجحه عندي امور احدها توارده هما على محل واحد في بالوجهين
في ان تضل احديهما ان صدوكم عن المسجد الحرام ان كنتم قوما مسرفين وروي بالوجهين
قوله اتغضب ان اذنا الثاني مجيء الفاء بعدها كثيرا كقوله ابا خراشة البيت الثالث عطفها قتيبة جزتا
على المكسورة في قوله

* الفت واما انت مرتحلا * فالله يكلأ ما تأتي وما تذر *

فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة وتعسف ابن الحاجب
للفاء بالبيت بمصدريتها بانه لما كان معنى اي حينئذ ارتحلت واكرمتك لاتيانك احصل
مع عطف التعليل على الشرط كما تقول ان جئتني واحسانك الي اكرمتك فتجعل الجواب
بما قال في المغني وما اظن ان العرب فاهت بذلك يوما ما وكذا استغرب الرضي رأي
الكوفيين فقال ولا ادري كيف يعبر اهل الصواب بمساعدة اللفظ والمعنى اما المعنى
فلان معنى قوله اما انت ذا نفر البيت ان كنت ذا نفر فلست بفرد واما اللفظ فلمجيء
الفاء في هذا البيت وفي قوله اما انت البيت مع عطف اما بالفتح على اما بالكسر
وهو شرط بلا خلاف والبصريون يقولون اما انت منطلقا انطلقت بالرفع والكوفيون
جوزوا الجزم بان المفتوحة الشرطية وجوزوا رفعه مع كونه جزاء لكون الشرط
محذوفا قال الرضي ثم قال والاولى ان الشرطية كثيرة الاستعمال مع كان الناقصة فان
حذف شرطها جاز ان يغير حرف الشرط عن صورته نحو ان سيفا فسيف وان حقا وان
كذبا وكذا ان حذف وجوبا للمفسر نحو ان زيدا كان منطلقا وان حذف وجوبا بلا مفسر
وجب تغيير صورتها بالفتح لان بقاءها على صورتها مع حذفهما وجوبا من مقتضيات
الاصل بلا مفسر كالعوض فاذا غيرت صارت كانها ليست حرف الشرط فسهل
وجوب الحذف ولا تزاد ما للتكرير كافية لما هو مقتضى ما ثم لا يخلو الفعل عند ذلك
من ان يحذف كان وحدها فيجب في جزائها الفاء لتوقف بالاطلاق ان الفاء علم
الشرطية ويجب ايضا ان تجزى من الجزاء مقام الشرط اذ لم يبق منه شيء

نحو أما زيد فمنطلق أي مهما يكن في الدنيا شيء فزيد منطلق أي هو منطلق لا محالة كما
أن الشيء موجود لا محالة وأما أن تحذف وحدها فيجوز اتفاقا وعدمها نحو أما أنت منطلقا
انطلقت وأما أنت ذا نفر فقومي وأما بفتح همزة أن الكثير فيه دون حذف الشرط
كما أثبته الكوفيون فليس بمشهور قال ابن [illegible] من الحذف والتعويض على
خلاف الأصل والقياس فيوقف فيه عند ما سمع فلا يجوز أن أنت منطلقا بدون ما
ولا أما أنت كنت منطلقا بالجمع بين كان وما وأجاز المبرد على أن تكون ما زائدة
والمنع أظهر ولا أما زيد منطلقا بجعل الاسم ظاهرا ولا زيدا أما من منطلقا بجعله
ضمير غيبة ولا أنا منطلقا انطلقت بجعله ضمير متكلم ومثل ذلك ضمير مثنى ضمير المخاطب
وجمعه ومؤنثه نحو أما أنتما منطلقين وأما أنتم منطلقين وأما أنت منطلقة وأما أنتن
منطلقات انطلقتن لعدم السماع في ذلك وأجازه غيره لأنه قياس قريب فقوله يجري في
القاموس نحو لمنع وهذا التقدير على أن المعنى لا يتم على أبا خراشة ينبغي كذا بأن فرق
بأن قومي متوافرون لم تأكلهم السنون بالجدب وقال ابن الحاجب معناه أنا نحن
لا تأكلنا السنون والأيام فالإجلال كنت ذا نفر فهو مفرح أبا خراشة وعلى كل
حال ففي تأكلهم استعارة تبعية فإنه استعير الأكل للإهلاك والاستئصال
ثم اشتق منه الفعل وفي الضبع تورية من شهرة بين ذكر الأكل فقوله يعبر به الشدة
من الزجر قليل قال الرضي فإن قيل لم حذف الفعل مع أما المكسورة قال أبو علي
لأن ما التي تعوضنا أشبهت اللام في تأكيد الفعل فمن ثم جاز في باتريد ومن عنده ما
ينبت النون لما جاز مع اللام في ليفعلن فلم يحسن حذف الفعل مع ثبوت ما يؤكده
ه وقال اللقاني فيما قرره تكلف لا دليل عليه والظاهر أن لا ينبغي شرحه بغير
والجواب محذوف لدلالة ما تقدم أي افعل منها ما لا يفعل غيري فعليك بالخروج ن
ابتاك الناس وأنت ترك ه ويرده فاعرفه إنه ينبغي تقليل المحذوف ما أمكن كما في
المغني فإن قلت فيه تقدير كان في قوله

أمرعت الأرض لو أن مالا لو نالت أن حمالا وثلثه من ع اقيالا

إذ أن كنت لا تمر غيره فالتقدير ما يرى على الكون أعني لك قلت الكون الذي يدل
عليه المجرور الرافع خبرا هو التام لا الناقص على أنه لا يتعين تقدير المتعلق من
لفظ الكون بل مثله الثبوت والحصول والاستقرار فيكون التقدير أي لا تثبت لك

غيرهما وان لا تتصل او لا تستقر على انه ان قرر الشرط بل لغة الكوفيين ينبغي ان تكون
لا داخلة عليهما اي على الذي كان لا غيرهما قوله فضارعهما لا يعود الضمير على النافية
وحدها بل على كان من حيث هي لنفي الجزم في مضارع التامة وان كان اقل نفوذا وان تكون
قوله بالسكون يوخذ من قول الشيخ فمجزوم بان الجزم اذا اطلق انصرف الى السكون لانه
الاصل ومن قوله لكان لان المجزوم بحذف النون ليس مضارع كان مجردة بل مضارع كانا
وكانوا وكنتم كما قيل في قولهم الامر مبني على ما يجزم به مضارعه فمضارع نحو قوما تقوما
ويكتبا فان قلت يبقى على الموضح ان الناظم شرط ومن ان يكون الجزم وصلا بلا ادا
وقعت بعده النون لوجوب بناء السكت في الرفع على شاكلة ما يبقى على حذف ولحذ
نحو حذف المضارعة ورد النون المحذوفة هنا لكن هنا الاصل زوي من اختلاف بناء من برة
ذكره ابن عصفور وتبعه ابن هشام في الجامع قلت من خلاف ما عليه القراء
فقد اجمعوا كما يأتي ان شاء الله في باب الوقف على ... كذا
غيرهما وهنا بحث الحذف تشبيه النون بالواو لانها قريبة منها محذوفة بعد حذف
حركتها للجزم والغرض منه التخفيف لكثرة الاستعمال كما حذفت كسرتها ثم ابدلت بعد
حذف الياء فقيل لم ابل لكثرة الاستعمال ايضا ولكون المراد التخفيف لم ير قول النون والجزم دقة
للساكنين عند زوال النون الشابكة كما ردت الواو والياء المحذوفين لنون التوكيد
الخفيفة عند حذفهما وقفا في الواو هل تضربن يا قوم وهل تضربن يا هند مثل تضربوا
وهل تضربي وايضا حذف نون التوكيد الخفيفة وقفا واجب فجعل المحذوف ملغى
بالكلية وحذف نون مضارع كان حذفا جائزا باعتبار المجزوم فلم يرد ما حذف لاجله
قوله وخالفه في هذا يونس وابقى الناظم في التسهيل وهذا استغنى هنا اشتراط
الاتصال النون ساكنا وقال في قول الشاعر فان لم تك المرءاة ابدت وسامة
ليس بضرورة لامكان ان يقول فان تكن المرءاة اخفت وسامة وفيه نظر لان المرءاة
لا تخفي شيئا موجودا بل تبدي ما قابلها من حسن او قبح وكذا قال في قوله

لم يك الحق سوى ان هاجه * رسم دار قد تعفى بالسرار *

ليس بضرورة لان يقول لم يكن حق وقال في قوله

اذا لم تك الحاجات من همة الفتى * فليس بمغن عنه عقد الرتائم *

لتمكنه من ان يقول اذا لم يكن من همة المرء ما نوى * وانت خبير بان هذا مبني على

شيئا

شيئا حذف منها من تفسيره الضرورة فما ينتقض عمدها أو نزل تنزيلها فلا راجع ما مر في
المؤول فقوله ولا يكن شغله المشتغل به الفرا على أن قوله لا يكن فيه تعرض للساكنين
متصل بالذي قبله أي وعن أن مثل لا يكن المشددة لا يكن بكسرها الهمزة تخفيفا ونونه لا يكن للسا
من أجل ما مثل لا يكن المغني واجمع الشرح في النقل فقطعه من الكلام بسبب ذلك *

* مبحث الحروف المشبهة بليس *

ليس ما في التشبيه قياسا في اللغة بل توجيه لإعمال المسموع فهو قياس من العرب
لا استعمال والممنوع الثاني فيسقط سؤال يسير وجوابه بأن هذا استقراء وإن القياس
في اللغة جائز فقوله فأعملها الحجازيون نقله الكسائي عن التهاميين أيضا فقول ابن
مالك في شرح التسهيل أعملها غير الحجازيين مردود ومن أجله أهملها التميميون كما
قاله غيره ولغة أهل نجد منها قال *

* ومهفهف الأعطاف قلت له انتسب * فأجاب ما قتل المحب حرام *

يعني أنه تميمي لرفعه الخبر حرام وكما أهملوها حملوا عليها ليس إذا انتقض نفيها
بإلا فيقولون ليس الطيب إلا المسك بالرفع حكى ذلك أبو عمرو بن
العلاء فبلغ ذلك عيسى بن عمر الثقفي فجاءه فقال يا أبا عمرو ما شيء بلغني عنك
ثم ذكر ذلك له فقال أبو عمرو نمت وأدلج الناس ليس في الأرض تميمي إلا وهو ينصب
ثم قال لليزيدي وخلف الأحمر اذهبا إلى أبي مهدي فلقناه الرفع فإنه لا يرفع وإلى
المنتجع التميمي فلقناه النصب فإنه لا ينصب فأتياهما وجهدا بكل منهما أن يرجع
عن لغته فلم يفعل فأخبرا أبا عمرو وعنده عيسى فقال له عيسى بهذا فقت الناس كذا
في المغني وغير الإعمال بالحجازيين تنكيت على الناظم في الإهمال فإنه يوهم الاتفاق
وكذا وهم قوله في الحكاية وأعلم أحكينه من بعض من قام حكاية العلم إنما هي لغة
الحجازيين ويقولون الأهل أعاد ثم ... يشعر عليه اللغات أن ينسب إلى لغة
معينة كقوله ومكة أو ... شهر وقوله وعن تميم فيه إبدال وقع والتشبيه فيها
عن تميم كسرة وعن هذيل انفتاحا فما ... فقوله فإن الزائد فيه قوله *

* فإن كمناحير ولا كرنبا با ناود وله أخرى *

ويكمل العمل انتفاء التشبيه بليس إذ لا تقترن بما أن والإلا فتشبه النافية ككما
النفي انتقاض نفيها بإلا النفي ثبات وللعمل بغير الغرض والتغيير بالزايدة تنكيت

على التنكير في الاول ولذا قال الحفيد في النكت مقتضاه ان يعبر بالزائدة عوض النافية
المؤكدة فقوله لا زائدة او قلت الزائدة مؤكدة ايضا اذ لا معنى للزائد سوى
التاكيد كما صرح به ويلزم من كونها مؤكدة للنفي ان تكون نافية فلا تخرج عما
اثبته وما نفاه قلت الزائدة مؤكدة للكلام برمته قال ابن جني زيادة الحرف
في الكلام بمنزلة اعادة ذلك الكلام فهي زائدة فلا يلزم ان يكون فيها معنى النفي وان كان الكلام
المؤكد بها منفيا لانها تؤكده من حيث هو نفي واما النافية المؤكدة فما فيها معنى
النفي ولم تؤكد جملة الكلام بل ما زعمنا من ان الكوفيين يرون ان الكلام فيها لا نافية
ايضا نافية مؤكدة فالجواب المذكور لا يتاتى على قولهم بل على قول البصريين
فانهم يقولون انها مع الاهمال زائدة كما قدمنا وتوهم ابن هشام ان البصريين اجمعوا على الاهمال لانها
نافية مؤكدة واما الكوفيون فيرون انها حال كونها نافية مؤكدة فيشكل عليهم الاهمال
مع وجود ما يقتضي العمل ونبه ابن هشام بانها نافية مؤكدة تكف تارة ولا تكف اخرى
كما في ليتما وانما ولذا اجاز ومع الزمخشري الاهمال والاعمال كما نقل عنهم بعض شرح
التسهيل ان المسألة دون خلاف لا يتمشى وبما قررناه علم سقوط قول الشارح ان التصريح
اليه في هذا الموضع انما يتمشى على قول الكوفيين مع ان بناءه على قول البصريين اظهر ورد
في شرح التسهيل على الكوفيين بوجهين آخرهما انها لو كانت نافية مؤكدة لم
تغير العمل كما لا يغير تكرار ما كقوله

* لا ينسك الاسى تاسيا فما * ما من حمام احد معتصما *

وفيها اي في عبارة الناظم اشعار بانحصار الاهمال بالتكرار ولذا جعل ابن عقيل الشرط
عدم تكرارها وتأول ابن هشام البيت المذكور على حذف المعمول قال الموضح ولا اعتبار
في غير لا نحو ما الاول منها انه كرر لبيان المراد تشتغل كما قطعت بين الرفع في
قول الاخر اتسع الخرق على الراقع ونح فلا حجة فيه ثانيها ان العرب فرقوا
ان يغفوا الاسمية والمصدرية التوقيتية كقوله

* يرجي المرء ما ان لا يراه * وتعرض دون ادناه الخطوب *

وكقوله ورج الفتى للخير ما ان رايته البيت لشبهها لفظا بالنافية فلز
م تكرار المقترنة بما النافية زائدة لم يكن لزيادة بما بعدها المزمل لشيء مسوغ وفيها انها
فرزدق انها تعدل الاستفتاحية وقيل مؤكدة الا الانكار كقوله

الا

ألا ان سرى ليلى فبت كئيبا * أحاذر ان تنأى النوى بغضوبا

وقوله لعظمه وقد قيل انه لتقدم أن اخصيت الباء دية الثانية منكرا أن يكون زائد
على خلاف ذلك فإن ذلك سوغ زيادتها فيما فيه من ضعف ومما لا يشبهان فالثانية
من غيرهما بغير الموضوعين وقال الرضي رد عليهم بامتناع الجمع بين أداتي معنى واحد
وأما الجمع بين اللام وقد في لقد سمع الله وبين الواو ثم في ثم ان في الجميع فمعنى التحقيق
يكفي فيه مع اختلاف معنيين فإن أخرى التقريب والتوقع ولا في ألا فمعنى التنبيه أيضا
انتهى قوله بمعنى خبر ما فيه تنكيت على الناظم حيث لم يقيد بقاء النفي بالخبر كما هو
كما في النكت عن الموضع أن يقول مع بقاء نفي الخبر فلا يمنع الاعمال انتقاضه بعد مضي
الخبر نحو ما زيد قائما إلا أبوه وما زيد ضاربا إلا عمرا ولا انتقاضه بالخبر نفسه نحو ما
زيد غير قائم فيجب النصب ولعل عنى البعض بين جائز عند الفراء في الثانية ولا حاجة الى
قول الموضع بالا لأن الصورة الثانية داخلة في غير تغيير الخبر فيما لم ينتقض
نفيه الا بالنفي سلطه عليه لكنه بغير النفي ونفي النفي اثبات بل زيادة قوله
بالا منع لأن الانتقاض بيان ولأنه يشمل العمل بالنسبة لما وليس كما صرح به ابن هشام
وقد قال في الحواشي نحوه بحرف اللام ولكن يقول الشيخ بقاء النفي عبارة محققة
لأنه احترز عن المسائل الثلاث قوله بعد ما بين ما زيد الا سير الذي يسوغ احتجاج
يونس به على جواز اعمالها منتقضا نفيها بالا نعم لا يتأتى مثل هذا التخريج في قوله
الهي بعثرا منارا ويسري ليله الانكالا . اذا نحو من النكال الذي ينكل
نكالا بأن قريب ما فقد الآن ينكل نكالا بعينه من قوله الموصول بفاء فمحمول
الملة وهو محذوف قوله والمعلل بماذا الشرط قرينة وهو مؤخر في النظم من الشروط
الأربعة لأنه يتفرع على هذا الشرط الثاني فكان حق الناظم تقديمه قوله
عمر تبشر المغرور جعله الرضي من قبيل الاتباع على المحل لتعذر الاتباع على اللفظ
وعليه فتسمية نحو لا مغفورا حقيقة ولا يلزم من ذلك أن تصح رعاية محل الخبر
في نحو لا زيد مغفور بنحو الواو ونحو ما زيد رجلا ثم بعد وما هو مصحفة لأن الاتباع انه
لا يجوز لنا ما قلنا به حيث لم يتوهم زوال الاعتبار فلا يعتبر مع امكان اعتبار
الاعراب الظاهر وانما جاز ذلك في غير هذا الموضع لقوة العامل قوله الا بتقديم
الخبر كأمر ولو هو بأوعر يليه وبه صرح في الجامع ومحمد ابن مالك في الكافية

الكبرى وشرحها وتمام الكافية

ورفع نحو ما بنا زيد بما * ومن منع الجر ونصب زعما *

وذا فيه نظر والصحيح أن الكثرة مع تجويز تقديم معمول الخبر فإن منع
تقديم الخبر الكثير وتجويز تقديم معموله الكثير له يكاد يعقل لأن الخبر معمول لما
يقال تقديم له فإذا أجيز أن يليها ما ليس معمولا لها إذا كان ظرفا أو مجرورا بدلا
ما هو معمول لها إذا كان كذلك أجوز بل لو عكس في الجواز والمنع فأجيز تقديم الخبر
الكثير ومنع تقديم المعمول الكثير لكان متجها فإن المعمول قد يمنع تقديم العامل المعمول
ثم كان غير الكثير لا يليها ويجوز أن يليها نقض الخبر ولهذا احتج ابن عصفور ودل
على جواز تقديم الخبر الكثير بما ذكر من أن ذلك في التسهيل وسببه المنصوص على
عدم اشتراط تأخير الخبر مطلقا وعلى عدم اشتراطه بقاء نفيه فقال في التسهيل
وقد تعمل ليس مسكا خبرها موجبا بالا وفاقا لسيبويه في الأول وليونس في الثاني ولا يكن
نسبته إجازة العمل في تقديم الخبر على الاسم لسيبويه مردود بأن ذلك إنما هو
قول العرب وزعم أنه لغة وحكى ما مسيئا من أعتب ومن أحق لولا عن الفراء وابن قاله
وإذا قلت ما منطلق عبد الله وما مسيء من أعتب رفعت ولا يجوز أن يكون مقدما
مثله مؤخرا كما لا يجوز أن تقول إن أخوك عبد الله على حد قولك إن عبد الله أخوك لأنها
ليست بفعل ولأن الفعل هو الذي يتصرف في معموله بالتقديم والتأخير نعم
قال أبو عمرو بعضهم قال ومنه الفرزدق وإذ ما مثلهم بشر ومنه الذي قاله لا يعرف ناد
كلامه قوله لم يعرف شيء مما اعترضه الشارح بأن العرب لا ينطقون بغير لغته
كما قال سيبويه نظر إذا الذي قاله هو أن العرب لا ينطقون بلغتها ويجوز أن ينطق
بلغة غيره قوله قال زاد الشارح وقيل نحو زيدا وقيل لكا فالابن قيفع وقد
وجدت لذلك شاهدا في كتاب الله فهو شاذ إذا تكلم إلى في تنزيلهم وفي مثل
حالة قال الدماميني لا يقال في القراءة الشاذة إنما جاء في كتاب النفاذ
لا يثبت كلام العرب بأن القراءة ورد دليل في القراءة بجواز بنائه مثل الكافة
للمبني قوله فيجوز لا يعمل فيه خلاف منصوص في النكت لا ينطق بتخريجه
من الخلاف في تقديم الخبر الكثير قوله قليل فعلى في التسهيل كثير ونوزع
في ذلك وقد قيل لا يجمعه إلا في بيتين قوله تعز البيت وقول الآخر *

* نصرتك اذ لا صاحب غير خاذل * فبوئت حصنا بالكماة حصينا *

واختار في شرح التسهيل انها تا اخر لكنها تحتمل التاويل الثاني انها يحتمل حذف الخبر وغير استثناء اي لا ناصر لك غير خاذل قاله في المغني وعلى الجملة ففي اعمال لا كليس اقوال الجواز لسيبويه وموافقيه والمنع للاخفش والمبرد فيقدر عامل للمنصوب والثالث انها عاملة في الاسم ويجوز عملها في ترفع رفع بالابتدا قوله الشروط السابقة تنكيت على الناظم في اهماله بعض الشروط قوله نكرتين هو المشهور واجاز ابن جني وابن الشجري كذا عملها في المعرفة وجعله ابن مالك نادرا وانشد والحجة عليهم قول النابغة

* وحلت سواد القلب لا انا باغيا * سواها ولا في حبها متراخيا *

رد عليه المتنبي قوله

* اذا الجود لم يرزق خلاصا من الاذى * فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا *

وتاوله المانعون على ان الاصل لا ارى باغيا فحذف الفعل وانفصل الضمير او على ان الاصل لا انا ارى باغيا فحذفت الجملة الواقعة خبرا وبقيت الحال على حد قراءة علي ونحن عصبة قوله به ابن الحاجب يغتفر ربما بجملة منها ان الخبر المحذوف للمبتدا لانه على هذا التقدير يجب تكرارها كذا قيل وفيه نظر لجواز تركه في الشعر قاله في المغني ثم ان هذه العاملة عمل ليس كما مر في نفي الجنس وتستعمل لنفي الوحدة لا تكون لا لنفي الوحدة قوله ثم زيدت التاء في الشرح لتانيث اللفظ او المبالغة فيها او لهما ويلزم من كونها لهما اجتماع متماثلين لان تاء التانيث ساكنة وضعا وتاء المبالغة متحركة وضعا واجاب ابن زكري في اجابة بان احد الغرضين مقصود ذاتا والاخر تبعا فتعين حكم المقصود بالذات المغني قال الخفشني وعلامة بعضهم نفي مع نفي المعنى كقوله وقيل بمعنى ليس قلت ياء قبل الاشكال والجواب ابدلت السين تاء والجمهور على انها لا والتاء ويزيده انها تكسر التاء الساكنين وانه لم يوقف عليها بالهاء ولابن الحاجب ان التاء زائدة في اول الحين قاله ابو عبيدة مستدلا بانه وجدها في المصحف الامام مختلطة بحين خطا وربما رسم المصحف كثيرا ما يخرج عن القياس على ان المعروف كتابتها منفصلة قال الرضي ويضعفه انهما لا حين وحين في شعر بحين كقوله

العاملين تبينا من عاملا * والمعمول زمانا إن نكرا *

وأيضا فالنولات إن ولات مثل ولا يعملان وإن ولا تمنا فقوله وعملها إجماع
من العرب أي عملها مرة بحسب النكات قليلا بناء المختلف في الناحا في تعريج الى
التي هي فيه فيعني الخبر في المعرف فقوله به تعمل المنصوب يعني ما يعمل
يعمل إن يرفع مبتدأ حذف خبره ويضعفه أن لوجوب حذف الفعل وخبر المبتدأ
من أفعل شعيبة ليس هذا منها وعمل الخبر أيضا إنما يعمل إن والعلة
يريد أنها هي التي لنفي الجنس ومن كلام الفتاري الترضي ونال ولا يتبع دعوى كونه
به هي التبرئة ويقويه لزوم تنكيرها أضيفا حين إليه فإذا انتصب بالخبر
يعني كما في الحال وإذا ارتفع بالابتداء نحو في حين هنا من نحوه عليك
والجمهور على ما للناظم والمرفوع من اسمها فما عمل ليس فقوله شذ هذا أي في نائله
ومن تنكير معموليها المعبر فقوله اسمي زمان كما مر أن عملها في مختص
بلفظ الحين خلافا للفراء ومنها ما مر لكتاب قال في التسهيل ولا تعمل إلا
في الحين بكثرة والساعة والأوان بقلة قال في شرحه ومن إعمالها في الساعة
قول الشاعر

* ندم البغاة ولات ساعة مندم * والبغي مرتع مبتغيه وخيم *

وفي الأوان قوله

* طلبوا صلحنا ولات أوان * فأجبنا أن ليس حين بقاء *

أصله ليس الحين أوان صلح أو ليس الأوان أوان صلح فحذف الاسم على القاعدة وبنا
أضيفا إليه الخبر وقدر تنوينه فبني كقبل وبغير على الكسر لشبهه بنزال
وزنا ونون ضرورة ه وقال في المغني بني على الكسر لشبهه بنزال وزنا أو على
التقاء الساكنين كأمس وجير ونون للضرورة وقال الزمخشري للتعويض كيومئذ
ولو كان كذلك لأعرب لأن العوض كالمعوض منه ه وفيه نظر لأنا نجعل البناء
قبل التعويض ثابتا أو لحمله إلى الكسر أولا نسلم ذلح إذا أنزلنا العوض
منزلة المعوض منه بقي البناء وقيل مر على حذف الجار من اسم لات أي لات من أوان
صلح معهم من أوجه مثل تعبير في قراءة ولات حين مناص بالجر أي لات من حين مناص
عيبها ونقل السيرافي عن الكوفيين أن لات تجر الزمان خاصة لمنز ومنز زيد

كيف مشى الحك الوان

او اختصاصا من اخبار نادر زائد يلزم احتياجه اى تعلقه بفعل او معناه قوله ليس
الحين حين فرار قال ابن مالك في شرح الكافية ولا بد من تقدير المحذوف معرفة لان المراد
نفي كون الحين الذي فاتهم فيه النصر حين فرار اذ بتقدير محذوف وليس المراد نفي حين
جنس الهناء ما منكرا قال فبان انها تعمل في معرفة كالمعنى وفيه بحث اذ لا مانع من تقدير جنس وقد مر
ان لات تعمل في نكرتين فلزم اعمالها في معرفة لزوم ان يتقدم المنع لكن من اصله فالصواب
تقدير المحذوف منكرا وبه نعلم ان ليس المراد نفي حين جنس الهناء بل النفي ناول له
وليس لنا وقت من الاوقات وقت فرار وتلفر فوله حين به بمعنى في الحماسة حين
ليس مجير ولعله روي بها قوله او مبتدأ ذكر قال الدماميني في التكملة مراده منها فقاد
ان ذكر هو الخبر والاسم محذوف اى ليس هناك الحين حين ذكر بمعنى استعير فـ
للزمان لا لكن فان في التشبيه وتمامه على الاصح ان وليس منها قال الدماميني
كقوله

حنت نوار ولات هنا حنت * وبدا الذي كانت نوار أجنت

فلات في هذا واشباهه مهملة وهنا في موضع نصب على الظرفية خبر مقدم او حنت
بتقدير ان المصدرية مبتدأ مؤخرا وفيه نظر لما قاله ابو علي فإن قلت
هنا ظرف مكان فكيف عملت لات فيه كما نقل عن ابي علي ايضا اي وليس الوقت وقت
حنين او يحتاج الى تقدير لان اسم الزمان يضاف للجملة نحو هذا يوم ينفع
قلت يلزم عليه اضافة اسم الاشارة وهو محذور به ليس الرضي صرح بانها
هنا المستعار للزمان فان كان مع التزامه انه اسم اشارة فمشكل وان كان مع
الغاء نظره فيحتاج الى ثبت واجاب ابن زكري بانها انما استعيرت للزمان
مع بقاء معنى الاشارة لم يتغير مدلولها بما به بانها اذا كانت للمكان فالتعيين
واضح اذ المكان مشاهد محسوس يتميز بالاشارة اليه بخلاف الزمان فانه ليس
مشاهدا فاذا اشير به للزمن لم ينقطع عنها الابهام وفي الكافية
الشافية

في لات هنا لات عمل وبعضهم * هنا لنا انما جعل

هُنا
وضعف في شرحها القول بان هنا اسم لات بلزومها الظرفية ومنع
تتصرفا وعمل لات في معرفة كما مر ومنع تعلقها فيها قلت وضعفه

أيضا دعوى استعارة اسم المكان للزمان ودعوى الإضافة في اسم إن شارة
وإن وجد بها سيبويه كذا هذا الدفين فيه يرد على أعراب ابن عصفور وهذا منها
اسم لات غير متصل وإن الخبر وقت غرور متصل للجملة أي وليس ذلك الوقت وقت
حين وقرره في المغني بأن قضيته الجمع بين معموليها وإن المكان ليس قائم مقام
المكان قوله شاذ والنادر دون القليل وقد اعترض في اقتصاره التسهيل على
إعمال لات على إعمالها قال أبو حيان وفي المعرب إن العكس وإن عملت ليس ونكرة
ولم يرد من إعمالها إلا بيتان ولذا تثبت القواعد بمثل ذلك في القول بالمنع سيبويه
ذكر أنه تابع اشتهر أنها من لغة تميم وأما أن جمهور البصريين جوزوا إعمالها ومنعوا
إعمال لا وعزي المنع للمبرد فيما أن إعمال لغة معينة وإعمالها غير مختص بلغة
تأمل قوله وكغيرها يستثنى من إطلاقه فيما تعمل في النكرة والمعرفة بقول
النظم في العلا أن عمل المعهود أعني في النكرات فيسير بالنسبة لها وإن عمل على
مثلها فعمل يسير بالنسبة للأولى لا يشترط التنكير في معمولها المعمول أو سيه
وفي المغني كما مر وتجاب بأنه يحمل على النادر والشاذ في لا يرفع من خارج
قوله وقد تزاد الباء آخر هذا البحث تنكيتا على النظم إذ جعله أثناء الحروف
المترجم بها مع تعلقه بالعمل أعني الخبر بعدها وفي ذكره تزاد تتميم لما أهمله ظهر
والتصريح بكونها زائدة وكأنه تركه لوضوحه قوله في خبر ليس وما فيهما على ما
لشرط بها بالنافية وعكس كلام في المترجم له ما وقد تركها واشتهر ذلك شرح
المسئلة أمر أخل بها الموضع كما قاله أحر بأن كون الخبر منفيا فلا يجوز أن يقال
ولو ثم انتفع الدليل على النفي في نحو ليس زيد بشيء إلا شيئا لا يعبأ به
فأما قوله

وليس إلا فاعله بما لع وإن إذا غدا كذا اثني

يقبل ؟ بالكسرة بناء على إعراب على اتباع اللغة فيما كونه لا يجاب فيخرج ليس
مثله أصلا ثالثها كونه غير مستثنى فيخرج أقول ليس زيد إلا به يكون زيد قائما له
الموضع في الخلاف ورابعها كونه غير منفي لا يتم ولا يجوز ما زيد بعيش
نحو عمر التميميين وأجازه هشام خامسها أن لا يكون كان التشبيه خلافا
للكسائي أجاز ليس بكذا لك كذا في النكت والظاهر أنه يشترط ألا يكون جارا

وعرورا

ويجوز ايضا مطلقا اذ لا يجوز ليس زيد ببعب الدار اذا اجاز ان يدخل على مثله ومعمول الخبر
ان دخولها على الاسم ممنوع لانه يرد قليلا اذا تاخر عن الخبر وكان ان او ان وصلتهما
كقراءة ليس البر ان تولوا وقوله

أليس عجيبا بان الفتى * يصاب ببعض الذي في يديه

قوله ما شامل للعاملة نحو وما ربك بظلام للعبيد وما الله بغافل لان
الخبر لم يجئ في التنزيل مجردا عن الباء الا منصوبا نحو ما هذا بشرا ولغير العاملة
اما على لغة تميم خلافا لابي علي والزمخشري هنا شيئا ان المقتضي لزيادة الباء
نصب الخبر وليس كذلك بل المقتضي نفيه ومنه قول الفرزدق

لعمرك ما معن بتارك حقه * ولا منسئ معروه متيسر

واما لاختلال شرط كافتراق الاسم بان كقوله

لعمرك ما ان ابو مالك * بواه ولا بضعيف قواه

او لتقدم الخبر كقوله

اما والله ان لو كنت حرا * وما بالحر انت ولا العتيق

ذكر بعضهم ان عطفها على ليس يقتضي اضافة الخبر اليها فتخرج المهملة وفرق بينهما
بان الاضافة لادنى ملابسة فلا يلزم من اضافة الخبر الى ما كونها عاملة فيه
او يقال الغافير بحمل تقييده بالكثرة فان صنيع التسهيل يقتضي ان زيادتها
بعد ما المهملة ليس بكثير بل قليل بحر المقام ويرد على الناظم ان عبارته تصدق
بالخبر عن مبتدا تال للتكلم ما وليس نحو ما زيد ابوه قائم وليس زيد ابوه قائم مع انه
لا يجوز دخول الباء عليه ومن الايراد وارد عليه سواء حملت ما في كلامه على
الملغاة وفيما او على العاملة فقط لان كلامه كان فيهما خلافا لليس حيث
خصه بالاول واما الموضع فان حملت ما في كلامه على العاملة فلا يرد عليه
لان اضافة الخبر اليها لا كونه قائم مقامها وان حملت ما على الملغاة واضافة الخبر
اليها لادنى ملابسة ورد عليه ايضا ولا يمتنع دخول الباء في خبر المبتدا
التالي لها ما معنى او اعرابا وما هو بمنزلته من الغرابة ان يكون ضمير
الشان لانه لا يفسر الا بجملة فيلزم ان يكون ان يكون مبتدا لما بعده خبره ودخلت
عليه الباء وهو ممتنع وكذا يمتنع كونه ان يكون مبتدا الخبر عنه بما قبله اذا جعل

من ضمير اخرى بل الصواب ان ضمير اخرى ويبرز حتى حيث خبر ما وان يعم فاعل اسم
الفاعل من جعلنا قوله في خبره فيه ما في التمثيل بالتبرية وليس المراد بالتبرية
العاملة عمل ان فقط كما توهمه الشاطبي وغيره بل المراد التبرية ما يدل على نفي
الجنس على العموم سواء كانت عاملة عمل ان كقولهم لا خير بخير بعده النار وتحتمل
الباء الكريمة ان عاملة او مهملة ويحتملهما بيت سواد بن قارب رضي الله عنه
قوله وكذا بعد بيد تنكيت على الناظم في تخصيصه كالنبية ثم من عمم
على لا بالخبر نصا به انية تعين الا مع ان المختص بالثاني بافعال القلوب لا يسمى
غير ابيه العبارة تغليبا او استعمال النفي في حقيقته ومجازه بالنظر
للالفاظ قوله لخبر الكاف مشعرة بعدم الحصر فقد تدخل في الخبر بعد مثل نحو
الا بل اخر عيش لمن يدري به وفي المثنى نحو بمستحدثهم وافعال المتعبين عاملتها
كقوله فما انبعثت بمزؤود ولا وكل وكذا الكامل نحو كفى بالله والمفعول نحو ولا
تلقوا بايديكم قوله في تعنوا ولم يعيا انه بقادر زيادة الى خبر ليس ولكن ردها
الى خبر الناسخ المنفي لكان الفرق ان لا بعنوا ولم يعلموا ان الله قادر واذا الروية
هنا علمية تنبيه ما ينبني على كثرة دخول الباء في خبر ليس وما وقلته
بعد غيرهما ان الكاف تقتضي بالجر على توهم دخول الباء في خبرهما كثيرا او في
غيرهما قليلا في الكثير قوله

بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا

وقوله فما الحازم مغترا ولا بمهمل ان لم يكن للمعروف بالعقل عارفا
وفي كونه مقيسا خلاف ومن القليل قوله وما كنت ذا نيبم ولا منيم
فيسهم منهل

فصل افعال المقاربة

من يعمل كاد واخواتها عمل كان واخواتها لانها تثبت لها ما لها كما ثبت
لكان بل اختصاصها باحكام ككون الخبر فيها يكون في الاغلب الا جملة مضارعية
وهاء وان الشيخ ابن الحاجب ادخل جميع افعال الباب تحت هذه الترجمة فقال اما
وضع لدنو الخبر رجاء او حصولا واخذا فيه وزعم الشلوبين انها عاملة ان الحقنا
تختلف فتارة توخذ باعتبار اشتراك الفعل على المحمول كيته لم يحصل

نحو

نحو يكاد زيتها يضيء ، او باعتبار قرب زمن حصوله نحو كاد زيد يدخل المدينة
وتارة توخذ باعتبار قرب حصوله من التيقن والقطع بان يكون مرجو الحصول في
قرب نحو عسى الله ان يجعل بينكم وبين الذين عاديتم منهم مودة او بعيد نحو عسى
ربكم ان يدخلكم جنات فهي للترجي لم يوخذ باعتبار الزمن وفي عبارة الرماني في
شرح العمدة عن افعال الرجاء بالمقاربة الظنية وعن كاد ونحوها بالمقاربة
اليقينية وتارة توخذ باعتبار الاشراف على تمام الفعل وحصوله في مثله كما
في افعال الشروع وفسر ناظم الرجز ابن الحاجب بما فيه ثم بين كنه وردت تسمية
له سماء وعلى هذا اجلالها زواية تغليب قوله من باب تسمية الكل اعترض
بانه ليس هنا كل بل افعال مسرودة مجموعة في الذكر ولم تتركب منها حقيقة
وهي تلتيم منها ذات فلا تسمى كلا اذ الكل ما تركب من اجزاء فيه ما اجتمع من عدة اشياء
مختلفة فالصحيح ان يقال اطلاق الكلمة للمقاربة على ما سبق او ترجم لها بافعال المقاربة
وذكر معها افعال الرجاء والشروع استطرادا او غلب افعال المقاربة لتوسطها
في المعنى بين افعال الرجاء وافعال الشروع فغلب المتوسط على الطرفين
قوله ما وضع للدلالة على قرب الخبر اللام للتعليل اذ الدلالة عرض من
الوضع فيه انما الموضوع له والموضوع له من قرب الخبر بنفسه كما يستفاد
من هذه العبارة التي اما قوله كاد نحو وما كادوا يفعلون فبيان انها
للقرب رد لما قيل من اثباتها نفي ونفيها اثبات فاذا قيل كاد يفعل فمعناه
لم يفعل نحو وان كادوا ليفتنونك واذا قيل لم يكد يفعل فمعناه فعل كقوله
وما كادوا يفعلون قال في المغني واشتهر ذلك حتى جعله المعري لغزا فقال
أنحوي هذا العصر ما هي لفظة ... جرت في لساني جرهم وثمود ... اذا استعملت
في صورة الجحد اثبتت ... وان اثبتت قامت مقام جحود ... والصواب
انها كغيرها في ان نفيها نفي واثباتها اثبات فاذا قلت كاد يفعل فمعناه قارب
الفعل ولم يفعل فنفيها يستفاد عرفا من حصول الفعل والا كان الاخبار بحصوله في
مقاربته مقعا اذ لا يحسن عرفا ان يقال لمن صلى قارب الصلاة واذا قيل ما
كاد يفعل فقد نفيت مقاربة الفعل ولزم من ذلك نفي الفعل فيه من
لم يقارب الفعل لم يفعل نحو لم يكد يراها وهذا كان ابلغ من لم يرها

وإنما وما كادوا يفعلون مع أنهم قد فعلوا الذبح بعد اضطرابهم عن حالهم أولا إذ بعدوا
عن ذبحها بدليل ما تلي علينا من تعنيتهم وتكرر سؤالهم وقد ورد الذم بشدة على
الملغز في قالب الألغاز فقال

* نعم كاد في قول من أراد ملغزا * ولكن هذا القول غير جميل *

* وصح قضوا أنها مثل غيرها * يعني وفيه ترك لغير سبيل *

وقال شيخنا أبو حفص في بغية الأريب مراد القوم أن إثباتها يدل على نفي
مضمون خبرها إلا أن القرب من الفعل فيكون أنه مع انتفائه أولا كان حاصلا
لكن آخر الأمر فيه قريبا منه وإن النفي وإن دخل عليها لإفادة تسلطه
في المعنى على خبرها وقعنا ما تسلط على ذلك النفي فهو من باب مقاربة السلب
لا من باب سلب المقاربة كما قيل في المضارع بعد لو أنه يفيد الاستمرار وفي
الجملة الاسمية بعد النفي أنه لاستمرار النفي لا لنفي الاستمرار وفي
صيغة المبالغة بعد النفي أنها للمبالغة في النفي لا لنفي المبالغة فمعنى
وما كادوا يفعلون كادوا أن لا يفعلوا لأنه يتوقع استبعاده لعلمهم على قرينة
خارجة فإن قيل ثبوت المبالغة في قوله تعالى لم يكد يراها واتفاق مقام كلام
العلماء وتكاثبهم قال لم يرها مناسبة عدم مقاربة الرؤية لعدم مقاربة عدم الرؤية
قلت إنه نسلم دلالة المقام على ما ذكر بل يكفي في المبالغة أن تكون اليد بحيث
تخفى على غير المتمعن من أهل كل أمة ونحوه وأوشك في كثير ونحوه وفي الدال
بمعنى قرب يقال كربت الشمس دنت للغروب وأوشك في الأصل بمعنى أسرع يقال
أوشك فلان في السير وجعلهما ابن الحاجب للشروع قال الجلال وعد كرب للشروع
رأي بعضهم والمشهور خلافه وعد أوشك منها كذا للغير ه وصحح أبو حيان
أن أوشك للرجا كعسى وزاد في التسهيل للمقاربة هلهل وأولى وفي بعض نسخه
زيادة ألم وفي الشرور وعد هلهل في أفعال الشروع قال الجلال لم أقف على بيته له
وفرعون في الجامع وتعاليبه الكلبية من أفعال المقاربة ه وشاهد قوله

* وطئنا ديار المعتدين فهلهلت * نفوسهم قبل الإماتة تزهق *

* وشاهد أولى وألم أغرب ما قوله *

* فعادى بين هاديتين منها * وأولى أن يزيد على الثلاث *

قال

قال الرضي ولا يستعمل الدفع ان في الكلام كونهما مفعولا له ولا حالا ويونس ان الاصمعي
فسر هنا بفارس وانشد عليه هذا البيت كما في الصحاح وفي قيل انه وليس اسم فعل
قال الشاطبي ويحتمل ان يكون تفسيرهم لها بالفعل تفسير معنى وهذا صريح في
انه حرف وان ما ينبت الربيع ما يقتل حبطا او يلم واللغة محذوف اي يلم يقتل وفيه
تقدير ان اللام بمعنى في فحذف ان يقدر ان يلم من القتل فلا حاجة فيه قوله وحرى
واخلولق قال ابو حيان الجمهور ان حرى اسم منون لا يثنى ولا يجمع ولا يذكر
قال ومنهم من يثني ويجمع ومنهم من يثني بعضهم فلعل ابن مالك وقف على تفسير بعضهم
فتوهمه فعلا وقد فسر الرضي انه يقال حرى بفتح الراء منونا فلا يؤنث ولا يثنى
ولا يجمع وحرى على وزن فعيل وحرى بحذف الياء ويثنيان ويجمعان ويقال حرى زيد
ان يفعل كذا بكسر الراء واخلولق زيد ان يفعل اي صار حريا او خليقا فاثبتا للفعل
ولا ذكر على فعل كما ذكر والمذكور في النظم حرى بالفتح وفي يقال اذا ثبت المكسور
ثبت المفتوح على لغة طيء في رضي ولقي بفتح عينه وقال المرادي نبه على عينه في
في المشارق انه يقال حرى زيد ان يفعل كذا وتاميك بد اما ماتفة مطلقا
قلت يحتمل ان يكون ابن مالك عنى مكسور العين ثم نبه على يصح بفتحه
نعم في شرح الشذور انه عربها اهل كتب الافعال كابن القوطية وابن طريف والسرقسطي
وانشدوا عليه شعرا وحكاه الشاطبي عن ابن القوطية وهذا صريح في اثباتها
بفتح الراء ونحو يصح ذلك الذي ابن مالك لكان جديرا بالتعرض له ام قلت
والشعر الذي انشدوه هو قوله

حرا ابو النجم ان يشزا * وان تراه النابه العزا

انشده ابن خطيب المنصورية ثم بعد ثبوت حرا بالفعل في كونها وكون اخلولق من
هذا الباب بالرفع فيهم حرى بكذا وما حكاه تيم وابن العلج منا انه يقال اخلولقت
السماء ان تمطر واخلولقت الدار ان تخرب دليل على ان الفعلين يتعديان
بالجارة كي يعرف الجار اذا مع ان وصلتها وليسا من النواسخ في شيء وهذا
ما نشد عن تمام الشاطبي وغيره فقيسها ووقع في مسبك المنظوم ان اخلولق
من افعال المقاربة ككاد قال الجلال وهو غريب لم اره في شيء من كتبه قوله
انشا بالهمز وبادل لعب في اللغة موسر وانشا يحكي ومنه قول الشاعر

٢ جعل

فانشأت أعرب عما كان مكنونا . قوله وطفق كفرح بالفاء والباء وكجلس بالقاف
فقط وفي التنزيل وطفقا يخصفان . قوله وجعل منه قوله وقد جعلت إذا ما
قمت يثقلني . البيت . قوله وعلق منه قوله . أراك علقت تظلم من أجرنا .
وظلم الجار إذلال المجير . قوله وأخذ منه قوله . فأخذت أسأل والرسوم تجيبني
. وزاد غيره كقول الشاعر

هببت ألوم القلب في طاعة الهوى فلج كأني كنت باللوم أغريه

وقام كقوله . فقام يذود الناس عنها بسيفه . وزاد الرضي أقبل وقرب
قوله مفردا تفسير لقول الناظم غير مضارع لأنه صادق بالمفرد والجملة الاسمية
والماضوية والشرط وغيرها ولم يقع بعد كاد وعسى منها إلا المفرد وقال
ابن هشام معطوف بالواو على قوله تماديا في تمادى وأخواتها مما يشمل غير
المضارع المفرد والجملة الاسمية والماضوية بعد جعل قوله رافعا ضمير
الاسم قال الرضي ويتعين في أخبار جميع أفعال المقاربة أن يكون رافعا لضمير
اسمها فلا تقول كاد زيد يخرج غلامه إلا أن يكون المسند إلى سببه بمعنى
المسند إلى ضميره نحو كاد زيد تخرج نفسه لأنه بمعنى كاد يموت . قال اللقاني في
عن هذا البيت الثاني أي معنى تكلمني أحجاري بتكلم قلت ذكر البيت الأول
فقد قال الدماميني أن بعضهم أوله على معنى أخذت تهوي ويرد هنا قوله تعالى
من بعد ما كاد تزيغ قلوب فريق منهم وأجاب بأن الشأن مخصوص بما
إذا لم ترفع ضمير الشأن قال الكشاف في كاد ضمير الشأن وشبهه من بعد
ليس خلوا الجملة مثله وقرئ يزيغ بالياء . قلت زاد البيضاوي أو في كاد
ضمير القوم ومثله يصح هنا العقبة للشرط المذكور ويجوز على قراءة تزيغ
بالفوقية أن يكون قلوب اسم كاد وفي تزيغ ضميره فيكون من توسط الخبر
وهو جائز اتفاقا فيما ليس مقرونا بأن وكذا يقال إنه من التنازع كما زعم الرضي
لاستلزام التنازع صحة إعمال كل من العاملين وقد علمت أنه لا يصح
إعمال الثاني هنا فقوله بدله مرة قد تقرر أن البدل على نية تكرار العامل
وبه يتم هذا الجواب إلا إذا جعل الخبر للعامل المقدر في المطعوف قال اللقاني
والظاهر أنه للمطعوف . وقال ابن مرزوق مراعاة الغزلاني أو حينئذ الحكم هنا

بحلال

بخلاف القائم فالخبر المذكور العامل المقدر ويغني عن خبر المقدرة قوله
وماذا عسى يتبين تقدير اعرابه فماذا اسم ركب مع ذا مفعول يبلغ والا بنيتهما
انكار وفي بناء وذلك لان الخبر لا يتقدم كما تقدم والتمثيل بان المعمول يتقدم
حيث لا يتقدم العامل كثير او هو كما قيل على رفع جهده وكذا على نصبه لانه
نصب بنزع الخافض اي بجهده وادخل كلمة عسى لانه كان خائفا ان يبلغ جهده
الحجاج ما وراء معنى زيادة لكنه جعلها لا يبلغه والمعنى اي شيء يبلغ جهد
الحجاج او يبلغ الحجاج بجهده وفيها مجاوزتها معنى زيادة عسى ان يبلغ شيئا
قوله مضارعا لان المراد الدلالة على حدوث مضمون الخبر باسمه في الحال او الاستقبال
والموضوع لذلك هو المضارع واستلزم ذلك بقية الشروط اي كونه جملة
فعلية مرفوعها ضمير الاسم قوله اذا لم يستطع ان قيل اذا ظرف مستقبل
فكيف يعمل فيه وهو ماض وان اول بالمضارع كان حالا لان افعال الشروع
تستلزم حالية مضمون الخبر بمعنى الماضي فلا فائدة معها قلنا انما تلزم حالية
الجزء الذي وقع به الشروع فيجوز اعتبار الاستقبال فيما عداه قوله ان يكون
الفعل مقرونا بان لا يخفى ان الخبر المصدر يصير ما اقترن به مفردا فهذا
الشرط مناقض لما سبق من اشتراط كون الخبر جملة وقد يجاب بان المشترط وجود
صورة الجملة ثم تارة تكون جملة لفظا وتقديرا وتارة تكون جملة صورة لا تقديرا او ل لفظا
الخبر المصدري ولا يلزم الاخبار بالحدث عن الذات فيكون من باب المبالغة كزيد
عدل او يقدر مضاف قبل الاسم او قبل الخبر على حد ولكن البر من امن صاحب
البر او بر من امن وقيل ان ان زائدة لا مصدرية قال في المغني وليس بشيء لانها
نصبت ولا تعمل الزائدة قلت لم يرد صاحب هذا القول حقيقة الزيادة
وانما اراد انها مثلها غير مسبوكة وقد رأيته لابي عصفور في شرح الجمل كما نقله
يس وقال ابن في هذا الباب لا تقدر بالمصدر انما اتي بها لتدل على ان الفعل
مترقب بدليل انهم لما نطقوا بالخبر مفردا جاء وان غير مصدر فقالوا لا تكثرن
اني عسيت صائما كما يقدر كان زيد يصوم فكان زيد صائما ومنها حتى
والمسيرط ان المقرون بان مفعول والكلام من باب الفعل المتعدي والفاعل
والمفعول اي قارب زيد القيام ان القائم والفاعل والمتعلق اي قرب زيد من

ان يفعل وحذف الجار توسعا وذهب الكوفيون الى ان الفعل قائم بمنزلة فرع
وان والفعل بدل اشتمال من فاعله قال في المغني ورد بانه حينئذ يكون بدلا لازما
تتوقف عليه فائدة الكلام وليس من شان البدل او قيل الفعل نائب عن ان وصلتها
بدل اشتمال من الاسم سد مسد الجزئين كما سد مسد المفعولين في قراءة حمزة ولا تحسبن
الذين كفروا انما نملي لهم خير بتاء الخطاب واختاره ابن مالك بعد ستة اوجه
قوله والغالب في خبر عسى الخ كان مراده ان التجرد بعد عسى ليس بضرورة وهو
قائم كلام شرح الجمهور خصوه بالشعر كالبيت المذكور وكقوله

عسى فرج ياتي به الله انه * له كل يوم في خليقته امر

وقد يقترن خبر عسى بالسين قال في المغني وهو نادر جدا كقوله

عسى طيئ من طيئ بعد هذه * ستطفئ غلات الكلى والجوانح

قوله واوشك عليه الاقتران فعكس كاد مبني على ما صححه ابو حيان وابن هشام
وانما على انه للمقاربة فوجهه ان المقاربة عارضة لمعناها وركاد ذكره اذ
هي موضوعة للاسراع المقتضي للقرب قاله اللقاني وقد سوى في شرح الكافية
فيها بين الاقتران وعدمه قوله يوشك بكسر الشين وحكى الزركشي في تعليقه
على البخاري فتحها على لغة ردية على صورة المبني للمفعول وليس به وذكر بالعكس
سوى ايضا في شرح الكافية بين الاقتران وعدمه والتجرد قوله ولم يذكر كان
شرح به وقابل الاصح في النظم وبه شرح ابنه واعترضه ابو حيان وبان لم
يتبع فيمنع ما سكت عنه غايته انه من بعض اشترك استدرك عليه فلم يسمع
ولم يعرفه قبله العلماء انه لم يسمعه لقلته قال المؤلف انه اشار بمنع
ابن الحاجب في جعله كرب للشروع وتبعه به عبارة المفصل ايضا قوله
الاربعة زاد الشارح انبرى كرب وعسى لا كما يقول عسى المتصرفة بمعنى اشتق
قال الدماميني بعدما حكى عن شرح التعجيم عسا يعسو او يعسي وفي حلي
العلم لعبد الرحيم الغيم وانه يقال من عسيت يفعل وبه فاعل الى ان قال انا زيد
حكا عسى وقد قال الشاعر

عساك تعذر في مدحي فتتركنيه * فانني بمعزل عن الغريب عسى

قال الشيخ انما عسى هنا بمعنى غلب ووقع هنا الوهم بعينه لكم

قوله وشرع

يعني ابن الحاجب يقال في شرحه في باب التعجب شرط ما أفعل إذا عبر به بمعنى
ما أفعله وأفعل به بني من غير متصرف ونحو أشرف في العلم إذا عبر بالمعنى
ثم توهم أن الفعل مأخوذ منه عسى انتهى للمغاربة في كلام الرماميني وفي قوله
أن يفعل وما بعده اعتراض على قول الناظم لا غير لأنه إن عنى لا غير أو شبهه وكلا
انتقض بعسى وغيرهما وإن أراد به غير المضارع انتقض بالمصدر لذ باسم فاعل
أو شبهه لأنه استثناء إذ قوله وزادوا هو شبهه على هذا في قوله الاستثناء من
قوله لا غير ولقد أجاد في الكافية حيث قال وكاد واعتقد كابن أو هو شكله
على أن به غير عن غير الموضع وبان تأخيره إن شاء الله في الإضافة قوله كقولهم
مع قوله تعالى الله ولي يجلس وبرح للموافقة في المصدر أيضا قوله با ليت ناي
قال ابن مالك أراد بالموت التي كرت أتيه فأقام اسم الفاعل مقام الفعل انتهى
فيستخرج منه بيان أن الفعل المضارع ويكون كر يكر بن باسم في هذا البيت واقعة
نافلا أن الموت عنقود في بيت خبر بئر وهذا مع الموضع أي موافقة الناظم
بعدما قال أفعل ما وله يكون من كاد تامة بمعنى أراد كقوله

بان تجمع أسباب وأعمرة * وساكن بلغوا الأمر الذي كادوا

لفساد المعنى أي أن يريد الموت فإن جعلت أن واقعة على العمل وكنى بإرادة
العمل عن عمله بالفعل الملازمة الغالبة فقد تعسفت قوله كان يوم
تغيير الخبر المجزوم يموت فيه قوله لا أثنين قلت تغير حروف بالتنوين
بمصدر أقلنت مع قصر حرف بالكسر لما لحق والموضع في بئر كر لا المعتبر
كالنظم قوله تخصص الإشكال الاختلاط فهذه كرة النظم وغيره من قولهم
موجود لأن يفعل بالتنوين أي معنى على الخبر بمعنى الوصف لأنه نحو ما كان
بمعنى الوصف كان يحتمل الضمير وإن يفعل خبر وليس مما نحن فيه وقولهم المضارع
لا يتحمل الضمير يعتبر به إذا استعمل في الحرف فقيد على حقيقته قوله
فيستغني به عن الخبر كما مر كلام الجماعة كما قال الرماميني أنها في هذه
الحالة تامة ولا يقال إنها استغنت عن الخبر وما قال ابن مالك الجماعة
يقال عنها أنها ناقصة وإنما ساواه ضرح بالخبر أن سرت أو وصلتهما مسد
ثم في الحسبان الناصر أن يتركوا إذ لم يقل الخبر لأنه حسب الناصر حجة على

أفلحا ونقل بعض عن الجوهري أنه قال الصواب وأحسن أن يقال إن الفعل بعد عسى
عسى الجزولي لا إنما تغني عن الثاني من ذلك يوهم أنها في موضع الثاني بعد
عسى كما يقولون في أفعال الزيادة أن الفاعل أغنى عن الخبر وقال الشهاب القاسمي
كلام كثير إشارة إلى التمام بمعنى أن فاعل الكلام التي كانت تفتقر إلى تحمل ضمير
فيكون مغنيا عن ثان أي أنه يحتاج معه إلى جزء ثان لكن هذا إنما يقال أغنيا الناظم
في شرحي التسهيل والكافية فيها يج بأنه ترك التعرض للأول لوضوح أمره
في أن والفعل حالة محله بعد ما مصدر وأغنا فيما عنه في غاية الوضوح وعلى
ما اختاره كثير فإن الفعل في موضع رفع ونصب باعتبارين وفيه ما يقع منه
قلبيه هذا الإسناد إلى أن والفعل في غير ابن فعال الثلاثة بما أفت فت
من أفعال هذا الباب غير بل كان وهذا أوجه الفرق أنها أن الخبر فيها
لا يتقدم على الفعل اتفاقا لأن التزام كونه جملة خروج عن الأصل وخفي
فلا تكثر مخالفة الأصل مرة ثالثة وفيها أنها جامدة أو غير تامة التصرف فلا
يتوسع فيها فلا أن يتقدم ما وعلى الاسم في المقترن بهما كذا للتزم ما يبني
ومنها أنه يجوز حذفه إن علم كقوله

* هممت ولم أفعل وكدت وليتني * تركت على عثمان تبكي حلائله *

ومن العجيب ما استعار أبو كلثم فلما طلبه أهله رموا هم به فرجعوا القهقرى
فرعاية ليتوقى بقسر سكينا في شأفه ليقتله بمن بعض عليه وأحسن
أدبه وفي ذلك يقول أبياتا هذا أولها ومنها أن كاد قد تزاد عند الجمهور
خلافا للأخفش تمسكا بقوله تعالى إن الساعة آتية أكاد أخفيها لأنه
في أخفيها وأجيب بأن المعنى أكاد أخفيها فلا أقول إنها آتية ومنها
إهمال عسى عند ثعلب وحكى عسى زيد قائم ويتخرج على أن الاسم ضمير
الشأن وهو تأويله قال ابن هشام ليس بمشهور إضمار الشأن في أفعال المقاربة
إلا كاد وفي البيتين فيه الذكر وليس ومنها ما سمع من لزوم كون الخبر فعلا
مضارعا أن فاعلها ضمير الاسم فقوله على أعدائهم تنكيت على النظم في تعميم
عسى من هذه الثلاثة ولذا صلح الشاطبي بقوله وجرد عن البيت
فقوله فيكون الاسم مرفوعا بعسى هذا ما لم يمنع مانع كقوله تعالى

عسى

عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا افاده انه لو جعل ربك اسم عسى وان يبعثك خبرها وفيه ضمير الاسم لزم فصل الصلة وهي يبعثك من معمولها وهو مقاما باجنبي وهو ربك ان جعل اسما لعسى وذلك ممتنع فيتعين ان يكون ربك فاعلا ليبعث وعسى مسندة الى ان والفعل فقوله هل عسيتم ان قيل كيف دخلت هل على عسى وهو انشاء فالجواب ان هل للاستفهام التقريري وهو مسلط على الخبر ودخلت عسى تنبيها على توقع الجبن منهم وترك القتال الذي كتب عليهم وانه بصدد ذلك وانه كالكائن في هذا التوقع

فصل الأحرف الثمانية

عبر هو وابن الحاجب عنها بالحروف المشبهة وانتقد المبرد وابن السراج التعبير بالحروف الذي هو جمع كثرة فعدل المص الى الاحرف الذي هو جمع قلة واجيب للمبرد بان جمع الكثرة قد يوضع موضع جمع القلة كثلاثة قروء وبانه اعتبر ما يعرض فيها من اللغات والتغيير فتزيد على العشرة وحقق السعد في التلويح ان الجمعين متفقان في المبدا اعني الثلاثة وانما يفترقان في المنتهى فجمع القلة منتهاه العشرة وجمع الكثرة لا يقف على غاية بدليل انهم لم يفرقوا في افادة الجمع المحلى بال الاستغراق بين الجمعين نحو فاقتلوا المشركين واكرموا العلماء وانما سميت هذه الاحرف مشبهة لما في التسهيل من ان لها شبها بكان الناقصة في لزوم المبتدا والخبر والاستغناء بهما [illegible] واما الاستغناء فخصيصتين لدخولهما على الجملتين بخلاف لولا الامتناعية فلا يليها الا من المبتدا والخبر لا يستغني بهما لذكر هذا استغنى باب المعترضة ويجاب بانها من الملكسورة فلما اشبهت كان بما ذكر عملت عملها معكوسا ليكون الجزآن معها كمفعول قدم وفاعل اخر تنبيها على الفرعية وكذلك معانيها في الافعال ككانا كالعمرو والاسماء كالمفعول ما عملها اعرابيها هذا بما قاله في التسهيل وهو منتقض بما المجازية واخواتها فانها اشبهت ليس ولم ينعكس فيها عملها ووجه الترغيب للشبه بما قاله هذه الاحرف تشبه الفعل الثلاثي المتعدي لفظا ومعنى اما لفظا فانها ثلاثية فما عداها بعضها يكون لفظه بعلا ثلاثي بالفتح لكون ما فيها من الحروف واما معنى فان علمنا انه ان لم يكن بانفله مع خفة الفتح ففي وجه اخر للشبه وان علمنا البعل فلا يكون

وجها للمشبه اللفظ لتاخره عن وجود الشبه وترتبه عليه واما معناها
فلانها بعثرتها انها حققت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت ولانها
تقتضي متعلقين كالفعل المتعدي اذ مقتضاها في الاصل النسبة في الجملة الداخلية
والنسبة تستلزم طرفين فيها اشبهت فيها عمل الفعل المتعدي في متعلقيه واما
تفريع المنصوب على المرفوع فلتقدم مرفوعها على ما الحجازية واخواتها لانها
تشبه لا ليس النافية من جهة واحدة ويسمى المعنى بفرع المنصوب بتقديم
على المرفوع لانه تصرف فيها على الفرع اذ عمل الفعل الكسعي ان يرفع ثم ينصب
فعكسه غير كسعي فيه تصرف في العمل وقيل لما كان بعضها على لفظ الفعل
كان المفتوحة التي عكس العمل فرقا بينها وبين الافعال التي بمعناها او تنبيها
على فرعية الاثر على فرعية المؤثر في التاثير وهاتان العلتان ثابتتان في ما الحجازية
ولم يفرع منصوبها فالوجه ما مر قوله فتنصب المبتدا من تعقيب المجموع
للمجموع اذ ليس نصبها المبتدا متاخرا عن دخولها على الجزئين بل عن دخولها
عليه بعقبه فاذا جاء الخبر بعده وفي التسهيل وقد لا تدخل عليه وان لا تدخل
عليه من الاحرف بغني المبتدا المخبر عنه بمفرد طلبي والذي يلزم التصدير او
الحذف او عدم التصرف او الابتدائية بنفسه او مصحوب لفظي او معنوي كما مر
واما الجملة الطلبية فلا يخبر بها ايضا في هذا الباب وفي التسهيل وربما دخلت
ان على ما خبره نهي ومثاله قوله *

ان الذين قتلتم امس سيدهم * لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما *

ومنع بعض ولا يجوز الاخبار هنا بالطلب الذي بلفظ الخبر نحو اللهم اني اسئلك
الجنة وما يقرب اليها اللهم اني اعوذ بك من الهم والحزن ومن هذا كثير في الحديث
ولا يجوز الاخبار بالانشاء الذي ليس بطلب وان كان بلفظ الخبر فلا يقال ان
بعتك ولذا انه كما لو بلفظ الانشاء والفرق الطلب يقبل التاخير لتاخر أن
متعلقه بخلاف الانشاء الذي متعلقه معه ومن هذا اخبرا بجملة افعال المدح
والذم خبرية لا انشائية كقوله تعالى ان الله نعما يعظكم به انهم ساء ما كانوا
يعملون وياتي ان شاء الله كلام في ذلك في باب نعم وبيس فقوله وبعي
الشد عندنا والانكار لما اورد عليها الراوي ان كانا للجمع فباطلان

ان واو

أو أن الذي كان للثلاثة دفعة وإن كانا للتقسيم بمعنى أو اقتضى أنهما يكونان
للتأكيد بدون نفي شك أو إنكار بدون تأكيد وهو باطل لأن المقرر في علم المعاني
أن معنى إنما التأكيد والغرض منه نفي الشك أو رد الإنكار ونفي الشك والإ نكار
مرتب على التأكيد وناشئ عنه لأنه قسيم له مباين لأن المخاطب بمضمون شيء
إما أن يكون خالي الذهن من النسبة أو مترددا فيها أو منكرا لها أو عالما بها
فخالي الذهن يلقى إليه الكلام غير مؤكد لأنه كلما ألقي إليه انتقش في
مخيلته ذهنه لعدم ما يدفعه وما يعارضه فيه فالتأكيد بالنسبة إليه
ضائع غير محتاج إليه ومنه يقتصرون من تراكيبهم على قدر الحاجة والمتردد
في النسبة يلقى إليه الكلام مؤكدا استحسانا لأن إزالة ما خالج قلبه
من الشبهة المثيرة للشك والمنكر يجب أن يؤكد له الكلام على قدر إنكاره
قوة وضعفا وأما العالم بالنسبة فلا يخاطب بما يعلمه أصلا لعدم الفائدة
في ذلك إلا إذا نزل منزلة الخالي الذهن لعدم جريه على مقتضى العلم فيعطى حكمه
فزعم الشارح أنما وقع علم المخاطب بالنسبة بمجرد التأكيد لا وجوبا ولا استحسانا
بأسره واجيب عن ذلك بأن الواو في قوله ونفي الشك لمعنى التقسيم
فيكون مشيرا للتأكيد بما هو الغرض منه ولازمه المنبه عليه **وأقول**
المراد أن يقول مثلا وقوله لتأكيد النسبة أي بمجرد تأكيد النسبة
بلا نفي شك أو إنكار أو للتأكيد مع نفي شك أو إنكار وفاء بذلك لأن النحو
إنما هو فيما به يرد في الكلام أصل المراد فلا يفتقر في التأكيد عند علماء
ما إذا كان المخاطب شاكا أو منكرا أن يؤكد له عند النحو وإن كان خالي الذهن
لأن ذلك ينافي تأدية أصل المراد غاية ما في الباب أنه إن لم يكن هنا
مقتضيا لتنزيله منزلة المنكر لا يكون الكلام بليغا أي مطابقا لمقتضى
الحال وذلك لا يضر النحوي من حيث هو نحوي بخلاف صاحب علم المعاني لكن
نص أهله على أن الكلام المشتمل على التأكيد بل كثيرا ما يكون بليغا
وإن لم يقصد منه نفي شك أو إنكار محققين ولا مقدرين **قال الشيخ**
عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز حسبما نقله في المطول
قد تدخل كلمة أن للدلالة على أن الظن كان من المتكلم في الذي كان أنه لا

يكون كقولك للمشتكي ومن يمدد وسمع من الجفاة كيف انه كان من اهل ما ثري
واحسنتا الى ولد ثم انه يجعل جزاء ما ترى وعليه رب انه وصنعتها الذي
رب انه وقع يكون بورية في لم اكرامنا انه اخفيتما الشي بلسان ثرا وثم اكرامنا انهم
يكونون يعرفونها بالعتيبة والموعظة والتذكير بنزال الكثيمة حتى تبين الحق
والتهم قال في المطول فيكون الحكم لمن الرغبة فيه وزراجعه مؤكدا لها
في الكشاف في واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا واذا خلوا الى شياطينهم
قالوا انا معكم انهم لم يؤكدوا امنا لعدم الباعث والمحرك من العقائد ومن جهة
رغبتهم في تمكين الاخبار ولا نشاط لهم فيه او لانه لا يتقبل منهم ممن كان
يروج له رواية فلا يكون يصدقهم فيه مؤمنو دعوائهم حرف التاكيد
لهم في دعوائهم انهم اوحديون فيه واما مخاطبتهم اخوانهم بثباتهم على
اليهودية فهم فيه على صدق رغبة ووفور نشاط ومن رائج عنهم متقبل
فكان مظنة للتحقيق وفيه نكتة اخرى ومن يبرر الحكم لكون المخاطب ينكر ان
المتكلم معتقد له حتما عليه وعليه قول المنافقين انك لرسول الله واذا
ارادوا ان تكذيب عند المخاطب يكون من المدعى تاكيد الكلام لانه على مواعتقاد
الكذب وان لم يكن المخاطب منكرا لان الله تعالى عالم بالمنافقين لكاذبون واما
تاكيد والله يعلم انك لرسوله لانه لرفع الابهام فيجب ان يبالغ في
تحقيقه فتامل واستخرج من امثال هذا ما يناسب المقام قوله لكن
بسيطة عند النحويين وقال الفراء اصلها لكن ان حذفت الهمزة تخفيفا
ونون لكن للساكنين كقوله ولكن اسقيني فاله والمغني وقال بعض الكوفيين
مركبة من لا وان المكسورة الهمزة بالكاف الزائدة ونقلت حركة الهمزة
الى الكاف وحذفت فلا تعيين فالمعنى ما بعدها لما قبلها نفيا واثباتا وان
تعقب مع ردها بعدها وفيه تكلف ونقل الحركة الى المتحرك ولا دليل
على التركيب قاله الرضي قوله للاستدراك في المغني وفسر برفع ما
توهم ثبوته من الكلام او نفيه وعبر بالرضي برفع ما توهم نفيه ليس
باستدراك بل اولى الاثبات ما يتوهم نفيه فعبارته تصير واضحة بان
على ان الاثبات ما يتوهم نفيه يستلزم نفي ضد المثبت الذي كان

يتوهم ثبوته مثلا اذ قلت زيد بخيل توهم انه ليس بشجاع وانه جبان لانه اذا
لم يبذل ماله فاحرى بنفسه فاذا قلت لكنه شجاع واثبتت ما توهم
نفيه فقد نفيت اثباتا ما توهم ثبوته من الجبن الذي هو ضد الشجاعة ونفيه ما
بين متعلقيهما بالتنافي فمراده التضاد وفاقا والمراد بالتضاد التنافي ولو عرفا
بين خل نحو قوله تعالى وان ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثرهم لا يشكرون فانه
لا تضاد ولا تنافي لغة بين الشكر عقلا وكذا قولنا ما زيد لكن عمرو قائم فان قيام
عمرو مناف عرفا لعدم قيام زيد اذا كان بينهما علقة واتحاد في افعالهما
وتمثيل الشارح بحمل المتماثلين وهم واما التماثل نحو ما قام زيد لكنه قام وهو
الحال من خلاف فان قلت ليس الاستدراك الا لما بعد لكن خلاف
ما كان متوهما مما قبلها بحيث لو سقطت بطل الاستدراك كقولنا زيد
شجاع وهو بخيل قلت لا لكن تعين الاستدراك انما الذي تشعر بان
ما بعد لكن بعدها خلاف ما كان يتوهم وما بعدها يعتبر الاستدراك تكميلا
لتغيير ذلك الخلاف واعتنى بالاستدراك لانه المقصود لذاته بافادة
الجملة الاولى تكميلا قوله لانه مركب من الكاف وان من اقوال الاكثر
هنا والجمهور ان التمايز والمجرور لا اجماع عليه وليس كذلك فالاول والاصل
في كان زيدا اسد ان زيدا كالاسد فقدمت الكاف ليوذن اول الكلام
بالتشبيه ففتحت الهمزة لدخول الجار ثم قال ابن جني والزجاج ما بعد الكاف جر
بها ثم اختلفا فعند ابن جني حرف لا يتعلق بها وفيه الموضع انه يتعلق
فيه بالاستقرار ولا يقدر له عامل لتمام الكلام بدونه ولا هو زائد
لافادته التشبيه وليس قوله ابعد من قول ابي الحسن لا تتعلق كاف
التشبيه دائما وراى الزجاج ان الجار غير الزائد بمنزلته التعلق وبعد
الكاف اسما لمثل مبتدا والزمه تقدير خبر بعد لم ينطق به قط ولا
المعنى يفتقر اليه فقال معنى كان زيدا اسد مثل الاسد زيد ثم قال
الاكثرون لا موضع لما بعد الكاف لصيرورته مع ارتباط التركيب كلمة واحدة
وذكر فيه في المغني بان ذلك في التركيب الوضعي لا في التركيب الكلامي
في تاليف الكلام واعترضه الدماميني بان هذا تركيب وضعي عندهم

ضر

قايما

بل

كلو لا ثم اختار في المغني القول بأنها بسيطة وهو قول بعضهم واقتصر
الناظم على التشبيه لانه الاغلب المتفق عليه واطلقه الجمهور وقيد
ابن السيد وغيره بكون الخبر اسما جامدا نحو كأن زيدا اسد بخلاف كأنه قائم
او في الدار او عندك او يقوم فهي للظن او الشك لان الخبر هو الاسم والشيء
لا يشبه بنفسه واجاب الرضي بان الخبر في الاصل صفة لمقدر
بمعنى كأنك قائم كأنك شخص قائم فتغاير ففيه التشبيه لكن لما حذف
فعود الضمير للاسم لا للموصوف يقال كأنك تمشي وكأنك تمشي والاصل
كأنك رجل يمشي وزاد الكوفيون والزجاج على المعنيين المذكورين
اعني التشبيه والظن او الشك التحقيق وانشدوا

فاصبح بطن مكة مقشعرا * كأن الارض ليس بها هشام

لانه اذ ذاك تشبيها اقتضى انه فيها وليس هو فيها واجيب بان
المراد انه في بطنها لا ظهرها فاقشعرارها مع انه في بطنها وهو لها كالغيث
يوذن بانه ليس فيها او انه خلف من يسد مسده وبانه قد يبقى بمعنى
التشبيه او الكاف للتعليل او للتأكيد كما في ويكأنه لا يفلح الكافرون
اي اعجب لعدم فلاحهم وزاد الكوفيون ايضا التقريب وحملوا عليه
كأنك بالشتاء مقبل وكأنك بالفرج آت وقول الحسن البصري
كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل وقول الحريري

كأني بك تنحط * الى القبر وتنغط

وخرجها الفارسي على ان الكاف حرف خطاب والباء زائدة في اسمها
اي كأن الشتاء مقبل ومنه كذا ومثل الدنيا في كأني لان الياء اسمها والكاف حرف خطاب
والباء زائدة الداخلة بعدها انها حرف تكلم وقيل الكاف اسم كأن وفي
المثال الاول حذف مضاف اي كأن زمانك مقبل بالشتاء ولا حذف في
كأنك بالدنيا لم تكن بل الباء ظرفية متعلقة بتكن وفاعل تكن ضمير
المخاطب والجملة خبر وانظر ما يقول من الفاظ في كأني بك تنحط
وقال ابن عصفور الكاف والياء في كأنك وكأني كافتان لها والباء
زائدة في المبتدأ وقول ابن عمرو هو المبتدأ وخبر كأن والجملة بعده حال ان قولهم

كأنك لم تكن



بالشمس وقد طلعت بالواو رواية ولم تكن في تنزيل الواو وحينئذ فالحال تتوقف
عليهما الغاية قلت ويقدر متعلقها على هذا لتلتبس والحالة بسنة
توقف بوجه ما ويقدر مقابل ذات خبر بمنزلة الجزء وحالا وقال الحفيد في لا اقل كان في
ابصرك تنعكس وكانه ابصر الدنيا بجزء الفعل وزينت الفناء وقال الرضي لا ادري لم
يحكم بزيادة شيء والتقدير كانك تبصر بالدنيا في تشابه مما لها في يبصر بعد
عن جنب والجملة بعد المجرور حال العوامل كانه بالليل وقد اقبل وكانه بزيد وهو ملك
والواو لا تدخل على الجمل اخبارا لمنزلة الجزء فقوله فالدهم فيه اي لينشأ
ان يطمع فيه فلا يدخل فيه لمطمع الرجاء بحيث يقال لا طمع له فيما فيكون
عطف الخاص على العام بالواو ثم تعلق التمني بالممكن والمحال هو الغالب كقوله

عريت من الشباب وكنت غضا * كما يعرى من الورق القضيب

فيا ليت الشباب يعود يوما * فاخبره بما فعل المشيب

وتعلقه بالقسم الثاني الممكن انه لا يتوقع قليل كما في المغني فقوله لعل لحي
ان اولى سمع بالبصرة لعل الشعر روانت تطلع من ربع عن قال في المغني ومنه ا
يحتمل التقريع ضمير الشأن كما يقرينا ان من اشر الناس عذابا يوم القيامة المصورون
وفيها عشر لغات مشهورة منها ان وجمل عليه قوله تعالى لما اذا جاءت لا يومنون
فقوله للترقع التوقع ارتقاب وقوع شيء لا وثوق بحصوله ومن ثم لا يقال
لعل الشمس تغرب ولعل غرابها ويختص بالممكن وقول فرعون لعلي ابلغ الاسباب
اسباب السموات جهل او ايهام قال الزمخشري وقد اشربها معنى ليت من قرأ
فاطلع بالنصب وفي تلخيص المفتاح وقد يتمنى بلعل فيعطى حكم ليت
نحو لعلي احج فازورك بالنصب لبعد المرجو عن الحصول وكان سر من يميز في العبارة
ان لعل تفيد الى معنى التمني فتشابه ليت وكان سر مجيئها ان لعل شعلت
فيما يقرب من التمني ويشبهه من جهة بعد المرجو عن الحصول وعلى الثاني
شرحه التفتازاني ويقتضي خبرها بان كثيرا حملا على عسى كما يقرينا لعل
بعضكم ان يكون الحن بحجته من بعض وكقوله لعلك يوما ان تلم ملمة وقد
التبعيض فيه كقوله

بقول انما قولا وجيها لعلها * سترحمني من زفرة وعويل

وحمل بعضهم نصب ما بعدها على تقدير دخول أن على الخبر كبعض المتقدمين في قوله
ليت مرَّ فاخر ولا سابق ولا يمتنع كون خبرها فعلا ماضيا فيه في الحديث
وفي الحديث لعل الله اطلع على أهل بدر وقال العلامة يا خولي دوسا
في قوله جر اسمهما لغة ... موافقة في المغني من أن مجرورهما في موضع رفع
بالابتداء لغة ... لعلها تنبيه سمع نصب الجزأين بعد أن
وكأن وليت ولعل بأن فقيل من نصبهما كقوله

إذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن ✻ خطاك خفافا إن حراسنا أسدا

وفي الحديث إن قعر جهنم سبعين خريفا وخرج البيت على الحالية وحذف الخبر
أي تلقاهم أسدا وخرج الحديث على أن القعر مصدر قعرت البير إذا بلغت قعرها
وسبعين ظرف أي إن بلوغ قعرها في سبعين عاما وأما كأن فمذهب قوم أيضا
الرأي فمن نصبهما كقوله

كأن أذنيه إذا تشوفا ✻ قادمة أو قلما محرفا

وخرج على حذف الخبر أي يحكيان وقيل الرواية تخال أذنيه وقيل الرواية
قادمتا أو قلما محرفا على التثنية وحذف النون ضرورة وقيل الفها قائلة
ومن أبو يعلى ... بعض ... الرشيد فلحنه أبو عمر وقال الأصمعي ومنزل
وهم بأن أبا عمر ... الرشيد كذا في المغني أي قبل إتمام زيته وأما
ليت فقال الفراء وبعض أصحابه من نصبهما كقوله يا ليت أيام الصبا
رواجعا وبنى عليه ابن المعتز قوله

مرت بنا سحرا طير فقلت لها ✻ طوباك يا ليتني إياك طوباك

وخرج الأول على حذف الخبر أي أقبلت رواجعا وقدر الكسائي تكون
رواجعا ورد بأن كان لا يطرد حذفها مع اسمها إلا بعد أن ولو وبحمل بيت ابن
المعتز على إنابة ضمير نصب عن ضمير رفع وأما لعل فقال بعض أصحاب
الفراء من نصبهما وزعم يونس أنها لغة وحكى لعل أباك منطلقا وخرج
على إضمار يوجد وعند الكسائي على إضمار يكون وقد يرفع بعدها الجزءان
بتقدير ضمير الشأن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون وخرج
الكسائي على زيادة من كذا ... عند الأخفش من البصريين لأنهم لا يقولون

كذا في ... تيك

بزيادة من في الايجاب ولا في المعرفة وبابا له المغني اذ ليس لواشر عزانا
من سائر الناس قوله وربما يتقدم خبر ما في لغة بعضهم عن العمل فيما قبله
وما احسن قول ابن عيينة يشكو تاخره *

كاني من اخبار ان ولم يجز * له احد في النحو ان يتقدما

قوله ظرفا او مجرورا فقد يجب التوسط نحو ان في الدار ساكنا وقد يجب
التاخر نحو ان زيدا لفي الدار بغير كون اللام داخلة على الخبر وان قلت
من ان الاحرف اقوى لانها تشبه الفعل لفظا ومعنى واما لات فهي لا والتاء
عارضة ولا يضر ان تشبه افعالا متصرفة وتلك اشبهت ليس وهي
جامدة واختلف في تقديم معمول الخبر على الاسم اذا كان ظرفا او مجرورا ا
والصواب جوازه كقوله

فلا تلحني فيها فان بحبها * اخاك مصاب القلب جم بلابله

والمانع كابي حيان يدعي تقدير اعني لقوله بحبها والجملة اعتراضية
كقوله كان وقد اتى حول كميل ... وفيه نظر لان اعني يتعدى بنفسه لا بالباء
واختلف في الحال ايضا وفي منع تقديم غير الظرف ويجوز توسط الظرف
وغيره بين الاسم والخبر اتفاقا فيهما وهنا يذيل التعريف مسئلة
ان قريبا منك زيد وان بعيدا منك عمرو تنصب زيدا او عمرا او ترفعهما فالجواب
انك ان قدرت قريبا وبعيدا صفتي مكان نصبت زيدا او عمرا على الاسمية لان
قريبا وبعيدا خبر مقدم لانه ظرف وان قدرتهما صفتي شخص باعتبار
المسافة او النسب رفعت لاسميه وكنت مخبرا بمعرفة عن نكرة وهو
ضعيف كقول الفرزدق وان حراما ان اسب مجاشعا ... واسهل منه قول
امرئ القيس وان شفاء عبرة مهراقة لتنكير الجزئين وقد يخبر هنا بشبه
الجملة بنكرة عن نكرة او بمعرفة مسئلة ان بقربك زيد تنصب
زيدا ان قدرت بقربك ظرفا بمعنى محل او مكان وترفعه ان قدرته بمعنى
القرب والعرض مسئلة ان في دار ابيك الغائبين وان الغائب في دار ابيك
[illegible] ان قدرت في دار ابيك حالا من الاسم او من ضمير الخبر في الاول ونصبته
لا حالا من ضمير الخبر في الثاني رفعت بمقتضى انه الخبر وان قدرت

[illegible]

قوله في القسيمة

في دار مثلا الخبر تنصب فيها لا شتغلت ان استقر في الظرف ان فيها
وابطل ان في الظرف ضميرا مستترا ايضا وان الغرض بقيت امور لان الظرف يجب تقديم
متعلق الظرف المقدر على الاسم مؤخرا عنه لانه لما كان الخبر غير مقدم اذ
الثاني في حذف مثنا الاسم ورد على قلة محمد ابن عصفور ان تسمعا وجعل به
في سبك المنظوم وقيل يجوز في غير ضمير الشان ولكن يحسن فيه الا ضرورة
وقال ابن مالك يجوز حذفه نثرا وشعرا في ضمير الشان على الغالب وغيره قليلا
فمن حذفه ضمير الشان نثرا قولهم ان بك زيد ماخوذ وشعرا قوله

ان من يدخل الكنيسة يوما ... يلق فيها جاذرا وظباء

ومن حذفه غير ضمير الشان نثرا قولهم ان بك ماخوذ اخواك اي انك ولا يقدر
انه اي الشان اذ لا يخبر عنه الا بجملة والوصف مع مرفوعه ليس بجملة
وشعرا قوله

فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي ... ولكن زنجي عظيم المشافر

الثالث يجوز حذف الخبر مطلقا عند سيبويه على ما في التسهيل ان الذين
كفروا ويصدون عن سبيل الله اي لهم عذاب اليم جلا ابو حيان اشتراط تكرير
الاسم وللفراء في اشتراطه تكرار ان نعم موضع التكرار الذي كقولهم ان مالا
وان ولدا وان زيدا وان عمرا وقد وقع ... انا باتفاق ... ان مالا
وان ولدا وانشد

ان محلا وان مرتحلا ... وان في السفر اذ مضوا مهلا

قال في التسهيل والتزم الحذف في ليت شعري مردفا باستفهام قال
الدماميني كقوله

الا ليت شعري هل ابيتن ليلة ... بواد وحولي اذخر وجليل

البيت والمعنى ليتني علمت جواب هذا الاستفهام حاصل قال ابن يعيش لزم
حذفه لسد الاستفهام مسده واعترضه الرضي بان الخبر مفرد بعد
الاستفهام الذي هو مفرد بدل الاسم فيكون يقوم مقام الخبر بل هو
حذف بلا سد لكثرة الاستعمال وان الشعر بمعنى المشعور
به وجملة الاستفهام خبر لفظا مقام مضاف اي ليت مشعوري

في معلوم جواب بماذا الاستبعاد والجملة تفسره لفظا فصح ان تقوم مقام
المفرد لا يقال اسم الرابع فرد يسر بشر الخبر معنا وان المصاحبة والحال
هكذا قرئ خبرا انه وما غيره اعلى زيادة ما وصل للكسائي في ان كل ثوب او ثمنه
وتقول ان ضرب زيدا فيما قال

ان اختيار ذا بالترجي ذا الكلمة بالله تستكملها بالحزم والجلد

الخامس اجاز الكوفيون والاخفش دخول ان وكنت على مبتدا في موضع
تغني عن الخبر نحو ان ما بالزيدان وكنت قائما الزيدان بناء على عدم اشتراط
المبتدا تقدم النفي او الاستفهام على الوصف الرابع لمكتفي به وابن مالك
وافقهم على عدم ذلك الاشتراط وخالفهم فيما بنوه عليه من اجازة ما ذكر
لان اعمال الوصف المذكور من اعمال الفعل ولا يسوغ الا في موضع يقع فيه
الفعل والفعل يقع بعد ان النفي والاستفهام ولا يقع اثر ان ولكن قوله
ان يسر المصدر ان يغلل المفرد كما قال ابن الحاجب وتفتح في موضع المفرد لانه
لا يلزم من وقوعها موقع المفرد منع كسرها ووجوب فتحها اذا كان المفرد
غير مصدر كالخبر بها عن اسم عين والواقعة في موضع الحال وفي قول الرضي
لا دليل على كون الجملة اذا وقعت خبرا او حالا في تاويل المفرد غير صحيح
اذ معلوم ان اصل الخبر والحال الافراد وان الاصل في تركيب الاسناد في الاشت
الاستقلال حينئذ بمعنى واقعة في محل المفرد وبه يعني بالتاويل
لا ذلك قوله ان مع لا اعتبار ان لا اعتبار النسبة بغرض تقييدية
ناقصة او اسنادية تامة مستقلة قوله فان معناه في كتاب
الغمريات فرق بين القسم في ان معناه قال ابو الفتح سالت ابا علي فقال
ان تقطع الكلام وليس حق الصلة ان تقطع من الموصول فقلت يوصل
بالشرط ثم ينقطع عما قبله فقال الشرط انقطاعه كانقطاع الا ان الشرط
يوصل به فقلت وكذا ان يقال مررت برجل ان زيدا خير منه فقال لا سمعت
من في شعر قديم او كلام فصيح فقلت للامتناع كان القياس يوجبه
قال بل القياس يمنعه لان ان تقطع ما بعدها عما قبلها فقلت
فيلزم منع مررت برجل لزيد خير منه فان لام الابتداء تقطع قال نعم يمتنع

ذلك وإن واللاتي بمنزلة واحدة حكاه أبو حيان لأنه فرد ولا تخبر بالذين كعبدوا إنما
يليه ثم فأجري مجرى اللذين في جواز الفصل قلت ليس في هذا فصل فإن أي
تفسير فصل بأن قال أحسبت الزيدين خيرا منك وحسبت ما زيد قائم قلت
لأنه تقول مررت برجل ما زيد خير منه ولا تقدر فصلا قال المصنف ما من
المتعجب ما الذي إذا كانت نسبة الأنعام وداخلة عليه أي سميت
حكمه في بعضيته أو لا تقع من رملة وفي صيغة ابن إقامة ذلك فقوله
أو بحكية الحكاية مشابهة شيء لشيء وقد جاء في مثل كلام نصر أبي الحكاية
بمنزلة ابن نصر به حكاية ذلك يحكى به وذلك يحكى ولا شكل أن بعض
القول داخلة في أول الكلام المحكي به فيما المحكي في موضع قال معنية
تبعا لقول الناظم أو حكيت بالقول وغرضه في تعليقه عليه كما نقله بين
أولاه لا ظاهر وحكى به بالقول أي مصاحبة للقول بحذف الجار وإن تبع
الضمير وانظر ه ومثل ذلك يقال في قوله محكية بالقول أي محكيا بها بالقول
أي معه وما وقع في كلام الناظم تقسيم كلام الشارح بما بيانه أن الحكاية
تكون بمعنى الإخبار كما تقول حكى الناقلون حكاية عن نفسه أي أخبر
عن نفسه ومن ذلك رجع إلى الحكاية أيضا بعد تنوسي ذلك فيه بمعنى
كونها محكية بالقول أنها مخبر بها وبما بعدها في حال مصاحبة القول
قوله أو حال الدقال الرضي فإن قلت المضمر يقع حالا فلت
ذلك المصرح لا المؤول به لما فيه من كثرة التأويل والقول به في
بعض المواضع نحو وما كان هذا القرآن أن يفترى غير فادح في المنع
لأن الفصل عن تكثير ما لا ظاهر به ومن الأولى من قول الشارح والمفتوحة
تؤول بمصدر معرفة لا نه لا يكون حالا إذا كان اسمها نكرة فإن المصدر
المؤول به نكرة نحو عجبت من أن أفضل منك فإنه في أفضل منك وما ذكره
أيضا من أنها إنما كسرت في ولا أنهم ليأكلون الطعام لأجل اللام لا لحالية
فإنه لا يمكن الفعل يجوز اجتماعهما على تعليل واحد من عدة مانع وما
نقله أيضا عن ابن الخباز من أنه يجب كسرها بعد إلا لا يصح على إطلاقه
إذ ليست في ولا مقتضية للجملة وما مثل به أيضا في قوله ما يعجبني

إلا أنه يقرأ القرآن مما يجب فيه فتح أن لكونها فاعلة لتفريغ ما قبلها للعمل
فيما بعدها ومن التنزيل وما منعهم أن تقبل منهم نفقاتهم إلا أنهم كفروا
قوله فاعلة فيه الواقعة بعد لو نحو ولو أنهم آمنوا لأنها نائبة عن فعل
ومفعولة مثلها أن تقع مستثنى حرا
ما التوفيقية نحو ما أن
نحو تعجبني أنك تشتم الناس قال ابن الخباز أو تقع مفعولا معه
نحو يعجبني جلوسك عندي وأنك تحدثنا ومثله محتمل للعطف وإنما يتعين
المفعول معه نحو ما أنت زيدا وأن تشتمه كما نقله بعضهم أن وجوازه مبني
على أن المفعول معه قياسي ولا تعين الكسر على أن الجملة حالية ويأتي
إن شاء الله تعالى خلاف في أنه مقيس أو سماعي قوله فلولا أنه كان
لا يلحقه وجوب الفتح إلا إذا قلنا يلزم حذف الخبر بعد لولا الابتدائية كما هو
رأي الجمهور وأما على رأي الناظم وجماعة من أنه يكون كونا خاصا ويذكر
فلا إذ غاية ما فيه كسر مما أنه ذكر الخبر أو قوله واعتقادي زيدا أنه
هو إنما امتنع الفتح لأنه يؤدي إلى الإخبار عن الشيء بمعنى ومعنى يحمل
عليه مواطأة فإن الكون حقا ومعنى للاعتقاد فلا يحمل عليه إلا بأن
بالاشتقاق أو الإضافة كما لا يحمل العلم على زيد إلا بأحدهما فلا يقال زيد
علم وتوجيه الشارح المنع بأن الخبر به يصير غير ما يصدق المبتدأ إنما
لا معنى له قوله بعد فاء الجزاء إن قلت الجزاء به يكون إلا جملة كما
أن أول مثلا به تمثل إلا إلى الجمل فلم جاز الوجهان بعد فاء الجزاء وتعين
الكسر بعد إذا قلت حذف أحد الجزأين بعد فاء الجزاء شائع كثير فكان في
حذفه بعد إذا فإنه نادر ولكن الفرق بين إذا الفجائية وإذ وبين فاء الجزاء
وبين الصلة ونحو ذلك ثم المختار بعد فاء الجزاء الكسر للسلامة من
التقدير ولذا لم يجئ الفتح في القرآن إلا مسبوقا بأن المفتوحة فصلا
للتنبيه على كذا إلا في المذكورة ونحو ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله
الآية كتب عليه أنه من تولاه بخلاف أنه من يأت ربه مجرما الآية أنه
من يتق ويصبر الآية فلم يقرأ فيها إلا بالكسر وشبه الجزاء كما فرغ بالموصول
بأن لعبد مخنقه قوله أو مبنيا للمفعول فتقريرنا للثلاثة

لاثنين كما زعمه الشارح الا ان يريد مورده قوله او تحلفي قبله

لتقعدن مقعد القصي ـ مني ذا القاذورة المقلي

فيكون تحلفي مجزوما بالعطف على تقعدن المجزوم بلام الطلب فقول الشارح
ان الفعل اخبار بمعنى الطلب للقسم غير صحيح بل هو طلب ابتداء ويحتمل
ان تحلفي منصوبا بان مضمرة وجوبا بعد او فقوله والبصريون يوجبونه
بالثاني مردود على قول الكوفيين والزجاج لكن الكوفيون يختارون الفتح
مثلوا وعبيدة الفراء والزجاج يختار الكسر وكلام الناظم عن ترجيح
واحد فقوله اجماعا يحتمل ان يريد من العرب كما قال الشارح ويحتمل انه
لم يعتبر خلاف الكوفيين الذين جوزوا الوجهين اذا اضمر الفعل ولم
تذكر اللام وهو كلام الناظم ايضا واختار والفتح حتى اوجبه الفراء
ايضا فقد قال ابن خروف لا سماع لهم بالفتح ولا وجه له قال المرادي
وهو كما قال وشبهتهم سماع الفتح مع ذكر فعل القسم فقاسوا المقدر
على المذكور وذلك غلط لان من فتح بعد حلفت لم يجعلها قسما بل
اخبارا غير القسم ولا يتصور في حلفت المضمرة لان العرب لا تضمر حلفت
وتريد غير انشاء القسم فقوله خير اني احمد الله زعم الشارح انه بمنزلة
اعتقاد زيد انه حق في ان خبر ان مفرد وعلى المنتزل وفيه نظر لان احمد
الله لا يصدق على القول او لا يقال خير احمد الله بمعنى التكلم وانما يصح
بالمصدر ولا شك ان المراد بالمصدر على المنتزل احمد ذلك الذي للفتح
الواقع خبرا لان عليه بعينه كما تقول في اعتقاد زيد انه حق اعتقاده
زيد حق وفيه يكفي مجرد ما فيه من التكلف وقول الشارح ايضا لانه لا يقال باغتشاء جميعا
عن الخبر لكن كما نعبر المنتزل لا يصح في اعتقاد زيد انه حق لانه ليس
الاعتقاد هو هذا اللفظ بعينه وانما في مثالنا هذا يصح ان يقال
خير هذا اللفظ وهو ان احمد الله في معنى كذا هذا
اللفظ وفي يرد انه لا فرق بين هذا المثال وبين ما اجاز فيه الوجهان
من نحو قوله اني احمد الله وذلك لان الحمل هنا فعل بدليل الاخبار عنه
على الفتح بهذا اللفظ والحمد لغة لا يكون الا باللسان فاذا قال اسمي

منا

هنا خبر عما عن قول ومخبر عنه بقول والقائل واحد فلم ينتف القول الأول ثم
في الباب انه مخبر عنه بالأخير بلا عمل العمل الأعم من القول فيه هنا فتشبيه
التمثيل والقول مثاله أن يمثل بنحو قصدي أني أحمد الله فيه ذي الكسر
به فتحا بدل ان قصدي هذا اللفظ بعينه وسوا في أحمد الله ومن هنا
لا يعتبر انما به فخر كقراءة القرآن اذ يذكر هذا اللفظ قوله
ويختص الكسر بذا بالتركيبية اي يتعين الكسر بعد مسألة ان جاز حذف جزء
الجملة بعدهما نحو أكلت السمكة حتى راسها بالرفع اي ما كول بعض قليل
فلا يتركب مع انكار ان يكون الجزءان من كونين قوله فالكسر على انها
للاستفتاح حملا ان يكون الخبر محذوفا كانه قيل اما مغلوب أنت فأما مل
وفيه نظر اذ يستلزم فيه دخول الفاء بعد لا الاستفتاحية ايضا وان
ذكر بعضهم فليس بمقبول لا حذف احد الجزئين بعد اما غير معروف
فكيف يتركبا مع انكار كون الكلام تاما بالكسر قوله وذا مثله
نقل عن هذا ايضا ونظر اذ بعد لما قبلها قلت فيكون المعنى
ليس انكار قلوبهم للزخرفية واشتكينا بهم عنها وعن الاقرار بمعنى
عن النبي وحيث أن الله يعلمه وبعض ما يجوز فيه الوجهان موضع عاشر
وهو ان تقع بعد القول الحكاية بخلاف النحو القول ان زيدا منطلق
ذكره في الجامع وحادي عشر وهو ان تقع بعد مذ ومنذ ذكره بعضهم
بالكسر على انهما اسمان والفتح على انهما حرفا جر على حذف المضاف كقولك
ما رأيته مذ أن الله خلقه اي مذ زمان خلق الله اياه وثاني عشر وهو
ان تقع بعد حيث قاله الدماميني ردا على قول الحلبي انه لم يرد الفتح
بالفتح بعد ما قال الدماميني الفتح صحيح فيه نص من نقل المبرد نحو
حيث في العمائم وقوله * اما ترى حيث سهيل طالعا * بجر سهيل
فان قلت اما بينه للمفرد فاذا قبلها يبني عليه قلت يجوز
الفتح على حذف الخبر بعد حيث ومن غير قليل وقد روي سهيل
بالرفع على حذف الخبر اي موجود وقد علمت ان مع جزم بما
سبق بتغيير الكسر بعدهما قوله بعد ان مكسورة فيه امور احدها

ثم منه أنها لا تدخل فعلها وإن كان مع الأخبار ثم كرهوا افتتاح الكلام
بحرفين مؤكدين فزحلقوها ومن ثم سميت المزحلقة والمزحلفة بالفاء
والقاف ولهذا لما أراد والتنبيه على الأخبار غير واحد من أن الأصل
لهزتك ماء كما غيره وأما حين ظهر الإبدال أخرى فقالوا لهنك يقولون
لهنك لرجل صدق قال * لهنا لمقضي علينا التهاجر * وقال لهنا
في شغل إلينا مرأى كنت غاربا * ولا تدخل مع ذلك أن يدخل لام الابتدا
بغيرها كما مثلنا ومنه لا تدخل قال
* لا يا سنى برق على قلل الحمى لهنك من برق علي كريم *
وفي التسهيل أن اللام الداخلة على أن بعد قلب الهمزة هاء زائدة
لا لام الابتداء ولا في ما جيء فإن قلت وقوع التأكيد بحرفين في
أول الكلام ثابت في إنما لأنما نقل عن الربعي كلمة أن ضمت إليها
ما المؤكدة لا نافية فيتبادر معنى الحصر لا الحصر ليس إلا تأكيدا للحكم
على تأكيد قلت فتركيب ما مع أن وصارا كلمة واحدة بخلاف أن
واللام ولو سلم فقد حصل مع التأكيد معنى آخر ومن الحصر الثاني كلام
أن لام الابتداء لا تدخل بعد غير أن من أخواتها ومن كذلك عند جمهور
البصريين وقال المبرد تدخل بعد أن المفتوحة بقياس لقراءة ابن جبير
إلا أنهم ليأكلون الطعام وقراءة غيره وإن الله لسميع عليم وأجيب
بأنها زائدة شذوذا لا لام الابتداء وفيه أن الزائدة مؤكدة ولام الابتداء
لا فائدة لها سوى التأكيد ولا ينفي تغاير بينهما إلا في التسمية وذلك
لا يجوز فإن قلت ما الفرق بتخليص المضارع للحال قلت من ا
لامتناع اجتماع علامتي دخولها على المضارع على أن ابن مالك لا يسلم
ذلك التخليص ويساوي المفصل بما يحكى من جواز اجتماع حيث استعمل
بتعميم كما سيصلها نه التي فيهما في سورة العاديات قال ابن الحاجب
يجوز أن يكون اشتغال اللام عملها كما سلم أنه في أن عملها بقوله
سبحانه بالحكم على أنه بتعميم اشتغال اللام المؤكدة إلى الكفر
من غير ثبت مما له بعلة منتسلم وذهب الكوفيون إلى امتداد ما بعد

لأي

بل لا كرامنيتر لابد بقوله * ولا كنت يجيب لعميره * ومنه الشعر لا يعرف له قائل
ولا تتمة ولا نظير ولا رواة عن العرب ولم يسمعه من يوثق بلغته ولو سلم فهو
شاذ ولو سلم يحتمل ان لا ما لاطل ولكن اصله لكن ان فحذفت الهمزة تخفيفا وللساكنين
واما الجواب بان اللام زائدة فقد علمت ما فيه الثالث انما خصت ان بدخول
لام الابتداء بعدها دون اخواتها لانه وضع هذه اللام لتأكيد الجمل الخبرية
المستقلة وليت ولعل وكان تنقل الكلام الى الانشاء وان المفتوحة
تصير الجملة في تأويل المفرد ولكن لا تأتي غالبا الا بعد ما هو مطلوب لما قبله
والذي تقدم بانه شرط الاستقلال فتنافيا الرابع قد تزاد اللام في خبر المبتدأ قال
كم ام الحليس لعجوز شهربه * خبرا مبتدأ وقال * مروا عجالا وقالوا كيف سيد
فقال من سألوا امسى لمجهودا * وخبر زال قال
وما زلت من ليلى لدن ان عرفتها * لكالهائم المقصى بكل مراد
وخبر ما قال
امسى ابان ذليلا بعد عزته * وما ابان لمن اعلاج سودان
وعند الكوفيين اللام تكون بمعنى الا ومنه قوله وقيل ما في البيت استفها مية
واللام هي داخلة على مبتدأ محذوف اي لمن هو من اعلاج سودان وقرئ في شاذ في
فيقول الذي يسمع اراك لشاطبي فيلون في فيقول يدعوا من قوله تعالى يدعوا لمن
ضره اقرب وبه يتضح انه المغني انما من زعم بعضهم ان اللام الداخلة بعد
ان غيرهن لا بتداء فقوله مؤخرا منه الشرط يعني على الناظم قال في الدلالة لا كتفاء
بما لا طائل فيه التأخير وفيه تكرر قوله وانما لشعر يعني ونحيت هذا مثال
لدخولها على الخبر المرفوع من جملة اسمية وربما دخلت على ثاني جزئيها ومنه قول
قال وانك من حاربته لمحارب * شقي ومن سالمته لسعيد
وعلى هذا يصح في ان ما ذان لساحران ان تعرب ان مؤكدة ثانية ودخلت
اللام على ثاني جزئي الجملة الاسمية الواقعة خبرا لان فلا يحتاج الى تقدير
مبتدأ فقوله اللاخفش والفرا من قول الشعرا الكوفيين ولا بد لسيبويه
خلافا للشيخ حين منعوها على النجاة انما قوله لا ان الفعل فيما مر كالاسم
يستشنع عنده ليس كراهية اجتماع حرفين قال الشاطبي ولعله لم يعتبر

عنده اشكالا على علة امتناع دخولها على ادوات النفي من اجتماع بدينى
في اكثرها وحمل الباقي عليه قال ابن هشام بل الاخير في قوله فاقرنها ومنه
تقدم لدن ليس نادرا لا يقال كذلك حروف النفي لانا نقول ليس كالجزء من
المنفي بخلاف ليس قوله على منعها ان قرنت اللام للابتداء اي ويتعين
تقديرها لام قسم بغير كما يتعين ذلك اذا اكد الفعل بالنون نحو ان زيدا
ليقومن وانما جاز حذف فيها لما في مع لام القسم دون لام الابتداء وان
كان كل منهما في الاصل لام الابتداء لان القسم احمل للحذف اذ هما جملتان
في حكم واحدة الدرى الى تنبيهات ووجوب حذف الخبر لعمرك وايمن
الله وجواز حذف الجار في النسب لا يعلو تنبيهات الاول
حيث كانت اللام للقسم ودخلت قبل ان مفتوحة لا بتحتمت نحو علمت ان
ان زيدا لقائم او ليقومن الثاني ربما دخلت لام الابتداء على خبر كان
الواقعة خبرا لان كقولك في حقيقة اذ كنت عن هذا الغنية كذا في جميع نسخ
المغني الثالث يجوز دخولها على ما من بعد الخبر من حرف تنفيس نحو ان زيدا
لسوف يقوم خلافا للكوفيين نقل الدماميني عن المضارع بعد حرف التنفيس
من التنفيس وزاد البصريون ان اللام لمجرد التوكيد كهي مع المبتدا
وهو ما المزيدة للفصل بينهما وبين لام القسم وحمل عليه وان كلا لما
ليوفينهم فرد بتشديدان وتخفيفها وما في الرابع لا تدخل على اداة
شرط اتفاقا فلا تقول ان زيدا لان يكرمني اكرمه خرق الالتباس باللام الموطئة
للقسم بشرط الخبر ان لا يكون كما وقع في الموضع ونحو ولا على حرف
خلافا للكوفيين اذ اجازوا ان زيدا لمن يانية يحسن اليه لعدم الالتباس
بلام الموطئة والصواب المنع لان الجواب ليس معمولا للخبر على الصحيح
ولا على واو المصاحبة المغنية عن الخبر خلافا للكسائي وحكى
ان كل ثوب لو ثمنه وهو في غاية الشذوذ قوله غير ماض قال ابو حيان لم يسمع
دخولها في المفعول به ولا الحال وقفي ابن زيد بمنع قياسا على الفرد
والمجرور وللتوسع فيهما وصرح في البسيط بالمنع في المفعول به وحكى
الخلاف في الحال بلا ترجيح قلت فلا حاجة الى تعرض الشيخ عند

الذي

الشرط والمفعول ينوب عن الفاعل ثم يتقدم فيصير مبتدأ واللازم فلما
الدخول على المبتدأ وإنما قال إنه لا ينوب لأنه تبع في غير محل وكذا ينبغي
التوقف على السماع في دخولها على المضمر وإن المفعول له ونص الزجاج
وابن ولاد على جواز نيابة المفعول له لأنه على نية حرف الجر فيدخل في
المجرور وقوله المرادية خلافا للأنباري ودرستويه وبعض الكوفيين زعموا أنها
اسم مبهم كضمير الشأن وهي للتفخيم ولا ابهام والجملة بعدها خبر بعضهم ورد
أنها لا تصلح للابتداء ولا لدخول ناسخ غير إن وأخواتها فقوله لا عسى
ولا يحتاج فيها إلى هذا الاستثناء لأنه لم يذكر فيما قبل فقوله إنما يوحى إلي
الآية إنما بالكسر تفيد الحصر على الصحيح ونسب في المغني على برعية أي
بالفتح عن إن بالكسر على الأصح أن أنما بالفتح تفيد أيضا الحصر فالأولى
ادعاء الزمخشري في هذه الآية يجعل إنما بالكسر فيها لحصر الصفة أي ادعاء
على الموصوف وهذه الوحدانية والمفتوحة بالعكس أي لحصر الموصوف
وهو الإله على الصفة وهي كونه واحدا وقول أبي حيان أنه لم يعرف القول
بذلك لغير الزمخشري لا في إنما بالكسر مردود بتصريح بعضهم بفرعيتها وأن الأصل
توافق الأصل والفرع وإن لم يلزم اطراده وعبارة الزمخشري وقال بن لا
اجتماعهما أي إنما وأنما الواردة لتعلق أن الوحي إلى رسول الله صلى الله
عليه وسلم مقصور على استيثار الله بالوحدانية اهـ وتبعه البيضاوي
فقال أي ما يوحى إلي إلا أنه لا إله لكم إلا إله واحد وفي بحث شيخنا
أبو حفص الفاسي في بغية الرائد في دعوى إفادة أنما المفتوحة في الآية
الحصر بأنه لا حاجة إلى اعتبار الحصر الثاني إذ هو مستفاد من الأول
على طريق الكناية بل الثاني هو المقصود من الأول في الحقيقة لأنه إذا لم
يوح إليه في شأن الإله إلا الوحدانية فالإله مقصور على الوحدانية فيستلزم انحصار ربما
الإله في التعدد إذ لو اتصف بغير الوحدانية لأوحي بذلك إليه لكنه لم يوح به
إليه وإنما يوحى إليه ما تعلق بالوحدانية فلا تعدد فهو قصر قلب للرد على
من يدعي التعدد وللرد على من يدعي تعلق الوحي بالتعدد أيضا اهـ ومراده
بالكناية به تنافي ما هو حقيقة اللفظ أيضا فقوله بخلاف قوله وإنما

يقضيه ويقال ان ما تحوزونه وءاتاه ما عند الله هو خير لكم وان ما تدعون من
دونه الباطل ايحسبون انما نمدهم به واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله
خمسه وقول كعب

* كأن ما فات عينيه ومذبحه * من خطمه ومن اللحيين برطيل *

البرطيل بكسر الموحدة حجر العريض وحجر مستطيل في ذلك كله اسم
ان وان وكان واما انما حرم عليكم الميتة من نصب الميتة فما كافة ومن
رفعه جعلها اسم ان والعائد محذوف اي ان الذي حرمه والميتة خبر وكذا انما
صنعوا كيد ساحر من رفع كيد فما عاملة وما يحتمل الاسمية والمصدرية
ومن نصب فما كافة وجوز في المغني الوجهين في انما يخشى الله من عباده
العلماء وعلى انها اسم ان على الفاعل باعتبار الصفة فقوله وندر الاعمال ونعت
في انما اشارة الى انعقاد ندور النقل وقد يفهم العمل بانه ان حمل على التقليل
فليس بقليل في ليت بل كثير وقيل واجب وان حمل على التحقيق اقتضى تساويها في
ليت وغيرها قال الشاطبي ولا اجد الآن رجوعا عنه وليس كذلك في تقابح
التهذيب قلت الجواب على ما قرره ابنه والجمع ومواته للتقليل
باعتبار الافراد التي يفي عملها بعد اتصال ما الحرف البتة الا في بقول
اعمال الذي في انما ليتما وان نقص من هب ثم في غير النقل جواز قياس
الباب في مختلف فيه في ذلك عبارة النقل لا تنافي اشارة الى ما سمع فيه
الغاء العمل وسكت عن الغاء من دون نقل شيء اخر فيها مل فقوله
بالنصب سكت عنه قال الشاطبي لانه حكم تقدم في بابه ولن
يقال فيه من الباب غيره ويحتمل انه اشار اليه بقوله فعطوفا اي
فكان معطوفا ومن احسن هذا المحل ما في كتاب ابن هشام في شرح
التسهيل للمحقق غير ان اسم فرع فيشترط محذوف الخبر فقوله وان بالفتح
قيد في شرح التسهيل باب تقدم ما علم ان فعنا ووجد في شرح الكافية
افادانه موضعها موضع الجملة كعلمت ان زيدا منطلق وعمرو وقد اعترض
ابن الحاجب هذا الشرط فقال على اسم المكسور لفظا وحكما وقال
الشلوبين مذهب الاكثر المنع واختار الموضع في الجامع الجواز مطلقا

بقال

بقال وبعد ان ولا كان فيه مبتدأ وقيل يمتنع مع المفتوحة مطلقا وقيل ان
سبقت بما يطلب الجملة فقوله لا بالعطف من يقول بالعطف على
المحل منهم من يقول معطوف على محل الاسم ومنهم من يقول انه في محل معطوف
على محل ان واسمها ويشكل على الاول ان الاسم لو كان وحده مبتدأ والمبتدأ
مجرد وهذا ليس كذلك وعلى الثاني ان لو كانت مع اسمها من نوعية
المحل لكانت مع اسمها مبتدأ والمبتدأ هو الاسم المجرد وليس المركب من
الحرف والاسم اسما وقد يقال في الاول ان محل الاسم باعتبار الرفع
مجرد لذاته باعتباره كان لعدم وانما يعتبر بما اذا اعتبر النصب بكون فع
انما هو باعتبار الداخل فيقال فقول ان كان الاسم مرفوعا بالابتداء وهو حيث
وان زال عنه كونه مشتركا عنه مالك ووجود المجرد ان الغالب للمحل في
الحالة الراهنة بل يكفي وجوده بحسب الامر والحالة الاولى واما
الثانية فكانه اراد التنبيه على ان الاعتبار في العطف بالرفع
بل هي بالنسبة الى الحرف وتعبيرهم بلفظ العبارة غير مريد حقيقته
بل المطلق في المعنى بين العبارتين خلاف لمن يقول يشكل على القائل
بالعطف على المحل انه يلزم بعد ان المفتوحة تسلط العامل الذي قبلها
على مفرد مرفوع واجاب ابن الحاجب الى هو اي بانا انما جوزنا ذلك
في موضع تكون فيه ان مكسورة حكما لكونها مسبوقة بما يطلب جملة
حتى لو جاء ما يطلب الكسرة وانقطعت لفظا عن ذلك العامل في هذا
العطف تقديرها مكسورة منقطعة فكان العامل ليس بمتسلط
عليه واعترض الرضي على ابن الحاجب بهذا الكون لم يسم من امه
فلا تلتفت اليه نعم يمكن هذا الا ان اشترطنا في صحة العطف
بالرفع المفتوحة ان يتقدمها علم او معناه كما تقدم وانه هو هذا
الاشتراط فلا يجوز بحسب ان زيدا قائم وعمرو وعند القائل بالعطف
على المحل واما اختياره في الجامع جواب كما مر فقد صرح بانه مغير
يعمل ما بعد العاطف مبتدأ ثم يشكل على القائل بالعطف على المحل
اشتراط استكمال الخبر جاء قلت اشترطوا لئلا يكون الخبر

المذكور لهما قيل لزم توارد عاملين على معمول واحد قلت ومع التأخير
أيضا يتوجه الاعتراض بيانه أنه إن جعل الخبر المذكور لهما لزم توارد عاملين
أي إن والمبتدأ المعطوف على معمول واحد وهو الخبر وإن جعل خبر المعطوف
غير خبر إن مثلا كان من عطف الجملة فخرجنا عن الموضوع من أن رفع
العاطف بالعطف على المحل وإن كان من عطف المفردات لزم عطف الشيء
على ما ليس معمولا لعامله وكان ذلك العامل مسلطا عليه بجزء يقتضي
التشريك وذلك لما ثبت أن إن قد جعله معمول العامل المعطوف عليه
وإن لزم توارد عاملين وتسلطه معنوي إنما يتأتى على ما بعد العاطف والغرض
خلافه هذا نعم لا يرد على الفراء والكسائي شيء من هذه اللوازم لأنهما
يريان كسائر الكوفيين أن الخبر في باب إن مرفوع بما كان مرفوعا به
قبل دخولها عليها وإنما الإشكال على من يرى ذلك من البصريين ومع
مع ذلك يرون رفع ما بعد العاطف بالعطف على محل اسم إن فقوله
أو فرق للتعظيم قال الرضي وتبعه التفتازاني كثر في الواحد من المتكلم
لفظ الجمع تعظيما له لعدهم المعظم كالجماعة ولم يجئ ذلك للغائب
والمخاطب في الكلام القديم وإنما هو استعمال المولدين وأما يا أيها
النبي إذا طلقتم النساء فالخطاب له صلى الله عليه وسلم ولأمته
تغليبا ويحتمله رب ارجعون بأن يكون الخطاب لله وقيل لبعض من
الملائكة وقد يمنعه نداء الرب وغيره ذكر في شرح الكعبية للموضح عند
قول كعب * وما سعاد غداة البين إذ رحلوا * أنه جمع الضمير
في رحلوا مع قومها أو تعظيما كقوله * فإن شئت حرمت النساء
سواكم * قال وما أحسن قول من قال

فحملت من نعمان عود أراكة * لهند ولكن من يبلغه هندا *
خليلي عوجا بارك الله فيكما * وإن لم تكن هند لأرضكما قصدا *
وقولا لها ليس الضلال أجازنا * ولكننا جرنا لنلقاكم عمدا *

أجازنا بالراء أي ما الباعث المريد كذلك حرفا ومنه المجوز مثل الغزل ه
وجاء مثل الغلام المتفرع للموضح في مثل المسئلة المتعلقة بمثل

يجوز رفع ما بعد العطف بما هو مشارك به ثم هذه الاحرف في المغني
ومطلقا او بشرط مضي الخبر وعليه بناء من عطفوا على المحل او هو
بمنزلة المعطوف الخبر او عطف على ضمير الخبر ولا تنبني على هذا الخلاف في اكثر
التراكيب الا اختلاف التقادير والتخاريج وانما تظهر له ثمرة لفظية في
صورة واحدة وهي ان يعطف بالرفع قبل مجيء الخبر ويكون الخبر لاثنين
فقال من رأى ان الخبر في مثل هذا الباب مرفوع بما كان مرفوعا به قبل ان تدخل
يشترط في العطف على المحل وجود المحرز كالكسائي والفراء جوزها اذ لا ما نع
ح نحو انك وزيد ذاهبان ومن رأى ان الخبر في هذا الباب معمول لهذه الاحرف
وفي باب المبتدا معمول للمبتدا لا سيما ان كان يرى اشتراط صحة العطف
على المحل وجود المحرز لمقتضي البصريين منعها فان قلت هذا تقرير
البصريين جوزها على العطف على التوهم فقال واعلم ان ناسا من العرب
يغلطون فيقولون انهم اجمعون ذاهبون وانك وزيد ذاهبان وذلك ان
معناه معنى الابتداء فيرى انه قال هم كما قال ولست مدرك ما مضى البيت
فيكون التركيب المذكور جائزا وانما يقع في نحو بعيد كغيره ويبطل قول من
في شرح بانت سعاد انه يظهر اثر الخلاف في هذه الصورة قلت
العطف على التوهم في نحو هذا غير قياسي قال في البسيط سماه غلطا
لخروجه عن القياس قال بعض المحققين لا نقول ما يقوله العرب انما
كان غلطا لانه وهو وضع الراضع بما خالف القياس واستعمال الفصحاء
غلب على الظن خلاف ذلك نقلنا الرما ينبغي بتلك الصورة غير جائزة
بقياس عند البصريين ومنهم من يخلو وانما يقتصر منه على ما سمع والنادر بلا حكم
له وقد قال في المغني في المسئلة الزنبورية واما باذا هو اياها ما وارتكبه
بخارج عن القياس واستعمال الفصحاء كالجزم بلن والنصب بلم والجر
بلعل ونحو واصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك وان تكلم بعض العرب وخرج ابن مالك
المثال الاول هذا على ان المعطوف تابع لمبتدا محذوف اي انك وزيد
ذاهبان وهذا ايضا لا يظهر جاز ايضا قياسا لان حذف الرابع المبتدا
غير مقيس في الجملة المخبر بها المبتدا فقوله ولم يشترط الفراء الشرط

الثاني والاجل فصل الرد عليه من جهة الناظم فينبغي الحكم عن ليتنا ولعل وكان كغيره
يعني من يقول في تالية قاله الشاطبي والعز وعن غيره فيه من الثلاثة
وهذه الثلاثة لا وان لا لا تغير الجملة الى الانشاء فاذا رفع ما بعد العاطف
على انه مبتدأ محذوف الخبر كان من عطف الخبر على الخبر واما بعد ليت ولعل
وكان فيلزم عليه عطف الخبر على الانشاء وفي هذا التعليل نظر لانه
قد يعبر من منع الرفع بالعطف على المحل او على ضمير الخبر على ان تمنع طائفة
يجيزون عطف الخبر على الانشاء والعكس ثم الظاهر ان الجملة كان خبرية لا انشائية
اذ الغرض في قولنا كان زيدا اسد الاعلام بمشابهة زيد للاسد لا انشاء
التشبيه واحداثه وعلل غيره بما قاله ان ليت ولعل وكان لما احدثت في
المبتدأ معنى لم يكن من جهة الابتداء خرجت بعد ما سميته بسبب ذلك عن الحالة
التي كان بها مبتدأ فلم يعتبر اعتبار تلك الحالة التي سميت بالكلية وذلك
جملة بخلاف ان وان فانهما يؤكدان النسبة والنسبة كانت حاصلة قبل
دخولهما وتوكيدهما لتكريرهما واما لكن فمعنى الابتداء بعدها في هذا ايضا
فان الاستدراك راجع الى ما قبلها لا الى ما بعدها اذ من حقيقة الحكم السابق
نفيا كان او اثباتا على ان يدخل فيه الاسم المنتصب بلكن فقولنا ما قام
زيد لكن عمرا قام حقيقته فيه عدم القيام لما توهم من دخول عمرو فيه وكذا
قام زيد لكن عمرا لم يقم وهذا ايضا يقتضي منع الرفع بعد ليت ولعل وكان
اذا كان بالعطف على ضمير الخبر والظاهر ان مانع الرفع بعد هذه الثلاثة
لم يمنعوه اذا جعل بالعطف على ضمير الخبر بل اذا جعل بالعطف على المحل
او عطف جملة على ما فيه من الجمل في حكم سائر التوابع قال في الموضح واما
والتوكيد كالمنسوق عند ابن ... والزجاج والفراء في جواز الحمل على المحل ولم
يذكر غيرهم في ذلك منعا لا اثباتا والاصل الجواز اذ لا فارق قال الزجاج
علام الغيوب صفة رب من قوله ان ربي يقذف بالحق ويحتمل وجها اخر ولم
يذكروا البدل والقياس كونه كسائر التوابع في جواز الرفع نحو ان [illegible]
استحسنتهما شمائلهما بالرفع كما جاز ذلك في اسم لا التبرئة المشبه نحو لا
غلام رجل في الدار الا زيد وقال الشاطبي ووجه المنع عند الجمهور في

النعت

النعت لان الغرض فيه بيان المنعوت ليصح الاخبار عنه فاما مجيئه بعده فعلى
نية التقديم والحمل على الرفع لا يكون الا بعد تمام الكلام وكذا سائر التوابع ومن
المسئلة كانت سبب عمى الاعلم سالد بعض نحاة عصره فما زال عتبا في الموضع
في الكعبة دون النعت فتكلف ايرادا وكان ازمر العينين فنزل الماء فيهما
بفكره وقد علمت ان الجمهور سكتوا لا منعوا كما زعم ثم اشتراط
مضي الخبر في النسق انما كان لئلا يلزم الخبر المتاخر توارد عاملين وذلك يدفع
في النعت والبيان والتوكيد لانها غير مخبر عنها كالمنسوق فلا تغتر بمن ينسب
التضعيف كالشاطبي لان الجزولي قد يكون لمن اعلى ان ما بعد الفا معطوف كان
منسوقا على المحل ومن جعله مبتدأ فقد يجوز الرفع فيما عدا التوكيد على
الغلط حيث يوجد شرطه في النعت قوله فيكتنز اسماء وكذلك تحمل اذا
كانت حرف جواب بمعنى نعم خلافا لمن انكر ذلك ومنه قول ابن الزبير لمن قال له
لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي نعم وراكبها وقول الشاعر ونعم

* قالوا اخفت فقلت ان وخيفتي * ما ان تزال منوطة برجائي *

اذ لا يحذف جزءا منا معا وحمل عليه المبرد ان هذان لساحران وترد ان فعلا ماضيا
من الاين وهو التعب او من دان بمعنى قرب فتسند لنون الاناث نحو النساء ان اي
تعبن او قربن او مبنيا للمفعول من الاين على لغة من يكسر فاء الثلاثي المضعف
كقيل وردت الينا تقول ان زيد يوم الخميس ثم تحذف الفاعل وتقول ان يوم الخميس
وفعل امر للواحد من الاين او لجماعة الاناث من الاين او من دان بمعنى قرب او
للواحدة مؤكدا بالنون من وان بمعنى وعد كقوله

* ان هند المليحة الحسناء * واي من اضمرت لخل وفاء *

ومركبة من ان النافية وانا بحذف همزة تدعي ان قائم فاقسام ان عشرة لكن
زعم ابو زيد كما في الصحاح انه قد تبنى من الاين بمعنى الاعياء فعل وخولف
في ذلك فعلى قول ابي زيد فيعكس قسمان قوله ويجوز اعمالها في تفسير ان
فعيلان لا تعمل في ضمير له يقال انك منطلق الا ان وردا في شعر وانما يجوز الاعمال
ان دخلت على الاسم لا على الفعل ولا يجوز ادغام ضمير الشان قال الرضي وجوز
ذلك بعضهم قياسا على المخففة قوله وتلزم لام الابتداء اي ان

الا في قول النحاة وتلزم اللام عصرية فاللام الفارقة من لام الابتداء خلافا لابي
علي واتباعه محتجين بدخولها على الماضي المتصرف نحو ان زيد لقام وعلى
معمول الفعل المؤخر نحو وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وان قتلت لمسلما وليس
اصله مبتدأ والخبر قال ابو الفتح قال لي ابو علي ظننت ان فلانا نحوي محسن حتى
سمعته يقول ان اللام التي تصحب ان المخففة هي لام الابتداء قال ابو
الفتح فقلت له اكثر نحويي بغداد على هذا يعني انها هي قوله بعد المهملة
قيل المراد بالمهملة ولو لفظا فتلزم اللام ان اهملت وكان الاسم مبنيا
او مقصورا قاله الشاطبي وفيه انه تحمل على الاعمال لانه الغالب زده وقيل
على الاعمال فيه وجر تابع مثله نحو ان الفتى اباك قائم اغنى ذلك عن اللام
ايضا فلا وجه لحمل الاهمال على ذلك المعنى قوله وقد تغني اي يستغنى
فانه اشار لمكسي قال والراجح يعد ثم وتلزم اللام عالما على عادته
قوله ان زيد لن يقوم قوله

ان الحق لا يخفى على ذي بصيرة *** وان هو لم يعدم خلاف معاند

وانما كان نفي الخبر قرينة لا دليلا على ان ان غير نافية اذ لو كانت نافية
وقد نفي الخبر لاستغني لا اثبات عن التعبير فان قلت كثيرا ما
ينفى النفي بقصد الاثبات قلت قد يترتب ذلك الا لنكتة
تقتضي العدول عن الاصل ولا وجود لها في نحو المثال قوله وان مالك كانت
زعم الشارح انه لو قال لكانت لجاز واعترض بان اللام لا تدخل على الماضي
المتصرف مثبتا واجيب بانه عرض لها بعد التخفيف ما لم
يكن جائزا فيها قبله ودخولها على الماضي المتصرف كما يدل عليه احتجاج
ابي علي على انها غير لام الابتداء بذلك كما مر ونقله في المغني وسلمه ونقل
عن الموضح في الحواشي ما يخالف ذلك ومحل ان لم اذا كان غير قاطع
والنفي منتفيا فلا تنفع ان اطلق نحو ان زيد قائم ومثل البيت المذكور في وجود
قرينة معنوية معينة عن اللام قراءة ابي رجاء وان كل ذلك لما متاع بكسر
اللام ومنه ايضا قوله

ان كنت قاضي نحبي يوم بينكم *** لو لم تمنوا بوعد غير توديع

ومنه

ومنه قولهم أما أن جزاك الله خيرا، وقال الرضي تركت اللام فيه لأن الدعاء
لا تدخله إن النافية فتكون القرينة على هذا المعنى قائمة أيضا قوله
والكوفيين الصواب إسقاطه لأن مذهب جمهورهم أن إن فيما يقول البصريون
فيه أنها مخففة نافية واللام إيجابية بمعنى إلا واشترطوا على ورود
هذا المعنى بقوله ❊ وما أبان لمن أعلاج سودان ❊ وقال البصريون
اللام فيه زائدة في الخبر ولو كانت اللام ترد بمعنى إلا لجاز جاء القوم
لزيدا قال الرضي ولا يلزم ما قالوه إذ ربما اختص بعض الأشياء ببعض
المواضع كاختصاص لما بالاستثناء بعد نفي أو معناه، وجوّز الكسائي
في رفع اللام بين الأسماء والأفعال فجعلها مع الاسم مخففة كما يقول
البصريون لأن المخففة بالأسماء أولى وأكثر اللزوم مع الفعل نافية
واللام بمعنى إلا ومعنى النفي راجع إلى الفعل قوله فيسقى العمل
قال الرضي فيه فلا تلغى كما ألغيت المكسورة بل تعمل وذكر ابن الحاجب
في شرح المفصل أن ابن عطية حكى هذا ومن الدليل على تقدير ضمير الشأن
مع المفتوحة وأن العرب تقوله قول الشاعر

❊ في فتية كسيوف الهند قد علموا أن هالك كل من يحفى وينتعل ❊

فجعل الخبر على المبتدإ إثر أن ولولا أن الاسم ضمير مقدر لم يستقم فالذي
سوغ التقديم كونه في جملة ونعت ضميرا وليس في حكم خبر أن فإن زعمت
أن المسوغ التقديم بجملة أن مع جعل الجزء إن مبتدأ وخبرا في جواز التقديم
كما في سائر الأخبار فمع مبتدإ أيضا كان فيه ما أن متنكلون يجوز أن تعم
يعبرون يعني التخفيف من التركيب ما كان حال التشديد ومقتضاه وجوب
إعمالها بعد التخفيف وبه صرح الشريف النكت عملها جائز لا واجبا نص عليه
ذكره في المغني وتنصب الاسم وترفع الخبر خلافا للكوفيين وعمموا
أنها لا تعمل شيئا قوله ضميرا أي للشأن وغيره لا فإن ما درج عليه
في المختصر تبعا لابن الحاجب أنه لا يكون إلا للشأن فإنه رأي ضعيف
والجمهور على الإطلاق وقد خرج أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا أنك
يا إبراهيم وإن كان الكلام في الآية أن مفسرة قوله بأنك ربيع البيت

علي

مثله قوله

فلو انك في يوم الرخاء سألتني * فراقك لم ابخل وانت صديق

قوله بضرورة قال في المغني على الاصح واذا ذكر الاسم جاز ان يكون الخبر مفردا او جملة كما في الشاهدين فلا ضرورة في افراد الخبر في بانك ربيع لانه تابع لابراز الاسم قوله اسمية مثلا وان لم تحتج لفاصل فيهما ومصرفة بلا نحو وان لا اله الا هو او باداة شرط نحو فعلمت ان من يثقفنه امره او رب كقوله

تيقنت ان رب امرئ خيل خائنا * امين وخوان يخال امينا

كما في مفرد كالاية قوله او لو انتهى مخففة ان لو ليست بفاصلة لان الجملة التالية لها ليست مستقلة بصدد ان تكون صلة لان الثانية بل الخبر ان جملة شرطية وذلك كاف في التمييز بينهما وبين ان الثانية الرفع قال الرضي ان دخلت على الشرطية نحو ان اذا سمعتم ايات الله وان لو استغنوا الى ان تحتج الى فرق لاختصاص المصدرية بالفعلية المؤولة معها بالمصدر فلا تحتمل ان تدخل على الشرطية وعلى هذا فيعود ذكر التمثيلين لمحل النزاع صواب فقصور الا من اغفلها وعليه ايضا فكان حق الرفع ان يزيد في المستغنية عن الفاصل الشرطية والفاصل لان الفاصل انما يحتاج اليه فيما يمكن ان يتوهم فيه ان الثانية الرفع ويقال مثلا اكتفى في التمييز بتقديم العلم او الظن في المخففة دون الثانية فلا فعول لما وقعت الثانية بعد الظن احتيج الى التمييز بينهما هناك بالفاصل وحملت الواقعة بعد العلم على الواقعة بعد الظن ثم يقال مثلا اكتفى في التمييز بالعمل الا فعول العمل فرعا كما في المختل الآخر كما في المامي وايضا ان حصول الفرق قبل مجيء اخر الفعل قوله وينبغي ايضا اعمالها كما مر وجوب الاعمال وفي المفصل يجوز الغاؤها واعمالها وتاول ابن يعيش باب الحروف بالالغاء ان تعمل في ضمير الشأن وفي كافية ابن الحاجب وتخفف فتلغى وجوز الرضي فيها الاعمالين قوله يجوز ثبوت اسمها ظاهرا انه مقيس وظاهر النظم قصره على السماع وظاهر التسهيل اختصاصه مه

بالشعر

بالشعر مع ان رايه في الضرورة يقتضي عدم الاختصاص لوضوح ان يقال
كان ويراك رواية كان فسيه وكان تراياه بالمربع وانه روي ايضا برفيه
بالنصب وسواء عند الرفع ثم ذكر ما نقله الشماخي على اختصاصه
بالشعر بقول المنكت على بعضهم كا يرد كلام ذكر ان ذلك لا يختص بالضرورة
غير صحيح قوله بلى او فرزدق عمار الكليب او بلما ابو حيان لم يسمع وشيخ
الترقي فيه قوله وتخفيف لا كما قال ابو حيان ومنع الجمهور تخفيف
لعل ومن زعمه الفارسي وقال تعمل في ضمير الشان محذوفا

مبحث

لا العاملة عمل ان

حقها ان يختص في منزلا على مطلوبه نه فراد ربح لا في الترجمة فتقل ما في
فعلان ثم نعم يرد على الناظم ما اورده في نكته على ابن الحاجب من
ان لا العاملة عمل ليس ينفي بها الجنس ايضا ويعبر ويراد بها الجنس ونفي
كالغرابي قال بلا دلالة ان يقال دل المحمولة على ان ولا اعتبر في الكافية
والتسهيل بان العاملة عمل ان وفي الجامع لا انها نافية على نفي الجنس
ثم ان نسبتها النفي الى الجنس تجوز وانما المنفي الخبر عن جنس الاسم
فالجنس منفي عنه لا منفي قوله وان يكون نعيد نصا منها يستفاد
من النظم ونفي جعله شرطا بحث وسوان ذو صيغة الاستغراق ويتوقف
على عملها عمل ان بحيث انها اذا اهملت او عملت عمل ليس لم تكن نصا
في الاستغراق فكيف تجعل النصوصية في استغراق الجنس شرطا في
العمل وهي من ثمرات ذلك العمل وثمرات المبنية عليه والشرط سابق
على المشروط ولو قال وان يراد نعيد نصا لم يرد بحث لان ارادة التنصيص
على استغراق الجنس سابقة على الاعمال فلا التنصيص بالفعل ولذا
قال في النكت وان يقصد بها النفي العام اي الاستغراق فيجعل الشرط
قصد عموم النفي لا كونها نصا فيه يكن مع الاهمال والاعمال الا انه
لما اتى في الاخر حيث قصد بها النفي العام نصا تعين فيختص بلا اسم

لا اسم فلذلك عملت وليست من الداخلة على الفعل وقولهم بسبب الاستغراق
تقتضي بمعنى من غير صواب لان من الاستغراقية زائدة كما يأتي في حروف الجر
والمعبر له كون النكرة في سياق النفي بانها نص كما مر اه ثم جعلوا اعمال
ها عمل ان لما في العموم لا النافية محمولة على باب التأكيد ومن ثم كان بيان ما يكون او
في نفيها تأكيد ومبالغة ومن الاستغراق ومن ثم قيل ان لا التبرئة كلاهما
للتأكيد ولا منافاة بينه وبين تمثيل صاحب التلخيص للخبر الخالي من التأكيد
بقوله تعالى لا ريب فيه لان مراده الخالي من تأكيد النسبة قوله ولا يدخل
عليها جار هذا الشرط زائد على النظم ولا حاجة اليه لانها اذا دخل عليها
الجار لم تكن داخلة على المبتدأ والخبر والكلام في النواسخ الداخلة عليهما
قوله متصلة بها مستفاد من قول النظم وبعد ذاك الخبر اه نعم اذا منع
تقديم الخبر ولو كان ظرفا لزم عدم الفصل به بين لا واسمها ولا يتوهم الفصل بغيره
مع امتناع الفصل به فان قلت يتوهم الفصل بمعموله الخبر كما في باب
ان قلت ذلك الباب اوسع لجواز الخبر الظرف فيه دون هذا فلا يلزم من
جواز الفصل هناك بمعموله الظرف لجوازه هنا على ان المنع هناك ايضا
مذهب الاكثر فان قلت انما نص النظم على وجوب تأخير الخبر عن الاسم
المفاد او شبهه لا مطلقا قلت يفيد تقديمه على الاولى على انه
مستفاد من قوله وركب المفرد اذ لا يكون التركيب مع الفصل وهذا يسقط قول
النكت يبقى على الناظم شرطان الا يتقدم الخبر قلت وقد اكتفى الموضح
عن اشتراط تأخير الخبر باشتراط اتصال الاسم لانه لازم فان قلت
ليس بلازم لاحتمال تقديمه على لا فيمتنع الناظم احسن قلت امتناع
تقديمه عليها مستفاد من قوله في الباب السابق ولا يتقدم خبر من مطلقا
وبقي على النظم والموضح شرط الا ينتقض نفي الخبر كما صرح به المصنف في
شرح الكافية واشار اليه الموضح في باب الاستثناء من هذا الكتاب وفيه
بحث يأتي ان شاء الله قوله لا غلام سفر حاضر فهذه فلا فيهما اذا كان لا
معربا انها عاملة فيه وفي الخبر كذا قال الشلوبين وغيره قال الدماميني
ينبغي ان يراد اتفاق اهل البصرة اذ الكوفيون قائلون في المبني لا معمولة

عليها

عليها انها لا تعمل في الخبر مطلقا فما كنت بيني وأما اذا ركب الاسم معها فعند
الاخفش والمازني وجماعة انها عاملة في الجزأين ايضا وصححه في التسهيل وهو
كما مر قوله في النظم عمل ان اجعل للا ومذهب س انها لا تعمل في الخبر شيئا
بل هو مرفوع بما رفع به قبل دخولها وصححه ابو حيان قال الشيخ خالد والخلاف انما
يجري في نحو لا رجل لان لا عملها في واحد الجزأين لانها كجزء كلمة ومن اجل النصب
في لا رجل ظريفا اتباعا لحركة البناء كالرفع في يا زيد العاقل لا على محل الاسم بعد لا
وهو قول قوم فيه نظر عملها في التابع نحو لا رجل ظريفا بالنصب فالخبر مرفوع بها
لعملها في الاسم بدليل ظهوره في التابع وفيه عدم ظهوره فهو مرفوع بما ارتفع
به قبل وينظر اثر الخلاف في نحو قوله ... فلا لغو ولا تأثيم فيها ... اذا جعلت الاولى
ملغاة لا عاملة عمل ليس فان قوله فيها الخبر عن الاسمين ان لم تعمل ان الثانية الخ
عاملة في الخبر والا فهو خبر الاول وحذف من الثانية وبالعكس لئلا يتوارد عاملان
على معمول واحد قوله بان كانت زائدة لم تعمل العمل لا اختصاص وانتفاء الشبه
بان ليس من المبالغة في شيء قوله ولو كانت لنفي الوحدة عملت عمل ليس وهذه
تعمل عمل ان لانتفاء الشبه المذكور لان نفي الواحد من الجنس لا مبالغة فيه فليس
في المبالغة التي في ان قوله وكذا ان اريد نفي الجنس لا على سبيل التنصيص
اي لا تعمل عمل ان لانتفاء الشبه لان مرتبة في التأكيد ولا يشبهها الا اذا
اريد من احتمد في المبالغة في النفي وهي عمومه بحيث لا يحتمل الواحد فحال
ثم انه لا يتعين في مساذي الوحيد اعني اذا كانت لنفي الوحدة او الجنس لا على
سبيل التنصيص ان تعمل عمل ليس بل يجوز اهمالها وهو الاطلاق كن يجب ح
تكرارها فيهما من كلام المغني قوله غير النكرة ويبطل عملها بدخول
دخول الجار ومنع شبهها بان لانه لا يدخل من التصدر ولا تحتاج لغيره داخلة
على المبتدا والخبر كما مر ولا فرق في الجار بين الحرف كما مثل والاسم نحو مولى
لا شيء وتسمى زائدة لا اعتراضها بين ... لا كلمة اسنادا كلها والكوفيون
يرون انها اسم بمعنى غير ثم يحتمل ان يقولوا مبنية لقوة الشبه او معربة
لعارض لزوم الاضافة وظهر اعرابها فيما بعدها قوله معرفة او منفصلا
عنها اهملت قال في التسهيل باجماع واعترض بان الكوفيين جوزوا اعمالها

العلم معنى وبان الرماني اجاز ان تعمل مع الفصل النصب نحو لا كزيد رجلا وانما لم تعمل في المعرفة لان وجه المشابهة بمن المبالغة في النفي بعموم فيه لا يمكن حصوله في المعرفة ولم تعمل في النكرة المفصولة لضعفها لكونها محمولة على ان المحمولة على الفعل فهي ثالثة مرتبة وقد يؤول العلم المشتهر ببعض اتصاف به بنكرة فينتصب وينزع منه ال ان كانت فيه نحو لا حسن في الحسن او من هذه الثلاثة ان كان مركبا اضافيا نحو لا امرا القيس ولا ابن زبير و تجوز منه المعاملة في لفظ عبد الله وعبد الرحمان اذ هما لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدر تنكيرهما بخلاف غيرهما كالحرث اذا هلك كسرى فلا كسرى بعده واذا هلك قيصر فلا قيصر بعده وقول ابي سفيان لنا العزى ولا عزى لكم وقولهم قضية ولا ابا حسن لها يعنون عليا كرم الله وجهه وقولهم اما البصرة فلا بصرة لكم ولا قريش بعد اليوم وقولهم لا هيثم الليلة للمطي وقوله

ارى الحاجات عند ابي خبيب * نكدن ولا امية في البلاد

وذكر لتاويل ذلك ثلاثة اوجه تاويل العلم بوصف النكرة او تقدير مثل وهو لا يتعرف بالاضافة لتوغله في الابهام او بمسمى بكذا وكل من الثلاثة لا يحسن على الاطلاق فينبغي ان يخرج كل على ما يناسبه من هذه الوجوه فيؤول بوصف نكرة في قضية ولا ابا حسن لها اي ولا فيصل لها كما نبه كان رضي الله عنه فيصلا في الحكومات كما ورد اقضاكم علي وتقدير نديم لكل فرعون موسى ومن هنا اي لكل جبار قهار ويجوز تقدير مثل في بجوز ان يقدر لا مسمى باسم حسن لكثرة المسميات ويقال في قوله

تبكي على زيد ولا زيد مثله * بري من الحمى سليم الجوانح

معناه ولا مسمى بزيد مثله ولا يصح تقدير مثل ويعرف تاويله بوصف ويقال في قوله عليه السلام فلا كسرى ولا قيصر بعده فلا مثل كسرى ولا مثل قيصر او فلا مسمى بكسرى او قيصر او فلا ملكا للعرب والروم وفي قول ابي سفيان ولا عزى لكم ولا مثل العزى او لا ناصر ولا يصح ولا مسمى بالعزى لان فيه معلوما لا ما يدل فيه وفي قولهم فلا بصرة لكم فلا بلدة

كريمة

كريمة لكم ولا ابراه نفي المثل لانه خلاف الفصاحة فالفصيح نفي ان تكرر نعم تلك
البلدة بعينها ولا نفي مسمى اخر لانه معلوم وابهم في قوله تكرارا ومااذا في الموري
ومثلهما ان تعمل مع مباشرة النكرة فالاول الرفع وذلك لان المقصود فيها في القرينة
على كونها لنفي الجنس وعملها عمل ان وبناء اسمها كان في هذا الغرض فاذا لم يكونا ع
في التكرار مع التبرئة واما اذا الغيت فانه جعل تكريرهما منبها على كونها ح
لنفي الجنس في المنكرات لان نفي الجنس من تكرير النفي في الحقيقة واما في
المعارف فالتكرير جبران لما فات من نفي الجنس انتهى لانه لا يمكن ان يعمل في المعرفة
انتهى ومقتضاه انها اذا كانت لنفي الوحدة واهملت لا يجب تكريرها وكذا مـ
المغني خلافا لمبرد وابن زعم انها لا يجب اعمالها عمل ليس فلذلك مناف لما سبق ان
اعمالها عمل ليس قليل جدا بل فنكر ومن انكره الرضي نفسه جدا ومن التعليل
الذي عند الشارح ثانيا ان العرب جعلتها في جواب من سال بالهمزة وام وقوله لا زيد في
الدار الا انسب بعادة التمثيل بنحو لا الشمس ينبغي لها الاية ويجب تكرارها
ايضا اذا دخلت على مفرد خبرا او صفة او حالا او على فعل ماض لفظا ومعنى فالخبر
المفرد نحو زيد لا شاعر ولا كاتب وشذ قولهم لا سواء ان قدر هذا لا سواء وكذا ان
قدر لاهما سواء لانها دخلت على معرفة فوجب التكرار وشذ ايضا قوله

وانت امرؤ منا خلقت لغيرنا * حياتك لا نفع وموتك فاجع *

والصفة المفردة نحو ابارود لا كريم لا فاكهة ولا ممنوعة لا شرقية ولا غربية
والحال المفردة نحو جاء زيد لا ضاحكا ولا باكيا وشذ قوله

قهرت العدا لا مستعينا بعصبة * ولكن بانواع الخدائع والمكر *

والماضي نحو فلا صدق ولا صلى واما فلا اقتحم العقبة فلا فيه مكررة في المعنى
لان المعنى فلا فك رقبة ولا اطعم مسكينا لان ذلك تفسير العقبة
بخلاف لا فض الله فاك لانه مستقبل معنى لكونه دعاء وكذا قوله

حسب المحب في الدنيا عذابهم * تالله لا عذبتهم بعدها سقر *

لانه مستقبل معنى وشذ قول ابي خراش

ان تغفر اللهم تغفر جما * واي عبد لك لا الما *

وقول الاخر مرشد ولا فعله قوله للضرورة في هذا للضرورة ايضا

في تكرار المعمولة في قوله

بكت جزعا واسترجعت ثم آذنت * ركائبها أن لا إلينا رجوعها *

قوله بعد إفراده حالته بالنسبة للمركب وفرع كم المضاف وشبهه
لا حالتها بالإعراب وشرحها به قوله بني في المفرد أعني ما ليس مضافا
أو شبهه ثلاثة مذاهب البناء على ما ينصب به وعليه الأكثر الإعراب مطلقا
وعليه الزجاج والسيرافي في التفصيل بين المثنى والمجموع على حده فهما
معربان وغيرهما فهو مبني وعليه المبرد وكلام الإمام محتمل لكون الحركة
إعرابا وبناء فإنه قال لا تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين إنما جعلت وما
عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر فقال المبرد معناه إنما تنصبه ولكن
بني بعد ذلك بحذف التنوين للبناء كما حذف في خمسة عشر للبناء اتفاقا
وقال الزجاج أراد أنه معرب وهو مع ذلك مركب مع عامله لا ينفصل عنه
كما لا ينفصل عشر من خمسة فحذف التنوين مع الإعراب لتثاقله بالتركيب
مع عامله قال أبو سعيد إنما ركب مع عامله لأن لا التبرئة إذا دخلت للاستغراق
كانت في جواب من قال هل من رجل في الدار لأن لا رجل في الدار جواب هل من رجل بزيادة من مع
النكرة تركيب من معها تلفيقا للجواب بالسؤال ثم حذف التنوين لتثاقل
الكلمة بالتركيب مع كونها معربة قال الرضي والأولى ما ذهب إليه المبرد وأهله
لا لحذف التنوين وجه لغير الإضافة والبناء على معهود وأيضا التركيب
بين لا والمنفي ليس بأشد منه بين المتضايفين والجار والمجرور ولم يحذف
تنوين الثاني منهما قوله على الفتح الغالب تقديره ما بني قبل دخول لا
كخمسة عشر كما قال في النداء وأنواعهما ما بنوا قبل النداء قوله وعليه
أو على الكسر فرعين تفريعها على الفتح أنه أرجح وبه صرح في الشذور وتبعا
للتسهيل خلافا لمن عين الفتح أو الكسر قال ابن خروف لو وقفوا على السماع
ما اختلفوا وإذا بني على الكسر لم ينون عند الأكثر وبعضهم ينون فيما سا
سماعا لأن التنوين للمقابلة لا للتمكين بدليل ثبوته مع العلمية في عرفات
وهو منفي عنه في النداء لأجل البناء وتنوين مسلمات بكذا منابه نون وان
لم يكن للتمكين والمقابلة معا قوله وعلى الياء فيها وفي نونه قبل أو على الكسر

اشغاله

انتقاد على الناظم في قوله وأعربا بأنه لا يشمل المثنى والمجموع على حده والجمع
بالألف وتاء على أحد الوجهين ولذا أصلحه المرادي بقوله وركب المفرد كالنصب
ولا كرذكر الرضي أنه لا مانع من إطلاق ألقاب البناء على الحركة والحروف التي
فيقال في لا رجلين ولا مسلمات بالكسر وبفتح بمجاز الكمال ثم يطلقون ___
ألقاب الإعراب على ما يشبهها فإن الذي يظهر من كلام المتقدمين أنهم أطلقوا
الرفع والنصب والخفض والجزم للحركات الأصلية والسكون فيما مر ثم يقولون
في المثنى مثلا في نحو جاء الزيدان مرفوع مجازا وعليه فيكون الشيخ في عبارة
الناظم مستعملا في حقيقته ومجازه بقرينة جعل المفرد قسيما للمضاف
وشبهه على أن الناظم يمكن أن يكون درج هنا على قول المبرد بإعراب المثنى
والمجموع الذي على حده وإن كان يقول ببناء غيرهما قال الرضي فإن قال جعله
لأن النون دليله للإعراب كالتنوين فمنقوض بيا زيدان أو يا زيدون فهما
مبنيان وليس النون كالتنوين في الدلالة على التمكن وإن كان لما نقل عنه أن لا
فيهما في حكم المتقدمين بضارعا المضاف بما يعطفون عليه في باب لا بحثا
نحو لا رجل وامرأة ولدان يقول أدرى ما يكون التابع والمتبوع فيه كاسم واحد
كثلاثة وثلاثين كما ذكروه في النداء ولا شك أن المثنى والمجموع بمنزلته لاكن
ينتقض فيما هو عليه بيا زيدان ويا زيدون وقيل قال إنه معرب لأنه ليس
شيء من المركبات يثنى جزؤه الثاني ويجمع والجواب أنه لم يقم قاطع أن
لا مركب مع المبني ولو سلم فليس البناء للتركيب ولو سلم فمنقوض بنحو خمسة
موتون في المعنى بحضرموت هـ تنبيه ما قرأ بعض المثنى أسماه
على الألف على لغة من يلزمه في الأحوال كلها ومنه الحديث لا وتران في ٤٧
ليلة قوله إلا وقد عنتهم شئون صرح الشرباني الجملة بعد إلا خبر فيكل
وهو مخالف لما يأتي في باب الاستثناء أن لا لا تعمل في موجب وصرح بذلك العطار
وقال هنا إنه القياس قلت ويوجه ما قاله الشرباني بأنه مبني على قول
الإمام أن لا المركبة مع اسمها لا عمل لها في الخبر فلا يلزم عملها في موجب على
أن الصواب أنه لا نمنع في رفعها الخبر بقاء النفي ولا نسلم أنه القياس
خلافا للمنير وذلك أن لا كما سبق إنما عملت بطريق الحمل على أن لما فيها من

المبالغة في العموم كما ان مبالغة في النسبة وتاكيد لها ولا مدخل لكون الخبر منفيا
في منزلة المشابهة بل اذا كان اسمها عاما مستغرقا لكل فرد فرد على سبيل
النصوصية كعموم له في تغيير المشابهة وذلك متوقف على كونه في سياق النفي
لا على كون الخبر في سياقه ايضا ولذا جاء في منزلة الموضع في باب الاستثناء
ان لا لا تعمل في موجب لان مراده ايجاب الاسم بان يكون بعد الا كما هو
صريح كلامه هناك وليس وزان لا وزان ما الحجازية لا عملها بالحمل على ليس
الموضوعة للنفي باشتراكه في العمل بقاء معنا ما في الجزئين لتكون المشابهة
اتم قوله تضمن معنى من هذا هو المختار عند الرضي ولا ينافيه ما قدمناه من
ان من الاستغراقية زائدة مؤكدة والاستغراق حاصل بدونها وان لم يكن نصا
في بعض المواضع لانها لما كانت تؤكد الاستغراق ولزم انها مغيرة له وصار
معنى لها اذ لا يؤكد الشيء الا بما يغايره وانما انكرنا قبل ان يكون سبب
الاستغراق تضمن معنا ما نعم سبب النصوصية لا الاستغراق
تضمن معنا ما لان الاستغراق اذا كان حاصلا بدونها على سبيل العموم
صار بها نصا ولا ينافي ذلك انها للتاكيد كما في توكيد الاحاطة والشمول
في قولنا جاء القوم كلهم فانه لولا لاحتمل عدم التعميم وبه صار
نصا في العموم ولم يخرج ذلك في كونه توكيدا وقال ابن الصائغ ان المتضمن
لمعنى من هو لا نفسها لا الاسم بعدها وذلك لان محل الاستغراق هو الاسم
العام لا حرف النفي نعم وقول حرف النفي سبب لعموم النكرة لان العموم
فاذا باعتراف صاحبه قوله وفيه يتركب الاسم قال الذي يحصل لي ان التركيب
لا يقتضي البناء ولا تلازم بينهما بدليل بعلبك وحضرموت وانما يقتضي
التخفيف فيصح ان يجعل الفتح لا علة اصل البناء شبها بحرف ولا تركيب
فيه نحو بان يضاد البناء شبهه من ان تقتضيه قوله فمعربا رمى
المضاف قوله العيب

فلا ثوب مجد غير ثوب ابن احمد ... على احد الا بلؤم مرقع

ومن شبهه قوله ايضا

قفا قليلا بها علي فلا ... اقل من نظرة ازودها

قوله

قوله ما اتصل به شيء من تمام معناه اه قلت ـــ ما تمنع في قوله تعالى لا تثريب
عليكم اليوم وقوله لا عاصم اليوم من أمر الله فإنك إن جعلت الظرف أو
المجرور فيهما خبرا تعلق الخبر باسم لا فيكون شبيها بالمضاف ولم يعرب قلت
لا يتعلق الخبر باسم لا أما لا تثريب عليكم اليوم فالمجرور الخبر والظرف متعلق
بما تعلق به أو بالعكس وأما لا عاصم اليوم من أمر الله فاليوم خبر وإن كان
الاسم جثة لأن المعنى لا وجود عاصم والمجرور متعلق بمحذوف دل عليه لا عاصم
أي يعصم من أمر الله وفي الكشاف في لا غالب لكم اليوم وإني جار قلت ـــ مثله
قيل لا غالب لكم كما يقال لا ضاربا زيدا عندنا قلت ـــ لو كان لكم معمولا
لغالب بمعنى لا غالبا إياكم لكان الاسم كما قلت ولكنه خبر تقديره لا غالب
كائن لكم وإني جار قلت ـــ ما تمنع في الحديث اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي
لما منعت فإنك إن جعلت المجرور مستقرا خبرا لم يصح إذ لا معنى لقولنا
كائن أو حاصل لما أعطيت أو لما منعت وإنما المعنى على تعلقه بمانع ومعطي
قلت ـــ الأقرب المتعلق خاص من الخبر أي لا مانع لما أعطيت ولا معطي معط
لما منعت واللام معنوية وجوز الغزي ذكر مثل المحذوف وحسنه رفع التكرار
وإذا قلنا لا مكلما في المسجد بالتنوين بحيث عرا المسجد جنس المتكلم سواء
صلى في المسجد أو في غيره وذهب البغداديون إلى أن شبه المضاف قد يحمل على
المضاف في نزع التنوين جوازا كما حمل عليه في الإعراب وجوبا لأن الإعراب
أصل في الاسم فكان الحمل داعيا إلى الأصل فوجب وترك التنوين خلاف الأصل
فكان الحمل داعيا للخروج من الأصل فلم يجب بل جاز وفيه وعلى رأي البغداديين
يجوز تعلق المعمول في الآي المذكورة وفي الحديث المذكور باسم لا ويجوز
أن يكون المعنى عند ترك التنوين مساويا له عند وجوده في المثال المذكور
ومن أمثلة شبه المضاف لا عشرين درهما عندك ولا رطلا زيتا عندي
لأن الاسم المبهم عامل في التمييز تنبيه ـــ يرد اسم لا مثنى أو مجموعا
على حده فيبنى على النون أو لغة الأب والأخ مقترنين بالألف متصلا بهن
مجرور باللام وذلك نحو قولهم لا يدي لك بكذا وروي أن ثقيفا لما نزل قوله تعالى
فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وقد كانوا عاملوا بعض

كتبت تنوينه على الوجوه من نعتها في المسجد وإذا قلته بغير تنوين كتبت ع نعته

قريش يريدون كليبوه فقالوا لا يدري لنا بحرب الله ورسوله ويقال الاقلال مني
لنا وخرج في الدرتشان المثنى بالزيدين وزعم ابن سعدون ان يقال من ذلك قال الد
النحويون قياسا وليس بمجموع ورد بان الزيدين والسنين في حكاية سماعا
وتقول في الجمع لا بنين لك ومقتضى كلامه انه مسموع قال سيدنا كعب

بقلت خلوا سبيلي لا ابا لكم * فكل ما قدر الرحمان مفعول *

وتقول الاخوان زيد ومثل ابنين لا في ذلك مضاف او شبهه او مفرد افرد الذي ذهب اكثر
والجمهور ورد والعقيم ابن ملك في شبه المنصوب والثاني انه مضاف حقيقة ويقال
لهم اللام لا تكفهم عن المقتضا بعينه بل تقرن كالذي هنا فقرن ايضا والقامرة
تاكيدا لها كتيم الثاني في يا تيم تيم عدي على راي من جعل الاول مضافا بالعدي
والثاني باطل ويقال ما انهم حملوا على ابقاء اللام في هذه الاضافة دون سائر
الاضافات فقالوا فصل نصب هذا المعرب المضاف بلا من غير تكرير تعقيبه
بافحموا اللام بين المتضايفين لتزول صورة الاضافة حتى يكون تغير المعرفة
فلا يستنكر النصب وعدم التكرار ولهذا لا يقحمون هذه اللام حيث يكون
المضاف اليه نكرة لا والمضاف لا يتعرف ولا يقولون لا ابا رجل سينه ولا
يرى لشغم يا زيد والدليل على انه مضاف حذف اللام والتصريح بالاضافة
للضرورة كقوله

وقد مات شماخ ومات مزرد * واي كريم لا اباك مخلد * وقوله
ابالموت الذي لا بد اني * ملاق لا اباك تخوفيني *

واذا افحموا اللام بين المتضايفين في غير هذا الغرض شذوا كقوله * يا بؤس
للجهل ضرارا لاقوام * ولهذا الغرض لا يجوز ويشكل على دعوى الاضافة
قولهم لا ابا لهما كنا ابرها من ولا تعرب الاسماء الستة بالحروف مع الاضافة
للنساء وقد يجاب بان العمل بالقاء اللام سوغ ذلك بكا نما مضافة
اللجار والمجرور وقد ذهب هشام وابن كيسان وابن الحاجب وابن ملك في جل
كتبه الى انه شبيه بالمضاف فجعلوا اللام غير زائدة بل هي ومجرورها
متعلق بمحذوف صفة لاسم لا بماء شبيها بالمضاف لطوله بصفته
ولمشاركته المضاف في اصل معناه اذ معنى ابوك واب لك واحد ويشكل

مجموع

عليه أن الأسماء الستة لا تعرب بالحروف إلا مضافة وأنهم يغتفرون في نحو
لا غلامي له ولا حاجبي عنها بأن شبيه الشيء جار مجراه، ولذلك ينبغي
إشكال التزامهم التعريف في المضاف إليه وأن الصفة لا تكون في باب لا
وفيما في باب النداء وعمالا، ثم يحمل بالإضافة في الضرورة، وأما تخريج ابن
مالك لا أباك على أنه دعاء ولا أباك بعكس بحسن لضمير المؤنث بعيد، فقولهم
لا أبا وقد ذهب ابن كيسان وابن الطراوة والفارسي إلى أنه مفرد والمجرور هو
الخبر، ولذلك جاء إثبات الألف على لغة من يقصر كقوله: إن أباها وأبا أباها
ويرد أن القصر لغة بعض العرب، وأنهم يقولون لا أبا لك في جميع العرب، وقولهم
لا غلامي لك بحذف النون، وقد يجاب عن هذا بأنها حذفت لطول
الاسم بالتركيب كما التزم حذفها في اثني عشر واثنتي عشرة لذلك، ويرد أيضا أنهم
لا يفصلون بين الاسم واللام، ولذا لا يجوز لا غلاما من كرم يبغض لك، ويجوز بجملة
الاعتراض نحو لا أبا أعلم منك، وبالظرف والمجرور في الضرورة بقلة، وعندهم
وجوزه يونس اختيارا لا كلويكر منها وأشبهها به فجاز الفصل فيه ملغاة، فهم
أن المذهب المنصور هو مذهب الجمهور. قوله: كلا بين وكعمرو فقد الشر
الخبر لكم، والأصل تقديره فيكم أو منكم، والجملتان في معنى توكيد الإحاطة
لعمرو وأنتم ذ(ناي) كأنه قيل لكم دناءة كدبين فيكم أو منكم ولا عمرو ومن ثم
لم تعطف جملة تدبيرهم على جملة أنتم دناءة لما بينهما من كمال الاتصال، وقول
الشارح الجملة تفسير لدناءة لا يصح. قوله: كتنوين المنادى، أي المستحق
للبناء على الضم بأنه ينون للضرورة ويبقى البناء أو يعرب كما قال:
بعد واضمم وانصب ما اضطرارا نونا، وكذا يحتمل ما بعد العاطف في مسلسا
عندما وجد أن تكون بناء ولا النافية كالتي مركبة، وأن تكون إعرابا لأجل
التنوين فإن الإعراب هو الأصل فيرجع إليه بأدنى سبب. قوله: فتنصب
بالعطف أول العطف، فيحتمل العطف على المحل أو اللفظ تنزيلا لحركة
البناء منزلة حركة الإعراب لعروضها بعروض لا، وانتفى بها باتباعها
كما أن حركة الإعراب تزول مع العامل وجودا وعدما، ولهذا قيل:
واتبعت حركة البناء * في باب لا كذاك في النداء *

قوله بان عطفت شرح لقول النظم والعطفا ان تنكر بعد البيت فرسمه
تنكيتا على النظم لانه من تتمة الكلام على العطف الذي هو موضوع الاوجه
الخمسة وليس توجيه صنيع النظم بانه لما كان لا يتعين كونها بعد العاطف
تبعا لاسم لا اعتبر غير تكرار بما تكلم عليه بعد النعت الذي هو تابع لاسم
لا مطلقا ولو مع تكرار لا نحو لا رجل لا عالما ولا جاهلا فيهما قوله وجاز
في الثاني اذا ملغ لعمل لا والاقيس رفعه كما ياتي قوله على انه ركب معها
هذا احد اربعة اوجه حكاها الشراح فلما انه اما مبني لتركيبه مع الموصوف
او لكونه من تمام الموصوف المتضمن لمعنى من بل هو مع من التضمن المذكور واما
معرب اما حملا على المحل او على اللفظ لشبه حركة البناء بالاعراب وحذف
التنوين مشاكلة فيهما قوله مراعاة لمحلها مع لا كما هو ما صرح به الش
المجموع في موضع رفع مبتدا وان النعت لهذا المجموع وان الخبر محكوم به على
المجموع وهذا باعتبار معنى وصناعة اما معنى فلان القضية في تكثير
معقولة الموضوع ويصير المعنى شيء غير رجل موصوف بالظرافة محكوم عليه
بالكون في الدار ولذا يتغير فساده واما صناعة فلان المبتدا اسم والمجموع المركب
من الحرف والاسم ليس باسم ولا ينبغي حمل كلام القوم على انه صرح به الشراح وانما
مرادهم ان اسم لا يعتبر محله الاصلي قبل دخولها حيث يلاحظه غير واقع بعد لا
فتسامحوا في العبارة وقالوا المحل للا مع اسمها تنبيها على انه بهذا الاعتبار
لا يوخذ من حيث كونه مسبوقا بلا وواقعا بعدها بل من حيث انه مبتدا لم
يسبق عليه شيء فهو بهذا الاعتبار في محل رفع وان اخذ باعتبار كونه
مسبوقا بلا وواقعا بعدها اسما لها فهو بهذا الاعتبار منصوب المحل قوله
فيها رد على الكمال انما يدل التوكيد اللفظي شرطه المساواة في المدلول
والثاني هنا اخص فان قلت اذا قيد باء الثاني تغير الاول وايضا لان
عينه لا تنقطع انه لم يبق كل ماء اولا ثم تبقى البارد بقطع ثانيا قلت
سلمنا ان التغيير يسري في الماء الاول لكن هو المقصود بالتغيير ولكن
يعتبر ماء الثاني اولا يتبعه اعني باردا وبذلك يصير اخص من الاول ثم
تغيره الاول وذلك لان المعرفة سابق في الطبع على المركب ثم يسبق مع التركيب

الاقرب الى المفرد فالاقرب ولما كان مجموع ماء الثاني وصفته نعتا لماء الاول واطرا
بالنسبة اليه كالمفرد بالنسبة الى المركب فتركيبهما في انفسهما سابق
على تركيبهما معه ولهذا قلنا انه يعتبر تغيير ماء الثاني اولا وبعد صيرورته
اخص فيرد الاول فيتخصص بهما وصار اخص منهما ويرد كذلك لا ينفع في كون الثاني
توكيدا اذ المطلوب مساواة التوكيد للمؤكد في انفسهما مساواة سابقة
على تركيبهما مع الاخر والاضافات بالكلية لان التغيير من مفهومات النعت
دون التوكيد ولو اعرب الثاني توكيدا لفهم التغير مغيرا والمطلوب ملغى في انفسهما
وكونه تاكيدا يقتضي تساويهما فيجتمع الاخصية والمساواة وهو جمع بين
متنافيين ولو سلم ان التوكيد تغيير فلا تكفي المساواة العارضة بسبب
ضم التابع الى المتبوع ولهذا بعينه يمتنع اعراب ماء الثاني بدل كل وزعم الرضي
ان بدل الكل قد يكون اخص نحو جاءني العالم زيد ويا غلام بشر ونبه بذكره ان تعرف
العمر في العالم صير مساويا بالزيد وكذا نداء الغلام والاقبال في غلام صير
مساويا لبشر لاعلم نعم يمكن ان يجعل ماء الثاني على الفتح ان يعرب بدل بعض
بتقدير الضمير اي ماء بارد منه فان قلت ما فائدة التوكيد لبيان
الماء الثاني وهلا اجري على الاول ولا وجه للتوكيد في النعت خلافا للخبر
والحال قلت فائدة ذلك التنبيه على ان التغيير لم يكن مقصودا
للمتكلم من اول ومهلته وانما عرض له في الاثناء كان يكون اراد نفي جنس الماء من
حيث هو ولم يرد ان يغير لفظا بناء على ظنه ان المخاطب يفهم منه الى الماء
البارد ثم عرض له خوف ان يتوهم المخاطب نفي الجنس في ضمن جميع الافراد فلا
وسعهما فاراد ان يغير لفظا احترازا عن رفع التوهم فاحتاج الى اعادة
الموصوف ليجري عليه الصفة وان امكنه ان يجريها عليه بدون اعادة لكن
يفوت التنبيه على انه عرض له التغيير احترازا واحتياطا انه لما وقع الانتقال
من الاجمال الى البيان وهو من الاستغراق العرفي الى الحقيقي اثر ذلك في اللفظ
قوله نحو لا رجل قبيحا فعله مثله لا رجل كريما الحسب وعيسى ان يعد في صفة
الشبيه بالمضاف النصب فان الرفع لعله فاسد على صفة المنادى الشبيه
بالمضاف ويعرب بالياء لو باشرت المضاف لم يكن فيه الا النصب ويجوز في

الثاني الذي باشرته لا الرفع عند التكرار نحو لا غلام رجل في الدار ولا غلام امرأة
قوله او لا غلام سفر ظريفا عندنا من الصورة ففقد فيهما افراد المنعوت ونعته
وكما مر النظم لا يعطي حكمها الا انه ذكر اولا ان ما اجتمعت فيه القيود الثلاثة
افراده وبناء منعوته المستلزم لافراده واتصالها ففيه الاوجه الثلاثة
ثم ذكر ان ما فقد فيه الاتصال او كونه مفردا ففيه وجهان الرفع والنصب
وسكت عن حكم ما فقد فيه بناء منعوته فاوهم انه مثال للحكمين السابقين
وانه يتعين نصبه اتباعا للفظ منعوته وهذا وان كان مذهب ابن برهان وغيره
وتبعهم ابن الحاجب هو خلاف ما عليه الجمهور واعتمده ثم في كتبه من
جواز الوجهين فيه ايضا واجاب ابن غازي بان لا يرد ان يبنى على جعل
قوله لمبني صفة لنعت ولو جعل متعلقا بيلي وان اللام مقوية مثلها في ان كنتم
للرؤيا تعبرون صدق قوله وغير ما يلي اذ ما يلي مبنيا بصورتين ما يلي غير مبني
وما فصل بينه وبين المبني وقوله وغير المفرد صورة ثالثة فيكون اعطى بعمومات
القيود الثلاثة هـ قلت الصواب انه لا تفاوت بين جعل قوله لمبني معمولا
ليلي وبين جعله صفة لنعت لان معمول يلي على هذا ضمير محذوف يرجع لمبني فكذا
يكون معمول يلي في البيت الثاني ضمير المبني كذلك ولو كانه قال وغير ما يلي المبني
بان ولي المعرب او فصل من المبني غاية ما في الباب ان قوله وغير ما يلي غير مقيد
بالمرجوع السابق ويكون النعت لمبني وان كان خلاف المتبادر فالصحيح
وفق الناظم البيت المرجوح لانه جعل بالتفاوت التيسير ولم يجعل للتفريع
مزية ولكن لو قال فارفع او انصب او افتح تعدل لكان احسن هـ قلت وهذا
وارد على الرفع ايضا قال ابن غازي لو قال

والنعت مفرد يلي ما قد بني * فافتح وبالرفع او النصب اعتني

وغير ما يلي وغير المفرد *

ثم زيد تكميل وتمام البيت بعض من لقيناه حيث اختصر البيتين في بيت شامل
للتكميل فقال

وارفع وانصب مكملا نعتا لاسم * لا وافتح ان افردا واتصلا

لمبني لا اتصال شامل للنعت الثاني المفرد لا رجل ظريف عاقلا فيجوز

في عامل الرفع والنصب لا الفتح لانه مفعول بلا حاجة الى تغيير ان اعاجيب محل الاول
الثلاثة بدلا ولا مع اشتراكهما لانفصال الاول شركة لا اتصال كان واقتضى
كلامه انه اذا اجتمع نعتان جاز توافقهما رفعا ونصبا وتخالفهما اذ ذلك من
الجاري على قوله ان اسم لا في محلي رفع ونصب باعتبارين ملغى في التسهيل
عن ابن برهان ان رفع الصفة عنده دليل على الغاء لا وانها تنصب محل الاسم
واختاره بعض المتاخرين وينبني على قوله انك اذا رفعت احدى الصفتين لا يصح
ان تنصب الاخرى ولا كانت لا عاملة ملغاة في حالة واحدة اللهم الا ان يجعل
النصب حملا على حركة البناء لشبهها بحركة الاعراب وسيبويه الموضح ان تلك
الحركة لا تعمل في المحل شيئا ونصب الصفة بالحمل على حركة البناء قوله بغير
تكرار الا حيث عطف بغير تكرار لا تعين اهمال الاولى لعدم التكرار قوله وكما في
البدل يجوز فيه لا النصب البناء ايضا ان افرد واتصل كالنعت نحو لا رجل
صاحب له واستغربه الرضي بانه لا يغتفر في النعت في البناء مع كونه المقصود
قلت وهو واضح اذ علة بناء التابع بتسلط معنى من عليه وقد اجمع
ملك وابو حيان يمتنع التركيب مع البدل منه لان بينهما حاجزا مقدرا ومبنى على ان
الفتح على تركيب التابع مع المتبوع وعلى ان البدل على نية تكرار العامل وكلا مما
متنازع فيه فان قلت هو يرى ان الفتح لتركيب التابع والمتبوع
اقتنائهما مع العطف قلت ولعله في العطف المدلول به لكثرة البعد عن
التي سبب البناء في الحقيقة اذ بما يقوم معنى لا ستغراق الموجب لتضمن
من وبقي من التوابع البيان والتوكيد اما البيان فقال بعضهم وغيره حكمه
كالبدل لانه اخوه قلت وينبغي ان يجوز فيه الفتح ان افرد هو ومتبوعه
واتصلا عند من لا يجوز ذلك في البدل لانه ليس على نية تكرار العامل كالبدل
ولقولهم عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات وهذا كله لمن
جوزه في النكرات نحو لا تضاد مثل الزيد واما التوكيد فالمعنوي لا يتبع النكرة
ومن جوزه ينبغي ان يجب عنده رفعه لانه لا يصح لعمل لا لكونه معرفة واما
اللفظي فالاولى كونه على لفظ المؤكد مجردا عن التنوين وجاز الرفع والنصب
ايضا نحو لا رجل رجل في الدار قوله مثل لا استثناء على لا الخ بحيث يكونان كلتين.

وبقي معنى الاستفهام ولو انكاريا ولا تخرج الا لا الاستفتاحية والعرضية والتحضيضية والتمنية اذا الواقع فيهما ان لا كلمة واحدة والبساطة والتركيب شيء اخر فالعالم اما بينهما بلا تنافي بين التركيب وكون المركب كلمة واحدة وبهذا يعلم قول الموضح لم يتغير الحكم وقول الناظم واعط لا البيت ويسقط اعتراض المرادي عليه بان كلامه يشمل العرضية ومن ثم تعمل على الصحيح وقد استثنا ما في الكافية والتسهيل فيقول لا حاجة الى الاستثناء المذكور في الكافية *

* واعط لا مع همزة استفهام ... في غير عمد ما بلا استفهام *

ويسقط ايضا اعتراضه عليه بان مقتضاه موافقة المازني والمبرد في ان التمنية تعمل في الجزئين ويتبع اسمها على محل الرفع وهو خلاف مذهبه في غير هذا الكتاب بنقول خرجت التمنية لعدم بقاء معنى الاستفهام وهي معدودة في لا بلوا ان يعد العرضية والتحضيضية لانهما مركبة عند عامة النحويين ولم يخالف في ذلك الا ابو حيان كما اعترف به ابو حيان نفسه ونقله ابن غازي والتفرقة بين التمنية والعرضية تحكم واما الا الاستفتاحية فبسيطة عند الاكثر قال ابن هشام وزعم الزمخشري انها مركبة فان قلت انما تدل عبارة النظم على ان لا تعطى بعد دخول همزة الاستفهام ما تستحقه دون دخولها وذلك صادق ببقاء الهمزة على معنى الاستفهام وعلى ذهاب معنى الاستفهام منها بالكلية وسواء كانا كلمتين او معدودين كلمة واحدة فيرد اعتراضا المرادي السابقين ويردان على الموضح ويتنافى كلامه قلت انه يحمل الكلام على ما يتبادر منه والمتبادر من بقائهما بقاء معنى الاستفهام من حيث اضافتها الهمزة اليها اضافة لا الى الهمزة اوان لا يخرج ذلك الانكار والتوبيخ لانه لم ينسلخ فيه معنى الاستفهام بالكلية وبهذا تعرف فيه الهمزة كلمة ولا كلمة بخلاف التمني فان حكم الاكثرين فيه بان لا بمنزلة التمني والخبر لها دليل على انها عندهم كلمة واحدة مركبة بعد كلمتان نعم هي عند المازني والمبرد كلمتان فتامل قوله غير واقع جعل الشارح من وقوعه قولهم في المثل الا غمار بالعير وفيه نظر والظاهر انها فيه للانكار الابطالي بدليل تصريحهم بالنفي حيث يقولون ايضا ما بالعير

مع كلمة واحدة بعد التركيب كما في افعال قد دخلت فيها الهمزة على لا غير مركب ولا

من قماص وفي الصحاح قمص الفرس وغيره يقمص ويقمص يعني من باب قعد
وجلس قمصا وقماصا اذا استن وهو ان يرفع يديه ويطرحهما معا ويعجن
برجليه يقال هذه دابة فيها قماص ولا تقل قماص بفتح القاف وتشديد
الميم وفي المثل ما بالعير من قماص ومن قماص يضرب لمن ذل بعد عزة ولم يذكر
المتن بالفعل اذ في عبارة الشارح كل ذلك شرح وتقدم له في قوله الا ارعواء
البيت مثله قول حسان

ألا طعان ألا فرسان عادية * إلا تجشؤكم حول التنانير

والمراد بهما التوبيخ على النفي ولذا اعترض الدماميني بان مجموع ألا ليس
للتوبيخ بل الهمزة فقط وجواب التمني لا معمول له قوله ألا عمر ولى مستطاعه
قوله

ألا سبيل الى خمر فأشربها * ألا سبيل الى نصر بن حجاج

ولكون ألا في البيتين للتمني نصب فأشربها واشرب لانها جواب تمن مقرون
بالفاء واما قوله

ألا رجلا جزاه الله خيرا * يدل على محصلة تبيت

فقال يونس ألا للتمني ونون الاسم ضرورة وقال الخليل للتحضيض بتقدير
فعل اي ترونني رجلا وهو اولى لانه لا ضرورة في اضمار الفعل بخلاف التنوين فانه
في المغني قوله بل الخبر الخ كما قيل في حسبك انه للناس من العد لا خبر وفي كل مانع
وما منع على رأيه وكما قيل في لولا التمني لا جواب لها ماذا قيل الا ما كان كلاما من حرف
واسم كيا زيد والنهي وكذلك النعت للمعنى فقوله والا الغاؤها فالارفع وروي
الا الغاء في التمني نحو الا رجلا جزاه الله خيرا وروي بالجر الا من رجل هو وقد يقال
لا دليل على الالغاء في رواية الرفع لان الظاهر ان رجلا فاعل بفعل يفسره يدل اي
الا يدل رجل يدل على محصلة امرؤا ممكن قوله فتختصا بالفعلية فالمراد
وما ذكره ابن الحاجب من ان التي للعرض تختص بالافعال لم يمنعه ونقله الرضي عن السيرافي
والجزولي وقال الجلال تبع ابن الحاجب فيما ذكره الزمخشري ومشى عليه في سبك
المنظوم ومثال المعلى بتقرير وجوده الا نزول فقوله لا احد اغير من الله وروي
لا شخص اغير من الله وفي متن الرواية دلالة على جواز اطلاق الشخص على الله

خلافا للشيخ السنوسي والمراد بالغيرة الخ دل هذا الحديث على اثباتها لله
تعالى ايجاب العقوبة لمن تجسر على المحارم وتشديد الوعيد عليه الخ بل من يعود
من نعوده في كما بعده من العصاة او بعض تلك المحرمات وغير الغاضب كانه قيل له
احرا شر بغض للفواحش وابعد عن الرضا بها من الله قوله ويلتزمه التميميون
الخ اي ان علم كما هو الموضوع لا كما زعم الزمخشري انهم لا يثبتونه في كلامهم ابدا
لانه يلزم منه عند انتفاء القرينة انتفاء الفائدة والعرب يجمعون على عدم
المتكلم بما لا فائدة فيه وقول المعرب في لا يلفظ بنو تميم بالخبر الا ان يكون كذبا
ينبغي حمله على حالة قيام القرينة وحينئذ يوافق نقل ابي حيان عنهم ونقل
كما من كلام التسهيل خلاف نقل ابي حيان عنهم انهم لا يتلفظون عند القرينة بكون
ولا غيره ووجه التسهيل في حواشي الرضي بان الحرف نائب عن الخبر فلو حذف
لزم حذف النائب والمنوب عنه وهو مجحف تتمة قال في التسهيل وربما
ابقي وحذف الاسم اه وذلك كقولهم لا عليك اي لا باس عليك واما قولهم لا
زيد فيحتمل حذف الاسم اي لا امر زيد وحذف الخبر على ان يكون الكلام انما في
لا مثل زيد موجود ويفهم من كلام التسهيل انهما لا يحذفان معا وبه صرح في
قال الا يكون جوابا وقد خرج بعضهم على حذفهما قوله

فخير نحن عند الناس منكم * اذا الداعي المثوب قال يالا

فقال الاصل يا قوم لا فرار لكن حذف المنادى وجزءا لا لكن ثبت جواز حذفهما
منفردا بلا خبر اذ اجمع جائز فلتقف ولا يمكن ان لا في قوله
يالا لام المستغاث بعضها الاخر اذ لا مال ولم يذكر مخفوضها لان الغرض تعلق
بحكاية هذا اللفظ فيه اعني يا واللام دون المجرور وبعض خصوصيته
في فصل المنادى فيشمل يا لزيد ويا لبني بلال وغير ذلك

مبحث

الأفعال الناصبة للجزأين

قوله المبتدأ والخبر استشكله الرضي بنحو احسب الناس ان يتركوا على
ام حسبتم ان الاكثر يجمعون على مذهب سيبويه انه لا تقدير فيه لا على قول المبرد

ان الخبر محذوف تقديره ثابت او مستقر ونحوهما واجاب يس بانه ليس في العبارة
حصر وانما لا تنصب الا المبتدا والخبر واستشكله الدماميني ايضا بافعال
التصيير بان منصوبيها لا ينعقد منهما مبتدا وخبر كصيرت الطين خزفا وجوابه
انا لا نسلم ذلك لاتحاد الذات غاية ما في الباب اختلاف زماني عنوان الموضوع
والمحمول وذلك لا يمتنع اتحادهما اذ لا يشترط كون ذات الموضوع متصفا
بعنوانه وقت صدق المحمول عليه بل يكفي اتصاف ذات الموضوع بالعنوان
وقتا ما ولذا صرحوا بان كل نائم مستيقظ قضية صادقة وان كان لم يتصف
ذات النائم بالنوم وقت الاستيقاظ وعليه فيصح الطين خزف والحنطة دقيق
لا سيما مع وجود ما يصحح اختلاف الترتيب كما يعرف من افعال التصيير بان
فيهما بيانا للزائد كما لو قلت ما هو طين في وقت هو خزف بعد ذلك وما هو حنطة
في وقت هو دقيق بعد ذلك وبه شك في استقامته وحسنه واستشكله ايضا
تبعا للسهيلي بنحو ظننت زيدا عمرا فانه لا يصح زيد عمرو الا على التشبيه
وانه لم ترد ومنع عمرو ارادته لا يصح واجاب الكافيجي بما ايضاحه
انه مؤول بالمعنى كظننت المسمى بزيد مسمى بعمرو وهما متحدان اذا
نسب احدهما للواقع والآخر للاعتقاد ومنزلهما المراد اذ المعنى المسمى
زيدا في نفس الامر مسمى بعمرو في ظني وجعل الغلب دليل على ذلك وانما يمتنع
الحمل ان قصد نسبتهما معا الى الواقع والى الاعتقاد وعند التجرد من جعل
الغلب يتبادر من الحمل نسبة الطرفين للواقع ولذا امتنع زيد عمرو الا على
قصد التشبيه ومع وجود القرينة على المراد لا يمتنع الحمل فقوله
بنصبهما مفعولين اعلم ان الافعال باعتبار النسبة والوقوع قسمان
منسوبة للمفردات او واقعة عليها نحو قام وضرب ويسمى الاول ومنسوبة
الى مضمون الجمل او واقعة عليها المنسوبة الى مضمون الجمل وهي كان وكاد
واخواتهما رفع اول الجزئين ونصب الثاني تشبيها بالفاعل والمفعول
ولم يرفعا لان الفعل لا يرفع فاعلين ولم ينصبا لان الفعل لا يخلو
عن مرفوع ولم ينصب الاول ولم يرفع الثاني لان طلب الفعل للمرفوع قبل
طلبه للمنصوب والعامل في الحقيقة مضمون الثاني مضافا للاول فمعنى

كان زيدا فإنما كان قيام زيد وحكم الواقعة على مضمون الجملة إما أن تقع على الجملة
من حيث لفظها فتجب رعاية اللفظ المحكي أو من حيث معناها فتنصب الجزأين لأنها
إنما تدخل بعد استيفاء الفاعل وليس بعد الفاعل إلا المفعول فنصبا على التشبيه
بمفعولي أعطى أو المفعول في الحقيقة مصدر الثاني مضافا للأول فمعنى ظننت زيدا
قائما ظننت قيام زيد إذ قيام زيد هو المظنون وذكر لما كان المضاف إليه غير معتمد
لزائد وإنما هو تتمة للمضاف وتغيير له وكانت هذه الأفعال في المعنى مستدعية
لشيئين ينعقد بينهما ما أريد بها من المعنى شرطوا استقلال كل منهما بنفسه
وأن لا يكون أحدهما كالتتمة للآخر فتكون كأنما إنما طلبت شيئا واحدا لما أن قام
في قام زيد إنما طلب واحدا وجاء بعده ما هو تتمة له واعلم أن هذه الأفعال
لا تدخل إلا على ما تدخل عليه كان وقد قرر أنه المبتدأ الذي لم يلزم التصدير والحذف
ولا الابتدائية بنفسه أو بمصحوبه والخبر الذي جملة طلبية ولا إنشائية وأما
قول أبي الدرداء وجدت الناس اخبر تقله فتقديره وجدت الناس مقولا في كل
منهم اخبر تقله أي اختبرها له تبغضه لأنك ستستثني من المبتدإ الذي لزم التصدير
اسم الاستفهام نحو أيهم قام فيجوز دخولها عليه بشرط تقديمه لصدارته
وهو قابل للتقديم لأنه منصوب بفعل القلب كظننت فأيهما ولا يجوز دخولها على
لأنه يكون مرفوعا ولا يمكن تقديمه لأنه كالفاعل وهو لا يتقدم وإذا بقي مؤخرا
خرج عن صدارته وهو محظور وأما الخبر المفرد الطلبي فيجوز دخول النواسخ
عليه نحو أين كان زيد وأين ظننت زيدا قوله وجد وألفى هما بمعنى المصادفة
والعثور وهو من أفعال القلوب واليقين باعتبار اللازم لأنك إذا وجدت
الشيء على صفة لزم أن تعلمه عليها بعد أن لم يكن معلوما فالذي فأولا
يخرج على هذا قوله تعالى ووجدك عائلا لأنه قد ينسب له تعالى من الفعل
ما يستحيل مضمونه عليه تمثيلا كقوله يخلقه فكأنه تعالى ظفر به عائلا
وعلمه بعد أن لم يكن يعلم بأصل حاله فيري أنه استعارة تمثيلية
قوله العواء أباه من قالبه الأولى في الاستشهاد قوله

* جربوه فألفوه المغيث إذا ما الروع عم فلا يلوي على أحد *

لأن المفعول الثاني في البيت معرفة وفي الآية نكرة فيقدر بعم أنه حال

ولا يلغى بهما اما ؛ وما دون هذا فالابن درستويه فان جاء بعدهما منصوب
ثان فحال بدليل التنازع تنكيه ، قوله فقلت تعلم البيت مثله قول الاخر

تعلم رسول الله انك مدركي ... وان وعيدا منك كالاخذ باليد

قوله ودرى زاد في الشذور وفي تعليقه وقال ابو حيان عدها في افعال الباب الكوفيون وانكرها البصريون والبيت المستشهد به نادر يحتمل للتضمين فلا دليل فيه اصلا قوله جعل وعدها بمعنى اعتقاد كون الشيء على صفة اعتقادا غير مطابق كما للرضي بعد المرفوع فيما بعد الرجحان فيه تسامح وفي البيضاوي في ومن الاعراب من يتخذ ما ينفق مغرما وما قد يعتقد ان الانفاق يكون قلبية للكفر ... وواقع في مرجع الاية قوله وزعم من القول بان الشيء على صفة قولا باعتقاد لازم معنا ما وزعم الرضي انما ترد للتحقيق كقول الدعية ... الله صدوق لكل الناس ما زعموا وفيه نظر قوله زعمتني شيخا البيت مثله قوله

فان تزعميني كنت اجهل فيكم ... فاني شريت الحلم بعدك بالجهل

وذكر صاحب العيران وقوعها على صريح المفعولين خاص بالشعر قوله
رأى من الاعتقاد الجازم في شيء انه على صفة مطابق للواقع كقوله تعالى انهم يعتقدونه بعيد الاعتقاد غير مطابق وتعلمه قريبا علما فيما تقدم في الرضي وكان المرفوع اهل اليقين فيهما على الاعتقاد الجازم المطابق كما هو حقيقة اليقين والرجحان على الاعتقاد الجازم انه ليس بمطابق ومن ثم انه ليس كذلك حقيقة الرجحان وانما ذلك جزء من كنه وانما تعرف بان في قوله تعالى الذين يظنون انهم ملاقوا ربهم لتضمن معنى الانتهاء اي الى ينته علمهم الى ما هم فيه قوله وعلم جعلها الرضي لليقين فقط وقد يستعمل للمرفوع بدليل التي استشهد بها فان الاحكام الشرعية منوطة بظن الايمان ورجحان وجوده لا بتيقنه اذ لا سبيل اليه وقد يدعى الجازم في الاية بدليل ان المتبادر من لفظ العلم اليقين والمتبادر علامة الحقيقة ولا يلجئ بها عرف وابهم خلافا للمشارق في البني والتنسيل قوله يظنون انهم ملاقوا ربهم مثله اني ظننت اني ملاق حسابيه اي ايقنت ذلك قوله وحسب

ع غير مستوفى ... من قوله الظن بعد ... القلوب والرجحان بالاعتبار

وجعل المعلمان الرفع للفرق فقط ويرد له بحسب الشاعر المذكور في قوله فيه
أمم تأمل لما كان الشغل للروح يحدث بعدها لم يكن عدل عن جعل الحي فاعل
ودلالته على الحدوث قال في اللامية

يا عاقلا من كان ينصر الحروف نحو عمرا فاجاء إن حل له
والروح تحدث في الجسم خفة فإذا ذهبت أحدث الثقل

وقد أجاد القائل

ثقلت زجاجات أتتنا فرغا حتى إذا ملئت بصرف الراح
خفت وكادت أن تطير بما حوت وكذا الجسوم تخف بالأرواح

والرفع تبع فيما زعمه أبا علي الفارسي في كتاب معاني القرآن للزجاج لو فرد بل أحياء بتقدير بل أحسبهم أحياء فجاز بين الفارسي فإنه لا يؤمر بالشك ولا يكون الحسبان المقدر بمعنى العلم لأن ذلك لم يذهب إليه أحد من أهل اللغة وقد علمت أنه ثابت وإنما يرد على الزجاج فإن الحسبان المقدر إن كان للشك فلا يؤمر به وإن كان لليقين فلا يجوز لدلالة ولا تحسبن كونه للشك بدليل على أنه لليقين إذ شرط الدال أن يكون بمعنى المدلول وأما المقال فكلامه حجة في البيت إن أنشد المرفوع على كونها لليقين على رواية همنا بالضاد والنون أن يكون بعناه

ما زلت أشكر إليكم جمع لا لم خلتني بعدكم زمنا متعللي

إذ كنت أنا ميت بعدكم كذلك وأما على رواية خلتها بالخاء المثلثة والهمزة فالدلالة واضحة وفي قوله خلتني وقوع الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لمسمى واحد وذلك خاص بأفعال القلوب المتصرفة لأن تفعل لما غير تفعل الحقيقة وقد يعامل بذلك عدم وفقد وجد فقوله ترد علم فرع من التنبيه تنكيتا على النظم في تأخير، وجعله بعض الكلام على التكميلية وبعض عوارض الغلبية لأنها تغيير لبعض أحوال الغلبية السابقة بأن لا يكون بمعنى كذا
وهو التغيير أن يكون عقب المغير فقوله بمعنى عرف منه أيضا على أن بين العلم والعرفان فرقا ومزايا العلم يتعلق بالمركبات والكليات والمعرفة بالبسائط والجزئيات قال في شرح المطالع ومن هنا تسمع النحاة

كذا

بزاد

على

3

بقولون

يقولون علم يتعدى لاثنين وعرف لواحد ومن ثم رأى ابن الحاجب وغيره
فالمعرفة ادراك الشيء في نفسه والعلم ادراكه على صفة من صفاته
وحالة من احواله ومن ثم اقتضى مفعولين وقال الرضي لا يتوهم ان بين
علمت وعرفت فرقا معنويا كما قيل بأن علمت ان زيدا قائم وعرفت انه
قائم واحد وإنما التبعات في التعدية موكول الى اختيار العرب فانهم قد يخصون
احد المتساويين في المعنى بحكم لفظي عن اخيه ويبعد ان المعنوي في
التعدية اختلافهما باختلاف المعاني فقوله وتقول رأى ابو حنيفة حل
كذا قال الفقهاء يجوز ان يقال انما تتعدى تارة لواحد وتارة الى اثنين نحو
رأى ابو حنيفة كذا حلالا لا كعلم فانها تستعمل في الوجهين مع اتحاد
المعنى على ما للرضي ثم وما للمرادي هو الذي قاله الفارسي وتبعه
ابن مالك قال ابو حيان وذهب غيرهما الى ان التي من الرأي تتعدى لاثنين
ومن ذلك قوله ۞ رأى الناس الا من رأى مثل رأيه خوارج تاركين قصد المخارج
قلت لا حجة فيه اذ خوارج تركيبه مركب يكون حالا وقد ثبت بنقل
الثقات ان رأى التي تتعدى لواحد وما يتعدى لاثنين في معنى واحد
الا ترى انهم رفضوا ان يقال في ظننت زيدا قائما ظننت قيام زيد كما
قرروا للرضي في غير علم مسلم كما مر فقوله معا اخر بينهما السمة
والوجه من العلمة بانه اعلم وضد اعلم فهو ابلغ مشفو والشبعة
وجمع الزمخشري بينهما في قوله يشكر العقول

واخرة دهره وفرح معشرا ۞ لانهم لا يعلمون واعلم
لبراعة الجهة اعلم انه ۞ انا اليم ولا اياي وابلغ اعلم

علوانهم

شعر

وقصر وجد بمعنى استغنى اجرة ومنه قوله ان الشباب والفراغ
والجدة مفسدة للمرء اي مفسدة وتغنى على الشدة ان جعل تأتي
بمعنى اوجد نحو وجعل الظلمات والنور واوجب جعلت للعامل كذا او رتبه
جعلت بعض متاعي على بعض فتتعدى لواحد للشروع وقد مضت وللتصيير
وبنتاته وتارة تعلم امر من تعلمت الحساب مثلا فتتعدى لواحد وتتصرف
وتارة هب امرا من الهبة فتتعدى لاثنين ليس الا مثلها المبتدا والخبر

نحو ميتة معروفة او اخبر عنهما بالاول والاخر بنصبهما نحو تبين في بر لديك
ولما يرث شيء قوله العفو اخرجه ايضا ليخرج المحكوم الملغى به فلا يعمل
فيهما بافعال التصيير وبعض احكام افعال القلوب كما فعل الناظم بانه
مخبر مناسب قوله برأى العلمية تنكيت على جعل الناظم الاعمال
بعلم وان كان المعنى واجرى لان رأى الحلمية مشاركة لرأى العلمية في افادة
بعض تغاير بينهما في المعنى وزيادة تؤذن الحلم والمحلوم به مطلوبة بالاكنى
قوله في المقتري لا كثير ان كان الالغاء والتعليق خلافا لما استظهر
الشاطبي من الجواز مانه لا يتقدم عليه الا بسماع بيت عمرو في قول النجم
ما العلما فقوله اراهم البيت الكمين لان رفعنا المذكورين في قوله ابو
حنش يؤرقني وطلق وعمار وآونة اثالا وجواب اذا قوله اذا انا كالذي
يجري لورد الى آل فلم يدرك بلالا والآل ما يرى اول النهار وآخره كأنه
ماء وليس به وسلم الحرمي مثار كلة البيت مع قوله في الحواشي ان اذا بة
الرفقة غير محضة لكونه بمعنى الرفقاء فيحتمل كون اعرابه حالا تنبيه
في التسهيل الحق بارى العلمية سمع المتعلقة بعين وقد يغير بعدها
الا بفعل دال على صوت نحو سمعته يقول فقرا فقال الرضي وانا لا ارى
منعا من سمعته يمشي لجواز سمعت انه يمشي اتفاقا فالشيخ سمعت
الناس ينتجعون غيثا روي بنصب الناس ورفعه هكذا يدل ان تعلقت
بمسموع تعدت لواحد نحو حتى يسمع كلام الله ومنع التسهيل راي في ذلك
منهم الفارسي ودليلهم ان السماع يتوقف على مسموع منه ومسموع
توقف السرقة على مسروق منه ومسروق فكما تعدت السرقة تعدى اليه
السماع لنا ولغيرهم سمعته يتكلم ولو قد سمعت كلامه يتكلم كان
ركيكا وقوله تعالى هل يسمعونكم اذ تدعون فلو تعدى لواحد وقدر
هل يسمعون دعاءكم لم يحسن قوله اذ تدعون واجاب
ابن الحاجب في اماليه بان السرقة لا تعلق الا بمسروق منه الا ترى لو قدرت
شيئا ليس في يد احد واخذ خفية لم يكن اخذه سرقة لفقد ان المسروق منه
بخلاف السماع فانك لو قدرت صوتا فهما معنى السمع بالنسبة اليه

وكذا لك لو قطعت النظر عن المسروق منه لم تتعقل معنى السرقة ولو
قطعت النظر عن المسموع منه لم يتعقل معنى السماع وانما المسموع
منه في السماع كالمشموم منه في الشم والشم لا يتعدى الا لواحد
فكذا السماع وما فرق بين سمعته يقول كذا انما هو لان المضاف فيؤتى
بالاجمال ويذكر المضاف عاملا والحال خاصة فيكون من الاجمال ثم التفصيل
ولا ركاكة فيه بمعنى سمعته يقول كذا اسمعت قوله اذ كلامه يقول كذا
وفي شكل الثاني تخصيص باقيا به على المقول الخاص وكذا تقرر في الاية
صح هل يسمعونكم اذ تدعون وهو ابلغ من هل يسمعون دعاءكم لانهم
لم يدركوا مجرد الصوت فاحرى ان يدركوا الدعاء فقوله فيجعل المعرف
الكاف بعد الفعل فالظرف فيه نقله يسر مما يتعين ان يكون من مادة ا
فمن قوله تعالى نبذ فريق من الذين اوتوا الكتاب كتاب الله وراء
ظهورهم فان ظهورهم اعني وراء ظهورهم في موضع المفعول الثاني وفيه
يمكن جعله لغوا متعلقا بنبذ لان الظرف محل للفعل والفاعل جميعا
والنبذ يكون لشيء وراء ظهورهم لا انه محال ها وانما لزم ان يكون
الظرف محلا للفاعل ايضا لانه كان محلا للفعل وهو عرض قائم بالفاعل
لزم ان يكون كل شيء من محال العرض فيه محل لما قام به ذلك العرض وقد
يجب ايضا ان يكون محلا للمفعول حيث يكون الفعل متعديا لما قوم
الا ترى انك تقول اخبرت في المسجد زيدا بكذا وهو من وراء الباب وعلى
هذا ابطال دلالة في خبر مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على ابني بيضا
سهيل واخيه في المسجد على جواز ادخال الميت المسجد كما هو مذهب
الشافعية خلافا للزركشي وفي شرح الكافية ان بعض النحاة واللغات
عد من افعال التصيير ضرب المتعدية في المثل نحو واضرب لهم مثلا اصحاب
القرية وذهب ابن ابي الربيع الى ان ضرب بمعنى صير يتعدى لاثنين
مع المثل وغيره نحو ضربت الفضة خلخالا وقال ابو حيان وتبعه ابن
مالك في شرح التسهيل لعدم كونهما مثلا فكلا بانه فتقتصر على واحد في
قوله تعالى ضرب مثلا ما شئتم الذي غير سير الى غاية ما في الدين

ان المفعول الاول لم يذكر فقد يكون محذوفا لدليل او اقتصارا كما سيذكر
مثلا وذكر ابن درستويه منها غادر وقال الدماميني وحكى مجيء منصوبه
الثاني معرفة شاهد عربي لا استحضره الآن قلت ذكر الرضي منه غادر
جزر السباع فانظر تمامه وعد في التسهيل اصار واكان المفعولين من ط ر
وكان مراده بتمامه نقله في شرحه اكان عن ابن افلح وقال اعلمه مسموعا ومن
جاز قياسا قلت كان الهمشري لراجز ومذهب كثير نقله بانه سماعي
قلت ورد من شواهده قوله

فرد شعورهن السود بيضا ... ورد وجوههن البيض سودا

قال يس نقلا عن الروض جعل مثله بمعنى ثانيا لبرد ونحو وتعقبه ابن
الشجري بان رد لا يقتضي مفعولين كاعطى بدليل انه اذا قيل اعطيت زيدا
قلت ما اعطيته فيفتقر فيهما الى الرد ليتم التصحيح واذا قيل رددت زيدا
لم يقل ما اذا رددته وانما منصوب رددت الثاني يلزمه التنكير والاشتقاق
وكونه الاول كرددت زيدا مسرورا او ماشيا او راكبا وقوله وكونه الاول
اي وافعال التصيير ليس ثاني مفعوليهما مبتدأ الاول اي باعتبار الزمن وهو هو
باعتبار الذات كما مر قال الروض والذي يظهر ان المعنى على المفعول والنصب
على الحال وغير مستنكر ان يكون المعنى على شيء والاعراب على خلافه
اي بما هو قريب منه وراجع اليه بنوع استلزام وقد نبه ابن جني على مثل
في كتبه واخذه منه جمع كابي البقاء وابن النحاس الحلبي قال العلامة ابن
زكري ما ذكر ابن الشجري انما يأتي في رد بمعنى رجعه ومثله اعترض الاخرمي
عليه الرضي والكلام في رد بمعنى صير ومنه اذا قيل رددت زيدا
بمعنى صيرته قيل فاذا رددته فقوله وترك من شواهده قوله

وربيته حتى اذا ما تركته ... اخا القوم واستغنى عن المسح شاربه

وينبغي تدريب الطالب بالاعراب وتركيبه في كلمات لا ينصر ونحو ترك بمعنى
صير ومفعوله الثاني في كلمات ولا ينصر ونحو حال من او الاصل الضمير
المستتر في المجرور والرافع في موضع الثاني او المفعول الثاني تكرر لان اصله
الخبر وهو جامد لتعدد ويجوز ابو البقاء كون لا ينصر والمفعول الثاني وفي

كلمات

كلمات تتعلق به أو حال من الواو وفيه أنه لا فائدة للإخبار بعدم الانحصار
في الكلمة لأنه معلوم وجوزا أيضا تعلقه بتركيبا أو كونه حالا من المفعول
الأول وفيه أن ذلك يضعف فائدة المفعول الثاني أعني لا ينحصر وفي قوله
والفعل وفعل فيهما ابن مالك في الكافية وشرحها بكونهما لا لاكتساب فإنهما
متعديان لواحد كقوله . اقترفت بيتا لا تقترف عليه أجرا . وفرق لتقترف
أي اكتسبت واقترفت قوله كصعب في بحث الكاف من المغني في الكلام على مثل
ليس كمثله شيء وقيل الكاف اسم مؤكد بمثل كما عكس ذلك من قال فصيروا مثل
كعصف مأكول فتقدير الشرب لعصف وفيه أن من لم يتأمل قوله ويبني الله
براءك معرجا فجرى المثل في البشر وكثرة الاستعمال من غير تغيير مع قال
أنه مثل يغتفر فيه وقوله بتوسطه أو تأخره مع ضعف إعمال الفعل من
حيث أن تأثيره ليس بتام كالعلاج وإنما معمولاه في الحقيقة مضمون
الجملة بدليل ما فيها ان الأول برد بعضهم بين معنى
الجملة عند الإلغاء ومعناها عند الإعمال قال الشاطبي معنى الإلغاء
أن تأتي بالخبر ابتداء ثم تستدرك الشك أو اليقين ومعنى الإعمال أن
تبني كلامك من أول وهلة على الإخبار بما عندك من علم أو ظن فلذلك امتنع
الإلغاء مع تقدم الفعل لأن الابتداء به مؤذن بالقصد إليه ابتداء وذلك
خلاف مقتضى الإلغاء وتعقبه الرضي بأن الفعل الملغى لبيان ما صدر عنه
مضمون الجملة من شك أو يقين ولا شك أن معنى الفعل الملغى معنى
المصدر فنحو زيد قائم ظننت بمعنى زيد قائم في ظني ومع المصدر لا يلزم
كون الكلام الأول مبنيا على اليقين وفيه الإلغاء المتقدم وعند النحاة لأن
عامل الرفع معنوي وعامل النصب لفظي فمع تقدمهما يغلب الابتداء المعنوي
وعلى تراجعهما كل منهما ضعيف من حيث كونه عاملا من وجه معمولا من آخر
فمع تقدم غيرهما عليهما يغلبهما . الثاني تأكيد الملغى بمصدر منصوب
لفظا فيه نحو زيد ظننت ظنا قائم لأن تقويته بصريح مصدره مع ضمير أي
فيه دليل الاعتناء به والإلغاء دليل ترك الاعتناء به وبينهما تناف
ومثل ذلك تكرير الفعل الملغى بعينه فإنه يقبح كما في شرح الكافية وقد منع

ذلك كله وأما مسألة الحصر فمشهورة وتوكيد الملغى بمصدر المنى
الياء ضعيف نحو زيد ظننت ظنا قائم لانه لم يتقدم اثره ولا كان بعينه
لا كن تقدمت مادته والضعف اخف عندهم من الغيبة وتوكيده بضمير او اسم
اشارته اقل ضعفا كزيد ظننته قائم وزيد احسب ذلك قائم لانه لم تتكرر
مادته بالكلية قوله التعليق ماخوذ من قولهم امرأة معلقة اي مفقودة
الزوج لكنها كالشيء المعلق مع الزوج لفقده ولا بلا زوج لتجويز ما
وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل تقديرا
قوله يعني لا ابتداء شامل للنحو والفقه يعلم انك لرسول الله فاللام مقدرة
في النية والتقدير على ان كما زيد قائم بينهما وبين العامل في نحو ثم تقدم
قوله ولقد علمت البيت يحتمل ان يقدر قسم كما هو المتبادر فيخرج بلا
منافاة بين كون جملة الجواب لا محل لها وبين كون الجملة المعلق عنها
ذات محل لان الذي لا محل له جملة القسم وجوابه لا الجواب وحده وليس
الحكم على المجموع حكما على الاجزاء مفصلة والكوفيون قائلون بتنازع جميع
المعلقات غير الاستفهام ولا كن يشكل عليه ان اللام ح منفصلة عن
الفعل المعلق تقديرا فكيف منع عمله فيما بعده فتامله ويجاب
بان القسم المعترض لا اعتداد به لكونه تابعا مسوقا لتقوية الكلام
وتوكيده لا مقصود لذاته ويدل له انفصال ما هو متعد به لا يعلق
كبيت الغرة

لقد علمت اسد اننا ، لهم يوم نصر لنعم النصير

ويحتمل ان لا يقدر قسم وانه اجرى فعل العلم لما بين التحقيق مجرى القسم
فاجيب بما يجاب به القسم كما صرح الرضي والمرادي في المغني لا كن يشكل
عليه ان الجملة ح ذات محل من حيث كونها معلقا عنها وليست ذات محل
من حيث كونها جوابا للقسم فيتنافى فيها الامران ويجاب
بانه لا تنافي مع اختلاف الجهة والطلب وبهذا يجمع بين قول البصريين
ان الجملة المعلق عنها بغير الاستفهام في موضع النصب وقول المغاربة
لا موضع لها لان الفعل ضمن معنى القسم فلا يكونان متنافيين كما قد

أ

أبو حيان وكقوله إنما الموضع متى زعم في حواشيه ابن الناظم كما نقله
يس أفاد حيث قلنا إن العامل جرى مجرى القسم خرج عن طلب المفعولين ولم
يكن معلقا ولا الجملة ذات محل نصب ولا غيره، فيه أنا لا نسلم عدم طلبه للمفعول لين
من هنا المغني في قوله في جواب قسم فيه بدل ولا تبعا لابن الناظم وممن
رأى كون أنه لا صدارة لها إلا في جواب القسم وسلمه في حواشيه فيه
لما ثبت من عدم صدارتها في غيره من اعتراضها بين الناصب والجازم والخافض
ومعموله تدرك ولم يسلمه في أول لعدم اعتراضها في شيء من المواضع وفيه نظر
وفيه يقع عمل ما بعدها فيما قبلها وإن فصل في حروف المعاني التصريح بأنه ينبغي
أن يكون من الصدارة معلقا بمنزلة ما وحكى في المغني في صدارة
لا ثلاثة مذاهب الصدر مطلقا لا صدر لها مطلقا لها الصدر في جواب القسم
ومقتضى الرضي قول رابع وهو أن لها الصدر مع الجملة الاسمية فقط
فإنه مثل بعلمت لا زيد في الدار ولا عمرو ولا رجل في الدار ثم قال إنما كانت لا
الداخلة على الجمل الاسمية معلقة لأن ما لا التبرئة منها لمشابهتها لإن
المكسورة اللازم دخولها على الجمل انتهى فمقتضى أن لا لا تعلق
إلا مع الجملة الاسمية فقط وهو مخالف لتمثيل ابن السراج فاحسب لا
يقوم زيد وأما البيت الذي أنشده ابن هشام

فعش معدما أو مت كريما فإنني أرى الموت لا ينجو من الموت هاربه

فإن فيه التعليق عن المفعول الثاني وفي الحق لقيل فيما إذا وجد المفعول
الأول ودخل المعلق على الجملة الواقعة في موضع المفعول الثاني مثل ذلك تعليق
أو لا لأن حكم الجملة إذا كانت في موضع نصب وإن لا يؤثر العامل في لفظها
ل وإن لم يوجد معلق فلم يؤثر المعلق شيئا واضطرب في ذلك كلام الزمخشري فقال
ليبلوكم أيكم أحسن عملا في سورة هود إن الفعل معلق وقال في تفسير الآية
في سورة الملك لا يسمى هذا تعليقا وإنما التعليق أن يقع بعد العامل ما
يسد مسد منصوبيه معا كعلمت أيهما عندك إذ مع تغاير أمرهما لا يفترق
الحال بين وقوعه في الصدارة وعدم وقوعه ولذا كان تعليقا لا مفترقا كما افترقا في
علمت زيدا منطلقا وعلمت أزيد منطلق وعلى أنه تعليق درج صاحب

التشبيه بل هو به الرماني [?] واستشكل قوله تعالى سل بني إسرائيل كم
آتيناهم وذلك أن سأل التي هي طلب العلم لا سأل التي [?] إنما تتعدى
إلى الثاني بالجار فلو جعل مفعول سل إلى كم آتيناهم على حذف موصول نظرا إلى
الجملة في نحو كشفت زيدا أبوه قائم لزم تعديها إلى الثاني بنفسه وهو ممتنع
ويؤيده أنه يمتنع أن يقال سألت زيدا أبوه قائم بمعنى سألته عن
قيام أبيه فلو لم يوجد المعلومين [?] يمنع وقوع الجملة في موضع المجرور قوله
والاستفهام استشكل تعدية العلم بالاستفهام في نحو علمت أزيد عندك
أم عمرو وأجيب بوجهين أحدهما أن هذه صورة الاستفهام وليس
بمراد وإنما المراد علم الواقع في نفس الأمر مما يسأل عنه بذلك الاستفهام
بعد هذا مما غلب فيه جانب المعنى على اللفظ كما عكسوا حيث قالوا
علمت أن [?] ويروح [?] يقولوا علمت قيامه تغليبا له [?] وإن كثر
فيما فيه اللفظ للمعنى والثاني أنه على حذف مضاف أي علمت جواب هذا
الاستفهام وهذا إنما يتفرع على أن علم بمعنى عرف إذ لا يصح الاقتصار على
أحد المفعولين في المتعدي لاثنين قوله أن يعتبر في هذا الاستفهام شامل
لما خلا عن مانع ذلك نظرا إلى أن تعلق الفعل بالاستفهام إنما يراد
منه تعلقه بنسبة جوابه وجواب ما نحن فيه نسبة فيهما وهو باسم
به الجملة مفردة بتقدير ما خلا بأن ابن العراقي [?] قوله والاسم الغريب الآية
فأمبتدأ مؤخر وفاعل أغنى عن خبر الوصف أي أعرب مبتدأ وهو يصح أن يكون
خبرا للوصف كما عند الناظم فجملة أو بجملة إن قلت إذا كان اسم الاستفهام
في صدر الجملة وذلك إذا كان مبتدأ أو مضافا إليه المبتدأ فواضح وأما
إذا كان في غير صدر الجملة وذلك إذا كان خبرا أو فضلة أو مضافا إليه
أحدهما فكيف يمنع العامل من التأثير فيه أن يضف العامل إليه قلت
لما لزم الصدر منع العامل أن يضف إليه بأن تقدم لفظا وإن كان قبله رتبة لما في
تأثير العامل في متأخر عن الاستفهام ولو لفظا من تخطيه العامل له وذلك مناف
لصدارته ولما امتنع تأثير العامل في كل متأخر عن الاستفهام لفظا وإن
كان متقدما رتبة جاز كونه جملة بتعليقه وإن كان لا يصلح لها شرعة [?]

العامل

العامل لفظا المعلق نحو علمت من مررت به وعلمت أيهم ضربت على أن أيا
مفعول بضربت ومنه لام الابتداء مثل ما في المتن قلبيهما من المعلقات
لعل ذكرها الفارسي وأبو حيان نحو وإن أدري لعله فتنة لكم ومنها لو
الشرطية كقوله

وقد علم الأقوام لو أن حاتما ... أراد ثراء المال كان له وفر

ومنها كم الخبرية نحو ألم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون وكذا في
الشذور فقوله ولا يدخل الإلغاء ولا التعليق في شيء من أفعال
التصيير ولا في قلبي جامد سوى هب وتعلم فإنهما يلزمان الأمر
في قول الأكثر وخص بالتعليق والإلغاء على المقصور عليه في الأفعال كما من وجوه
على المقصور عليه وقد سبق تحقيق ذلك في الكلام على أنواع الأفعال
ثانيهما أن القصر في النظم إنما هو بالنسبة لبقية الأفعال المذكورة
في هذا الباب لا بالنسبة لجميع ما عداه كما مر قبل هب فإنه لا يمنع في
التعليق لغيرها في غير ما مر كل قلبي أو قاربه نحو عرفت من أبوك أو لم
يتفكروا ما بصاحبهم من جنة فانظر ماذا تأمرين وتقول تبين لي أيهما أزكى
طعاما فستبصر ويبصرون بأيكم المفتون لأن النظر بالعين وإلى بصار
طريق للعلم يسئل أيان يوم القيامة ليبلوكم أيكم أحسن عملا لأن السؤال
والبلوى إلى الاختبار سبب للعلم وكقوله

ومن أنتم إنا نسينا من انتم ... وريحكم من أي ريح الأعاصر

فإن النسيان من أضداد العلم فحمل عليه كما قيل وفيه أنه لا حاجة إلى قوله
فإنه نفسه قلبي ولا يجوز تعليق ما ليس بقلبي ولا قريبا منه خلافا
ليونس فإنه جعل منه ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد كما مر في الموصول
وأما الإلغاء فهو مقصور على ما قبل هب فهو أيضا مختص بالقلبي بقسميه دون
التحويل كان في نحو زيد كان قائم ملغاة في شرح الكافية للأزهري كما
يشاء على أن قاله لا يدخل الإلغاء والتعليق في غير القلبية التي لا تتصرف
إلا فيما من المتصرفات فلم يحسن دخولهما في غير المتصرف كقولك وغير ذلك
من أمثلة كان علمت بمعنى عرفت فلا إشكال في صحة تعليقه المجرد على

محل الجملة المعلق عنها وان كان بمعنى ادراك الشيء على صفة فانما جاز
ذلك لكون هذا المفرد مؤديا معنى الجملة لان معنى عرفت زيدا عرفت انه
فاضل وانه غني وانه عالم ونحو ذلك وان كان لا يجوز اجراء ايقاع
هذه الافعال المتعدية لاثنين على مفرد فيه معنى الجملة فلا يقال ظننت
قيام زيد وان كان بمعنى ظننت زيدا قائما لانه قد يغتفر في التوابع ما لا يغتفر
في الاوائل فان قلت هل يجوز عطف مفعولين منصوبين على محل
الجملة المعلق عنها قلت جوزه الرضي ونقله عن ابن الخشاب وقال
في نحو نسيت الترضية بدل وغير ذلك من ابوه وعمرا اخا بشر فان قلت
ليس للجملة في موضع كذا انها في موضع اسم لو صرح به لكان له ذلك الاعراب
والجملة هنا في موضع اسم لو صرح به كان نصبا وليس هنا الا شيء ثابت للجملة
حتى يقول كيف يكون له اعرابان قوله سبب التعليق موجب لما هو
التعليق فيه جائز لانه واجب وهذا لا يتوسع فيه العلماء الا لان الاستفهام اسم
بمعنى انهم ان الاستفهام او النفي الى انهم لا الاستفهام نحو علمت زيدا من هو
وعلمت زيدا ابو من هو فان زيدا يتعين فيه الاول ويتعين الرفع الى من
في الثاني والا ثم لا الاستفهام والمضاف اليه لا يعمل فيهما ما قبلهما فجاز ان لا
يؤثر فيما هو بمعنى ما قبله لكن النصب في ذلك اكثر وارجح خلافا لابن
عصفور في اختيار الرفع فان الجمع الاعتناء بالمعنى اولى منه بالالفاظ
والجواب بالمنع لان مكان رعاية اللفظ ما لا يخل بجانب المعنى كما في
مسالتنا وربع هذا التوسع مختص بعد رايت بمعنى اخبرني وهو غير
قلبي نحو ارايت زيدا من هو وارايت زيدا ابو من هو نص عليه سيبويه لانه بمعنى
اخبرني وهو غير قلبي لكن ملحق به لفظا قوله وسبب الالغاء يجوز فيه الا
لالغاء فقد يكون واجبا ومختلفا فيه وجائزا وممتنعا اما الوجوب ففي
مواضع منها ان يدخل لام الابتداء على المبتدا نحو لزيد ظننت قائم ولزيد قائم
ظننت فانه يمتنع الاعمال قاله ابو حيان ومنها ان يكون العامل مضمرا مؤكدا
لمضمون الجملة نحو زيد ظننته قائم وزيد قائم ظننته او ظننت ذلك وهو
مؤكد لغيره وانما وجب الالغاء لان عامله يقدر بمصدر من جهة اخرى وبعده

تقريبه

تقديمه ويقال الغي اي تقدم معمول الخبر نحو متى ظننت زيدا ذاهبا وأما
المصدر الذي يوتى به بدلا من اللفظ بفعله فيجوز الاعمال مع تقدمه في اول
الاستعمال نحو ظنا زيدا منطلقا واما ظنا عمرا قائما وسواء جعلت
العامل الذي بفعله المحذوف وأما اذا توسط أو تأخر بأن جعلت ~~جعلت~~
العامل الفعل المقدر فيجوز الاعمال والالغاء وان جعلت العامل المصدر فلنا
يجوز تقديم معمول المصدر اذا لم يكن بدلا من الفعل مع حرف مصدري كذلك وان
ينحل تقديم معمول المصدر فلا كان الالغاء واجبا ومنها ان الفعل الملغى
يقع معمولا لان كقوله

ان المحب علمت مصطبر ولديه ذنب الحب مغتفر

ومنها ان يقع بين سوف ومصحوبها كقول زهير

وما ادري وسوف اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء

ومنها ان يقع بين المعطوف والمعطوف عليه كقوله

فما جنة الفردوس اقبلت تبتغي ولكن دعاك الخبز احسب والتمر

وأما التعليق ففي وجوبه وجوازه تفصيل فيجب اذا توسط الفعل بين فعل سابق
وفاعل في المعنى نحو قام ظننت زيد فقال الكوفيون الالغاء واجب
٢ مبتدءا لانه ينتصب بجزء الافعال ما كان قبلها وبه يتبين أن الاسم اذا تقدم
العامل وقال البصريون انما منع ذلك بدون الناسخ لالتباس المبتدأ
بالفاعل وذلك مأمون مع الاعمال فانه يعلم ان المنصوب مفعول أول
١ وان فاعل الفعل المتقدم مستتر فيه والجملة في محل المفعول الثاني واستدلوا
بالسماع بقوله

شجاك اظن ربع الظاعنينا ولم تعبأ بعذل العاذلينا

بنصب ربع وبعده وجيت بأن فيه شاهد في نصبه فانه يحتمل أن
يكون شجاك فعلا ماضيا فاعله ومن المحتمل على الرفع ايضا بأن يكون
شجاك مبتدأ وربع الظاعنينا خبرا على جعل الربع نفس الشجا مبالغة
وأما امتناع الالغاء ففيما اذا نفي العامل نحو زيدا قائما لم اظن
وزيد لم اظن قائما لان الرفع موجب جزما بالقيام والنفي يقتضي

على انه ليس بمضمون بقول عن ان يكون بعض ربما وذلك متناقض قال ابو
حيان وغيره لا يقال يجوز ان يراد في افراد الحال بل عزيت به وتحققته لانا
نقول منه المعنى بغير حرف لا يذهب اليه الذهن الا لمناسب عند ارادته
ان يقال علمت بل لم اضر الله لا قع قرينة كما اذا عقبته بقولك بل لا تجازع
واقيا . وما افاد الزبيدي منه تنزيل فالنفي مسلط على ما بعد افعال
قوله حتى ما زمن خلفه اسم مكان مستتر فيه عامل الى الاده فالمفهوم
من قولنا وبت قوله في عزيت وبعض التعاليق يبكون مما نسخ لفظه وبقي
حكمه قوله بل تر بسه العامل في الكلام مقتصرا فيها لم قال كما عبر فيه
اولا اعلم انه اذا لم يتفرع على العامل شيء فالغاء ممنوع عند جمهور
البصريين وجعله في التسهيل قبيحا وقال تقي الدين هبير الشلفا او اللام اولى
منه واذا تفرع شيء فاما ان يكون متعلقا بالفعل بنفسه فهما اذا لم يتفرع
شيء فيمضي الخلاف فاذا قلت متى ظننت زيدا قائما مستفهما عن وقت
الظن منع الالغاء عند جمهور البصريين واذا قلت لم اعتقد انه كما ه قيام
زيد ما ظننت زيدا قائما بل لم يكن بقيامه او يعرف قيامه وكذلك واما ان
يكون غير مشغول بالفعل بنفسه بان يكون متعلقا بالخبر او بالكلام فيكون
الالغاء جائزا عند الاكثر على ضعف كما في التسهيل لا ممنوعا خلافا
لبعضهم وذلك نحو متى ظننت زيدا قائما ان اردت الاستفهام عن وقت
القيام والظن راجع الى القيام او وقته ونحو ما ظننت زيدا قائما زيد من
عدم القيام لا عدم ظن القيام فالنفي مسلط على الجملة التي بعد الفعل
الملغى لا عليه ومنه . وما افاد الزبيدي منه تنزيل ونحو ظننت اجرى
قائم حيث تفرع المعتبر الذي بني عليه الكلام على الفعل وتفرع
العامل على المعتبر او الخبر الذي له تسلط عليهما ومنه . اذ وجدت بـ
ملاك الشيمة الادب . ولا يلزم العامل الملغى لتوسطه ان تكون
جملته مغن فقد حتى يشكل ذلك في البيت كما ظنه اللقاني في قوله المنع
مطلقا لما ذكر الشرح بل العرم الغاسر به الانسان لا يخلو في الاغلب
من علم لو ظن او تمييم شيء شيئا قاله الشرح قوله والله اعلم بمو يري

يدري أني يعلم قال الشارح أي هل يعلم الأشياء كائنة ويدري ما يعتقدون حقا
ونحو ذلك ومن يسمعه ولم يقع على العزو اقتطاع فكيف يقدر شيء على ما
قدره الله يعلم لا يصح إذ الله تعالى يعلم كل شيء على ما هو عليه
من الكون وغيره قوله من يسمع تعليل حذفه الراجح والرماني من
الاختصار أي بغير سمع عاما فقال الغائم إنه اختصار وأي المراد بحذف
الجملة بعدها الكذب قوله وأجاز الجمهور إلخ على قلة حتى قصره
ابن عصفور على السماع وقال الرضي لا شك في قلته مع كونهما في الأصل
مبتدأ وخبر وحذف أحدهما للقرينة يسير قليل وذلك لا يتضمن نصب
الخفيفة من المفعول بمعنى لا تسنن زيدا قائما منتسبا قيام زيد حذف
أحدهما يشبه حذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة ويحتمل أن يكون سبب
قلته تكرر الغلب كما علل النحو ملكون المنع قوله ولا يحسبن الذين
الآية أي الشاهد مبني على قراءة التحتية وأما من قرأ بالفوقية فالمفعولان
مذكوران على أنه على أن الأمر قد حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه أي
ولا يحسبن بخل الذين يبخلون قليسا قرئ ولا يحسبن الذين كفروا
معجزين في الأرض بالتحتية على أن معجزين مفعوله الأول وفي الأرض الثاني
أو على إلغاء على ضمير الرسول في قوله أطيعوا والذين مفعول أول ومعجز
مفعول ثان وعلى حذف المفعول الأول أي لا يحسبنهم الذين أو ولا يحسبن
الذين كفروا أنفسهم وقراءة حمزة ولا يحسبن الذين قتلوا بالغيبة
وفيه التنبيه والفاعل ضمير النبي صلى الله عليه وسلم أو الحاسب والذين
مفعول أول وأمواتا مفعول وقيل الذين فاعل والمفعول الأول محذوف
أي ولا يحسبنهم أو ولا يحسبن الذين قتلوا أنفسهم وردّ بأن ابن هشام قال في
ينهون عن ذلك في كتاب لا نعم بالنسبة إلينا أموات وإنما لا ينهون عن
حسبان أنفسهم أمواتا لا ثم يتصورون ذلك الحسبان وقرئ ما يتوا
ما ينهيه إذ لا يقال للحي لا تظن أنك ميتا وقرئ ولا يحسبن الذين كفروا
بالغيبة على حذف المفعول أي لا يحسبنهم أو ولا يحسبن الذين كفروا أما
على حذف أن أي أن نسعفوا قوله فلا تكتمنهم غيره قال الأمر قالما يبغي

كونه من حذف المفعول الثاني بمعنى على تعلو بها فتركت ولذا يتعين
الجواز لكونه مستقرا في موضع المفعول الثاني اي فلا تكلمني غيرها كما بيناه
هـ وكون نزولها بتلك المنزلة عندي بعيد جدا من السياق وذكر الرضي انه
يجوز بقلة قيام مفعول واحد مقام المفعولين ويكثر ذلك في علم وحمل على
ذلك البيت في فلا تكلمني خلاف ما مر الا النزول وجوزه في قوله تعالى يظنون
بالله غير الحق اي شيئا غير الحق وجعل من ذلك الضمير واسم الاشارة
في نحو قولك لمن قال ظننت زيدا قائما وانا ايضا ظننته او ظننت ذلك وفيما اذا
انه ذكره غير معروف عند النحاة الا ما قاله الدماميني في البيت المذكور فيما
تقدم ما قاله الرضي ومع الدماميني منا في النقل عن الرضي في قوله تحكى
الجملة بعد القول اي وفروعه نحو يقول علينا قول ربنا وقال الله اني
معكم يقولون ربنا اغفر لنا قالوا اتينا بالشيء والقائلين لاخوانهم
هلم الينا وقال

تواضعوا بحكم الجود حتى عبيدهم يقول الكريم الازكى ما ذا نفعل

والجملة المحكية مفعول به لانها الشيء الذي وقع عليه القول وقيل
مفعول مطلق لانها نفس القول في جزئيا كالمصدر لانه لا يصلح بها من حيث
اللفظ الخاص بهيئته المخصوصة وهي ذات محل عند النحاة وعندي انها معربة
تقديرا منع كظهور اعرابها اشتغال محله بحركة الحكاية وسكونها وانها الجملة
معربة في الحقيقة لكن لما انسلخ عنها عند الحكاية معنى الجملة ويؤيده
قولهم لفظ الحكاية علم على المحكي ومصدرين فلم تعد الجملة ان المفرد به يحكى
بل يتأثر بالقول لفظا ويقع بعد القول على وجه احدهما ان يؤدي معنى
الجملة كقلت شعرا او خطبة او كلاما حقا او باطلا ثانيهما ان
يقع على المفرد ويقع نحو قلت كلمة او لفظة اذا قلت زيد مثلا اجازه
الرضي وحكى الموضح الاجماع على منعه وله وجه للمنع ثالثها
ان يقع عليه نحو قلت لفظا اذا قلت زيدا وقلت زيد قائم منصوبه
رابعها ان يراد لفظه بعينه قال الرضي فيجب حكايته ورعاية
اعرابه فتقول قلت زيد اذا تكلمت به مرفوعا هـ وفي التسهيل

ان ما قاله النوع يعرب ايضا ويؤثر القول في اللفظ وقد قال الزمخشري في قال له ابراهيم
ان ابراهيم فاعل قال يسمى فاعله قلت والذي اقتضيه النظر انه اذا قصد حكاية
لفظ المفرد وبنيته من الاعراب التمام لتعلق الغرض بذلك وجب رعاية اعرابه
الاصلي وان قصد مجرد اللفظ ولم يتعلق غرض ببنية مخصوصة من الاعراب
فرفع او نصب به القول وعليه الاية السابقة وذكر الرضي وصاحب التسهيل
انه قد يقع بعد القول مفرد غير معبر به عن جملة ولا مفرد فهو مجرد اللفظ
فيجب ان يحكى وقد يقدر بعده ما يكمل به جملة نحو قالوا سلاما قال سلام اي
سلمنا سلاما وعليكم سلام او تحيتكم سلام قلت وفيه نظر لانا نسلم
انه لم يقصد مجرد اللفظ بل قصد حكاية الملفوظ به من تلك الجملة او نحو
المفرد في الحكاية نحو ... حكاية جزء الكلام فقد يراعى ... في الحكي تغيرا
ولا تغير حال الحكاية المقصود بها بيان ما نصب ... الاية حكاية
مجرد نص اللفظ وبنيته المخصوصة من الاعراب لتكون تلك الصيغة دليلا على
ان منزلها في الحكي فلذا وجبت حكايته ورعاية اعرابه المخصوص ...
في مثل ... من قول ... بعد القول الجملة ... تحكى بعد ما
فيه معنى القول ... مذهب البصريين ويقدر ... القول بعد
النداء والدعاء ... خبرا ... قلنا ... ديته ...
والخبر قد ... قلت له اقبل ... الكوفيون ...
الحكاية ... فمعنى القول ... بعد ...
قوله وسليم ... يعلمونه ... شيئا
وليتبرع للتعميم ... اصحابه والناظم سلك ... فلكل وجه
ثم كان ... مسألة اجراء القول مجرى ... مسألة ... العلمية
بالعلمية ... في تغليبه على الناظم ... بينهما باجنبي
وان ... قوله يعلمون ... اشارة الى ان التشبيه في قول الناظم ...
وفي قوله ... ليس على ... بل في العمل ... ولا ... الالغاء والتعليق
في القول الجاري مجرى الظن ... عند سليم ولا غيرهم خلافا لصاحب النهاية
بانه ... ذلك وكذا الالغاء ... متمليه ... واحد

والناظم قال في التسهيل والمعاقبة في العمل بالظرف والمجرور ما يشرح كلامه كلامه
ولا شك ان الحكاية خلاف الالغاء فقوله مضارعا اشترط كونه فعلا لانه
اصل في العمل ومضارعا لانه هو قد غير مختص باشبه الظرف ولزم التزم لا اشتغال
المتصل او الذي كالمتصل ايضا واشترط كونه للمخاطب اذ لا يستعمل الا
للمخاطب وان لا يتعدى باللام ليلا يقوى فيه جانب القول المسموع
واما اشتراط كونه للحال فغير مناسب للعلة المتقدمة في اشتراط
كونه مضارعا ان يكون مستقبلا فقوله لتهجم عنا لا لتقول فيلزم ان لا يكون
مستفهما عنه واجيب بان الشرط تقدم الاستفهام لا كونه مستفهما
عنه فلا يجب تعلقه به الا ترى انه تارة يكون عن الفعل كقولهم اتقولون
للعميان عقلا وتارة عن الفاعل نحو انت تقول زيدا منطلقا لمن ان
يكون انت فاعل المحذوف والعمل للمقول فانه جائز بلا اتفاق وتارة عن المفعول
له والمجرور تقول امنطلقا وتارة عن المفعول الثاني نحو اجهالا تقول بني
لؤي وتارة عن معمول الثاني كقوله

متى تقول القلص الرواسما يدنين ام قاسم وقاسما

وقوله علاما تقول الرمح يثقل عاتقي وقوله ابعد بعد تقول الدار جامعة
البيت فقوله وخولفا وجها لمخالفتان يجعل انت فاعل المحذوف ويفسر له
المذكور والعمل للمذكور ويترك الاحتمال المفسر بالفتح منزلة المفسر
بالكسر لتماديهما وليس وجها لمخالفة ان يكون العمل كله للمحذوف لان
منزله يناسب ما ذكر المرتضى على انه ثم اتفاقا والنزاع في منزع المدونة
ولا يفرق بين كلامه ولا يناقضه كون الحكم والعمل فيهما عن المشتغل
عنه انما هو للمذكور كما المرتضى في مواشي التسهيل في ذلك من الا على
والغاية والمخروج عنه غير مقصور عليهما وبذا يسقط ما توهمه الشيخ
من المنافاة من الحكاية ما يجاب به تقرير كلامه ثم نابه كما ينبغي ان يقال
لمخالفة على ذلك التقرير بعضية ايما لا ثم انما منعا الا عمل على
ان يكون انت مبتدأ للفاعل وغير مما يدل ايضا على ذلك ومما يدل ايضا على
الجواز اذا جعل انت فاعلا بالعامل الذي لا اشتغال فيه وخولفا

لاشتغال

بل

قوله

قوله بظرف او مجرور راجع لمعمولين لا للمفعولين في المقول بدليل عطف
معمول القول عليه واما غير الظرف وعديله من معمول المقول كالمفعول في
قولنا أمس أتقول زيدا ماضيا فقد منع كلامهم انه يمنع الاعمال وقال
ابو حيان الذي تقتضيه القواعد الجواز وفيه نظر لانه يؤدي الى قوله وكذا
يلي العامل معمول الخبر البيت قوله او معمول القول اما وبالحال وكذا قول
النظم او عمل ابعد اتقول مستعملا ليس مثالا له فالمثال ما قبله من قوله
امس عما تقول زيد منطلق لان الحال في مثل غير معمولة للقول بل للفعل
وانه في التسهيل احد المفعولين قال ابو حيان والذي يقتضيه كلام غيره
ان الشرط انه يفصل باجنبي ومن ما ليس معمولا للقول وهل يجوز الفصل
بالجميع اعني الظرف والمجرور واحد المفعولين قال الشهاب في حواشي
الاشموني نعم ... لانه مثل في ... الجواز وعليه فلا
مفهوم لبعض في قول النظم وان ببعض ذي فصلت يحتمل مع الشعر فلا يحتمل
على ما ان انتظم يعتد انه احترز عن العمل بكلمه كما يعرف من تتبع الخصم
في الشرع وعليه فليس الشعر محضر قوله وتجوز الحكاية مع استيفاء
الشروط اشارة الى انه نقلا على النظم بافادة وجوب الاعمال عند
استيفاء الشروط لانه قد عبر بالامر في قوله اجعل تقول وانه حقيقة في
الوجوب ولذا لما اورد ابن غازي ان الشرط حشو وان النظم يوهم وجوب
الاجراء مجرى الظن وجواز الالغاء والتعليق وليس كذلك اتممه بقوله
بعد او عمل وبعد حكاية مع الشروط يحتمل

نعم وذاك تلغ ولا تعلقا   وكل غير سليم اطلقا

واجيب بان الناظم انما نبه على الحكاية عند استيفاء الشروط
لكونها انه قد يتوهم ذا الحكم قرينة على ان الامر للاباحة واما كون الشطر
حشوا فقد علمت جوابه واما ايهام جواز الالغاء والتعليق فقد
يلتزم فهو بناء على ما للحاجب النهاية وان كان خلاف ما في التسهيل
لان المجتهد قد يكون له رايان في مسالتين مختلفين فعلى انه غير مقصود
حملا للكلام على ما يناسب كلامه كما من قال

وكثر افعل تقول في العمل اروني اشتهما او عنرا نعمال
بكثر او شبه كرم ازعمن لمرح بالمراد بلا كلفه

مبحث
ما ينصب مفاعيل اي ثلاثة

ثلاثة مفاعيل

قيل لم يقل مفاعيل ثلاثة بالاضافة بدل الاضافة للعدد الى التمييز قليلة او ضرورة ويرد على ذلك قول الرماني في يا قرابا ربعة شهداء بدل في سبيل شهيد غلبت عليه الاسمية فيستعمل في الغالب غير جار على موصوف قلنا مفعول كذلك لانه تقول ينصب المفعول به والمفعول المطلق والمفعول له والمفعول فيه يحتاج الى موصوف كان تقول ينصب اللفظ ولا ينصب الا المفعول به مثلا فحكم مفاعيل حكم شهداء في من غير بدل ووقع في التسهيل بثلاثة مفاعيل والكلام انه بالاضافة فقوله رب نحو مغانما من نبأ وانبأ يريد من الجمع من الافعال اعلم ليس قبلها بالهمزة والتعدية والتضعيف فيهما للنقل اذ لم يثبت في الثلاثي ما ينقل عنه ومن جعل بالتضعيف وانما هو عند مرتبا قاله الرماني ويرد عليهما انه سمع خبر بالكسر بمعنى علم ذكره الرضي ثم ان تأخرهم يلحق سوى نبأ ونقل بعضهم انه الحق انبأ ايضا ولا جزم في سبك المنظوم في الحاقها دون الثلاثة الباقية وانما الحقها الكوفيون وبعض المتأخرين واختار في شرح التسهيل الاقتصار على اعلم وارى وانه لا يلحق بهما شيء قال وقد حمل نبأ على حذف الجار قول الشاعر

ونبئت عبد الله بالجو اصبحت كراما مواليها لئيما صميمها

مع امكان اجرائه مجرى اعلمت فان ذلك على ان تقدير الحرف راجع عنده لانه ليس فيه الفراغ شيء عن ملفوظه تضمين شيء معنى غيره وايضا حذف الجار بعد نبأ ثابت في قول بعض العرب نبئت زيدا مقتصرا عليه وبعد انبأ في انبأك منذا ولم يقع الاجراء مجرى اعلم الا حيث يحتمل حذف الجار فكان الحمل عليه اولى منه في نبأ مع كثرة استعماله في الصورة المحتملة فيهما واما اخبر وخبر فلم يثبت استعمالهما بتلك الصورة وزاد الاخفش

الأخر وأفعال واحسب وازعم وارى واختاره ابن السراج ومستندهما القياس من غير
السماع وهو ضعيف لأن المتعدي بالهمز فرع المتعدي بنفسه وليس في المجرد متعد
لثلاثة يحمل عليه ذو الهمز وعلى من أبقاه القياس لا تنتقل على ورود الى ثلاثة
بالهمز لكن ورود السماع به يوجب الاقتصار عليه قاله الناظم فقوله حري
بالأولى الاقتصار عليه قال الشيخ اعلم أن مفعول أعلم الأول كالأول من مفعولي أعطيت
والثاني والثالث معا كالثاني من مفعولي أعطيت لأن معنى أعلمتك زيدا قائما
أعلمتك قيام زيد فهو كأعطيت زيدا درهما سواء فيجوز لك ألا تذكرها
بعيره أهلا كباب أعطيت وأن تذكر جميعها وأن تذكر الأول دون الأخيرين
وبالعكس وأما ذكر واحد من الثاني والثالث دون الآخر فيمتنع بلا دليل وهذا من
مذهب سيبويه أنه لا يجوز ذكر أولها وترك الثاني والثالث لأنه قال لا يجوز أن تقتصر
على واحد من الثلاثة فحمله بعض النحاة على ظاهره ولم يجز له الاقتصار على الأ ول
وقال السيرافي إن أراد أنه لا يقتصر وأجازه ابن السراج مطلقا وهو أولى إذ لا
مانع وتبعه المتأخرون قلت ـــ وظاهر بجزئيه ولا اقتصار عليه الجو از
فيما له كثير فنحى ابن الباذش وغيره جواز الاقتصار عليه على قبح
للسيرافي وحمل عليها الكتاب فمنع الاقتصار وعليه الشلوبين وهو ظاهر من
الكتاب وهو ظاهر النظم أيضا لأنه جعل للثاني والثالث ما لمفعولي علمت
ومما فرع لمفعولي علمت منع حذفهما اقتصارا فقوله من جواز حذف أحدهما
اختصارا ومنعه اقتصارا يجوز أيضا حذفهما معا اختصارا لما يفهم من النظم
ولما يوهم من جواز الاقتصار أنه مرجوح وعليه قوله تعالى لتحكم بين الناس
بما أراك الله حقا وفي الحلبيات أن أبا يوسف احتج على جواز الاجتهاد
للعلماء للملائكة والسلام بهذه الآية ووجهه أبو علي بأن أرى هنا لا
تكون منقولة من رأى البصرية وهو واضح ولا من المتعدية لاثنين لأ ن
الاقتصار على الأول الثاني لا يجوز إجماعا فتعين أن تكون من رأى بمعنى
اعتقد وهي تتعدى لواحد وهو من الرأي كما مر وأجاب الموضح بأن الثالث
في الآية محذوف اختصارا بالعناية لا اقتصارا لئلا يلزم مخالفة الإجماع أي
بما أراكه الله وذلك أعم من أن يكون بالاجتهاد أو بالوحي

بلا دلالة فيه على عموم أن جئتماه والمحكي عن أبي يوسف وأبي علي بما
جعله الله لك رأيا وعن زيد بما أعلمك الله هنا قوله وحكمها أي إشارة
إلى أن عبارة النحاة مؤولة لعمل أفعال قوله معنى قوله والجيب بأن الثاني
أحوج إلى مزيد بيان فاقتصر عليه أنه قيل إنه يكون جملة ترد على قائل
ذلك ولو شبها المعمولين معا بمعمولي كسا لكان أنسب لما توهم أنه من تشبيه المجموع
بالمجموع وأنه في تغيير امتناع كون الثاني جملة وهو أن يتبيران قوله فهو به
في حكمه وأيضا ليس في شرحه [illegible] عن الرضي وقاله الدماميني وقال الشاطبي تشبيه
الثاني بالثاني في مغايرته للأول ويلزم منه تشبيه الأول بالأول وأيضا فالذي
يأتي في الدعوى بقول ثم هما هنا كمعمولي أعطى قوله فيما بناه
على أن النقل بالهمزة يطرد في المتعدي لواحد كاللازم وهو مذهب جمع
منهم الناظم ومثل في شرح التسهيل بأضربت زيدا عمرا ومذهب سيبويه
قياسه في اللازم فقط سماعي في المتعدي قال المرادي وهو الصحيح وقاسه الأخفش
في اللازم والمتعدي لواحد [illegible] من غير باب أعطى وذهب قوم إلى أنه
سماعي مطلقا بمعنى أن الزائد على ذلك مذهب [illegible] ومفهوم الشاطبي أن تعرف
علم بمعنى عرف ثابت بالهمز موجود في كلامهم كما نقله الشراح لكن لم يحفظ في
القاموس ونصه وعلمه العلم تعليما وعلاما ككذاب وأعلمه إياه فتعلم
انتهى وأما المتعدي بالتضعيف فالصحيح أنه سماعي في اللازم
والمتعدي وهو ظاهر مذهب [illegible] كما يتعدى
لثلاثة علم بالتضعيف منقولة من علم المتعدية لاثنين قوله
وبابه ما عدا أن الرؤية هنا علمية فيه تسليم امتناع التعليق في باب كسا
وزعم الشراح أنه غير ممتنع في المفعول الثاني من ذلك الباب أيضا بجواز أن
تقول كسوت كيف شئت كما تقول أرني كيف تفعل وفيه نظر لأن
دخول التعليق في غير أفعال القلوب وما ألحق بها إنما يقول به يونس
ابن حبيب والمثال المذكور له شاهد عليه من كلامهم ولو ثبتا لما عد
يخرج على أن المفعول الثاني محذوف وكيف شرطية حذف جوابها والجملة
مستأنفة لبيان المفعول الثاني كأنه لما قلت أكسوك قيل لك ماذا

السود

اكسر كي فعلت كيف شئت فاكسني أي بل هذا اشترط عليك ثوبا مخروما
والله أعلم فحمل الرؤية في الآية على العلمية غير مناسب لأن العلم كان
حاصلا له في إبراهيم عليه السلام ويطلب بها المشاهدة من تعيين بصرية ولذا
قال ابن عادل في الشرح إنه والمفعول الثاني محذوف لدلالة ما بعده بقوله . ومن يعلمى
مما منا بجا اسا . لأن ذكرها للتعليق عن عموم الثانية فترد . ومن يسمى
تعليقا لو ترك الضمير في كلام الزمخشري انتهى

مبحث الفاعل

قوله اسم أو ما في تأويله الظاهر والمراد ما يكون أنه بحرف سابك أو مع همزة
التسوية نحو سواء عليهم أأنذرتهم إذا جعل سواء خبرا لا مبتدأ وما
بعده فاعلا به من اعتبار مذهب البصريين وقال هشام وثعلب وجماعة
يجوز كون الفاعل جملة مطلقا كقوله

وما راعني إلا يسير بشرطة ... وعهدي به فينا يعيش بكير

وقوله تعالى ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه والمجيب بأن يسير
على تقدير أن فلما حذفت ارتفع الفعل وأن فاعل بدا ضمير البداء وقال
الفراء وجماعة يجوز كونه جملة بشرط كون المسند قلبيا وافتراق الجملة
بعلق نحو ظهر لي أقام زيد قال الموضح ويبعده نظره أن التعليق بأن تكون
ما نعتا أشبه من أن تكون مجزوءة وكيف يعلق الفعل عما هو كالجزء منه
ودعوى المسئلة عندي صحيحة وإن لم يعد اشتهارها هاتة ودعوى
العقليات ويقولون إنه مستند في الحكم إلى مقدار محذوف وقامت الجملة
مقامه بهما محكية اللفظ بصارت إنما أن حرف منه عند القول الجرى
إن المعنى ظهر لي جواب أقام زيد أي جواب هذا الكلام أي جواب قول القائل
أقام زيد ثم من هذا التقدير يدفع التناقض من الشيء وإذا استفهام بل ع
عنده المقتضي للجملة به وأما قوله تعالى أولم يهد لهم كم أهلكنا قبلهم من
القرون فالفاعل يهد ضمير الله تعالى وفي أهلكنا الثقات بدليل
قراءة نهد بالنون قوله أسند إليه فعل فيدخل بان من تغيير الفعل

بكونه تاما يخرج اسم كان واخواتها فانه غير فاعل لانها مصادر وان اطلق
عليه الفاعل بمجاز راجح فالفاعل غير مطرد واجيب بانه خارج بقولنا
اسند اليه فعل اذ ليس مسندا اليه الفعل التام بل الخبر جملة كان
او مفردا وكان واخواتها قيود للمسند في الخبر فالحكم للتخصيص والمسند في
نحو كان زيد قائما هو قائما بتاويله كان يعني كان زيد قائما بمعنا زيد قائم وانما كان
فاعلا في الحقيقة مصدر خبرها مضافا الى اسمها كانه قيل كان قيام
زيد فلم يصرح به كذلك كان فاعلا حقيقة ومجازا كان تاما ناقصا فقوله اذ
ما في تاويله انما يجري الفعل في رفع الفاعل احد عشر وقد نظم ذلك
ابن جلون في حواشي المكودي فقال

يرفع فاعل بفعل واسمه * وباسم فاعل وتالي حكمه
ومصدر واسمه والتفضيل * وظرف اعتمد والعديل
ونحو يكي ونحو سفل * واسم احلوا عمل الفعل

ويعني بتالي حكمه اسم الفاعل امثلة المبالغة ومثال العشر اسم احلوا
عمل الفعل اياك في قولنا اياك الكتب وزيدا نحو ها قعي ايا كه فيه مستتر
فاعل مؤكد بالمنفصل بعضهم عليه اسم من يرفع واياك قائم مقام احذر
قاله ابو حيان وقد الغز في ذلك بعضهم بقوله

ما مضمر يرفع ذو مضمر * مستتر فيه ولا يظهر
اياك ان تغفل عنه وقد * [illegible]

قوله مقدم فان الحدود قيل التقديم حكم يختلف فيه فلا ينبغي ان
يذكر في الحد قلت بل زيادة خلاف فيه دليل على كونه حكما من احكام
الفاعل لا جزءا من اجزاء ماهيته فذكره في التعريف يوجب
الدور من حيث ان الحكم على الشيء فرع تصوره وتصوره متوقف على
تصور التعريف ومن جملة اجزائه الحكم وجواب ما ذا الا بعد اعتراض في كل
من جعل الحكم في التعريف انما يفضي الى الدور لو اخذ من حيث
انه حكم وانا نحن ذلك انما اخذ من حيث انه وصف لازم للمعرف
مساو له ولذا راعى من حيث انه اضافة حقيقية او اضافية كالنصب

للحال

للحال والتفريع لما أسند للفاعل قبله دون فيه وبلا شك أنه إنما يؤخذ
فالتفريع من هذه الحيثية دون الحيثية الأولى إذ هو يقصر ما أخذ
فيهما فافهم وبهذا اعترض قول السلم

وعمدة من جملة المزدوج * أن تدخل الأفكار في المزدوج

نعم يرد أن يقال قد يفرع الفاعل ضرورة كما قاله الأعلم وابن
عصفور في قوله

مرت بأهول المزدوج وقلنا * ومال على هبر المزدوج يدرع

وكما قال المترجم في قوله * فالحمال فشيهه وعن ذا * ومن هنا ما من حال
من تقدم تفريع الفاعل في الجملة فيلزم من زيادة فيه التفريع خرج
بعض صور الفاعل فيكون التعريف غير منعكس وقد يجيء قولهم قد ولك
للضرورة تبعا أشار إليه الدماميني قلت فذكر الراعي
القول بتفريع الفاعل ضرورة يقال الفاعل يتفرع ضرورة عند
الكوفيين وأما البصريون فيمنعون مطلقا والكوفيون يجيزون مطلقا
يقول من قال ضرورة كابن هشام في باب الفاعل يقعون عند الجميع
وقد نقل في المغني عن الشيرازي البصريين يجيزون تفريع الفاعل
في نثره وشعره فقوله فيه فزي يقبل التمرف وأيضا فإشارة لفائدة
زيادة في النظم نعم العتب على المثالين الذين أحال عليهما التفريع
ومن فوائده أيضا التنبيه على أن الفاعل في الأصل هو لا بد به يلزم
كونه فاعلا في المعنى وعلى صيغة الفعل دون فيه أن يتفرع على
أهل وفيما أن تغير بغير البناء للمفعول كعلم بسكون اللام في علم
بكسرها فقوله رابع للتوهم دخول نحو زيد قام وإذا وزيد قام وإنما
جعله رافعا لتوهم الدخول وإن جعله خارجا بما ذكره في الفعل وما
في معناه في المثالين مسند إلى ضمير فيه وهو والضمير مستتر لو
التوهم لأنه أن يقول إن الضمير هو زيد وأنه مستتر ويتوهم دخول
نحو زيد في المثالين بما قبل ما ذا الغير أعني إسناد إليه بفعل أو ما في
تأويله فرفع ذلك التوهم بتعيين المستتر بالتفريع وذا يقع اخفيفه

زيد في المثالين خارج بقوله اسند اليه فعل او ما في تاويله لانه فيهما
لم يسند اليه فعل او ما في تاويله بل جملة فعلية في الاول ورفع مع
فاعله في الثاني فقيد التقديم غير محتاج اليه لانه بدونه قد اشار الدماميني
الى ان القول باشتراطه وان ما جعله المصنف به من دفع التوهم كلام
ظاهر قلت ذكر الشيخ وغيره ان قيود التعاريف المقصود
الاصلي منها بيان الحقيقة المعرفة وكشفها واما الاخراج او الادخال
فيحصلان تبعا وقد يحصل واحد منهما كما ذكروا في تعريف الحيوان المتحرك
بالارادة فهو الاحساس وكل منهما يستقل باخراج جميع ما اخرجه الاخر
لتركب ماهيته منهما فيجوز ان يكون ذكر التقديم لزيادة ايضاح ماهيته
والكشف عنها بزيادة الجزء وقيد مع ذلك دفع ايهام قد يجوز في
ذلك والله اعلم فقوله مخرج لنحو قام زيد وفيه ان زيدا اذا كان مبتدا
وقام خبر فقد قام بنحو منفصل الضمير فاذا يكون خارجا بقوله اسند
اليه فعل او ما في تاويله فقصد ان يخرج به الغير او يقول انما ذكره
لتوهم دخول نحو قام زيد فقوله وذلك امالة الصيغة قال اللقاني يلزم
خروج نحو نعم الفتى في الاحسن عبارة التسهيل غير مصوغ للمفعول
او عبارة الكافية الحاجبية على جهة قيامه به قال الدماميني ومن تبعه
النائب فاعلا كالزمخشري الى تسميته مفعولا بغير ان جعله فاعلا
فقوله الرفع مما ينبغي عنه معنا قوله لم تالني منهم فضلا على عدمه واذ
والجواب ان فضلا تمييز لكن يصل بالجملة وقوله
ان البرذون منها مكروسة قالت بلقيس تنالها ابدا وعماها
والجواب ان الاوعال فعل لها التي ويا علتنا لما فيه من باب التنازع
واعمال الاول وقوله قل سائر الحيوان منه الغرما والجواب ان الغرما
مثنى حذفت نونه ضرورة وقوله
لم يزد في عن الصلاة ملالة وحياة وانه اتبعت الغواة
وكما مر سابقا نصب الفاعل ورفع المفعول والجواب ان الغواة فاعل يزد في
وملالة وتفعوله فعليه او مصدر لمعنى فقوله لم يرد في عن الصلاة

[illegible]

او

اذ معناه الى يفضلنه ومفعول اتبعت محذوف ضرورة والقياس وجوب
ذكره لئلا يلزم التهيئة والقطع وهو ايضا من اعمال الاول اختيارا زعمين
وقوله

وردنا ماء دجلة فاستقينا * من البيض التي حفرناه ميرا

الابيض فمفعول استقينا اي طلبنا منه السقي او سقينه ماء اذ
رفعناه من البيض التي حفرها لما وقع فيها فالذي انوضع في موقف
الاذعان وقوله

الشمس طالعة ليست بكاسفة * تبكي عليك نجوم الليل والقمرا

نجوم الليل مفعول كاسفة وقوله

واعبر من فرض دار الملوك * يلوح على وجهه جعفرا

جعفر منصوب محكي به لانه نقش في الدينار على ان يكون مفعولا لمحذوف
اي قصدوا جعفرا وقوله

يا بني زيد فرحان كل مريد * عنده من جماعة ابراهيما

فيه ان القياس نصب زيد ورفع زيد والقياس جره وجر كل والقياس
رفعه فاعلا ونصب ابراهيم والقياس رفعه والجواب ان الي في يا بني
لياء المتكلم محذوفة مجتزءا عنها بالكسرة وهو كثير في الندا نحو ياعباد
فاتقون وزيد منادى وفاعل خماس خبره والجملة خبره وكل صديقا مله
كل المريد وكلاهما مرابح كل والمريد جار ومجرور متعلق به واذ عميت
به كل في هذه والجر وكتبتا بعد تا وامرأة للالغاز وابراهيما مفعول كل وعنده
حال منه ونزلهم خرق المثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر والجواب
انه من قلب الاعراب لا من اللبس قال الشاطبي الثوب والزجاج هما
الفاعل والمسمار والحجر المفعول اختيارا بجعل فتنة الاعراب اذ لا يثبت
قانون التعليم بذلك وان كان المعنى فيها لابد لانه ترى ان الدربة
من امثال العربية انما تعرب على حسب حركاتها لا على حسب المعنى
وانما يكون ذلك نقضا لو كان المنصوب يعرب فاعلا والمرفوع مفعولا
ثم ان رافع الفاعل المسند لا الاسناد خلافا للخلف وابن جني ومن

بـم وفر

يوجه بأن العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب وذلك المعنى هنا
من الفاعلية وهي تتقوم بالإسناد ويرد بأنها تتقوم به وبالمسند
فله دخل في التقويم بأن قلت يلزم أن يكون المجموع من العامل قلنا
بل العامل المسند بشرط الإسناد فلا يلزم إلغاء الإسناد بالكلية
بأن عورض بمثله وادعي أن العامل الإسناد بشرط المسند يرد
بأن إضافة العمل للفعل أولى من إضافته إلى المعنى لما استقر أن العامل
اللفظي أقوى وهذا يشمل حكم المعنى في باب التنازع وليس العامل
أمرا داخلا فيمنع من الكوفيين وإنما هو علامة نحو تحرك الشجرة وانث
وأمكننا الزمن ومرض زيد فإن الشجرة محل لما يشبه بأن حركة
المتحرك بالإرادة والزمن فيهم مقام المهملة وزيد تعاطى أسباب
المرض فأشبه من أحدث الفعل قوله وقد يجر لفظا إشارة إلى أنه
مرفوع محلا كما عليه الأكثر وتقديرا على ما مر به يجري وقال الشاطبي
وأما فاعل المصدر المضاف إليه فلا يسمى فاعلا عرفا وإنما هو
مضاف إليه كما أنه يقال في زيد من نحو زيد قائم فاعلا وإنه من نحو ضرب زيد
مضروب بمعموله وإن كان المعنى في الجميع على ذلك اه قوله وجاز
إلا مراد منشأ نعم أو عطف على جملة الشرط والجواب أعني فإن
وجد أنه على الجواب جرى أعني وجب أنه فيها بأن المقدم في الابتنى
(١) كما هو في الفاعلية فعلى أن الفاعل مذكور بعد الفعل وهو الراوي قاله
اللقاني قوله وإنه رجح الفاعلية أما في أبشر بشر ونبأ وإنما في ذا أنتم
تقلقونه بلا أن المرجح المعنوي أعني كونه استعمالهما بالفعل أو في أقوى
من اللفظي أي التناسب وهذا أيضا عمل في الشرح قوله مشيئة ويرا
في الغامض والعادة والورد بالموت أو الغافي الشرين ومن ير البعيم
والتنزه بغبة التمر وسكوت والورد والتنود المرزاتة والتاقي
ه فلم يعسر أنه يغني مصري ومن الموت ومن ير البعيم أي زغاول
والرزانة وعليه نحو في البيت بصر يغني الوصف أي مصرقا أو رزينا
ويجوز أن يكون وصفا من الوارد في الموت كما عن الغامض قوله

لابر

أن يسند إلى الفعل فصح بيان استناده بقرينة قوله في التفريغ أسند
إليه بعد فيخرج الناقص والمكفوف والزائد والمؤكد فإن فيها كلامه
أنه إن لم يكن ما مر في المفرغ فلا بد من كونه مستترا فلا يفرق
ويستثنى من ذلك فاعل نعم من حذفه في باب النيابة وإلا استثناء
والمصدر والتعجب ونون التوكيد وتبعا للفعل نحو نعم في جواب أقام
زيد ومن الحكم مأخوذ من قول الناظم فعل بالتنكير فإن النكرة في سياق
الإثبات فمن ثم قليلا في غير المستتر القرينة نحو علمت نفس كما في
الحكم الثاني في التأخر مأخوذ من قوله وبعد وبقي حكم ثالث لم ينبه
عليه الموضح هنا وهو أنه لا يتعدد وهو مأخوذ من قول الناظم فاء
إذ تنكيره لكان مرادا أي فاعل واحد ومن ثم أوجبوا النصب في المستثنى
المفرغ المتعدد فاعلا واحدا يجعل على حسب العامل كما يأتي في قوله
والمفرغ فإنما أشار به إلى أن مراد الناظم بضمير رفع بروز في المفرغ
والنصب لا كونه اسما ظاهرا فلا يرد أنه لا يضمر في الظاهر
والضمير المستتر لجواز ضميرا بارزا فقوله من ذاك قول الناظم فهو ومنه
اعترض بأن فيه إعادة الشيء وإجراء [illegible] من التقرير فإن ضمير
الفاعل هو الفاعل وأجيب بأن التقدير فهو كائن أو هو المطلوب
أو هو لا ظاهر هو بغير عائد ثم بقرينة قوله وإلا فضمير استتر
فهو واضح وفي عبارة الشارح أمران الأول أنه يحتاج إلى بيان أن
المعنى فإن كمن الفاعل في المعنى هو الفاعل في أنه مصطلح فالأولى
الاقتراع واعترض بأنه بين الفاعل في المعنى والفاعل في أنه مصطلح
عموم وخصوص يتصادقان في نحو قام زيد وينفرد المعنوي في زيد قام
والاصطلاحي في مرض زيد ونعم الفتى وأجاب يشترط بأن مراده
بالفاعل في المعنى المسند إليه في المعنى نعم يرد ذلك على من قال إن
كمن الفاعل اللغوي الظاهر قد لا يكون فاعلا لغويا وأما عبارة
الهواري والنجمة والمعرب فهو أن فلا تعبير التغاير المطلوب
قوله أو ما دل على الفعل شامل المصدر نحو بل أم من تفوق ما زادوا

الآيات أي برائهم سواء البداء والمراد بالفعل الفعل المعرى ووقع
ذلك الفاعل له في مثله مضمرا وانتم فاعل الفعل سابق كما قيل في خلاف
وغيرا وما شاع في الاستثناء ان ضمير ما قام بالمضمر او انتم الفاعل في سو
في الفعل السابق بمعنى فان قوله خلا زيدا خلا سواء فيما فيهم او الغدم
منهم قوله حين يزني قال اللقاني ليس متعلقا بيزني اذ لا فائدة لتقييد
الزنا بالوقوع في وقت بل ظرف لمؤمن الكائن في تقدير فلا في حين او افعال
عليهن شئ في اهلن والعقد وقال ابن زكري في المواب تعلقه
بالزاني لانه لما كان الوصف يطلق بعد انتهاء التلبس سواء قلنا
حقيقة او مجاز وكان نفي كمال الايمان خاصا بحال التلبس قيد انه
عن الزنى به فلا ذلك واما بعد الفراغ فلا ينفى كمال الايمان
عنه لجواز ان يتوب ويحسن حالته بالنفي موجه الى القيد اي ينتفي
كمال الايمان لا اصله عندنا قوله سواء الشارب قال اللقاني يقع
عود الضمير من يشرب على موصوف بالزاني ومثله الموصوف بما بعده على
الموصوف بزوال اعتبار معناه والمثبت اصل الايمان والمنفي كماله
وكذا يقال في بقية الحديث ومثله ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن مراده
ولا يسرق سواء السارق او الخمر من الخمر قوله ازداد عليه
الكلام يوضح فيه عوده على الفعل المجموع من كلمتي السابق كما
قال الواو في افعال الاستثناء نحو قام القوم خلا زيدا في خلا سواء
بعضهم زيدا قوله اذا بلغت التراقي نحو اذا بلغت الحلقوم
اي الروح حتى توارت بالحجاب اي الشمس قوله انه يصح حذف
الفعل فرده على تجرد الفعل من علامة التثنية والجمع وعدم تجرد
عكس النظم ليكون الكلام على افعال علامات الفرعية من التثنية
والجمع والتانيث متصلا والنظم يصل بينه بالاجنبي حيث وسع
مسألة حذف الفعل وبقاء الفاعل بين مسألة التجرد من علامة
التثنية والجمع وعدم التجرد ومسألة الغاء تاء التانيث وعدمه
الغاء فما لا يحسن ايضا تاخير مسألة حذف الفعل عن الكلام على

الاتيان على اثبات الجزء كلية وان كان لا يلزم منه فصل بين الجملتين سببين
لانه لما ذكر ان الفاعل لا يحذف وينبغي للفعل حسن ان ينبه على
الامر على ان العكس جائز فقوله في قولي ملفوظ به بقرينة فقابلته
بالمقدر مثل مع الجواب انتهى من السيد في حواشي المطول وليس
المراد بالمقدر ما تحققت سؤاليته بالفعل كما ظنه التفتزاني
فاحتاج في التمثيل بالآية الى الاعتذار بان قولهم الله مقدر محقق
فانهم من الشرك والجزاء بان يسألوا بالفعل ويفسروا ايهم جوابا
لسؤال محقق وزعم الشارح متعين في القضية الشرطية لا تشترط
الوقوع ولا عدمه وقال السيد دليل المحذوف في الجواب فيما ذكر
في ذات السؤال فلا مدخل لوقوع السؤالية في تلك الدلالة فالمراد
بقولهم سؤال محقق كلام صالح لا ينزل عليه ملفوظ به وان لم يتحقق
بكونه سؤالا بالفعل وكذا المراد بالجواب ذات كلام يصلح جوابا
وان لم يتحقق بالجوابية بالفعل فلا حاجة الى العذر الذي ادعاه
الشارح التبع للسيد اولا في تغيير المحقق بالملفوظ به ثم اضاف
كلام الشارح مع انه لا يشترط عليه بل هو مناف له ثم ان في تمثيل
الموضح للمجاب بما نستعمله محقق بقوله نعم زيد في جواب هل
جاءك احد بحثا وهو انهم ذكروا ان هل مختصة بطلب التصديق في
اثبات امر لامر او نفيه عنه فلا تكون لطلب التصور اي ادراك
المفرد وقد صرح بذلك في مغنيه فاذا قيل هل جاءك احد كان
الجواب نعم او لا ولا يصح زيد او عمرو مثلا فاذا قيل نعم زيد كان
نعم جوابا للاستفهام بهل وكان زيد جوابا للسؤال الآخر المطلوب
به التصور مقدر كانه لما قيل نعم قيل ومن هو فقيل زيد فيكون
زيد فاعلا في جواب سؤال مقدر ولا يكون مما نحن فيه البتة وبهذا
يندفع قول الشارح كان الاولى للناظم ان يقول كمثل زيد في ما قرا
لتكون جملة السؤال فعلية كجملة الجواب وقال ابن غازي على قول
الناظم يجوز بالاضمار في قولها ضمرا عن الحذف لو اراد ان لا يتجوز

جواب

لقال

ويرفع الفاعل فعل اضمرا * كمثل زيد في جواب من قرا

فان كل ذلك فعلية والعامل لفظي فقوله ليقولن الله مقتضاه
ان اسم الجلالة فاعل بفعل مقدر والجملة فعلية ومن كون ذلك وان
كان ذلك فيه ايما بان لفظ السؤال الذي هو جملة اسمية ويتقرر
مبتدا محذوف الخبر فيتعين حمله على الغالب والغالب
فيما اذا صرح بذكر جزئه انه فاعل كقوله تعالى ليقولن خلقهن
العزيز العليم قل يحييها الذي انشاها من انباك هذا قال نبأني
العليم الخبير يسألونك ماذا احل لهم قل احل لكم الطيبات
ونحوه ان ثم مبتدا محذوف الخبر فيجب تقديمه ووجه السيد
المحقق محمد الكنسي غلبة الفعلية في جواب من فعل مع ان السؤال
اسمية بانه وان كان كذلك لفظا فهو فعلية معنى والجملة
اذا قلت من قام اقام زيد ام عمرو ام بكر الى غير ذلك فاذا زيد
قام فيه ان الاستفهام في الفعل اذ هو مما كان تفصيل تلك الذوات
على كثرتها وانتشارها مما متعذر او متعسر اختصرت في لفظ يدل
على جميعها اجمالا دفعة وضمن معنى الاستفهام فوجب تقديمه
على الفعل لصدارته فصار مبتدا فآثروا كون الجواب فعلية
تنبيها على اصل السؤال الذي هو فعلي فهو اولى بالجري عليه ولم
يعدلوا عن ذلك لان موجب العدول الاختصار في السؤال فيجب
مراعاة ما كل فيه وناقشه خبير السعد بان السؤال فيما نحن
فيه عن الفاعل فيكون لا يطابق ازيد قام ام عمرو ونحو لقولهم يجب ايلاء
المسئول عنه الهمزة فيكون السؤال اسمية لفظا ومعنى وجوابه
ان لا يرجع في ازيد قام زيد فاعلا كما في ابشر منا وفيه يناجيه
ان المسئول عنه هو ما يلي الهمزة ان وقع لا لما ذكر في ذلك
فقول السيد انه مثل اقام زيد في ازيد قام مراده ان لا مثل ازيد قام
على ان زيدا فاعل محذوف وتقدير اقام زيد باختصار المسافة به

ازيد

أزيدٌ قام على أن يكون زيد مبتدأ كما يدل عليه سوق كلامه فيما إذا فرض رجوع الى
الابتدائية بان المحذوف خبر وهو الخبر عن الثابت فكأنه حذف بخلاف
الفعل فانه مغاير للفاعل ويعارض بان المختار أمالة الفاعل في الرفع بالحمل
عليه أولى وزعم الشيخ السبكي أن المرفوع بعده مركب فليس مبتدأ ولا
فاعلا لان المقصود منه التصور وانما رفع لانه لما لم يكن له عامل أعطي
حركة الرفع لتجرده، وفي قول ابن عصفور مما أن ينصب العامل بالمجرد محمول
على ما يقصد به التصور واما خلقهن العزيز العليم فابتداء كلام وليس بجواب
بل يتضمن الجواب وفيه نظر اما اولا فلان معنى الجواب بالمفرد ان يكون ذلك
المفرد هو المقصود بما في السؤال فيراد المجيب افادة تصوره من حيث النسبة
وبذلك يرتبط بالسؤال ويترتب له افادة تصوره من حيث ذاته مجردا عن
الاتمام بما ذكر في السؤال فالمسند مثلا وان لم يكن مسؤولا عنه فهو ملاحظ
في المسؤول عنه ومما يجاب به في تعيينه واما ثانيا فلانه لو كان الامر كما زعمه
للزم في السؤال عن المفرد رفع ما يجاب به ابدا ولم ينصب اذا كان السؤال عن
المفعول مع ان الواقع انه ينصب بفعل يدل عليه ما في السؤال كقوله تعالى
وقيل للذين اتقوا ماذا انزل ربكم قالوا خيرا فقوله ليبكِ يزيد البيت قال
س الرضي يقال بكيته اذا بكيت عليه بحذف الجار لكثرة الاستعمال وليس بغيا
والضارع الذليل من ضرع ضراعة وخصومة متعلق به وان لم يعتمد الا الجار
والمجرور ويكتفي برائحة الفعل فان الشعر وتعلقه بيبكي المقدر غير قوي من
جهة المعنى ثم قال الرضي والمختبط الذي ياتي للمعروف بلا وسيلة يقال
اختبطني فلان واصله من خبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها
وتطيح تذهب وتهلك والطوائح بمعنى المطيحات يقال طوحته الطوائح
وكأنه جمع مطيحة بحذف الزوائد ولا يقال المطوحات ولا المطيحات اما على
حذف الزائد مثل اورس فهو وارس واعشب فهو عاشب او على النسب مثل
دارع وتامر ونابل يقال لاح يلوح ولمح يلمح وهو واوي العين انما لانه
جاء على فعل يفعل فيهما عند الخليل ولذا جمعا قليل مصدرية وهو متعلق
بمختبط اذا سيل من اجل اخ [illegible] الوقائع مالا او بيبكي المقدر اي يبكي لاجل

اذ هاب المنايا بزيد او ما موصول اسمي اي من اجل الخلال الكرام التي كونتها
الكواكب وتكميم حكاية حال النحو لغيبت لا شعرها فريد به فقتله قوله اي
يسمى رجال ويبكيه فارع يعضد بما ذا التقدير زيادة على ما سبق من التنبيه
على اصل النشو الرمز الفعلية موافقته الرواية الاخرى اعني رواية البناء
للفاعل في الآية والبيت اذ المرفوع فيهما فاعل فهلهما مرجح اي يكون في رواية
البناء للمفعول كذلك وبهذا يتضح ضعف تقرير صاحب البسيط البدلي
فارع وعلى قياسه يقدر في الآية المسبح رجال في قوله او استلزمه ما قبله
قال الشرح بجعل المراد ترك التغيير ليدخل نحو قوله ✤

✤ كان سبيئة من بيت راس ✤ يكون مزاجها عسل وماء ✤

فيمن رفع مزاجها ونصب عسلا ورفع ماء بتقدير وخالطها ماء لان كلمة المزاج
عليها اذ المزاج يستلزم المزج والخلط قوله لا راحلة يستلزم حملت
بهذا وجه الكساء في بعضرة يونس كما في الشرح وفي قول ضرائح سمعت
الفرزدق ينشد بنصب معشرة ورفع عنبكات في يرفع ذلك لا ربخ قال الزجاج
التي انبنى عليه تقدير الفعل ثقة ايضا قال الدماميني في دعوى لا استلزام
بحث اذا احلت تعلق بعنبكات لا نجمز بالذي يستلزمه حلية العنبكات
في الخمر ولو جعل معها على التوهم اذ المعنى حلت عنبكات السرابيد
والخمر لعكمه مرفوع على منصوب نكرا بما في المعنى كما قال

بدا لي اني لست مدرك ما مضى ✤ ولا سابق شيئا اذا كان جائيا

لكان حسنا او اجاب الشهاب القاسمي بان مرادهم لا استلزام مع
قطع النظر عن المتعلق واسند اليه مع ملاحظتهما بل المقصود
فهم الفعل والدلالة عليه من غيره قوله او يسر له ما بعد شامل التفسير
بشارحه كما في الآية وكقولهم لو ذات سوار لطمتني والتفسير بما
يستلزمه كقوله

لا تجزعي ان منفسا اهلكته ✤ واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

اي ان هلك منفس اهلكته يستلزم هلك قوله والحذف في هذه واجب
لما مر من انه لا يجمع بين العوض والمعوض في ثلاث مسائل وجوبا في واحدة

رشد

وشذ الحذف في غيرهما كقول امراة ان لا حظية فلا الية اي ان لا تكن لك حظية
فانا غير مقصرة فيما يحظى به النساء عند ازواجهن من الخدمة والتصنع
وروي بالنصب فيما بتقدير ان لا اكن حظية فلا اكون الية وكقوله الا رجلا
جزاه الله خيرا اي الا ترونني رجلا فيما يقدر على ذلك فيما يقع لبعض
في قول المصنفين المسالك ونحوه انه فاعل لمحذوف غير مقبول عند المحققين
ولذا اعترض ابو حيان قول الزمخشري في قراءة الحسن والسلمي شهادة
بينكم بنصب شهادة وتنوينه ونصب بين ان اثنان فاعل لمحذوف اي ليقم
شهادة بينكم اثنان فقال تبع فيه ابن جني وهو مخالف لما قاله اصحابنا
وفي النكت شرط حذف الفعل ان لا يحتاج الى حذف اخر فلا يجوز زيد عمرا على
معنى ليضرب زيد عمرا لان فعل الغائب على سبيل التبليغ فيحتاج الى اضمار وامر
اي قل له ليضرب فيكثر الاضمار فيرد هذا على الزمخشري ايضا فلا يقال يس
وفيما ان لا اية يحتاج فيه الى اضمار القول اذ يغني عن ذلك نداء الذين
امنوا قاله الشهاب ثم تامل قوله او فعله يوهم اقتصارا على الفعل مع
انه قال في حواشي النظم وكذا الوصف ولذا تات عبارة الناظم

وجرد المسند حين يسند له اثنين او جمع جمع ترشد

كحسنا وبابه العمران عن قوله جمع دفع توهم الجمع الصناعي وفكر
نزله بعمرو البناء مع جمع البيت فقوله دفع تثنيته وجمعه هذا التجريد
قد يشترك لا اسناد للكلام والضمير المتصل والمنفصل كالزيدان قاما
والزيدون قاموا والهندات قمن فانه موجود ايضا اذ لا الف والواو والنون
هي الفاعل فيه فيتاتى هنا ذا انه تلحقه العلامة اصلا ولذا قال الناظم
في اللغة القليلة والفعل للـــكا من بعد مسند وهو من تتمة تمويه
تا قد قال بل لا احتراز وانما فسر المراد والمكودي قول النظم وجرد الفعل
بالمسند الى الظاهر فقد نبه فيتاتى فيه التجريد وعدمه فيما سبب
الامر بالتجريد واما المسند الى الضمير المتصل فلا يتاتى فيه الا التجريد
فلا يناسب الامر به هو هنا في بالنسبة اليه وكذا الاخبار اذ لم يبق
عدا في الموضع ثم اعلم ان جميع العرب يؤنثون الفعل لتانيث الفاعل

على التفصيل الآتي ايذانا من اول الامر بكون الفاعل مؤنثا وبه ياتي اكثرهم
بعلامة تثنيته وجمعه ايذانا من اول الامر بالتثنية والجمعية والفرق
ان علامة التثنية والجمع بصورة الفاعل المضمر فيخشى توهم انها كذلك
وعلامة التانيث لا تكون ضميرا اصلا وايضا فيه وجود صورة تعدد
الفعل وهو لا يجوز ايضا فانه لا احتياج الى علامة التانيث اقوى لان
الفاعل قد لا يعلم منه التانيث لانه قد يكون بصورة المذكر والمراد
به مؤنث وبالعكس ولغة التثنية والجمع لا احتمال فيه ومن اجل
قوله وبعضهم اي البصريين او النحويين قوله نحو ضربوني قومك
هذه اللغة اشتهرت بين النحويين بلغة اكلوني البراغيث قيل حقه
اكلتني او اكلنني لان الواو تختص بالعقلاء وعن الصيرافي انه لما وصف
البراغيث بصفة العقلاء اجريت مجراهم على حد رايتهم لي ساجدين
ورد بان الاكل لا يختص بالعقلاء واجيب بان المراد به
هنا التعدي والجور كما يقال اكل فلان جاره اي تعدى عليه ومن هذا
ما يغير في العلم قال يحيى وليس بشيء لان الكلام هنا انه مجاز عن
العض فقط وهو غير خاص بالعقلاء وقال الرضي لكونها حروفا فلما
جاز استعمال الواو في غير العقلاء واستعمال النون في العقلاء الذكور
كقول الشاعر هذه اللغة لغة يتعاقبون فيكم ملائكة يشير الى ما
رواه مالك في الموطا من قوله صلى الله عليه وسلم يتعاقبون فيكم
ملائكة بالليل وملائكة بالنهار الحديث قال الدماميني في شرح التسهيل
اكثر اهل الحديث يستدل بالاحاديث النبوية على اثبات الاحكام
النحوية واعترضه ابو حيان باحتمال الرواية بالمعنى قال يونس بان
اللفظ المستشهد به لفظه عليه السلام وقد اجريت لذلك
لبعض شيوخنا بحوثا ما سلكها ابن مالك لان التغيير غير مظنون في
هذا الباب بل غلبة الظن انه من مناه الاحكام الشرعية كالحجة
فيما نتوقف عليه من لغة ونحو وغالب الظن كاف الحجة به لم يبدل الا
ما طرح التبديل لا سيما والتشديد في التحفظ والتحرز في نقل الاحاديث

في بعض ... السليقة انا ... تغيير ... الرجل ... في النفوس ... ومحله

شابع

شايع بين اهل العلم ومن يجوز منهم النقل بالمعنى فانما هو عندي امر ممكن في العقل ينافي ان الواقع نقيضه بل تراهم يتحرزون في الضبط ويتشددون مع تجويزهم النقل بالمعنى تفصيا مما في الوقوف مع اللفظ والجمود عليه من الحرج والتعب وذلك مفقود فيما تضمنته بطون الكتب وتدوين الاحاديث والاخبار وقع في الصدر الاول قبل فساد اللغة وحين كان كلام اولئك المبدلين على تقدير تبديلهم مما يحتج به ايضا وغايته احتمال تبديل لفظ يصح الاحتجاج به بلفظ كذلك ثم دون الثاني على تقدير التبديل ومنع من تغييره ونقله بالمعنى فبقي حجة ايضا والله اعلم وقال السهيلي هذه اللغة كثيرة في الاحاديث فدل ذلك على جودتها الا ان في اول حديثيها الموهم ما ليس منه لانه مختصر من رواية البزار ان لله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار فالملائكة على هذا بدل من ضمير يتعاقبون وما نسبه البزار مثله لابن خزيمة ونحوه رواية البخاري الملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار وللنسائي ان الملائكة يتعاقبون فيكم كذا في حاشية الجلال على الموطأ قوله يلومونني في البيت نسبه الشارح بينه وهو وهم من له من قول السيد في انشاده الفراء بكلمة الدمع وهي من ابيات كلامية ولكن كلمته التي نشرتها كلمات اي فيكون الصواب يعد مكان الدمع بقوله مية نسبة الى الدمع كما يكون من رده على الفراء ثم ينسبهما من وضع بعض البيت العيني ايضا فروله تنح الربيع البيت في يتيمة الدهر في ترجمة ابي فراس الحمداني وكتب الى سيف الدولة

يا ايها الملك الذي اضحت له جمل المناقب
نتج الربيع محاسنا القحنها غر السحائب
راقت ورق نسيمها فحكت لنا صور الحبائب
حضر الشراب فلم يطب شرب الشراب وانت غائب

ولا يخفى ان ابا فراس الحمداني من المولدين فالغرض التمثيل لا الاستشهاد اللهم الا ان يكون اتى بالبيت على سبيل التضمين وهذا يحتاج لثبت فالصواب الاستشهاد بقول عبد الرحمن العتبي

وأين الغواني الشيب لاح بعارضي فأعرضن عني بالخدود النواضر
وأراد بالربيع الفصل المعروف ويجوز أن يريد به الكلأ وأراد بالمحاسن
الأزهار قال في الصحاح المحاسن نقيض القبح والجمع محاسن على غير قياس كأنه
جمع محسن وكذا قال بعضهم المساوي جمع سوء على غير قياس فقول الشارح
جمع محسن ومسوء غير صواب والإلقاح لغة نزو الذكر على الأنثى وإحبالها وهنا
بمعنى الإحياء وفي إسناده إلى ضمير المحاسن وفي البيت استعارة مكنية
وتخييلية مرتين فإنه شبه الربيع بالذكر من الحيوان وهذا مكنية وأثبت
له ما يلزم الذكر من الإلقاح وهو تخييل وشبه أيضا المحاسن بالحامل
من الحيوان في أن كلا منهما في الآخر يكون سببا لخروج ثالث من بينهما وهذا
مكنية وإثبات الإلقاح تخييل ثم إن الوقف كالفصل في اللغتين وقد جاء على
لغة [illegible] قوله صلى الله عليه وسلم لورقة أو مخرجيّ هم بتشديد الياء
ولو جاء على الفصحى لكان بتخفيف الياء ساكنة أو مفتوحة كما أشار
إليه ابن مالك في شرح ويؤخذ منه أن المراد بالظاهر في قوله والفعل
للظاهر بعد مسند ما يشمل الضمير المنفصل بمعنى الكلمة المستقل
فيخرج الضمير المتصل ويدخل المنفصل فقوله لا ضمائر إذا عليه في
كلامه بحث وموافقه زعم أن نحو ما أخاك بالعلاء ليس إلا لغة قوم بأعيانهم
وزعم مع ذلك أن تقديم الجملة الواقعة خبرا على المبتدأ وأنه بدل من الضمير
لا يختصان ببعض من العرب دون قوم بل فتمثيل الغير أو لا بد القوم أيضا
يقول فأما أخواك ونحوه وذلك الذي أعرفه والجواب أن المختص بأولئك
القوم لزوم إلحاق علامة التثنية والجمع بحيث لا يأتون بالمسند مجردا
عنها أصلا كما قاله الدماميني وغيرهم تارة يجرده وتارة لا فإن قيل
ما ذا الفرق بين يقضي بأن الأحرف الثلاثة في لغة الملتزمين حروف علامة
وفي لغة غيرهم ضمائر بجواز أن يكون الملتزمون قد التزموا ما هو غير ملتزم
عند غيرهم ويكون التعريض واحدا فلذلك يلزم عليه أن أولئك
الملتزمين يستعملون الكلام المؤكد بأشعاره له على تكرار الإسناد
ولا إجمال ثم التفصيل في كل فعل وإن لم يحتج إلى ذلك مع أن الغالب

عدم

عن الاحتياج اليه واللازم لكلام البطلان فان قيل يحتمل ان تكون
الاحرف في لغة غيرهم حروف علامات قلنا هذا لا يضرنا بل هو زيادة
في المطلوب لان مطلوبنا اثبات تلك اللغة على ان الاحرف علامات
على ان هذا انما يثبت اذا كان غيرهم يقول اما الحواك مثلا في مقام
يعني يفيد التقوية والتاكيد فقوله مع المجرد من التعاطف غير والمجرد من
التعاطف صفتان بالواو صفة بقول الشارح غيرا وهو من قال الدماميني فان
عطفت بان بقلت قام زيدا وعمرو فينبغي امتناع العلامة لان الفاعل
واحد غايته انه غير معين فان قلت قام اخواك او غلاماك فينبغي ان
تلحق لان الفاعل اثنان قطعا وانما وقع التعيين فان قلت قام اخوك
او غلاماك او قلت قام غلاماك او اخوك فينبغي ان لا تلحق لانه لم يتحقق
كون الفاعل تثنية ولا اولى بالمنع لانك قد منعت المجرد بما قيل بعضهم
في قراءة الاخوين اما يبلغان عندك الكبر احدهما او كلاهما بتشديد نون
يبلغان انه جاءت على هذه اللغة فيشكل والكلام ان الالف ضمير
واحدهما بدل بعض وكلاهما عطف عليه او ويبلغن كلاهما او التقدير يبلغه
احدهما او كلاهما وعليهما بالالف تعود على الوالدين في قوله وبالوالدين
احسانا لانه على ما بعدهما ولا يكون احدهما بدل بعض وكلاهما بدل كل
اذ لا يجوز اعجبني زيد وجهه واخوك لا بد للكل تقدير المبدل منه
والجواب بانه على كلامه هو حقيقته وبدل البعض تخصيص لما يعم ما
يتناوله وايراد بانه ليس على كلامه هو بتوابعها واذا قال اهل هذه اللغة
قاما وقعدا اخواك واعملوا احدهما اضمروا في الاخر ضمير التثنية وتكون
الالف في احدهما ضميرا وفي الاخر علامة قلت انما ينبغي على هذه
اللغة ان يستتر ضمير التثنية في احدهما ويكون استتار ضمير التثنية
غريبا كما ذكر في المغني في الواو في ثم عموا وصموا كثير منهم وقال الدماميني
قبل ما نقلناه عنه وينبغي ان اهل هذه اللغة يتركون العلامة مع جمع
في نحو قام اليوم اخواك ونحوه في نحو ما قام الا اخواك كما في التانيث
قوله مؤنثا احسن من قول الناظم لا انثى لانه قد يوصف الفعل بكونه

مؤنثا ولا يوصف بانه انثى مع ولا من قوله الذي ليس من الحيوان كثمرة وشجرة
والمراد بالمؤنث معنى ولا عبرة باللفظ فلا يجوز جاءت طلحة ومثل المؤنث
معنى المؤول به والمخبر عنه به والمضاف اليه ان صح اغناء الثاني عن
الاول فانه ولكقول بعضهم فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها حكاها ابو
عمرو بن العلاء قال فقلت له اتقول جاءته كتابي فقال اليس بصحيفة فقلت
له ما اللغوب قال الاحمق وهذا قليل جدا كما قال ابو حيان والثاني نحو ثم لم تكن
فتنتهم الا ان قالوا انث تكن مع ان القول المذكور للاخبار عنه بالمؤنث وهو
الفتنة فسرى التانيث من الخبر للمخبر عنه قاله الزمخشري والثالث
كقوله

مشين كما اهتزت رماح تسفهت * اعاليها مر الرياح النواسم

ويأتي مزيد لهذا قريبا ان شاء الله قوله بتاء ساكنة ويؤنث الوصف
حيث يؤنث الفعل اما بتاء متحركة او بالف التانيث مقصورة او ممدودة
ويأتي ان شاء الله في باب النعت ان حكم الوصف كالفعل قوله وبتاء
المضارعة ياتي الكلام التنبيه عليها قال الشاطبي فلو قال اثر قوله
لا رفع الجنس فيه بين

والتاء في مضارع كالتاء * في الماضي الا الوضع في ابتداء

كان كقوله في التسهيل وتساويهما في اللزوم وعدمه تاء مضارع الغائبة
قلت ـــ ويمكن ان يوضع ذلك البيت اثر قوله كان بت مضارعه ذي ويكون
التفصيل المذكور في قوله وانما تلزم راجعا للتاء في قوله متصلا
بمعنى ملحوظا شروط بمعنى فيه افتتاح التمحيص كما هو معنى
انه تقدم في باب الضمير وانه حيث لم يكن في نحو غلامي منفصل تنوع معنى
معه فيرفع في انه ولا دون الشاذ والتانيث واجب في نحو هذا المثال فمعنا
لا ان الضمير المنفصل هنا اما بمنزلة المتصل البارز في نحو المنزلين فانتا
وقد صرحوا بوجوب التانيث معه وان كان بارزا واما بمنزلة الاسم الظاهر
في قامت هند لانه مستقل لا بنفسه فهو من اجل الباب فيجري حكمه اثر في
الوجوب وعدمه في نحو طاب الجرية قمت فجاءته فهل لا يصح ضمير

ومن الظاهر وعليه فيدخل المنضبط الى آخره في هاذا الكلام كالمتطرف عاد على
حقيقي التانيث او مجازيه او بهم وعليه فلا يدخل المنضبط هنا اصلا ويوخذ
ما عاد منه على حقيقي التانيث في المسئلة الثانية من مسئلتي الوجوب وما عاد
منه على مجازيه في المسئلة الثانية من مسئلتي الجواز بناء على ان المراد بالظاهر
فيهما المستقل ويويده ان المنضبط لفظا نحو هند ما قام الا هي وتقديرا نحو
انما قام هي محكمه حكم الظاهر فيهما ويقع هنا امور الاول ان وجوب التانيث
مع الضمير المتصل بان اعطف عليه مذكر نحو هند جاءت اليوم وزيد كلزومه
التجريد في العكس كما يوخذ من كلام السعد فيما ياتي ان شاء الله الثاني يرد
على الناظم والتوضيح اخذا بقوله الوجوب الذي ذكراه في هاذه المسئلة يشمل ضمير
التكلم مفردة ومشاركة كقولك هند قمت وقمنا وضمير المخاطبة والمخاطبتين
والمخاطبات كقمت وقمتما وقمتن وضمير الغايبات كقمن وليس التانيث فيهن بواجب
بل ولا جايز وانما يجب في فعل الغايبة والغايبتين كقامت وقامتا واجاب
الشهاب يحمل الكلام على المستتر ويقال في المجموع وهو البارز فتعميم
فيجب في فعل الغايبتين دون غيره ولو اراد تقرير الضابط لغيره بان لا توجد
قرينة لفظية او معنوية مغنية عن التاء في الدلالة على التانيث ككسر
التاء في قمت والنون المشددة في قمتن وكون الضمير نونا في قمن وكالمتكلم في
قول امراة قمت وقمنا والخطاب في نحو قمتما يا هندان الثالث يرد عليهما
ايضا نعم امراة هند وبيس امراة دعد فان التاء جايزة فيه لا واجبة مع ان الفاعل
ضمير متصل لمونث واجاب بانه انما يعود اولا على مبهم يتعقل
في الذهن كشيء ثم يفسر بالتمييز بالتذكير مرة والتانيث باعتبار ان
الشيء المتعقل هو التمييز اذ المفسر عين المفسر فراجعه ومنه ولا ارض ابقل
ابقالها ابن كيسان يجوز ترك التاء اختيارا اذ لا ضرورة فيه لامكان ابقلت
ابقالها بالنقل ورد بانه موقوف على ثبوت انه من اهل النقل واجيب
بان دعوى الضرورة موقوف على اثبات انه ليس من اهله ورد بانا نتمسك
بالاصل وهو عدم النقل واجيب بان النقل ثابت في رواية الاعلم وغيره
ابقلت ابقالها واما ولا ارض فكلامهم يدل على انه مروي بالفتح لا بالرفع

منونا منقولا الى تنوينه حركة همزة ابقل وان كان الشاعر من اهل النقل فكملا
ولم يحتج لتحويل المسابة واذا ثبت انه من اهل النقل علم انه غير مضطر
الى حذف التاء ولا يختص ذلك بالشعر وهو قول ابن كيسان وهو مبني على
ان الضرورة ما به مندوحة عنده كما هو راي ابن مالك والعجب من ابن مالك
كيف لم ير قول ابن كيسان في عدم اختصاص الحذف بالشعر مع تفسيره
الضرورة بما ذكر والجمهور خصوه بالشعر بناء على قولهم ان الضرورة ما
وقع في الشعر وان لم يقع في النثر كانت عنده مندوحة ام لا وسبق في الموصول
ان التحقيق ان الضرورة ما وقع في الشعر مما ليس تغييره سهلا وانما
بان كان تغييره سهلا فانما يخفى على الشاعر فليس بضرورة وعليه
فالبيت غير ضرورة ايضا الا ان نقل حركة الهمزة بالنسبة لمن لغته النقل لم
يغيب ولم يحتج لرواية اصلا على انه يحتمل انه ذكر الارض بتقديمها التاويل
بالمكان كما في عروس الاعراب وقول الشراح انما في ابقلها بالالف سهو لان
ما ابقلت لا تعود على الارض المذكورة بعد لا بل على الارض المحدث عنها
في اول الكلام حتى لو قال ولا مكان ابقل ابقالها لبقي تانيث ضمير ابقالها بحاله
فقوله او هو بمعنى بما ذكر ضرورة فيه ح جاز فيه ليكنه
ان يقول الردف فيه فلم عدل عنه قلت لان القافية مردفة فلو قال ذلك
لزم اسناد الردف بواو وهو مضمر كره اذا ان يكر البيت لا ول ضرورة كبعض
ذلك في عدم اختصاص الحذف بالضرورة فلا يكون الشاهد ضرورة ايضا
فتامله واحتج لعدم الاختصاص بالشعر بقوله تعالى فلما جاء سليمان وفي
جاء ضمير الهدية واجيب بانه ذكر على التاويل بالمال وقول
ابن عصفور تذكير ضمير المؤنث بالتاويل بالمذكر في الشعر غير صحيح نعم هو
قليل والحق ان ضمير جاء للمرسل بدليل ارجع اليهم وبدليل قراءة عبد
الله فلما جاءوا وفي المرسلون في قوله مغنيين التانيث المراد به ما بازائه
ذكر من الحيوان كالدال ونعجة والشاة وناقة مما لم يتميز ان ذكر من مؤنثه ان
كانت التاء فيه لغير التانيث فمطلقا وان بني من ذكر بلا دلالة بتانيث الفعل
في قالت نملة على انها انثى فدليل الحنفية مسماه المذكر فيكون كما في حديث

إنه سواء فأتيت بدابة أبيض وإن لم تذكر التابع للعلم بتارة يذكر مطلقا
كبرغوث وتارة يؤنث مطلقا كعقرب وعقربة وذلك بالنقل قبيسا قال
السعد فيه إذا اجتمع مذكر ومؤنث فالحكم للسابق تقول قام زيد وهند
وقامت هند وزيد هذا إن كان المؤنث حقيقيا وأما المجازي فالمجرد فيحسن
معه التجريد إن عطف عليه المذكر نحو وجمع الشمس والقمر وسكت عما
إذا كانت فيه العلامة وعطف عليه مذكر قال المولى أبو السعود
العمادي وإنما حسن التجريد هاهنا نحو أعجبني قراءتك وذكرك فإن
قلت هلا إذا يجاب فالعرف تغليب المذكر مطلقا عند مجامعة المؤنث
قلت تلك مختصة بالضمير وأما الفعل فيسند إلى ما يليه بحسب
ما يليه ثم يجري المعطوف بعده إذ استغنى للفعل ما استغنى له غير أنه
إذا جاز مع الأول ما وجب مع الثاني لوجه الثاني لترجيح ذلك الجواز ومنه
الترجيح هو الذي أراده المعرب بقوله في قول المتنبي أن لا يوان نعم أرض
فيه علم أنه ذكر يوان نعم تغليبا المذكر هذا التجريد المعلوم خلاف ما ليس
قوله والتانيث أكثر حتى زعم المبرد وتبعه ابن عصفور أنه يجوز مع
الفصل بغير إلا إن التانيث وتركه خاص بالشعر وشذوذ من النثر وجعل
الزمخشري الترك مقيسا وإن كان التانيث أرجح وكذا من لا كالمرادي أن التانيث
راجح مع الفصل بغير إلا استواء كان الفاعل المفصول حقيقي التانيث في
التسهيل بإلا ويفعل إن شاء رجوع إذا كان غير حقيقي التانيث نحو طلع
اليوم الشمس فترك العلامة أحسن نحو فمن جاءه موعظة من ربه فقد كان
لكم آية قال الزمخشري وسهلت بكتابة غير قوله تعالى قد كانت لكم
الدار الآخرة خالصة على غيرها حسن فقلت يجوز أن يكون في كانت
ضمير القصة والجملة خبر كان هذا على تسليم ما ذكره من أنه حسنية
والذي يظهر خلافه فقد وقع في التنزيل المجيء بالعلامة مع الفصل من
المفعول المجازي التانيث فيما ينيف على مائتي موضع نحو قل إن كانت
لكم الدار الآخرة فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا وضربت عليهم الذلة ووقع
ترك العلامة في نحو خمسين آية وكثرة أحد الأمرين دليل أرجحيته

أي جاز فيه وتذكيره

ه وقد صرح الموضح كما نقله عنه يس بأن التأنيث في المجاز المفصول أهم
ثم الترك مع المفصول مع كونه مرجوحا مختلف المراتب فالترك في الظاهر
من الحقيقي إن فصل قليل ومع إلا مبين أقل نحو حضر القاضي امرأة فقليل وفي المجاز حسن
نحو قد كان لكم آية وبطل التماسه في التفريق بين العلم وغيره فلم يجز الترك
في نحو حضر القاضي منذ ليلة يلتبس المؤنث بالمذكر وأجازه في نحو حضر
القاضي امرأة لأنه قد عرف المعنى قوله نص عليه الأخفش نسبه
في النكت للجمهور قال ورجحه ابن هشام في مية إذ جزم به في العمدة بلا
خصوصية للأخفش ومن العجائب أن الدماميني نسبه لغير الأخفش
من البصريين مع قول الموضح أن الأخفش نص عليه قوله وجوزه ابن
مالك في التسهيل على قلته فيستدل ابن مالك على ذلك ابن عصفور وزاد أن
العمل بين الأمرين كالعمل بإن وأخواتها في شرح الأبيات إذا كان المؤنث
مفصولا بإلا ومن الزائدة فالأولى كثيرا لم تلحق الفعل علامة التأنيث
وسببه في الأول حمل الكلام على المعنى إذ معنى ما قام إلا هند ما قام أحد
إلا هند وفي من الزائدة أنها تدخل لاستغراق الجنس فلوحظ معنى
من واحد من أفراد الجنس وقد يؤنث فعلها نحو ما تكون من نجوى ثلاثة فيمن
قرأ بالتاء الفوقية ووجه التأنيث مع أنه تفريغ استثني منه العام
مؤنثا فيقدر في البيت ما بقيت نفس وفي الآية إن هي إن كانت إلا
وفي الثالثة لا ترى أشياء قوله اسم الجنس الجمعي بدليل قوله نحو
في معنى الجماعة ومنه نخل نعم وبين المفرد وربما كان استغراقية
من العام جمع في المغني قوله قالت الأعراب جعله الشارح مثالا
للجمع المكسر وليس بصواب ففي الصحاح ليس الأعراب جمع لعرب
قال الزمخشري من العرب يعم الحاضر والبادي والأعراب خاص
بالبادين منهم وإنما هم جمع قوله وجاءت الهنود استشكل بعضهم جواز
الهنود مع وجوب قامت هند بوجه لا ذلك فيه كما ذكر الموضح مناسب
أن المسند إليه في قامت الهنود مؤنث مجازي لأنه جمع وتأنيث الجموع
مجاز فقال إلا أن إسناد للجمع استشكل بره لقوله إنما الجمع اختصار

للمفردات

للمفردات المتكررة بالعطف وقوله هو ليس الجمع المعرف عام محكوم فيه على
كل فرد فرد لا على المجموع من حيث هو فجواب بانه لا يلزم من ذلك ان لا يلاحظ
معنى الجماعة فيه ولو سلم ما ذكره لزم التذكير في قام الرجال وهو لا يلتزمونه ولزم
بقول القائل الرجال الثلاثة عندي درهم ثلاثة دراهم كما يلزم في قولك لكل من الرجال
الثلاثة عندي درهم ولما هو جلي ان ما سيأتي بتأنيث الصفة فانه ليس الا بلاحظ
معنى الجماعة وجرى في ما ذكر نور الحق بن الحسن ان مقابلة الجمع بالجمع —
تقتضي انقسام الآحاد على الآحاد واجيب بقوله تعالى حافظوا على الصلوات
قوله الا ان سلامة نظم الواحد الخ اوجب البصريون التذكير في جمع تصحيح
المذكر والتأنيث في جمع تصحيح المؤنث رعاية لسلامة نظم الواحد واتفقوا على
جواز الوجهين في نحو امرأة منذ مع وجود صيغة الواحد بعينها غير مزيد عليها
شيء بل لو صح ما اعتبروه لكان ايجاب التأنيث هنا اولى من ايجاب التذكير في نحو
قام الزيدون والتأنيث في نحو قامت الهندات قوله والتأنيث في نحو قامت
الهندات يستثنى من الجمع بالالف والتاء كما في التسهيل ما مفرده مذكر كطلحات
ودريهمات فان له حكم المجاز التأنيث قوله لم يسلم فيه صيغة الواحد
بهما جمعا تكسير اعربا اعراب جمعي التصحيح فليسا من محل التنازع حتى
يحتج بهما على البصريين قال في التسهيل وحكمه مع البنين والبنات حكمهما
مع الابناء والاباء قال ابو حيان الشاطبي وكذا السنون واخوه وغيرهما
اي من سائر جمع التكسير الجارية مجرى التصحيح في الاعراب بالحروف فيرى
البصريون على جواز الوجهين قطعا قوله جائز وواجب مما ذكر ست حالات
وبقي ثلاث اخر وهي امتناع التقدم فقط وجواز التوسط والتأخر وامتناع
التوسط فقط مع جواز التقدم والتأخر وامتناع التأخر فقط مع جواز
التقدم والتوسط وقد اشار بعضهم الى بعضها ونحن ان شاء الله نبين
الجميع قوله واما وجوبه ففي مسألتين بل في اربع ثالثها ان يكون الفاعل
والمفعول ضميرين ولا حصر في احدهما كما يأتي وله وجه لتأخيره ورابعها ان
يكون الفعل تعجبيا نحو ما احسن زيدا قوله ان خشي اللبس فلو انتفت
خشيته بقرينة جاز التوسط والتقديم قال الرضي والقرينة اللفظية

كان عراب الفاعل تابعا لاحدهما او كليهما نحو ضرب موسى عيسى الذريع
واتصال علامة الفاعل بالفعل نحو ضربت موسى حبلى واتصال ضمير الثاني
بالاول نحو ضرب فتاه موسى ونحو ذلك والمعنوية اكل الكمثرى موسى واستخلف
المرتضى المصطفى صلى الله عليه وسلم ونحو ذلك ومما فيه قرينة معنوية ولفظية
معا قوله تشير بالاول الى الصغير قوله تصغير عمر او عمر على عمير
مما ذا امر الاجمال يعكر ان الاجمال عليه من عكس العام وما مثل ما احتج
به امرا جواز الاجمال ووقوعه ونقل الزجاج الاجماع على ما يأتي في الدعوى
وجواب الاول ان جواز الاجمال ووقوعه مسلم وليست مسئلتنا منه بل من
اللبس وانما بنى الاول ورد الثاني وفرق بين الفرق وبينهما من قال

والفرق بين اللبس والاجمال * مما به يعتنى في الاقوال
فاللبس ان ابهم غير القصد * فاحكم على استعماله بالرد
لاكن اللبس واما المجمل * فربما يقصده من يعقل
وذاك ان لا تعلم المفعولا * ولا سواه بل تميز فاعلا
وحكمه القبول في الموارد * فاحفظه فيما ذكرنا اعظم الفوائد

وجواب الثاني انا لا نسلم ما نقله الزجاج من الاتفاق لمنافاته
لما ذكروه في باب المبتدا والخبر انه يجب الترتيب بينهما عند خوف اللبس
وقول الحناسي لا يعتبر ذلك الحكم الا ان اتفقت بسببه علته من خوف
اللبس اما مع بقاء العلة المذكورة فلا وجه لتغير الحكم بزواله وقد
قال في التسهيل يجب وصل الفعل بمرفوعه ان خيف التباسه بالمنصوب
وقال في الشرح عبرت بالمرفوع ليدخل الفاعل ونائبه واسم كان ولو سلم
ان تقدم المذكور فلنبين التباس الفاعل بالمفعول كالتباس اسم زال بخبرها
في زال ... والاسم والخبر لمسمى واحد فلا و بينهما اخف فقوله ان يضمر المفعول
كالمفعول غيره من المنصوبات قال الغزي في التلخيص وفيما يوضح المضمر
عليه تقول الناصرين زيد عمرو او لا يجوز تقديمه على غيره الا الباء نرى فقال
في المطول وما مثلنا نصرو ومؤان تقديم المضمر عليه يجوز اذا كان
يفسر التقديم مصير الكلام كما في قولنا انما زيدا ضربت فانه لقصر الضرب

على زيد قال ابو الكميت

اسما بما لم تزل معربة ◦ واجعل لنحو ذي نا تمما

اي ما ذكرنا مما ان للنحو ويذكر انواع باب الكلام فيما اذا كان الغير يست
مستعملة في انما ومما الليس كذلك فيغني بتكرار في مما ذا التاكيد
الغير المستعمل من التفريغ فوله تفريعه اي على قلة لما يعين لفول
النحو ومن يسبق قال في التخصيص فيه ان استثناء يوخر المقصور عليه
مع اداة الاستثناء وقل تفريعهما في الما اي من كون المقصور عليه
من الذي يلي الا نحو ما ضرب الا عمرا زيد وانه زيد عمرا ان استعمله فهي
الصفة قبل تمامها بما يغني به من الصفة المقصورة على عمرو في امثال الاخ وال
من الضرب المسند الى زيد مما لم يذكر الفاعل لم تتم تلك الصفة بحيث
اخر الفاعل عن المفعول المقصور عليه لزم فهم الصفة قبل تمامها وانما
لم يمتنع عند الكسائي وغيره لان الصفة في الحقيقة تامة بذكر المتعلق
واخرا واحترز بقوله بحالهما عن تقديمهما مع ازالتهما عن حالهما بان
توخرا اداة الاستثناء عن المقصور عليه كان يقال في ما ضرب زيد الا عمرا
ما ضرب عمرا الا زيد فانه لا يجوز لانعكاس المعنى لانه كانت في الاول ط
ضاربية زيد مقصورة على عمرو فلا يكون زيد ضاربا لغير عمرو ويجوز ان
يكون عمرو مضروبا لغير زيد ويجوز ان يكون ضاربا لغير عمرو ثم ان تقديمهما
بحالهما يلزم منه عمل ما قبل الا فيما بعدها وهو ممنوع الا ان
يكون ما بعدها مستثنى نحو ما قام الا زيدا او مستثنى منه نحو ما قام الا
زيدا احد او تابعا له نحو ما قام احد الا زيدا فاضل وما قام الا زيد الظريف
او معمولا لغير عامل المستثنى نحو وما اتيك الا في بيوت الموت ضاحكا
وذلك لان ما بعد الا من حيث المعنى في جملة مستانفة غير الجملة
التي قبلها فقولك ما جاءني الا زيد بمعنى ما جاءني غير زيد وجاءني زيد
فاختصر الكلام وجعلت الجملتان واحدة فان ولي الا ما يتوقف المعمول
في العمل الى جنبه منع لكونه عاملا في المستثنى فانه على كونه الكلام الغير لم
يتوغل فيه والمستثنى منه وصفة احدهما لا تعلق به من وجه بكا. نه

واحد منهما شيء واحد ومعمول لغير ما عمل في المستثنى ليس في الحيز الا اجنبي من عامله
اذ قولك او لم يبق ونحاه حكاه معمول لرأيتك اخر منهما عقب الا نظرا واما معمول
عامل المستثنى او ما عمله خارج عن تلك المسائل فيتوسط على الحيز الا اجنبي
فالقياس منعه كما هو راي الجزولي وجماعة فقوله ولما ألقى البيت ممن في
الحماسة غير منسوب وذكر الدماميني في شرحها انه لدعبل بن علي الخزاعي فقال
العيني وهو ممن يحتج بكلامه وصوابه لما قوله اقول

تسلى بأخرى غيرها فاذا الذي تسلى بها تغري بليلى ولا تسلى

فقوله وتغري به محله قول الشيخ تسلي

كان لم يمت حي سواك ولم تقم على احد الا عليك النوائح

وتقول في بعض تقديم المحصور فيه مع الا على غيره من المعمولات
قول الاخر

في اشتهر يا قوم الا كرامه باب الامير وما دفاع الحاجب

يجري في معنى الا بيانات وتحويه تقدير عامل للمرفوع اي ابا الا بولاده له والمانع
وزاده كلامه وتقرير المثل وبامت النوائح وفي اشتهر باب الامير
وفيه نظر من وجهين احدهما بقاء المعمول بعد الا من نوع الا ان يقدر
فيه ضمير اسم الفاعل المفهوم منه وفيه تعسف والثاني ان ما ذكره
في المقول يقتضي افتضا بين الحصر في الفاعل والمفعول جميعا والعرض
خلافه فانك اذا قلت ما ضرب الا زيد عمرا وجعلت عمرا معمولا لمحذوف
اي ضرب عمرا كانت الجملة مستانفة جواب سؤال مقدر عام مطلوب به
بيان كل مضروب لان تقديره من ضرب ومن صيغ العموم حتى انك
اذا ضربت زيدا وعمرا وبكرا فقيل لك من ضربت فقلت زيدا لم يتم الجواب
حتى تذكر الاخرين فعلى هذا لا يكون غير عمرو في المثال المذكور
مضروبا لزيد ولم يضرب عمرا والا زيد فيكون الحصر في الفاعل والمفعول
معا وقد خفي على بعضهم هذا البيان فمنعوا الاقتضاء وقالوا ان
الفعل المقدر ليس فيه اداة حصر فلا يجيء الحصر في معموله نعم
يمكن ان يقال تلتزم اقتضاء الحصر في الفاعل والمفعول جميعا في تلك الابيات

ونحوهما

ونحوها وتمنع صحة مثل ذلك الكلام الذي فيه الفاعل الذي يفصل فيه ذلك
فإن قلت ما يجوز الفصل في معموليه على القريب المذكور بل على أن تكون
إلا أداة استثنت شيئين من شيئين نحو ما ضرب إلا زيد عمرا أعني ما ضرب
أحد أحدا إلا زيد عمرا قلت منعه الأكثرون مطلقا لضعف أداة
الاستثناء إذ لا يعمل فيها إلا في حرف فلا يستثنى بها شيئان إلا على
وجه البدل وبه غير فلا تقول في البدل ما ضرب أحد أحدا إلا عمرو بزيد
وفي غير البدل ما ضرب أحد أحدا إلا عمرو الدينار وأجاز جمع مطلقا
وفصل الآخرون بين أن يكون المستثنى منهما مذكورين والمستثنيان بدلان
فيجوز نحو ما ضرب أحد أحدا إلا زيد عمرا وإلا بأن لا يكونا بدلين مما قبل
إلا كانهما وأفعالا مرفوع ما أسند منهما معمولا لعاملهما فكأنك قلت
ضرب زيد عمرا وقبل ما إذا اعتمد إلا وليس معمولا على أن الأول بدل والثاني
معمول لمحذوف أي إلا زيد ضرب عمرا أو بين أن يكون المستثنى منهما مذكورين
فيمتنع نحو ما ضرب إلا زيد عمرا وكذا إن ذكر أحدهما دون الآخر نحو ما ضرب
القوم إلا بعضهم بعضا وما ضرب الزيدين إلا عمرو أفضلهم وكذا إن ذكروا
ولم يبدل المستثنيان نحو ما ضرب أحد أحدا إلا زيدا إلا زيد السرك
بأن المستثنى في الجميع ليسا كالواقعين قبل إلا وهي تضعف عن استثناء
شيئين إلا على الوجه المذكور فإن استدل المجيز مطلقا بقوله تعالى
وما نراك اتبعك إلا الذين هم أراذلنا بادي الرأي أي ما نراك اتبعك
أحد في حالة إلا أراذلنا في بادي رأيهم بلا روية فلغيره أن يجعله منصوبا
بمقدر أي اتبعوك في بادي الرأي أو أن الظرف تكفيه رائحة الفعل فيجوز
فيه ما لا يجوز في غيره كذا في الزرقاني فصل الأصل أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول
فيه تكثرة من منع الضرورة فيجب بينهما التوسط بل يمتنع التأخر فقط
ويجوز التقديم والتوسط فلو قيل في غير القرآن ابراهيم ابتلى ربه
لامتنع لتقدم ضميره تنفع مفتر نيم لما إلا أن يكون الفعل مقرونا بمانع
من التقدم عليه نحو بحسبه أن يكرم زيد أخوه ولو أبدلناه في المسئلة
بمسئلة ما إذا كان المفعول ضميرا منحصرا فيه والفاعل ظاهرا كما ضرب

فهو من الحصر فيه بفاعل الفاعل فان رتبته التقديم فاذا قدم مع
اداة الحصر كان هنالك في محله الاصلي فليس ثم ما يجر به الى التاخير فيغني
الحصر فيه عن قصد الفصل ورتبة فعل ان حقه التاخير فقولنا فاعل
لا فيه مفهومه ما بعده مخرج عن الفاعل على تقدير عامل للمنصوب نحو قوله
عشية ءاناء الديار وشامها كتب بعضهم على هامش البيت انه قال
لما وقف على ديار الاحبة فوجدهم قد رحلوا وعشية منون متعلق
ببيعت ونقل الى تنوينه حركة همزة ءاناء وهو جمع نؤى بضم النون
الحفير حول الخباء والشام جمع شامة واراد بها مواضع الاخصة
لها اذا زالت بقيت مواضعها مختلفة الالوان من ابيض واسود
واحمر وغير ذلك وءاناء وشامها فاعله يقول لما وقفنا في عشية على
رسوم الاحبة وءاثارهم بيع لنا ذلك في تلك العشية من الوجد
ما لا يعلمه الا الله وما شرح به انه زمن والعيني به يتمحل له نحو
قوله فما له الصبر فيشملا اسم الى ستعمال والشرط كلا يتبين
وما اضيف لاحدهما نحو على من اكرمت وعلام من تضرب اضرب
وكم الخبرية نحو كم تركوا من جنات قوله وتاخير المفعول او تقديمه
بالممتنع التوسط فقط وقد يمتنع التقديم فقط ويجوز التوسط
والتاخير وذلك اذا كان ان المشددة او المخففة او ملتهما [illegible]
زيدا انك تقول او انك تقوم وكذا ان تقوم او انك تقوم زيد وقد يجوز
انك تقوم او ان تقوم كذلك زيد وكذا اذا كان الفعل مؤكدا بالنون
نحو هل يضربن زيد عمرا او عمرا زيد الا مع فروق فيجاز مع نحو يضرب
زيدا عمرو او عمرو زيدا لان ما بعد الا ابتداء نحو ليضرب زيد عمرو او في
قسم نحو والله ليضربن زيد عمرا او عمرا زيد او مع نحو قد يضرب زيد
عمرا او عمرو زيدا او سوف نحو سوف يضرب زيدا عمرو او عمرو زيد وقد
يمتنع فيه التاخير ويجوز التقديم والتوسط وذلك فيما اذا اتصل
بالفاعل ضمير المفعول نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه ويجوز في غير
القرءان ابراهيم ابتلى ربه كما مر

[illegible] زيدا [illegible] عمرا [illegible]

مبحث النائب عن الفاعل

قوله قال ابو حيان لم ار من ذكر في الترجمة لفظ نائب الفاعل غير ابن مالك وهو يحتمل المنع والزجر وذكر الشارح من النحاة من يعبر عن هذه الترجمة بعبارة مانعة بخلاف قولهم المفعول الذي لم يسم فاعله فانه غير جامع لان النائب يكون مفعولا وغيره فان المصدر والظرف والمجرور او به مانع لصدقه بالمفعول الذي لم ينب عنه غيره مع وجوده نحو اعطي زيد درهما فقوله قد يحذف الفاعل لغرض لفظي او معنوي قال في الفعل المتعدي ان يذكر نحو فاعله ويعوض له وقد يحذف الفعل كما مر في باب الفاعل وقد يحذف المفعول كما ياتي في باب التعدي واللزوم وهذا الباب محتاج الى ما ينوب عنهما وقد يحذف الفاعل ويقع بدله نائب وهذا هو المراد هنا فقوله للجهل به اورده على الغرض المعنوي تنبيها على انه ليس منه خلافا لابن هشام وابن مالك والمراد به ان الغرض هو العلة الغائية المترتبة على المعلول المعنى متاخرة عنه في الوجود والجهل ليس متاخرا في الوجود عن حذف الفاعل بل هو سبب ابتداء في خلافه قال الدماميني فانه عد من الغرض المعنوي وقد اعترض الدرر مع اقتضاء الجهل بحذف الفاعل بانه انما يقتضي ان لا يذكر اسمه الظاهر وذلك اعم من حذفه لجواز اسناد الفعل الى اسم الفاعل المشتق من مصدره نحو نال نائل وقال قائل ومنها قال لا يعرف في وقت ما قال الدماميني بعد نقله قال الشاطبي السكي وجدت بخطه والمبني للمجهول شيء وما يقال جاء جاء وان كان الجائي اخص من شيء لان معرفة المسند اليه سابقة على معرفة المسند فاذا عرف المسند بحقيقته لم ينزل الاسناد فائدة والشيء قد يعرف بجهته قال الشاطبي وانما اتى ذات وقوله من يوي ودعما وان يقع ... على التنكير لمعنى خاص والمنع اذا لم ... في تمام قال الدماميني وعلى هذا اجيز مع التنكير وتجويز جاء شيء فيه انه لابد في الفاعل من مسوغ كالمبتدا كما سبق وقد يكم

أبو حيان أن من أسباب التي لأجلها يحذف الفاعل للنائب في أرجوزته المسماة
بنهاية الإعراب في علمي التصريف والإعراب فقال

وحذفه للخوف والإبهام   والوزن والتحقير والإعظام
والعلم والجهل والاختصار   والسجع والوفاق والإيثار

فالخوف إما منه كقولك إذا ادعى الحجاج قتل ابن عمر رضي الله عنه أو عليه
كقولك لمن قال زيد قتل زيد والإبهام كقولك من يجيء من قبله تصدق بصدقة
على مسكين والوزن كقوله علقتها عرضا البيت وقوله

عمرت مغنيا مغنيا من أجرته   فلم أجزه بفناء كموئل

والتحقير كطعن علي وقتل الحسين رضي الله عنهما والإعظام بصون
الفاعل عن مقارنة المفعول كقول النبي صلى الله عليه وسلم من ابتلي
منكم بشيء من هذه القاذورات والعلم نحو أحل لكم صيد البحر وكقوله
وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما وخلق الإنسان ضعيفا والجهل
كسرق المتاع وأتيت بكذا إذا نسيت من أتاك والاختصار نحو وإذا
حييتم بتحية بمثل ما عوقبتم به والسجع أي تقارب القرينتين لئلا تقول
أحدهما على الأخرى كقول الحريري ما كلح بماله وفي سمح أملال الحمد ولد
إذ توالت الآلاء وعرفت نعماؤه والوفاق في القوافي فحوا من أبيات
والإيثار سرا كقوله

وما المال والأهلون إلا وديعة   ولا بد يوما أن ترد الودائع

لم يقل ترد الودائع على أن ترد مستند للجماهير والجماهير على أنه
الفعل في مرفوعه فإن ما قبله

وما المرء إلا كالشهاب وضوئه   يحور رمادا بعد إذ هو ساطع

ولا يثار لغرض السامع في عدم ذكره لخوفه منه أو عليه أو كراهيته
سماع اسمه وزعم ابن الضائع أن من مزايا المتأخرين فرق بين
بين طلب علته ذلك وطلب علة بناء الفعل للفاعل وفيه نظر
لأن بناء الفعل للفاعل من أول وهلة لا يطلب له علة وحذفه وإقامة
غيره مقامه على خلاف الأصل فلا بد له من نكتة نعم البحث عن نكتة

ذلك

ذلك من وظيفة صاحب المعاني لا النحوي ولهذا قال في المغني ان هذا من
النحويين تطفل على صناعة البيان ويعني بالبيان علم البلاغة الشامل
لفني المعاني والبيان لانه قد يطلق على ذلك قوله علفتها البيت
قريب منه قول الآخر

جئنا على ليلى وجئت بغيرنا ... واخرى بنا مجنونة لا نريدها

قوله كان لا يتعلق بذكره غرض اي كان لا يراد او كان لم يتعلق به غرض
وهذا يدخل تحت الغرض الاول وعدم تعلق الغرض بذكره ليس بغرض بل هو
امر ثابت قبل الحذف فلا تكرر ثم ان قوله في رفعه اشارة الى ان ما
النائب يقوله فيما له ما سبق ذكره من الاحكام في باب الفاعل من جميع
احكام الفاعل من عمل الرفع به المخصوص بقرينة وغير ذلك الا ان النائب
لا يرفعه الا الفعل واسم المفعول والمصدر على رأي والفاعل يرفع بالفعل
واشباهه واسم الفاعل وامثلة المبالغة واسم التفضيل والظرف والمجرور
والمنسوب والمصدر واسمه لان ذلك ليس من الاحكام التي فرضها الناظم
واما شار في ضمن التعريف الى انه يرفع بالفعل وما جرى مجراه فانه لم يقل
الفعل بمجرده وما ذا الغزالي لا جملة يشاركه فيه النائب الفاعل انه كلا منهما
يرفع بفعل او بما جرى مجراه ولا يرد ايضا الفاعل اذا فرع صار مستترا لان النائب
المجرور ليس كذلك لما ذكر وان كلام الناظم في نيابة المفعول به وهو
اذا فرع صار مستترا واما غيره فقال فيه ينيبا بتحمل لم يأت بصيغة العموم
فيحمل على النيابة في بعض الاحكام ولا يرد ايضا انه لا يؤنث له الفعل
اذا كان مجرورا لان كلام الناظم في المفعول به وغيره يرد هذا على عبارة
الموضح لانه قال فان ينوب عنه في تأنيث الفعل لتأنيثه واحترزنا بقوله
في قال الشارح في المجرور ولا يجاب عنه بان النائب الجار والمجرور ومجموعهما
لا يوصف بتأنيث لان ذلك خلاف كلامه في قوله الثاني المجرور ويجعل
النائب هو المجرور وحده كما هو مذهب البصريين وهو التحقيق نعم
يمكن ان يجعل هذا جوابا عن الناظم لا عن ظاهر كلامه في الكافية
والتسهيل ان النائب هو الجار والمجرور ولا يرد ايضا ان مما لم يذكر

بفعله والفاعل مذكر نحو ضربت زيدا هند انه يغلب في تذكير الفعل له بل
يؤنث له فيقال ضربت هند لان المراد ان المفعول ينوب عن الفاعل فيما له
من رفع وغيره لو كان ما ناب المفعول فاعلا به فيما للفاعل المحذوف نفسه
ولا يقال في فرع الناظم تذكير الفعل للفاعل المذكر نحو قولنا ابل
فعموم قوله اذا كان به تشبه قوله المجرور ومذا قول النظم فيه وسواء كان
الجار زائدا اولا وعن الفراء ان الجار وحده في محل الرفع وهو كما من النظم
لكنه غير مراد له بل لما كان الحرف ملازما للمجرور اكتفى بذكره وكما مر
الكافية والتسهيل لما ان النائب هو المجموع ابو حيان وهذا لم يذهب
اليه احد غيره قوله وربما سقط في ايديهم الفاعل المحذوف هو الله بدا و
الندم قال في الكشاف اي ولما اشتد ندمهم وحسرتهم على عبادة العجل
لان من شان من اشتد ندمه وحسرته ان يعض يده غما فتصير يده
مسقوطا فيها لان فاه قد وقع فيها وسقط مسند الى في ايديهم وهو من
باب الكناية وقرأ ابو السميفع سقط في ايديهم على تسمية الفاعل
اي وقع العض فيها وقال الزجاج معناه سقط الندم في ايديهم اي في قلوبهم
وانفسهم كما يقال حصل في يده مكروه وان كان محالا ان يكون في اليد تشبيها
لما يحصل في القلب وفي النفس بما يحصل في اليد ويرى بالعين وبقراءة ابي
السميفع المذكورة يبطل قول الشارح سقط يلزم البناء للمفعول ويبطل
ايضا اعتذار بعضهم عنه بانه اذا استعمل مع ايديهم المجرور بفي لزم
بناؤه للمفعول وان لم يلزم ذلك في نفسه قوله وسير بزيد انما ذكر
شرطا المجرور مع ان الناظم اشار الى ان له شرطا في قوله وقابل من ظرف
امور ان لم يلزم الجار وجها واحدا في استعمال الظروف والكلام وما يختص
بقسم او استثناء وان لم يكن للتعليل كمن والباء والدال على خلاف في
مذ ومنذ والمختص اما بالاضافة نحو سير بليلك او بال نحو سير بالرجال
او الوصف نحو سير برجل صالح او بالعلمية نحو سير بزيد ويغني عن اشتراط ٥
تغييره للفعل لما يفيده كلام ابن الناظم نحو سير في كم يوم سير اشير بها
وذلك ايا ان لا يكون في موضع الحال او التمييز نحو خرج زيد بثيابه

وجبت

وكمبت من نفس قال الجزائي قلت لا يجوز دخول من في نحو في نحو ماذا المثال
اي بالصواب التمثيل بنحو قوله ربنا كن من دعء وان زدتنا كهباء فلا يجوز من
من دع والصواب اسقاطه ما زاده كذا المجرور في الناسبين تمييز معمول للفعل حتى
يتوجه صحة نيابة من عن فاعله بل هو معمول في الحالية للاستغراق في التمييز
للاسم المبهم المفسر كالكاف من ربنا كن من دع واما ان كان معمولا للفعل
نحو كمبت نفسا بغصة تغرق انه لا يجوز جره بمن [illegible] في الكشاف
في وان تعدل كل عدل لا يوخذ منها اي وان تفد كل فداء وكل نصب على المصدر
ونائب فاعل يوخذ المجرور به ضمير العدل لانه مصدر فلا يسند اليه الاخذ
واما به يوخذ منها عن المعنى بمعنى المعدى به فصح الاسناد اليه واورد عليه
انه يجوز اسناد يوخذ الى ضمير العدل بمعنى المعدى به وان كان ابن هشام
الغلام بمعنى الفداء فيكون من باب الاستخدام قال السعد بعد كلامه
تكلف لا حاجة اليه مع صحة الاسناد الى المجرور وفي البخاري في قوله
تعالى سيء بهم اي ساءه لكنه بعقوبته وضاق بهم ذرعا قال [illegible] ونحو
بعقوبته تفسير لهم متعلق بساءه لا بلكنه وانه لم ينتبه لانه ليس فيهم
للفعل لكن يلزم البخاري على الغاية ضمير في بهم ويهم وان اطلقوا قول البخاري
وان القوم الذين بهم معاد ضمير بهم لم يتقدم لهم ذكر في سورة هود بل مما
اول الدمة والبخاري في هذا انما ذكر هذا الكلام في سورة هود قلت
لعل مراد البخاري ساءه لكنه بعقوبته غايته انه لم يذكر الضمير المفعول
بساء وعلى هذا فالنائب ضمير لوط عليه السلام والباء في بهم سببية
والمعنى ساءه لكنه انهم بشر بسبب قومه لكن ينبغي تخالف الضمير
وقد لوحظه ابن حجر والكفامبراز النائب ضمير النبي صلى الله عليه وسلم
وضمير بهم يعود على الرسل والباء سببية والفاعل المساءة من الله
او القوم والمعنى سيء النبي بسببهم لخوفه عليهم او بساءه قومه بهم
اذا ارادوا اذايتهم ويجوز كون النائب ضمير النبي وضمير بهم للقوم
به قيدا ان كان الاصل ساءه الله بهم بتذايتهم لانه ليس مراد قالته
الموضع وفيه نظر وان فرد ساءه فرقه بهم فالفاعل الا يكون المفعول

قوله وفيه نظر اذا تقدم لم يكن مبتدأ وكل شيء ينوب عن الفاعل اذا تقدم كان
مبتدأ ممتنع قياسا من الشكل الثاني ينتج المجرور لا ينوب عن الفاعل وقوله
في الجواب وامتناع الابتداء بالعدم التجرد تسليم للصغرى وبيان لعلة انتفاء
ما نفى عدم التجرد الا ما منعه الخصم من عدم كونه نائبا وقوله وقد اجاز
النيابة في نحو احد ابطال الكلية الكبرى فيفسد القياس من جهة شرط
انتاجه كلية الكبرى كما في كتب الميزان وتقريره ابطال الجميع النحويين
حتى الخصم في المسألة اجازوا نيابة المجرور بمن الزائدة في نحو ما جاءني من
احد من غير نائب اذا تقدم على ما هو عليه لم يكن مبتدأ لان من لا تزاد
في الايجاب لان احدا لا يقع في الايجاب الا بعد نفي ضمير كما في كقوله اذا
احد لم يعنه شأن كان ... ولو وجه المنع بمثل لم يتم النقض به لان
الخصم يقول انما ادعيت ان النائب اذا تقدم كان مبتدأ ومثل لم يتقدم
ولا يصح تقدمه واذا ثبتنا ان احدا في مثل هذا المثال نائب يصح تقدمه
لكن اذا قدم على ما هو عليه لم يكن مبتدأ صدق قولنا بعض ما ينوب عن
الفاعل ليس اذا تقدم كان مبتدأ وهذه الجزئية السالبة نقيض
الكلية الموجبة المجعولة كبرى في دليل القياس فتكون تلك الكبرى
كاذبة لصدق نقيضها وللخصم ان يقول انما قلت ان النائب مما له اذا
صح ان يتقدم على ما هو عليه من غير تغيير وقدم كان مبتدأ لانه من
المبتدأ من تلك الكلية ومثل احد لا يصح تقدمه على ما هو عليه من
غير [illegible] فلم يتقولوا ان النائب تقدم على صفته وليس
مبتدأ [illegible] الكلية قوله راجع لما رجع اليه اسم كان
[illegible] صاحب الكشاف فان [illegible] مسند للجار والمجرور
قبله [illegible] انما يقول [illegible] الكوفي انهم يجيزون تقديم الفاعل والمختار الموضع
النائب كما انه كان ضمير المتكلف وقيل ضمير كان ومسنده للكل وضمير عنه
راجع لما ليس به علم اي كل من الجوارح كان مسؤولا عما ليس للمرء به
علم واختار الرضي ان عنه [illegible] المشهور لا يجوز [illegible] المذكور والمذكر
فارغ من الضمير وليس كالفعل في [illegible] المشهور [illegible]

الفعل الظاهر في رفع المستتر فلا يجوز خلوه عنه في اصل الوضع فان قلت
هل يصح ان يكون ضمير كان لكلا وضمير مستتره للمكلف قلت لا لانه
مع ما فيه من تفكيك الضمائر يكون مستوفيه جاريا على غير ما هو له فيلزم
الابراز مطلقا عند البصريين واللبس عند الكوفيين لانه يتوهم رجوعه
لكلا ايضا كانه كان ولا يوجه اللبس باحتمال الكون عنه ح نائبا ان الكوفي
لا يمنعه الا اللبس الموجب للابراز عنده من مواضع عود الضمير على
غير ما هو له عليه لا مطلوب احتمال قوله ممن يختص ما ادا
تعني قول من قال شرعه انه يكون لمجرد التاكيد فلا يجوز ضرب ضرب العدو
الفاعل ونحوه ليس عن الجمع فرع انه يحث في هذا الشرح بانا فعلم
انتفاء الفاعل فان الثاني افاد تحقيق الاول فانه ليس على المجاز ومادا
تعني في بعض الاول كالمضمر التوكيد ولا يبطل قولهم انه لرفع المجاز
ح قلت رفع احتمال المجاز ثمرة التاكيد والمستتر التي فيه يكون مؤكدا
للمستتر ولا المعنى لا استغناء عنه اذ رفع احتمال المجاز لك يحث وان
استغنى عنه لزم بقاء المستتر بلا مستتر فيه وقال الفعل الافعل لهم في
بدر من اختصاص المضمر النائب مضاف نحو قد يراد انه بما يمنون فا
تعلق من عجز لم يراخيه شيء اي نوع من انواع العجز صدر من كل
الورثة او بعضهم قلت ليس في هذا ابهام وليس مع مجرد التاكيد
بل المراد منه الشمول البدلي وبذلك انتفى عنه لا ابهام ذكره الدماميني
ولا اختصاص لكن فرق ان يخطر بالاضافة او بالالف والصيغة نحو سير سير
لا بالاول سير شديد وقد فعره في التغيير بين المذكور والمقدر كما في يعطل
اذا قرن النائب ضمير المصدر مقيدا بعليته محذوفة ولا يغني تغيير
الفعل هنا عن الاختصاص نحو سير يوم الجمعة سير ولا اراه في الكتب
كلام ابن الناظم لان الاصح شهرة الجملة لا يجوز ان يكون مستفادا
من الاخر وان فيه دليل لا الاخير بغيره وشرط المصدر ايضا التصرف فيخرج
نحو سبحان ومعاذ الله فقوله لكن متصرف مختص شامل
للاختصاص بالاضافة والصفة والعلمية نحو سير يوم وليلة زيد

وجلس امام الامير وصيم اليوم وجلس المكان وسير زمان طويل وجلس مكان
طويل وصيم الخميس وسكنت البيت ويغني عن اختصاصهما مع تغيير الفعل
نحو سير بزيد سيرا وصير عليه يوما كذا قال ابن الناظم وغيره وقال
ابن هشام انه يكفي ان يكون مختصا بغير ذلك زائدا على ما يفهمه الفعل ولو مثل
تغيير الفعل بسير بزيد وقت او مكان لم يعرف بالصواب انه يدرس
اختصاص الظرف ولا يغني عنه تغيير الفعل وان يجعل المجرور بعد ذا
معين منكر مجاز المختص وباشتراط اختصاص الظرف تعلم انه لا يجوز ان
يقال جلس وتريد مكانا خلافا لابن السراج قال الدماميني وينبغي
ان يجري الخلاف في نيابة الظرف المبهم بمثل ما في المصدر اما اذا قيل جلس
اليوم الحر في المسجد الجامع وقلت جلس تريد مكانه ذلك المكان المتقدم
ذكره فلا يتوقف في جواز ذلك ويمتنع نيابة غير ذلك ومعنى انما امتنع
نيابة الظرف والمصدر غير المتصرفين لان ذلك يخرجهما عن النصب الذي
قصدت العرب نصبهما عليه ويتكرر نيابتهما اتم ما يتم بعض للغرض
وقال ابن الناظم لا بد في اقامتهما اي جواز اسناد الفعل اليهما بما كان منهما
متصرفا قبل اسناد الفعل اليه حقيقة نحو [illegible] يوم الخميس والغضب
من زيد بمعنى اي يسند اليه ايضا الفعل مجازا نحو جلس امام الامير وغضب
من زيد وما كان منهما غير متصرف لم يقبل الاسناد اليه حقيقة بلا
يقبله مجازا ببعض تغيير تنبيهات **الاول** اجاز الاخفش نيابة
الظرف غير المتصرف مع بقاء النصب ولم يحكوا خلافه في المصدر الذي
يتصرف لانه لا يكون الا محذوف العامل فلا تكملة بدن للتعويض بعد المجهول
كله يمتنع بناء افعال الانشاء لانه تسند انه لضمير المتكلم الثاني يعلم من اقتصار
كلامهم على نيابة احد الاربعة ان غيرها لا ينوب فالتمييز والمفعول له
والمفعول معه انما يغيران مقام الفاعل لان النائب عن الفاعل ينبغي ان
يكون مثله من ضروريات الفعل من حيث المعنى وان جاز حذفه لفظا لا
شك ان الفعل لا بد له من فاعل لانه جزؤه ولا بد له من زمان ومكان يقع
فيهما ولا بد للمتعدي من مفعول به يقع عليه ومنه المجرور لانه مفعول

انساخته

بواسطة

بواسطة الحرف ولذا كان كل المجرور والتمييز من ضروريات الفعل فينوب عن
الفاعل كالمجرور بلام التعليل نحو جيئت للسمن فلا يقال جيء للسمن اذ يبقى
الفعل بلا غرض بخلاف نحو يقع المفعول له مقام الفاعل وكذا المفعول معه اذ
هو مصاحب ورب فعل يفعل بلا مصاحب مع ان معه الواو التي اصلها
العطف وهو دليل الانفصال والفاعل كالجزء من الفعل ولزم فيه ما يعرف
كونه مفعولا معه وكذا التمييز والمستثنى ليسا من ضرورياته
واجاز الكسائي نيابة التمييز لكونه في المعنى فاعلا فيقال في طاب زيد
نفسا طيبت نفسا واما الحال فانه وان كانت من ضروريات الفعل فقد
يجيء في الكلام منعتها من النيابة عن الفاعل لزومه التنكير بل لكل فعل
منه **الثالث** خالف المصنف ترتيب النظم تنكيتا عليه فلم
يفصل بين انواع ما ينوب عن الفاعل بالكلام على تغيير صيغة الفعل لما
الناظم لانه فصل بين المتناسبات فالاحسن [illegible] بل اخر الكلام على تغيير
الفعل آخر الباب لان الباب معقود للنائب لا لفعله فالكلام على
كيفية تغييره مما اشتمل اولا فينبغي تاخيره وبدا بالمفعول به لانه
الاصل وثنى بالمجرور لانه مفعول به بواسطة الحرف وثلث بالمصدر
لانه اعرف من الظرف في كونه من ضروريات الفعل الذي يدل عليه الفعل
بالتضمن واما الظرف فانما دل عليه بالالتزام
فالمصدر اذن اشبه بالفاعل الذي هو من ضروريات الفعل من الظرف
فهو احق من الظرف بالنيابة عنه والناظم اتى بالثلاثة كيفما اتفق من
غير رعاية نكتة في الترتيب قوله وقد ينوب غير المفعول به عنه
المنصوب على نزع الخافض فلا ينوب مع وجود المفعول به عند الجمهور
فلا يجيزون اختير الرجال زيدا كما يجوز اختير زيد الرجال والجواز منقول
عن العراقيين ومن اجاز نيابة المجرور الصريح مع وجود المفعول به يلزمه
ان يجيز نيابة المنصوب بنزع الخافض مع وجود المفعول به من باب اولى
قوله ليجزي قوما ما هو حجة فيه كما في شرح المختصر لجواز ان يكون النائب
ضمير الغفران وكذا لا حجة في البيت الاول لجواز ان يكون فيه مفعول

يذكر اسم مصدر بمعنى تذكيه ومن لم يرفع شاذا لزمه ان يرفع عليه الغير والنصب
وقال الشاعر

ولو ولدت فقيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلابا

قال الرضي وابن كثير وعلى انه ان فقد المفعول به تساوت البواقي ورجح
بعضهم المجرور لانه مفعول به بواسطة وبعضهم الظرفين والمصدر
لانها مفاعيل بلا واسطة وبعضهم المفعول المطلق لدلالة الفعل عليه
اكثر والاولى ان يقال فما كان منها ادخل في عناية المتكلم واهتمامه وتخصيص
الفعل به فهو اولى بالنيابة واختار ابو حيان اقامة ظرف المكان
لانه اقرب للمفعول به لكون العامل ينصبه بلا واسطة مع دلالته عليه
بالالتزام كما ان المفعول به كذلك واما المجرور فانما وصل اليه العامل
بواسطة مع ان في نيابته خلافا تنبيه اهمل المصنف ما يشير
الى فائدة قيد النصب في اللفظ ولعله لاشتهاره وليس كذلك قال طـ
احترز من المفعول المتروك فانه لا يعتبر نحو ضرب في الدار ضرب شديد
ومن الباب مسألة الجمل المنتشرة التي يمتحن بها الشيوخ طلبتهم وهي
اربعة اولى اعطي بالمعطى دينارين ثلاثون فاعطي له مفعول واحد
ومجرور وتعينت اقامة مفعوله عند جمهور البصريين ومن ثلاثون
والمعطى مفعوله الاول ومنا ضمير الثاني دينارا وقلت اقامة ايهما
شئت فان اقمت الاول قلت كما مر والثاني قلت اعطي بالمعطاه دينار
ثلاثون او تحذف الضمير المنصوب فتقول اعطي بالمعطى دينارا ثلاثون
الثانية اعطي المعطى به دينارا ثلاثين فاعطي له مفعولان المعطى
وثلاثون فلك اقامة ايهما شئت والمعطى انما له مفعول وهو الدينار
او مجرور فتعين اقامة مفعوله عند جمهور البصريين فتقول على اقامة
اول مفعولي اعطي كما مر وعلى اقامة الثاني ترفع ثلاثين الثالثة اعطي
بالمعطى به دينارا ثلاثون لكل من اعطي والمعطى مفعول واحد ومجرور
فتعين اقامة المفعول عند جمهور البصريين فترفع دينارا وثلاثون
الرابعة اعطي المعطى دينارين ثلاثين لكل من اعطي والمعطى مفعولان

بلم

فلك أربعة أوجه إقامة الأول فيهما إقامة الثاني فيهما إقامة الأول في الأول
والثاني في الثاني إقامة الثاني في الأول والأول في الثاني تقول على إقامة
الأول فيهما كما مر في نص دينار زيد ثلاثين وعلى إقامة الثاني فيهما أعطي
المعطاة دينارا ثلاثون ولك من الضمير المنصوب وعلى إقامة الأول
في الأول والثاني في الثاني أعطي المعطي دينارا ثلاثين وعلى إقامة الثاني في
الأول والأول في الثاني أعطي المعطي دينارا زيد ثلاثون وتتفرع بحسب
الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث واللغة الفصحى مع لغة
أكلوني البراغيث وعلى مذهب من يجيز نيابة غير المفعول به مع وجوده
وكان أبو الحسن بن الغضائري سبقه إذا وصل الأجزاء من الجمل
من الجمل يقول للطلبة غزوي غيري فإذا أخذ عن شيخه وذاك ابنه
تجرده فصوره نه كأن أقام عمر وفي البغية أبي مغل

مسئلة فيها امتحان النشأة أعطي بالمعطي به الف مائة
وكسي المكسو ثوبا جبة ونعت المحرور والعاجبة

قوله وغير النائب به قد خير منه في المسئلة عن بيان ما ينوب إذا
تعدد المفعول به كما فعل الناظم أولى لأن المراد من هذه المسئلة أن غير
النائب من كمفعول وما أو مصدر أو مجرور أو مفعول ثان يجب نصبه لفظا
أو محلا وإن كان يقبل النيابة في نفسه فلا وجه لمخالفة ترتيب
النظم هنا قوله أن للفاعل يكون لاحقا وكذا الكذا نائبه أو قلت
أعجب وأثوب سلب زيد ثوبه وثوبه بنصب الثوب ورفعه قلت
النصب على أنه مفعول ثان لأن سلب يتعدى لاثنين وأما الرفع ف
فليس على تعدد النائب بل على بدل الاشتمال لأن كثيرا أعليه أي الفعل
الثاني قال الموضح يمكن أن يستغني الناظم عن قوله وما سوى النائب
البيت بقوله في الفاعل وبعد فعل فاعل فإنه يأخذ منه الوجوب ثم قال
في النائب بما له والله أعلم قوله والصواب أن بعضهم أجاز ذلك إن
لم يلبس أي ولم يكن جملة أو شبهها وأجاز في السهل كثيرا من مفعوليه كلاهما
التنسيل وخرج بعضهم إعلاء جيه من الخلاف في ثاني باب ظن وبان

وجود الاول مع الثاني والثالث كوجود المفعول به مع تمييز له فيمنع في
نيابتهما بخلاف باب ظن فانه لما لم يوجد فيه مفعول صريح صلح المفعولان
للنيابة لتساويهما في انهما غير مفعولين حقيقة بل نصبا على التشبيه
بمفعولي اعطى ولوجود المفعول الصريح في باب اعلم وربما كان مجرى
زيد لاعمى في انابة ثاني مفاعيل اعلم ولم يجر في انابة اول مفعولي كسى مع
ان الثاني من باب اعلم مثل اوله ومن باب ظن لتعين اخاه في الاول من باب
نسيا منسيا اشترى البابان مع مفعولي ظن بمجرى ثانيهما
مجرى في باب ظن كما اشار اليه الشاطبي فقوله ان البس نحو اعطيت
زيدا عمرا امتنع اتفاقا فان امن فيه يستظهر على اللبس بحفظ
الرتبة ومع الرفع بخلافه وان اللبس يندفع بالتزام حفظ الرتبة
كما يندفع بالقرينة فقوله جاز مطلقا استشكله في الحواشي
بانه يصير حينئذ انه مفعول ثان مستحقا للتاخير ومن حيث انه
نائب مستحقا للتقديم والشيء الواحد في حال الواحد لا يستحق الشيء
ونقيضه وقد يندفع اختلاف الجهة فقد ردوا على الكوفيين في دعوى
تراجع المبتدا والخبر بمثل هذا وقد يقال ان كان ذلك متصلا نحو اعطيت
الدرهم اياه زيدا او الدرهم اعطيته زيدا امتنع وقد يجاب على قصد الفرق بان
مقتضى النيابة امالة التقديم له وجوبه فيعارض امالة تقديم الفاعل
معنى ومقتضاه ما ذكر والحصر وجوبه له امالته فلا يعارض امالة
تقديم الفاعل معنى فقوله لا لباس في النكرتين والمعرفتين يرد
عليه ان ما ذكر ينبغي المنع مطلقا بل مع التقديم اذ اللبس يندفع
بالتزام حفظ الرتبة كما الرفع فقوله ولعود الضمير على المتاخر
منه ايضا ينبغي ان يكون في محله مؤخرا اذ الضمير لمتقدم لفظا
على انه مع التقديم له يعود على متاخر من كل وجه اذ المفعول الاول
وان كان مؤخرا فكله حكم في التقديم له اصله المبتدا الذكري حتى الاشتغال
الشافي وهو منه لزوم امالة التقديم في المفعولين والتاخير فيهما وقد نمنع
خروجه منع نيابة الثاني من باب ظن بانه مستثنى اى المفعول الاول

بلغ

بالنائب عن الفاعل لكان مسندا اليه الفعل فيصير مسندا ومسندا اليه وقد
اعترض الرضي هذا التوجيه بان كون الشيء مسندا ومسندا اليه شيء لا اخر
به يضر كما في اعجبني ضرب زيد عمرا فان الضرب مسند الى زيد ومسند اليه اعجب
وهذا انما يكون الشيء مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين كغلام في قولنا
ركبت فرس غلام زيد نعم كون الشيء مسندا لما هو مسند الى ذلك الشيء محال
ككون الشيء مضافا الى ما هو مضاف الى ذلك الشيء قوله وقد يكن جملة
زاد في التسهيل او شبهها اي من الظرف والجار والمجرور فان قلت هذا اي
تمنع نيابتهما يخالف الجملة قلت هذا اذا وقعا في موضع المفعول الثاني
يتعلقان باسم مستقر فليسا معمولين للفعل العامل في المفعول الاول والى
تمنع نيابتهما عن فاعله وهما معمولان لغيره فتتعين نيابة المفعول الاول
قوله ونبئت عبد الله مثله ما انشد الرضي ونبئت عمرا غير شاكر نعمتي
قوله حكاية الاجماع لا يقال انه لم يعتبر الخلاف لضعفه عند الاخفا
نقول كلامه في التسهيل انما يؤذن بالاتفاق على الجواز في نيابة الثاني من
باب اعطى ان امن اللبس وهو كتاب متسع عندي فيه يسمع الخلاف فدل ذلك
على انه لم يطلع على الخلاف قوله وعن اشتراطه كون الثاني يجاب بانه
استعير من باب الفاعل لانه لا يكون الا اسما وكذا نائبه مثله قوله وابينا
ان افاقة الثالث لا يقال الا كتفي عن ذكر حكم الثالث من باب اعلم بذكر
حكم الثاني من باب ظن لانه هو لانا نقول قدمنا ما يكون ان يفرق بينهما
بينهما فيه ان في الثالث من باب اعلم مفعول صريحا وليس مع الثاني من
باب ظن مفعول صريح فلا يلزم من تجويز نيابة الثاني من باب ظن تجويز
نيابة الثالث من باب اعلم فانه يجاب فيه قوله يضم اول الفعل المفعول
قال الرضي وربما كسر فاء فعل الصحيح المبني للمفعول فتقول في ضرب ضرب
كما تقول في المبني للفاعل في شهد شهد وفي انه نعم وفي فخذ فخذ وكل ذلك في
حلقي العين وهو كافهم ضرب في ضرب على نقل كسرة الراء الى الضاد واسكان
الراء وهو شاذ قوله تا في الماضي استعير التغيير في النظم بالالف
من جعل الناظم التاء في المطاوعة الزد يضم ثانيا وهو لا يكون ثانيا

لا اذا كان اوله تاء المطاوعة ومن ثم يكون اوله ابدا فالخاص به بناء المضارع
مشروعه بحرف المضارعة ومع يستفاد من النظم كالموضح ان المضارع يفتتح
علوم اوله وان كانت فيه تاء المطاوعة نحو يتعلم ويتغافل قوله بتا
زائدة عدل عن قول النظم تاء المطاوعة لان الحكم لا يتعين من بل الا مزوين
ان تكون للمطاوعة كتحلم او للتكلف كتكلم او للتجنب كتاثم او للصيرورة
كتايمت المراة او للاتخاذ كتبنى الصبي او غير ذلك فالمدار على كونها
زائدة ولذا اطلق الشاطبي عبارة النظم بقوله

والثاني التالي تا الزائدة فاضمم في النظم تمام الفائدة

وبقرا عـ

من يرد عليه تاء نحو ترسمه اي ستره فالصواب ان يقال تاء
زائدة نحو تالبنا ان زائدة زيادة معتادة ولذا اصلحه ابن غازي بقوله

والثاني التالي تا الزيادة فاضمم بلا مرا ان تكن معتادة

قوله ويكسر ما قبل الاخر من الماضي فريسكن تخفيفا قال ابو عمرو ومنه
البان والمسك انعم وقال ونفخوا في مرانيهم بغلد زواجه وقال رضم
به الشيا كمين من مسربه ولا بد من بيان الكسر للمضارع والمعتل نحو بيع
وانقيد واختير واستخير وحب واضمم بفتا معتل العين الثلاثي والذي
على افتعل وانفعل ومضاعف الثلاثي سيما تنبا وقلى يدخل في كلامه منها
لا فانقصه الحكم المذكور لما عام وما يأتي حكم واخر زائد عليه مفرع
عليه فيناقيه بما قرر الشارح وغيره قال الرضي وانما غير صيغة الفعل
بعد حذف الفاعل دفعا لالتباس المفعول بالفاعل واختير الوزن
الثقيل للمبني للمفعول من الفاعل لان شاذ للمفعول اقل استعمالا
وغير الثلاثي لوزن فعل ومساير الاوزان به ان الفعل فيه ضرورة فعلنا انما
يقوم به فلو حذف منه ذلك خيف ان يلحق في اوزان النظم فلا انما يجعل
على وزن به يكون في الا نماء ولم اعرف منه الغرض بكسر الاول وضم الثاني
لزم منه من الثقل وعلا غير البناء عليه قوله ويفتح من المضارع قال الرضي
انما ضم اول المضارع حملا على الماضي وفتح ما قبل الاخر للتعادل الضمة
بالفتحة في المعتل وتقلب في المبني للمفعول الفا نحو يقال ويباع حملا

على ما ياتي في اشكال العين فإن قلت بناء الفعل للمفعول فيه تغيير
تغيير آخر غير ما ذكر كقلب الواو همزة في وطئ ووعد ووقت فيقال أطئ وأعد وأقت
وقلب الواو ياء في نحو عفي ورضي وقلب الواو والياء ألفا في يقال ويباع
قلت يذكر هنا من التغيير ما هو خاص بالباب وأما ما هو عام فيه وفي
غيره فيستفاد مما يذكر من القواعد العامة في التصريف قوله وإذا
اعتلت عين ثلاثي الخ اعلاله لا يلزم من اعتلال عينه الا علال لقول النظم اعل
عينا عيناه نحو عور وخرج منه عيي وقوي واكتوى وانزوى فقوله او اشمم
الضم قال الرضي وحقيقة الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو
الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة
ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء وقيل الاشمام هنا كالوقف اي ان تاتي
بالشفتين بقفع مع كسر الفاء خالصا وقيل ان تاتي بضمة خالصة بعدها
ياء ساكنة وقال الجعبري كيفية اللفظ به ان تلفظ على فاء بحركة
تامة مركبة من حركتين افرازا لا شيوعا جزء الضمة مقدم وهو الاقل يليه
جزء الكسر وهو الاكثر ومن ثم تمحضت الياء وتنكيم مكي له بالامالة
يوهم الشيوع قال ابن الحاجب الغرض بالاشمام الايذان بان الاصل
الضم في اوائل هذه الافعال وتنبيها على ذلك ممنا ونحو بيض جمع ابيض
بالضم نص النظم والتنبيه على ذلك الوزن المستعمل في اسماء لتحصيل
الغرض المذكور فقوله ليت البيت يحتمل ان تكون ليت الثانية توكيدا
للثانية وهو يضم اختلاف الحركة فلا لمن الرفع ثم وهو ممتنع خلافا لابن
عصفور قوله وقع يلتبس لابس قال ابن مالك يقول ما حكاه ذو
الرمة عن امة بني فلان غشنا ما شينا قال الجوهري الغيشة الظلمة وغيشت
اذا ظلمت وغيشنا جميعا اي اظلمه ومغيوثة قال ذو الرمة قالت الامة
امة بني فلان ما اجمعها قلت لما كان الضم عند في بقائه
غشنا ما شينا انتهى قلت في دعوى التابيد نظر فانه لا لبس
في قوله غشنا لان في قرينة السؤال تبين ان الفعل مبني للمفعول وقد قال
الرضي فان قام قرينة جاز اخلاص الضم في الواو والكسر في الياء نحو

عن ياء يمر وبعثا يا عبد الله قوله يحصل به في نحو مختار وفيما رفع به باب
بانه وان حصل بالنسبة للفعل المفرد فيجوز واما التركيب للفعل الذي
لمتبعة فلا يلزم من تجويز العسر في الموجهين في الانفصال والان فقوله
وجوه اللبس فان من جملة البناء على المفعول انا عملنا عليه لقرينة
ومن جملة البناء على الفاعل بل الفعل انه طرف امكن قوله بالكسر
عليه قول حسان

لو زاحمة لزاده معشار وجود لما على البلكان البرانرومن اليم

قال بمعنى ضيق ومعشار بالرفع نائب عن فاعله ومثله ان انماء في
العموم تنبيه مما عم افتعل وانفعل نحو اشترى وانقاد تجري فيه
الاوجه الثلاثة كما ذكر الشارح كتقيد واختير يبني للمفعول
وفعل امر فلا يجوز من كنح وبيسر وحسر فان فم قال يجوز فيها بتقضمها
في فعل نحو اختير جاد قال العراقي لانه لم يسمع فيه يقيد وفيه خبر
بلا مخبر عنه وتغيير تاب بالصيغة واجاز العراقي فعال فيهما فيهما
للمفعول بذكر الكسائي في نحو الهمزة والعراقي يخرجه على انه نستغنا
عن المسند اليه مع الفعل على الكسائي حذف الفاعل عن باب التنازع

مبحث الاشتغال

قوله اذا اشتغل بفعل فيه امر الاول شيئا في ان الرفع مثله قبلو
زيدا ومع لكان امور به يقال ليس من باب التفريع حتى يشترك له
الجمع والمنع بل نقول من ما هو يجري التفريع فينبغي فيه ذلك
وقد يكون ما يأتي في التنبيهات من ان الرفع كان بفعل تفصيلا لما اجمل
هنا الثاني اختير باشتراطه تأخر الفعل من نحو ضربته زيدا فانه ليس
من هذا الباب بل ان نصب زيد يعين لكل وان رفع مبتدأ اخبر الجملة قبله
الثالث لما اقتصر في الشاغل على الضمير تبعا للنظم ذكر الفعل ولفظ
قال الضمير اسم سببه فلا يشترط فيهم لكان اولى بل من باب ما اذا فاته للاشتغال
الاشتغال اليوم مجرى التفريع كما مر ويكون ما يأتي في التنبيهات

من جواز وصل العلقة بجار او مضاف او تابع ومتبوع معه تفصيلا ايضا
الرابع من يكون الشاغل اسما ظاهرا او قائما مقام الضمير في الشغل كقوله

اذا الوحش ضم الوحش في ظللاتها سواقط من حر وقد كان اظهرا

فلو قال بعد ما اهملنا الابدال او نائبا منابه لكان احرز منه ايضا الخامس في
يعني الشاغل لكنه فيه لما فيه من التمهيد والتقمع ذكر الشيخ في
في باب الانشاء من شرحي التلخيص معللا به منع مثل زيدا اضرب بتاويل
اشتاقه وهو من امور لما ذكره الراعي عند قول الناظم ان مبتدا بانا
زاد انه يجوز ان يدعى انه متروك غير مقدر اذ لا ان المقصود من
الفعل تفسير المحذوف العامل في الاسم السابق حيث لم يعمل فيه مانع
مانع فلا حاجة له الى تقدير مفعول حيث لم يوجد لفظا فان
قلت ـ قال الراعي عند قول الشاغل الى جعل الاسم السابق
معمولا للمحذوف بل للفعل معمول لما بعده وهو مذهب قلت ـ يرتكب
ذلك بقدر ما يطلب الرفع على نفس الفعل دون معموله كان على نائب
عمل به الراعي وهل على ما بعين كلام التلخيص فان قلت ـ وما ضابط
الاشتغال العام وجد الفعل فيما قبله قلت ـ ان مانع متقدم عن
المشغول عنه والشرط ان يكون المشغول عنه بعينه لو اضمر مع ما
بعده لعمل تسلط العامل الذي بعده عليه بحيث لا يحول المانع بين
الاسم السابق والعامل المتاخر او يكون العامل مما لا يتقدم معموله
عليه او نحو ذلك السادس من مانع الموضع به يمر وعلى الاشتغال عن
الرفع فلو زاد او يرفع ضميرا او ملابسه غير رفعه به لدا دخله فان
قيل كيف يشغل العامل المتاخر عن المرفوع المتقدم وموته يمنع
ان يعمل فيه متقدما وما لا يعمل لا يفسر عاملا قلت ـ ستعرف
ان العامل لا مانع له من ذاته من العمل فيما قبله وان مانع حسي انما
بل انما المانع امر عارض وهو خوف التباس الفعلية بالاسمية فلم ٢
يعتبر السابع امرا اشتمل على ان يكون ذلك الاسم مفتقرا الى ما بعده
متعلقا به من حيث المعنى فخرج نحو الدار زيد ما كرمه فيها ان زيدا في

فمادة الافعال غير متصرف لقوله فاكرمه ومن ثم قال الشيخ في الزانية والزاني فاجلدوا
والسارق والسارقة الآية انهما ليسا من هذا الباب كما يأتي وبل الكلام
فيه إلى قول التسهيل لا يفسر لما بعد الفاء من لم يشترطه ايضا ما زاده في
التسهيل من قوله بجائز العمل فيما قبله غير صلة ونحوه مشبه بما ونحوه شرط
بعمل لما قبله فيخرج من ذلك كله يتضمنه كونه مشتغلا عن نصب الاسم
السابق ولذا يقال المشتغل عنه بعمله في غيره لانه اذا صلح لتوجهه اليه فلا
يقال اختراه ان الاشتغال في ما به الاشتغال ورده فانه يفسر المشترك من
اللفظ والمشترك فيه من انه ضمير فلا يجر فلا محذور وما خرج به ايضا ان يكون
فاعل الفعل ومضمرا ضميرين متصلين لمسمى واحد الا انه لم السابق نحو زيد
اظنه ناجيا بمعنى ظن نفسه لانه يلزم ان يكون العامل محذوفا ورافعا
لضمير متصل متعديا إلى كنا من اوداد الافعال وذلك لا يجوز في باب من انه فراب فلا يقال
زيدا اضرب وانه زيدا اظن ناجيا فان وقعت زيدا من قولك زيد اظنه ناجيا
يعمل وليس فيه الا الرفع لان الفعل المضمر المتصل لضمير المتصل ومرفوعه من في افعال
القلوب واما زيد اضربه فيمتنع نصبه زيد الفوز رفعته ولو انفصل ضمير
الفاعل في المسألة الا انه في جازت نحو زيد فر اخي يظنه ناجيا الا ان من التاسع
لم يشترط كون الفعل متصرفا لانه من ازهار تعزيم خبر ليس جوازا الاشتغال
في نحو زيد لست مثله اي باينت زيدا وليس انه لا يمتنع منه الاشتغال في
افعال التعجب من الجمود لمجرد بل كونه فانه يتفرع ما في حين ما علينا لك
لمرارات ونحوه تفصل من افعاله فيما افعله جرى مجرى المثل الذي اشار المراد
بالاسم والضمير في قوله ضمير اسم متفرع الجنس فيصدق بالواحد والمتعدد
منهما اتحد العامل المفسر او تعدد فالاول نحو زيدا الدرهم اعطيته اياه
ذكره الموضح والثاني نحو زيدا تعاملا ضربته اي امنت زيدا ثم تعاملت ضربته
ثم فيه فيفسر الضمير بين عامل في اتحاد وضمير المفسر العامل في اتحاد فيفسر
به امنت العامل في زيد فيكون العامل الاول مفسرا لما بعده ويفسر الثاني
قبله به فيه لما دل عليه بماذا بعده فاذا كان المذكور يصح له ان يفسر ما
قبله وتقول زيدا اتخاله فاعله ضربته اي لابسته زيدا امنت

انما امرنا بتغليظ الامر انعان عشر في قوله عن نصب ابتغاء الى الاسم او محله
اشارة الى ان قول النحو بنصب ابتغاء او المحل بدل اشتمال من قوله عنه
والباء بمعنى عن وضمير ابتغاء للاسم الشاطبي ومنه الحسن تقرير في
النحو والثاني ان الباء سببية وضمير ابتغاء للمضمر العائد الى الاسم
الشاطبي وتجوز في نصب ابتغاء التضمين ازاد به وقول الفعل اليه بلا واسطة
وبنصب محله في قول الفعل اليه بواسطة والاول موافق لعبارة التسهيل
والثاني لعبارة شرح الكافية قوله بلا ظاهر في جزمه بكلام ابن اصل
او صحة الرفع بالابتداء اي النصب على شريطة التفسير شرط كونه الاسم ص
ليصح ابه بالابتداء وبه ليرد اعراب المعتزلة كالفارسي والزمخشري رهبانية
منصوب بمحذوف يفسره ابتدعوها من غيران معناه اخترعوها بناء على
ان عندهم من خلق العباد وافعالهم وعليه فلا يعطف رهبانية على معمول
جعلنا ومن رافة به ما اخترعوه لا يكون مجعولا لله اذ يستحيل مقدور
بين فاعلين اثنين واولى بان رهبانية التوحيدي لا فيراد عن الخلو في
الجبال والصوامع فليست مجعولة في القلوب فلا يصح العطف على رافة
به فيه يقتضي ان المعطوف مدخول لقوله وجعلنا في قلوب الذين اتبعوه
وقد علمت فساد ما ادعوه مناعة بعدم الاختصاص رهبانية
ومعنى بانتنا به على تلك القاعدة المبنية على شيئا محذوف فانحو
ان رهبانية عطف على رافة وانه يلزم معه وريض فاعلين اذ المعنى
ابتدعوها اخترعوها وشرعوها لانفسهم ولم يكتبها الله عليهم كما
يعيد قوله ما كتبناها عليهم وبغير مضاف يصح العطف اي وحب
رهبانية وحبها مجعول في القلوب واذا كان من شرطه المشغول عنه
صلاحيته في نفسه للابتداء به فلا يكون مفعولا معه ولا مفعولا
له مجرورا بالحرف ولا غيره من المجرورات بحرف غير زائد وشبهه فلا
يقال وزينا سرع واياه لما ذكر وما فيه من قصور وادا الصحة ومتى
كان العطف ولا يقال لحمدت حيث لما يحلد ما اجلا به لك قمت له
فيجوز كما يجوز فيما كونه مجرورا بحرف الزائد وشبهه تحويد

فيما اول

الغي بنا والثانية للتملكة وبجزع النخلة مزيد او من في اليه والثاني
نحو في رجل صالح لغيته ويغتر العامل متوخر الصدارة رب ومن يجوز ان
ان يشتغل عن العمل والتمييز لعدم قبول الاذن كما برفاح قلت مثل
يشتركان في جهة النصب بين المشاغل والمشغول عنه قلت
في اشتراكه خلاف حكاه ابو حيان في شرح التسهيل وعدم اشتراكه
رأي سيبويه والاخفش فتقول زيدا ضربت اجلالا له اي اكرمت زيدا ويقول
زيدا ما ضربت يوم قربه اي لابست زيدا وزيدا اهنت فيما مضى ما قلت
وفيه ان العامل المنفصل على انه نسي الشاطبي مما نصبه الا ان يغال الذي
منقول فيه الى جهة المعنى فيقول المائل العامل المقدر وهو منزل الاعتبار
يصلح لنصبه نعم يكفي مجرد اختلاف الجهة في نحو يوم انه فتنين جهة
علما بعدم الاعمال فيه اي جهة يوم انه فتنني الا ان الظاهر منزل
ان يجعل المذكور نائبا للمقدر والمعمول له معا من غير تقدير فقوله
يجزوما وجوبا قال الشاطبي خلافا لمن اجاز الامرين مستدلا بقوله
تعالى اني رأيت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم وجوابه ان
رأيتهم الثاني تاكيد للاول واما في هذا الباب فالثاني اما تاسيس
وتقدير الآخر قبله لعدم مناسبته ومن خلاف قول التلخيص واما نحو
وزيدا عرفته فتاكيدا ان قدر المفسر اي بفتح السين قبل المنصوب به
وفيه بحث بانه اذا صرح بفعليه او كلاهما عامل في الاسم لكنه هو
والثاني في ضميره فليس في انه محض التاكيد اما الفعل بالفعل او الجملة
بالجملة واما ان حذف العامل في الظاهر مدلولا عليه بالعامل في الضمير
فالثاني تاسيس فصرح بالتفسير والتقويم في المحذوف لكنه
مع ذلك يشتمل على تكرير الايقاع لتعليق الفعل بالمفعول والمضمر
ففيه توكيد للايقاع به للفعل او الجملة فلا منافاة وزاد الكسائي
والفراء انه لا حذف وان الناصب لهما مع الشاغل الفعل المتاخر
اما من حيث ذاته او من حيث المعنى فيشتغل عليه نحو زيد ضربته
فيكون عاملا في زيد وفي ضميره عند الفراء وفي زيد فقط عند الكسائي والضمير

عند الكسائي وأما من حيث تأويله أي اقتصر المغني بتسليمه عليه نحو
زيدا مررت به إذ من ثم أغنى المعنى عن زيد مررت لسده مسدها وزيد ثم ثنا
لسده مسد المنفي وليس الضمير عندهما تأكيدا أو بدلا أو بيانا فالجملة
إعرابية إعراب الاسم السابق في زيدا مررت به إذ من ثم علامة قاله الرضي
وبه يعلم رد ما في رد الشارح على الكسائي والفراء بالمثالين فقوله فيه محل له
لأنه مفسر فيه أن المفسر الفعل وحده لا الجملة بدليل ظهور الجزم فيه
في نحو قوله ۞ بمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن ۞ وإنما ذاك في الجملة
المفسرة لا يصدق على جملة فعل التفسير فإنما كما في المغني الفضلة
الكاشفة لحقيقة ما تليه وإن شذ إنما في الاشتغال نعم جملة ولذا
قال في المغني إنها ليست في الاصطلاح تفسيرية وإن حصل بها تفسير
فالصواب أنه قد تكون ذات محل وذلك إذا وجد مقتض لذلك نحو إنا
كل شيء خلقناه بقدر فإن مفسر الخبر هو ذلك الخبر في الحقيقة متنا
فإنه يحمل إعرابه ولذا الزكاة ومقاصيه فيه الإعراب نحو إن زيدا ضاربه
زعم صاحب المصباح أن جملة الفعل المفسر بالكسر قد تقع على
جملة المفسر بالفتح نحو قوله تعالى وإياي فارهبون أي وإياي ارهبوا
فارهبون وتعاين المتعاطفين بما في المعطوف عليه من إفادة الاختصاص
دون المعطوف فإن الغرض منه مجرد تفسير الفعل لا رتبية تعلقه
بالمفعول أو فإن الرتبة الثانية غير أنه وليس أي ارهبون رتبة بعد رتبة
كما ذكر في قوله تعالى كذبت قبلهم قوم نوح فكذبوا عبدنا أي كذبوا تكذيبا
بعد تكذيب أو فإن الثانية فيه للتفسير بخلاف الأول ومرتبة المفسر
بعد ما فيه تفسيره وفيه نظر لأن عطفه لأنه يعمل فيما قبله
وما لا يعمل لا يفسر عاملا وليست الفاء مزحلقة كما في وربك فكبر
وأجيب بأن مراد صاحب المصباح أنه من الحذف لدليل مع الفرق بين
الاشتغال والحذف بينهما كما في شرح التسهيل لابن مالك المشغول
عن ضمير الفعل عن المحذوف بخلاف الرابع غير الاشتغال فإن المقصود
منه مجرد الرتبة دون تفويض وليس التعلق في مجرد الاشتغال اسم

ين

ما

أ ن

الاشتغال كما نبه يس بل ينبني على ذلك عدم جواز التصريح بالمحذوف وجواز
فإن مع التصريح به من الحذف لدليل وإلا فمن الاشتغال لكن إنما يظهر
هذا الجواب أن وجهت المغايرة بتعدد الرتبة لا باختصاص وعدمه وبعد
التفسير وعدمه تأمل وأن تحقق أن الفاء في جواب شرط محذوف وأنها
الداخلة على المحذوف قبل الحذف وتقديم المعمول ثم لما حذف الشرط فرق
جزءا مما في حيزها وهو المفعول المقدم للاختصاص والتعويض على المحذوف
وكان القياس دخول الفاء على ذلك المقدم لأنه صار أول الجملة الجزاء
وذلك لضرورة الفصل بينهما وبين أما المقدرة أو لرفع صورة اجتماع
حرفي عطف بقيت داخلة على الفعل في محذوف مدخولها المقدم
تفسيري دخلت على بعضه أو حذفت مع المفسر بالفتح في بعضه
مقرونا بمثلها إفادة لكون مقام بعضه الذي لزم حذفه تحقيقا للاتحاد
بينهما ولم تترك من اللفظ جملة إيذانا بالجزائية وأنه مما يحكى
من شيء فارهبون ثم وأنا فارهبون ثم وأما إياي فارهبون ثم إيا
فارهبون ثم وإياي فارهبون أو الأصل وإن كنتم ترهبون شيئا
فارهبون ثم وما ارهبون ثم وإياي فارهبون ثم وإياي فارهبون
هذا تحقيق المقام وأصله للسعد في حاشية الكشاف وفيه
في البقرة ما له وأما قوله تعالى إن أرضي واسعة فإياي فاعبدون ففي
الكشاف الفاء في فاعبدون جواب شرط محذوف لأن المعنى إن أرضي
واسعة فإن لم تخلصوا العبادة لي في أرض فأخلصوها لي في غيرها ثم حذف
الشرط وعوض منه تقديم المفعول مع إفادة الاختصاص وقد
تسمح في جعل فاعبدون جواب الشرط بناء على أنه تفسير
لكن أنه مقرونا بالفاء في إياي من فاء السببية والتعريف التي كانت
داخلة على الشرط المحذوف بقيت تنبيها على السببية وكأنها
في جواب شرط أخرى إذا كانت أرضي واسعة فإن لم تخلصوا –
والفاء في فاعبدون منقولة من الجواب المحذوف إلى مفسره أو ثانية
دخلت على المفسر لمماثلة المفسر لما مر من التعليل في قوله بعد

ما يختص بالفعل إنما وجب النصب بفعل مضمر في النصب يستدعي تقدير
فعل ناصب فينبغي أن تقتضي تلك الأدوات السابقة من الدخول على
الفعل موجودا عليه ويعلم من هذا التعليل أن الوجوب إنما هو في
بالنسبة إلى الرفع بالابتداء أما الرفع لأنه اسم التالي لما يختص بالفعل
بفعل مضمر أو مبني للمفعول يفسره المذكور فجائز وإن كان قليلا كقوله

لا تجزعي إن منفسا أهلكته ... وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

أي إن هلك منفس أو أهلكته وقول الآخر

إذا أنت لم ينفعك علمك فانتسب ... لعلك تهديك القرون الأوائل

أي إذا لم تنتفع أو إذا لم تنفع بالبناء للمفعول وقال السيرافي يجوز في
مثل زيد قتلته بتقدير هل قتل زيد قتلته وأدوات الاستفهام غير
الهمزة إن قيل من غير مختصة بالفعل نحو هل زيد قائم ومتى عمرو خارج
وأين عمرو منصرف قلنا محل دخولها على غير الفعل ما لم يكن الفعل في
حيزها به وكل متطفل على شيء فحقه أن يرجع إلى أصل المتطفل عليه إذا
أمكن والعربي في الاشتغال نحو الهمزة وغيرها مما قيل متطفل عليه
بشيء مختصا وأما الهمزة دخولها على الفعل صحيحة فلم يكن المتطفل
عليه فالمكن به سيما إن كان له داع آخر كتفسير أن الفعل مقام فإنه
في الأصل يعني فلهذا جاءت كذلك في هل أتى على الإنسان وقد جاءت
بالفعل مثاله أالملم قال الرفع وغيره فقوله وأدوات الشرط يعلم من
التعليل بأنه اختصاص اختصاصها بالفعل خروج أما بقية الهمزة
وتشريك الحكم بينهما وإن كانت في عداد أدوات الشرط به تختص بالـ
بالفعل بل في بيان شبهها الفعل أصلا والغالب أن يليها شيء من
حه ولزوم الحرص بعد يأتي قراءة النصب في وأما ثمود فهديناهم
قوله ترجح لأن اشتغال بعد ما الله في الشعر قال الشاطبي
عن شيخه ابن الفخار قال بعض الشيوخ لطلبته كيف تقول مثل
زيد ضربته رفعا أو نصبا فاختلفوا بصوب النصب وذلك بحضرة
منشى فقال كلا منهما في النثر ضعيف لقوله في الكتاب وإن فلت

مثل زيدا رأيته وهل زيدا ضربته وقد يجوز في الشعر لأنه إنما اجتمع
الفعل والاسم حملوه على أنه مثل باب اضمر شاعر يقدح أنه اسم نصب
قوله نحو أزيدا لقيته أو تلقاه أكرمه يقتضي أن النصب واجب بعد
إذا لأنه يختص بالفعل ومثلها الحروف التي يليها الفعل في باب الاشتغال مع اختصاصها
بالجمل الفعلية وعد ما ابن الحاجب في مرجحات النصب فقال الرضي فيهما
خلاف نقل عن الكوفيين أنها كاذ في وقوع الجملتين بعدها أي أن الاسمية
في نحو يكون خبرهما فعلا إلا شاذا كقوله إذا اللجم ابري ما بال الرأس أكب
وعند سيبويه خبرهما فيتم على ضعف في وقوع الاسم بعدها وعند المبرد
اختصاصهما بالفعلية بخلاف ابن الحاجب مبني على رأي الكوفيين وأما
اختار بعدها الفعلية فيه أن الشرط بل الفعل أولى كما لا يخفى وأن الاشتغال
وقد يوجبان الفعل بعده مما كان المبرد فيهما غير عريقة في الشرط كان ولو
وإن كانا فيه تضمين معنى الكلمة وبقي على ما يجيء في الظروف المبنية وأما
عند المبرد فلا يجوز بعدهما الرفع لأنه على أنها فعل الشرط في المعنى للمفعول
بفعل يفسره الرقة

إذا ابن أبي موسى بلالا بلغته فقام بفأس بين وصليك جازر

على رواية الرفع تقديره إذا بلغ ابن أبي موسى وأولى منه ما كفته المفسر
للمفسر في الرفع والنصب إذا لم تكن وذا نسبة للمبرد من اختصاصها
بالجمل الفعلية من المنقول عن الكوفيين ومثلهما اسم الزمان المستقبل
المضاف للجملة فيجب النصب بعده كإذا خلافا للناظم نحو أبرح يوم زيدا
التقاه ويفهم من علة جواز الاشتغال بعد إذا ممتنعا أن مع المانع
في النثر وعدم اختصاصه بالشعر وهي انتفاء عمل الأداة في فعل
التفسير لتخالف أدوات الشرط الامتناعية والاشتغالية تجوز
الاشتغال بعدهما أيضا في النثر وإن تختص بالشعر لعدم عملها فيه
كإذا نحو لو زيدا لقيته أكرمته ولو زيدا التقاء لضربته قوله مردود
أجيب بأن التسوية إنما هي في وجوب النصب حيث وقع الاشتغال
بينهما وأما أن الاشتغال بعدهما خاص بالشعر أو جائز في النثر ف

يختلفان

يتعلقان في ذلك بأفعل مسكوت عنه في النظم فيرجع فيه إلى خارج
ثم إن مثل حيثما في وجوب النصب بعد من وإنه مختص بالأمر بالشعر و
أن التعبير المختص بالفعل كقوله

كفنت بغيرك أغنى عن تلته … فلم أذا رجاء الله غير واهب

أي كنت ذا غنى في حال كونى بغيرها في تلك الغنى فلم الوفا رجاء نعرو في
في حال كوني غير واهب له بل في حال هبته وإعطائه قوله وهو لا من
والدعاء إرادة بالأمر قد يحمل الأمر التمام فقوله بذا والضمير في محل رفع
وبه أن الفعل لغير الطلب خرج خارج عن موضوع المسئلة وأنه محل في
زيدا حسن به زيد أحسن أي صار ذا حسن فلما كان لغير لكنه الخبر
والمراد إنشاء التعجب حولت صيغة الماضي إلى صيغة الأمر التي هي
عريقة في الإنشاء من غير إرادة معنى الأمر ولما أريد منها إسناد صيغة
الأمر إلى اسم الظاهر في زيدت الباء في الفاعل ليصير في صورة المفعول
المجرور ولزمت بها لغرض ومنها رفع الفتح وهو مطلوب إيراد في الصيغة
أمر لفظا ومعنى والفاعل عن ضمير الحسن كما في الحقيقة أو هو كما في مضروب
الفعل أي أحسن يا حسن بزيد دم به والزمه فالضمير في زيد أحسن به
في محل نصب والذي به يصح الاشتغال أيضا به أن الفعل المتعجب به فيغرم
منزله عليه لجموده وجريانه مجرى المثل وما به يعمل فيما قبله لا يعمل
عاملا فقوله ثم استوى الحكم وأما قرب بالفاء للدلالة على السببية
أي ثبت زيدا هما فاجلده والقوله لا تدخل عليه في الخبر في نحو ما إذا في
وإنما تدخل إذا كان المبتدأ موصولا بفعل أو ظرف فقوله وقال المبرد
من فوق الجزاء أيضا فقوله بالرفع عندهما واجب به عليهما قراءة
عيسى بن عمر وابن أبي عبلة والسارق والسارقة وقد أجيب عنهما
المبرد والفراء بأنما قرئت لحفظ الزيادة قال أبو علي من جعل الفاء زائدة
أجاز النصب في نحو زيدا فاضربه وأنشد ثعلب

يا رب موسى أظلمي وأظلمه … فاصبب عليه ملكا لا يرحمه

وفي الاستشهاد بالبيت نظر لأن ما قبل الفاء مرفوع حسبما دلت عليه

القافية فقط الا ان يكون مرويا على اختلاف الروي فيكون فيه عيب
الاقواء او نقول اليه بر حماد او فتقتضيه القوافي وقد يكون الكلم منصوبا
بمحذوف من معنى قوله فاصبح عليهن اي عفون الكلم والكلماء الا الكلم
منا فقوله مقرونا باللام او بلا الطلبيتين لورود الشذوذ لهما النصارة فكيف
بمن منعهما عاملا واجاب بحمل المقرون باللام على فعل الامر
للنافية على النافية وفي الشذوذ انه تقدم من الرضايين في شرح
التسهيل بان يقع لا انزيد صادق لنا واما في النافية فلم ارهما نقلا
بالمضارع وقد يفعل منا وقد يونس عن مضارع تا من قوله تعالى فاما اليتيم
فلا تقهر واما السائل فلا تنهر فعمل ما بعدهما فيما قبلهما فقوله وجمع
المستشكلين انما اختير فيهما النصب لان وقوع الطلب خبرا لمبتدا قليل
في الاستعمال اذ كون الجملة الطلبية فعلية اولى لغا وكيف مختما عن
الطلب بالفعل قاله الرضى فقوله فان فصلت الهمزة فالمختار
الرفع نحو اانت زيد تضربه فما اذا فصلت فقدرت النحاة الحكم الاشتغال
لتقدم عن الفعل وهو مذهب الاخفش فاختار النصب واختلف
من كل منهما وقال اهل الخلاف مذهب ابي عمرو والى الكوفي فقال انما منع كذا
لما ذهب اليه الاخفش فقال انت مبتدا لكن انه قول الاخفش لم يسبل عنه
فاما اذا جعل فاعلا بالمحذوف المفسر بالمذكور فلا يمنعه كذا فلا فانت
يحتمل الابتدائية وهو الذي تعرض له كثير من مولانه ضعف باقتبال النسخة
فيترجح فيما بعده الرفع عندهما لتراخي الفعل عن الهمزة في الاشتغال
ويحتمل الفاعلية بالمحذوف المفسر بالمذكور فيجب عندهما النصب كما
يقترن بالفعل المقترن به تفعوله وهما اذا من الذي تعرض له الاخفش
فكان كذا ارادة التنبيه على ان الاشتغال المفصول بغير الهمزة وفيه
في انزله بعرض المسالة على الوجه انه ضعف وترك الوجه الاحسن
اعتمادا على ما تقرر من ان الفعل مع الهمزة احسن وكما لو لم خبير انما
اختصر على الوجه لاخر تتميما لما اغفله كذا فان قيل ان الخبر
قال النصب اجود فاقتضى ان الرفع جائز مع جعل انت فاعلا والغرض

انه

انه ممتنع فالجواب انه اذا كان وجه النصب اجود في الوجه
الذي الى النصب على جهة الوجوب وهو فاعلية انت اجود من الوجه
الذي الى الرفع على جهة الاختيار وهو ابتدائيته وذهب جماعة
الى تحقق الخلاف بين الشيخين ثم اختلفوا في وجه الاعتراض على الاخفش
فقال ابن وهو ابن هشام كلام الاخفش يقتضي ان الاشتغال بالنسبة
الى الاسمين معا وهو لا يكون الا اذا كان يقوى المفسر ما في العوامل
وقال الرضي انه مثلها انما يصلح للعمل في محل المفسر فان لم
يصلح وكان محل غير التفسير عمل عليه وانه اضمر الذي جعله مفسرا
مع امتناع كونه عاملا فلا يقول ان امرؤا مثله لو ذات سوار لطمتني انه لا
يلي الشرط جملة اسمية فوجب كون المرفوع فاعلا بمحذوف يفسره المذكور
واما نحو زيد قام وازيد قام فقد امكن ان يكون الفعل مع فاعله خبرا
فلا يحمل على التفسير فيكون ما قبله مبتدا وان كانت الهمزة بالفعل
اولى بها لا نحتاج الى جعل الفعل مفسرا لانها تدخل على الاسمية
ايضا من امر من باب حرف الجر واختار الاخفش مع ان الاشتغال بالفعل
اولى ترجيح فاعلية المرفوع في نحو ازيد قام وعلى ما ذا انبنى خلافهما
في نحو ان زيد ضربته فنقول ان رفع زيدا في ان كان مبتدا لا فاعل
اداة الشرط مروجة الى جعل ما لا يصلح للعمل فيه وهو المرفوع عنه مفسر
العامل فيه مع ان الاخفش لا يرى ان نصب زيدا في نحو ان بمنزلة
الاشتغال وان فاعل مع ان الفعل بعد ضربته وزيدا مفعوله ونحو هنا
ادوات بناء على ما ذكرنا ان ما لا يصلح للعمل بنفسه لا يحمل على تفسيره
للعامل ما كان عنه مندوحة وعلى هذا المفسر الرابع لا يكون الا فعلا
لانه لا يفضي الى اضمار الرابع الا بعد فعل للفعل يجري في الشرط
والتحضيض ما ذكره هما ذكره وحينئذ فالخلاف في زيد ينبني عليهما جواز
الاشتغال عن اسمين منصوبين وعدمه نحو الزيدين الدرهم اعطيتهما اياه
يجوز على ما للرضي لا على ما لابن هشام فقوله اي كان
الا ان يستغني عن الاسم بالرفع ما قاله ابن العراقي قال الا ان الاخفش

نعم الغيا من كما في الشرح عن الحواشي وفيه نظر لان كون المستفهم عنه الفعل
انما يقتضي اولوية ذلك لا اختيار النصب لفظا ولا يلزم من كونه في الاصل
الاستفهام بالفعل اولوية تقديره قوله ومنها النفي فيجعل كما
الرفع بعد حرف النفي احسن منه مع الهمزة وان كان مرجوحا فيهما كما
جعل الرفع بعد العاطف على جملة فعلية احسن منه بعد الهمزة وان
كان مرجوحا فيهما فاذا المرادي في النقل عنه خلاف نقل ابي حيان انه
جعل الرفع بعد النفي اقوى اي من النصب واختار ابن الباذش استواءهما
تنبيه اذا فصل المشغول عنه عن حرف النفي بغير ظرف ونحوه نحو
ما انا زيد لقيته فالمختار عند سم الرفع وعند ابي حيان النصب قوله
وفيه نظر ذكر فيه فالاولى ان يقال انما النفي في تسوية الشرحين حيث واذا
قال الشاطبي واختلف ما اذا كان من ضمير الاخفش الخ راجعة في الكتاب
اولاه وفق سيبويه على الرفع ان ابن كيسان الاخفش اذا انما يغلب فعمت
الفعل فيترجح في المشغول عنه بعدها النصب ونزل السيرافي وجه
النصب انه قوله فالهمزة جواب حيث مع انما اذا اجرى مجرى ما جاز فيها عند م
البصريين ومن جاز في الكوفيين او جب النصب بعدها غير صحيح
اذ البصريون يمنعون اجراء الظرف مجرى الشرط غير انه اذا كان
بعد اما ما كان ذلك له جزاء جاز الاجتبار مع ما هو واجب في
التنزيل واذا اعتبر لتحريم الاية واذا لم يعتبر واحد الاية وفي مثل الاية
ومن امام البصرة بقوله حيث زيد الحرة فالكمه قوله بالاحفاد
زيدا واذا يخرج نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان الرفع فيه واجب
على الاصح وفيه تغيير ان ثبوت النفي بلا فصل ولا يضر الفصل بالظرف
وشبهه فيترجح النصب في نحو ما في الدار زيدا وعندك عمرا الخ لقيته
قوله فيتبع فاعل الفعل تحت على معمول فعل لما في النظم لما فيه من التجوز
اذ العطف انما هو على الجملة الفعلية لا على معمول الفعل قوله
غير مبني على اسم شرح لقول النظم مستقرا اولا وتنبيه على ان المصنف
مراده بذلك اولية مجردا وليه النصوص لا اولية الرتبة فيدخل نحو قوله تعالى

فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة ويخرج فالح ابوي زيد وعمرو اكرمته فوليه
والانعام خلقها لكم ونحوهما قوله تعالى وكاين من قرية اهلكناها وهي ظالمة الا ان قوله
فاهلكنا للكبرى ثم اخذتهم فكيف كان نكير فانتصاب كاين راجح وعليه فلا محل لجملة
اهلكناها وبذلك صرح الزمخشري فقال جملة وهي ظالمة حال وجملة فهي خاوية لا محل لها
لانها عطف على جملة اهلكناها ولا محل لها واعترض عليه ابو حيان فقال جملة اهلكناها
في موضع رفع خبر كاين فالمعطوفة عليها كذلك قال وانما يجوز الاشتغال هنا على جعل
زيدا ضربته ومن نبيل قال الموضح ولا ادري ما منع الفعلية وقد يكون توهم ان العطف شرطه
الرابط وذهل عن الفاء لا حزن اذ هي قلت او ذهل عن كون المعطوف عليه جملة
فعلية فان قلت كيف تصنع في قوله تعالى يغشى طائفة منكم وطائفة قد اهمتهم
انفسهم وقوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه برفع طائفة والعمل
باجماع السبعة وهم لا يجمعون على مرجوح قلت اما الاولى فالواو للحال لا للعطف
لان المراد من تغيير الغشيان بما ذكر الحالة زيادة في الامتنان على المخلصين المعبر فيهم
واما الثانية فعلى قراءة السبعة برفع العمل يجعل فاعل يرفعه ضمير العمل ومفعوله ضمير الكلم
ولا يصح في العمل النصب لان الفعل حينئذ لم ينصب ضميره وانما نصب ضمير غيره نعم يترجح كون
العمل فاعلا على الفعل محذوف يفسره المذكور من باب الاشتغال المرفوع لتشاكل الجملتان
على فيه، وقرئ شاذا بالنصب على انه مفعول بعده ضمير تعالى والهاء للعمل وعليه
فالنصب راجح ثم اعلم انه انما اختير النصب في مسالة الا لتشاكل فان قلت
يعارضه كون الذي يستغني عن الحذف الاصل قلت الحذف في العربية كثير جدا وتخالف الجملتين
المتعاطفتين قليل جدا فان قلت مقتضى هذا التعليل ان يترجح النصب ايضا فيما
اذا عطفت جملة فعلية على جملة الاشتغال طلبا للتشاكل نحو زيدا ضربته واكرمت عمرا
وقد يقال انما تكلم في الجملة الاولى لا كالنصب مرجوحا والرفع راجحا ولم تجئ الجملة الثانية
الا بعد استقرار هذا الاتي يضطر الى اخر فجيء اخرا او لا ، واتباع الاول للثاني كنحو
الحجر لمحمد بكسر الراء وبابه زيد بن عمرو بفتحهما قلت وقد يقال انه لا اثر لذلك وقد اغفلوا هذا
القسم وحقهم ان يذكروه ويحتج في الحكم وقد يقال انما رجح النصب مع تقدم الفعلية
لان تقدمها تقريبا لما يحصل من النصب الذي على خلاف الظاهر ويستدعيه ولا كذلك مع
تاخرها فانه يرجح النصب او لا على الوجه الضعيف ثم ياتي ما يزيل الضعف بعد استقرار وقف

نية
ان الكلام فلا يتغير بعد ذلك
تقول ... عاصم ...
ذلك العقد لا ...
واستشهد ... بقوله
والا ... مني

لا يغتفر ذلك وتكلم ابن عنبر الفاسي هنا فقال يحسن ترك الواو من الجملة الحالية الثانية لمجرد

نحو قوله * * *

* والله يبقيك لنا سالما * برداك تبجيل وتعظيم *

ولم يذكر ذلك في العكس نحو جاء زيد وسيفه على عاتقه راجلا وأما اتباعهم النعت

الأول للثاني بعده فقال شارح التسهيل المتجاورين انهم من شأن الجملتين المتجاورتين وتقرر ان

اعلم قوله بخلاف نحو ضربت زيدا وأما عمرا أهنته فالمختار الرفع لرفع ابهام العطف

لكان أحسن لأن ما بعد أما كالمستقبلية فيرجح الرفع في نحو منزلا الحسانا والنصب في

نحو ضرب زيدا وأما عمرا فأكرمه قوله وحتى ولا كي وبل كالعاطفة وليست بعاطفة هنا

في نحو قوله تحميها الحمل وإنما تكون حتى شبيهة بالعاطفة إذا كان ما بعدها داخلا فيما

قبلها حقيقة أو حكما وقد يحتمل ما بعدها أن يكون مخفوضا وأن يكون منصوبا على

الاشتغال وقد لا يحتمل إلا الأول كقوله * * *

* ألقى الصحيفة كي يخفف رحله * والزاد حتى نعله ألقاها *

بل لك أن تجعل حتى ابتدائية شبيهة بالعاطفة ولعله منصوبا بالجزم وما يعمم ألقاها

ولك أن تجعلها عاطفة وألقاها تأكيد أفاله ... ويجوز الوجهان في نحو بت

القوم حتى زيدا ضربته والثاني نحو ضربت القوم حتى زيد اضربته أما حتى ابتدائية

شبيهة بالعاطفة لكونها تاليه بعض ما قبلها ولا تكون عاطفة لا تعامل ما قبلها

غير مسلط على ما بعدها إذ زيد غير مضروب بذلك وإنما المضروب أخوه فتعين أن يكون زيد

منصوبا على الاشتغال أي حتى أهنت زيدا ضربته الفالو وأما إن لم ما بعدها بعضا مما قبلها يكن

في حقيقة ولا حكما نحو ضربت زيدا حتى عمرا ضربته فليست كالعاطفة وما بعدها في

حكم المستقبل فيترجح رفعه في نحو منزلا الحسانا ونصبه في نحو اضرب زيدا حتى عمرا اضربه وقد

تبين أن الناظم ارتكب أمورا لا تنبغي لأن الأول يشبه العاطف وأن لا كلام في العاطف وأن التجوز

بعطف المعطوف عليه معمول الفعل مع أنه الجملة وأن الملحق الشبيه به فالمنتقم على إزالته

التجوز فقال * * *

* وبعد عاطف بالعطف على * جملة فعل استقلت اوثر *

وألحقه بما زيد شبه العاطف وأزال التجوز فقال * *

* وبعد عاطف وشبهه بلا * فصل على جملة فعل اولا *

وزاد الرضي ان شبه الفعل كالفعل نحو مررت برجل ضارب عمرا ومن يفعلهما وانه يستثنى
من الفعل فعل التعجب فلا يتقدم النصب في نحو ما احسن زيدا وزعم الابهري لكون فعل التعجب
لجموده ويتجرد عن معنى الغرض جعلنا بلا نماء وكذا قال الكرماني قال الرضي الكافية ان الجملة
الثانية اعتراضية لا معمولة قلت وقد اهمل الناظم ما يحرز جميع ما مر وقلت

* وبعد عاملا وشبهه بلا * فصل اذا اما وعلا في *

* او شبهه ما لم يكن ما قدما * ابطل به الفعل كالزعم ما *

قوله انا كل شيء خلقناه بقدر قال الرضي لا يتفاوت المعنى في الآية بجعل الفعل
خبرا او صفة لا نه لم يرد تسليط الخلق على كل ما يقع عليه اسم شيء اذ الممتنعات
والممكنات الغير المتناهية التي لم توجد يقع عليها اسم شيء الكفاية وهي غير مخلوقة
بل المعنى خلقنا صفة بقدر خصص لفظة الشيء وصار المعنى كل شيء مخلوق كائن بقدر
وان جعل خبر الشيء عام اريد به الخصوص بعني بمعنى مخلوق للقرينتين الواضحة على
ذلك والمعنى كل مخلوق بعني مخلوق بقدر فالمعنيان واحد من الحيطة كلاهما وتبعه
نظيره فحكم الحكم عن اسناد الخلق الى ضمير تعالى لا عتبر بمجرد المخلوقية ولا وجه
لذلك فقول مغني الآية في قراءة الرفع على جعل خلقناه صفة كل شيء موصوف
بانه مخلوق لنا فهو بقدر وهذا يوهم بمفهوم الصفة ان ثم شيئا غير مخلوق لله وليس
كائنا بقدر وهو مذهب المعتزلة ومعنا ما على جعله خبرا لكل شيء اي موجود لا ب
ابدا عن شبيه المعدوم بمعنى خلقناه بقدر بما يوجد لا وهو مخلوق لله تعالى بقدر وهذا
المعنى متعين في قراءة النصب بتعين ان تحمل عليه قراءة الرفع وان يتحمل الاحتمال
الى خلق بوهم لمذهب المعتزلة فيصح دلالة رد عليهم واضح في التعجب ان الرضي لم يعتبر
مفهوم المسند اليه في الآية واعتبره فيما مثل به وهو كل واحد منهما لمن يكن اشتريته
بعشرين ونحوه كانك لم تملك مملوكا الا بشراء بك انت بمثل الثمن ما نحت كلا وقعته
وفرت اشتريته خبرا فادت هذا المعنى المراد وان جعلت كل فرد اشتريته صفة
وبعشرين هو الخبر افاد بمفهوم الصفة ان لك مماليك اخر لم تشترهم انت بل ملكتهم بغير
الشراء او بشراء غيرك لا بشراء بك انت لنفسك وانهم ليسوا بعشرين قط التفات
المراد والى هذه المسئلة اشار في التسهيل عاطفا على ما يوجب اختيار النصب بقوله
او كان الرفع يوهم وصفا مخلا واسما نافيا في الاعتبار كالتي بعدها لا تكن قال في الحواشي

ووقع في نسخة بعد قوله وبعد عاطف البيت، وانصب اذا ما خيف منه ان يلتبس معمول
بالوصف مختارا وفسره وكان قوله وفسرا إشارة إلى ما يقول من أسباب ترجيح النصب وهي
المسألة السادسة أعني أن يقع الاسم السابق جوابا لاسم استفهام منصوب
زاد في التسهيل أو يجاب به مضاف إليه المنصوب ولا حاجة إليه لأن الجواب إنما
لاسم استفهام انتقل إلى المضاف ونحو زيدا لمن استفهم به جواب أفلت غلام من
ضربت فكأنك قلت أي الغلمان ضربت وقد جمع ابن غازي مسألة إيلاء الهمزة ومسألة جواب
الاستفهام المنصوب في قوله متمما للنظم

كذا إذا النصب بعولا بنا ما * أو كان بجواب لاستفهام ما *

قوله إذا كان الفعل صفة الخ أي قلت إذا وقع الفعل صلة أو صفة أو مضافا إليه
كان في الاسم السابق قبل الموصوف بالفعل أو الموصول به أو المضاف إليه فقد وقع
قبل شغل ذي ضمير ما قبله معمول لما بعده لم يدخل فيما تقدم فلم احتاج إلى ذكره هنا ثم عطف
على الختام قلت وقوع الفعل صفة أو صلة أو مضافا إليه أعم من وقوع الاسم
السابق قبل الموصوف أو الموصول أو المضاف كما مثله الموضح ومن كونه نفس الموصوف
أو الموصول فيمتنع الاشتغال في نحو رجل أكرمته ضربت لأن الصفة لا تعمل في الموصوف
وما لا يعمل لا يفسر عاملا وفي نحو الذي أكرمته ضربت لأن الصلة لا تعمل في الموصول وما لا
يعمل لا يفسر عاملا وأما المضاف فيمتنع عود الضمير إليه من المضاف إليه حتى يتوهم
صحة الاشتغال عنه فكان ينبغي للموضح أن يدرج مسألة وقوع الفعل مضافا إليه
في قوله بعد أو قبل ما له الصدر ما قبله معمول لما بعده وعلى ما قررنا فمسألتا وقوع الفعل
صفة أو صلة يشملهما قول الناظم كذا إذا الفعل تلا ما لن يرد البيت إذا كان الاسم
المشغول بضميره قبل الموصوف أو الموصول فيصدق عليه أنه فصل الموصوف أو الموصول بينه
وبين الفعل وهما لا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما وما لا يعمل لا يفسر عاملا وقد يتوهم أنه
لا يشملهما إذا كان الاسم السابق المشغول بضميره هو نفس الموصوف أو الموصول
لأن الفعل إذ ذاك ليس تاليا ما لا يرد ما قبله معمولا لما بعده إذ لا شيء قبله بل الفعل
في تلك الحالة يكون هو نفسه معمولا لما بعده وليس هذا التوهم بشيء لأن الموصوف
والموصول يصدق عليهما أنهما لا يرد ما قبلهما أو ما هو معمول لما بعدهما أعم من أن
يكون المشغول بضميره ما قبلهما أو يكون هما أنفسهما إذ هما في الحالين موصوفان

بأنهما لا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما إن شاء الله فنحو ذلك ولا يجيء مثل هذا في حيز أدوات التحضيض لأن بضميره
قوله أو قبل ما لا يجيء في تفسيرا أو رفع الاسم السابق قبل ما لا يجيء فيجب في المشغول بضميره
قبل ما لا يجيء ما قبله معمول لما بعده ينتج فإذا كان المشغول بضميره أي نفس ما لا يعمل ما
بعده فيما قبله فلا احتياج إلى إفراده بقوله منا ومن ثم وجب الرفع إذا كان الفعل
صفة أو صلة قوله وكل شيء فعلوه في الزبر إن قلت ما المانع من كون فعلوه خبرا
وفي الزبر متعلق به وحينئذ يجوز النصب وإن كان مرجوحا قلنا فساد المعنى إذ نفي لم
يفعلوا شيئا في الزبر فضلا عن كل شيء إذ الزبر صحائف أعمالهم وهي تكتب بعد الفعل
قوله على الاسم تبع في تصحيحه ابن مالك فإنه قال إذا الفجائية لا يليها فعل فلا يعمل
فعل بل يليها مبتدأ أو خبر وأن المفتوحة مؤولة بمبتدأ والمكسورة لا ترد فيها مبتدأ وخبر
بل وفيما غير ذلك يقتضي خلاف كلام المغني فلا يلتفت إليه وإن كان ذكر رحمه الله عليه
ونظام كلامه يقتضي جواز النصب بعدها وإنما تدخل على الجملتين ونقل الأخفش وغيره فيه
كون الفعل مقرونا بقد فيجوز النصب بعدها وكونه غير مقرون بها فيجب الرفع لأن الأخفش
حكى عن العرب إيلاء إذا الفعل المقرون بقد وصححه أبو حيان قال فعاملتهم المقرون بقد عز
معاملة الاسم وعليه يحمل كلام ذكر وكأن ابن مالك لم يطلع على نقل الأخفش فإن كلامه
جنازته على ذكر وقد تسعف الغيب أنه من الزيادة لا يلتفت إليه وإن كلامه مردود وعليه
فتحصل ثلاثة مذاهب بحكاية الرضي الاتفاق على أنه لا يجيء بعدها إلا الاسمية وفاقا
بينه وبين الشرطية من أن الأولى تختص بالابتداء ليتما عند الجمهور فيجب
الرفع بعدها نحو ليتما زيد كلمته وأجاز بعضهم دخول الفعلية بعدها وعليه فلا
يمتنع النصب قبل وما يختص بالابتداء واو الحال نحو خرجت وزيد يضربه عمرو وما أ
فيجب مع المضارع المثبت لمنزلة الحال لئلا يلزم من النصب دخول واو الحال على المضارع
المثبت وأما مع غيره فيجوز النصب نحو خرجت وزيدا لم أضربه أو قد ضربته زيدا قد
ضربته قوله ما لا يجيء ما قبله معمولا لما بعده مثل لذلك بما التعجبية وأدوات
الشرط وأدوات الاستفهام والتحضيض ويبقى من أمثلته أداة الاستثناء نحو ما زيد إلا يضربه
عمرو والحروف الناسخة نحو زيد إني أحببته وليته قائم وأدوات العرض نحو زيد ألا تكرمه
وأداة التمنية نحو العرب على التمني ألا أجرا وكم الخبرية نحو زيد كم أكرمته ويبقى جواب القسم
ومن ثم ينبغي من زعم في وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم أن نافية وكذلك نصب على

الاشتغال بفعل يفسره ليس بينهم والاول بمعنى الاخر وفيه تابع اخر ومن ادات الاشتغال
ويقع الابتداء نحو زيد الا فانا احبه وما وان النافيتان نحو زيد ما اكرمته وان اهنته واما
لا يعمل النواصب وذو زج المرضع في باب لحن على ان لنا الصدر في جواب القسم خاصة ومن
كما في كلام المصنف فانه جعل نصب حب في قوله * آليت حب العراق الدهر اطعمه على
نزع الخافض اي على حب العراق ولم يجعله من الاشتغال لان اطعمه بتقدير لا اطعمه ومن
جواب حلفت والموصوف والموصول والمضاف كما في وان جنسي يرام ثم السابق الفعل
نحو زيدا انا ضربته فجمهور البصريين وهشام لا يجيزان النصب قال في النكت وفيه انه مخالف
لجعلهم زيدا اجله اخر قوله وكلام المصنف يوهم ذلك فرق بان انه لم يذكر هذا ا
القسم وعلى انه من اقسام الاشتغال بل هيانا لجمهور قوله اول الباب بفعل شغل
عنه فكانه قال بان لم يكن الضمير شاغلا عن الاسم السابق لغرض صحة تسلط عامل
الضمير على الاسم السابق بل ان يقع اذ شغله عنه فيلزم رفع الاسم السابق
قوله لم يعتمد كثير على تمام الصفة قال ابن سهل المازني قلت روايتها عن الاصمعي
فقلت رميت عنزا بالنصب ورواه عنه الهيثم يوما وهو في مجلسه فقال ما تقول في انا
كل شيء خلقناه بقدر فقلت نريد الرفع اولى لعدم ما يطلب الفعل وذكر ابن عامة
القراء ان النصب فيه فاجزوان القراءة سنة متبعة فقال سنة متبعة فقال فما الفرق بينهما
فعلمت مراده وتعاميت فقلت الرفع بالابتداء والنصب باضمار فعل قوله فيم ما
التحبية لا خلفة ان المستثنى بما مع اشتراط ضمير المبتدا في الجملة الثانية لانه لا
يمكن عود ضمير على ما من الجملة المحصورة وكانه استثنى نحو ما احسن زيدا وعمرو اكرمته
من باب الخلاف الذي ذكره في اشتراط الضمير قوله يمتنعان النصب انه يمتنعانه من حيث
العطف على الصغرى ويجيزانه من حيث العطف على الكبرى باضعف من جوازه في زيد ام به
ابتداء لحاجيه من زيادة تخالف الجملتين اختلافا كبيرا اسمية وفعلية ولو قال يضعف ان
النصب كان اولى قوله يجيزونه اي جواز استوى الامرين وان لم يكن في الجملة
الثانية رابط ومن كلام كلام الاخفش لانه مثل بعمرو لقيته وزيدا اكلمته وليس فيه
ما يعود على المبتدا الاولى من الثانية وذلك معرفة بانباء ولا اشتراط عنه بان
غرضه تعيين جملة اسمية خبرها فعلية ومعلوم ان تسمية المثال من فرع على
اعتبار الضمير باعتبار فيه على السلامة تعسف والذي يشعر به كلام ابن الحاجب في

ايضاح

إيضاح المفصل وصرح المرشد في تعليقه أنه هو عندي أن المعطوف عليه في الوجهين
هو الكبرى وأما أنها لما كانت ذات وجهين أي اسمية الصدر فعلية العجز روعي في العطف
تارة صدرها وتارة عجزها فحصل التشاكل مع هذا تارة ومع هذا أخرى وقد يقال مراعاة
الصغرى وحصول التشاكل بالعطف عليها حتى تشترط للمعطوفية الرابط بل
العطف إنما هو على الكبرى ذات الوجهين وإنما حصل تشاكل الصغرى وقال التفتازاني في
المطول وقد يقال على المنع لأن هذا الوجه ودقته وإن ذهل عنه الجمهور وخفي
عن كثير من الفحول انتهى. واعلم أن شبه الفاعل في هذه المسألة وأنه يشترط
فيه أيضا عدم الفصل بين الفاعل وما بعده من المشغول عنه وأن النحاة تسامحوا في جعل
المشغول عنه مفعولا به وإنما المفعول الجملة وفي جعل الفعل خبرا به عن الاسم
وإنما الخبر به الجملة الفعلية وأن الربط ذكر أن الوصف الناصب للمفعول به في هذه
المسألة كالفعل يشترط الوجهان أيضا فنحو زيد ضارب عمرا أو بكر أكرمته الوصف
الناصب للمفعول به كالفعل وأما إذا قلت زيد قائم غلامه وبكر أكرمته فالرفع أولى
من اسمي الفاعل والمفعول إذا لم ينصب المفعول به لم يتم مشابهتهما للفعل
إذ يرفع الضعيف الشبه للفعل نحو زيد حمار وقد أصلح ابن غازي النظم بما يحرز
نقص هذا الأمر فقال *

* وإن تلا المعطوف رشبهه الخبر * فعلا بلا فصل ترجح النصب *

* وأصلحه بما يحرز جميعهن فقلت *

* وتلو عاطف وشبهه على * كبرى بوجهين سوى ما أجعل *

* بمشتريا وكفعل فز جعل * وصف إذا نصب المفعول أعمل *

وقولي تلو يغني عن اشتراط عدم الفاصل لأن التلو يقيد الاتصال وهذا التحرير كلام صحيح
أيضا وقولي على كبرى بوجهين أي ذات وجهين إشارة إلى أن هذا التخفيف من أن العطف
إنما هو على الكبرى في الرفع والنصب جميعا وأنه لا يشترط اشتمال الجملة الثانية
على ضمير المبتدأ إذ هو لمن خالف المختار عند الموضح مما قد قررنا أنه صحيح في
التعليل خلافه وفيه قابل أخرى وهو أنه كما يصدق على العطف على ذات الوجهين
اسمية الصدر فعلية العجز كما أنه يصدق على العطف على ذات الوجهين عليهما
وهي فعلية الصدر اسمية العجز كما زاده ما في المغني في الكبرى ذات الوجهين

فيما يستوي فيه الوجهان في نحو كنت زيد لقيته وعمرا أكرمته وكنت زيدا أبوه ملكه
وعمرا أكرمته والعلة السابقة أي فمن مشاكلة الصدر تارة والعجز أخرى تقتضي
جواز الوجهين في هذا النوع أيضا وقولي سوى ما بعد الاستثناء من التنبيه الذي تسـ
الوجهين بعد إخراج ما التعجبية وغيرها مما لا يجوز فيها إلا الرفع وقوله كجعل نحو جعل الشارع
إلى غاية من أي في تنبيه قال المرادي في شرح قول النظم والرفع في غير الذي مر رجح أن الاجتنا
ومما يرجح فيه الرفع قراءة جنات عدن يدخلونها بكسر التاء وليس من هذا الباب لأنه يرجح
نعم عقبى جنات قاله المرادي ومن بينه علو أن البدل لا بد أن يحل محل المبدل منه
وفيه كلام ومما يرجح أيضا وأما ثمود فهديناهم بالنصب وحمل عليه الزمخشري
كما بدأنا أول خلق نعيده أي نعيد أول خلق نعيده كما بدأناه بحذف مفعول بدأنا
والكلام أنا أول مفعول بدأنا وإنما يترجح النصب لرفع المشغول عنه تلوا بلم
أو لن ولا تعد زيدا لم أضربه أو لن أضربه أو لا أضربه خلافا لابن السيد في الرفع مع
تلو ما على معنى تقول إن زيدا ما ضربته وإن كنت منه ثم ختم خلافا للكسائي ولم يتعرض لقول
النظم مما به أعمل وقع ما لم يمنع فكأنه تركه للحشو وقال الشاطبي يحتمل أن يكون
رابعا للترجيح أن الراجح من هذه الثلاثة فيستأنف منه لتيسير وأما المرجح فيما عدى في
الذكر ما دام بدا التعجب ضرب منع النصب في هذا القسم ولما رأى ابن غازي أن الناظم
فاته الاشتغال في المرفوع إنه ذكر المرادي في التنبيه الرابع أبدل بقوله وليجر
مرفوع كما نراتبه وذكر أستاذنا أبا عبد الله الصغير كان يستحسنه غاية ورد
الاستحسان فقوله يشرى ره لأنه أخص منهما يغني عن أنه ولم يذكر تحته في
إغناء المتأخر عن المتقدم بخلاف العكس فقوله إذ يكون صالحا للعمل فيما قبله
شرح لقول النظم إن لم يك مانع حصلا إذ لم يحصل مانع من التعبير ومن كون الوصف
لا يعمل فيما قبله أم الزائدة كالصفة المشبهة وما أشبه كالوصف المحلى بأل وأورد
على الناظم أنه إن أراد بقوله ذا عمل من يعمل فيما قبله أغنى ذلك عن قوله إن لم يك
مانع حصل وأغناه المتقدم منهم كان وإن أراد أنه عامل في الجملة صدق على الوصف
المقترن بأل فإنه عامل في الجملة إذ يعمل فيما بعده ولا يعمل فيما قبله فلا يكون رافعا
يفسر الشرط بل فيها بقوله من قوله إن لم يك مانع فيه فيكون هذا الشرط ضابطا بالكلية
والعين باختيار أداة ول ويخرج الصفة المشبهة والوصف المحلى بأل بقوله ذا

عمل

ممتنا

عملا فيما قبله ويكون قوله ان لم يك مانع حتم شرطا راجعا للتسوية اشارة الى ان الوجوه
الخمسة التي في الاشتغال المعلومة تجري كلها في المشغول عنه الرافع بعد ما يختص بالفعل
لا يشتغل عنه الا الفعل دون الوصف فلا يجوز ان زيدا انت مكرمه الا بالرفع كما يجوز ان زيدا
اكرمته وعلى هذا حمله الشاطبي او باختيار الثاني والمراد في العمل العامل بالفعل
في الحالة الراهنة فيخرج الوصف بمعنى الماضي لانه غير عامل بالفعل وان كان صالحا للعمل
ابدا اذ علته عليه الانه كرج خلفه الصفة المشبهة واسم الفاعل والمفعول مع الماضي جملة
بقوله ان لم يك مانع حتم فقوله زيدا انا ضاربه قال الشيخ ولا يرد بسببه الفعل لما يعمل
عليه اما قبل الاسم المجزوم نحو زيدا ان تضربه اضربه او بعد نحو زيدا انت تضرب عليه
ضاربه عمرو وكذا ادوات الاستفهام وحروف النفي نحو ان زيدا اضربه الثمر او هل زيدا ضاربه
البكر ان لم يجوز مروره باعتماده نحو زيدا ضاربه العمر ان لم يجوز يضربه العمر ان قال ابن
اذا قيل زيدا انت ضاربه ينبغي ان يكون خبر المبتدأ ظرفا والمجزوم فيما صحب له
المقسم له وجه بجريع ضاربه لانه ينسب له زيد رفا ما مقامه في البعض بتنسيق اللفظ
للبعض اخر وفيما مقامه يقتضيان الاعراب باعرابه تنبيه ... اذا كان المشغول وصفا
جاز تعدد الفعل والوصف فالتي في البسيط فقوله ولم تعطف العلقة بضمير منه اعملى
تقسيم العلقة بانه رتبا كما تعاطف الضمير ونص تقصي بالضمير نفسه وفي كلامه تنبيه على
ان معنى قول الناظم وحط مشغولا اي عن ضمير المشغول عنه لكنه لا شرط فيه في الكلام
ولا يقال عن المشغول عنه نحو زيدا في الدار اكرمته كما جرى به الشاطبي وقال ابن مالك في
قوله او باضافة جعله في حصول المشغول من الضمير فقوله او باسم مضافا اشارة الى
ان الاضافة في النظم بمعنى مضافا من اطلاق المصدر على المفعول نحو هذا خلق الله اي المخلوق
في الاضافة على حرف انتظار ونبه عليه انه فيما نحو زيدا مررت بغلامه ونبه الفصل
بعامله فيه او فيما اضيف اليه سواء كان العامل مجردا او مقرونا بالجار نحو زيدا ام يت...
راغبا فيه او ضربت ضاحكا في وجهه او مررت براغب فيه او براغب في علمه والفصل
بحرف الاشتمال صلته على ضمير الاسم المشغول عنه نحو زيدا اكرمت من اكرمه وتبع
المرضع الناظم في تفريع العطف بالجار على العطف بالمضاف مع انه قال في الجراحات الصواب
العكس لان النصب مع العطف بالمضاف احسن منه مع العطف بالجار والنصب في هذا
احسن منه مع العطف بينهما تنبيه ما قال ابن عصفور لم يجوزوا الجر فيما جر ضميره

نحو زيدا مررت به كان يجعل انما اذ تبع ضميره ولم يجعلوا انما انتصب ضميره نحو ابي امرؤ ابنه
والسماء رفعها ونحو ذلك فانهم انما لم يذكروا الجار لان اعمال الضعيف العامل يعني مما زاد ذكر لكان
يجزى بعض الكلمة دون بعض من الجار وفيه بحث لتعدية الفعل بما يشبه من النقل
في زيد فتأمله تنبيه يفتقد الا يعرف شغل الجار مع بقاء ابدا ومربا كلا في قوله
بشرط ان يكون التابع تفسيرا لا ملا والنعت في التابع قال الشاطبي وكلامه النعت شمل
البدل ونقل ابن عصفور فيه قولين واما التوكيد فيقدم في قوله فيرد العلة فيحصل
به البتة ولا غير المعنى للمذكور اولا والعطف فيه ضمير فيه فان كان بالواو جاز ان يكون
متبوعه وبه يحصل الربط نحو زيدا ضربت غلامه فقوله فيقدر جاوزت زيدا مررت به
اعترضه اللقاني بان المرور مع المحاذاة لا المجاوزة بدليل قول الشاعر *

امر على الديار ديار ليلى * اقبل ذا الجدار وذا الجدارا *

فانه لا يمكن تقبيل جدار الديار وفيه مجاوزتها قلت وفي القاموس وجاوز به جاز
عليه وفيه ان يكون بمعنى مر في ابيات افضل المرور على جداراها فتم ومن الصلاة … في
انه تم القيام لما قال لا حجة فيه واعلم انه قد يقدر فعل المذكور فيعمل بالجار
… فانه لا نحو زيدا شكرت له اي نصحت له ذكره في الحواشي ونقل عن
ابن الحاج انه يجب ان يقدر من المعنى ليلا يجيء … اقرب من الظاهر فيقدر في
زيدا شكرت له حمدت وفي زيدا نصحت له ارشدت وقد يجاب عن تقدير المماثل
بعدم تسليم لزوم … فرق المصحح للحذف هذا النوع متعدد الكلام …
والثاني نحو زيدا اهنت غلامه فيقدر اهنت زيدا فقوله او غضب عليه لا يجوز
عند الجمهور نحو … الفعل الناصب ضمير بحرف فيكون ضميره الاسم المتقدم في محل
النصب فينتصب الاسم المتقدم تطابقا للمحل وفي … اجازة ذلك فانه
ضعيف لعدم الاختصاص في المصدر المدلول عليه بفعله فقوله واحمد فقال
عليه لا يجوز في غير الفرداني نصب احمد بتقدير او جد … بالقرينة كما سبق
عكسه في قوله منتصب لكنه غايته ان يكون مرجوحا فقوله وغيره يرجح
ابتدائيته لعدم تقدم كالب الفعل وسواء الرفع … بعد ما يختص
بالفعل لضرورة التقدير لا الاشتغال في المرفوع على خلاف القانون من وجوب
صحة عمل المشغول في المشغول عنه وسيرد ما يؤخذ منه الجواب ومن الامثلة

المرفوع

المؤخر لا مانع له منه لانه عرض مع تأخيره وإنما المانع خيفة التباس الفعلية بالاسمية
بالمانع عارض للمعمول لا للعامل فيصح الاشتغال باعتبار ذاتي العامل لكن ينبغي أن يكون
ذلك مع زوال المانع بتقدم طالب الفعل بلا مجوزة نحو زيد رأيته كما عليه الجمهور لوجود
الالتباس خلافا للحميدي وابن عصفور

* مبحث التعدي واللزوم *

قوله وفي تعرفه إشارة إلى أن تعرفهما والعلم بأنما تنصب الخبر لا المفعول إذ بدا يعلق
عليه مفعولا لا مجازا يدل على قيد في علامة المعرف فخرجها بكانه فإن قال أن تتصل بها هاء غير
مصدر به على وجه لا تكون خبرا فلا يبقى بشرح كون علامة المتعدي من قول الناظم في عكس
ذلك الغير لا يعتبر في تعريف اللازم المشار إليه بقوله ولازم غير المعدي أي غير قابل
علامة المعرف أي ما لا يصح أن تتصل به هاء غير المصدر اه ولا يخرج عند الناظم مثل
يسلط النفي على ذلك الغير بحيث يقال ما لا يصح أن تتصل به هاء ضمير غير المصدر على
وجه لا تكون خبرا لا نحو يصور بالا يصح اتصالها به اصلا وما يصح لكن على وجه تكون خبرا
مع أن هذا الثاني حال الناقص فيفسد التعريف والحاصل أن الفعل إما أن يصح أن
تتصل به هاء ضمير غير المصدر أو لا الثاني اللازم والأول إما أن تكون الهاء فيه خبرا أو
لا الأول الناقص والثاني المتعدي ويسمى المتعدي أيضا واقعا ومجاوزا كما يسمى اللازم أيضا
قاصرا وغير متعد قوله أن يصح إشارة إلى أن قول الناظم أن تصل على حذف مضاف أي صحة
أن تتصل لأن العلامة القبول لا الحصول بدليل تمثيله بعمل بدون اتصال الهاء وقوله بها ضمير غير
المصدر زاد لفظ ضمير لإخراج هاء السكت نحو فهه فرجه بأنه ليس في النظم ما يخرجها فعلا
غير ملحقة بدليل قوله فاء غير المصدر أي مصدر ذلك الفعل لأن كل مصدر له عود الهاء
على مصدر فعله أخيرا على المتعدي نحو لا أجبته بمو أهل في العلامة إذ الهاء عائدة
على غير مصدر أحب الذي هو المحبة بل على مصدر فعل آخر وهو كرم وكذا يقال في عبارة
الناظم ثم في دخوله في أفعال لازمة بأنما تتصل بها هاء الظرف كما تتصل بها هاء المصدر
فقد استشكل فيها بعض المتعدي غير مطردة وعلامة اللازم غير منعكسة والجواب
الجاري بأن غير الزيادة وانعكاسه يتصل باللازم حتى يتوسع في ذلك الضمير وينصب
نصب المفعول به فيصير الفعل متعديا ويكون اتصاله في قوله الأخير وجه نحو الليل
سرته ويوما سهرناه قوله أفعال المصنف كما فعله في النسب بأن مسألة التوسعة تتردد

إذ قولهم إن اشترط بعضنا أن تفعل قوله إذا شئت والتوسع لا تشترط فيه إذا شئت
إنما يقال في اسم ورد أيضا لأفعال اللازمة للبناء للمفعول فإنما تتعدى به ولا
تشترط فيها البناء المذكورة فالعلامة غير منعكسة لا يقال العلامة تقتضي يشترط كلها
لأن أحكام لها تقول قد رفعنا في أول هذا التقييد أن العلامة التي يشترط كونها
من المتعددة كعلامة الاسم والفعل وأما إذا كانت واحدة فما عند أنها لم يشترط
فيها ذلك نعم ينبغي أن يميز الحد إدخال بالنائب من باب المرفوع وأجيب عن
المذهب في تلك الأفعال مع صيغتها أصلية أو محولة بأن البناء المذكورة تشترط فيها
تعذر إغاثة ما في الباب إنما نابت عن الفعل بحركة فيهم ومع قوله أن يبنى منه
اسم مفعول تام قال الدماميني فيه دور لأنا لا نعرف أنه يبنى من الفعل اسم مفعول
تام حتى نعلم أنه متعد وبالعكس وأجيب بأنا لا نسلم توقف معرفة أنه
يصاغ منه اسم مفعول تام على معرفة تعديه بل يعرف ذلك بالنظر إلى استعمال
العرب كما أن صحة وصلها فيهم غير المصدر إنما تعرف بذلك ثم حقه أن يزيد
بلا إذن كما في التسهيل احترازا من نحو مر في قوله تمرون الديار فإنه إذا قيل
الديار ممرورة وليس بمتعد بل الناصب الجار توسعا قوله أن ينصب المفعول
به كون الناصب الفعل هو مذهب البصريين وهو الصحيح لأن العامل الطالب
وقال هشام الكوفي وهو معاوية الملقب بالضرير الناصب الفاعل للزوم أن
فاعل المفعول ينصب مع وجود الفاعل ويرفع مع فقده ورد بانتقاضه بنحو أو
إطعام يتيما إذ لا فاعل ملفوظ ولا كالملفوظ بل هو محذوف كما في ضرب زيد
وقال الفراء الناصب مجموع الفعل والفاعل لأنهما كالشيء الواحد وهو يعمل بعض
الشيء ويبطله جواز الفصل بينهما فليسا كالشيء الواحد من كل وجه وجواز
حذف الفعل نحو زيدا لمن قال من أضرب وجواز تقديمه على الفاعل من فعله ومن فاعله وقال
خلف الناصب معنى المفعولية لأنها قامت بذات المفعول لا منفصلة
ورد بأنه لو كان كذلك لنصب في ضرب زيد فلا لزوم بين المفعولية والنصب بل ينفكان معا
قوله الثالث اللازم زاد في التسهيل قسما آخر فقال وقد يشتهر بالاستعمالين
فيصلح للاسمين وهو نوعان ما يتعدى إلى شيء واحد بنفسه تارة وبالحرف
أخرى كنصحته ونصحت له وشكرته وشكرت له وكلته وكلت له ووزنته ووزنت له

ثلاثة مذاهب فقيل قسم برأسه وقيل الأصل التعدي بالجار وحذف توسعا وعليه درج
الموضح فعد وقيل الأصل التعدي بنفسه والجار زائد وما يكثر مفعوله في حال التعدي فاعله
في حال اللزوم نحو فغر فوه وفغر فاه ورشح الإناء وغضته وجبرت يده وجبرتها فائدة فرعى الرمح
الآلة بعيب وعمر المنزل وعمرته وسدد ونسته الريح وعفا وعفته السيول وسالت الرابية
وسرتها ورجحت ورجحتها ودان الرجل ودنته من الدين وملك وملكته قوله ولا يبني
منه اسم مفعول تام أي فلا تقل مثلا حفظه زيد بالكم إلا داخلا من في نحو قوله تمرون الديار
فإنه لازم مع أنه يبنى منه اسم مفعول تام لكن شذوذا لا بالاطراد قلت لا يحتاج إلى ذلك
إذ ليس شرط العلامة إذا كانت متعددة الانعكاس بل شرطها كما الاطراد فقط ولذلك
قلنا في علامة المتعدي السابقة ومنه قوله أي يبنى منه اسم مفعول تام حقه أن يزيد بالمراد
قوله مربعه فلا يلزم أنه غالبا إن شرطه عدم المانع كالمرض فلا يرد أن من أفعال السجايا
حسن نعم إذا كان شرطه الشمول للطعام مع أن الحسن وشرط شمول الطعام يزول أن
عند المرض وتفسيري نهم الممثل به في النظم بشرط شمول الطعام هو أفولها يسرع بها نحو تتميم
وابن سيده والفيروزبادي وخلاف قول المرابطي إنه بمعنى كثر الله به أي كثرة الأكل عوض
فيه مجيئه ومثل أيضا بنهم في أفعال العرض وفسره المرعم ويصير أن يشبع مع أن الموضع
قال في الحواشي لم أر مجيئه بهذا المعنى إلا مرجحة وقول الشارح أنه إذا طال الكلام ليس لازما
اعتراضا وقد يكون المراد أنه بذلك المعنى يستعمل مبنيا للمفعول أيضا كما في القاموس
فيكون متعديا والوصف منه منهوم ومنه الحديث منهومان لا يشبعان طالب علم
وطالب دنيا قوله أو عرض يقصد به التجدد فإن كثيرا من أفعال العرض بالتفسير
المذكور متعرفة كعلم وفهم قال اليمني قد يقال إنشاء العلم والفهم أن يكونا ثابتين قوله
أو على نظافة في الطاهر دخول ما دل على نظافة أو دنس فيما دل على عرض لعدم تجدده
عليهما بأن الطهارة والنجاسة وصفان غير لازمين وليسا حركة جسم قاله يس قلت
الصواب أن النظافة والدنس قد يكونان لازمين فلا يكونان عرضين فيغير العرض
والنظافة والدنس عموم وخصوص فلا يغني أحدهما عن الآخر قوله أو على وفق وعدة
فاعله في قال في المغني وزعم ابن بطال أن الفعل ومطاوعه قد يتفقان في التعدي نحو ثنيته
نحو استفهمته الخبر فأفهمنيه واستطعمته الحديث فأطعمنيه واستعطيته درهما
فأعطانيه والأمر نحو استفتيته فأفتاني واستنصحته فنصحني والصواب

ان هذا كله من باب الطلب والاجابة لا المطاوعة وانما حقيقة المطاوعة ان يدل احد
الفعلين على تأثير والآخر على قبول فاعله لذلك التأثير فالفرق بين الاجابة والطلب
وبين المطاوعة ان حصول الاثر من مقتضيات المطاوعة وداخل في مفهوم المطاوع بالفتح
اذ معناه تحصيل الاثر وجعل الزائد متصفا به واما قولك علمته فلم يتعلم وفهمته
فلم يستفهم فالفعل الاول مجاز كما صرح به البيضاوي اي حاولت تعليمه وتفهيمه
وفعلت اسبابهما فلم يحصل تعلم واستفهامه ولو ابقي الفعل على حقيقته وارادة معنى
انه وضع له لتناقض الكلام اذ يصير المعنى حصلت تعلمه واستفهامه فلم يتعلم
ولم يستفهم واما الطلب فليس من مقتضياته ومفهومه حصول الاجابة وانما الاجابة
مترتبة عليه مسببة عنه تارة وتوجد تارة انتهى قوله وافعنلى فالابداع فيه متعد
كقوله قد جعل النعاس يغرنديني * ادفعه عني ويسرنديني *
اي يغلبني وكلام الكتاب لزوم لزومه وقد قال الزبيدي احسب من ابنيته متعديا
وزاد في المغني امورا لا يكون الفعل معها الا قاصرا منها كونه على وزن فعل بالضم كشرف
وكرم لانه وضع على السجايا وشبهها ولذا يصير المتعدي قاصرا اذا حول الى فعل
للمبالغة والتعجب نحو ضرب الرجل وفهم اي ما اضربه وما افهمه ويستثنى رحبتكم الدار
وان بشرا طلع اليمن فتضمن معنى وسعتكم وبلغ اليمن والثالث لهما ومنها كونه
على فعل بالفتح او بالكسر اي وصفه على فعيل نحو ذل وقوي ومنها كونه على افعل
بمعنى صار ذا كذا كاغد البعير واحصد الزرع اذا صار ذا غدة وحصاد ومنها كونه على
استفعل الدال على التحول كاستحجر الطين وقوله ان البغاث بارضنا يستنسر اي
تصير كالنسر في القوة ومنها كونه على انفعل كانطلق ومنها كونه رباعيا مزيدا كاحر
نجم ومنها ان يضمن معنى فعل قاصر نحو ولا تعد عيناك عنهم اي لا تنب فالذين يخالفون عن امره
اي يخرجون فاغوا ابه ان تعزموا واصلح لي في ذريتي اي بارك فيهم لا يسمعون الى الملأ
الاعلى اي لا يصغون سمع الله لمن حمده اي استجاب وقوله يجرح في عراقيبها نصلي
اي يعيث ومنها ان يدل على لون كاحمر واخضر وادم واحمار واسمار ومنها ان يدل على
خلقة كدعج وكحل وشنب وسمن وهزل قيل في فصيحه ثعلب في باب المشدد وكان
يتعجب من صنعته قال ولا يجوز عندي ان يصير بعلب يتعدى مثل انه لا يكون عندي صاحبه
متعديا ويرده قوله تجاوزت احراسا اليها ومعشرا وايضا الخليل يتعدى ومن قليل

وسال الحكم بن قنبر ابا زيد عنها فمنعها وسال يونس وابا زيد فجمع بينهما وعند الستة
في هذا العرب فمنعوا يتعامسون فقال يونس يا ابا زيد كم من علم استغنى قال كنت سيبويه قلت
في الناس تجعل وتعامس او اعتسف لتعقد واحرف العربية فقوله ان يتعدى بالجا
انتهى كالناظم من الامور التي يتعدى بها الفعل القاصر على الجار لان الذي يعني به الفعل
اللازم بعينه واما ساير ما يعني فان الفعل القاصر يتغير به في صيغة اخرى ويكون
المحكوم عليه باللزوم ليس هو المتعدي بعينه بل يفرع عليه بقطع نعم التضمين
تبقى معه صيغة اللازم ايضا لكنه قليل ومختلف في انه يقاس او يقتصر على
السماع فلذلك تركه ايضا وقد ذكر في المغني سبعة امور يتعدى بها الفعل القاصر
واراد بتعديته نصبه المفعول به فقط فلذلك لم يعد منها حرف الجر المقتصر عليه هنا
واراد بتعديته بما اعم من بقاء صيغته ومن تغيرها ولهذا ذكر همزة النقل وهي همزة
التعدية في المعنى ورد نحو اذهبتم طيباتكم ربنا امتنا اثنتين واحييتنا اثنتين
والله انبتكم من الارض نباتا ثم يعيدكم فيها ويخرجكم اخراجا قلت ـــ وتقدم في باب
ما ينصب مفعولين ثلاثة اقوال في ان التعدية بالهمزة قياسي او لا فراجعه الثاني الف فاعل
تقول في جلس زيد ومشى وسار جالسته وماشيته وسايرته الثالث كونه على فعل
يفعل بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع لافادة الغلبة نحو كارمني فكرمته اي غلبته
في الكرم الرابع صوغه على استفعل للطلب او النسبة الى الشيء نحو استخرجت المال
واستحسنت العلم ومن ينقل المتعدي لواحد الى اثنين نحو استكتبته الكتاب واستغفرت
الله الذنب والغالب ان الذنب لتضمن معنى استتابه فاذا جاء على اصله لم يجز تعديه
من الثاني الا بحرف وهذا مذهب ابن عصفور وهو الصحيح خلافا لقول الاكثرين ان استغفر من باب اختار
الخامس تضعيف العين نحو فرحته ومنه قد افلح من زكاها وقوله الذي يسيركم في البر
والبحر وقول ابي علي ان التضعيف في يسيركم للمبالغة لا للتعدية لان سار يتعدى كقوله بارض
قبيحة من يسيرها … مردود بان سيرته قليل وسيرته كثير فلا يكون مبنيا عليه بل لانه يجوز
ان يكون تعديه في البيت على اسقاط الجار توسعا والنقل بالتضعيف سماعي في
القاصر ومن كلام من ذهب كثيرا وقيل قياسي في القاصر وقيل قياسي في المتعدي لواحد
السادس التضمين نحو سفه نفسه بتضمنه معنى امتهن او اهلكها السابع اسقاط
الجار اسقاط الجار توسعا ومن نوع التعدي بالحرف كما يجيء كلام الناظم

غير

والموضع ورآه الكوفيون فتح عين فعل المكسور نحو كسرت زيدا وكسرته اذا سترته وكسوته
ثوبا اي اعطيته وشتر عينه وشترتها انا ثلاثة قال في المخصص ومن اعتنى من باب المطاوعة
يقال شترتها بالفتح بشتر بالكسر كثرمه وثلمه فثلم ومنه كسرته الثوب فكسيته
بالمكسور متعد لواحد والمفتوح لاثنين فقولها كعيت منه قال الرضي في الجار والمجرور
في محل النصب على المفعول به ولذا يعطف على الموضع نحو وارجلكم عطفا على برؤسكم

* وقول الشيخ

* فاء تجر من دون عذر ان الراء * ودور معاد بلتزع الفواعل *

والتفسير اي المجرور في موضع منصوب لحمله مع الجار ودون الجار ثم موصل الفعل اليه
كالهمزة والتضعيف ثم بما كان من تمام صيغة الفعل والجار منفصلا عنه كالجزء من
المفعول توسعوا في اللفظ وقالوا انهما في محل النصب ثم ان التعدية بالجارة تختص
اللازم المتعدي يتعدى بالجار لغير ما تعدى له بنفسه وكلام الناظم والموضح
ثم يابى ذلك اذ تعدي اللازم بالجارة ينافي تعدي غيره فيهما نصا على ان المتعدي
لازم بالنسبة لما تعدى له بالجار فيمكن ان يندرج في كلامهما بنزال اعتبار
واعلم ان التعدية بالجار تجري في جميع افراد اللازم بخلاف ما تقدم من الافعال اللازمة
ثم يتعدى بها ولا تحرك وعرض وانكسر فليس بمنصوب ثم تقول مررت لها في عرض
في وانكسر الغصن من اعلاه ونحو نعت بالتعدي بالجار سوى من اقوالها نعمته
وشكرته ولذا كثر ذكر اللام كنبع بيه قول الحرمي انما باللام ابهم وجعل الرضي
تعديتهما باللام وبانفسهما سواء وقال ابن ابي الحكم بتعديهما ابدا مع اللام
وبدونها بمعنى واحد في التعدي واللزوم بحسب المعنى ومن يرى انه متعد اجماعا
فكذا مع اللام فهي ادخل في ... ومعه انه يرونها متعدا اجماعا غير ... بنفسه
فرعنا الخلاف اول الباب ثم اذا سلم ثبوتها لا يستبعد اليه فليس كونه متعديا
واللام زائدة باولى من كونه لازما وحذفها توسعا بل فيرجح مثل ابن عمرو الحرمي
اذ ليس دعوى الزيادة اكثر الحذف بالنسبة اليها وعلى كل يجوز تضمين لزيد
وعمرا بنصب ... اعتمادا على الحمل لانه ... في البعض فقولها كما عسل

* الطريق الثعلب * مثله قول الاخر *

* تحن فتبدي ما بها من صبابة * ويخفى الذي لولا الاسى لقضاني *

قوله وذلك في أن وأنّ وكي قال في الحواشي ويطرد أيضا في كي نحو جئتك كي تكرمني والجنة

والمفعول له نحو جئتك إكراما لك والجملة المعلق عنها نحو فلينظر أيها أزكى طعاما

يسألون أيان يوم الدين لئلا شغر مثل قام زيد والحذف في مثل واجب قوله وترغبون

أن تنكحوهن يحتمل في أن الحذف في الآية لإجمال اللبس كما هو ظاهر من جواب المرادي إذ قال

إنما حذف لقرينة أو لغرض الإبهام ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن ومن يرغب عنهن

لدمامتهن وفقرهن اه أراد ابن مالك أنه يفرق بين اللبس والإجمال ويسمى الإجمال اللبس فيعبر

بجواب عنه بذلك لكن هذا غير ما منعه نعم الجواب بأنه لا يمتنع لما سبق أن الإجمال من مقاصد

البلغاء بل إذا كان الكلام محتملا لمعنيين متضادين كان من النوع المسمى في البديع

بالتوجيه كقوله

ويرغب أن يبني المعالي خالد ... ويرغب أن يرضى صنيع الألائم

أنشده ابن السيد بأن قدر في أوله في وفي ثانيها عن وإن عكس فذم ولا يجوز أن يقدر فيهما

في أو عن لتناقضه بالبيت إذ هو في احتمال المدح والذم كقول من قال

خاط لي زيد قباء ... ليت عينيه سواء

فسل الناس جميعا ... أمديح أم هجاء

وفي بعض ما يخص الحذف بعينه بأن ذكر ذلك الحذف كان الحذف أجوز وأنّا أن بين

خلافه فيمتنع الحذف لوجود اللبس لا الإجمال وذلك نحو رغبت في الذي رغبت أن

تفعله يجوز أن أردت في أن تفعله وإن أردت عن أن تفعله وجب التصريح بعد تامل

من أن محل أن وأن وصلتهما بعد الحذف نصب عند الخليل وأكثر وعليه درج الموضح

حملا على الغالب فيما ظهر فيه الإعراب بعد الحذف قال سيبويه بعد أن ذكر قول الخليل ولو

قال إنه جر لكان قويا وله نظائر كقولهم لاه أبوك فنقل جمع كابن العلج وابن مالك والرضي

أن الخليل يقول أن الموضع جر وذكر بقول أنه نصب والخليل مصرح بأنه نصب وأما

كي فلم يجزم بواحد من الوجهين واختار السيوطي كون المحل جرا وقوّاه بصحة تقديم أن

وصلتها على الفعل في نحو أكرمتك أن قام أنا فاضل مع الاتباع على نحو تقديم المفعول

في نحو عرفت أنك فاضل وبقوله

وما زرت ليلى أن تكون حبيبة ... إلي ولا دين بها أنا طالبه

بعطف دين بالجر على محل أن تكون ويجوز أن يكون على توهم اللام واغتفر

بان الحمل على العكس على المحل اولى من الحمل على العكس على الترتيب ورد بان يكلس
ابو حيان الفاصح مطرد ورد مذهب الاخفش الاصغر علي بن سليمان البغدادي الى الجواز
الحذف مع غير ان وان وبطلتها اذا تعين الجار كان وان معهما نحو بريت القلم السكين وقال
ورد في ذلك بحمل اعني غيره اما على الشذوذ ونحو لاقعدن لهم صراطك المستقيم اي
عليه ونحو ولا تعزموا عقدة النكاح اي على عقدة تمرون الديار وابن حمل ذلك على التضمين الا ن
الجمهور على انه قياسي اذ به لزموه الكتاب وبه تفسروا اعقدة النكاح تجوزون الديار واما
لكثرة الاشتغال كثرته الرجال ورد مذهبه الشارح لانهم كانوا ينتجعون كثيرا فيحتاجون
الى الاخبار عن ذلك مما يهم اليها غالبا وفي شرح المغرب لابن عصفور ان الاخفش الاصغر
يقول ان الفعل المتعدي لاثنين احدهما مسرح والاخر مقيد بالجار يجوز حذف الجار معه حيث
تعين الوصول الفعل بالمفعول وان لا يجوز ذلك فيما سوى التعدي لواحد بحذف الجار اي مثل
ذلك ذهب ابن الطراوة بجر الجار عندهما بريت القلم السكين وقبضت الدراهم زيدا
واخترت الرجال عمرا واختار موسى قومه بخلاف مررت بزيد وسرت زيدا فلا يقاس عليه عند
الاخفش المذكور فيما سوى حذف الجار عنده وبه كنه اي تنبيه اذا حذف
الجار وانتصب المجرور فقال ابن هشام ناصبه الفعل نفسه اذا كان عاملا بحلال مع
الجار ولما حذف الجار ظهر العمل الذي كان مقدرا وقال الكوفيون ناصبه اشعاره
الجار لان حذف الجار بعد عندهم يقتضي النصب بعد قال ابو زيد فانما انتصب ط
الخبر بعد ما بان احدثه الجار لما حذف وبه يجعل هنا قوله وان خ مقيد لفظا او تقديرا
ما سنلحق ومواته فلم يجتمع في مفعول واحد كونه فاعلا معنوي وكونه مقيدا بالجار
لفظا او تقديرا نحو كلمت زيدا الطعام ووزنته المال ووهبته العبد والجمع بين معمولي
ما ذكر ابو حيان ويمكن مقتضيهما انتهيا وكل للتقديم والتاخير فاجاب
الدماميني بمنع كون زيد في تلك الامثلة فاعلا معنويا لان مفهوم تلك الافعال لا يقتضي
حصول الاثر منا حتى يكون زيد فاعلا ذلك الاثر فانك تقول كال الزيد الطعام ولم يوجه
اياه ووزن له المال ولم يسلمه اليه ووهبه العبد ولم يقبله بخلاف اعطيت زيدا درهما
فان كون زيد عاطيا اي الدرهم ان اخذ الدرهم داخل في مفهوم ان اعطى اذ معنى اعطيته
جعلته عاطيا ولو سلم فيحمل على الترجيح المعنوي ثم لا يعارض بالتاخير فانتفى الترتيب من
البعض وفيه نظر بل الظاهر ان التعويل على الترجيح البعض لكونه سببا

وبه يتحد مقتضى المنع والتسليم قوله اذ كان كلاهما او الاول ضميرا متصلا يجب فيه
تاخير المفعول الثاني بل انما يمتنع توسيطه فقط ويجوز تقديمه على الفعل فيقال في
نحو الدرهم اعطيتكه اياه اعطيتناكه درهما ونحو ذلك مانع من التقديم غير التاخير نحو
اردت ان اعطيكه درهما قوله او ضمير الثاني يعني انه يمتنع تاخير الثاني لئلا يعود الضمير
على متاخر لفظا ورتبة واذا امتنع التاخير بقي جواز التوسيط والتقديم فتقول اعطيت
مالكه تقول اعطيت المال مالكه ولا اعتراض علينا قوله اذ كان محصورا كما اعطيت
الزيدين الا زيدا قال بعض الحواشي اذا تعارض خوف اللبس وكون الاول محصورا فيجب ان
يراعى الاول للبس فاتت مراعاة الحصر وان عكس لم تراع الحصر مثل اللبس اذ يقال
يراعى الحصر فيؤخر الاول ويرتفع اللبس بالقرينة كان يقال ما اعطيت بشرا الا غلامي
الا زيدا فان رفع اللبس بزيادة غلامي قوله او ضميرا والاول ظاهرا يعني انه يمتنع
تاخير الثاني لكونه ضميرا يجب وصله بالمفعول لئلا ينفصل مع تاتي الاتصال بالاول
التقديم والتاخير والاولى ان يقال انه يجب توسيط الثاني وتاخير الاول قوله ويجوز حذف
المفعول فلا يكون حذفه واجبا كما في التنازع اذا اعمل الثاني واعمل الاول في ضمير فضلة
نحو ضربني وضربت زيدا وقد اشتهر تقسيم الحذف الى اقتصار واختصار وعبروا بالاول
عن اسقاطه نسيا بحيث لا يكون المحذوف ثابتا في النية والتقدير ولا يحتاج الى قرينة
بل المتعدي منزل منزلة اللازم لعدم تعلق الغرض بتعليقه بمفعول الا اما
لتضمينه معنى يقتضي اللزوم نحو فاذا افضتم من عرفات فان افضتم من افضت الماء
بمعنى صببته بكثرة ثم ضمن معنى دفعتم فترك المفعول الذي هو انفسكم من موضع كذا
وصبوا كذلك واما للدلالة على التعميم في افراد الفعل من غير تعليقه بمفعول اما
مع تعميم نحو يحيي ويميت اي يفعل الاحياء والاماتة بمعنى كل احياء وكل اماتة او
مبالغة بلا تعميم اي يفعل الاعطاء مبالغة واما للكناية بالمطلق عن المقيد
تنبيها على الخصوص والثاني المطلق في ذلك المقيد مبالغة كقوله

شجو حساده وغيظ عداه * ان يرى مبصر ويسمع واع

جعل مطلق الرؤية والسمع كناية عن رؤية محاسن الممدوح وسماع الثناء
عليه تنبيها على انه لا يرى رؤية في الدنيا ولا يسمع الا متعلقا بمحاسنه
زيادة مبالغة وادعاء وعبروا بالثاني الاختصار واسقاطه لشيء مع قرينة تدل عليه

عليه

منزلة المذكور فيكون منونا مقدرا وبهذا سقط ما انى تعرض له الموضح هنا حسبما
يظهر من امثلته فالمحذوف قسمان محذوف مقدر ومحذوف غير مقدر وكتب النحاة
كافية بهذا وبالنزاع في المغني في تسمية ما ليس بمقدر محذوفا ما انه الفعل منزل منزلة
اللازم فلا مفعول له اصلا فتبين انه محذوف واعترضه الشاطبي بانه يسمى
محذوفا بالنظر الى طلب الفعل المتعدي المفعول في اصل الوضع غاية ما في الباب انه
غير مقدر عند استعمال المتعدي فيه منزلة اللازم قوله الغرض في ذكر هذه الاغراض في
كتب النحو تطفل على علم المعاني كذكر اغراض النيابة عن الفاعل قوله واما بعضها منه
البيان بعد الابهام نحو فلو شاء لهداكم اي فلو شاء هدايتكم اجمعين ومنه دفع
توهم غير المراد ابتداء كقوله

وكم ذدت عني من تحامل حادث * وسورة ايام حززن الى العظم

اذ لو قيل حززن اللحم لتوهم قبل ذكر الى العظم ان الحز لم ينته اليه فيورد الى ذكر
قوله الى العظم فلم ينبه بل بذلك ذكر اللحم محذوفا ومنه التمكن من ذكره مع بعد كان
مما يلفظه دون ضمير لغرض كقوله

قد طلبنا فلم نجد لك في السؤدد والمجد والمكارم مثلا

اذ لو قال طلبنا لك مثلا لفات تنبيها فلم نجد لك بالضمير مع ارادة رغبة في ايقاع عدم
الوجدان على صريح اسم المثل وحذف لئلا يراجع المحروم بطلب مثلك ومنه اجادة
التعميم مع الاختصار نحو والله يدعو الى دار السلام اي كل احد ومنه اخفاؤه عن
السامع والتمكن من انكاره ان مست اليه حاجة نحو ضربت اذا لم يخف كبد من
تعني وقصد الاخفاء على حاضر يعلم لو اردت ان تنكر او يكون مضروبك زيدا ان
احتجت لذلك قوله وغير ذلك يشمل ما اشتمل على النحو تيب المذكور في النظم وزاد في
التسهيل الباقي بعد حذف عامله نحو خيرا لنا وشرا لاعدائنا وزاد في الجامع المعني
المعمول الثاني المتنازع فيه حيث اعمل الاول والثاني المتنازع فيه نحو ضربني وضربته زيد
والعائد في الصلة ان وجد معه داع نحو جاء الذي ضربته فيها ان قيل والواقع منادى
بناء على ان يا في نحو يا ليت حرف للتنبيه لا للنداء وحذف المنادى وان بقي الحكم
وقد تقدم ما فيه في بابه قوله ان علم اي بوجه يوجب الفهم المثال الاول اعني
الفرع مع علم بحضور معناه الاول لان الحال الطابق لا احتمال فيه ومثله قولك لم فهم

4 ب التأكب

حرفيته حرفية ان حرف او سمات ولم يصرح في افعال ادا انشال نحو كان زيد الا عالما في
وفي المثال الثاني على بحضور يقال رايته لا التهاب للسعير يقال رايا زاده موضع وفي الثالث على
بحضور السؤال عن متعلقه ومثله ماذا التهاب بكم فالواقع فيها وزاد في التسهيل ذكر مسببه
كقوله

✦ اذا تغنى الحمام الورق هيجني ✦ ولو تسليت عنها ام عمار ✦

اي هيجني فتذكرت ام عمار ولو تسليت عنها بغير ما تذكرت استغناء بذكر التهييج
الذي هو سبب التذكر وذكر الوعد به كان يقال ما عليك المحتاج فتقول زيد او السؤال عنه بليغة م سبب
كان يقال هل قام بك احد فتقول نعم زيد او السؤال عنه بمعنى الا كان يقال في مكان كذا ومن
بالزاي المعجمة اي ثغرة في الجبل لمسيل الماء فتقول نعم وهاذا لا اعرف وجاء فاجار السؤال
عن العربة في المعنى وان لم يصرح بها فيه وطلبه نحو القم ها لا رياء فيه ولا سمعة
اي افعله او ارزقني والرد على نافيه بل زيد اللذي على من قال ما قام احد او النافي عنه
كان يقال لم يقم احد فتقول بلى من اساء او على شبهه نحو بل فالراود على من قال قبح
زيد عمرا او على ما هو به نحو بل عمرا لمن قال ما ضربت زيدا فقوله نحو الكلاب على البقر مثله
قولهم احشفا وسوء كيلة اي اتجمع تمرا رديئا حشفا وسوء كيل وقولهم كليهما وتمرا اي
اعطني كليهما وزدني تمرا او اريد كليهما وتمرا واصله ان شخصا بين يديه زبد وتمر فقال لاخ
اي ماذا تريد فقال الآخر ذلك وقولهم كل شيء ولا شتيمة حر اي اصنع كل شيء ولا ترتكب
شتيمة حر وقولهم من انت زعما تك يضرب للمغرور اخفى بعض ضعافه كان الخاطب كان
يزعم زعمات كاذبة فلما اخبر بما يخالف ذلك من قول عليه سيما الصدق قد تم من غير لو
نيل له من انت ممن لقولو الترتيب زعمات ويقال ايضا من انت لا زعماتك كما في القاموس
فقوله انتهوا خيرا لكم مثله وقولهم من انت زيدا اي تذكر زيدا او انت امرؤا صرا اي ذاكرا واقب
وحسبك خيرا لك اي اكتف واتيت وراء احرا وسع لك اي تاخروا سعة اوسع مكانا او اي
نفسك اي دع وامرها او سهلا اي اتيت امرا سهلا اي مثل اهلك في الشبعة والرافة
ووطئت مكانا سهلا عليك لا وعرا او تاتيني بامر الليل والنهار اي بعفر آتيا اهلا
لك في الليل والنهار والله اعلم

فبحث التنازع

قوله بعد ان مثل بالاسمين يشبهما فيما به تغيير لا كلا في النظم في العاملين قلت
يمكن ان يكون الناظم استغنى عن التغيير بقوله اقتضيا لان العامل الاول اذا كان
حرفا وجامدا لا يقتضي المعمول المتنازع للزوم الفصل بين المعمول الاجنبي فيحتمله النحو
وشبهه من الجامد وبه معمول الحرف يكون لزومه بعده وما بعده يفصل ابن مالك اللازم
في هذا الباب جاز قلت انما اتى بها لاقتضاء من حيث المعنى كما صرح به الموضح
وذلك موجود ولو تنازع حرفان او شبههما نحو ان ولم قلت الناظم اطلق
الاقتضاء فيحمل على اقتضاء معنوي وصناعة وقد اشار يسر الى … حفيه
كالنظم ان يقول او اكثر من عاملين ليتبعه قوله بعد وقد تنازع ثلاثة لانه خارج
عن التعريف على انه سمع في اكثر من ثلاثة كما يأتي ان شاء الله وجعلهما ايضا ان يقول
العاملين ان تباعد برجمة ليخرج نحو … انه لا يجوز قال في الباب
الرابع من المغني في الاشياء التي تحتاج الى الرابط العاشر العاملان في باب التنازع
فلا بد من ارتباطهما اما بالعاطف كقام وقعد اخواك او عمل اولهما في الثاني نحو كان
يقول … ان لن يبعث الله احدا او كون ثانيهما جوابا
للاول اما جوابية الشرط نحو تعالوا يستغفر لكم رسول الله وآتوني افرغ عليه
قطرا او جوابية السؤال نحو يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة او نحو ذلك
ومن ثم بطل قول الكوفيين في كفاني ولم اطلب قليل من المال انه من التنازع واعمال
الاول لانه اذ جعل ولم اطلب … جعل معطوفا
على كفاني لم يكن … القليل من حيث المعنى لفساد المعنى بتوجهه اليه اذ
يصير المعنى انه على تقدير ان يكون سعيه لادنى معيشة ما يطلب القليل بل
الكثير مع انه على ذلك التقدير انما يطلب القليل فلا يصح وانه ما يطلبه والمراد
ان يعمل الطلب … الى الملك ومن ثم ايضا بطل قول بعضهم في فلما تبين له
قال اعلم ان الله … واعلم تنازعا ان الله على كل شيء قدير اذ لا ارتباط
بينهما والصواب ان اعلم … ضمير المضارع او ضمير ما دل عليه الكلام انتهى
ثم اورد ما اشكل عليه قوله معمول … في اسم ومعناه ان يتوجه
العاملان الى معمول واحد سواء توجها الى غيره ايضا ام لا فالمراد كل منهما
توجه الى عين ما توجه اليه الآخر … المتنازع فيه … يكون … أ

[illegible] ويشترط كما قال في النظم ان يكون المتنازع فيه اسماً كما مر احترازاً بالتقييد ابن
الحاجب بذلك وتبعه ابن مالك في تسهيله المذكور اذ لا مانع من التنازع في نحو انما
انما قمت واحسنت اليك على اعمال الثاني ويغتفر مع الاول ضعفه فان قلت
يلزم من ان الحصر فيه وهو الحذف للحاضر قلت لما وجد المتنازع فيه الذي هو
معمول العامل الاول فلا يضر كون الثاني في حيز وتقول على اعمال الاول انما
اكرمت واحسنت اليه اياك نعم لا يتم التنازع في الضمير المتصل لانه على تقدير
اعمال الاول فيه باب ضرب الذي فيه ضرب على شرط التنازع من المتأخر وان بقي
في عمله متصلا لزم اتصال الضمير بغير عامله وانفصال المتصل عن عامله وكلاهما
محذور وان بقي في عمله وجعل فيعرف تأتي اتصاله فلا يعدل الى انفصاله فيما
استثني وليس من امثلة فاعمال الاول فمتعين فيبطل التنازع الذي هو
صحة اعمال كل من العاملين فافهم وصفة في النظم ايضا ان يغير المعمول بما
يقبل الاضمار ليخرج الحال والتمييز فلا يتم التنازع فيهما نحو اقبل زيد وادبر
ضاحكا وكفى زيد وشرف ابا منه هو المشهور وفي شرح الجزولية جوز بعضهم
وتقول ان تنازع الفعلان الكبار ان اعملت الاول فقلت الزيدين الفلك منه الحالة
الكبار ولا تجوز الكناية عنه لان الحال لا تعرف ولا يجوز اعادة لفظ الحال ويجري
في سائر المعمولات كالمفعول به نحو ضربت واكرمت زيدا والمفعول المطلق نحو
ضربت زيدا وضربني ضربا ولو اعملت الاول قلت ضربت زيدا وضربني ضربا
وفي التكميل الاصح انه يتنازع في المصدر وفيه وجه لا يجري وياتي في
المجرور التنازع في المفعول المطلق النائب عن المصدر ويقع في المفعول له خلافا
لما نقله [illegible] عن النهاية تقول جئت وقمت اجلالا لك فان اعملت الاول قلت جئت
وقمت له اجلالا لك بتقدير ضمير المفعول له لانه ينتصب اذا كان مصدرا في
الضمير غير مصدر ويقع في الظرف نحو سرت وصمت يوم الجمعة وعلى اعمال الاول
تقول وصمت فيه لان ضمير الظرف لا ينتصب وفيه يعيده الى الظرف على معنى في
والضمائر ترد الاشياء الى اصولها ويقع في المفعول معه نحو قمت وسرت وزيدا
وان اعملت الاول قلت قمت وسرت واياه وزيدا وبالجملة فكان على الناظم
ان يقيد المعمول بغير الحال فيما لا يصح الاضمار فان قلت هو ماخوذ مما

ذكرا لبعض من اعمال المهمل في ضمير المتنازع فيه فلتنسأ فيه ولكن يجب ان يكون
التعريف في نفسه صحيحا بذكر جميع القيود واحترازما دل عليه منها ودليل في
الحالة الراهنة لانا يعرف من المنتصر فيما بعده واما اختلاف جهة الطلب في
المعمول المتنازع فيه نحو زيد ازيدا واقبل ضاحكا مطلوب للرؤاة فبل حالة باعمال
الثاني وعمل الاول في ضميره ولا نحن ولذلك فمفعول له فاقبل الا اضمار فيما هو مساغ
له لانه يلزم اذا اضمار في الثاني على تقدير اعمال الاول وهو غير قابل لذلك فيلزم تعيين
اعمال ما لا يقبل معموله منهما الاضمار دون الاخر وحينئذ فيمتنع اعمال كل من العاملين
فبطل التنازع فسر له بغير سيبويه من نوع المراد اشتغاله كما يتبين ان شاء الله
وزاد الشاطبي وغيره في التعريف وغير ممنوع واقع بعد الا ففيه بحث يأتي ان شاء الله
قوله اذا توجه اذا فرع عليه فطر امثلة على وجه وما يتبع الذين يدعون من دون
الله شركاء وما ان تكون ما نافية ويتبع ويدعون يتنازعان شركاء على معنى
ان الذين يدعون من دون الله شركاء ليسوا متبعين شركاء حقيقة وان كانوا
يسمونهم شركاء ويزعمونهم كذلك وفيه مرح الشاطبي قوله وقد يتنازع ثلاثة
قال ابو حيان لم يوجد فيما زاد على الثلاثة فيما استقريته وكذا قال الموضح في
تعليقه لم يسمع في اكثر من الثلاثة قال فيتعين ان نحو فقد سمع في الكثير
كقوله

كطلبت فلم ادرك بوجهي وليتني فعدت فلم ابغ الندا بعد سائب

اي كطلبت الندا بعد سائب فلم ادركه بعده وليتني قعدت بعده فلم ابلغ الندا
بعده قوله وقد يكون المتنازع فيه متعددا قال ابو حيان سمع في المتعدي لاثنين
ومن جوزه في المتعدي لثلاثة فاسه وقد يسمع في شروطه نحو وباب التنازع خارج
عن القياس فليقتصر فيه على ما سمع وعلى الجواز في المتعدي الى ثلاثة تقول
في اعمال الثالث اعلم زيد وانبا بكر عمرا خالدا فاضلا اياه اياه اعلمته انبأته في اعمال
الثلاثة واضمرت للاول ضمائر الاكثر منه اولا الضمائر لانه فضلة واخرجت
الثاني والثالث فيما عمرا او خالدا المبتدأ والخبر ولم تضمرهما على ما صححه
الموضح في باب اعلم من جواز الاقتصار على الاول واسقاط الفضلة وتقول على اعمال
الاول اعلم زيد وانبات بكرا اياه اياه عمرا خالدا فاضلا فتضمر مع الثاني الثلاثة وتقدم

الاول وثانية فيه متصلا لانه امكن اتصاله فلا يفصل عنه وثانية بالثاني والثالث
منفصلين وهو تعدد واحترز بثانية في اعمال الاول قوله لا يقع بين حرفين
علله الشارح بانها لا تدل على الحدث حتى تطلب المعمول وفيه ان طلب المعمول
لا يتوقف على الدلالة على الحدث بدليل طلب المبتدا للخبر ويلزم على ذلك التعليل
ان لا تعمل الحروف اصلا في هذا الباب وغيره وهو معلوم البطلان فالصواب في
التعليل ان الحروف ضعيفة في العمل لا تحتمل العمل الذي في هذا الباب واكثر
ما تكون فيه لا تقبل الفصل فلا تقبل الحذف والتنازع في هذا الباب فزعم ابن العلج
في ان لم تفعلوا فابعد وانما كان محذوف في المغني نحو ان لم تفعلوا ولن تفعلوا لم
تفعلوا احدهما فلم يتعد المطلوب حتى يقع التنازع وكذا زعم الفارسي تنازع
كان وكان في قوله حتى تراها البيت قوله ولا بين حرف وغيره وما نقله ابن
الحاجب في شرح المفصل انهم قالوا لعل وعسى زيد ان يخرج ولعل وعسى زيد الخارج
باعمال عسى في ان ولعل في الثاني فقال له ابن عمرون عن بعضهم قوله ولا بين
جامد وغيره قيل يأتي تمثيله بما ادع واحزن والكافية قوله او شمته يقتضي ان
هو بين اعمال الثاني وهو يغني من الاول نحو اين ضربته واكرمت واعمال الاول
وهو يضعف في الثاني نحو اين ضربت وشتمته كما يأتي في قوله جاز ايضا للفارسي قال
به في قول الشاعر . متى تصب افقا من بارق تشم . فافقا نصب على الظرفية
ومن بارق هو المتنازع فيه فهو زيادة من باعمال الثاني وهو تشم واعمل الاول في
ضميره وحذف ويلزمه زيادة من في الايجاب وانشد له في المغني . متى تصب
افقا من بارق تشم . واعربه بمعنى تنظر لتصب وافقا ظرف به ومن بارق بيان لما
او متعلق بتصب او تشم جوابه قوله ولو كان من المتنازع ليس بلازم لامكان
اضماره مفردا على حد ضربني وضربت قومك حكاه الشارح قوله ممثل بمعنى ان
المانع انا اذا اعملنا الاخر منهما اضمرنا في الاول ضميرا فيخلو عن ضمير المبتدا فلا
يرتبط به وهذا بعينه يأتي في التسهيل المنصوب في نحو زيد ضربت واكرمت الخ
فاذا اعملت الاخر منها في المتنازع فيه عمل الاول في ضميره فيخلو عن ضمير المبتدا
فلا يرتبط به وعلى هذا فلو من ذلك راجع الى المبتدا جازت المسئلة مع
التسهيل المرفوع والمنصوب نحو زيد قام عنده وقعد لاجله اخوه فاذا اعاد

الضمير من العامل المهمل على المتنازع فيه ان تبعا متصله بالضمير في حين ومن ضمير
عنه ان لا حجة له ونحو زيد ضربني وأكرمته فهذا الجار ضمير الفاعل المستتر راجع للضمير
بالمبتدأ فلا ضير في عود ضمير المعمول على المتنازع فيه فعلم ان تفسير الضمير
بالمرفوع فيما لا وجه له لان المدار على وجود ما به العامل المهمل بالمبتدأ [illegible]
فتجوز المسئلة اوله فتمتنع ونكون السببي مرفوعا او منصوبا لا اثر له في جواز
وفيه منع على من اكتفى كالتعليم في ربط الجملة الواقعة خبرا للمبتدأ اما بعود
ضمير منها على كامل ملتبس بضمير المبتدأ كما ذكر في قوله تعالى والذين يتوفون
منكم ويذرون ازواجا يتربصن فان الرابط الضمير في يتربصن لعوده الى الازواج
بغير اضافة الى ضمير الذين اي يتربص ازواجهم يلزمه ان يصح التنازع في
السببي مطلقا اي مرفوعا او منصوبا وجد معه رابط آخر غير ضمير السببي
اي من ان العامل المهمل يتحمل ضمير المتنازع فيه حينئذ [illegible] ذلك المتنازع فيه من
ملتبسا بضمير المبتدأ وذلك كاف في الربط بالمبتدأ كما اشار اليه الدماميني
ومنع الشاطبي التنازع في السببي مطلقا وتعليله بان ضمير السببي في
يتفرع عليه ممنوع منه واشترط الشاطبي ان يكون المتنازع فيه مرفوعا [illegible]
بعد الا نحو ما قام وقعد الا زيد لانه يلزم اخلاء العامل المهمل من الايجاب
وفيه نظر قال المرادي يصح التنازع ويضمر في المهمل ضمير منفصل موجب بالا
فيقال ما قام الا هو وقعد الا زيد او ما قام وما قعد الا زيد فيما وقال الكاتب
يكون المتنازع فيه في الحرف وان تم فقلت لا بل في الاسم الموجب بالحرف فاذا
اتينا بضمير اوجب بالحرف ايضا كما في التنازع في الاسم المجرور بالحرف نحو
يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة بل لو اعمل الاول لقيل يفتيكم فيها في
الكلالة من الكلالة وهو جار على القواعد فمنعنا عليه فان قيل
اذا طلب العاملان ضميرا مرفوعا موجبا بالا نحو ما قام وقعد الا انا فهل تكون
المسئلة من التنازع قلت اذا اضمر في المهمل ضمير منفصل موجبا
بالا ايضا كما تقتضيه القاعدة فقلت ما قام الا انا وما قعد الا انا استوى
العاملان في الاسناد الى الضمير ولم يكن احدهما مهملا والآخر معملا فتخرج ؟
المسئلة عن التنازع كالعدول الى المسئلة الآتية نعم يكون ذلك اذا كان الا كهمل ثم

المهمل

المهمل من الاول واحتاج الى منصوب نحو ظنني وظننى الزيد انت اياه انا
تحذف الضمير من الاول لانه فضلة وتؤخره مقرونا بالا هكذا ظنني وظننى اياه اياها
وظنني الزيد انت وكذا اذا كان كل منهما طالبا للمنصوب نحو ظنني وكنت
اياه اياك قائما قلت فاذا تقدم ان العاملين اذا طلبا مرفوعا فانه
بعد الا يضمر في المهمل منهما فهي تنقيل موجب بانه خلاف المسموع فقال

ما صاب قلبي واضناه وتيمه ۰ الا كواعب من ذهل بن شيبانا

وقال ما جاد رايا ولا اجدى محاولة ۰ الا امرؤ لم يضع دينا ولا نسبا

قلت هذا المسموع ليس من التنازع في شيء بل ما بعد الا معمول للعامل
الاول والاضمار في الثاني ضمير راجع لما بعد الا ومفسر به وقد علمت جملة الا غنية
موجبة لم يتسلط عليها النفي وكذا العامل الثالث وافرد الضمير في البيت
الاول باعتبار المذكور والتقدير ما صاب قلبي الا كواعب وما اضناه الا من ذكر
وتيمه وكذا التقدير في البيت الثاني ما جاد رايا الا امرؤ ولا اجدى محاولة ولا
ابده وهذا التخريج كما ترى موافق للقواعد واما تخريج ابن مالك له تبعا لابن الحاجب
على حذف الفاعل مقرونا بالا والتقدير ما صاب قلبي الا كواعب واضناه الا
كواعب واعتذر عن حذف الفاعل بانه محذوف لفظا فقط اذ المذكور بعد الا
فاعل الجميع معنى فقال الرضي فيه ضعف غير خفي تنبيه اذا كان
المتنازع فيه بعد الا لزم كون ضمير الذي يضمر في المهمل مقرونا بالا مذكورا
كان او محذوفا في التقديرات نحو ما قام الا القوم وقعد والا زيدا على اعمال
الثاني والتقدير ما قام الا القوم وقعد الا اياهم وتقول على اعمال الاول ما قام الا القوم وقعد وا
الا اياهم الا انه زاد ابن مالك شرطا آخر حقه ايضا كون المتنازعين مذكورين بل لا تنازع بين
معمول وعامله ونحوه نحو ولم يذكر هذا الشرط في التسهيل ولم يذكره في النكت
ومنه رايته بعد ونحوه فانه منع ان يقال زيد قام ثم قعد واكرمت فيكون
التقدير ضربت واكرمت زيدا فقوله باتفاق وبه ايده قول الجمهور قلت انه يجوز
التنازع في فعلي التعجب بشرط اعمال الثاني هذا اذا لم العطف فان لم يجز وبه
خرج ليس من المتنازع اذ شرطه جواز اعمال ايهما شئت وقد جوز المبرد على اعمال
كل منهما قال نعم جاز ويكون العطف لكل بما له من الجملتين بالعطف فقوله

واختار البصريون ثم قال ثم سكتوا عن سمع الثلاثة فما يلحق بالاول والثالث
لم ار فيه نصا فليتبع من انصوص في التسهيل ويحكم في تنازع اكثر من عاملين
بما تقرر من ترجيح بالقرب او السبق ومن اهمال وبالوسط فهو عند البصريين
اولى من الاول لان له حظا من القرب وان الثالث اولى منه وعند الكوفيين اولى
من الثالث لان له حظا من السبق وان الاول اولى منه فالحاصل
ان الوسط عند البصريين ابدا انه لم يسمع في تنازع الثلاثة الا اعمال
الثالث لكن اعماله دليله كقوله ط

كساك ولم تستكسه فاشكرن له اخ لك يعطيك الجزيل وناصر

ويام بالياء المثناة تحت مضارع ام من باب نصر بمعنى قصد الي ويحسبك
عند المولدين لذا ان يحسب نفسه على مورد قد ملأه تبلى وفي البسيط اذا كان في
التنازع تاليه في اخر العاملين وجب اعمال الاول لعطف الثاني عليه نحو اب نحو ضربت
بل الى مت زيدا وعكسه نحو لا ضربت الا الى مت زيدا او العامل الملغى نحو كان زيد
زيد قائما واما فالبصريون يجيزون الاقرب والكوفيون الاسبق وقيل سيان
لتعارض المرجحين قال ابو حيان وهو تفسير حسن وفي تعليل المرجح انه يحصل
له تغيير ترجيح البصريين لانه قرب بما اذا لم يكن الثاني ابدا فمن وجه العمل ان يحيج
الثاني عندهم ايضا نحو انا زيد فانه زيد هو العقل افهو فان فعل وقال عندي
نزل الزمخشري اذا دعاك ... من الارض اذا انتم تخرجون وبما وقفت على
نزل الى مراشي بيني ط

بلى انما تغنوا الكلوم وانما يوكل بالادنى وان جل ما يمضي

رجعت عن ظله فانظر من الماخذ الجعبة ومن البيت ما احسن كيفا نه لمثلنا
ه ورجوعه من ابعد انتبه الى القاري علي الاعمال المنصر الحمل بالرفع لمه ط
تحفت بلم انكل عن القرب منسمعا ط وارى العتم على اعمال المصر للمجرد بقوله
ط بما زادت تجاربهم ابا فراعه ط ولم يحمل ذلك على ان العامل مع تحقيق
وزادني لان الاقرب اولى عند البصريين في تنبيه الاسرة في النحو بمعنى الجماعة
فيما يكلم فلتنت ولم يذكر في القاموس هذا المعنى وانما فيه اسرة الرجل
الرهط الادنون اذا الاقربون وهو كقول الشاعر في شرح ابيات ابن سيده ٥

أقارب الرجل من قبل أبيه قال الموضح بل لو قال الينا لم ذا انتمى لكان جيدا أي
ما انتمى يا نجدة وأيضا فإن مثل البلدين كلاهما سماه وجماعة قوله قام وقعدا
عليه قوله

إن البرزد وهو ملمومة ... كالك بليس تنالهما اله وعاله

أي كمالك اله وعاله بليس تنالهما قوله وهو بتمامه عليه قوله

ولم أمدح لأرضيه بشعري ... لئيما أن يكون أصاب مالا

قوله ببعض حروف غيرها لم يرجع عليه دليل في التسهيل وفهو بما إذا لم يلبس
فلا يجوز في نحو ما أعنى وملت إلى زيد من حروف إليه ليلة يفهم المراد وملت عنه
قوله بعكل لأنه نكير في قوله

لم يرد في عن الخلاة ملامة ... بعيا في زينة اتبعت الغرائق

برفع الغرائق فاعلا بيرد في قوله منتاع حروف العمرة معه أن يزيد والقبح
التكرار لا إن أضمر لتقصر أنه يغني وبه يكتفي والعلة التي ذكرها علة للشيء
به وإلى ما رونا علة للثاني قوله فرعها في غير هذا الباب فيما شرع وجود
الفاروق لأن يجوز تأخير مفسر الضمير لفظا ومعنى على ما ذكر في الرفع ودل عليه
الاستقراء فحمل التعجيم مع اتصال المفسر لزون الغرض منه مجرد التفسير
كالمتصل بحرف وباب نعم والمبدل منه مفسر بغيره نحو بتية سماه مثلا مررت به زيدا
وحمل التعجيم مع اتصال المفسر وإن لم يكن لمجرد التفسير ومنه ذو رالكلام القسيم
الشارح لغير فيما أجاز البصرية من نحو ضربوني وضربت قومك وأما من الأمور
الثلاثة أعني التعجيم واتصال المفسر وكونه لمجرد التفسير وليس ما أجازه
المفسر والمبرد من اتصال ضمير المفعول بالفاعل المقدم عليه نحو ضرب غلامه
زيدا بأضعف مما أجازته البصرية في باب التنازع بل نحو ضرب غلامه زيدا أقوى
به رابع اتصال الضمير بين الفاعل والمفعول إذا كان الفاعل والمفسر مما بين الضمير
ومفسره في التنازع قوله في الباب قيل عليه ما ورد في الباب إنه يبعد
أنه مراد لا مكان أن يكون سماعيا بل مما الله بولنا رقه مع خروجه عن القوانين
قوله والكسائي في ما نقله عن الكسائي من أنه يحذفه من أنه نقله عنه
الجمهور وقال ابن عصفور في شرح الإيضاح من النقل عنه بأنه أبطل من عنده

مضمر مستتر مفرد في الاحوال كلها فقوله في البسط او كان العامل من باب كان او باب
ظن اشارة الى قصور قول النظم واضمر ندا ان يكن سوى الخبر بانه لا يشمل ما اذا وقع
مرفوعه في البسط او كان بفعل القلوب ثم وفق ابنه بما يشمل المفعول
الاول من باب ظن فقال

واحذفه ان لم يك مفعول حسب ... وان يكن ذاك فاخره تصب

قال المرادي لكنه فاته ما اذا كان خبرا لكان مع دخوله في النظم ان
يكن سوى الخبر فلو قال

بل احذفه ان كان فضلة حتم ... وغيرها تاخيره قد التزم

قلت وهذا ايضا يقتضي انه يحذف ان كان فضلة ولو وقع مرفوعه في
اللبس وليس كذلك فان يسر فلو قال

واحذفه للفضلة في البسط وغير ... عمدة جيء به مؤخرا

قوله كنت وكان زيد صديقا اياه بحثا ان صديقا اما ان يكون
محتملا لضمير المتكلم او ضمير زيد وعلى كل فلا تنازع لان العامل الثاني ليس فيه
ضمير او معموليه لا يطلبه واجيب بان التنازع وقع فيه قبل الاضمار ضمير
نصب بالاعمال لاحد العاملين انتهى فيه ضمير معموله بخلاف ما اذا اتصل في
ضمير ابان زيد قائما ومثله فيه ما يجعله التنازع نحو ضرب زيدا واكرم عمرا وغلامه فان
ضمير غلامه لا محالة عائد على زيد او عمرو وذلك مانع من جهة توجه العاملين
معا اليه بل انما يتوجه اليه منهما ما ضمير معموله على انه قد يقال لا يجوز قبل
ان يبحث عن مرجع الضمير فيكون الحق معه بعينه ثم بعد الاعمال يتعين مرجعه
وقع يتجه التنازع في صديقا بعد ان ضمار البحث الثاني انه بعد تعيين
صديقا للكان الثانية يكون محتملا لضمير زيد فيصير المعنى واقعا على زيد فكيف
يصح ان يفسر اياه الذي هو خبر كنت بضمير الكون في قولنا كنت ذلك المعنى الذي هو
زيد وذلك لا يصح ومن ثم قال ابن العراقي انه يمتنع انه ضمار في باب كان وكان
واجيب بانه يعود على لفظ الخبر من حيث كونه واقعا على ذلك
الخبر عنه المخصوص ومحتملا لضمير على من عبر به زمن ونحوه وليس ذلك
من باب الاستخدام الصريح اذ ليس الضمير عائدا على اللفظ بمعنى واخر بالكلية

كما في قوله * إذا نزل السماء بأرض قوم رعيناه * ولأنه شبيه بالاستخدام من
حيث كون الضمير عائدا على الجزء والمقصود منه من اللفظ مع كون معنى
اللفظ كليا يشملهما قوله وكنت وكنت زيدا قائما إياه أي بمعنى
السابقين ومن أمثلة التنازع في ثاني مفعولي ظن ومثله في باب كان كنت
منطلقة وكنت منطلقا منطلقا قوله يضمر مفعولا إن كان غير الخبر في
مفعولا ثانيا الخ جاز فيه الاتصال والانفصال نحو كنته أو كنت إياه إذا كان زيد
صديقا وكنيته أو كنت إياه وكنت زيدا قائما وفي الأرجح من الوجهين
الخلاف المتقدم في الضمير وإن كان مفعولا أولا الضمير وجب استتاره نحو كنتما
منطلقة وكنت منطلقا قوله كضربت وضربني زيد ومنه قوله

* طلبنا فلم نجد لك في السؤدد والمجد والمكارم مثلا *

بخلاف والله يدعو إلى دار السلام ويهدي من يشاء فليس من التنازع لأن متعلق
يدعو أعم من متعلق يهدي وهو من يشاء والمعنى والله يدعو كل أحد فحذف
للتعميم مع الاختصار والتنازع عام والصناعة خاصة قوله فاعمل الأول
فيكون دالا على اختيار الكوفيين والذي حمل المصنف على ذلك اتباع تمثيل النظم
فإنه على إعمال الأول بدليل إضمار الفاعل في الثاني أعني يحسنان في قوله ذلك على
أنه المهمل والغالب أن يقول ومن إعمال الثاني بالنسبة إلى المفعول الثاني وهو
أعني بإعمال فيه الثاني وهو يحسنان ولما احتاج الأول إلى ضمير وكان
مثنى والتفسير مفرد عدل إلى أنه ضمير ورد ذلك أن المسألة لما أخرجها الأول
عن التنازع صارت قابلة للأمرين وهو يتأتى في إعمال الثاني إضمار الفاعل فيه لأنه
عامل بالنسبة إلى المفعول الثاني أعني إنما يعمل بالنسبة إلى معمولين والأول
عامل فيما أعمل فيه صاحبه ابن غازي ولما اشترك فيه شيخنا أبو زيد
المكودي من أن إعمال يحسنان في ضمير المثنى يعين أنه المهمل لعله على أن العاملين
إذا توجها إلى ضمير فتنازعا كل منهما لم يجز تقابلهما إعماله وإعماله فإن سلم
ذلك تم دليله وإلا فلا قلت والظاهر أنه لا يسلم إذ لا مانع
من تقابلهما في ذلك من حيث القواعد النحوية قوله لكونه مثنى يعني أنه
انتفى إلى معتقه مثنى حتى امتنع من حيث هو كذلك أن يطلبه يعني في ولو معتقه

مفرداً لا نمتنع من حيث من كون ذلك الأمر يطلبه الأمر فالصواب انما تنازعا
في معمول من مادة الآخر ويطلبه كل منهما مصوغا على الوجه الذي يليق من
تثنية وإفراد وتذكير مثنى أو مفرداً متأخر عن الإعمال والتنازع فيه إنما هو من قبيل
ذلك من حيث هو معمول من مادة الآخر على صيغة معينة ولا يقال التنازع
لا يكون في نحو كان الذي لا ينام إذ كل منهما إنما يطلبه على الوجه اللائق
به لما قد كان فعله حذف فيه وإضمار على وجه الخبر عنه من الصور التي اختار لها
الرضي قال الرضي وأما في مفعول ظن لدليل غير ممنوع والذي يليق أن يستعمل وجوب
مطابقة الضمير لمعاده حينئذ لا لبس قال تعالى فإن كن نساء بغير ذكر
الأولاد الشامل لهم فإن كانتا اثنتين بعد ذكر النساء المنصب على
الوارث فلا هما زيادة على المغني لعمه

مبحث
المفعول المطلق

قال في شرح المفصل المفاعيل خمسة عند أهل التصريف ومنهم المفعول له والمفعول
المطلق والمفعول فيه والمفعول به والمفعول معه ونقص الزجاج منها المفعول
معه فجعله مفعولا به وزاد في سرت والنيل سرت وجاوزت النيل ونقص
الكوفيون المفعول له فجعلوه من باب المفعول المطلق نحو قعدت جلوسا وزاد
السيرافي سادسا وهو المفعول منه نحو واختار موسى قومه سبعين رجلا
وفي المغني من قريبه ويسمى الجزء المستثنى مفعولا دون ثانية وقد
انتهى الأمر فيما ذكر بعض أحكام المفعول فيه في باب الفاعل وبعضها في باب
الشغل والتنازع فترد لذلك وإلا ما المقصود للتفريع من المفعول المطلق
إذ منه كما قال الرضي المفعول الحقيقي الذي أوجده الفاعل والحاصل فيما هو
به مما رأيا على اسم ولا يرد المفعول الذي هو من أفعال الله فأراد بالفاعل الفعل
المتكلم لأنه لم ينقص من حيث إنه فعله فاعل به بل من حيث إنه مفعول
لأجله يفعل فيه المفعول به نحو بعثت فيا به لأنه ليس مصدرا أيضا

من حيث قيامه بالفاعل بل من حيث وقوع الفعل عليه فقوله الذي يصدق
عليه قولنا مفعول له قيد المضرب في قولنا ضربت ضربا من تفسير الفعل به
مفعول قلت صيغ المصادر المنصوبة على المفعولية المطلقة انما
يقصد بها الاثر الناشئ عن التأثير والهيئة الحاصلة عن الاحداث ويسمى
المعنى الحاصل بالمصدر وهو مفعول بلا شك لان نفس الحدث الذي
هو الفعل كما يقصد بها اذا عملت عمل افعالها والكلام انما هو فيما اشتركت
فيه المعنيين قوله غير مقيد بالجار من اوجه الوضع بالكلية
وقيل يسمى مفعولا مطلقا لكون الفاعل يفعله بلا واسطة حرف
لفظا ولا تقديرا بخلاف غيره فانه مقيد بالحرف لفظا او تقديرا
كالمفعول له وفيه انه في بعض الاحيان كالمفعول المتعدي اليه بالحرف
كمررت بزيد قوله يؤكد عامله قال الرضي هو في الحقيقة لتأكيد المصدر
المضمون لكنهم سموه تأكيدا للفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى احدثت
ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا فتبين
انه لتأكيد المصدر المضمون للاخبار والزمن الذين تضمنهما الفعل
وهو من التأكيد اللفظي كما صرح به ابن جني ويدفع المجاز عن عامله
كما هو واضح به عن النسبة فلا يشترط الجماعة على ان اسناد الكلام
الى الله تعالى في اية وكلم الله موسى تكليما حقيقة وبه يتم قوله
او يبين نوعه او عدده او لمنع الخلو فلا يرد ان التأكيد حاصل في بيان
النوع او العدد وان لم يكن مقصودا بالذات وان الثلاثة تجتمع
في نحو ضربت الامير او ضربات الامير ويرد عليه انه غير جامع
لخروج النائب عن فعله نحو ضربا زيدا ويجاب بانه مؤكد لعامله في
الاصل ونيابته عنه عارضة واعلم ان المؤكد يسمى مبهما والمبين
للنوع والعدد يسمى مختصا وموقتا ومحدودا ومبينا ومنهم من لم
يدخل المحدود في المختص ويرد عليه جمعه اسم الذات في نحو خلق
الله السموات بانه عند من يعربه مفعولا مطلقا حيث جمعه في المغني وان
كان اسم ذات خلافه كما مر وكذا ترد الجملة المحكية بالقول عند ابن الحاجب

قوله وأكثر ما يكون مضمرا اشارة للاعتذار عن الناظم حيث ترجم
للمفعول المطلق وعرف المصدر مع أن بينهما عموما وخصوصا قوله
انبأ عن الفعل اشارة إلى أن تعريف الناظم غير مانع لدخول اسم
المصدر إذ هو كالمصدر دال على مجرد الحدث ومغايرته بعدم جريانه
لفعله وذلك بتجريده دون عوض عن زيادة في فعله كالغسل مع
اغتسل والوضوء مع توضأ أو بكونه علما أو مبدوا بميم زائدة لغير
مفاعلة كما ذكر في أعمال المصدر وبه يتبين أن تعريفه أيضا غير مانع
لأنه لم يخرج جميع أنواع المصدر بل نوعا واحدا فقط وبقي داخلا
معنا النوعان الآخران وقد أجيب عن الناظم بأنه قصد
ادخال اسم المصدر لجواز اطلاق المصدر عليه مجازا وفيه أن المعنى
المجازي لا يصح ادخاله في التعريف لأنه خارج عن ماهية ما قصد
تعريفه من مسمى اللفظ وأجيب أيضا بأنه أخرجهما
بالمثال ولعل الجواب عن الناظم أن المتبادر من قوله اسم ما سوى الزمان
أنه محل المدلول الأول نحو الحدث بلا واسطة واسم المصدر عند
قائله وبالذات على لفظ المصدر الدال على الحدث فدلالته على الحدث
بواسطة دلالته على لفظ المصدر وبذلك صرح ابن يعيش وغيره ومن
أشهر عمله في التسهيل على التعبير بالأصالة في قوله المصدر اسم دال
بالأصالة على معنى قائم بالفاعل أو صادر عنه ومن عندي غير
كاف من المحكوم عليه بإيجاب الوضوء في قول المدونة من قبلة الرجل
امرأته الوضوء من مسمى التقبيل لفظه ولو من حيث دلالته على
مسماه وكذا المحكوم عليه بالشفاء في قوله

قالوا كلامك هند وهي مصغية *
يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا *

هو من مسمى التكليم لفظه ولو من تلك الحيثية وكذا عطاء في قولنا
أعظم عطاء المراد به مسمى العطاء لا لفظه ولو من تلك الحيثية
قوله فيا جمعت جزاء وكم جزاء اعترض بأن الجزاء فيه بمعنى

اسم

الجزا

المجزي به لا بالمعنى المصدري واجيب بان ذلك لا يخرجه
عن كونه مصدرا بل نقول ان التمثيل بالآية اشارة الى ان المصدر الناصب
لمصدر بمعنى المفعول لا فرق بين كونه على حقيقته او مؤولا بغيره ثم نقول
لا نسلم التاويل في الآية فان قوله فان جهنم على حذف مضاف اي فان
تعذيب جهنم والتعذيب من نفس الجزاء اي المكافاة اي فان تعذيبي
لكم بجهنم من جزائي اياكم قوله من فعل فيه ال الشرط الا يكون تعجبيا
ولا ناقصا ولا ملغى اما التعجبي فلان المقام للتعجب من الحدث المسلم
لا للتعبير عن وجوده وانما الناقص فمبني على انه لا يدل على الحدث وقد
علمت ان الصحيح خلافه ولك ان تقول هو وان دل على الحدث فالمقصود
ارتباطه بمعنى الزمان فلو اكد الحدث لكان مقصودا بالذات وهو خلاف
الواقع وقال الفارسي ان الخبر قام مقامه اي لانه يعبر عن حدث خاص ومعنى
تعبير عن حدث عام والعام ضمن الخاص ومن ثم كان المقصود ارتباط منها الزمان
لا الحدث لكنه رضي بما بعيد واما الملغى فلان الغاءه يقتضي الاهمال والاهتمام به
والتاكيد يقتضي الاعتناء به فتنافيا وبقي اشتراط ان لا يكون جامدا كنعم
وبئس وتبارك ولا يقال منزلة منزلة مطاوعيهما فلا حاجة الى استثنائهما
لانا نقول قد يتوهم انما تنصب مصدرا من معناها نحو عسى زيد
ان يقوم رجاء وعلة المنع الجامع الشبه بالاسم قوله او وصفا غير الصفة
المشبهة واسم التفضيل لانهما للثبوت ولا يعمل النصب الصريح الا الفعل او ما اشبهه في
الدلالة على الحدوث قوله وزعم بعض البصريين في شرح لمقابل المنتخب في قول الناظم وكونه
اصلا لهذين انتخب فان المقابل يقول ليس المصدر اصلا لهذين وهو صادق بكونه اصلا
لاحدهما فقط وبكونه غير اصل لواحد منهما بان يكون فرعا او كلا اصل وفرع فيلد بكل
من الثلاثة لكن القائل بانه اصل لاحدهما يقول هو اصل للفعل والفعل اصل
للوصف كما يقال من ان القول يدخل فيما حكم عليه الناظم انه المنتخب لانه اذا
كان المصدر اصل الفعل والفعل اصل الوصف فهو اصل لهذين لان اصل الاصل اصل
لانا نقول المتبادر من قوله اصل لهذين انه اصل لهما على التسوية
بان يكونا فرعا عنه مباشرة فيهما كذا انى يكون احدهما فرعا والاخر فرع فرع والكلام

المباشر

إنما الجمل على المتبادر منه والقائل أنه فرع يقول إنه فرع لخصوص الفعل لا للنوعين
أو لهما والقائل بأصالتهما كل يقول بأصالة المصدر والفعل وانه جعل منزلة
القائل وهو ابن كلمة الوضع أصلا اتفاقا إذ هو مشتق من المصدر أم من الفعل
وقد تبين أن هذه الأقوال المقابلة قد أشار إليها الناظم إجمالا ولم يفهم كيفية
واحد منها مفصلة ثم نقول وفي المنتخب من أصالة المصدر لما أن كل فرع
يقال من أصل ينبغي أن يكون فيه ما في الأصل وزيادة هي الغرض من الفرع
كالباب من الساج في الحسيات وكالفعل في المصدر في المعنويات لأن الفعل
فيه معنى المصدر أي الحدث وزيادة الدلالة على أحد الأزمنة على أخص وجه وهي
الغرض من الوضع لأنه كان يحصل بقولنا لزيد ضرب مقصود نسبة الضرب إليه
لكنهم طلبوا بيان زمن الفعل على وجه أخص فوضعوا الفعل الدال بجوهر
حروفه على الحدث وبوزنه على الزمان وكذا الصفة تضمنت معنى المصدر
من الحدث وزادت الدلالة على الموصوف من فاعل أو مفعول فالأول فيه
من كليهما من حيث المادة والثاني من حيث الصيغة واستدل الكوفيون
على أصالة الفعل بعمله في المصدر كضربت ضربا والعامل قبل المعمول
قال الرضي وهي مغالطة لأن عمل الفعل في المصدر إنما ينتج قبلية
الفعل بمعنى سبقية رتبته في التركيب والنزاع في قبلية الوضع
بأن أحدهما من الآخر فإن قلت أي الأفعال الذي ادعى الكوفيون
اشتقاق المصدر منه قلت بناه بعضهم على الخلاف في الأفعال
أيها زمنه أسبق فقيل الماضي وقيل المستقبل وهو الحق لأن الماضي كان
قبل وجوده مستقبلا أي هو مسبوق بعدمه وفي كتاب جدل الإعراب لابن
الأنباري أن الاعتراض على المستدل بالنتيجة من أوجه أحدها أن يشارك
في الدليل كأن يقول البصري الدليل على أن المصدر أصل للفعل أنه يسمى
مصدرا إذ المصدر هو الموضع الذي تصدر عنه الإبل فلو لم يصدر عنه
الفعل ما صحت التسمية فيقول الكوفي معارضة لنا فإنه يسمى مصدرا
لأنه يصدر عن الفعل كمركب فاره ومشرب عذب أي مركوب ومشروب اهـ
فالبصري يجعل مصدرا اسم مكان والكوفي يجعل مصدرا بمعنى الوضع

اي طرد وتنكير بمركب ومشرب في مجرد كونه بمعنى الوصفية في خصوص
كونه بمعنى المفعول اذ المصدر على رايهم بمعنى الفاعل او المفعول
تامل قوله كنسبت احسن النسيم لم يمثل بقوله تعالى نحن نقص
عليك احسن القصص لانه يحتمل كونه مفعولا به فيكون القصص
بمعنى المقصوص كما يحتمل ان يكون مفعولا مطلقا ان كان مصدرا
بمعنى احسن الاقتصاص فيكون مما نحن فيه قوله وضربت ضرب
الامير اللص مثله قولهم في المثل كلم كلم الخيبعان قال في القاموس
ما نصه والخيبعان كزعفران لقب سيار الذي خرج هو وبامس عوف بن
الخليل وكان قتل اخاه عوفا فلقيه ابن عم له ومعه ناقتان وزاد فقال
الاخوان حي لا يقدر على عوف بعد قتلت اخاه فقال خذ احدى الناقتين
وشاطرك زادي فلما ولى عطف عليه بسيفه فقتله واخذ الناقة ايه مضى
فلما اتى البلد سمع هاتفا يقول ثكلتك المنصب جرت فيه للفاعل بجور
ورماه بسهم فقتله فقيل كلم كلم الخيبعان وكلم وزن كقلم الخيبعان
ه ومراعاة صفة المصدر مقامه فيقال كلما اي كلما لاطفا بها وكلا منهما
رعرا ان اكله رعرا ومذهب سيبويه ان الصفة النكرة كما لا ينبني حال من ضمير
المصدر محذوفا قولنا او ضميره فكما الرضي انه يجوز ان يرجع الى
مضمون عامله نحو منزل صراط للفقراء ان يدرسه في الدرس وان يرجع
الى ضمير من مذكور قبله نحو الجمنب الضرب الذي ضربته قلت
ولذا مثل الموضع بمثالين في الاول الضمير فيه للمصدر المفهوم من الفعل
والثاني الضمير فيه للمصدر السابق ذكره وهو الصواب قلت
المثال الاول محتمل لان يكون ضميرا لانه مفعولا اوله وعمر العمه منصوب
على الاشتغال ويقدر له فعل يتعدى لواحد اي اتم عمر العمة والاشيء
وبه يحتاج الى تقدير مفعوله الثاني لان المراد منه الفعل في المعمول
المذكور والعمرة على المفسر وكذا البيت الذي انشده الرضي والشرح يحتمل
عنده ان يكون من الاشتغال وادخلت اللام في قوله للفقراء تقوية
للعامل لضعفه بالتاخر قوله او اشارة اليه قال الرضي وانما

ابن ثور بن مغفال

بث

الإشارة المشار له إلى غير مضمون عامله نحو أعجبني ضربي ضربت ذلك
قال ابن مالك وقد يرى جعل المصدر تابعا لاسم الإشارة ولذا خطئ من
قال في قول المتنبي * هذي برزت لنا فهجت رسيسا * أن الإشارة
بهذي إلى البرزة قال ابن (؟) وهو خلاف مذهب سيبويه والجمهور ومن كلام
العرب ظننت ذاك يشيرون إلى الظن قلت وانظر هل يرد هذا
على تفسير الرضى اسم الإشارة بكونه مشارا به لغير عامله وفي تلخيص
ابن كلام الضمير واسم الإشارة ينوب عن المؤكد والنوع بقول يرد على
المصنف انهما نائبان عن المؤكد ان ارادا فيما ينوبان عنه تارة وعن
النوع اخرى هـ وان ارادا انهما نائبان عن المؤكد دائما فقوله
مرادف له وقوله مشارك له في المادة قال الرضى مذهب سيبويه ان المصدر في
كليهما منصوب بفعله المقدر ومذهب المازني والمبرد والسيرافي انه
منصوب بالظاهر وهو أولى لأن الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة
اليه قوله اسم مصدر فيه نظر تبعا لشرح التسهيل بغير العلم قال
المرادي وزاد المتأخرون اسم المصدر العلم نحو برة برة وفجرة فجار
قوله نباتا الابريز ان نباتا في الآية اسم عين بل المراد انه في الأصل
اسم لما ينبت ثم استعمل بمعنى المصدر وهو انبات لأن حكى ابن
القطاع نبت البقل نباتا فيكون مصدر الثلاثي استعمل في موضع الرباعي
فهو على هذا من النوع الثالث وهو مصدر فعل آخر لما ذكره الشارح قوله
كقعد القرفصاء ورجع القهقرى انهما مصدر قرفص وقهقر لأن انيبا عن
مصدري قعد وجلس المحتمل للتقليل والكثير وهذا يقتضي أن
انتصاب النوع فرع انتصاب المؤكد مطلقا بل فيما خالفت مادته
مادة فعله وهو كذلك الا ترى انا جعلنا المرادف للمؤكد نائبا لتخالف
المادة فكذا هذا الاولى وليس قوله وقد ينصب القرفصاء مركا منهم من
باب قعد القرفصاء خلافا لبعضهم لأن القرفصاء اعم من التكي من
وجه فقولنا كم بنته سوكا وعصى وتقول ضربته سوطين او اسواطا
او عشرين او عصيا لما اقيمت الآلة مقام المصدر العرفي اعطيت ما له

من مراد وتثنية وجمع فصار الى تثنية الفعل وجمعه لا الى تثنية نفس
الالة وجمعها لانك ربما قلته لمن بيته سوطين او اسواط مع انه لم تضربه
العدد المذكور الا بسوط واحد وليس على حذف مضاف كما قيل اي ضربة
سوط والا لما ثني اسم الالة وجمع اذ ليس من شان المضاف اليه ان يقوم
مقام المضاف في التثنية والجمع بل في الاعراب فقط فتمت بقي ما
ينوب عن المصدر امور ومنها ما دل على هيئة نحو يموت الكافر ميتة
سوء ومنها الوقت كقوله

الم تغتمض عيناك ليلة ارمدا * وبت كما بات السليم مسهدا

اي اغتماض ليلة ارمد فحذف فعلته طلوع الشمس كذا التصراح وغيره ووجه
هذا المعنى انه يساعد عليه بانه ليس لليلة الارمد اغتماض انما
لها السهاد والسهر وانما التقدير انتفى اغتماض عينيك انتفاء
مثل انتفاء اغتماض ليلة ارمد اي اغتماض ارمد في ليلة وفيه الشاهد
على هذا ايضا ومنها ما الاستفهامية كقوله

ماذا يغير ابنتي ربع عويلهما * لا ترقدان ولا بؤسى لمن رقدا

يغير مضارع غار اي نفع ومنها ما الشرطية كقول جرير

نعب الغراب فقلت بين عاجل * ما شئت اذ نعب الغراب فانعب

وكذا مهما لانها ما كررت وقلب لها الالف هاء ولي مثلا كقوله

وانك مهما تعط بطنك سؤله * وفرجك نالا منتهى الذم اجمعا

يعني اي عطاء تعطه ومنها لفظ كل وبعض نحو ولا تضرونه شيئا بناء
على ان المراد بكل وبعض مخصوص لفظهما ومنها اسم عين قائم
مقام مضاف كقوله

حتى اذا اصحبوا الناجر اراد الا اصحبا با مثل العصاف جرارا

اي ندماء وعسل اي في كونه يحلي الناحية قال الرضي اذ المراد به
بالتاكيد ما تضمنه الفعل بلا زيادة عليه ولم يقتض الفعل الا انما ميئة
من حيث هي هي مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها والتثنية والجمع
لا يكون الا مع النظر لكثرتها فتنافيا انتهى قولها فالمشهور

الجواز في التثنية قول رابعة

* أحبك حبين حب الهوى * وحبا لأنك أهل لذاك *

ومن الجمع وتظنون بالله الظنونا وما بدا لي زيادة النظم قوله وأراد دفع توهم وجوب التثنية والجمع في غير المؤكد كما هو ظاهر كلام في قوله وكرر واجمع وأن يغني عنه مجموع الظرفين في قوله وما للتأكيد فهو مراد أي وغيره أن يوجد ابدال تارة وتارة أن من المجموع طاري بالسلب الكلي أي أبداله يوهم ويقربه كلام الأمر في وني واجمع في ثم أخلج لقوله وأبدا قوله والحذف منافي لهما قال شيخنا أبو جعفر الغماسي في بغيته أن ريب من الكلام صحيح لا غبار عليه إذ التأكيد يقتضي مزيد الاعتناء بالمؤكد والحذف يقتضي قلة الاعتناء به فتنافيا وكذا قال المحذوف لدليل كالثابت لما زعمه في المغني لقول شيخنا ليس هو كالثابت من كل جهة قوله ورد أي بنه ذكر في المغني أن أول من رد امنا باقب التوكيد للمحذوف الأخفش وتبعه الفارسي ثم أبو الفتح ثم ابن مالك قال وهو به كلمه مع الغوث للخليل وكثير يشير الى قول كثير في باب ما ينصب به الاسم أنه لا سبيل الى أن يكون صفة لأن توكيده أتا بعاما فقه وسألت الخليل رحمه الله عن مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهما فقال الرفع على هما صاحباي أنفسهما والنصب على أعنيهما ولا مدح فيه لأنه ليس مما يمدح به فلا يغتر لمن جهما قال شيخنا في بغية الأريب ولا نسلم ما ذكر من المطالبة إذ التأكيد في المثال إنما هو لرفع توهم التجوز في النسبة المبهم بنا المعنى تعلق المرور بزيد ونبوت الأب نيا أن أخيه بلا حذف للمؤكد والتعدد إنما هو لرعاية مقتضى الصناعة في الإعراب لأن نسبة العامل المقدر هي المؤكدة فليعلم ثم قال وقد أنشد ابن عقيل للوالد وكتب بعض الشيوخ بطرة ابن الناظم

* وابن اللبون إذا ما لز في قرن * لم يستطع صولة البزل القناعيس *

والصواب في المسألة مع الناظم والأمثلة التي استدل بها

والبدل على المحذوف معنى من قبيل ما جيء به بدلا من التلفظ بفعله
والمحذوف فيهما مسلم عند الناظم لقوله والحذف حتم مع آت بدلا من
فعله وليست من قبيل المؤكد ولذا يثنى ولهما قوله وحذف عامل المؤكد
امتنع وان قلنا معنى منه باعتبار الاصل لزم ان ذلك الاصل حيث
جعلت بدلا والمحذوف في جميعهما واجب كما قال الناظم اذ لا يجمع بين
البدل والمبدل منه ولذا بنا في هذا ما ذكره في شرح التسهيل وغيره من
الجواز في انت سيرا بدون حصر ولا تكرير لان معنى الجواز فيه انه
يجوز فيه اعتباران احدهما كونه مؤكدا لعامله ولا يجب ذكر عامله
لثبات في التركيب والحذف وثانيهما كونه بدلا ولا يجب حذف عامله لئلا
يجمع بين العوض والمعوض عنه وليس معنا الجواز انه ضمار واظهار
باعتبار واحد والا تناقض كلامه هـ شيخنا قوله ما لا فعل له قال
الرماميني قد يقال ان المحذوف من المراد فيتقدر في ويل زيد مثلا
زيد ويلا له مثل قعدت جلوسا وقد يقال المحذوف الفعل الذي يقتضيه
القياس ولا يلزم من كونه محذوفا صحة النطق به ثم المصدر المهمل
الفعل قسمه ابن هشام تبعا لابن مالك الى ثلاثة انواع احدها المفرد
نحو اقت وتبعه قهقرا وابه وبنحو الاذن والشعا وبنحو ابه كفعا رو ذراءه اي
ثبتا وبهرا له اي تعسا اما بهرا بمعنى غلبة فله فعل مستعمل
الثاني المضاف نحو بله زيد بلا اضافة للمفعول كترك زيد ويستعمل اسم
فعل فينصب نحو بله زيدا اي دعه الثالث ما يستعمل مفردا ومضافا
نحو ويحا لزيد وويحه ومنه ويل وويحه وويبا بمعنى ويل قوله
دعاء منه تبا لك ربنا قوله سقيا ورعيا فان قلت اليس
يجوز سقاك الله سقيا ورعاك رعيا قلت بلى ولكنه مع التصريح
بالعامل لا يكون المصدر نائبا مناب عامله ومعنى ما معناه الخروج عن
موضوع مسئلتنا وموضع الحذف لا يستعمل الا في انشاء الدعاء ومع
الذكر يستعمل له وللاخبار بحسب المقام قوله فيما لا فعل له ا
قال في شرح الكافية اي فهم لا تقدر لها افعال ناصبة ومجزومة مجزوما

وبعضهم صرح بمنع حذف بجزوءهما وانشد في شرح التسهيل شاهدا على النفي قول الشاعر

* فزاد حزني لما قيل لا حزنا * حتى كان الذي بينها لم يغريكا *

قال ابو حيان والذي نختاره ان لا نافية للجنس نون اسمها ضرورة قلت لا يصح في قولنا فيما تقدم لا قعود الا انه نكرة ويحتاج مع ذالك الى دعوى ان الخبر في معنى النفي قوله بضرب الرقاب لا فرق بين المضاف للمفعول كما في الاية والمضاف للفاعل نحو فياع زيدا والمجرد كذلك زيدا والحال قوله كذا الحلى ابن مالك وحمل ابن عصفور الوجوب بالتكرار اقول لا تنافي بينهما لان مراد ابن مالك انه ان قدر المصدر بدلا من فعله واقيم مقامه وجب حذف العامل وذالك لا يمنع صحة ان يقال انه قدر على ان يكون المصدر توكيد الفعله فلما مقامه ومراد ابن عصفور بيان موضع يجب فيه ذالك التقدير اى تقدير المصدر بدلا من فعله وقائما مقامه بحيث يمتنع ذكر الفعل على ان يصير المصدر موكدا حتى انه يمتنع اصبر صبرا جميلا قوله توبيخ الخاطب او التعجيب كذالك كقول الحماسي

اعبدا وقتلا واشتياقا وغربة * ونأى حبيب ان ذا العظيم
وان امرءا دامت مواثيق عهده * على مثل هذا انه لكريم

قوله * الوما لا ابالك واغترابا * تكملته قوله * اعربا وانت قنسري * والرجز لانسان دارى * القنسرى بكسر اوله وثانيه مشددا وسكون ثالثه او وسكون ثانيه وفتح ثالثه الشيخ الكبير وقد يكون التوبيخ من المتكلم كقول عامر بن الطفيل * اغدة كغدة البعير وموتا في بيت امرأة سلولية ولغائب في حكم حاضر كقولك وقد بلغك ان شيخا يلهو الهوا وقد علا كالمشيب وفي التسهيل ان التوبيخ بدون الاستفهام كهو معه وانشد في الشرح

* خمولا واهمالا وغيرك مولع * بتثبيت اسباب السيادة والمجد *

قال الدماميني قلت قد يقال بناء على انهما بمنزلة التوبيخ كما تنزل همزة
الاستفهام التوبيخية قلت مراد ابن مالك بقوله وقد ان يكون
التوبيخ دون همزة استفهام لقصد امتناع وجود ما تعجب منه فقوله وواقع في
التعجب المراد بالتعجب ما هو خبر في اللفظ سواء كان كذلك في المعنى ام انشاء
وهذا ينطبق على جميع الامثلة الآتية فقوله مصادر مسموعة من
امثلتها المصادر المثناة للتكرير كلبيك وسعديك ودواليك ومنها
سبحان الله ومعاذ الله ومنها قولهم نعمة عين بفتح النون وكسرها
وضمها ونعام عين بتثليث النون ايضا ونعم عين بالفتح والضم مخففا
ونعمى ونعامى بالضم مخففا مضافة للعين اى نعم عينيك بمعنى ا
الفعل انعاما كما اشار اليه الشاطبي وانظر تعبير القاموس انها
منصوبة على المفعول له بانه قال وتنصب الكل باضمار الفعل اى
افعل ذلك انعاما لعينك واكراما ومنها قولهم عمرك الله وقعدك
الله بفتح القاف وقال المازني سمعت كسرها ممن لا اثق به قال
الم تعلمي يا عمرك الله انني * كريم على حين الكرام قليل *
والاصل عند سيبويه عمرتك الله تعميرا بحذف زوائد المصدر واقيم مقام
الفعل فاضيف الى المفعول الاول ومعنى عمرتك الله سالته
يعمرك فلما ضمن معنى السؤال تعدى الى المفعول الثاني اعني الله
وكذا قعدك الله اي قعدتك الله تقعيدا اي سالته ان يجعلك قاعدا
متمكنا واجاز الاخفش رفع الجلالة فاعلا والمصدر مضاف الى المفعول
اي عمرك الله تعميرا ويجوز ان يكون انتصابهما على المفعول به اى اسال
عمرك الله وقعدك الله اي اسال الله تعميرك وتقعيدك اي تمكينك ويجوز
ان يكون المعنى اسالك بحق تعميرك الله اى اعتقادك بقاءه وتقعيدك
الله اى اعتقادك دوامه فنصبا بحذف القسم على حذف الباء ومعنى
ويجوز كون قعدك الله بكسر القاف على معنى بحق قعدك اى ملازمتك

العالم بالمال لك ومن له ابنه بنصب فعل لما يجزى من القسم واسم الجلالة
بدل منه فقوله حمدا او شكرا الا كفرا ورد الشلوبين عليه سواه وهو
انه يجوز حمدت الله حمدا او احمد الله حمدا فكيف يقال ان هذا يختص بفعله
واجاب بانهم لما قصدوا التنصيص على الانشاء حذفوا الفعل
علامة على ذلك واقاموا المصدر مقامه فصار الحذف واجبا فان ذكر
الفعل تبادر منه قصد الاخبار ولم يكن المصدر بدلا من فعله
وعلى هذا فلا يتوقف وجوب الحذف على ان تكون الكلمة التي حمدا او شكرا ا
خلافا لابن عصفور بل وجوب الحذف اعم من ذلك الى وج فلا درك على ابن
الحاجب في تمثيله لما يجب فيه الحذف بحمدا وشكرا ولم يزد كفرا فقوله
الثانية ان يكون تفصيلا فيه تنكيت على كافية النظم فانه يقتضي ان
هذه المسئلة وما بعدها تندرج تحت قوله والحذف حتم مع آت بدلا
من فعله مع ان جميع مسائل الوجوب مندرجة فيه ويمكن عطف قوله
وما لتفصيل على بدلا اي كثيرا ولما لتفصيل ويكون قوله عامله يحذف
توكيد وتقرير وقوله كذا مكرر تنبيه بانه لتفصيل في كونه من امثلة
النائب وقوله ومنه ما يدعونه الى من الآت بدلا وقوله كذا ذو التشبيه
تشبيه في الكون من الآت بدلا من فعله وبهذا يستقيم الكلام وان كان
وان كانت يخلوا عن بعد قوله بعد والوثاق اي ان قلت مصدر اية
طلب وموضوع الكلام المصدر الواقع في الخبر قلت المصدرية خبرية
لان التقدير فاما تمنون واما تفدون فداء كما في المرادي وكذا يصدق كون
صدر الاية جملة انشائية طلبية وما قرره المرادي اولى من تقدير الشارح
فاما ان تمنوا منا واما ان تفدوا فداء لما فيه من كثرة الحذف كذا ان وصلته
في تاويل مصدر مبتدا فلابد من تقدير خبر له اي فاما منكم فاصل واما
فداء لكم حاصل او خبر فلا بد من تقدير مبتدا له اي فالحاصل اما منكم واما
فداء لكم وكالاية في وقوع المصدر تفصيلا لعاقبة مضمون جملة طلبية

م الجملة التي فيها

قوله

قول الشاعر

وقد كنت في نفسي فاكتفيتنا * فان جزعا وان اجمال صبر *

فليس التفصيل هنا لعاقبة مضمون جملة خبرية خلافا ليس والمعنى وقد خرعت نفسي فاخترعتها انت ايضا اذا خرعتها فان جزعت جزعا فلا قبال بك وان اجملت اجمال صبر فقد كفيت همك ومثال تفصيل عاقبة مضمون خبرية قوله

لا جمري فاما ذي اعاقبة تخشى واما بلوغ السول والامل *

وتقول زيد يكتب فقراءة بعد او بيعا وعمرو يشتري طعاما فاما بيعا واما اكلا وانما وجب نيابة المصدر مناب فعله في ذلك لحصول الغرض من المصدر مع طول الكلام بالتفصيل والترديد قوله وعامله خبر احتراز عن نحو اذا دكت الارض دكا قوله عن اسم عين عبارة ابن الحاجب اسمه يكون المصدر خبرا عنه اي فانه يخبر بالمصدر عنه حقيقة فيشمل اسم العين والمعنى الذي لم يخبر بذلك المصدر عنه وقد مثل الرضي بقوله ما الدهر الا تقلبا والمنون تعريقا تعريقا ومثل الشاطبي بقوله اجلك نقصا نقصا ومرضك مابك مابا وشغلك زيادة زيادة وأجاب عن الناظم بانه اقتصر على النيابة في محل السماع ولم يسمع هذا النوع الا في الاخبار عن العين قوله انت سيرا سيرا علل الرضي وجوب اقامة المصدر مقام فعله هنا بفائدة يتم والنحو ما للشارح التكرار والحصر المشتمل على التاكيد القائم مقام التكرار والحصر القائم مقام التكرار من العلة في لزوم الانابة وكذا انه شتبعا لغوية كذا التي على الفعل المقتضي لمعنى المصدر كالتكرير للمصدر في غير هذا العامل ومثل معنى ما علل به الشرح فيغني عنه كلام الرضي قال الرضي فان ارادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه معنى تجوزيد

سيبي سيبي وما زيد الا سير وعليه قولها * فانما هي اقبال وادبار * فيسمى
اذن من الكلام بمعنى الحروف اصلا لعدم صح الفعل وعدم المفعول
المطلق الدال عليه فان كان المصدر غير مكرر وما في حكمه فحذف برسم
جاز اظهار العامل وحذفه مع المختص والمبهم خلافا للشاطبي في منعه
الحذف مع المبهم نحو الغوله وحذف عامل المؤكد امتنع اذ مسبوق ان
الوجهين مع المبهم على وتيرتين وقد رقيين مختلفين ان قصد توكيد الفعل
بالمصدر وجب ذكر الفعل وان قصد قيام المصدر مقامه ونيابته عنه
وجب حذفه فلما مر الا عتبار ان حكموا بجواز الوجهين فلا يخالف
ذلك قوله وحذف عامل المؤكد امتنع وفي قوله والحذف حتم مع ذا
بدلا قوله نحو له على الف عرفا قال الرضي باعترافا على الف درهم
اعترافا وذكره اعترافا التي تضمنته الجملة المذكورة كما ان المصدر
مؤكد لنفسه في نحو ضربت ضربا اذ ان المؤكد هنا مضمون المفرد اي
الفعل دون الفاعل اذ الفعل يدل وحده على المصدر واما الاعتراف
بمضمون الجملة الاسمية بكمالها كه مضمون احد جزئيها ومنه قولهم
النبا اكبر دعوة الله بدون الله اكبر اول الاذان الذي هو دعاء الى
الحق اي الصلاة ومنه قوله

* اني لامنحك الصدود وانني * قسما اليك مع الصدود لاميل *

وقسما بمعنى التأكيد وهو حاصل في الجملة السابقة بان واللام
ومنه صبغة الله وكتاب الله وسنة الله ووعد الله وصنع الله
بدون ما تقدمها من الفعل في نحو صنع الله فان مثل الحذف ... الحاصل
مطابقة للفاعل لله يا من ان الحمد وغيرها قوله تحتمل معناه وغيره
اي من حيث العقل له من حيث وضع اللفظ قوله زيد ابنك حقا قال

الرضي اعلم ان قوله زيد ابني حقا مثل رجع القهقرى في ان المصدر مؤكد لما
يحتمل غيره لان المحتمل في مثلنا جملة وفي رجع القهقرى مفرد اي الفعل
دون الفاعل ثم المؤكد لغيره في الحقيقة مؤكد لنفسه والا فليس بمؤكد
لان التأكيد تقوية الثابت لان غير الثابت كيف يقوى ومكرر الثابت انما
يؤكد نفسه والتفصيل ان جميع امثلة المؤكد لغيره المصدر فيها اما قول
صريح او ما في معناه فالاول نحو ذلك عيسى ابن مريم قول الحق وقولهم
هذا القول لا قولك اي اقول مثل قولك وهذا زيد غير ما تقول اي هذا
هو المشهور المعروف الممدوح فوكد غير قولك في حقه مما ينافيه فذلك
والثاني نحو هذا عبد الله حقا او الحق لا الباطل وقول ابي طالب *
اذا لاتبعناه على كل حالة * من الدهر جدا غير قول التهازل *
وكذا لا افعله البتة اي قطعا مقطوعا بحضرته وهو انفعل فقطعة
واحدة اي بجزم ما في مرة بعينه لا اجزم ثم اتردد ثم اجزم فيكون قطعتان
في مرتان من القطع واذا كان المصدر المذكور فؤكدا ومعناه فيحتمل الجملة
قبله محمولة لفعل مضمر من القول والمصدر المذكور فيهن لنوعه والجملة
هي دليل القول المحذوف لان المتكلم اذا تكلم بجملة فهي مقولة
ومعنى المصدر المذكور في جميع الامثلة الصدق ومطابقة الواقع وهذا
المعنى مستفاد من الجملة السابقة عليه الخبرية فما يحتمل غيره
من حيث مدلول اللفظ لان جميع الاخبار من حيث اللفظ لا تدل الا
على الصدق والكذب ليس مدلول اللفظ بل نقيض مدلوله واما قولهم
الخبر يحتمل الصدق والكذب فلم يريدوا به ان الكذب مدلول الخبر كالصدق
بل ارادوا ان العقل يجوز تخلف مدلوله عنه فيكون كاذبا اذ لا ارتباط
عقلا بين الدال والمدلول وكذا ما يجيء من المؤكد لغيره بعد الامر والنهي
كالبتة يؤكدان عليه وذلك لان الامر فانما يقع بطلب الفعل
والنواهي فانما يقع بطلب تركه ومما يدل على ان الجمل المتقررة لا تحتمل
من حيث اللفظ غير مدلولها تلك المصادر كما ان الجملة مع المؤكد لنفسه
كذلك انه لا يجوز زيد قائم غير حق وهو عبد الله قوله باطلا لا البتة

السابق لا يدل عليه وحده فليس من المؤكد لغيره نحو لهو زيد قائم لا شك
لأن زيد قائم لا يدل على نفي الجانب نصا فانتفى به على نوع الخلاف في
كما قيل في أجرك لا تفعل أو على المصدر لأنه غير مؤكد وقد يجوز إضمار
ناصبه لأنه مضاف إلى الفاعل فإذا ثبت هذا قلنا إنما قيل لهذا
المصدر مؤكد لغيره مع أن اللفظ السابق دال عليه نصا لأنه إنما
نؤكد به إذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الأمر
فلاحظ ما ليس محتملا للفظ فما جوزه العقل من نقيضه فكأنه أكد
النص في معنى لفظا محتملا لذلك المعنى ولنقيضه والنص غير
المحتمل فلذلك قيل مؤكد لغيره وأما المؤكد لنفسه فلا يذكر لهذا ا
الغرض فسمي مؤكدا لنفسه ومأخذ عبارة المتأخرين وقد يسمى
التأكيد لنفسه التأكيد الخاص والمؤكد لغيره المؤكد العام وقال المص
يعني ابن الحاجب معنى التوكيد لغيره التوكيد لرفع احتمال غيره
وليس يشعر به نفيه في مقابلة التوكيد لنفسه فينبغي أن يكون الغير
مؤكدا كالنفس قلت يحتمل كما ذكر أن تكون اللام فيها
للتعليل فتحسن المقابلة أي التأكيد لأجل نفسه لغيره وثبت ثم قال
الرضي وإنما وجب حذف الفعل الناصب في المؤكد لنفسه ولغيره لكون
الجملتين كالنائبتين عن الناصب من حيث الدلالة عليه ولا يجوز تقديم
المصدر على الجملتين لكونهما كالعامل الضعيف قال الزجاج ولا يمتنع
التوسط نحو زيد حقا أخوك وأنا لا أرى بأسا بأن تكون الجملتين
أنفسهما عاملتين في المصدر لما فيهما معنى الفعل كما ذكرنا قبله
يتقدم المصدر عليهما لضعف العامل فلا يكونان من هذا الباب
قوله مشتملة عليه أي على لفظ ذلك المصدر معنى وبه يخرج
نحو له صوت صوت حمار ولا حاجة إلى القيد لأن ذكره لم يكن لإخراج
هذا المثال ونحوه ومراده أن يكون خبر الجملة غير صالح للعمل فقوله
كمررت بزيد فإذا له صوت صوت حمار كذا مثله ابن الحاجب في النكت
قال ابن هشام تمثيل ابن مالك بقوله لزيد صوت صوت حمار أولى

لأن مرة لا مدخل له في التمثيل قال ابه ان مثال ابن الحاجب عندي
أولى لدلالة مرة على تأخر الموت وحدوثه بخلاف لزيد موت فإنه
إخبار عن الأمر الثابت له بعد عنده ينصب قوله وبكاء بكاء ذات
داهية بكاء ممدود فيهما وإنما قول الناظم كلي بكاء بكاء ذات عضلة
فقال الشاطبي فإن قلت البكاء يمد ويقصر فإذا مددت أردت
الصوت وإذا قصرت أردت الدموع وخروجها قاله الجوهري وفي تمثال
المص مشكل لأن الجملة لم تشتمل على اسم بمعناه قلت ما في
الجملة ممدود أيضا فيهما لم يرد او لعله وهم نقلا عن أهل اللغة أنهما
بمعنى قلت في القاموس ما نصه بكى يبكي بكاء وبكى فهو باك
ج بكاة وبكي على ما قاله الجوهري ومن أمثلة المسألة له صراخ صراخ
الثكلى ومن الغافري لزيد قال الرضي وأكثر النحاة على أن هذا
المصدر منصوب بفعل مقدر بين الجملة المتقدمة وبين المصدر يدل على
الجملة المتقدمة دلالة تامة مغنية عنه فلهذا وجب حذفه فإذا قلت
له موت يموت موت حمار بالنيم اهـ ثم يقال المصدر كذا عطاء عطاء وكلم
كلاما قلت فمن الفعل من موت المقطع ويجعل موتا اسم مصدر
وذلك تعسف بلا داعي إليه فإن موت بسكون الواو مصدر مات
ثلاثيا فينبغي تقديره العامل من الثلاثي قال في القاموس مات يموت
ويمات نادر كما مات وموتة ثم قال الرضي وكذا في كلامه أن المصدر
منصوب بالجملة أي له موت لا بفعل مقدر فإن جملة له موت بمعنى
يموت لزيد لتمام على المصدر انعقاده وعلى ما قام به وفراغه بالمصدر
ما يدل على زمانه لمرة في المثال بالمجموع كالفعل والفاعل
وهذا وجه قوي وقيل العامل صوت المصدر في الجملة المتقدمة ووجهه
أن المصدر لا يعمل عمل الفعل إلا إذا صح تقديره بأن والفعل منه ويصح
لو قلت مررت فإذا له أن يصرخ صراخ الثكلى بمعنى له صراخ لكن
لأن المتبادر من له أن يفعل أنه يصح وقوع الفعل منه وقد يصح
وليس قطعا بوقوع الفعل بخلاف له صراخ فإنه قطع بحصوله وعلى

أن العامل الجملة أو المصدر الملفوظ به فليس مما نحن فيه وأجاز قوم رفع
المصدر المستوفي لشروط المسألة بدلا أو عطف بيان أو خبر مبتدأ أو
نعتا والنعت على وجهين فعند الخليل على حذف مضاف أي مثل
صوت حمار فيجوز إذن تعريفه مع كون المنعوت نكرة نحو له صوت صوت
الحمار لأن مثل لا يتعرف بالإضافة وبنى عليه جواز مر برجال اخو زيد
على النعت بتقدير مثل ورد بأنه لو جاز لجاز مررت بزيد الطويل أي
مثل الطويل وعند غيره خليل النعت على التأويل بالمشتق أي صوت
مصوت كما يقال مررت برجل أسد أي جريء ومثله قليل وإذا تعرف المصدر
على هذا الوجه فبدل ويجوز في حال النصب كون المصدر حالا على أحد
التأويلين وظاهره أن الضمير المستكن في الخبر قوله له ذكا ذكا ؛
الحكماء لأنه غير علاج قال ابن مالك فلو وردت به كمنهور وانا له مع
إذا له نور المتهمة نصبت لأن المراد أنه علاج قال الموضح حاصله
أنه إن أريد الحقيقة وجب الرفع أو المجاز وجب النصب اهـ ومراده
في الثاني جاز النصب ومن غير ذلك علاج له علم علم الفقهاء وله
سرو سرو الصلحاء وسكت عن محترز قوله تشبيها نحو له صوت
صوت حسن قال الشارح يجب فيه الرفع والوجوب نقله الرضي عن سيبويه
على البدل أو الصفة المرضية وأجاز الرضي على التوكيد اللفظي
والقائم هو ما نقله عن الخليل من إجازة النصب أيضا على الحال في
والمصدر ينوزوالوجهان إن جئت بعد الجملة بالصفة فقط نحو
له صوت حسن والمختار في التسهيل الرفع على الصفة قوله
كذلك على الحال زاد الرضي أو المصدر يعني بالمصدر المذكور عن
جوزي ومنه قول رؤبة

* فيها ازدهاف أيما ازدهاف *

مبحث المفعول له

ذكره عقب المفعول المطلق لتآخيهما في اشتراط المصدرية حتى
قال الزجاج إنه مفعول مطلق كما يأتي وذكر ابن الحاجب فيه نكتا

خبر بمفعول

الى

إلى أن احتياج الفعل للزمان والمكان أشد من احتياجه إلى العلة
قوله من أجله ولأجله الأجل بفتح الهمزة وتكسر قال الزمخشري عند قوله
قوله تعالى من أجل ذلك كتبنا الأجل من قولهم أجل شرا يأجله أجلا إذا
جناه قال وأهل خباء صالح ذات بينهم قد احتربوا في عاجل أنا آجله • أي
أنا جانيه ومن أصل قولهم من أجلك فعلته كذا أي من أجنيت فعله وأوجبته
كقولهم من جرائك فعلت كذا أي من أجررته بمعنى جنيته قوله ومثاله
جئت رغبة فيك لم يعرف اكتفاء بذكر شروطه وحده في الشذور بقوله
المصدر المعلل لحدث شاركه في الزمان والفاعل ومقتضاه أن المعلل الذي
لم يستوف الشروط وجر بالحرف لا يسمى في الاصطلاح مفعولا له
وهو موافق لقوله الآتي ومتى فقد المعلل شرطا ولم يقل فقد
المفعول له شرطا وعرفه ابن الحاجب بقوله ما فعل لأجله فعل ثم قال
وشرط نصبه تقدير اللام فقال الرضي يعني أن تقدير اللام شرط
انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فنحو للسمن
ولإكرام الزائر في قولك جئتك للسمن ولإكرام الزائر عنده
مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال في المفعول فيه شرط
نصبه تقدير في وما ذهب إليه في التوضيحين وإن كان صحيحا لغة خلاف
اصطلاح القوم فإنهم لا يسمون المفعول له إلا المنصوب الجامع
للشرائط فالظاهر أن الشروط التي ذكرها الناظم والموضح شروط
لتحقق ماهيته الاصطلاحية لا شروط نصبه فقط فقول الشارح إن
الشروط المذكورة للنصب وبقي عليه شروط ماهية المفعول له
ونقله عن أبي البقاء أنها أربعة لا يناسب طريقة الناظم والموضح وهي
الصواب وتبين بتزاحمه عنهما إفادة التعليل شرطا وقول الشارح أيضا
عد العلية شرطا لأن الشروط المذكورة شروط النصب لا شروط تحقق
الماهية عجيب لأن نتاجه العكس فإن كونها شروط تحقق الماهية هو
المسوغ لعدها شرطا إذ لا تتحقق الماهية إلا به والمراد بشرط الماهية
ما يتوقف وجودها عليه مما به تتقوم لا ما هو خارج عن الحقيقة وأما

بيت ... [illegible]

كونه شروطا للنصب فلتحقق الماهية فيوجب فساد عدم افادة التعليل
شرطا فانه يقتضي ان المفعول له اذا لم يفد التعليل لم ينصب مع تحقق
كونه مفعولا له عند عدم افادة التعليل وهو ظاهر الفساد ولهذا
اسقط محترز هذا الشرط عند ذكره ما تخلف فيه شرط من الشروط
فقد يقال التعليل وما نقله الشارح عن ابي البقاء من شروط ماهية المفعول
له انما هي في الحقيقة علامات ولوازم خارجية يعرف بها المفعول له وما
ذكره الموضح والناظم شروط ذاتية وقوله الموضح التنصيص على حكم
المفعول له وهو النصب مع انه مصرح به في النظم وعاملة الدفعة
الدال على الحدث المعلل كما يفيده الناظم وهو ما يعمل فيه ظرفا وقتا
وما علا قال في التسهيل وينصبه مفهم الحدث نصب المفعول به
المصاحب في الاصل حرف جر نصب نوع المصدر خلافا لبعضهم قال
الدماميني ذهب بعض المتاخرين الى انه مفعول مطلق لبيان النوع
على حذف مضاف بمعنى فعدت عن الحرب جبنا فعدت عنها قعود جبن
وبمعنى ضربته تاديبا ضربته ضرب تاديب وهذا المذهب نسب الى
الزجاج ورد بانه لو كان مصدرا نوعيا لما امتنع دخول اللام عليه كامتناعها
في رجع القهقرا وقعد القرفصا ونقل ابن عصفور عن الزجاج انه انتصب
بفعل من لفظه واجب الاضمار والتقدير في جئتك اكراما لك جئتك
اكرمك اكراما لك قال ثم على ذلك الزجاج في كتاب المعاني له وقال ابن
مالك مذهب الزجاج فيه مذهب حسن قال في النكت فتحصل ثلاثة نقول
مختلفة وقال الفراء في شرح التسهيل لم يترجم الكوفيون لهذا الباب
لانه عندهم ينتصب انتصاب المصدر وليس على اسقاط الحرف قوله
واجاز يونس الخ الاولى ان يقول وحكى يونس امه العبيد مر وعبيد وتلاده
على معنى نعمه يذكر شخص كرجل العبيد بالمذكورة وعبيد قال الدماميني
ولم يلتزم هذا القائل تقديرا ما فيهما يكون في شيء بل قدر في كل مكان
بما يليق به واما ترفال فهي لغة خبيثة قليلة ومع ذلك ابداه ا
اريد فيم معين ليكون في موضع الحال كجاء واجماء الغفير واما ان اريد

ولعر

بالعيد معنيين وجب الرفع نحو اما البصرة فلا بصرة لكن قال الرضي
الحمل على الحال في مثله ضعيف اذ لا معنى له بل هو مفعول فيه
لما بعد الفاء كان معنى ذو عبيد كما يملك قلت دعوى ان لا معنى
للحال فاسدة بل له معنى تام اي مهما يكن من شيء حال كون ذلك
الشيء عبيدا فصار ذو عبيد وجعله مفعولا لما بعد الفاء لتأويله
غير صحيح لانه لم يثبت اعمال ما ليس فيه حروف الفعل في المفعول به
هـ وكلام الرضا مبني على ان معنى ذا عبيد يملك عبيدا كما يملك في داعي
المفعول واذا كان بمعنى الفعل مع مفعوله لم يبق له تسلط على
ما قبل الفاء قوله كونه قلبيا من الشروط مزيد على النحو قال
الشهاب استغنى عنه الناظم بشرط اتحاد الزمان لان افعال
الجوارح لا تجتمع في الزمان مع المعلل لما انه لم يشترط احد ان
يكون بلفظ الفعل لان المصدر يكون علة لفعله قال الشهاب
هو ممنوع بل قد يجتمع معه نحو شمرت ثيابي لبناء الدار وسعيت في
لدفع الحكم عنه ووقفت بين يدي زيد للخضوع ودنيت منه فان اريد
بالاجتماع تساويهما ابتداء وانتهاء فهذا لم يشترطوه بل يكفي
تلاقيهما كما في كلام هو ابيه قلت المثال الاخير صحيح ومثله
ولا تقتلوا اولادكم من املاق واما ابن زيدون فلا فان المصاحب لبناء
الدار اي التشمير ومن التشمير واما التشمير فيسبق تحصيله وكذا الجامع
لدفع رعدائه مستقرا كذا السعي فيخفى فيه تعلق ما نية فلو جاء ما ناته
له وبعض ابيهم ما ذكروه من عدم الاجتماع في الزمان في قوله وقد
نضت لنوم ثيابها فانها حاصل اي افعال الجوارح فلا تجامع المعلل
نحو ضربته تاديبا فان وقت التاديب هو وقت الضرب وقد ينازع
في ذلك بفعل ان التاديب ومسبباته بعد انقضاء الضرب بل ذلك لا
ينافي الا غرضه التاخير المقصود بالذات من الضرب ونحو
الى ما لك اذا اردت اثر الخطاب مع القيام فان قلت الضرب
غير التاديب والقيام غير الاكرام والسمن لا يكون علة

لقصده قلت كلاهما متجزان ذاتا متغايران بحيث يتأتى كون أحدهما علة
للآخر لتغاير جهتيهما وإن كانت ذاتاهما وأجزاؤه وفي الرضي على أن
يعرف بتناديهما أنهما إيقاعا فاتني عن كونه فعليا فلذا أسقطه الناظم
وبرك له قوله تعالى لتركبوها وزينة وقوله وجعلنا من كل شيء زوجين
قوله غير ما كان الكامن أنه بالقيد المعجمة كان من تقسيم للعلة
وقد اشتهر أن العلة تنقسم إلى ابتدائية وهي السبب الباعث وهي المتقدم
على المعلول ذهنا فقط المتأخرة البعيد عنه وجودا كالتأديب للضرب
والنوم لنشر الثياب وأما تقسيم العلة إلى الغرض وغير الغرض بالضيد
المهملة فغير مناسب لما لا يخفى ولا يصح التمثيل للعرض بالرغبة
قوله قاله أهل علم والمتأخرون أنهى عن ... كما هو مذهب
وأنه قريبي قال ابن جني في التذكرة على القراءة الشاذة من أن يوم ينفع
الصادقين صدقهم أن معناه لصدقهم في الدنيا قوله وما علا قال في
التسهيل تحقيقا أو تقديرا فيدخله نحو قوله تعالى هو الذي يريكم البرق
خوفا وطمعا فإن فاعل الإراءة وإن لم يكن هو فاعل الخوف والطمع
لكن معنى يريكم يجعلكم ترون وفاعل الرؤية هو فاعل الخوف في
المعنى قوله وقل ليقم ابن عمرو يدل لهم قول امرئ القيس

* أرى أم عمرو دمعها قد تحدرا * بكاء على عمرو وما كان أصبرا *

وتأويل دمعها قد تحدر إنحدرت دمعها لا وجه له إذ لا فعل لها في تحدر الدمع
حتى لو قيل حدرت دمعها كان على ضرب من التأويل وتخريج نصب بكاء
على الحال بعيد لكونه تخريجا على شاذ لشروده في المصدر ولا سيما أنه
ليس هنالك ما يصلح أن يكون صاحب منه الحال قوله المعلل فيه
فلابد أن آخرا لما مر من الإشارة إلى المجرور لا يسمى مفعولا له
في اصطلاح فلذا لم يقل بعد المفعول له وإن اكتفى بالضمير في بعد
العائد إليه والثانية إخراج ما بعدها علة عن التعليل ولذا أسقط
التمثيل بمحترز الثالث قوله بحرف التعليل تنكيت على الناظم في اقتصاره
على اللام وإن كانت هي الشائعة الاستعمال في العلمية ورواية

اشترطه

وتعبر ذاكا يجيء للمقصود عن الحرب وغايته وهي الغرض وهي المتأخر على المعلول

من الفعل الزائد ... التعليل ...

الشاطبي

الشاطبي بالجر بالحرف وهو اللام قوله ويجوز جر المستوفي للشروط
لنا مسئلة يجب فيها جره وهي أن يكون أن وصلتها نحو أن يجب الاظهار
اللام نحو سبحان الذي أسرى بعبده إلى قوله لنريه من آياتنا سواء قرئ
لنريه بالنون أو بالياء وبه يتضح أن عبارة النظم هنا أحسن من عبارة
الموضح كذا للشاطبي افتتح في جر الشروط على نفي الامتناع الصادق
بالجواز والوجوب كما أن غير المستوفي للشروط يجوز حذف اللام منه إذا
كان أن وأن وصلتهما نحو يبين الله لكم أن تضلوا أي لئلا تضلوا وهذا
معلوم من قوله وفي أن وأن يطرد قوله وبقلة أن كان مجردا منع الجر وفي
جر المجرد قال الشلوبين وكذا أعرف له في الله سلف تنبيهات
الأول قال الرضي يعزى إلى الرياشي وجوب تنكير المفعول له لمشابهة
الحال والتمييز وبيت العجاج ماض عليه يعني قوله

* يركب كل عاقر جمهور * مخافة وزعل المحبور *
* والهول من تهول الهبور *

وكذا قول حاتم

* وأغفر عوراء الكريم ادخاره * وأعرض عن شتم اللئيم تكرما

وكذا قوله تعالى حذر الموت الثاني يجوز حذف عامل المفعول له فيكون علة
لمقدر كما في التسهيل نحو اللهم إياك أي أفعل ما أراده فيا في بسم
ويجوز أن يكون منه قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد قال الزمخشري
وحفظا إما محمول على المعنى كأنه قيل إنا خلقنا الكواكب زينة
للسماء وحفظا لها من الشياطين وإما على إضمار الفعل المعلل أي
وحفظناها من كل شيطان زيناها بالكواكب فقول ابن الحاجب المفعول
له هو ما فعل لأجله فعل مذكور منتقض الثالث الجمهور على جواز تقدم
المفعول له على عامله منصوبا كان أو مجرورا ومنعه ثعلب في ذا و
ورد بقوله

* طربت وما شوقا إلى البيض أطرب * ولا لعبا مني وذو الشيب يلعب

وقوله * وما جزعا وراء البيت أبكي * الرابع قال السيوطي في تجوز

تقدم المفعول له ومن ثم منعوا في زيدا تمسكوا من ضرار لتعثروا اذا جعل ضرار مفعولا له ان يتعلق لتعثروا بتمسكوا وانما يجوز ذلك اذا جعل ضرار حالا وتقول في الا رشدا فابلاء لا يتعدوا انه على جهة العطف او البدل فاما ان تذكره لئن يخشى فمنصوب بمضمر قاله البدر وفي الباب الخامس من المغني في الكلام على مفعول اما بعضهم فني واذا نهم من المواضع عذرا لموت ما يقتضي الجواز فكلفا لان الاول تعليل الفعل مكلفا والثاني تعليل له مغيرا بعلة اخرى ولكن فاختلفا

مبحث المفعول فيه

قوله ما ضمن معنى في قال ابو حيان النحويون يقولون ان الظرف على تقدير من وانما تلك التسمية يعني الناظم من قولهم لانه لا يليق من المتضمن بين المتضمن والمضمن وجه بعض الظروف لا يتقدر بمعنى في كعند ووقع في التضمن الذي يلزم منه بناء الظروف وكذا يلزم من قولهم الظرف يقدر بفي جواز التلفظ بها وكم من مقدر يلفظ به كالفاعل في امر ثم انه معارض بان المتضمن لا يذكر مع متضمنه الا ترى ان من الشرطية لا تجامع ان وان لا استفهامية لا تجامع الهمزة والظرف يجوز مجامعته لفي كجئت يوم الخميس وفي يوم الخميس فدل على بطلان التضمن اه وحاصله الاعتراض على دعوى تضمن الظرف معنى في بوجهين احدهما استلزامه لبناء الظرف لتضمنه معنى الحرف ثانيهما استلزامه لا يصح التصريح بفي مع الظرف واللازم منتف فيهما فانتفى التضمن وجواب الاول ان التضمن الموجب للبناء ما هو لازم الثابت في اصل الوضع واما العارض الحادث عند التركيب بعد استقرار الكلمة اسمية فلا يوجب البنا غايته ان يكون مجوزا وقد جاء من التضمن العارض على اصل المجرور ونحوه غير مؤثر في الظروف والحال المتضمنين معنى في والتمييز المتضمن معنى من ولفظ [illegible] المتضمن معنى اللام ومن وفي وعلى الخلاف لا غير موجب للبناء في اسم لا المتضمن معنى من فان قلت فما الظرف

قلت وجه الاعراب في الظرف والحال والتمييز والمطلق انه لا ذكر
الا اصل والعارض يجوز لا موجب فاختير من الجائزين ما هو الاصل ووجه في البناء
لمصاحبة الحرف المعنى يقتضي البناء مناسبة بينهما وجواب الثاني ان التضمن
لما لم يكن وضعيا جاز تخلفه بحيث لم يصرح فيه بالحرف متضمن لمعناه
وحيث صرح بها فلا تضمن فلا يلزم اجتماع المتضمن للمتضمن نعم فيه تنبيه
انه خالف النحاة في التقدير الذي عوى التضمن لفظي موجب لان ما اورده
عليهم غير وارد والظاهر من كلامه في باب الاضافة انه يقول انه على
تقدير الحرف لا ان هناك تضمن معناه بقول ابن المعروف ان الظرف على معنى
في سواء كان متضمنا لها او على تقديرها ووقع في كتاب الجمل المسمى بمقدمة
الاعراب المنسوب للخليل ابن احمد قول الشاعر

هريق الكأس عنا ام عمرو ٥ وكان الكأس مجراها اليمينا ٥

انتصب يمينا على الظرفية كأنه قال مجراها على اليمين ونقل عن يونس
ان وجه نصب على الظرفية وانه بتقدير على بمعنى جاء وجه جاء على وجه
اي على انفراده ورده بانه لا ظرف ولا مفعول ولقائل ان يقول ان ذلك
تقدير معنى لا تقدير اعراب فقوله باطراد من الغير حشو معتبر اما
انه حشو فلانه احترز به كما يأتي من نحو دخلت الدار وسكنت البيت مما لا يطرد
نصبه على معنى في مع سائر الافعال سواء اطرد المحمول كما في دخل وسكن
فانه يقال دخلت البيت والدار والمسجد والجامع وكذا سكنت البيت
والدار والمسجد والجامع او لم يطرد هو ولا العامل نحو ذهبنا الشام السهل
والجبل فانه لا يقال اخصبنا الشام والجبل ولا ذهبنا الفيفاء والشلول
وقالوا ضرب زيد الظهر والبطن ولا يقولون غسلت زيدا الظهر والبطن ولا في
البر والرجال والرأس والجسد ومن هذا ما يختص بالضرورة كقوله ٥

كما عسل الطريق الثعلب

وقول ساعدة سمع امرأة مكة من تحسب مما عرفه الطبقي وابو بكر رضي
الله عنه ٥ ٥

جزى الله رب الناس خير جزائه رفيقين قالا خيمتي ام معبد

قال في شرح الشذور كان حقه قال في خيمتي او معبري فيلا بها وروى
هلا خيمتي اي هلا في خيمتي ولكنه اضمر بعض في واو هلا الفعل بنفسه
ثم قال حصول الاحتراز عن الامثلة المذكورة ونحوها لا يكون على القول
بان نصبها على الظرفية تشبيها للمختص بغير المختص ونسب لسيبويه والمحققين
وحجتهم ان الحاجب لان الواجب ح ادخالها لا اخراجها ولا على القول بان دخل
يتعدى بنفسه تارة وبفي اخرى وكذا تمام تقتضي انهما اقلان كما قاله
المحقق ومن وافقه لظهور خروجه بقيد تضمن معنى في وانما الاحتراز
عنها على القول بان نصبها على اسقاط الخافض توسعا كما صرح به بعض
ومتوراه الفارسي ومن وافقه واختاره الناظم ونسبه صحبني عليه زيادة
فيه المراد في تعريف الظرف واعترضه ابنه بانها على هذا القول منصوبة
نصب المفعول به بعد اسقاط الخافض توسعا وح فلا يحتاج الى الاحتراز
عنها بقيد المراد لانها تخرج بقولنا تضمن معنى في فان قلت
فسلم ان الناظم ان المتوسع فيه على معنى في لان التوسع باعتبار حذف
الجار في اللفظ فقط وايصال الفعل بنفسه الا باعتبار المعنى فيها
بحيث يصير الفعل واقعا عليه لا فيه قلت اذا لم يكن التوسع
باعتبار المعنى بعد اسقاطه في على معنى وقوع الفعل فيه لا عليه
صح ان المنصوب على الظرفية ومن القول الاول بعينه وبه يتجه الاحتراز على
ذلك القول كما ان الواجب ادخاله لا اخراجه فالمنصوب على التوسع
انما امتاز عن الظرف باعتبار جعل الفعل بعد حذف الجار واقعا
فالجار ساقط لفظا وتقديرا بخلاف الظرف ولهذا اذا اضمر الظرف
وجب ان يصرح بفي لان الضمائر ترد الاشياء الى اصولها واما المنصوب
على التوسع فلا فرق فيه بين الظاهر والمضمر فتقول اليوم خلوته
كما قال حيث عن بني خلوتهم فلا ادخلتموه فانكم غالبون وفي ذلك رد
للقول الثاني وان نصب تلك الظروف المختصة على الظرفية تشبيها لها
بالمبهم فيجب بهذا ان قيد المراد لاخراجه البته في التعريف
فيكون حشوا وامثاله كونه معسرا فلا يكون انما اتى على ظرفيته لم يطرد

نصبه بجميع الافعال على معنى في قال البغدادي كغيره وغيره لا ينتصب ابدا
بالافعال [illegible] اذ لا يقال جلست او صليت مسجدا والظرف المختص لا ينتصب
الا بمادته في الجملة فلا يقال قعدت مقام زيد الا ما شذ كما ياتي والوقت الواقع
جوابا لكم ومتى قعدت والابد والليل والنهار معرونة بال الاستغراقية لا ينصب
الا بما يتكرر او يمتد لان العمل واقع في جميع الظرف اما تعميما كانتظرته يومين
او الليل او تقسيطا كاذنته يومين وصمت ثلاثة ايام وسرت شهرا فلا يقال مات
زيد ثلاثة ايام ولا شهرا ولا وقد الليل اي كل الليل او النهار اي كل نهار فان قلت
المراد بالابهام ان ينصب بكل فعل يليه بمعناه القرينة على هذا واضحة اذ
معلوم انه لا بد من رعاية استقامة المعنى في كل تركيب قلت هذا ينبغي
في غير الظرف المشترك اذ لا خلل في المعنى في قولنا جلست مقامك ولذا اقتصر م
الشاطبي على ايراد هذا النوع قلت اجاب الشهاب بان هذا مستثنى جيدا
من اعتبار الابهام بدليل قوله وشرطه كون ذا مقيسا ان يقع البيت قلت
لا ينفع هذا الفرع ما يدل على هذا الاستثناء في نفس التعريف الذي شرطه
ان يكون صحيحا في نفسه غير متوقف على امر خارجي ثم لو سلم فانما يندفع
بذلك كون الحد غير منعكس ولا يندفع امر الحد غير مانع فقولها في اسم
وقت او اسم مكان اشارة الى ان قول الناظم وقتا او مكانا على حذف مضاف
اي اسم وقت او اسم مكان او فيه مجاز مرسل في محلا والاسم المدلول به على الزمان
المسمى ظرفا عند النحاة انما هو الزمان لا المدلول فان الشاطبي واشار به
لمناقشة ان الغاية وهي النحو يجوز ذلك فقولها او اسم عرفت دلالته على
احدهما او جار مجراه زاد ملاحظين على الناظم اشارة الى ان تعريفه غير جامع قال
فسر هذا الناظم ما يدل على الوقت او المكان ولو بالتاويل فيدخل ما عرفت
دلالته على احدهما او جرى مجراه قلت هذا المجاز لا قرينة عليه في التعريف
فلا ينفع الجواب به اذ السياق التعريف انما تحمل على ما يتبادر منها فلا
يرتكب فيها المجاز بلا قرينة تعين المراد قال في السلم ولا يجوز بالاخفى
بما تجوزا والذي ينبغي ان يجاب به عن الناظم ان الحسن يدخل الناسب في الخبر
الا ان الظرفية فيه عارضة او مجازية فاقتصر على ما ظرفيته بحسب الوضع

ضابط لما افتتح في المفعول المطلق على تعريف المصدر لأنه الأصل فيه
قوله كامكث هنا أزمنا زاد مثال التكلم إلى ما ذكر الترتيب لأن في مثال الغيبة
الترتيب في النظم من بين ما بعده وسواه الظرف يجوز تقديمه على ما فيه وفيه تنبيه
على جواز تعدد الظرف لعامل واحد على جهة الابدال إذا اختلف نوع
الظرف وهو كذلك كما صرح به في شرح الكافية وأما إن اتحد نوعه فلا يجوز
اتحاد عامله إلا أن يكون الثاني تابعا أو العامل اسم تفضيل لأنه في قوة
عاملين نحو زيد يوم الجمعة خير منه يوم الخميس وأجاز ابن عصفور التعدد مع
الاتحاد في النوع لا على وجه البدل إذا كان الأول أعم نحو لقيته زيدا يوم الجمعة
غدوة على أن ينتصب الأول بلقيت لا على أن الثاني بدل بعض وبعضهم أن ذلك
فيما إذا بني الفعل للمفعول نحو سير عليه يوم الجمعة غدوة برفع يوم ونصب
غدوة ولو كان بدلا تبعه في إعرابه قوله أو نعته هنا أو خامسها ومعناها اسم
الإشارة غير المختص بالمكان نحو جلست ذلك المكان وصمت ذلك اليوم وأما
المختص بالمكان نحو وأزلفنا ثم الآخرين بدل لأنه على المكان الغالبة لا عارضة
قوله وأسماء العدد مثلها كناية العدد نحو كم يوم صمت قوله ما أبيد
به كليته أصلهما أو جزئيته منه أي الشرطية والاستفهامية نحو أي يوم
تجلس أجلس وقوله ○ ○ ○

أي يوم سررتني بوصال ○ لم ترعني ثلاثة بصدود ○

أي في هذا البيت للاستفهام الإنكاري بمعنى النفي أي ما سررتني يوما
بوصال غير مروع لي بصدود ثلاثة على أن لم ترعني حال من الفاعل في
سررتني أو غير مروع منك بصدود ثلاثة على أنه حال من المفعول ويجوز كونه
صفة ليوم أو لوصال ويقدر الرابط أي لم ترعني بعده والمعنى ما سررتني يوما
بوصال إلا وروعتني بصدود ثلاثة قوله الغار يغير من الغرة فأل في
الغار موصول الغرة بمعركة ودون المسلم والغارة بمعجمتين وكسرها باتباعه وأو في
معروفة ويقع أو صبغ به وكبشر من ... بنى ... يمنا منا بتة والغاضبان
يذكر من عنترة وعامر بن ربيعة وكلاهما من عنترة خرجا في طلب الغرة فلم يجدا
فقالوا الأدابة أربوا الغارة وسعد الغرة العشاء تعريفه من يع يلزمه

باضيف اليه ومروان القرظ اضيف اليه لانه كان يغزو اليمن وهي منابته
ه وفي المصباح القرظ حب معروف يخرج في غلف كالعدس من شجر العضاه وبعضهم
يقول القرظ ورق السلم يدبغ به الاديم وهو تسامح فان الورق لا يدبغ به
وانما يدبغ بالحب وبعضهم يقول القرظ شجر وهو تسامح ايضا فانهم يقولون
جنيت القرظ والشجر لا يجنى وانما يجنى ثمره قرظت القرظ من باب ضرب
جنيته وقرظت الاديم قرظا دبغته به والحبة منه قرظة كقصبة وتصغيرها
قريظة وبه سمي الحي من يهود المدينة وتحكيم قولهم لا اكلمه القارظين قولهم
لا افعله الفرقدين والشمس والقمر والنجوم اي مدة بقائها او طلوعها قال
في شرح الكافية وحمل عليه صاحب القاموس قوله ٥ تبكي عليك نجوم
الليل والقمرا ٥ وصدره ٥ الشمس كاسفة ليست بطالعة ٥
قوله وقد يكون المنوب عنه مكانا انما ذلك في ظرف الزمان وقد يقع ظرف
المكان بدل الزمان اخو المصدر في ان الفعل يدل على كل منهما بالتضمن وانما يدل
على المكان بدلالة الالتزام وهي دلالة عقلية من جهة ان الحدث لا يعقل الا في
مكان ولان بعض الزمان مقدر ايضا بانه مضي الليل والنهار وقال الزجاج
الزمان حركة الفلك والفعل حركة الفاعلين والامكنة جثث ولان الامكنة
اشبه بالاناسي لوضعهم لخصوصياتها المختلفة اعلاما شخصية كمكة
وعمان منزلها ظرفا نقله ابن غازي وفي النكت قال الشاطبي ليس في كلام الناظم
ما يدل على ان ذلك عنده مقيس او مسموع ولا يؤخذ الاول من تكثيره والثاني
من تقليله وقد نصوا على ان ذلك سماعي وجعل ابن القاسم من قوليه السماع
في الاول والقياس في الثاني ه وقال يس في الاشموني وغيره ولا يقاس على ذلك
ولكن انت تقول هذا من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه حيث ه
يستقل المضاف اليه بالحكم اذ لا يتصور كون الجلوس في القرب بالمعنى المصدري
وحذف المضاف وخلف المضاف اليه عنه فيما كان كذلك مقيس عند النحاة كما كان
هنا غير مقيس قوله الغاية مسموعة منها قولهم اجدك لا تفعل قال
اجدكما لا تقضيان كراكما ٥ ايا اجرمنكما عن ع
فنا وتوكمها قولك احقا انك ذاهب قال الشاعر

احفا بني ابناء سلموا من جنونه ٥ تمشي كم اياي وسعى المجالس ٥
ومعنى حفا وجرى متغاربان فالذال الرفع وجوز جرى ان يكون حالا كما في
قولنا ابعلهم جرى اي مجتهدا قـوله وهي جارية مجرى ظرف الزمان دون
ظرف المكان انما كانت كذلك لان ظرف الزمان اكثر والاغتفار به اجدر الا
ترى ان ظرف الزمان ينتصب مبهما ومختصا والمكان لا ينتصب الا مبهما وان نيابة
المصدر عن الزمان اكثر منها عن المكان وان الزمان ينوب عنه المصدر واسم
العين ولا ينوب عن المكان الا المصدر والزمان اسبق وجودا على المكان قوله
اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه فيه اشارة الى ان قول الناظم ما نصبه
بالواقع فيه عبارة مؤولة عن كل اسم دال لان الواقع في الزمان او المكان هو الحدث
الذي هو معنى وليس هو الناصب للظرف بل الناصب له اللفظ الدال على الحدث
فاما ان يقدر مضافا بقرينة قوله كما هنا كان اي لفظ الدال الواقع فيه او لفظ
الواقع فيه على انه مجاز مرسل من تسمية الدال باسم المدلول او مجازا في
اسناد الوقوع الذي للمعنى الى اللفظ فيكون الذي في الواقع واقعة على اللفظ
ولا بد من تقدير مضاف اخر في عبارة الناظم والموضح في قولهما فيه اي في مدلوله
اي مدلول الظرف لان الظرف اسم الزمان او المكان والوقوع انما هو في نفس
المكان والزمان لا في اسمهما ولا يستغنى عن هذا المضاف في عبارة الناظم بعود
ضمير فيه على وقتا او مكانا مع ما بعده لان العكس باق لان المراد كما مر اسم وقتا و
مكان فلا بد من هذا التقدير ومعه فالضمير للمضاف المقدر ولا يعود الضمير
للمضاف اليه الا بقرينة واضحة وبعد تسليمها فهنا ما يمنعها بقية واجبة
مع ان التنويعية نحو ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما وبعد تاويل عبارة
الناظم كما قررنا لا تكون عبارة الموضح اشمل منها كما زعمه الشارح قوله
لكنه لم يؤول عبارة الناظم وقصرها على المصدر لانه الحدث الواقع في الظرف
وليس فيه ان الحدث مدلول المصدر لا نفسه فلا غنى عن التاويل باحد
الاوجه المذكورة وبذلك تصير عبارته متساوية لعبارة الموضح وتشمل
الدالة في كلامهما على الدالة لفظا بقيد والتضمن والالتزام بوجه ما لان الظرف
تكفيه رائحة الفعل فكل ما دل على الحدث بوجه من الوجوه يعمل فيه فان في المعنى

لابد من تعلقهما يعني الظرف والمجرور بالفعل أو ما يشبهه أو ما أول بما يشبهه
أو ما يشير إلى معناه مثال التعلق بالفعل نحو وإنما توفون أجوركم يوم القيامة
وبما يشبهه نحو أنا مار بنا فنا مجرور بالمار وبما أول بما يشبهه نحو وهو الذي في السماء
إله وفي الأرض إله أي معبود في السماء ومعبود في الأرض وبما يشير إلى معناه
كقوله أنا أبو المنهال بعض الأحيان ٭ وقوله أنا ابن ماوية إذا جد النقر
فعلقا بعض الأحيان وإذ بالاسمين العلمين لما فيهما من معنى الشجاع والجواد
كذا في المغني وهو مبني على أن الاسمين العلمين استعارة للشجاع والجواد
على حد ما اختاره السعد في زيد أسد وإن جعل البيتان من التشبيه البليغ
فتقدير مثل تعلقا به أو جعلا من المجاز المرسل من التعبير بالملزوم عن
اللازم فهما مما أول بما يشبه الفعل كقوله أسد علي وفي الحروب نعامة ٭
وقد قرر السيد الوجوه الثلاثة في حاشية المطول في فن الحرف ويعمل فيه الفعل
الناقص على الأصح وحروف المعاني وثالثها إن نابت عن الفعل كحرف النداء وأما
إن جعل العامل الفعل المأخوذ من معنى الحرف لا الحرف نفسه فجوازه وفاقا د
بلا خلاف الموضح والناظم أنه لا ينصب بما من كونه سابق عليه أو متأخر
عنه لمنافاة التقدم والتأخر لكونه ظرفا له واستشكله ابن جني بقولهم
أعطيك إذا ما سألتني وزدتك إذا شكرتني فإن الإعطاء متأخر عن وقت المسألة
فكيف يكون ظرفا وما فيه وكذا الزيادة متأخرة عن وقت الشكر فلا تكون ظرفية
فيه وأجاب بأن التراخي لا ينظر إليه في الوقتين فصيرهما كالوقت
الواحد وحاصله أن الظرفية مجازية للمجاورة بين الوقتين وهو نوع لطيف
من المجاز اللغوي قال ومنه ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم أنكم في العذاب
مشتركون فإن فيها إشكالا كثيرا فقال لما كانت الآخرة تلي الدنيا بلا فصل
بينهما صح أن يجعل الواقع في الآخرة واقعا في الدنيا بدل وقت الظلم وهو في
الدنيا من اليوم وهو الآخرة ويجعل عدم النفع الواقع فيه واقعا وقت الظلم في
الذي هو الدنيا قال ولا يكون بتقدير إذ ذكروا إذ ظلمتم بطل ما جنى وهو إذ ظلمتم لأنه
بدل الفعل والفاعل ولأن ذلك لئلا يخرج إذ ظلمتم عن جملة نفي نفع الاشتراك في
العذاب والقصد قوله فيها البيان علة عدم نفع الاشتراك وإنما ظلمتم

قلت وفيه نظر بل اذا جعل معمولا لاذكروا مقدرا تكون الجملة اعتراضية بين
الفعل والفاعل والمعمول وفيه وليس بمثله باجنبي لانه لا يقال ذلك الا في
الاجنبي المجرد والتعليل المقصود يستفاد من منزلة الجملة الاعتراضية فلا
يفوت وذلك كان ومن يجعل الاخ التعليلية جزما بلا اشكال عندي في الاية
ولا في جاز بدلها اذ شكرت حين ضربت العبد اذا اساء اليك ونحو ذلك والله اعلم قوله
ان يقع معه ضمير يقع للظرف به للعامل لقوله بعد او مشتغلا عنه ومن يقل او
مشتغلا بكسر الغين وعلى هذا ايضا كلامه تشتيت الضمائر بلا الكلام كلام
في العامل والضمائر السابقة له وما ذكره كثير من ان الظرف المبني على الضم
لتضمنه معنى الاضافة لا يقع طرفا او صفة او خبرا او حالا يختلف فيه والحق
الجواز اذا علم المضاف اليه وحمل عليه الزمخشري وابن عطية ومن قبل ما فرطتم
في يوسف اي تفريطكم فيه واقع من قبل وحمل عليه ايضا عاقبة الذين من قبل
قوله اسماء الزمان كلها صالحة في الاسماء الظاهرة واما ضمير الزمان
فيجب معه التصريح بفي لان الضمائر ترد الاشياء الى اصولها قوله
ومعدود مما قال المرادي نقل من تسهيل المختصر خلافا لمن جعله قسما ثالثا
لا وفي الجمع المبهم ما وقع على قدر من الزمان غير معين كوقت وحين وزمان وينتصب
على جهة التأكيد المعنوي لانه لا يزيد على دلالة الفعل ومنه اسرى بعبده ليلا
لا ان اريد شراء ليه يكون الا بالليل فانه يتخصص وقد يتكرر التأكيد في الظرف كما قد
يتكرر في المصدر والحال والمختص قسمان معدود وهو ماله مقدار من الزمان المعلوم
كسنة وشهر ويومين والمحرم وسائر اسماء الشهور والصيف والشتاء
ولا يعمل فيه الا ما يتكرر وينقضي ولا يقال مات زيد يومين وسرت فرسخين فيجاب
الله مائة عام البقية قلت بجوازه بتقدير عامل بان لا يلاحظ في
تعلقه بالاماتة ما فيه من معنى اللبث او الالبث دون الاماتة نفسها والموت
وانظر المغني في الباب الخامس ثم قال في الجمع وغير معدود وهو اسماء الايام
كالسبت والاحد وما تخصص باضافة كيوم الجمعة او بال كقولك اليوم اكملت
لكم دينكم او بالصفة نحو قدمنا ان لبثتم الا قليلا او غير الازمان عليها
وهو ما جيء من تعريف الا لحينا قليلا كقوله لبثنا يوما او بعض يوم قال ان لبثتم

الا قليلا مع بعض زيادة، قوله احدهما المبهم منه وما حول الارض بخلاف
سيبويه في انه ظرف بان المراد في هذا الخصوص ارض العرب التي هي مقامهم فيهم ومحل
ومسكنهم وفي ذلك ان ظرفا وان قيل التنكير في ما حول الارض بمعنى النكارة والجهل
اذ ما حول في الارض منكورة مجهولة بعيدة من العمران كما ذكره صاحب المحصول وغيره
فلا تكون من المبهم اذ المبهم هو الصالح في ذاته لكل بقعة ومكان كما قال ابن
السراج ومثله في المغني بلا بر وبين سيبويه في انه ظرف وان ما حول ايضا في انه لم
يقصد معنى يصلح لكل بقعة فيها قلنا ان لفظ المنكر صالح في نفسه ومن ذاته
لكل بقعة ومكان ومن كونه اعتراه تخصيص بسبب التنكير والوصف المفرد
بهمان في معنى قولنا اما حول الارض منكورة مجهولة بعيدة من العمران والتخصيص
الطارئ فيها في انه بلا خلاف بالنظر الى وضع اللفظ ومن يقال ذلك في بسيبويه في
انه ظرف بان التخصيص انما هو باعتبار العمرية ولفظ الارض في نفسه صالح لكل مكان
لا فاخفقوا لان العمرية اوجبت في مدخولها انه اختص ببعض بقعها
وهي تشبه العلم الشخصي كما هو واضح فهو مستعمل في الخصوص من اول وهلة
واما الوصف المخصص للنكرة او ما في معناه من التنكير فطارئ على معنى الكلمة
بعد استعمالها في معناها فالمتكلم بالعرب وبينهما هو العرب وبيرا المغير من اول
وهلة والمتكلم الذي فيه يغير زايد على ذاته فصار اما حول الارض بمنزلة
بانتبذت مكانا قصيا ويمكن هذا ان المبهم من المكان ليس فيه المبهم من الزمان
لان المغير من الزمان بوصف او اضافة من قبيل المختص كما مر عن الهمع ونحوه
للرضي وغيره والمغير بذلك من المكان من قبيل المبهم نظرا الى نفس الظروف
بدون الغير كما يفيده قول الهمع ما افتقر الى غيره في بيان صورة مسماه قال
الرضي يستثنى من المبهم جانب وما بمعناه من جهة ووجه وكنف وذرى فلا يقال
زيد جانب عمرو ومن كنفه بل في جانبه او الى جانبه وكذا خارج الدار فلا يقال
زيد خارج الدار فالقريب في خارجها كما لا يقال زيد داخل الدار وفيه ان
في صحيح البخاري في قصة بناية عليه السلام في بيته حتى اذا وضع رجله في اسكفة
الباب داخله واخرى خارجه ارخى الستر بيني وبينه قال المولى انه لا يجب
معهما التصريح بفي هذا والسبب في جواز تعدي الفعل الى جميع ظروف الزمان

قوة دلالته على الزمان كما أنه تعدى الى أنواع المصادر من المبهم والمختص لقوة
دلالته على الحدث لأنه يدل على كل منهما بالتضمن الذي هو أقوى من الالتزام ولما
كانت دلالته على المكان بالالتزام الذي هو أضعف من التضمن تعدى الى المبهم منه
فقط أي من المدلول عليه بالالتزام دون المختص فانه غير مدلول عليه من حيث هو مختص بالفعل
ثم ذكر تعدي المختص المصوغ من لفظ عامله لأنه من حيث المصوغ منه مدلول عليه التزاما
أيضا وإن كان مختصا على الصواب كما قدمه ولشبهه في الصورة بالمفعول المطلق
فسهل نصبه كما شرطوا في نصب المفعول له أن يتحد بعامله وقتا وفاعلا لشبهه
شبهه بالمفعول المطلق النوعي أو المعنوي كقعدت جلوسا قوله وكأسماء
المقادير قال المرادي أما الجهات فلا إشكال في كونها مبهمة وأما المقادير
ففيها من كلام الفارسي أنها داخلة تحت المبهم وصححه بعض المتأخرين وقال
الشلوبين ليست داخلة تحته وصححه بعضهم يعني أبا حيان شبهها بالمبهم لا أنها
مبهمة ووجه الخلاف أن فيها جهة اختصاص وهو أن مسماها ذو مساحة معلومة
فتقبل التزيد والنقص وجهة إبهام لأنها لا تختص بمحل مخصوص فأشبهت
الجهات في أنها تنتقل بانتقال ابتداء التي هي مثلها وانتهائه فهي تختص موضعا دون
موضع بل من أي محل أردت أن تبتدئ فيه ذلك منه الى منتهى ثلاثة أميال فرسخ
فيتحول الابتداء والانتهاء كتحول الخلف قداما والشمال يمينا بتحول المتكلم في جهته
فالخلاف في حال والغرض صحيحان معا باعتبارين قوله ما التحديث مادته عامله
مقتضاه أنه مختص مبهم فيكون مثل النكرة وما صيغ من الفعل عطفا على أسماء
المنصوب على الحال بأن تجعل ما نكرة موصوفة وليس الاختصاص فيه من جهة
التعيين بأنه ظرفية أو النسبة في نحو رميت مرمى زيد أو مرمى حسنا بل مثلا إذا
التعيين به فيها في إبهام النكرة والمكان كما من الوجود في أسماء الجهات وفي عند ولدى
ولديه ومع وقوله فانتبذت به مكانا قصيا وإنما الاختصاص فيه من جهة
اعتبار دخول الحدث الذي اشتق منه اسمه في مفهومه وهو فيه زائد على مفهوم
مطلق المكان في قعده ذلك أن يصدق على كل بقعة ومكان ولو مع قطع النظر عن القيد
الزائد على مفهومه من الظرفية أو النسبة بأن من رمى زيد فعل الفاعل ظرفية لزيد
معناه مكان الرمي فهو مطلق المكان فهو كالظرف في قوله كما عسل الطريق الثعلب

اذ الكثير في المكان المشتق من الفعل ان الذي يقبل الا ستكمان حتى يكون صادقا
على كل مكان ويكون نصبه قياسا كما توهم ابن الحاجب اذ ليس نصبه شاذا لكونه مختصا
قال في النكت وفيه خلاف بين النحويين ان الظرف المشتق من اسم المصدر مختص وقد
صرح صاحب ابن يصلح بانه مختص نصب تشبيها بالمبهم ه وبهذا الموضع المراد
بكلام في قول الناظم لما في اصله معه اجتمع المادة بين محل المصدر وغيره ولو سلم
ان المراد باصله المصدر فنجيب عن قصور عبارته عنه هنا بما تقرر ان
المصدر يعمل عمل فعله وقد قال بعض يعمله المصدر اصل في العمل واما قوله وما صيغ
من الفعل فينبغي ان يحمل على الفعل اللغوي وهو مدلول المصدر ويقرر وجه مجاز انه من
دال الفعل لقوله وكونه اصلا لهذين انتخب اذ هو جزء من الفعل والوصف وغيرهما
بل المجموع لهذين ويقرا قول العسكري مرمى في جهة ميم من الموصولة واضافته من
البيان ثم انه يجوز التمييز يعني في هذا النوع ومنه وسكنتم في مساكن الذين ظلموا
انفسهم وقيل وسكنتم مساكن بالنصب مجازا ايضا ولذا ذكر في ابلغ في ذمهم
بغفلتهم عن الاعتبار ومقتضى كلام الناظم والتوضيح انه لا يكفي في عامل الظرف المشتق
ان يساويه في المعنى دون المادة وذهب ابو حيان الى كفاية ذلك عليه ه
وقعد لهم كل مرصد لان معنى اقعد والزم ارصد وهم ونازعه في المغني فقال
ومن ذلك انه من الوهم باغفال شروطه نصب الظرف المكاني مما يلزم قول
الزجاج في اقعدوا لهم كل مرصد ان كل ظرف ورد ابو علي في الاغفال بما ذكرنا
واجاب ابو حيان بان اقعد وليس على حقيقته بل معناه ارصدوهم وبهم ارصد
كل مرصد وكذا يجوز قعدت كل مرصد ويجوز قعدت مجلس زيد كما يجوز قعدت مفعول
وما قاله مخالف لكلامهم اذ قد اشترطوا توافق مادتي الظرف وعامله ولم يكتفوا
بالتوافق في المعنى كما في المصدر والغرض ان انتصاب هذا النوع على الظرفية على
خلاف القياس لكونه مختصا فينبغي ان لا يتجاوز به محل السماع واما نحو قعدت
جلوسا فلا داعي له من جهة القياس وقيل التقدير على كل مرصد محذوف على كما قال
ه واختار الاول الاندلسي لغفلة ان الخفض على وقيل من الزجاج الذي يقول في
ان نقدر لهم هذا مثل قوله في واقعدوا لهم كل مرصد والصواب في
الموضعين انهما على تقدير على كقوله لاضربن زيد الظهر والبطن في نصبهما اي ان

لا فعل وافعل واهما معنى الزمن وانتهوا انتهى بلفظه وعلى التضمين فالنصب
على المفعول به منزلا ولا يخفى ان الظرف المشتق يكفي في ناصبه ان يتحد معه
في المادة من ملاحظة فيه معنى المشتق منه اما ما قد يوجد فيه معنى المشتق
منه ولم يلحظ فينصبه كل عامل لانه كغير المشتق كلفظ مكان وموضع ومحل فانها
من الكون والوضع والحلول وقد قال تعالى فانتبذت به مكانا قصيا وتقول نزلت
موضعا مرتفعا ومحلا سريا منزلا ولكن بحث الرضي تفصيلا اخرجنا ملخصه ان
الظرف الذي اشتق من اسمه اسم مكان اما ان يكون له استقرار وهو ان لا يكون مما
ينقضي في الحال بالبناء كالمضرب والمقتل واما كالمشرب وهو ينصبه ما
نصب المختص من المكان كدخلت ونزلت وسكنت والا فلا ينصبه نوعان احدهما
ما وافقه في المادة كقمت مقامه ورميت مرماه وسرت مسيره والثاني ما فيه
معنى الاستقرار كقعدت موضعه ومكان زيد وجلست مكان القيام ونمت
مجلسك وجلست منه اعلاه وقعدت مركزه ومنه واقعدوا لهم كل مرصد ونمت بيته
وامكث مستقره ولا ينصبه ما ليس موافقا في المادة ولا فيه معنى الاستقرار
فلا يقال كتبت الكتاب مكانك ورميت السهم موضع بكر وقتلت مكان الغزاة
وشتمت منه اعلاه ومقتضاه انه لا يجوز رميت مرمى زيد لان مرمى لا
يستقر بل ينقضي في الحال ويجوز نزلت مرماه وهو عكس ما يقتضيه كلام الناظم
والموضح فلا تغفل ذلك فقوله مقعد مقعد القابلة اي من النفساء ومن الاولى
تتعلق بالاستقرار الذي في الخبر والثانية بنفس الظرف المشتق لما فيه من معنى
الحضور الذي اشتق منه وقوله ومزجر الكلب اي من الزاجر وقوله ومناط
الثريا اي من يد المتناول والذي فيه الزبرقان لانه وقع في اشعارهم بالوجهين
والاصل هو مني مكانا مثل مقعد القابلة ومكانا مثل مزجر الكلب ومكانا مثل
مناط الثريا فحذف المكان المبهم وقامت صفته مقامه وهو مثل ثم حذف المضاف
واقيم اسم المكان المشتق مقامه وصار في موضع المسند وجر لاضافة المضاف
اليه مقام المضاف مستدركه بصلاحيته لذلك اذ لا ضرر ومثل ذلك منصوبة
مجازا لانه ينوب عن المكان المبهم بخلاف مقعد ونحوه مما لم يجز ان ينوب عن الظرف
المبهم في القياس يوجب الوقوف عند ما سمع منه كقوله

٥ وان يضع ضرب كما في علمتم ٥ مناك الله ايا من تعلمت نحويا ٥
ومنهم من قال من ذلك فيما دل على تمثيل قرب او بعد او توسط كمن انيا ساعلى
المفعول لمفعول التشبيه نحو ضربته ضرب الامير اللص فيقال هو منصوب مفعول
الشيء الذي ومن بعد الحرب وهو من باب الكساء وورد الناظم بقوله النصاب فلا يتم
الخيار من قال المرجى وهو يقتضي انه سلم له صحة الدليل وهو فاسد بما قررنا
في صحة قيام المضاف اليه مقام المضاف فانه مختلف في هو منصوب مفعول المقابلة
بخلاف ضربته ضرب الامير اما ان لم يدل تمثيل قرب او بعد فيسد فكمثال نحو انت
مني مرأى ومسمعا وانتيا من ذكر حرف الظرف فيه نحو هو مني بالنقي ومقعد ومسمع
قوله ولو عمل في مضمر فعربيه اي في تركيبه الظرف في المثال المتقدم كما توهمه
الشريف اندبه معنى لعل قوله احببت يوما فيومه نحو وانتزعه نيوم الجمعة
فكيف تستعمل انت كعرفتم في يوما بجعل النعل له شيئا ومن المتصرفا من المكان حيث
على الاشهر نحو الله اعلم حيث يجعل رسالاته وناصبهما محذوف اي يعلم المكان
الذي يجعل فيه الرسالة لا يصلح لما في علمه فلا يستعمل ملحا من يعني لكن انه
اسمها ادام يحكمه الله كذلك ومن منع ذلك جعلهما مفعولا به المفعول محذوف
مع العمل لي يعلم الفضل حيث يجعل رسالاته وبين الشم بما انه مالابه الينا
في قوله لدى حيث الغت رحلها ام قشعم ٥ وهو علم للحرب وكم تمر بها
قليل وكثير وسنه ما لم السبي ودون بمعنى قدام بخلاف وسط بمعنى السير ودون
بمعنى انني وانها التي بما كثير قوله معا اي من ترك عليهم قال الا انه ومن الداخلة
على الظروف غير المتصرفة الكثيرة بمعني في نحو جئت من قبلك ومن بعدك ومن بيننا
وبينك حجاب وانا نحو جلست من عندك ومنها في من لدن فلا تتراد الغاية
وذكر ايضا انه قد تجر متى بالى ايضا مع عند تقدم فيما وتنتهي ايضا بحتى وتجر امس
بلى فلا تنصرف غير المتصرف بفي وكانهم حملوا في ذلك من الانتهاء على حرف
لا بتراد فلا يخرج الجر بها الى عن عدم التصرف واجاز تنزيع جواز من مسبب عليه
ان يقال في كذا برفع يوم بعيد لما روى دخول الي عليها جعلها متصرفة منتشرة
قال ابن ملك ويلزمه مثل ذلك في اذ فان قيل فيستدل انما اجاز الرفع بناء على جواز
ان تعاد الفعلية بلا ضمية فان لم تطابقه غير واجبة فان متى عنده متصرفة

ومن غير المشهور قولهم لقيته بعيدات اي في ازمنة متقاربة يتخللها افتراق ومـ
نصب لتركيبه مع مثله او تكلم نحو قوله

انت للرزق يوم يوم باجمل ... طلبا وابلغ للغاية منه زادا

اي كل يوم وكقوله

ومن لم يصره الواشين عنه صباح مساء يبغوه خبالا

اي كل صباح ومساء فان اضيف الاول الى الثاني اعرب وتعين كقوله

ولولا يوم يوم ما اردنا ... جزاءك والقروض لها جزاء

وذات وذا ما بمعنى مع غير لغة خثعم نحو لقيته ذات مرة وذات يوم وذات ليلة وذا
صباح وعلى لغة خثعم قوله ... عزمت على اقامة ذي صباح
وقيل انما يتصرف في لغة خثعم ذو دون ذات

مبحث المفعول معه

قوله انه جملة لا تعرف بالقيود التي ذكرها الناظم بعضها تحت المثال فانه انما يظهر في البيت الاول بتلوه للواو ويؤخذ من البيت الثاني وجوب كون الواو تالية لفعل او شبهه واحال على المثال ما يؤخذ من القيود ومن كونه اسما وكون الواو بمعنى مع وربما يستفاد مما ذكر من قوله مفعول معه وكونه تالية لجملة فاخلت يؤخذ من كونها تالية لجملة من وجوب تقدم الفعل او شبهه لان الفعل لابد له من فاعل فتكمل الجملة فليتنبه يجب في تفرع شبهه ان يكون المتفرع جملة اذ به خرج شبه المصدر نحو سير والنيل حسن وفي منع مثل ما ذا انتم والصواب جوازه وكذلك الناظم شارحه ويؤيده قوله لانه بفعله المصدر اعني في العمل يرد على الموضع فيكون مرادا غير جامع وايضا الفعل المتقدم قد يكون ناقصا على الصحيح خلافا لمن منع عمله فيه فلا يكمل الجملة بعد حمله كقوله ... فكونوا انتم وبني ابيكم البيت وقوله

فاليت لا انفك امرؤا ضميرة ... تكون وايانا بها مثلا بعدي

وليس الخبر في نية التقدم من اصل واو المصاحبة واو العطف ولو عطف على الاسم

لكان رتبة الخبر التأخير عن معموله وعلم أن الحق عدم اشتراط تقدم جملة
بل الشرط تقدم فعل أو شبهه كما يقتضيه كلام الناظم ثم في مثال الناظم
فائدة وهي أنه إذا جيء بعد المفعول معه بحال أو خبر لما قبله فحكمه أن
يكون للمصاحب وفقا كما لو تقدم على المفعول معه نحو كنت وزيدا منطلقا
وسرت وعمرا راكبا ومثل تجوز مطابقتهما معا فيما يمكن فيه مشاركة ما بعد
الواو في الفعل لما قبلها لا في نحو مثال الناظم فيقال في المثالين كنت وزيدا منطلقين
وسرت وعمرا راكبين فمنعه ابن كيسان وأجازه الجمهور حملا على المعنى ونظرا
إلى أن أصل الواو العطف ويؤخذ من مثال الناظم أيضا أنه لا يشترط في
المفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه وخالف في ذلك أبو
الأخفش فاشترط صحة العطف فلا يجوز عنده جلس زيد والسارية ولا انتظر
عمرو وطلوع الشمس رعاية لأصل الواو وأجازه غيره استدلالا بقول بعضهم
مازلت أسير والنيل لا يقال سار النيل بل جرى وله أن يقول جاز ذلك لاستعمال
السير بجري النيل أو كان ممن يجوز استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه أو يقول
هو تغليب كقوله وله يسجد من في السموات والأرض فاشترط صحة العطف
ولو بمجاز قريب فصح وعلى هذا فمثال الموضح ليس من محل النزاع بخلاف مثال
الناظم وأما قولهم استوى الماء والخشبة فإن كان استوى بمعنى ارتفع
كما في قوله تعالى ذو مرة فاستوى بمعناه لا يجوز فيه العطف وإن كان استوى
بمعنى تساوى بمعناه لا يجوز فيه النصب لأنه غير مفضلة كما في اختصم زيد وعمرو
فإن كان النصب مسموعا فيه عمرو ويونس بعد بيته كان حجة على الأخفش والخشبة
مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء عند زيادته وما قاله الأخفش من
اشتراط صحة العطف قال أبو حيان تلقاه جل النحويين بالقبول وبه قال
السيرافي والفارسي وابن جني وادعى فيه ابن الباذش الإجماع واقتضى
كلام الموضح والناظم أن المفعول معه مقيس وقال بعضهم سماعي لا يتجاوز
ما سمع منه قاله الرضي وغيره وتأوله ابن عصفور بأن مراد قائله أنه لا يجوز
أن حيث لا يراد بالواو معنى العطف المحض لأن السماع إنما ورد به سماعا وقد
نصه أن كل حيث يتمحض معنى العطف لأنه خلاف قول الناظم والعطف إن

يكفي بلا ضعف احق وسياقه وقيل انما يقاس اذا كان ما بعد الواو سببا عما
قبلها نحو جاء البرد والطيالسة جاء البرد سببا في استعمال الطيالسة
ونحو جئت وزيدا اذا كنت السبب في مجيئه ونحو جاء الامير والجيش لان الامير جاء
بالجيش والامير بمنزلة الواو وان كانت للمصاحبة فهي تدخل على التابع لا المتبوع
عكس مع وقال اللخمي انه يقاس الا مع العامل المسموع فيه وما بمعناهما دون
ما يعمل لفظا في تعبيري انما هو والتوهم بالتلو للواو دون البصرية تنبيه على
امتناع الفصل بين الواو والمفعول معه ولو بظرف ونحوه فلا يقال جاء زيد
واليوم عمرا وان جاز ذلك في العطف لان الواو هنا معدية للعامل قبلها
الى ما بعدها كحرف الجر مع المجرور قوله تال الواو اي مذكورا بعدها كما في
العبارة وقيل في وما لنا الا نقاتل ان التقدير وما لنا وترك القتال كما تقول
مالك وزيدا ورده في المغني بانه لم يثبت حذف واو المفعول معه وقال في الحواشي
اجاز بعضهم حذفها قياسا على واو العطف ورده بانه يلزم من التوسع في
الاصل التوسع في الفرع فتنبه وحذف واو العطف لم يرد الا شاذا
فكيف يقاس عليه قوله ما خلت في الاول على بعد اي لفظا واما تقديرا فعلى
ان المقدرة وصلتها المذكورة وهو مانع من جعل ان وصلتها في محل نصب على
المعية اي لا تاكل السمك مع شرب اللبن بل هو اسهل من جعله معطوفا
على مصدر متصيد من الفعل السابق كما يقولون اي لا يكن منك اكل سمك وشرب
لبن ولهذا لم يردوا على ذلك القائل في وما لنا الا نقاتل بان المصدر المؤول لا
يكون مفعولا معه كما ردوا عليه بان واو المفعول معه لا تحذف قوله نحو جئت
مع زيد مثله في الخروج بغير تلو الواو كل مقرون بحرف مصاحبة سوى الواو و
كبعت الفرس بلجامه وقد دخلوا بالكفر الاية اذ خلوا في الام لزوم معنى للناس
على كلمهم ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم قوله كل رجل وضيعته مثله انت
ورايك والرجال واعضادها والنساء واعجازها ونحو ذلك مما لم يسبق الواو
فيه الا مفرد غير صالح للعمل وقد نقل ابن مالك الاجماع على وجوب العطف في
مثل وليس كذلك ففي جمع الجوامع ويجب العطف بعد مفرد خلافا للصيمري
وكذلك انما يجوز النصب ان اول بجملة فان لم يمنع وجوب العطف للجمهور وجوز

الصيمري

التمييز النصب بلا تأويل لأنه من تمام الاسم وكان المنصوب عنوانا من وجه
التمييز وجوز بعضهم النصب على تأويل ما قبل الواو بأنه جملة جزئي امرئ جزاء فيها
أي كل رجل كائن مع ضيعته قلت والجمهور إنما نعوا النصب مطلقا فيشترط
كون عامل المفعول معه مذكورا لأنه ما سمع بحذف العامل فيجب رفعه ويغتفر
عليه فإن أضمرنا الخبر قبل الواو فقلت كل رجل مقرون وضيعته فلا نزاع في
جواز نصبه بل هو الأرجح وقول الرضي أجاز الصيمري النصب بالخبر المقدر خلاف
ما نقله غيره عنه أنه إنما أجاز النصب عن تمام الاسم كالتمييز فإن صح نقل الرضي كان
مذهبه من غير الثالث في كلام جمع الجوامع السابق ولم يقل الأقوال فقوله
فلا يتكلم فيه إلا لغرض تقرر فعل أو اسم فيه معناه وحروفه واسم الإشارة لم يتعرض
حروف الفعل ولا قوله

لا تحسبنه انزل في بعد رفعت ... مما أراه مكررا ومن قبل الا

فالعامل مكررا فيه معنى الفعل وحروفه كاسم الإشارة أو حرف التنبيه
خلافا للفارسي وكذا الخبر أعني ليت إنما تقدر معنى الفعل بضعفه وحروفه
فلا يجوز إعماله خلافا للبعض وما أوهم ذلك فالعامل فيه فعل مقدر ويقتصر
فيه على المسموع كما يأتي في نظائره في أزمان قومي والجملة وأنا وإياك في
شمال من أراه ابن مالك وابن هشام وجماعة ومقتضى كلام ابن الحاجب والرضي
قيام النصب على المعية بعد كل ما ليس فيه لفظ الفعل وحروفه إذا أفردت
دلالته على الفعل وكان الفعل في قوة الملفوظ وتسميه الرضي للاكتفاء نحو ما لك
وزيدا وما شأنك وزيدا لأنه رابع استفهام بمنزلة المجرور والرافع من ضمير الاستقرار
في اللام ومع الشأن الذي هو مصدر بمعنى فعلك وصنيعك كما قال الرضي للدلالة
على معنى الفعل فصار المعنى ما تصنع بمالك وشأنك لتضمنهما معنى المعنى
وقال ابن مالك النصب فيهما بكان مضمرة أي ما كان لك وما كان شأنك أو بمصدر
لا منونا بفعل الواو أي ما لك وملابستك زيدا وما شأنك وملابستك
زيدا ويقدر ملابسته منونا والتقدير أي أعني كان والملابسة لسرك واغتم بها
المصدر محذوفا في مثله للقوة الدالة عليه ومن يخرج المنصوب أن المفعول معه
وقيل هو تقدير معنوي لا إعراب وقرر السيرافي وغيره النصب في ذلك بلابست

ناب عنه الواو ومافوتت دلالته على معنى الفعل اسم الفعل قال في الكشاف في
مكانكم انتم وشركاؤكم وقرئ وشركاءكم عطف على الواو بمعنى مع والعامل فيه ما في
مكانكم من معنى الفعل اهـ قال الرضي وكذا حسبك وقدك وكفيك لانها بمعنى
كفاك فإذا قلت حسبك او قدك او كفيك وزيدا درهم فان كانت
الثلاثة اسماء افعال فذلك لتمام عمل الفعل بقوة والحجة في النصب بما على ما
للرضي وابن الحاجب وكذا ان كانت بمعنى كافيك وكانت ضمة البناء والبنا والاعراب
واعربت فرقا بالضمة او بنيت للمشبه بالفعل وقيل النصب في ذلك كله بحسب
مقدرا اي يرا معولا به ويحتاج القائل بذلك الى انما مر على ان المفعول معه
ينصبه الا ما فيه معنى الفعل وحروفه كما مر الى الجواب عن القراءة التي
حكاها في الكشاف ولعله يقدر وابتروا شركاءكم وما عيا الا معنى مكانكم ابتروا فليتأمل
ومن محل النزاع ايضا ويله او ويلا له او ويله واخاه بالنصب عند الرضي ومن معه
بناء على الاول لقوة دلالته على الفعل لكونه مصدرا بمعنى الهلاك ومن قياسي وعند
غيرهم بتقدير ألزم الله ويله او ويلا له واخاه فاخاه عطف على ويله والزمه ويلا
له والزمه اخاه بالبناء للمفعول فاخاه مفعول ثان وبالرفع من معه في ذلك
كله اقرب لان التقديرات المذكورة تعسف وخلاف الاصل بلا داع اذ لم يشترط احد
ان عامل المفعول معه يجب ان يتضمن معنى الفعل وحروفه كما مر
في نحو لست والخليفة وامرءا ونفسه وشأنك وان يجعل لا بد من تقدير العامل سواء
كان ما بعد الواو معطوفا او مفعولا معه فاذا استويا في ذلك رجح العطف
لانه الاصل والغالب اهـ فقال الشيخ على الصحبة يرجح المفعول معه فيتكافآن
اهـ والصحبة مفهومة مع العطف ايضا من قرينة المعنى والحكم مثل اسم التفضيل
ما تضمن معنى الفعل وحروفه اعتبارا به لقوته على العمل مع تضمنه حروف
الفعل او لقوة شبهه بالفعل ومن صرح المرضي في الحواشي ان مثله ينصب
جنسه المفعول به كالصفة المشبهة واسم التفضيل اهـ في حسب المفعول معه
وعليه فيستثنيان من الاسم الذي فيه معنى الفعل وحروفه ويكون التعريف
غير مانع وينقض كلام ابن مالك انما سمع النصب في الكاف والله اعلم ومالك لانه
عمل فيما بعده على مشترك جواز العطف في نصب المفعول معه لكنه مرجوح

في من التسهيل بوجوب الرفع وفيه جزم بالرفع وغيره، قال الرضي لا تنقض مصاحبة الكاف في العلم بحاله والتقرير إلا فيما إذا قلت أنت أعلم بحال ملكك وبذاتك وما لك من تجمع بجزئي متعلق العلم وجزئي المبتدإ المعطوف عليه المحذوف الخبر اه مغتفرا للقرينة على ذلك كله والمعنى ادخل بينك وبين مالك وذاته أشير عليك فيه بأنك أعلم بما يصلحه، وخرج أيضا عن عطف ذلك على أنت ويكون نسبة العلم إلى المال مجازا لأنه لما كان ... على وجه تم فيه والتشهير ما ركانه يفصح عن إعفته وخرج أيضا على باب العطف على الخبر والإضمار العلم بذلك فرضت الواو موضع الباء، وعطفت لفظا به مغتفرا كما تجمع على الجواز ونحوه فقولهم بعت شاة ودرهما واختار الرضي فيه أن ما رفع وما لك مفعول معه اذ مقتضى تام في أفتقر بين الى تقدير كعيني بأعلم على أنه مفعول مضارع تام فيه من العامل المعنوي وما لك فيما أعلم لا ينبغي أن يدخل غيره في أصل الحد والتمكين فيه قوله فإن قلت فقد فاتك إيراد على ما ذكر من لزوم ذكر المفعول معه أن يجعل الاسم فيه مفعولا معه وجوبه والثاني أخرجنا ذلك الذي يراد ذكر العامل في المفعول معه وجعلنا إيراده على ما ذكر أمس أن ما قبله ما سبقه من فعل وشبهه وجاء حصل الإيراد أنا وجدنا المفعول معه في كلام من غير تقدم عليه فعل إلا أنهم فيه مفعولا معه وجوبه أو وجه شبه فعل بل لفظا سبقه جملة اسمية في الكلام وليس فيها ما يشبه الفعل وحاصل الجواب أن الفعل مقدر عند من نصب كما يقدر الزاد ومن بعض العرب وقوله فيك يغان عليه قوله فما أنا أنت وزيدا مثله بيت الكتاب

ه وما أنت والله في متلع بهم ح بالذكر الضابح ه

والمعلق بنفي الميم المجازية وييرح به فيصير والذكر منا الكامل الجوهري ... للكمال في الخالفة العاذم قوله وكيف أنت وزيدا مثل كقولهم كيف أنت وقصعة منونة على ... كرفعنا من نصبهم بفعل بعدها وكيف تقدمهما على خبره فيما يعرف من مضاف وما فيل خبر كما مر بيانه في البيت الكتاب

ه أزمان قومي والجماعة كالذي ه لزم الرحالة أن تميل مميلا ه

قال ابن سيبويه ... لكونها بنية كان النبي صلى الله عليه وسلم ينزل عليه الوحي وأنا وإياه في ... والتقدير أزمان كان قومي فلانه وفي العويف

كنت انا واياه او انا كانه واياه قاله ابن مالك في تقدير كانه فكم لان معناه ا
من الاستغراق الذي تضمنه الخبر فهذا الحاصل في الجمع من جره في ضمنه فلا يكن
ان يقدر بعضه لا منه ما المفعول معه فان فرقه معهوده ليتمم لما فيه بن مضى
الكوفة كان فيه تقديم المفعول معه على عامله ومن ممنوع اه ثم يتفرع المصاحب
باتفاق والمصاحب منا من المستثنى في الجمع لا انما الذي من منشور الوجوب
مشاركة المصاحب للمفعول معه في عامله وفعل الرضي عن هذا فاذا جاز كون
العمل متقدما للمصاحب كالذي في البيت وفي كلام الجزولي كقلنا منه لا شك مما تفرع فيه
المفعول معه على عامله مع المصاحب وفيه ما علمت هذا وانما ما يتعلق
بالتقدير في هذا فتأمله كيف انت وزيدا فقدر كنا الشرح قوله واما ما فيه
تكون حاجة الى والمنا تكون مع تقدير كان الثانية مفعولا مكملا كما في حواشي
الفه قوله ما سبقه من فعل اشارة الى امتناع تقديم المفعول معه على
العامل فلا يقال والخشبة استوى الماء اتفاقا وخرج بمثال اذا تقدم مع
فان تقدم مع المصاحب جاز صرح به الرضي قياسا على تقديم المعطوف عليه
والمعطوف على العامل نحو زيدا وعمرا ضربت وعمرا انه زيد بمفعولا معه ونحو
النافلة وجميلا ما تركت بر وانما تقديمه على المصاحب فقط نحو استوى والخشبة
الماء فمنعه الجمهور واجازه ابن جني مستدلا بقوله ٥ جمعت وفحشا غيبة
البيت وخرج على انه من تقديم المعطوف كقوله عليك ورحمة الله السلام ورد
بان العطف قبيل اجوز في التقديم من التوابع قوله من فعل يشمل الناقص كما
والمتعدي ونقل عن بعضهم منع نصبه بالمتعدي لئلا يلتبس بالمعطوف على المفعول
قلت ـــــ فاذا به يوجب المنع لقوله والعطف ان يمكن بلا ضعف احق
قال الرضي ولعل من نقل المنع اخذه من منع بعضهم المفعول معه فيما امكن
فيه العطف بلا ضعف وليس الامر بضعيف اما اولا فلان هذا الفاعل بل منع
نحو ضربت زيدا الفاعل يقدر زيد فيما معه واما ثانيا فلان هذا نحو المفعول كبقية
مما ذكره فكله بان العطف انه حل ونحو امكن بلا ضعف فلذلك يعمل قبله لغير داع ولم به
الراجح من الشعر على المعية الحكة كانت محققة في العطف قوله فلا ما ينكر به
له ... ومع بعضهم مع الاخبر ما الخطاب ما بعد الواو ونصب الكل ... اه

سرت والنيل مثلا سرت مع النيل فوضع الواو موضع مع للدلالة على منع الجمع بنقل
اعرابه لما بعدها لكونه على صورة الحرف كما في الّا التي بمعنى غير نحو لو كان فيهما
آلهة الا الله لفسدتا ولم يحصل الشرح تقرير هذا المذهب ويرد بان كون الواو
اسما لم يثبت ولو سلم فكيف تستحق اعرابا وتبنى على حرف وفي تفال صاحب
هذا المذهب انما يدعي ان الحرف ذات مع فاعطي اعراب المنوب عنه لما
يليه فليس على وزان الا التي بمعنى غير من كل وجه قوله وجعلانه كجاء زيد وعمرو
استشكل بانه فمن التشبيه في المعية تغير النصب وان تغير العطف فأين
يكون جعلانه واجيب بانه يكون جيدا اذا اريد نسبة الحكم في الجملة
اعم من ان يحمل التشبيه على المصاحبة او يعم بمعونة المتكلم لا غرض له في
التشبيه على المصاحبة ولا في عدم التشبيه عليها بان تعلق غرضه بالاخبار بهما
على العموم من غير مقتضاه قوله بزجمة المعنوان وليس يمتنع فمن المعنى
الذي يقتضيه العطف الا ان فيه دلالة ينبغي للمتكلم دفعها بالنصب التام
على الاختصاص الانسب المخاطبين وفي جاءهم ولم يجبا عليه فيه تلك الدلالة
لان فصل المعنى انما يشتمل عليها فيما هو نص من الكلام في الجملة وبهذا
يندفع بحث في البيان وان لم تقدر الشرح من ان العطف يخل بالمقصود فكيف
جاز وان كان ضعيفا وذلك انا نمنع انما يخل العطف بالمقصود المعنيين
وانهما ما وليس المعنى الاخر يمتنع فمن قوله يمتنع ما بعيد تامل قوله
وامتناعهما هذا اجمله لغير النصب او لعدم العامل عامل على اوجه لا تمنع
فيكون اشارة الى نوع آخر يغلب النصب على المعية كما انه يغلب العطف
وهذا الآخر تقرير في كلام الناظم وهذا كقسم الحرو ممّا يمتنع فيه
العطف وبه يتعين فيه النصب على المعية بل يجوز فيه وجهان النصب على
المعية واضمار عامل نحو فاجمعوا امركم وشركاءكم فان عطف شركاءكم
على امركم ممتنع لان الاجماع انما يتعلق بالمعاني لا بالاعيان يقال اجمعت
رأيي ثم بعد امتناع العطف يجوز ان يكون شركاءكم مفعولا معه وان يقدر
له عامل يكون به مفعولا به والعطف حينئذ اي واجمعوا شركاءكم وفي قراءة
بالرفع نعم يجوز العطف على تقدير مضاف اي وامر شركائكم ومثل

من الآية والذين تبوءوا الدار والإيمان فيجاز أي مع الإيمان وفائدة ذكر مذهبهم
فيه أو واعتقد أنه مجاز وبيانه إن شاء الله الكلام عليهم في باب عطف النسق
ويجوز عند كلام الناظم على مذهب الغير فتكون أو للتقسيم على تأويل ما قبلها
بالذي أي أنه لم يجز العطف فالنصب على المعية أو اعتقد فرجح بعد ما يتعين
فيه المفعول معه تفاوتا الموضع ما يجب فيه أحد الوجهين المفعول معه أو إضمار
العامل فالأقسام ستة ذكر منها الناظم منها أربعة أو ثلاثة على التقرير بين
وذكر الموضح خمسة وقد تقول أحد منها في النظم أيضا على أن أو للتنويع أو مذكور
فيه على أنه للتقسيم ومنهم من زاد فيها وسر ما يستوي فيه العطف والمعية
نحو راسه وإنما به ومنه ومنها أن العطف فيه أرجح ويزاد ما يتعين فيه
التضمير وذلك إذا تفرع ما لا يناسب العامل على ما يناسبه كقوله كم من ۵

۵ لمن شئت ترعى بها الماء والشجر ۵

وتعين التضمير في هذا ونحو كقوله ۵ ۵

۵ علفته معهم من تراب وجندل ۵

أي ستة بزجمه حيث يتفرع ما يناسب العامل فيغني هذا القسم عن قسم إضمار العامل
دون العكس فينبغي الاكتفاء بالقسم دون غير القسم وتغليبه لذلك نسقه فلذا
قال الناظم ۵ ۵

والنصب لا رجح إذا تعذرا ۵ عطف وضمر عاملا إن حضرا

يجري على الراجح ۵ ۵

مبحث المستثنى

عبر بالمستثنى دون الاستثناء اتباعا بما الناظم لأن الكلام في المنصوبات
والمعروف فيها من المستثنى دون الاستثناء وما شار إلى أن عبارة النظم
تحتاج إلى تأويل المصدر باسم المفعول إن كان ذلك تعسفا به فينبغي أن تكون به
فسم أن المستثنى من المخرج تحقيقا أو تقديرا بإلا أو أخرى أخواتها فيدخل
المنقطع بناء على أن لفظ الاستثناء متواطئ في المتصل والمنقطع وعلى أنه
مشترك فيرد كل بحده كما قال ابن الحاجب المستثنى متصل ومنقطع فالمتصل المخرج

من

من تعدد لفظا او تقديرا بالا واخواتها والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج وعلى
انه حقيقة في المتصل لتبادره الى الذهن مجاز في المنقطع وهو الذي لم تحمل
اخذا من عبارة ابن السبكي فيما ان يخرج احد بالمتصل فيخرج او تقديرا الا ان المراد من
الحد بيان المسمى الحقيقي للفظة قال المحلي ومعنى الاخراج انه تبيين من ذكر بعد
الا ذات انه لم يرد دخوله في المستثنى منه فيكون المستثنى منه مستعملا فيما
عدا المستثنى فالعشرة في قولك له علي عشرة الا ثلاثة مراد بها سبعة والا
ثلاثة قرينة بينت ارادة البعض باسم الكل مجازا ولذا قال ابو حيان لفظ الاخراج
غير جيد لان المستثنى لم يدخل قط تحت اسم الاول ولا تحت حكمه ولذ خلا شا
عن اخراجه قال ابن مالك ذلك لانه يقول المنسوب اليه بعد الا ذات لم تدخل تحت الجمعة
المنسوب فبقيت وما ذا يعود الى ان يكون المستثنى منه من العام الذي اريد
به العموم او المخصوص انه عام مخصوص بل يعود الى انه مما يجب ان يوجد
عام مخصوص الا هذا وهو مشكل ولذا صوله البعض وانحو ما قاله ابن
الحاجب وقال ابن السبكي انه الاصح المستثنى مخرج من المستثنى منه ثم متناول
له ولغيره من الاخراج المستثنى على الذي التعبير والاعتبار على نسبة الحكم الى
المستثنى منه فاذا قلت القوم الا زيدا فقد اخرجت زيدا من القوم اولا ثم
اسندت القيام الى الباقي فلا تناقض فيه من الحكم على المستثنى منه بما
ليس مستثنى من المحكوم عليه وان كان الحكم سابقا ذكرا فهو متاخر اعتبارا
واذا قلت له علي عشرة الا ثلاثة فقد اطلقت العشرة على ما اعرفها كلها ثم
اخرجت منها ثلاثة ثم اسندت الكون عليه الى الباقي فكانك قلت له علي الباقي
من عشرة بعد اخراج ثلاثة منها وهو سبعة فلا تناقض فقوله غير تام فيه
لعدم التفصيل فيه فكان الكلام فيه قليلا ومن لم نعم عاملة فيه ايقاعا
وانه هل عم عملها وفرغ الفاعل لم يتات الكلام لانه انسب بابواب المفعول والمنصوب
او الكلام في المنصوبات وايضا فيه تاخير المفرغ مناسبة لما ذكر عقبه
من الغاء الا المكررة فقوله وهو ان لم يذكر فيه المستثنى منه عبارة النظم
هنا احسن منه لانه يلزم من عدم ذكر المستثنى منه تفريغ ما قبل الا لطلب
ما بعدها والراجح في التفصيل بين ذكر المستثنى منه والتفريغ فقال وله بعد

الا من ابى عمرا ان ترك المستثنى منه ورفع العامل له فله عنده حكم ما انتهى
قال ابن عقيل المفرغ ان يترك المستثنى منه ويفرغ العامل لما بعد الا نحو
ما قام زيد الا عمرو اي ولا فرق بين المستثنى منه مذكورا ومن غيره والعامل مشتغل
بزيد فلا يفرغ والحاصل انه ينصب ولكنه لا عامل له بل هو لا فعال الذي يفرغ
ما قبل الا هذا في غير مفرغ بالنسبة للكل بعض قوله ويسمى استثناء مفرغا
فيه اسقاط المجاز اي مفرغا فيه سلب الى ما بعد ما كما بينته عبارة الشيخ
والتفريغ يكون في كل المعمولات سوى المصدر التوكيدي والمفعول معه فلا يجوز
في نحو قولوا على الله الا الحق مفعول به وفي الا انتم ما جاء الا زيد ما ضربت الا
الا جره مفعول له وفي ان لبثتم الا يوما ظرف زمان وفي وما يعلم جنود ربك الا
هو فاعل وفي فهل يهلك الا القوم الفاسقون نائبه وفي وما محمد الا رسول خبر
وفي وما لنا الا اتباع احمد مبتدأ وفي لا تاتيكم الا بغتة حال اي باغتة او
مفعول مطلق بين الا انها اتيانا بغتة او من كل لا على حذف العامل اي لا
تاتيكم بغتة بالمستثنى الجملة بان يا ما وهي حالية بعد من التفريغ للحال
بخلاف ان نحو الا همنا فالتسكين للتفخيم انها الا همنا فحبطا فيهم لا بد بين
من تركيد وكذا قوله ٥ ومن اغترى الشيب الا اغترارا ٥ اي غفيا وفيه مجوز
باسقاط الا والتاويل بالنسبة بالمعطوف ومنه يفرغ له ايضا ومن منع الى لغيا
في النهاية ما علمت ان فيها الا زيدا مفرغ ثم ان قال الموضح انه التفريغ بعد
لا تركيب وان لم يسوغه ما يسوغ ما علمت ان احدا يقول ذلك وما علمت ان جميع
ديار وقفت معارك التبعي وان كان سابقا على ان لعلها تعرف حين ما
معنى اول المعنى علمت ان ما فيها الا زيدا وعلمت ان احدا يقول ذلك وان ما
فيها ديار تنبيه استشهاد بعضهم بقول الالفية وان يفرغ سابق
على قول التشبيل ورفع العامل بان النحويين يجب ان يكون على خصم تغرف
في الدار الا زيدا وحاك الرماني بانه لما فرغ المخصم
الطالب للمستثنى المعنى الا بتركك مقتضيا لاثبات بتدائية اسلم قبل
الا وهو المستثنى منه المحذوف ايل نفي المستثنى ان له طول الحقيقة فلما
سلط له بتركه على ما بعد ما كان ذلك ان له بتركه سابقا على ما علته وعطاها

ان

ان تقدم كطالب الابتداء يوجب تقدم الابتداء وحينئذ ان الابتداء وصف المبتدأ
فلا يمكن ان يسبقه فان قيل لما عقد المبتدأ الاظهر يعني المستثنى منه ان تقدم
الابتداء لما بعد الا قلنا الغرض لا يحتمل الا ان يقال انه مثل الاول في قيام المثل
مقام مماثله فكانه تقدم فقوله وشرطه كون الكلام غير ايجاب جوز ابن الحاجب في
الايجاب ان استقام المعنى نحو قرأت الا يوم كذا اي كل الايام الا يوم كذا وقرأت الا في
سورة البقرة اي جميع القرآن الا سورة البقرة ولم يعتبر غيره ذلك لمورد الباب
لكنهم يعتبرون في صحته في النفي عدم استقامة المعنى في بعض التراكيب نحو ما مات
الا زيد لمورد الباب الذي يشكل تعليله منعه في الايجاب بلزوم الكذب بل غير
المحال نحو ضربت الا زيدا فانه يجوز ان يحمل على المبالغة ان يجعل ضربا ما ابقيا في
تعميم المحذوف بحيث يفسد الكلام اي ضربته من ضرب الا زيدا لعل ان الكذب لا اثر
له عند النحويين لانه يبحث عما يدل الكلام على نقيضه التركيبي عرفا كان او
كذبا ان غيره مما قال الصواب ان يقال الغرض السماع ثم يعلل عدم السماع بلزوم
المحال المذكور ولم يعتبر النحو تلك التاويلات التي بها يصير غير محال لتعسفها ولا
يلزم ان ينقضوا بعض افراده لمنع نحو ما مات الا زيد لان الكذب فيه مخصوص لافادة
لا لنوع التركيب بخلاف التفريغ في الايجاب فقوله فجعلا بابا على الابدين مثله وانما
لكنه الاعلى اخا شعر اي لا تسهل الا عليهم ومن يرتب يرتب لان الا متعربا
اي لا يعلوا على ليهم دبرا من غضب النبي ونشكا حصر في حال الا متفرقا ومما ذا
احسن من تاويله بالنفي كما قيل تقييمها ان الاول من العرب من ينصب ما
بعد الا في المفرغ تشبيها لما قبل الا على المحذوف نحو ما جئت الا زيدا ان من احد
وقال الشاعر ... ما هو الا الذيب للاقي ذيبا ... روي برفع الذيب ونصبه
على جعل المفرد خبرا اي ما هو شيء الا الذيب والشاهد في رواية النصب
ولا يجوز بعد الا ما اذا كان العامل فعل طلب فاعلا او نائبه لانهما لا يفرغان
واجاز الكسائي على قلة في تقدير حذفهما ويدل له قوله ... ولم يبق الا جعفر سببه
ومزرا ... بنصبهما جميعا اي لم يبق شيء ويمكن ان يكون الفاعل مستترا اي لم يبق
سوى الناصب وقوله ... لم يبق الا المجد والمفاخرا ... غيرك يا ابن الاكرمين والرواية
بنصب المجد وغيرا اي لم يبق من زمن بعد كماك كونه غيرك الا المجد والمفاخر

التي تنبي عليك واجب بأن الفاعل غير ويتمم بناء لا فائدة المبتنى الكلام فيه يجزي العامل مع التفريغ كما في التسهيل ومنه ما في الموطأ في باب الطاعون اذا وقع بارض وانتم بها فلا تخرجوا فرارا منه قال ابو النضر لا يخرجكم الا فرارا منه اي فلا يخرجكم اذا لم تخرجوا الا فرارا منه اي فارين وزعم الدماميني انه في الموطأ من زيادة لا ايضا فيما قبل قال ابو النضر وليس كذلك في رواية يحيى التي بايدينا انما فيه فلا تخرجوا فرارا منه قوله وان كان الكلام تاما فان كان موجبا في المختار ومنه انه حمل قول الناظم ما استثنت الا مع تمام ينتصب على اطلاقه اي ينتصب موجبا او غيره لاكن في غيره مع النصب الاتباع كما نبه عليه اثرا بقوله وبعد نفي بقوله فينتصب اعم من النصب الواجب وغيره فلما ذكر الاتباع في غير الموجب علم ان الانتصاب بالنسبة اليه غير واجب ولما لم يذكره في الموجب فهم الاخر على ان الانتصاب فيه واجب ويحتمل ان تقدر الواو مع ما عطفت اي مع تمام وايجاب بدليل وبعد نفي ويكون المعنى ينتصب يجب نصبه لاكن يغيره وبلغة الاكثرين ويجوز الاتباع في لغة حكاها ابو حيان وخرج عليها قراءة فشربوا منه الا قليل ولا حاجة الى ذلك لان المعنى غير الموجب بحسب المعنى اي لم يكونوا منه الا قليل بدليل فمن شرب منه فليس مني والكلام في الا الاستثنائية فلا يرد انه لا يجب النصب اذا كانت صفة بمعنى غير نحو لو كان فيهما آلهة الا الله وقوله

انيخت فالقت بلدة فوق بلدة ... قليل بها الاصوات الا بغامها

وفي الناصب ثمانية اقوال ذكرها الشمني وقد ذكر الدماميني في المغني منها الناصب اذ ما قبلها معمول بها او مستقلا فان كان من الثلاثة نسب لمن رحمه الله

وكل يد عمرو طال الليل * والليل لا تعرليم بــــزاك

قوله غير موجب ليس منه منزلة الاستفهامية لان النفي فيه ضمني لا صريح كما ان التعميم يستلزم انتفاء ما خص عليه حيز التعميم ولم يعد بذلك نفيا ولم يخرج عن كونه ايجابا بخلاف الاستفهام الانكاري فانه منزل الى النفي باللزوم من زائد لتحقيقه الاستفهام فافترقا واما لو فانما وضعت لتعليق ثبوت جواب على ثبوت شرط كما مر فيها ولزم من عدم الثبوت الانتفاء ولهذا لا يقال لو جاءني رجل الا كرمته ولا لو جاءني زيد الا بالنفي فاذا قلت لو

جاءني

جاء اخوتك الا زيدا الاكرمين تعين النصب خلافا للمبرد اذ زعم ان لولا امتناع
وامتناع الشيء لانتفاء وابا جاز الاتباع جعفريا وحمل عليه لو كان فيهما آلهة الا الله
فلفظ الا فيه بمعنى غير ولا يصح ان تكون للاستثناء لان الجمع المنكر لا عموم له
فلا يستثنى منه وينبني للمبرد على ما قال ان التفريغ بعد لو من يزعم ان لو كان معنا
الا زيد لغلبنا احسن كلام فقوله لا يجوز الا ان تكون الا بمعنى غير وح يجب ذكر موصوف
فيقال لو كان معنا احد الا زيد لغلبنا لانه لا يحذف موصوف الا بخلاف موصوف غير
فقوله متصلا او متاخرا وكذا قول الناظم ما اتصل او تاخر بدليل ما يأتي في المغني
ويزاد في كلامهما فيما اذا ... وكان غير مردود به كلام تضمن الاستثناء ولا متراخيا
ا المستثنى منه عن المستثنى نحو ما قام القوم الا زيدا واما ان قام القوم الا زيد
ونحو ما ثبت احد في الحرب ثباتا نفع الناس الا زيد ولا تنزل على احد من بني تميم الا من
وافيتهم الا قيسا فقوله فالارجح اتباع المستثنى للمستثنى منه كما مر ح حمل
بالاتباع تشاكل اللفظين لا ... وقال ابو حيان ليس قول الناظم انتخب اتباع ما اتصل
على اطلاقه بل قد يكون راجحا كما ذكر وقد يكون مرجوحا في نحو ما رايت احدا الا زيدا
لان المشاكلة حاصلة فيهما على السواء وقد يكون مرجوحا وذلك بعد لا العاملة
عمل ان نحو لا احد فيها الا زيد ولا اله الا الله لان الاتباع في ذلك انما هو
بالرفع على محل اسم لا باعتبار ما قبل دخولها ولا مشاكلة فيه وفي النصب مشاكلة
لفظية لحركة البناء الشبيهة بحركة الاعراب وحركة الاعراب في نحو لا مال ابن زيد
منا الا عمرو وقد يكون متعينا اذا استثنيت شيئين نحو ما اعطيت احدا شيئا الا
زيدا دينارا فالنصب على الاستثناء ممتنع لان الحروف الموصلة للعامل
لا او مع ونحوها لا توصل شيئين بغير الاتباع وقال الزجاج الاتباع ايضا
ضعيف لانه لا يجوز في غير الاستثناء ان يبدل شيئان من شيئين لو قلت ضرب الرجل
المرأة اخوك بنت ابي لم يجز وانما جاز في هذا الباب لشبه الا بالعاطف بانه قد
يعطف شيئين نحو ان زيدا منطلق وعمرا مقيم وانما ضعف لانه شبيه بالممتنع
من جهة الاستثناء والذي يرد قوله لا يبدل شيئان من شيئين في غير الاستثناء
قوله   فلما قرعنا النبع بالنبع بعضه ببعض ابت عيدانها ان تكسرا
مما قد يتعدد ما يمكن ان يجعل منه يتعدد وجه الاعراب بحسب ذلك قال في

المغني يجوز في نحو ما أحد يقول ذلك إلا زيد أن يكون زيد بدلا من أحد ومن الضمير المستتر وكونه
بدلا من الضمير وإن نصب على الاستثناء فإن انفصاله من وجهين واتصاله به من وجه
فإن قلت ما رأيت أحدا يقول ذلك إلا زيد فبالعكس لأن اتصاله به من وجهين
وانفصاله من وجه ومن مجيئه من بعد ما قوله

في ليلة لا نرى بها أحدا ۝ يحكي علينا إلا كواكبها

قلت الاستثناء في هذا منقطع فالاتباع فيه على لغة تميم وكما في المغني
أنه لا يشترط في اتباع الضمير كون العامل في معناه الابتداء أو ناسخه وشرط
جماعة ذلك فيخرج نحو ما مررت بأحد يقول ذلك إلا زيد فلا يجوز اتباع الضمير وفيه نظر
قوله بدل بعض عند البصريين وعطف نسق عند الكوفيين لشمول المستثنى منه عبر
الناظم بالاتباع وإن كان أعم ليشمل البدل والعطف ليجري على الكلية إشارة إلى اختيار مذهب
البصريين من كونه بدلا في قوله وعن تميم فيه إبدال وقع مع أن الاتباع في قوله
وامرأتك بالنصب قراءة غير المكي والبصري من السبعة لا يقال يتعين أن يكون الاستثناء
في من النهي بل جعله الزمخشري وغيره من قوله فأسر بأهلك فالزم عليه تناقض
القراءتين لأن الرفع يتعين أن الاستثناء فيها من قوله ولا يلتفت منكم أحد فيلزم
أن تكون على الاستثناء من الأمر أنه لم يسر بها وعلى الاستثناء من
النهي أنه أسري بها ونهيت عن الالتفات بل يتبادر لغة أمرت والذي يرفع
الخلاف من أصل الآية ويزيل الإشكال ما قيل عليهما في ما يأتي التفسير ونصه
ولا يلتفت منكم أحد منكم ومن أهلك بقلب انجابا إلا امرأتك بالنصب
استثناء من أهلك أو من أحد والرفع على البدل من أحد ولا يلزم من استثنائها
من أحد أنها مأمورة بالإسراء بل يجوز أنها مسرى بها حتى يتأتى في استثنائها
من الأهل إسراؤها من الإسراء بل استثناؤها من أحد مع ذلك وبأن تكون تبعتهم
من تلقاء نفسها لأنها لما كان لفظ الأهل عاما في معناها استثنيت من النهي
عن الالتفات يعني أنها غير منهية عنه لأنها مقضي عليها العذاب والالتفات
ميقاته بل لا يبعد أن تكون مأمورة بالالتفات كما الاجتهاد وفي قولنا لا يقم منكم
أحد إلا زيد نعم يحتاج هذا إلى أن يقال ضمير منكم للوط وأهله لا يغير
كونها مسرى بها أو مأمورة بالسرى معه وفيه بعد والأظهر أن النصب على

الاستثناء من الاول فيكون متصلا او من لا يلتفت ويكون منقطعا لان ضمير منكم
لا يشمل من الاهل الذين امروا بالاسراء بهم ان المسرى به فلم تدخل امرأة لوط والا بع
لا يكون الا على الاستثناء من لا يلتفت وقد علمت انه منقطع فيكون على لغة
تميم فيرفعا على احد ثم بين ان الا امرأتك اي لكن امرأتك تلتفت فيصيبها العذاب
واختلف هل لم تخرج معهم او خرجت فلما سمعت الرجفة قالت واقوماه والتفتت
فاصابها حجر من السماء فقتلها وقراءة الرفع تعين هذا الثاني ولا ينافي الرفع والنصب
على اختلافهم في خروجها وعدمه لان الخروج وعدمه لا يجتمعان على الصحة والقراءتان ه
يجب اجتماعهما على الصحة لتواترهما فحينئذ يمكن ان يراد من قال انها لم تخرج انها
لم تكن ممن امروا بها ولم يسر بها بل تبعتهم من قبل نفسها فتصح الروايتان والقراءتان قا
في المراد منه. وقد ظهر ان الحجة في الاية على نصب المتصل في كلام تام غير
موجب نعم الحجة في نصب قليل في الاية الاخرى على قراءة ابن عامر وما قيل انه يمكن
ان يكون على الظرفية اي الا فعلا قليلا او الا زمنا قليلا فيه بعد. قوله منهم حتى يكاد يبطل الكلية
والحجة ايضا على جواز النصب ما حكاه سيبويه من قولهم ما مررت باحد الا زيدا وما
اتاني احد الا زيدا بالنصب فيهما وفيه رد على السهيلي اذ زعم انه لا يجوز
النصب الا حيث امتنع ابدال الكلام عن النفي وتقرير الايجاب نحو ما فعلوه الا
قليلا منهم دون نحو لا اله الا الله ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم وفيه رد ايضا
على الفراء اذ شرط بجواز النصب كون المستثنى منه معرفة واشترط بعضهم للابدال ع
كون المستثنى منه مفردا لا جمعا ورد بقوله تعالى ولم يكن لهم شهداء الا
انفسهم وبعضهم كون المستثنى منه غير مانع للايجاب ورد بقوله تعالى ما
فعلوه الا قليل منهم. قوله خلافا للمازري روى عنه ثلاثة اقوال الاول منها
موافقة من رجح بقاء الخبر للاتباع وبناه على انه المشهور عنه. الثاني منها ترجيح
النصب لان المبدل منه في نية الطرح فلا ينبغي ان يوصف بعد البدلية ولهذا
كانت رتبة البدل التاخر عن النعت وهذا نقل ابن عصفور عنه. الثالث انه
يوجب النصب ويمنع الابدال وسوى ابن مالك بينهما. قوله فان لم يمكن تسلط
العامل على المستثنى وجب النصب اتفاقا معبرا بالرفع عن هذا القسم بالنغ •
بنسبته اسم بمعزبه اي لم يتفرغ عليه ما يمكن ان يكون في موضع المستثنى

منه بحيث لو حذف دخل وأن الاستثناء مفرغا وذكرنا أن المفرغ للأكثر في الإيجاب الشذوذ
إلا مانع وقال فيهما مضروبة وأبو سعيد وابن يعيش وابن الحاجب إنه ولكن النقصان
أو النفي امرأة ومن ثبت ذلك أن ما بعد إلا في المنقطع مفرد فقوله وإن تسلكه عبرة منه أعكس
الرفع بما يكون قبله اسم متعدد أو غيره يصح حذفه إذ يلزم سلبه عامله على ما
بعد إلا وما أن الاستثناء مفرغا نحو ما جاءني القوم إلا حمار أو ما جاءني إلا عمرو وأما
في الحجاز ثبوت في عبور نصبه لأن في اللغة غير موجود في جميع الكلام وبنو تميم
يجوزون البدل في مثل الذي سبقه اسم يصح حذفه وكذلك الاسم فيتمثل لأنه إنما
يصح دخول المستثنى فيه مجازا لا بدلا فلا نحو ما في الدار أحد إلا حمارا إذ يصح أن
يجعل الحمار إنسان الدار كما قال الشاعر

فإن تمس في دار برهوة ثاويا أنيسك أصداء القبور تصيح

ومثله ما في عتاب الله السيف فليس فيه وجهان أحدهما بدل المنقطع كالمتصل
لصحة دخول البدل في المبدل منه إذ يجاز التأكيد إلا مع تحول الحمر فيها الأعمال
ما فيها إلا حمار أي ما فيها شيء إلا الحمار لكنه خص بالذكر ما هو استثناء المخاطب
شمول المستثنى منه العام المقدر له بقبيل الأمر فيهما تأكيد للعموم مما يراد من
أنه استبعد المخاطب فلما ذكرت ما ذا البعض من المستثنى منه للدلالة عليه إذ
دعا الذكر إليه بعيد المستثنى ما كان عليه حين المستثنى منه محذوفا تنبيها جملة
على النظر إلى أن الاستثناء منقطعا فيشمل الحقيقة والثاني ما لا يصح فيه دخول
المستثنى في الاسم المتقدم مجازا ليس فيه إلا الوجه الثاني من وجهي تميم نحو
ما جاءني زيد إلا عمرو وما أعانه إخوانكم إلا إخوانه فقوله وحمل عليه الزمخشري
قل لا يعلم الآية بأن فيه أن يوجه من في وحمزة تقديرها شمول المستثنى منه
للمستثنى مجازا أو إجراء المنقطع مجرى المتصل لأنه تعالى لما كان من المتصرف
في السماوات والأرض والمستثنى من الموهبة مع أن يتجوز بيمين في السماوات والأرض
يجعله شاملا له وليس فيه جمع بين الحقيقة والمجاز إنما فيه استعمال الغير
في المحل بمعنى التجوز بالاسم عن الأعم ويقال له عموم المجاز ومعنى إذا
المتصل الذي هو الاستثناء متصلا حقيقة لأن الاتصال متوقف على الشمول
الحقيقي وبه تعلم ما في كلام السعد فيه إذ في الشرح وأما الثاني من توجيهي

من قبل جزاؤه في الآية تعشى بأن يكون الأصل قل لا يعلم الغيب إلا الله على
تقدير لا يعلم الغيب شيء إلا الله ثم خص بالذكر من يظن به أنه يعلم الغيب عند
بعض الغفلة دون أولي الألباب والتدبيرات العجيبة من الانس والجن والملائكة ليتبع
لخفيا عن ارادة عموم المستثنى منه ثم رأى نفي المستثنى عما كان في التفريغ
بعدما رجح له وجه تعسفه أن الذي ينبغي التصريح به من أنواع ذلك العام إنما
من الأمثلة دون غيرها لأن الغرض بالآية الرد على عابديها الذين يحسبون
لها علم الغيب إلا أن يقال الآية نزلت في الأهم بالبين كأنه قيل لهم إذا لم يكن
للعقلاء أولي الفهم الادراك والتمييز لا يعلمون الغيب فكيف ما ليس له إدراك
كالأصنام وإنما يدعى فيه ذلك بغير دليل والله أعلم. قوله محلولا في سواء كان
مستثنى بعد الابدليل قوله وبعضهم بغير الاستثناء سواء كان متصلا أو
منقطعا لا يقع تخصيص الإلا والمن بخلاف الحكم قال الرضي إذا كان بعد إلا
وتفرع على المستثنى منه وجب النصب لأنه إن كان الموجب بغير وجب نصبه
قبل التفرغ فكيف بعده وإن كان في غير الموجب بغير يمكن البدل لأنه من التوابع
ولا يتقدم على المبدل منه فلم يبق إلا النصب على الاستثناء على أنه حكى
يونس ما لي إلا أبوك أحد بدل ما كان متبوعا عاملا لما كان تابعا نحو ما مررت
بمثله أحد ويجوز ما لي إلا أبوك صديقا عكس ما كان الواجب في الرفع والنصب
على أن أبوك مبتدأ وفي خبره وصديقا حال ومثله في إلا أبوك صديقا أي مبتدأ
وفي خبره وأبوك بدل من وصديقا حال قلت ومن وارد على نحو النصب
وبعد العضر المرطي من الكرنا اسعين لي عطي
وجوابه من خرجت عن الاستثناء الذي بمعنى النفي وكأنه قيل لا أمر إلا
أبوك وتقول في ما قام إلا زيد إلا عمرو وعمرا أتنصب عمرا أيضا وترفعه مبتدأ
محذوف الخبر أي وعمرو كذلك. واعلم أنه إذا تفرع على المستثنى منه وجب
تأخره عن المنسوب إليه نحو ما قام إلا زيد أحد ولو تفرع على المنسوب وجب
تأخره عن المستثنى منه نحو القوم إلا زيدا ضربت ولا يتقدم عليهما احتيا
عند البصريين نحو إلا زيدا القوم قام وأما قوله
وبلزال ليس بما هو ولا خلا الحي بنا انسى

فسادا ضرورة عندهم وفي المفرغ يجب أن يتأخر عن العامل فلا يجوز إلا زيدا لم أضرب
وزيد إلا أن الكسائي أجازه وأجاز الكوفيون التفريغ في الصفة على المستثنى منه والحكم
معا نحو إلا زيدا ضربت القوم وللتفريغ في المفرغ على العامل نحو إلا زيدا لم أضرب وفيه علي
سماع يعضده ولا قياس إذ المستثنى مخرج من المستثنى منه فتوقف الإخراج مما
نسب إليه ومرتبة المخرج التأخر عن المخرج منه لا يجاز التفريغ على واحد من المستثنى
منه أو المنسوب لكنهم الاستعمال الأغلب عليهما فقوله فرغ لما بعد إلا فيه تنبيه على
أن المستثنى منه مقدر ولا يلزم التكرار بذكره بعد إلا أن المفرغ عام والمذكور بعض
عام كما ذكره إذ قد نوزع أشكاله لأن أحدهما أن المستثنى منه غير مذكور لا أن المؤخر
من المستثنى مفرغة المتأخر عنه ولا مقدر لأنه موجود حسا إذ المؤخر وإن كان
من الأعم المستثنى منه في المعنى وجواب أن المستثنى منه مقدر ولا تكرار
كما علمت والثاني أن فيه إبدال العام من الخاص وجوابه ما صرح به الموضح وفهم من الى
كلامه أن النصب لا يحتاج لذلك التكلف فيا بينها من حكم بوجوبه أولا عند غير هذا
البعض وإنما قوله النصب أرجح فمعناه أن من رتبته باختيار بعد النصب لأنه
القياس فلا تحتم الاتباع في غير ما ورد فيه وبلغاريح يعود على السبر المجهور من
سابق ولا يلزم فيه تشتيت الضمائر وليس المراد أن ورد من كلامهم فاختر فيه
النصب لأن المراد طلب الاختيار فيه بل يتبع فيه ما سمع وأما فيه ممنوع أو الأرجح أنه
خلاف الرواية فيحتمل أن مجرد الورود لا يعلل به الاختيار لأن الاتباع وارد
أيضا بدليل قوله فيه نيابة فيحتاج إلى تقرير معقول مظلوا في أزور وكثيرا بدليل
التعليل في نيابة ومن تكلف كما مر وعلى ما ذكره أن المعمول ورد منها فيه
أنه تطويل كقوله ولا مر قبله إذ اختيار النصب لا يكون إلا فيما تتكلم به
فلو قال ولا كن نصبه فراهر د لكان في غاية الحسن لما فيه من الحسن التصريح
بالمراد النصب وفهم عليه وإفادة أن غير النثر مطرد إذ اللغة المستفادة من
قوله تمييز عن الاطراد فقوله وإذا تكرر لا خبر بعضهم منه إنما لا تراد في غير تكرير وفي
المعنى الرابع أن تكون آية قاله الأشموني وابن جني وحملا عليه قوله مراجيح
لا تنفعك إلا بأمله وإنما المجهول وأما الرمز أو المهمة روايته فتتخرج على
أن أو بمعنى الواو فسم مفرد في حرمت لا تحرمن في ثلاثة تفتيتا ورد أعلى ذلك الاستثناء

المفرغ



المجرور واما بيت ذي الرمة فقيل غلط وقيل من الرواة وان الرواية الا بالتنوين
اي شخصها وقيل قنعك ناقة اي تنفصل عن التعب ومناخة حال وقال جماعة كثيرة ان
ناقصة والخبر على الخسف ومناخة حال ومن ذلك ايضا الاشكال انه لا يقال
جاء زيد الا راكبا فقوله فيما اذا كان ما قبلها تاما لانه لا يكون الا بدل كل او بدل
بعض او اشتمال او اضراب وجزم الشارح تبعا للزمخشري والموضح في حواشيه الالفية
بانه لا فرق بين انواع البدل في ذلك لا كذا في حواشيه على ابن الناظم فيقع
الاستثناء من بدل الكل فان قلت ما اكلت الا الرغيف الا ثلثه وما اعجبني
الا زيد الا علمه فعلى معنيين احدهما ان تستثني الثلث من الرغيف والعلم من
زيد وتنصب العلم والا الثانية فيهما مؤسسة لا مؤكدة وتكون قد اكلت
ثلثي الرغيف ولم يعجبك علم زيد والثاني ان تبدل بثلثه مع العلم فتكون اكلت
ثلث الرغيف واعجبك علم زيد لكن لا يصح دخول الا على الثلث والعلم لانهما انما
تدخل للتاكيد وانما يعقل التاكيد اذا كان الثاني عين الاول وفي النهاية ما
اعجبني الا قومك الا بعضهم الا حسن ومنهم فبعضهم بدل بعض وحسن
بدل اشتمال كانه قيل ما اعجبني الا حسن بعض قومك ه فقد رجع على
الجواز ومنع الحوفي وما علل به المنع في حواشي ابن الناظم غلط لان المذكورين
الثانية لا ما بعدها حتى يلزم فيما تلته ما قبلها ومعنى كونهما مؤكدة ان ما
استفيد منها يستفاد من الاولى فيصح اسقاطها فرع اذا قلت ما قام احد
الا زيد الا اخوك فان كان الاخ عين زيد فبدل كل والا فهو بدل غلط الا ان تاتي
بالواو وقيل الثانية فيهما معمرة او بانحكم ومن بدل الاضراب قوله

اما ترى ثلث قلعة ثم بان … الا وهم خير من يحفو وينتعل
وهم جبل الله الذي قصرت … عنه الجبال فما ساواهم جبل

فالا الثانية وما بعدها مع الاولى وما بعدها مع الجملة الحالية
على معنى الاضراب الانتقالي قاله ابن عصفور فصل ويجوز ان يكون بدل الاشتمال ل
في الجمل على حد قوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا … واما قول الفرزدق
ما بالمدينة دار غير واحدة … دار الخليفة الا دار مروانا
فاختلف في رفع غير على الصفة ودار مروانا على البدلية وواحدة على المعنى

صح

لان معنى غير واحد الا واحدا ولو حذفت الا لما زال الجر على اللفظ والرفع
على المعنى كما في العطف ولو جعل غير بدلا كان احسن قوله تركته يوثر في واحد
من المستثنيات اشار الى ان المراد بالعامل في النظم ما قبل الا وفي واحد
متعلق بالتاثير اى خل تسليط العامل يحصل التاثير في واحد من المستثنيات
وكذا حمله ابن عقيل على ما قبل الا لكنه فسر دع بالجعل ورد بانه غير موجود لغة
وقد يقال هو تفسير بحاصل المعنى ولو عبر بضع بالضاد لحسن من التقسيم
وحمله المرادي والشاطبي على ان المراد بالعامل الذي يستبعد منه اذ هو
الناصب للمستثنى عنده وهو مختاره في التسهيل وتقرير من الحمل ان ما
قبل الا قد لا يكون عاملا نحو ما في الدار الا زيد الا عمرو الا بكر من بحث الدماميني
في ذلك ويبعد تفسير العامل بالا قوله اثر في واحد مما بالا استثني
والمعنى مرجح لما بعد استثني بالبنى والعدول الى الماضي لمجرد الوزن فجزه
ينبغي نسبته للناظم لا مكان ان يقول في واحد مما به تستثني بالمضارع
المبني ونائبه الخطاب بل هو اشد ملائمة للخطاب بما بعد ولاحقه واما ايراد
انه لو كان يترك التاثير بالا فيه ولم يبين ما يصنع به بقية الاجاب عنه المرادي
بانه يعلم جعله على حسب ما قبل الا لما ذكر قبل في المفرغ قوله ونصب
الباقي قال الرضي وعن الاخفش تجويز اضمار العامل في مثله وليس ذلك
بالقياس من المشهور وعلى اضمار يكون الجميع على حسب ما يطلبه ما قبل
الا ويكون تكرير ما لا للتاكيد لا للتاسيس فيكون خروجا عن موضوع هذا
القسم وكذا يجوز كون الجميع على حسب ما قبل الا اذا قصد بدل البدا لكن
تكون الا تاكيدا ايضا وليس الكلام فيه واعلم ان الفرق بين العطف
وتركه من جهة المعنى هو ان تكرار في العطف تستثني الجميع من المستثنى
منه وفي تركه تستثني الاول من المستثنى منه والثاني مما بقي بعد اخراج
الاول والثالث مما بقي بعد اخراج الاولين والرابع مما بقي بعد اخراج
الثلاثة ومنه اما المستثنى منه يختلف تقديرا بمعنى قولك ما قام الا
زيد والا عمرو والا بكر ما قام احد الا هؤلاء فقد استثنيتهم دفعة واحدة

اشتغلت العوامل بالمستثنى لم يقم احد الا زيد ولم يقم غير زيد الا عمرو ولم
يقم غير زيد وعمرو الا بكر وكذا هو في النظم ان ما عدا الزاهر يجب فيه النصب
لكنها في سواء امكن استثناء كل مما قبله بعينه لفظا ومن ذلك البيت الاتي
الرابع فيعمل الموجب بعد نفي بدلا فيما عدا ما شغل فيه العامل نحو ما جاء في الا
المكيثون الذي فيتنا الا سنة الا عقيلا على معنى انه جاء كل من المكيثين من
عدا قريشا فانه ثبت وبعض من فيها منهم من عدا عقيلا من سنة ثم قلت يجيء في قريش
الا سنة ثم فيها غير عقيل بما قال المستثنيات منصوب على الغالبية والثاني منصوب
على الاستثناء لانه من موجب والثاني على البدل او الاستثناء لانه من منفي
والثالث على الاستثناء فقط لانه من موجب والرابع على التخيير ومما ذكر
يعلم فيما اذا ذكر المستثنى منه في النفي او في الايجاب نحو ما جاء في احد من
المكيثين الذي فيتنا الا سنة ثم الا عقيلا وجاء في المكيثين الذي فيتنا الا ثمانية
الا عقيلا فما كان من المستثنيات منحطا بعد ايجاب وجب نصبه وما كان منحطا
بعد نفي جاز فيه الوجهان فقوله نصبت كلها اي وجوبا وجوازا في النظم الخفي
لانه صرح بقوله والتزم تنبيه على ان ابدال المتاخر على جرما في الا اخرى تاما
والايات منها لانه اذا اشتغل العامل بالاول اشتغاله ونصب الثاني والثالث على
الاستثناء ثم ابدال من الاول لزم الفصل بين التابع والمتبوع واستعمال
اللغة الضعيفة في غير محل الورود فيه وهي في محل الورود شاذة لاتفاقهم كما
سبق في كنيف بغيره ولولا ما ذكر لاصح ان لم تكن ممتنعة في القياس فقوله فان
كان الكلام ايجابا نصبت كلها ما ذكر اخل في قول النظم وانصب لتاخير لانه
اعم من الايجاب والنفي واما قوله وفي برائه منهم حاجز بينة فيفهم اختصاصه
بالنفي من قرينة ما تقدم ان غير النصب لا يكون الا في النفي وشبهه فقوله
فيها انه من المستثنيات بعد نفي ومما ذكر يفصل اول الكلام بما بعد النفي
لان عود الضمير على بعض افراد العام لا يخصصه على الاصح نحو وبعولتهن احق
برد من ان المعلقات الرجعية بعد قوله والمطلقات يتربصن بانفسهن مثل
للرجعيات وغيرهن فقوله وانصب ما عدا الاول لانه البدل لا يتعدد من مبدل

الضعيفة

منه ولحوله لانه صار بالابدال منه كالساقط واما نحو عجبني زيد الخ فحمله الا
فعلى البدل من المبدل فقوله بالمفرغ به في المثال المذكور ان الذي في الكريم استثناء
تام من متلوما ان كان بعض المستثنيات اكثر من الذي قبله نحو له علي عشرة الا
ثلاثة الا اربعة فقال الفراء كل مستثنى مما قبله والاستثناء الثاني ملغى
كانه قيل له علي سبعة سوى الاربعة التي له عندي او من مستثنى من المجموع
اي له علي سبعة لا غيرها الا الاربعة فالمقر به احد عشر وهذا الخبيثا وان ذلك
والاكثر على انه يتعين في هذا ونحوه استثناء الجميع من اصل العدد فالمقر
به ثلاثة تنبيه قال الرضي اذا تعدد المستثنى منه والمستثنى فان كان
في غير الايجاب لم يجز في الثاني الا النصب نحو ما اكل احد الا الخبز الا زيدا فجزء
المستثنى منه الخبز او ما اكل احد شيئا الا الخبز الا زيدا بذكرها فالمنفي
الاول والمفعول الاكل الا ان الفاعل مفرغ له وفي الثاني بدل الا من متصرف على الاستثناء
وزيد واجب النصب لان النفي انتقض بالا الاولى فهو مستثنى من موجب
والمعنى ان غير زيد اكل الخبز فقط وزيد اكل شيئا آخر وانما هذا يحمل
كلامه وفيه نظر لان انتقاض النفي اولا في المفعول لا يوجب انتقاضه في
الفاعل فالحق في المثالين بدل فيه في جميع الاكل فلا الاستثناء زيدا منه كانه
مستثنى بعد نفي فيجوز فيه الاتباع راجحا والنصب مرجوحا وهذا انما
ينبغي ان يحمل على احوال معرفة باساليب الكلام فتم قال الرضي
وان كان الكلام موجبا فلا بد من ذكر المستثنى منهما لان الموجب لا يفرغ
نحو اكل القوم كل الطعام الا الخبز الا زيدا فتنصب ان المستثنيين لانه في
موجب والقياس في الثاني جواز الاتباع والنصب كذلك الاولى نقضت الايجا
فصار ما بعدها منفيا وان كان القوم في الاول في غير الايجاب والمعنى ان
غير زيد من القوم اكلوا ما عدا الخبز وزيد اكل الخبز وغيره وفيه نظر ايضا لان
انتقاض الايجاب في المفعول لا يوجب انتقاضه في الفاعل فالصواب
انه يجوز في زيد الا النصب لانه مستثنى من موجب ايضا قوله اصل غير ان
يوصف بها قال الرضي اعلم ان اصل غير الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها
اما بالذات وهو الاصل كمررت برجل غير زيد او بالصفات كجئت بوجه غير الذي

خرجت فيه الغيرية مجازا كان الوصف الذي تتبين فيه الغضب والحزن غير انه لا يكون
كذلك بالذات ثم لما كان المستثنى مغايرا للمستثنى منه نفيا واثباتا كان
المستثنى وما بعد غير مجتمعين في مطلق المغايرة حملت ام ادوات الاستثناء
وهي الا على غير في الوصف بها وغير على الا في الاستثناء بها ومعنى الحمل انه
لما كان ما بعد الا مغايرا لما قبلها ذاتا او صفة من غير التفات الى تغايرهما في النفي
والاثبات وما بعد غير مغاير لما قبلها نفيا واثباتا من غير نظر الى مغايرته له
ذاتا او صفة الا انه حمل غير على الا اكثر من العكس لان غير اسم والتصرف في
الاسماء اكثر منه في الحروف فوقع غير في جميع مواقع الا في المفرغ وغيره والمتصل
وغيره والمنقطع وغيره والمؤخر عن المستثنى منه وغيره الا انه لا يدخل على
الجملة كالا لتعذر الاضافة ولم تحمل الا على غير الا في الشيء الذي يذكر وروعي
اصل الا من الحرفية والحرف لا يقبل الاعراب فجعل ما تستحقه من اعراب فيما
بعدها عارية وما بعد غير الذي هو مستثنى فيكمل غير على الا مشغول بالجر
لاضافتها اليه فجعل ما يستحقه من اعراب من جهة انه مستثنى على غير عارية
لكونها اسما قابلة له لذاتها فلا حاجة لما قيل ان العامل عمل فيها بالة والمعطفة
كما كانت في المستثنى بالا تشبيها لها بالظروف المبهمة لابهامها كما
علمت من ان اعرابها عارية فعلى هذا فكلما في الواسطة في انتصاب ما بعد غير
كان ثم بعد توسطت في استحقاقه النصب مثلا استحقاقه منه والدليل
على ان جواز العطف عليه باعتبار الاصل نحو ما جاءني غير زيد وعمرو بالجر
وعمرو لان المعنى ما جاءني الا زيد قال الفراء يجوز بناء غير في الاستثناء
ولو اضيف لمعرب لتضمن معنى الا ومنعه البصريون لانه تضمن عارض
لا كلازم مع معارضة لزوم الاضافة له فان اضيفت لمبني لم يختلف في جواز
البناء كقوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت البيت فغير في البيت مضافة لان
نطقت وهو وان كان فعلا ماضيا ومع فاعله مصدر معرب لا يلزم ان يكون معربا ايضا
فان المعرب المؤول به لا المؤول نعم مجموع ان نطقت لا يتصف باعراب ولا
بناء لانهما من عوارض المفردات لا المركبات على التحقيق فلما ان تجوز في
نسبة ما للبعض من البناء للكل وفي نسبة ما للكل من الاضافة اليه

للبعض سواء وقال الشاعر

لو بغير حيّ يا بن غيره ... تلقه بحرا مغيرا بغيره

فاذا قلنا ما منّا ثبت له ما فيهما لجنس فلا تجوز فيه واعلم ان كلام كلام
الرضي وغيره ان الا الموصوف بها اسم في صورة الحرف وقيل هو على حرفيتها
والوصف انما هو بها وبما يليها كما يوصف بالجار والمجرور نحو مررت بغلام على
عمرو ومثله انما هو للتمثيل وبه صرح ابن عقيل قال وقول من قال يوصف بها
تجوز وفي ابن عقيل ايضا المسموع من كلام العرب ان المراد بالوصف الصناعي
وقال بعضهم انما يعنون انه عطف بيان واعلم ان ابن السراج وغيره اشترطوا
للموصوف بالا ان يكون جمعا منكرا او شبهه نحو لو كان فيهما آلهة الا الله
وشبه المنكر نحو قليل بها الاصوات الا بغامها على وجه من تعريف الاصوات
جنسي وجوز الرضي ان يكون قليل للنفي والا للاستثناء وبغامها بدل كقوله

لو كان غيري سليمى الدهر غيره ... وقع الحوادث الا الصارم الذكر

فان غيري كالجمع اي لو كان الغير فلا يوصف بها مع صحة نحو جاء الرجال
الذين كانوا معنا الا زيد ولا معرف محض نحو قام رجال الا زيد واعترض هذا
في المغني بانه مخالف لتمثيل سيبويه بلو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا ومثله يجري
مجرى النفي كما مر ثم ان جماعة شرطوا للوصف بها صحة الاستثناء وليس
منتفيا للتوصل الآية وقال ابن يعيش نحو زيدلك من عندي درهم الا جيد لانه لا يجوز
ان الجيد الا على الاتصال ولا على الانقطاع وعكس ابن الحاجب مثل الشيخ حيث
يشترط في رفعهما صحة تعذر الاستثناء وجعل من الشذوذ قوله

وكل اخ مفارقه اخوه ... لعمر ابيك الا الفرقدان

وقد يقال لماذا يحتمل النصب على الاستثناء على لغة من يلزم الالف مطلقا
ويبقى ابن الحاجب الى عدم الشذوذ ايضا في نحو الناس كلهم هالكون
الا العالمون والعالمون كلهم هالكون الا العاملون والعاملون كلهم
هالكون الا المخلصون والمخلصون على خطر وانما خوف من المغني ان القول
ان لم يشترط صحة الاستثناء ولا تعذره وانه يفضل الا من الا التي يشترط

تعذر

تعذر الاستثناء وانه يشترط امكانه ولو منقطعا ليخرج نحو عندي زيد الا
جبرا ويجوز غيره جيدا ولعل هذا مقصود الشرط الثاني من الخمسة التي تعتري
فيها الا وغيره وقد ذكره في الرابع من امتناع رعاية المعنى في التابع مع
الا بخلاف غيره هذا هو المشهور فقال القرافي خلافا للبغداديين وقد استدل به
نزولا فقال ابو حيان ممن اجازه ابن خروف واستدل بقوله

وما هاج هذا الشوق الا حمامة ... تغنت على خضراء سمر قيودها

فيمن جر سمر وتاوله المتاخرون على انه بدل من خضراء وعلى النعت لخضراء فيكون
المراد بالسمر عروق الشجر ولا تحتم الحروف في الخمسة التي ذكرها الشارح
بل هنا لان الاوجه في اتباع غيره بعد كلام تام منفي نحو ما جاءني احد غيره
زيد انه على الصفة لا البدل وفي الا العكس فقوله فيما يستحقه المستثنى
بالا من العبارة نحو عبارة الناظم وكلامه هنا افاد جهة النصب وهو
المشهور فيكون نصبا على الاستثناء بالعامل قبل الا كما صحح في شرح
التسهيل ان ناصبها العامل قبلها على الحال وفيها معنى الاستثناء
وسبق انه اختار في التسهيل ان ناصب المستثنى الا واجاب المرادي
بان الجمهور من جعل رتبة مساواة اعرابها لاعراب المستثنى بالا الا اتحاد
جهة النصب بان ذلك مسكوت عنه وفي المغني وانتصاب غير في الاستثناء
عن تمام الكلام عند المغاربة كانتصاب الاسم بعد الا عندهم واختاره
ابن عصفور وعلى الحالية عند الفارسي واختاره ابن مالك وعلى التشبيه
بظرف المكان عند جماعة واختاره ابن الباذش فقوله والمستثنى بسوى
الخ بلغاتها وصرح به الموضح اول الباب قال الدماميني في شرح
التسهيل وكلامه يعني صاحب التسهيل يقتضي انه يستثنى بها في الجميع
وقال ابن عصفور لا يسمع الاستثناء الا بالمكسورة السين قال الجميع في
غير محل القياس عليهم % قال في النكت وتمام كلام ابن عصفور انه يستثنى
بالجميع وقال الموضح يجوز ان يريد بقوله على لغاتها الرد على من زعم
انه لا يستثنى بغير سوى وهذا تعسف واعلم انه لم يرد ان قوله مبني كتعرف

ووجه الظرفية فيه فإذا كان الرفع اه سوى في الاصل صفة لظرف مكان بمعنى مكانا
سوى أي مستويا متوسطا نصفا بيننا وبينك ثم حذف الموصوف وأقيم سوى
مقامه ونسي فيه معنى الاستواء فصار بمعنى مكان فقط ثم استعمل
بمنزلة لفظ مكان في إفادة معنى البدل تقول انت لي مكان عمرو أي بدله أي
والبدل ساد مسد المبدل منه وكائن مكانه ثم نقل من معنى البدلية
للاستثناء الآتي إذا قلت جاء في القوم بدل زيد أفاد أن زيدا لم يأت
فاستعمل سوى في مطلق المبدل ومنه إلى معنى الاستثناء فسوى في الأصل
مكان مستويا ثم بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء فالاستثنائية
في رابع مرتبة من أصله ويجب إضافته لفظا ولا يجوز قطعه عنها بخلاف غير
والتي يقطعهما إضافتهما فلا يجوز جاء في القوم سوى رجل منهم كما يقال في
الكلام من كلامهم وترد مع إضافتها للنكرة فقوله — ثم البيت الذي
في أنكم سوى بمثل — وفيه شاهد من لغتي عما المتقدم وكذا إضافتها
للنكرة في قوله — إذا تردى ليلى لنفسي بيننا — سوى ليلة إني إذن
لصبور فقوله ولا تنحو عن النصب على الظرفية إلا في الشعر أورد ابن مالك
على منعه حديث سألت ربي ألا يسلط على أمتي عدوا من سوى أنفسهم وحديث
ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالشعرة البيضاء في جلد الثور الأسود وكثير
الشواهد على تصرفها رفعا ونصبا وجرا فمن الرفع بالفاعلية البيت الذي
عند المصنف وليلا بقوله

وإذا تباع كريمة أو تشترى — فسواك بائعها وأنت المشتري

ومن نصبه على المفعولية قوله

لديك كفيل بالمنى لمؤمل — وإن سواك من يؤمله يشقى

ومن جره قوله

ذكرك الله عند ذكر سواه — صارف عن فؤادك الغفلات

قال الدماميني والحجة لابن مالك فيما أورده من الشواهد لأن الأبيات منها
ما ورد وليس مصرح بتصرفه في الشعر والأحاديث لا يحتج بها على إثبات
القواعد النحوية مما تغير عنده وأقوى ما استدل به ما حكاه الفراء

من قول العرب أتاني سواك وهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه وكلام الفراء حاكيه يدل على قلته وانظر كيف رد الأستاذ الأول بالحديث الذي رواه الثقات العدول وقبل رواية الفراء عن العرب فإنه من البشاعة بمكان وقد وافق ابن مالك الكوفيين في كتابه سبك المنظوم وضعف القول بها كغيره ومن الغريب نقل ابن الضائع عن ابن عصفور أن سوى إنما قال بعدم التمكن في سواء الممدودة وأنه يرد على الفارسي في قوله بذلك في المقصورة بأن الأصل التمكن فلا ينفى إلا بدليل ثم رد ابن الضائع بأنه لا فرق بين سوى والقاسم في النفي بالاستقراء لكن قال أبو حيان الذي رأيته في كلام ابن عصفور عدم التفريق بينهما فلا أدري من أين أتى بما نقل عنه تقفيه تجيء وسوى بمعنى عدل نحو مكانا سوى بمعنى قصد كقوله

فلأصرفن سوى حذيفة مدحتي ﴿ لفتى العشي وفارس العرسان

وأنشد الفراء

لو تمنت حبيبتي ما عدتني ﴿ أو تمنيت ما عدوت سواها

أي قصدها ومن أبيات المعاني قول حسان

أتانا فلم نعدل سواه بغيره ﴿ نبي بدا في ظلمة الليل هاديا

فيقال سواه عليه الصلاة والسلام هو غيره لأنه قال لم نعدل غيره بغيره ويفهم منه أنهم عدلوا غيره به وهو عكس المقصود والجواب أن ضمير غيره لسواه أي لم نعدل سواه بغير سواه وغير سواه هو نفسه عليه السلام فكأنه قيل لم نعدل سواه به وتجيء سواء بمعنى وسط نحو في سواء الجحيم وبمعنى تام نحو درهم سواء وبمعنى مستو نحو هم فيه سواء أي مستوون ونحو إلى كلمة سواء بيننا وبينكم أي مستوية قوله ولا يكون شك في عبارة النظم التي هما من أم الأدوات المستثنى بها هي يكون وحدها مع أنها المجموع من لا يكون ولا يتعين قوله بعد لا لأن معناه أن شرط كون يكون مستثنى بها بعد لا فيلزم أن يكون تقدمها شرطها والمقصود أن تكون جزءا من الأداة وهذا إذا جعل بليس وما عطف عليه متعلقا بأستثني بها وجعل متعلقا بما قبله فإن الناظم في غاية التحرير لأن النصب إنما هو بيكون ولا مدخل للا فيه فإن قيل يلزم أن يكون قوله بعد لا مستدركا لأن يكون تنصب الخبر مطلقا قلنا الكلام في نصبها المستثنى وإلا

يكون خبرها مستثنى الا وفيه بعد لانه في اداة ذاك بعد لما مر لتضمنه معنى الحرف
ولهذا لا تستعمل موضع لا يكون ما يكون وما كان ولم يكن قوله واجب النصب لانه
خبرهما ولم يجيزوا فيه الاتباع الزائد كما في غير الاستثناء نظرا الى ابتدائه تضمنهما معنى
الا التي لا تترك الاتباع في المنصوب الذي يليها جاؤوا زيد في الاتباع هنا لنقص الشبه وفي
معنى الاستثناء ولهذا التزم اضمار الاسم واستتاره ليليهما الخبر المنصوب لفظا
كالمستثنى بالا ولذا ايضا التزموا الاستتار في فاعل خلا وعدا وما شابه بعد الا وفي
ادخال قد عليهن مع كون الجملة الظاهرية حالا على احد الوجهين الاتيين كل ذلك لنقص
كمال الشبه بالا قوله فكلوا اجراء ما الشرطية على حذف الرابط به الفعل بدليل انه
فكلوه فيه حذف مضاف اي فكلوا منه كله الا ما وافقه على الالة وليست من المأكولة
ويجوز ان تكون الفاء زائدة وما موصولة مفعول كلوا على حذف المضاف اي كلوا
مذكى ما انهر الدم في نحو جاء وربك بمكبي قوله متعذر فان قولك ليس زيد السير موالي
القائم زيدا او ورد انه لا يكون في نحو القوم اخوتك ليس زيدا واجيب بانه يتعين
من الكلام السابق فالمعنى ليس المنتسب اليك بالاخوة زيدا قوله انه ليس بعضهم
زيدا الا شك ان المراد بالبعض هنا المستثنى نفسه لان الاسم والخبر متحدان
معروفا فلا يلزم اطلاق البعض على الجميع لا واحد لما الزم من خلاف وعدا فاسم
الشرف فيما مما فاسدا يجعل الجانبين بابا واحدا والمراد بالبعض العموم لانه جنس اضعف
المعرفة جميعهم انه ليس بعضا من ابعاضهم زيدا وبذلك يلزم خروج زيد عنهم بالكلية
لانها كلية سالبة واما لو كانت جزئية سالبة لم تعط المراد لانهم اذا قاموا وفيهم
زيد وغيره صدق عليهم ان بعضهم ليس زيدا والاخر زيد فيهم تامل هذا واما التخريج
على عود الضمير على المصدر المنفهم عن الكلام فيرد فقد اورد عليه انه يحتاج الى تقدير
مضاف لم ينص به فيه انه ليس فيما منه زيد وانه لا يطرد في نحو القوم اخوتك ليس زيدا اذ
تقدر ما يفهم منه جزء ابعاضهم انه يتعين من الكلام السابق ما يصلح ان يعود اليه
الضمير شيئا لم يتقدم ما له مصدر صريح فالتقدير ليس هو اي نسبة الاخوة لك نسب
زيد اخوي ما اورد عليه انه تقدير لا يدري المعنى المقصود بان قولنا ليس بعضهم
فيلزم زيدا به اخذ على كل مما مر فيه نعي ان يكون الفعل القائم بالقوم من بعينه الفا
القائم بزيد ومنه معلوم ضرورة لان المعرض الا يقوم بمحلين مع انه خلاف المراد من التركيب

وغير مستلزم له قطعا وإن زدنا تقدير مضاف وأخرى أي ليس قيامهم مثل قيام زيد كما
تفعل في نحو مر السحاب فالمعنى ليس عليه وإن قدرنا ليس قيامهم وقت قيام زيد ففيه
تقدير مضافين ولا يصح في المقصود أيضا إذ لا يلزم من انتفاء قيامه وقت قيامهم
انتفاؤه من أصله الذي هو معنى الاستثناء فإن المقصود نفي القيام عن زيد بالنسبة
للقصة المحدث عنها التي هي فلا يتغير نفي قيامه بوقت قيامهم بعينه فإنه لو قام
قبلهم أو بعدهم بما يناسب لتلك القصة لم يصح استثناؤه ومنشأ الفساد إذا أثبتم
القيام الذي زيد معهم لأن المقصود نفيه عنه وقصد بعضهم للكوفيين أنهم يقدرون في
جاء القوم ليس زيدا ليس بعضهم بعض زيد أي مثله ويلزمه أن بعض زيد ليس مثل
بعضهم الذي هو الجميع فلا يكون جاء فيا إياك وهو المقصود فالبعض البعض المضاف إلى
زيد مغاير له حقيقة فما نسب للمستثنى منه فلا يلزم اتصاف زيد بنقيضه كالمجيء
في مثالنا بل يلزم عدم اتصافه به وهو معنى سلبه عنه الذي هو معنى الاستثناء
وعلى هذا يحتاج إلى تقدير مضافين وهما مثل وبعض وليكن أن تقدرها إن قدرت بعضا
والضمير في ليس ولا يكون يعود على بعضهم لزمك اللغو إذ جميعهم مثله فلك إلغاؤه على
ما لزم من المعنى ليس بعضهم بعض زيد أو ليس هو إلخ قال زيد أو ليس بعضهم بعض
إذ قال زيد إنه مثله وتلخص أنه إذا قدر النصب للبعض احتيج إلى إلغائه لأنه إلغاء
ثم للبعض أو للحال هذا وإنما أجاز الخليل أن يوصف ولا يكون منكرا ومعرفا بال
الجنسية فيهما بعد الضمير فيهما وأيد نحو جاءني رجال أو القوم ليسوا زيدا أو لا
يكون نوره عمرا ويسمع ما امرأة لا تكون فلانة وليست فلانة ولم يجئ مثل
ذلك في خلا وعدا أي لم تستعمل هذه الأفعال في الجمع إلا كما قال الأحوص بما ترك
الصنع الذي قد تركته ولا النميمة بنفس ليس حلما أو أعظما إلا الأجلاد أو تستعمل
أيضا في المنقطع نحو غير وسوى إلا كذا سبق ولا خلا الحي بنا أنيس
وهو من النوادر وهو مما لا يكاد يسمع له نظير فقوله على ما هو ما جرى فالرفع
حيا له وقيل إنهما عند الجر اسمان مضافان كغير وسوى لم يبعد وكذا لو قيل إنهما
حالة النصب منزلان منزلة إلا لمرافقتهما لها معنى لم يبعد والحجة في اتصال
نون الوقاية على الفعلية لأنها تتصل بالحرف كليت قلت الحرفية عند الغ
أهو بما مع أن الاسمية إلا مع مغناهما معنى إلا التي لا تستقل بل حرفية

حبك

عل

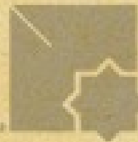
تستعمل

بل تلاحظ الرابطة بين الشيئين وإن سلمت فلا حكمة لعد أحدهما متعلقا بالآخر وهذا
معنى الحرف كما سبق والفعلية عند النصب أولى بهما من الحرفية لأنا تثبت
لهما قبل تضمين معنى إلا فاستعمال فعلين متعديين بمعنى جاوز لا لكن إلا كلما
في خلا اللزوم نحو خلا المكان واستعملت متعدية في قولهم افعل كذا وخلاك
ذم فقال في ذلك لهن مليح وخلاك ذم في وصيت الأيامى والسعود في وأما
عدا فتعديه قبل الاستثناء كثير وإذا ثبتت الفعلية فلا حمل فيها ولا تدعى
الحرفية بل تضمن معنى إلا كان أحسن وأولى من الاشتراك على أن إيجاب النصب
بهما أو تغليبه بعد ما دليل على الفعلية أيضا قوله وموضعهما إلخ تقدم جر جرهما
إذ الحروف لا محل لها من الإعراب ولا هي جزء من المحل قاله الحفيد قوله جاء من
لوقوعهما موقع إلا قال الرضي خلا في الاستثناء اللازم نحو خلت الدار من أن يتيسر وقد ضمن
معنى جاوز متعديا كقولهم افعل هذا وخلاك ذم والتزم هذا التضمين في باب
الاستثناء ليكون ما بعده مثله في صورة المستثنى بالا ينبغي من أول الباب ولفهم
الغرض التزموا إضمار فاعله وفاعل عدا لئلا يكون معهما فصل يفصل إذا قلنا جاء القوم
فعلى هذا في خلا تضمينان تضمين معنى جاوز ليتعدى كما ذكره الرضي وتضمين معنى
إلا كما أشار إليه الموضح وصرح به في المغني في حاشا قوله وفي مفسره البحث
الشاطبي بل استشكل الرضي عود الضمير هنا على البعض وقال فيه نظر لأن المفهوم
في قام القوم خلا زيدا وعدا زيدا أن زيدا لم يكن معهم أصلا ولا يلزم من مجاوزة
بعض القوم إياه وخلو بعضهم منه مجاوزة الكل وخلو الكل هـ قلت يجاب
بعموم البعض لإبهامه وإضافته إلى المعرفة كما سبق فيجاوز كل بعض من أبعاضهم
زيدا وبذلك يلزم خلو جميعهم منه فلا يكون فيهم أصلا وهو المقصود وفي بعض
العموم يجاب أيضا عن استبعاد إطلاق البعض على الكل ما عدا واحدا منه
بعد أن المراد بالبعض المجموع وليس كذلك بل المراد به الجميع إذ كل بعض فلك
أن تجعل البعض واقعا على المفرد والاثنين والثلاثة مثلا ولا يتوقف عموم
البعض على وقوعه في سياق النفي كما توهمه الشارح وقال الكوفيون هنا يعود الضمير
على مصدر الفعل السابق من حيث لا يحتاج إلى تقدير مضاف في المستثنى كما أتى
إليه مع ليس ولا يكون قوله وتقديرا إن على تقديرهما إلخ نسبه الرضي للمبرد قال

ولم يثبت قوله وانتشى بحاشا انتهم على ما في اللغة منا قال الصفار وقد
تستعمل حشا بحذف الالف الاولى في الاستثناء وورد بقوله حشا رهط النبي
فان منهم بحورا لا تكدرها الدلاء واما حاش بحذف الالف الثانية فلا يستثنى
بها خلافا لمن تقتضي المنع وانما هي اسم بمعنى البراءة والتنزيه نحو حاش لله قال
الرضي اذا وليه اللام تعينت الفعلية عند المبرد والاولى انها اسم لتجيئها منونا
كقراءة ابن السماك حاشا لله فيكون مصدرا كسبحان فيجوز ان يلتزم حذف في
جميع المواضع مصدرا وحذف التنوين في حاشا لله لاستكرار تنوين ما غلب تجريدا
منه للاضافة كما قيل في سبحان من علقمة الفاخر ان حذف التنوين لغلبة الاضافة
لا لمنع الصرف اذ لم تثبت علميته قلت ويمكن انها مع اللام مضاف واللام تقحم بين
المتضايفين نحو لا ابا لك ويا بؤس للحرب ويؤيده قراءة ابن مسعود حاشا الله بالاضافة
وعلى هذا فتكون حاشا الاستثنائية فيها اسما تعليلا للاشتراك وتكون معربة بمثل اعراب
غير في الاستثناء ولم تبن مع تضمن الحرف للزوم الاضافة واذا ابتداها شاعر فالاحكي
ان تكون التنزيهية مبنية للشبه اللفظي كما في فرق المعنى حسب وقيل هي اسم فعل
بمعنى برئت او تبرأت ورجح باغرابه في القراءة السابقة وبعدم التنوين لا يدل على انه
بل هو مع البناء في اسم الفعل كما يأتي ان شاء الله قوله وسمع غيرهم النصب يحتمله قول
الشاعر حاشا ابا ثوبان ليس بكهبة [illegible] ويحتمل انه على لغة القصر في ابا
فيكون مجرورا ويؤيده انه روي حاشا ابي ثوبان واعلم ان حاشا الاستثنائية
فيها معنى التنزيه ايضا نص عليه [illegible] ابن الحاجب وغيره فلا يستثنى بها فيما
لا يحسن فيه التنزيه نحو طال القوم حاشا زيد ويكون حاشا بمعنى استثني فيتعرف
واصله استثنى بحاشا ثم توسع فيه فاستعمل بمعنى استثنى مطلقا قال في [illegible]
اروى ما علا في الناس يشبهه وما احاشي من الاقوام من احد ومنه الحديث الذي [illegible]
المتن قوله ولا دخول الا على خلا خلافا للكسائي قال الرضي وقد جاء في كلامهم الا قبل
ما خلا وما عدا الا قليل غيرهما فيكون تكرير الا [illegible] للكلمة الاستثناء وجوز الكسائي
دخول الا على حاشا الجارة انتهى

كمل بحمد الله النصف الاول [illegible]
من [illegible] الشيخ الطيب ابن كيران
على توضيح ابن هشام
رحمهما الله [illegible]

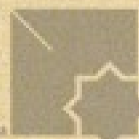



مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود - الدار البيضاء
Fondation du Roi Abdul-Aziz Al Saoud - Casablanca


مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود - الدار البيضاء
Fondation du Roi Abdul-Aziz Al Saoud - Casablanca


مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود - الدار البيضاء
Fondation du Roi Abdul-Aziz Al Saoud - Casablanca


مؤسسة
الملك عبد العزيز آل سعود - الدار البيضاء
Fondation
du Roi Abdul-Aziz Al Saoud - Casablanca

مؤسسة
الملك عبد العزيز آل سعود - الدار البيضاء
Fondation
du Roi Abdul-Aziz Al Saoud - Casablanca

مؤسسة
الملك عبد العزيز آل سعود - الدار البيضاء
Fondation
du Roi Abdul-Aziz Al Saoud - Casablanca
